وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الإقتصادية بولاية غرداية -جامعة غرداية – الجزائر.UN4701

وفرقتي البحث:

دور ميكانيزمات المحاسبة والجباية في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الاقتصاديات النامية

دور مؤسسات الصناعات الغذائية الفلاحية في تنويع الصادرات وتحسين معدلات النمو الاقتصادي

ولاية غرداية نموذجا

انضمام الجزائر إلى مجموعة BRICS ومسار تعزيز الشراكة بين الدول الأعضاء المكاسب والآثار.

يوم الأربعاء 03 ماي 2023

الهيئة المشرفة على الملتقى :

الرئيس الشرفي : أ. د. إلياس بن ساسي: مدير الجامعة .

المشرف العام: د. بوحفص رواني : عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مدير المخبر: أ.د. سليمان بلعور

رئيس الملتقى: د. عبد القادر قطيب

رئيس اللجنة العلمية : أ.د .عبد اللطيف مصيطفى

نائب رئيس اللجنة العلمية : د .نور الدين طالب أحمد

رئيس اللجنة التنظيمية : د. عبد الله عنيشل

نائب رئيس اللجنة التنظيمية : د .عبد الحميد مراكشي

ديباجة الملتقى

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
وبالتعاون مع
مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية - جامعة غرداية -
وفرقتي البحث:
- دور إمكانيات المحاسبة والجباية في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الاقتصاديات النامية
- دور مؤسسات الصناعات الغذائية المحلية في تنويع الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الوطني - ولاية غرداية نموذجا -
ينظم:

ملتقى وطني حضوري وعبر تقنية التحاضر عن بعد حول:

انضمام الجزائر إلى مجموعة BRICS ومسار تعزيز الشراكة بين الدول الأعضاء المكاسب والآثار.

تاريخ إنعقاد الملتقى : 03 ماي 2023

الهيئة المشرفة على الملتقى

الرئيس الشرفي : أ. د. إلياس بن ساسي مدير الجامعة.
المشرف العام: د. بوحفص رواني : عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
رئيس الملتقى: د. عبد القادر قطيب
رئيس اللجنة العلمية : أ.د . عبد اللطيف مصيطفى
رئيس اللجنة التنظيمية : د. عبد الله عنيشل

ديباجة الملتقى

تسعى البلدان لمواجهة التحديات وتحمل المخاطر التي تفرضها التطورات والتغيرات الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاقتصادي ضمن المجال الإقليمي الاقتصادي المهيمن وذلك بالتوجه نحو إقامة تجمعات إقتصادية كبيرة، وعليه فإن التجمعات الاقتصادية أصبحت ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية ، ومن هذا المنطلق فقد ظهرت تجارب كثيرة محاولة إقامة مجموعات اقتصادية ، ولعل أبرزها هي مجموعة بريكس التي تشكل نموذجا من التكامل الاقتصادي، تضم هذه المجموعة الدول الخمس الأسرع نموا في العالم، ويعد مشروع انضمام الجزائر إلى مجموعة "بريكس"، وهي مجموعة ذات بعد اقتصادي في المقام الأول، واستراتيجي من زاويا مختلفة.

فرغبة الجزائر في الانضمام إلى مجموعة "بريكس"، يعد خيرا استراتيجيا يساعد الجزائر على تحقيق مكاسب متعددة وإعادة التّموضع في خريطة العالم التّي تجرى إعادة تشكيلها على خلفيّة الأزمات المتلاحقة، جائحة كورونا، الحرب الرّوسية - الأوكرانية وتداعياتها على ملّفين حيويّين، الطّاقة والأمن الغذائي، كما أن انضمام الجزائر إلى هذه المجموعة سيسمح لها بتوطيد وتعزيز علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع دول المجموعة، وبالأخص روسيا والصين، العضوين الدائمين في مجلس الأمن، ما سيكسبها مزيداً من الوزن الدبلوماسي.

ومن زاوية أخرى فإن موقع الجزائر الجغرافي المتميز والاستراتجي بشمال إفريقيا وجنوب أوروبا وإمكاناتها الكبيرة،يضعها ضمن أولويات المجموعة في مساعيها الاستثمارية في إفريقيا، وكذا مساعي دول «بريكس» للتمدد داخل القارة، بالإضافة إلى زيادة القوة الطاقوية على المستوى العالمي من خلال رفع نسبة إستحواذها من صادرات الطاقة بإنظمام الجزائر، ومنه فإن الجزائر توفر على نسبة كبيرة جدّاً من الشروط الاقتصادية المؤهلة للانضمام إلى مجموعة «بريكس» التي تهم الجزائر، باعتبارها قوة اقتصادية وسياسية

ومن المشروع أن تبحث الجزائر عن تموضع في هذا الإطار، خصوصا أنّها انتقلت من وضع دولة ريعية إلى إمكانية التّأثير بالغاز، بصفة خاصّة، والبحث عن مكانة جديدة بما يخدم خيارات الاستفادة من عملية إعادة تشكيل العالم والمنطقة، كما أن تعزيز مكانة الجزائر في الاقتصاد العالمي يرتكز على التّموضع الجيّد والمتوافق مع مبادئ الأهداف الاستراتيجية، من ناحية، ومع تحوّلات السوق العالمي للطّاقة من ناحية أخرى، وربط المؤشّر الرّيعي وتحوّلاته باستراتيجية أمن غذائي وتحويل للتكنولوجيا باعتبارهما أساسين لاقتصاد متحوّل.

اشكالية الملتقى

هل ستكون الشّراكة مع "بريكس" خيارا استراتيجيا للجزائر وفرصة لتحفيز الاقتصاد واكتساب مكانة للتأثير على ميزان العلاقات الدولية، وكيف يمكن للجزائر التموضع في خريطة عالم يُعاد تشكيله ؟

أهداف الملتقى

- تحديد المفاهيم الأساسية للشراكة والتكامل الاقتصادي.
- التعرف على شروط ومتطلبات الإنظمام لمجموعة بريكس.
- التعرف على أبعاد الانظمام لمجموعة بريكس.
- عرض وتحليل واقع الشراكة في الجزائر.
- دراسة تأثير الإنظمام إلى مجموعة بريكس على الاقتصاد الجزائري.
- إبراز المكاسب والآثار الناجمة عن الشراكة مع الدول الأعضاء.

محاور الملتقى

- المحور الاول: أهمية الشراكة على المستوى العالمي
- المحور الثاني: مكانة مجموعة (BRICS) في الاقتصاد العالمي.
- المحور الثالث: واقع الشراكة في العالم، وعلاقة الجزائر الاقتصادية والسياسية مع دول المجموعة.
- المحور الرابع: مؤهلات ومتطلبات الإنظمام لمجموعة بريكس.
- المحور الخامس: مكاسب وآثار انضمام الجزائر إلى مجموعة BRICS.

الفئة المستهدفة

- الأساتذة الباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي.
- الإطارات في المؤسسات الجزائرية بمختلف أنواعها.
- الطلبة بمختلف أطوار التعليم ليسانس ماستر دكتوراه.

شروط المشاركة في الملتقى

- المشاركة مفتوحة لجميع أساتذة الجامعات وطلبة الدكتوراه والباحثين
- ترسل المشاركات باللغة العربية أوالإنجليزية أوالفرنسية
- ألا تكون المداخلات قد سبق عرضها أو نشرها في تظاهرة علمية أو قيد التحكيم في مشروع علمي.
- تخضع المداخلات للتحكيم السري حيث تتوفر على الأصالة والقيمة العلمية وسلامة اللغة والعرض.
- يجب ان تكون المشاركة فردية أو ثنائية.

تواريخ هامة

- آخر أجل لإرسال المداخلات : 31 مارس 2023.
- الرد على المداخلات المقبولة : 15 أفريل 2023
- تاريخ انعقاد الملتقى : 03 ماي 2023.

روابط هامة

ديباجة الملتقى باللغة العربية شكل PDF
https://drive.google.com/drive/folders/1FwxCFanmaLVQ7AusPEF-p7tm2mE6qrHp?usp=share_link

قوالب المداخلة باللغة العربية والأجنبية
https://drive.google.com/drive/folders/12WTUtnTx0LaBgKYnvX2H-tQ9I19JeDhn?usp=share_linkdrive

رابط إرسال المداخلات .
Bricsgha2023@gmail.com

Scan Me

فهرس المحتويات

الرقم	عنوان ورقة العمل	المتدخل	الجامعة	الصفحة
.1	إنضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس-المكاسب والتحديات-	د. حمزة بن الزين د.قرونقة وليد	جامعة غرداية	15-01
.2	تكتل مجموعة دول بريكس – مظهر من مظاهر التكتلات الاقتصادية -الناشئة -	د. فتحي حنيش ط.د. صايم عبد الرحمان	جامعة غرداية	38-16
.3	دور البريكس في الاقتصاد العالمي بين الواقع والاستشراف	أ.د. رفيقة صباغ	جامعة سيدي بلعباس	57-39
.4	مكانة البريكس في الإقتصاد العالمي و دورها في إعادة رسم معالم النظام النقدي الدولي	ط.د. بونايل رضوان د. بودخدخ كريم	جامعة جيجل	77-58
.5	مجموعة البريكس منظمة للتنمية والتعاون الإقتصادي أم لتقويض البنية الأحادية للنظام الدولي؟	ط.د. عبد الكريم سبع ط.د. يمينة تويقر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية جامعة بسكرة	95-78
.6	البريكس من أجل إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي	ط.د. رابح شتيوي	جامعة تبسة	110-96
.7	دور مجموعة البريكس في تنشيط العجلة الاقتصادية العالمية	د. العربي قلاع الدم ط.د. آمنة جعني	جامعة غرداية	128-111
.8	اهمية الشراكة الاقتصادية بين دول البريكس	ط.د. موفق محمد امين د. موفق عمر	جامعة سيدي بلعباس	144-129
.9	اتجاهات الشراكة الدولية ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة	د. إسماعيل بيشي د. أولاد إبراهيم ليلى	جامعة غرداية	160-145
.10	القوة الاقتصادية لدول البريكس وصعودها البارز في الاقتصاد العالمي	د/ مريم قشي د/ إيمان بركان	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة المدرسة العليا للمحاسبة والمالية قسنطية	181-161
.11	تاثير الاهداف الاستراتيجية لتكتل البريكس على النظام العالمي	د. موجاري رضوان ط/د هنيدة سميرة	جامعة قسنطينة2 جامعة الجزائر03	200-182
.12	العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول مجموعة البريكس وأثرها على المؤشرات الاقتصادية	د.قطيب عبد القادر د. مراكشي عبد الحميد	جامعة غرداية	213-201
.13	مجموعة بريكس كأبرز المجموعات الاقتصادية الإقليمية الصاعدة	ط.د. كمال الدين أبا سفيان ط.د. هجرس سهيلة	جامعة بشار جامعة الطارف	228-214
.14	مجموعة BRICS قاطرة الدول الناشئة في الاقتصاد العالمي	ط.د.يوسف الطيب د. بن دحمان محمد أمين	جامعة تيسمسيلت	247-229
.15	إنضمام الجزائر إلى BRICSقراءة في خصائص وإستقرار النظام المالي الجزائري خلال الفترة (2009-2020)	د.سليمة قطافي	جامعة باتنة 01	267-248
.16	مؤهلات انضمام الجزائر لمجموعة بريكس	د. زروقي نعيمة، د. بو زكري عشور	جامعة تسمسيلت	284-268
.17	دول بريكس وأثرها على الاقتصاد العالمي بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل	ط.د. عبد النبي فتيحة ط.د. رودي الزهرة	جامعة غرداية	297-285
.18	مؤهلات ومتطلبات الانضمام لمجموعة بريكس	د. بن علي ميلود ط.د. كمال رمضاني	جامعة غرداية	312-298
.19	التحديات والفرص المترتبة على انضمام الجزائر للمنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية (WTO و BRICS أنموذجا)	ط.د. بن معطي محمد أمين د. حفيظ إلياس	المركز الجامعي البيض	329-313
.20	إمكانية تنمية الصادرات الجزائرية في ظل انضمام إلى البريكس BRICS.	أ. د. دحو سليمان ط.د.حاكمي براهيم	جامعة غرداية	348-330

جامعة غرداية رئيس الملتقى

.21	عصرنة النظام المحاسبي والمالي بالجزائر كحتمية لانضمامها إلى التكتل الاقتصادي BRICS	د. بن مسعود عبد الله كمال ط/د بوحفص مول الضاية،	جامعة غرداية جامعة إليزي	364-349
.22	مؤهلات الاقتصاد الجزائري لتلبية متطلبات الانضمام لمجموعة بريكس.	د.عنيشل عبد الله ط.د. دردوري نورالدين	جامعة غرداية	392-365
.23	انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس واقع التحديات والفرص الواعدة	د. الطيف عبد الكريم، د. كوراد فاطيمة،	جامعة بومرداس جامعة البليدة	407-393
.24	إيجابيات انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس	ط.د. حيداس عبد القادر د.مهر حاج أمحمد	المركز الجامعي البيض	426-408
.25	نحو انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس (BRICS) أي متطلبات وأي مكاسب	أ.د. شريفة كلاع	جامعة الجزائر3	435-427
.26	إنضمام الجزائر لمجموعة (BRICS) بين الواقع الاقتصادي والتحديات المفروضة	د. خبيطي خضير ط.د. بباز عبد العزيز	جامعة غرداية	450-436
.27	مكاسب و مصالح انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس نهائي	د.أكيلال نسيم	بمدرسة الدراسات العليا التجارية	459-451
.28	مكاسب وآثار انضمام الجزائر الى مجموعة الى البريكس	ط.د.بوحجار عمر، ط.د. بوزيان وسام،	المركز الجامعي مغنية	479-460
.29	انضمام الجزائر لتكتل البريكس المزايا والتحديات	أ.د. عبد الرحمان بن سانية د. صلاح نعاس	جامعة غرداية	493-480
.30	مكاسب انضمام الجزائر الى مجموعة BRICS	ا/د قريشي محمد الضغير، ط.د. بن قطاية الحسين	جامعة ورقلة	510-494
.31	BRICS Défis et perspectives	Dr. Laka el Sami a Dr. Ameur Mo amed	المدرسة العليا للتجارة تيبازة جامعة المدية	530-511
.32	L'ad ésion de l'Algérie aux BRICS Avantages et Contraintes	Dr ; MADOUC E Yacine Pr. Ali GABOUSSA	جامعة مولود معمري تيزي وزو جامعة الوادي	548-531
.33	La place du groupe (BRICS) dans l'économie mondiale	E.d.C ANEB Zouaouia Dr.SI MO AMMED Kamel	بلحاج شعيب عين تيموشنت	567-549
.34	Ad ésion l'Algérie au BRICS Quels opportunités Algeria's accession to !brics w at opportunities..	Dr.ben jouad Messoud Dr.ouazi azeddn	جامعة غرداية	586-568
.35	Les pays des BRICS un état des lieux et perspectives	Dr.BOUALI Razika	جامعة وهران 2	604-587
.36	»La montée en puissance du BRICS et son impact sur le c amboulement des rapports de force à l'OMC.«	Dr.MESSAD Rafik	جامعة مولود معمري تيزي وزو	618-605
.37	Les enjeux de la coopération économique au sein des BRICS	Dr.Ma di Gueddou	جامعة بجاية	638-619
.38	La place des BRICS dans l'économie mondiale	Dr.Nacer-Eddine Mouffok Dr.Tarik Moussi	جامعة بجاية	659-639

جامعة غرداية
رئيس الملتقى

إنضمام الجزائر إلى منظمة بريكس–المكاسب والتحديات–

Algeria's accession to BRICS - gains and challenges

قرونقة وليد، جامعة غرداية– الجزائر، Grounga.oualid@univ-ghardaia.dz

حمزة بن الزين، جامعة غرداية–الجزائر، benzine.hamza@univ-ghardaia.dz

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المكاسب وكذا التحديات التي ستواجه الجزائر في حالة انضمامها إلى مجموعة بريكس، حيث تناولت الدراسة في شطرها الأول الإطار المفاهيمي المتعلق بمجموعة بريكس من مفهوم المنظمة إلى أهدافها الإستراتيجية، ثم التحديات التي تواجهها، أما الشطر الثاني من الدراسة تناولت موضوع انضام الجزائر إلى المنظمة من خلال التطرق إلى المكاسب الإقتصادية والسياسية من هذا الإنضمام، وكذلك التحديات والصعوبات التي ستواجهها قبل إنضمامها وبعد.

توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج نذكر منها: أن للإنضمام الجزائر إلى منظمة البريكس مكاسب إستراتيجية، منها ماهو إقتصادي ومنها ماهو سياسي وكذلك إجتماعي وحتى عسكري.

كلمات مفتاحية: التكامل الإقتصادي، الإقليمية، بريكس، التحديات، المكاسب.

تصنيفات JEL : A1، F1، F2

Abstract: This study aimed to clarify the gains as well as the challenges that Algeria will face in the event of its accession to the BRICS group. To the organization by addressing the economic and political gains from this accession, as well as the challenges and difficulties that it will face before and after its accession. The study reached a set of results, including: Algeria's accession to the BRICS organization has strategic gains, including what is economic and what is political, as well as social and even military.

Keywords: economic integration, regionalism, BRICS, challenges, gains.

Jel Classification Codes: A1, F1, F2

1.تمهيد:

لا يختلف الاقتصاديون حول الدور الدائم الذي تلعبه التجارة الخارجية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، و زيادة معدلات نمو الناتج القومي في جميع دول العالم، و قد ازداد هذا الدور أهمية خاصة بعد التوجه العالمي نحو تحرير الأسواق ، وفتحها أمام السلع العالمية نتيجة للاتفاقيات التجارية العالمية و الإقليمية ، و تظهر دول البريكس كأقطاب جديدة للتنمية من خلال تحقيقها لنمو اقتصادي مستدام؛ بسببً عدة عوامل ساهمت في ذلك، أهمها طبيعة الدول المشكلة للتكتل التي تملك منفردة قدرات اقتصادية وعسكرية معتبرة، كما أن ثراء هذه الدول بالموارد والطاقات أسهم في خلق تنوع وتعدد في مصادر الطاقة والتصنيع، ومنه إلى تكامل في عدة ميادين رغم التباعد الجغرافي، في محاولة إلعادة توزيع القوى في العالم؛ بهدف كسر الهيمنة الغربية على النسق الدولي ورسم معالم نسق دولي متعدد أألقطاب تستطيع دول المجموعة التموقع فيه بارتياح تام.

وبإعتبار الجزائر دولة محورية ومؤثرة في منطقة قارة إفريقيا عموما وفي شمال إفريقيا خصوصا لأنها دول مطلة على البحر الأبيض المتوسط وقريب اقليميا من دول الإتحاو الأوروبي، فإن إشكال الدراسة المطروح هو: **ماهي مكاسب الجزائر من إنضمام الى منظمة البريكس؟ وهل سيؤثر هذا الإنضمام على علاقاتها الإستراتيجية مع دول الإتحاد الأوروبي؟**

2. التكتلات الاقتصادية:

نشأت فكرة التكتلات الاقتصادية من مفهوم التكامل الاقتصادي، والذى يشير إلى العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض التجارة الإقليمية والبينية بين مجموعة الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ويعرف التكتل الاقتصادي بانه درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذى يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا التي تجمعها مجموعة من المصالح المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية لتحقيق اكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى اقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول (سليمان، 2016، صفحة 9)

3.مراحل التكامل الإقتصادي:

يتخذ التكامل الإقتصادي اربعة مراحل نذكر منها: منطقة التفضيل، منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة.

1.3 منطقة التفضيل: تتمثل في اتفاق مجموعة من الدول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع و الخدمات فيما بينها ، مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع و الخدمات مع الدول الأخرى ثابتة و يعد هذا الشكل أبسط درجات التكامل و مثاله – منطقة الكومنويلث– التي كونتها انجلترا مع مستعمراتها السابقة 1932.

2.3 منطقة التجارة الحرة: في إطار هذه المرحلة العملية للتكامل تلغى التعريفات الجمركية على حركة السلع و الخدمات فيما بين الدول قيد التكامل بشكل تدريجي أي بنسب متناقصة، ولا تستفيد غير الدول المشتركة من و لعل أشهر مثال لمنطقة التجارة الحرة هي المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة و التي تكونت في 1960 من دول و هي: بريطانيا ، السويد ، النرويج ، الدانمرك ، النمسا ،البرتغال إلى جانب منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. (ميلود، 2011، صفحة 6)

3.3 الإتحاد الجمركي: بموجب هذا الإتفاق ستلغي كآفة الضرائب الجمركية المفروضة على سلع البلدان الأعضاء في الإتحاد(اتفاقية المنطقة الحرة) مع توحيد التعريفة الجمركية للبلدان الأعضاء إزاء العالم الخارجي، ولا يتضمن هذا الإتفاق بالضرورة حرية انتقال الأموال والأشخاص.

السوق لايشمل التعريفات الجمركية والقيود الإدارية فقط، بل يتعدّاه ليقرّ حرية انتقال عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال

4.3المشتركة: وتشكل هذه المرحلة درجة أعلى من السير نحو الوحدة الإقتصادية، لأن الإلغاء والأشخاص لقد انطوت جميع مراحل المناقشة حتى الآن على تخفيض أو إلغاء القيود الجمركية إزاء انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء . (ناصرمحمد،، 2008، صفحة 17)

4. أسس التكامل الاقتصادي : وفي ضوء هذا الاستعراض السريع، وتوضيحا لمفهوم التكامل الاقتصادي، يمكننا أن نحدد الأسس التي يرتكز عليها بالنقاط التالية :

- ✓ الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المنضمة إليه، وذلك نتيجة لحرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج بين هذه الدول، وترشيد الاقتصاد ؛
- ✓ اتجاه المؤسسات الإنتاجية الاقتصادية نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير مما يشكل عاملا ديناميكيا يعمل على تطوير الإنتاج وتحديثه ومسايرة التكنولوجية الحديثة في مراحل الإنتاج وعملياته المختلفة ؛
- ✓ وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية ، مما يؤدي إلى تفادي الإختناقات التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات ؛
- ✓ تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي للدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي مما يحقق قيام صناعات متكاملة ومترابطة وفقا للأسس الاقتصادية، ومما يسمح بإقامة مشروعات على أسس عصرية تعتمد العلم والتكنولوجيا ؛
- ✓ الاستخدام الأفضل للفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء وفق الأسس الاقتصادية العلمية
- ✓ التطور المتوازن للقوى الإنتاجية في الدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي ؛

إن نجاح التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر يتوقف على كون هذه الدول ذات أنظمة اجتماعية واقتصادية متجانسة . (هادف،، 2013، صفحة 16)

5.طبيعة مجموعة بريكس

تطرح مجموعة بريكس نفسها كمسار جديد في التكامل الدولي، وكون هذا المسار جديد فهو يطرح أيضاً العديد من التساؤلت: هل يندرج هذا التجمع تحت إحدى نظريات التكامل السائدة؟ هل هو تحالف أم تكتل أم تعاون؟ ما هي خصائص وسمات تجمع بريكس؟ ما هي ظروف ودوافع النشأة؟

1.5 تجمع بريكس في نظريات التكامل الدولي أولا: نظرية االقليمية واإلقليمية الجديدة :

Regionalism New and Regionalismارتبطت التكتالت االقتصادية وأشكال مختلفة من التعاون الدولي بظاهرة اإلقليمية بنموذجيها التقليدي والجديد .إن االقليمية كمفهوم خضع للعديد من التعريفات واآلراء، هناك من اعتبر االقليمية وسيلة من وسائل التعاون الدولي المنظم قوامه الوحدة اإلقليمية لجماعة الدول الداخلة فيه .فاإلقليمية وفق هذا التعريف تعد آلية منظمة لزيادة أشكال التعاون بين مجموعة من الدول تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، أي التركيز على شرط التجاور الجغرافي

في تعريف آخر تعد اإلقليمية عملية تكثيف التعاون السياسي واالقتصادي بين دول وأطراف تنتمي إلى منطقة جغ ارفية واحدة، وغالباً ما يكون هذا التعاون في مجال التبادل التجاري وتدفقه، واإلقليم هنا ليس مساحة جامدة تقاس بنظام دولي سياسي ثقافي يستمر عبر االزمنة، بل عبارة اإلقليمية تحوي حركية التعاون االقليمي التي تحدد معدل نمو التعاون والتفاعل الإقتصادي والإتماعي لهوية المنطق*. (سليم، سنة 2016،، صفحة 16)

لماذاَ توصف دول البريكس بأنّها «دول ناشئة»؟ّ ، بلدان العالم الثالث، بلدانّ متوسطة بلدان في طريق النمو الدخل، بلدان نامية، بلدان الجنوب...إلخ، التسميات كثيرة للدلالة على مجموعة البلدان التي لديها قاسم مشتركّ يتمثل فيّ لها إلى التصنيع بما فيه الكفاية. هذهّ رها أو عدم تحو عدم تطو التصنيفات ليست محايدة، فهيً غالبا ما تكون نتيجة تسوية سياسية في إطارّ المنظمات الدولية أو نتيجة صراعات إيديولوجيةَ ض على الجميع في الأوساط

*هبة محمود سليم، دراسة تحليلية حول إمكانية انضمام إيران إلى مجموعة بريكس، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العالقات الإقتصادية الدولية، جامعة دمشق–سوريا، سنة 2016، ص14.

الأكاديمية. هذه التصنيفاتُتفرّ ـة، وهي في الوقت نفسه تعطي عندما تعتمدها الجهات المعنيّ لات الاقتصادية والاجتماعية القائمةً عادة. بكلامً للتحو معنىّ ـن، كما يعني آخر، فإن إطلاق التسميات يعني إقامة نظام معي إضفاء الشرعية على الأمور .في السنوات الأخيرة، انتشرت تسمية جديدة، وهي «البلدانّ ر العولمة الناشئة». وقد ترافق مفهوم «البلدان الناشئة» مع تطو 20البريكس: القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين المالية. وهو يهدف إلى تعيين البلدان النامية التيّ تحققّ معدلاتّ ًراً سريعا في أسواقها المالية في آن .ّ إنتاج كبيرة وتطو نمو في هذا السياق، فإن مصطلح «بريك BRIC «،الذيُ وضعّ تبنيه من قبل الجهات المعني من قبل بنكٍ استثمار أميركي، يهتم بشؤون العولمة. فمن خلال الجمع بين أربع دول والمهتم (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين)، بات هذا المصطلح يسمحّ ل لمصلحة «الاقتصادات بفهم أن مركزثقل الاقتصادالعالمي تحو الناشئة»، كما بات يسمح بالتعريف بالقوى الاقتصادية والسياسيةّ ت جنوب الرئيسية الجديدة في العالم. في العام 2011 ،انضم أفريقيا إلى المجموعة الجديدة من البلدان الناشئة قيدّ التشكل، وبات مصطلح «البريكس BRICS « يرمز إلى هذه القوى الناشئة الخمسً كقوى ذات وزن في القرن الحادي والعشرين (ريغو، سنة 2015، ، صفحة 16)

6.الخصائص والمبادئ المشتركة لدول البريكس

تختلف دول البريكس اختالفا كبيرا سواء من حيث مواردها أو من حيث قيمها وأهدافها. وهذا ال يعني 2أنه ال توجد ميزات رئيسية مشتركة فيما بينهم، وتتمثل فيمايلي – :

- ✓ تستحوذ دول البريكس على أكثر من 30 %من مساحة اليابسة في العالم و40 %من سكان العالم ؛
- ✓ جميع دول البريكس أعضاء في مجموعة G20 من بين عشرين اقتصادا رئيسيا ؛
- ✓ حافظت اقتصادات دول البريكس على نمو قوي في العقود الأخيرة؛
- ✓ تتمتع أربعة منهم بإجمالي ناتج محلي سنوي يتجاوز 1 تريليون دولار أمريكي؛
- ✓ بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس 12 تريليون دوالر أمريكي في عام 2014 ،وهو ما يمثل أقل بقليل من 33 %من الإقتصاد العالمي.؛

- ✓ تمتلك دول البريكس احتياطات من العملات الأجنبية، تمثل حوالي 40 %من الإجمالي العالمي.؛
- ✓ تقوم دول البريكس بتنفيذ كميات متزايدة من التجارة فيما بينها .؛
- ✓ غيرت دول البريكس أنظمتها السياسية الحتضان الرأسمالية العالمية؛
- ✓ أدى التعاون السياسي بين دول البريكس إلى انشاء تجمع عالمي جديد (البنين،، سنة 2022، صفحة 95)

7.الأهداف الإستراتيجية لممجموعة بريكس:

سعت مجموعة بريكس لتحقيق أهداف عدة يمكن تصنيفيا إلى أهداف داخلية وخارجية كما يأتي :

1.7 الأهداف الداخلية :هي الأهداف التي تخص السياسية العامة لمجموعة وتمثلت فيمايلي :

- ✓ تحقيق تكامل جيوسياسي – جيواقتصادي بين الدول الأعضاء من أجل خلق توازن عالمي وانهاء سياسة القطب ألحادي ؛
- ✓ تعزيز التعاون في مجال التنمية المستدامة, والإستثمار في مجال البنية التحتية من أجل تطويرها, وتأمين االأمن الغذائي من خلال إقامة مشاريع التنمية؛
- ✓ إصلاح النظام المالي الدولي من خلال إنشاء مؤسسة مالية دولية رديفة لمؤسسات الدولية (البنك الدولي, وصندوق النقد الدولي(بهدف مواجهة هيمنة الدولار الأمريكي على موارد بنك المدفوعات الدولية واحتياطاتيها؛
- ✓ دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي حيث ستكون متاحة لدول بريكس والدول النامية .وانشاء منتدى لمطاقة؛
- ✓ تعميق التعاون الإقتصادي بينيا, ودعم التجارة البينية وتحسين جودتيا بين دول المجموعة
- ✓ .إنشاء كابل إنترنت خاص لمجموعة بريكس لتفادي عمليات التجسس ألمريكية؛
- ✓ تقديم قروض بالعملة المحلية لكل منهما بهدف تقليل اعتماد الدولار االامريكي .

2.7الأهداف الخارجية :

- ✓ وضع استراتيجية إلصلاح الإقتصاد العالمي إلى جانب مجموعة العشرين والصناديق المالية الدولية؛
- ✓ تقوية تنسيق مجموعة بريكس في الأمم المتحدة ومجموعة العشرين من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ودفع إصالحات النظم النقدية والمالية العالمية؛
- ✓ ضد السياسات الغربية بشأن أزمة الملف النووي الإيراني؛
- ✓ اتخذت المجموعة موقفاً موحدا وادانة التهديدات الأمريكية تجاه ايران ؛
- ✓ رفض التدخل العسكري الخارجي في النزاع السوري, وعدم تأيدهم لمنح مقعد سوريا في الجامعة العربية لممعارضة السورية؛
- ✓ ورفض إرسال سلاح لمعارضة السورية؛
- ✓ تشجيع التحالفات السياسية والإقتصادية من أجل خلق أقطاب عدة ؛
- ✓ تقف المجموعة على قاعدة واحدة متمثلة برفضيا عزل روسيا االإتحادية ومعاقبتها غير في ضمها لشبه جزيرة القرم ..
- ✓ القطب انطالقاً من ثقميا السياسي واالقتصادي إ صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العا لم (علي، صفحة 85)

8.التحديات:

إنجازات المجموعة والتحديات التي تواجهها تتمثل أهم الإنجازات التي خرجت بها القمم الاقتصادية التي عقدهتا دول المجموعة فيما يلي :

- ✓ إطلاق مجلس للأعمال بين دول المجموعة لضمان إقامة المشاريع التي تخدم الدول الأعضاء سمي بالمجلس الاقتصادي للاستثمار .؛
- ✓ إطلاق مجلس مفكري البريكس لمساعدة الدول الأعضاء على الابتكار والتعاون لمواجهة التحديات سمي بمجلس خبراء البريكس .؛

- ✓ انشاء مؤسستين ماليتين: الأولى بنك التنمية الجديد الخاص باجملموعة برأسمال قدر ب 100 مليار دولار، لتعبئة الموارد المالية لأغراض تمويل مشروعات البنى التحتية والتنمية المستدامة في هذه الدول وتقديم التمويل اللازم لغيرها من الدول الناشئة والنامية في العالم. والثانية صندوق الترتيبات الاحتياطية المشروطة والذي يسمح بتخصيص 100 مليار دولار كانت المساهمة الأكبر فيه من جانب الصين ب 41 مليار دولار وجنوب افريقيا ب 1 مليار دولار أما باقي المساهمات فقد وزعت بالتساوي، والمهمة الأساسية لهذا الصندوق هي مواجهة آثار خروج رؤوس الأموال المفاجئ من هذه الدول حتى تتجنب مخاطر تخفيض عملاتها

وتتمثل المشاكل والتحديات التي تواجه هذهالمجموعة فيما يلي – :

- ✓ عدم قدرتها على توحيد مواقفها بشأن القضايا الدولية الرئيسية نظرا لتباين أولوياهتا . الاختلافات الكبرى بين الدول الأعضاء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
- ✓ صعوبة تشكيل مؤسسات داعمة للتكتل .؛
- ✓ ضرورة تسريع الإصلاحات وتحقيق مهمة تدويل عملاهتا المحلية.؛
- ✓ الإرهاب الدولي وتغير المناخ والأزمات (غالم،، 2021، صفحة 92)

9. تحديات ومكاسب انضمام الجزائر للبريكس

1.9التحديات

بريكس" تكتل سياسي واقتصادي عالمي يضم كلًّا من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وهناك من يعتبره بمثابة منظمة موازية لمجموعة السبعة الكبار، التي تقودها الولايات المتحدة وبعضوية كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان.

وتمثل "بريكس" 41 بالمائة من سكان العالم، و40 بالمائة من مساحته و24 بالمائة من الاقتصاد العالمي و16 بالمائة من التجارة العالمية.

فالصين والهند أكبر بلدين من حيث عدد السكان وثاني وثالث أكبر اقتصادين في العالم على التوالي، وروسيا تملك أكبر مساحة في العالم والمصدر الأول للطاقة عالميا، بينما البرازيل أكبر اقتصاد في أميركا اللاتينية، وجنوب أفريقيا أكثر دول القارة السمراء تقدما رغم أن اقتصادها هو الثالث أفريقيا.

وتسعى دول بريكس لزيادة نصيبها من التجارة العالمية ومن إجمالي الناتج الداخلي الخام، وذلك من خلال ضم دول لها ثقلها الاقتصادي والتجاري والبشري وأيضاً من حيث المساحة.

تمتلك الجزائر بعض المقومات التي تمثل إضافة لبريكس، فهي أكبر بلد أفريقي وعربي من حيث المساحة وأكبر مُصدر للغاز الطبيعي في أفريقيا، ورابع أكبر اقتصاد في القارة السمراء، وديونها الخارجية شبه معدومة، ما يمنحها استقلالية أكبر في صناعة القرار.

وترى الدولة الجزائرية أن الانضمام إلى البريكس يتطلب مواصلة الجهود في مجال الاستثمار، والتنمية الاقتصادية والبشرية من جهة، والانتقال إلى مستويات أعلى في التصدير، وأيضا رفع الناتج الداخلي الخام ما فوق 200 مليار دولار، موافقة جميع دول البريكس على انضمام الجزائر (وكالة الانباء الجزائرية aps.dz بتاريخ 2022/06/08 على الساعة 10:00 صباحا، بلا تاريخ)

1- مضاعفة الصادرات

من المتوقع أن تصل صادرات الجزائر إلى 56.5 مليار دولار مع نهاية 2022، منها 49.5 مليار دولار صادرات النفط والغاز، ونحو 7 مليارات دولار صادرات خارج قطاع المحروقات، بحسب السياسة العامة للحكومة.

ورغم أن هذه الأرقام تمثل قفزة في الصادرات مقارنة بعام 2021، زيادة بنحو 17 مليار دولار، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والغاز وزيادة الكمية المصدر من الغاز ومن السلع خارج المحروقات، إلا أنها تمثل أقل من نصف صادرات جنوب أفريقيا التي بلغت في 2021 أكثر من 121 مليار دولار.

وفي هذا الصدد، دعت الدولة إلى مضاعفة إنتاج الغاز لبلوغ صادرات بـ 100 مليار متر مكعب سنوياً في 2023، بينما وضعت الحكومة هدفا للوصول إلى 10 مليارات دولار صادرات خارج المحروقات في نفس العام، و15 مليار دولار في الأعوام المقبلة (الطاهر، 2017، صفحة 77)

وتنتج الجزائر نحو 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بمعدل سنوي، صدّرت منه رقما قياسيا في 2022 بلغ 56 مليار متر مكعب، بينما استهلكت نحو 50 مليار متر مكعب، وتعيد ضخ نحو 30 مليار متر مكعب في الآبار للحفاظ على نشاطها.

وللوصول إلى هذا الهدف كثفت الجزائر من استثماراتها في قطاع المحروقات وخصصت لها نحو 40 مليار دولار، وحققت اكتشافات هامة في 2022، من النفط والغاز، ودخلت في شراكات مع شركات متعددة الجنسيات على غرار إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية و"أوكسدونتال" الأميركية، لاستغلال حقول الغاز وزيادة الإنتاج.

وتسارع الجزائر الخطى لمضاعفة إنتاجها من الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية، والهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، بالشراكة مع عدة دول على غرار ألمانيا وإيطاليا، بهدف توفير كميات أكبر من الغاز للتصدير، وأيضا تصدير الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء إلى أوروبا مستقبلا.

كما تسعى البلاد لتصدير الكهرباء إلى أوروبا بالنظر إلى امتلاكها فائضاً كبيراً منها قابلا للتصدير، إذ تنتج 25 ألف ميغاواط، بينما لا تستهلك في أوقات الذروة بالصيف سوى 17 ألف ميغاواط، ويتقلص هذا الرقم إلى 11 ألف ميغاواط في الشتاء.

ويعتمد مدى قدرة الجزائر في الوصول إلى هذا الهدف من خلال وصولها إلى الأسواق الأفريقية، على تسريعها العمل على شق طريق نحو موريتانيا للوصول إلى أسواق غرب أفريقيا، وكذلك تسريع الخط العابر للصحراء نحو نيجيريا ووسط القارة السمراء.

والتحرك لفتح معارض لمختلف السلع الجزائرية، وأيضا فروع لبنوك جزائرية في عدد من العواصم الأفريقية.

وتنشيط الاستثمارات في قطاع المناجم، خاصة استخراج الفوسفات في شرق البلاد والحديد بالجنوب الغربي والذهب والأتربة النادرة بأقصى الجنوب.

2.زيادة الناتج الداخلي الخام

إحدى العقبات أمام انضمام الجزائر إلى منظمة بريكس، تواضع ناتجها الداخلي الخام الذي بلغ 163 مليار دولار في 2021، وفق بيانات البنك الدولي.

بينما يبلغ الناتج الداخلي الخام لجنوب أفريقيا (أصغر اقتصاد في بريكس) 419 مليار دولار، أي مرتين ونصف ضعف الاقتصاد الجزائري.

لذلك وضعت الدولة، تجاوز 200 مليار دولار ناتجا داخليا خاما، هدفا لدخول بريكس، وهو هدف ليس مستحيلا ولا صعبا، ولكنه مرتبط بمدى ارتفاع أسعار النفط والغاز بالدرجة الأولى.

إذ إن الناتج الداخلي الخام للجزائر ما بين 2011 و2014، تجاوز سقف 200 مليار دولار، وبلغ 213.8 مليار دولار في 2014، نتيجة لارتفاع أسعار النفط لتتجاوز سقف 100 دولار للبرميل، وزيادة إنتاج النفط الجزائري ليبلغ 1.5 مليون برميل يوميا.

وإنتاج الجزائر حاليا من النفط في حدود مليون برميل يوميا، بالنظر إلى حصتها المحددة من "أوبك+"، والأسعار من المتوقع أن تراوح بين 70 و100 دولار للبرميل في 2023، وفق بعض التقديرات.

لذلك تراهن الجزائر على إمكانياتها الكبيرة من الغاز الطبيعي لمضاعفة الإنتاج الذي يكثر عليه الطلب أوروبيا، لرفع ناتجها الداخلي الخام بزيادة تتجاوز 37 مليار دولار في عام واحد.

فالناتج الداخلي الخام، يعني بأبسط تعريفاته قيمة مجموع السلع والخدمات داخل الدولة.

والجزائر تملك القدرة على تطوير مداخيلها من الخدمات خاصة السياحة وتحويلات العمال من الخارج، من خلال تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة للأجانب، وفتح فروع بنكية في البلدان التي تتواجد بها جالية جزائرية كثيفة.

وتراهن الحكومة الجزائرية على رفع الصادرات خارج المحروقات إلى 10 مليارات دولار في 2023، و15 مليار دولار في الأعوام المقبلة، بعدما نجحت نسبيا في رهان 5 و7 مليارات دولار في 2021 و2022 على التوالي.

3.موافقة الدول الخمس

أحد شروط انضمام الجزائر إلى البريكس ضرورة موافقة الدول الخمس، وإن كانت روسيا والصين أعلنتا موافقتهما على انضمام الجزائر عبر سفيريهما بالجزائر، فإن الرئيس تبون أكد موافقة جنوب أفريقيا أيضا.

فجنوب أفريقيا تعد حليفا تقليديا للجزائر في الاتحاد الأفريقي، وكانت الجزائر استضافت على أراضيها الزعيم الجنوب أفريقي نيلسون مانديلا في 1962 عندما كان يخوض كفاحه ضد التمييز العنصري في بلاده، واستمر هذا التحالف التاريخي إلى اليوم.

أما بالنسبة للبرازيل، فإن عودة الرئيس اليساري لولا دا سيلفا إلى الحكم تخدم مساعي الجزائر للانضمام إلى بريكس، خاصة وأنه تربطه بها علاقات طيبة منذ زيارته لها في 2006، خلال ولايته الرئاسية الأولى.

ولفت تبون إلى هذا الأمر خلال لقائه مع الصحافة المحلية، قائلا: "البرازيل، أعتقد أنهم مع الانتخابات الجديدة (فاز بها سيلفا) موافقون."

لكنه لم يشر إلى موقف الهند لا سلبا ولا إيجابا، ما يعني على الأقل أن المفاوضات ما زالت متواصلة معها لإقناعها بالموافقة (لمحور اليومي ،جريدة وطنية مستقلة ، تاريخ الاطلاع ،2022/12/07، على الساعة 9:00.، بلا تاريخ)

10.المكاسب

لانضمام الجزائر إلى تكتل "بريكس" مكاسب متعدّدة، يمكن أن تستفيد منها الجزائر مباشرة، بمجرد استكمال محادثات انضمامها إلى التكتل. وهذا الأمر يتم بعد توجيه طلب رسمي من الجزائر، وإعلان روسيا والصين موافقتهما. وهو ما شرحه بالتفصيل الخبير الاقتصادي، وأشار الحيدوسي إلى أنّ الاقتصاد الجزائري يحاول ترميم الاختلالات التي حدثت في الأعوام الماضية، وذلك من خلال تهيئة الأرضية القانونية، عبر إصدار قانون مشجع على الاستثمار في البلاد، وأيضاً من خلال الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل جلب الاستثمارات الاجنبية الى الجزائر.ووفق الحيدوسي، فإنّ لهذه المنظمة قوة اقتصادية، تتمثّل بالصندوق الاحتياطي الذي يحتوي على مبالغ مهمة من النقد الأجنبي، وببنك التنمية الجديد، الذي يموّل مشاريع البنية التحتية في هذه الدول المنضوية تحت مجموعة "بريكس".وبيّن الخبير الاقتصادي أنّ "الجزائر تعوّل اليوم على انطلاقة اقتصادية مهمة، بحيث تمتلك سوقاً مهمة في شمال أفريقيا تضمّ نحو 45 مليون نسمة، بالإضافة إلى موقع استراتيجي مهم، وبنية تحتية موجودة حالياً وتحتاج إلى تطوير مع أعضاء بريكس".وتتميز الجزائر أيضاً بموقعها الاستراتيجي على أبواب أوروبا كأكبر سوق في العالم، بالإضافة إلى أنها على مقربة من الأسواق الأفريقية، وخصوصاً الغرب الإفريقي. 10.**المشاريع التي تحتاج إليها الجزائر**: بحسب الخبير الاقتصادي، أحمد الحيدوسي، فإن الجزائر:

1- تحتاج إلى عدد من المشاريع، كالصناعات الميكانيكية وصناعات الفضاء، التي تُعَدّ الصين بلداً رائداً ومتطوراً في تقنياتها.

2- تحتاج إلى الخبرة الروسية في المجال الزراعي، وخصوصاً أن روسيا قطعت أشواطاً كبيرة في مجال الزراعة، بعد أن كانت دولة مستوردة للحبوب في التسعينيات. واليوم، تُعَدّ من أهم الدول التي تصدّر الحبوب. لذلك، تحتاج الجزائر إلى التجربة الروسية من أجل تطوير قطاع الزراعة فيها، وخصوصاً أن الجزائر تمتلك أراضي زراعية تقدّر بملايين الهيكتارات، ويمكن استغلالها من أجل تلبية حاجات السوق الداخلية، أو حتى التصدير إلى الخارج

3- تحتاج إلى الاستفادة من تجربة الهند وخبرتها في مجال صناعة الدواء والصناعات التكنولوجية في هذا المجال، الذي يشهد تطوراً في الهند، وقطعت فيه نيو دلهي أشواطاً كبيرة.

4- يمكن الاستعانة بكل دول "البريكس" من أجل إنشاء البنى التحتية في الجزائر، أو ما يُعرَف بعقود البناء والاستغلال ("بي أُو تي")، والتي تعتمد على مصادر مالية كبيرة، كإنشاء موانئ وسكك حديدية. وهذه المشاريع تتمّ عن طريق الصندوق الاحتياطي التابع لمنظمة بريكس.

الخاتمة:

ما تزال الجزائر بعد الاستقلال تبحث عن الطريق السليم لبناء منظومة اقتصادية سليمة قادرة على الارتقاء بالأمة الى المستويات التي تطمح لها، ومن بين الوسائل لبناء هذه المنظومة القوية هي انضمامها الى تكتلات اقتصادية قوية تضمن لها المكانة ، ان انضمام الجزائر الى التكتلات الاقتصادية يؤدي الى تعزيز فرص التسويق الدولي لمنتجاتها المتنوعة والمتمثلة في زيادة حجم الصادرات وذلك من خلال اتساع حجم السوق وتحقيق وفورات الحجم وزيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية الدولية للبلد من حيث السعر والجودة وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة.

ومن بين التكتلات الاقتصادية التي تسعى الجزائر للانضمام لها هي تجمع دول البريكس ،لكن مزال هناك العديد من التحديات الواجب مجابهتها لكي يتم تحقيق المكاسب المرجوة، الا ان هذه الوضعية لا تمنعنا من التفاؤل فيما يخص السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل السلطات العمومية ،والتي تهدف الى الى وضع اليات تسمح بتوزيع مصادر الدخل الوطني والسعي للتنويع الاقتصادي ،وحتى يكون هذا الأخير فعال يجب توفر مجموعة من الشروط أهمها:

- التحول الحقيقي نحو اقتصاد السوق؛

- تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي؛
- تحسين الهيكل الإنتاجي في القطاع الزراعي ،الصناعي، النفطي،النقل،السياحة وإصلاح النظام المصرفي .

قائمة المراجع:

1- هبة محمود سليم، دراسة تحليلية حول إمكانية انضمام إيران إلى مجموعة بريكس، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العالقات الإقتصادية الدولية، جامعة دمشق–سوريا، سنة 2016، ص14.

2- باسكال ريغو، القوى الإقتصادي في القرن الواحد والعشرين، مؤسسة الفكر العربي، سنة 2015، ص16.

3- معلم أم البنين، دور تكتل البريكس في النظام الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم سياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة 1-الجزائر، سنة 2022، ص95.

4- عبد الرحمن علي، الأهمية الإستراتيجية لمجموعة دول بريكس، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 25، العراق، ص85.

5- جلطي غالم، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان–الجزائر، سنة 2021، ص92.

6- وكالة الانباء الجزائرية aps.dz بتاريخ 2022/06/08 على الساعة 10:00 صباحا

7- شليحي الطاهر – ابعاد التنمية المستدامة افاق 2030، مجلة البحوث والدراسات التجارية ،2017، ص .77

8- المحور اليومي ،جريدة وطنية مستقلة ، تاريخ الاطلاع ،2022/12/07، على الساعة 9:00.
https://www.almayadeen.net/news/economic/%
-%D8%AA%D9%83%D8%AA%D9%84

تكتل مجموعة دول بريكس – مظهر من مظاهر التكتلات الاقتصادية –الناشئة –

BRICS bloc - a manifestation of economic blocs- emerging

صايم عبد الرحمان مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية (الجزائر)،

saim.abderahmane@univ-gahrdaia.dz

***الأستاذ المشرف : الأستاذ حنيش فتحي**، مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية ،جامعة غرداية

fethicomptagmail.com

الملخص:

مع بداية الألفية الثالثة برزت دولا يصطلح عليها الاقتصادات الناشئة، هذه الأخيرة تزايد دورها في الاقتصاد العالمي باستمرار، نتيجة ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي، وزيادة صادراتها المصنعة، ولوزنها الديموغرافي الكبير، ولامتلاكها احتياطات هائلة من الصرف الأجنبي، ولامتلاك العديد منها لمصادر الطاقة.

ومن أهم هذه الدول نجد الصين، الهند، البرازيل، روسيا وجنوب إفريقيا، والتي قامت بإنشاء تكتل يسمى BRICS، تهدف كلها الى ضرورة تنسيق سياساتها باتجاه توحيد الرؤى في القضايا الراهنة، كإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي خاصة وأنها تحتوى على مصادر هامة للطاقة (روسيا والبرازيل)، والتكنولوجيا(الهند، الصين، والبرازيل)، وستكون مصدرا لـ61% من الناتج العالمي حسب FMI ، لذلك تسعى هذه المداخلة إلى التعريف بـBRICS ، عوامل قوته، واهيمته مستقبله، وإمكانيات أن يكون نواة لتكتل اقتصادي للدول جديدة كون تكتل دول البريكس أحد النماذج الجاذبة كقوة اقتصادية وكتكتل سياسي عالمي.

تصنيفاتGEL :F5

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية، دول بريكس ، النظام الدولي ، الاقتصاديات الناشئة.

Abstrac

At the beginning of the third millennium, countries called emerging economies emerged, the latter of which have increased their role in the global economy continuously, as a result of their high rates of economic growth, the increase in their manufactured exports, their large demographic weight, their possession of huge foreign exchange reserves, and the possession of many of them of energy sources. Among the most important of these countries we find China, India, Brazil, Russia and South Africa, which have established a bloc called BRICS, all of which aim to coordinate their policies towards unifying visions in current issues, such as reforming the international monetary and financial system, especially as they contain important sources of energy (Russia and Brazil), and technology (India, China, and Brazil), and will be the source of 61% of the global output according to FMI, so this intervention seeks to introduce BRICS, its strengths, its importanc future, and the possibilities of being the nucleus of an economic bloc The BRICS bloc is one of the attractive models as an economic power and a global political bloc.

Keywords: economic blocs، BRICS countries، international system، Emerging economies

JEL Classification codes:F5

1 .مقدمة:

أهم ما ميز العالم خلال الألفية الثالثة وهي بروز منافسين جدد على الساحة الاقتصادية العالمية، وهي دول كانت بالأمس القريب نامية أصبحت اليوم طرفا رئيسيا في الاقتصاد العالمي، وقد استفادت من التغيرات السابقة لتدعم من وزنها الاقتصادي وحضورها السياسي في مختلف مناطق العالم، نتيجة نجاعة وفعالية سياساتها الاقتصادية، ولتمتعها بمقومات طبيعية وبشرية هائلة، هذه الدول يصطلح عليها بالاقتصادات الناشئة، ومن أهمها نجد **الصين، الهند، روسيا، البرازيل وجنوب إفريقيا**، التي تسعى إلى تعزيز مكانتها عالميا بتبني اتفاق مشترك بينها يغطي كل الجوانب الاقتصادية و السياسية والعسكرية لخدمة مصالحها، يصطلح علية عند الأكاديميين بمصطلح **دول BRICS**.

ويتجه العالم اليوم نحو ترتيبات اقليمية جديدة تسعى الى تغيير توازنات لقوى العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي من خلال انشاء تكتلات فاعلة بين المجموعات الدولية بما يتناسب مع امكانات وقدرات الدول الاعضاء فيها ويتجه تكتل مجموعة دول البريكس الى ان يكون له دورا رئيسيا في ذلك التغيير من خلال اعتمادها على ما تملكه من مقومات للقوة والنهوض بإمكانات طبيعية وبشرية ومادية هائلة تمكنها من اخذ دور قيادي وحجز مكانة سياسية واقتصادية في المجموعة الدولية .

مما سبق يمكن طرح التساؤل الاتي:

فيما يتثمل التكتل الاقتصادي لمجموعة دول البريكس وما مدى تأثيراته على النظام الدولي كواقع وكمستقبل، رؤية اقتصادية؟

وللإجابة على تساؤلنا السابق ركز الباحث على العناصر الاتية:

- تعريف التكتلات الاقتصادية وابراز المزايا والعيوب منها.
- تكتل مجموعة دول ''بريكس'': التعريف، النشأة، الاهداف والهيكل المؤسسي.
- تكتل مجموعة دول البريكس: المقومات الاقتصادية لتكتل مجموعة دول" بريكس"
- الاهمية لتكتل الاقتصادي لمجموعة دول البريكس والمكانة في ميزان القوى العالمي.
- مستقبل تكتل مجموعة دول البريكس.
- الخاتمة والاستنتاجات.

2 .–مفهوم التكتلات الاقتصادية:

2.1تعريف التكتلات الاقتصادية:

ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة فهي تعود الى اكثر من مائة عام عندما نشأ اول تكتل في الولايات الالمانية قبل وحدة المانيا ،ثم اعقبها تكتلات اخرى مثل تكتل المستعمرات الانكليزية مع الدولة الام التي عرفت باسم سياسة التفضيل الامبراطوري وتكتل فرنسا و مستعمراتها و غير ذلك من التكتلات ، إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول ، وذلك لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية و كمحاولة جزئية لتشجيع التجارة الحرة بين عدد من الدول ، حتى ظهرت التكتلات

في صيغة مشروعات فردية قدمتها الولايات المتحدة الى الدول الاوربية ودول الشرق الاوسط ، مثل مشروع مارشال الهادف آنذاك الى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية، وقد كانت أوربا اول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت اليه من ازمات اقتصادية نتيجة الحرب العالمية الثانية (عوض، 1999، صفحة 31) .

ولقد تطور مفهوم التكتلات الاقتصادية اساسا في البلدان الصناعية وأصبح ينظر اليها على انها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت الى مرحلة من التطور بمساعدة العلم والتقنية فتزايد الانتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدوليين، من هنا تكتلت دول أوربا الغربية في شكل سوق مشتركة عام 1957 حتى اصبحت آنذاك بداية وصورة مثلى يحتذى بها للعديد من الاقتصاديين والسياسيين بين مجموعات دولية اخرى.

فيعرف التكتل الاقتصادي على انه يعبر عن "درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول"[1] (الحميد، 2002، صفحة 30).

2.2 مزايا وعيوب التكتل الاقتصادي (كريم، 2021): من خلال قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول فإنه قد يخلق مجموعة من المزايا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تنجر عن هذا التكامل عدة مشاكل قد تعيق من استمرار قيامه.

1.2.2 مزايا وفوائد التكتلات الاقتصادية: هناك مزايا عديدة للتكتلات الاقتصادية يمكن تلخيصها كما يلي:

- حرية تنقل عناصر الإنتاج.
- زيادة قوة التفاوض.
- اتساع حجم السوق.
- تخفيض العبء على ميزان المدفوعات.

- زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- الاستفادة من مهارات اليد العاملة.

2.2.2عيوب ومشاكل التكتل الاقتصادي:

لا يخل التكتل الاقتصادي من مجموعة من العيوب التي تحول غالبا دون تحقيق أهداف التكتل منها:

- مشكل التعريفة الموحدة.
- مشكل الحماية الجمركية.
- مشكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر.

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية أصبح لها أهمية كبيرة خاصة في الربع الأخير من القرن العشرين، الذي شهد تحولات اقتصادية متنامية ومتسارعة تحت مسمى العولمة الاقتصادية. فتسارعت الدول لإنشاء ترتيبات إقليمية فيما بينها أو إعادة النظر في تشكيلاتها التكاملية التي أقامتها من قبل بما يستجيب لتلك التحولات لدرجة أن أصبحت هذه التكتلات تحمل صبغة جديدة وتتخذ كقالب حمائي جديد خاصة في ظل الأزمات المالية العالمية المتتابعة.

وتعود نشأة التكتلات الاقتصادية الى مجموعة من

3.2الدوافع الرئيسية للتكتلات الاقتصادية (ابو ستيت، 2004، صفحة 130) :

1.3.2الدوافع الاقتصادية: وتتمثل في وتتمثل في

*تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال البحث عن النمو الاقتصادي الجماعي والتنمية العادلة لجميع الاعضاء.

*توسيع نطاق السوق وزيادة استيعابه بما يحقق زيادة في الانتاج وتدفق أكبر للسلع والخدمات وتعظيم الارباح.

*العمل على زيادة تدفق الاستثمارات من خلال تهيئة بيئة استثمارية مستقرة قائمة على وجود نظم قانونية واقتصادية مشجعة على اقامة المشاريع المربحة والتي تؤدي الى زيادة التشغيل وزيادة النمو وهو ما يدعمه التكتل الاقتصادي باعتباره فضاءا مميز لانتقال عناصر الانتاج.

*زيادة الكفاءة الاقتصادية خاصة في القطاع الصناعي الذي يشهد منافسة متزايدة، من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء.

*تقوية المركز التنافسي والتفاوضي وتزداد اهمية هذا الجانب بالنسبة للدول النامية التي تعتمد على الخارج في تلبية احتياجاتها الاساسية.

2.3.2الدوافع السياسية:

*ترى مجموعة البريكس بأنه بدون اصلاح المؤسسات الدولية فإن شرعية هذه المؤسسات خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير تبقى ناقصة كونها تمثل بقدر ضعيف الوزن المتزايد لدول لبريكس والبلدان النامية (بلعربي، 2021) .

*التكتل بهدف درء المخاطر الخارجية، اذ يسمح التكامل الاقتصادي للدول بتشكيل قوة دفاعية موحدة اتجاه العالم ويمكن ان تكون قوة عسكرية خاصة عندما تعجز الدول الاعضاء بمفردها عن الدفاع عن نفسها من التهديدات الخارجية، سواء لقلة امكانياتها الدفاعية او لصغر مساحتها الجغ ارفية، في حين يصعب اختراق اي تكتل دولي وصل الى درجة الاندماج السياسي والاقتصادي.

*مواجهة المخاطر الامنية وفي مقدمتها الإرهاب الدولي مهما كانت طبيعته ومسمياته فضلا عن وضع اتفاقيات لمحاربة مختلف الشبكات الدولية للتهريب والمخدرات والتنسيق الامني الجماعي لذلك.

3.3.2الدوافع الاجتماعية: وهي التي تركز على الدوافع الوطنية وجيوسياسية بهدف المحافظة على الكيانات الوطنية، ويمثل هذا الدافع من اولويات التوجه نحو التكتلات الاقليمية.

3. تكتل مجموعة "بريكس" (BRICS): التعريف، النشأة، الاهداف والهيكل المؤسسي

1.3 التعريف بالمصطلح BRICS: بريكس هو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية BRICS المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم، وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. عقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع المؤسسة في يكاترينبورغ بروسيا في حزيران 2009 حيث تضمنت الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية، وعقدت أول لقاء على المستوى الأعلى لزعماء دول «بركس» في جوان عام 2008، وذلك في جزيرة هوكايدو اليابانية حيث اجتمعت آنذاك قمة «الثماني الكبرى». وشارك في قمة «بركس» رئيس روسيا فلاديمير بوتين ورئيس جمهورية الصين الشعبية هو

جين تاو ورئيس وزراء الهند مانموهان سينغ ورئيس البرازيل لويس إينا سيو لولا دا سيلفا. واتفق رؤساء الدول على مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية آنية، بما فيها التعاون في المجال المالي وحل المسألة الغذائية. انضمت دولة جنوب أفريقيا إلى المجموعة عام 2010، فأصبحت تسمى بريكس بدلاً من بريك سابق BRICS ،وكان يسميها البعض(R-5) اشارة الى اسماء عملات الدول الخمس التي تبدأ بحرف ال (R) وهي الريال البرازيلي، الروبل الروسي، الروبية الهندية، الرنمينبي الصيني، الراند الجنوب افريقي (بن ابراهيم القصير ، 2014).

ان عملية ضم جنوب افريقيا خضعت لأسباب سياسية اكثر منها اقتصادية او تجارية، اذ رأت الصين ضرورة ضم دولة افريقية مهمة الى المجموعة على اساس ان الصين الشريك التجاري الاول لها فكانت جنوب افريقيا هي بوابة تكتل بريك الى قارة افريقيا في ظل التسابق الامريكي، الصيني على النفوذ والتجارة في القارة السمراء .

2.3 النشأة والتكوين: (hurrell, 2018)كان لاستخدام هذا المصطلح لأول في نوفمبر عام 2001 ولقد تمت صياغة مصطلح BRICs (البرازيل وروسيا والهند والصين) من طرف الخبير الاقتصادي البريطاني "جيم أونيل" محلل شركة جولد مان ساكس Sachs Goldman الاستثمارية – التي تعد واحدة من المؤسسات المؤثرة في العالم – في الورقة الاقتصادية العالمية رقم 66 ،و المعنونة "بناء عالم اقتصادي أفضل بريك BRICs ، اشارة الى الدول الصاعدة ،ولكن هذه المجموعة ظلت هشة وغير رسمية حتى عام 2009 حين انعقدت قمتها الاولى المكونة من اربع دول صاعدة وازدادت حدة التحدي لإقامة هيكل مؤسسي وخطة عمل موحدة .

كان من أبرز القمم التي عقدها هذا التكتل منذ نشأته هي (ويكبيديا الموسوعة الحرة ، 2023):

1/ القمة الاولى في جوان 2009: والتي عقدت في روسيا وشارك فيها رؤساء الاتحاد الروسي والهند والصين والبرازيل، وركزت القمة على ضرورة تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية مع تحسين النظام العالمي واصلاح المؤسسات المالية وكيفية مواجهة الازمة المالية العالمية وتداعياتها كما اعلنت دول البريك حينها عن الحاجة لعملة احتياط عالمية جديدة بدلا عن الدولار الامريكي والتي تكون أكثر استقرار على مستوى العالم ويمكن التنبؤ بها.

2/القمة الثانية في أفريل 2010: وعقدت في البرازيل واكدت على استمرار التنسيق بين دول التكتل لإصلاح المؤسسات المالية والعمل على ازالة اثار الازمة المالية العالمية عاد 2008. وفي عام هذه القمة انضمت جنوب افريقيا الى التكتل وتغير اسم التكتل الى اسم "بريكس،brics ".

3/ القمة الثالثة في أفريل 2011: وعقدت في الصين وركزت على اصلاح المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية وزيادة حق التصويت للدول الناشئة والنامية وكذا التعاون بين بنوك دول الاعضاء في شتى المجالات و يجب أن يتسم القرن الحادي والعشرون بالسلام والوئام والتعاون والتنمية العلمية.

4/ القمة الرابعة في مارس 2012: وعقدت في الهند واكدت على اقامة مجموعة عمل مشتركة لإنشاء بنك التنمية ،كما اقترح الرئيس الروسي أنداك (ديمتري مديفيد) بضم كل من البرازيل والهند وجنوب افريقيا الى مجلس الامن الدولي كأعضاء دائمين.

5/ القمة الخامسة في مارس2013: عقدت في جنوب افريقيا و من بين الموضوعات الهامة التي تمت مناقشتها إنشاء بنك تنمية ، كانت الخلافات حول البنك تتعلق بما سيفعله وكيف سيوفر عائدًا عادلًا على الاستثمار الأولي البالغ حوالي 100–مليار دولار أمريكي الا انهم اتفقوا على استراتيجية تعاون طويلة الامد بين دول التكتل.

6/ القمة السادسة في جويلية 2014: وعقدت في البرازيل واكدت على استمرار التعاون بين الاعضاء في مجال الاستثمار والتجارة وكذا التمويل ،كما اتفق على إطلاق بنك التنمية الجديد مع دعم الدول الافريقية في عملية التصنيع وتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر.

7/ القمة السابعة في جويلية 2015: وعقدت في روسيا وركزت على انشاء صندوق للاحتياطات النقدية المخصص للطوارئ مع الدعوة لمواجهة جميع اشكال الحمائية التجارية وتأمين الدعم لعمل منظمة التجارة العالمية مع تنويع وتوسيع مشاركة دول البريكس في التجارة العالمية.

8/ القمة الثامنة في اكتوبر 2016: وعقدت في الهند واكدت على محاربة الارهاب والحد من الجريمة المنظمة مع الاتفاق على تعزيز التعاون في مجالات الابحاث الزارعية والعديد من القطاعات.

9/ القمة التاسعة في سبتمبر2017: وعقدت في الصين للمرة الثانية وركزت على دعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وتعزيز الاتصالات والتنسيق لتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية لبناء نظام اقتصادي.

10/القمة العاشرة في 25 جويلية 2018: عقدت في جنوب افريقيا وكان الهدف الرئيسي في القمة هو تشكيل نظام اقتصادي متعدد الأقطاب وله القدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية، وقد أكد قادة البريكس استعدادهم للتعاون من أجل مساعدة الدول النامية التي تربطها علاقات مع التكتل وكذلك تأكيد تكتل البريكس على التسوية السلمية للنزاعات في الشرق الأوسط وأهمية استئناف المفاوضات في القضية الفلسطينية والأوضاع التي سادت الخليج آنذاك، وإقامة برنامج NIR Part أو ما يعرف ببرنامج الشراكة للثورة الصناعية الجديدة.

11/ القمة الحادية عشر في نوفمبر 2019: تعتبر هذه القمة ثاني قمة تنعقد بالبرازيل ،حيث ركزت على تلك التعديلات الاقتصادية ذات المصالح الاقتصادية، تم بموجب هذه الاتفاقية إرساء مبادئ الحرية الفردية كما هي مدونة في القانون الدولي لحقوق الإنسان ،بالإضافة الي وضع اللمسات الأخيرة لبرنامج PART NIR، و تقريب الروابط بين بنك التنمية الجديد((NDB))الذي أنشأته البريكس ومجلس أعمال البريكس

12/القمة الثانية عشر: :كان مقررا لها الانعقاد في جوان 2020 بروسيا لكن تم تأجيلها بسبب انتشار فيروس كورونا وتم عقد قمة إلكترونية بين وزراء الخارجية .

13/ قمة الثالثة عشر سبتمبر2021 : لدول مجموعة بريكس تمت بحضور رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات من عضو خمس دول البرازيل ، روسيا ، الهند ، الصين وجنوب أفريقيا . كانت هذه هي المرة الثالثة التي تستضيف فيها الهند قمة البريكس بعد عامي 2012 و 2016 ، تم استضافة القمة عن طريق تقنية الاجتماع عبر الفيديو بسبب تداعيات جائحة كورونا ، وهدفت قمة البريكس الثالثة عشرة في ظل هذه الخلفية المضطربة إلى حقيق مخرجات عبر ثلاث ركائز رئيسية: الاقتصاد والتمويل، السياسة والأمن، والعلاقات الثقافية والشعبية.

14/القمة الرابعة عشر في جوان 2022: آخر قمة لدول بريكس وكانت افتراضية التي استضافتها وترأستها الصين ،حيث وجهت رسائل سياسية واقتصادية من خلال القمة والحث على التغلب على الصعوبات من خلال التعاون المشترك والمربح للجميع ، والتحذير من سقوط الاقتصاد العالمي في العديد

من الازمات وحث دول الاعضاء على التعاون وتعزيز العلاقات خاصة التجارية من خلال اعادة توجيها وان تؤدي دورا قياديا في ذه المرحلة بهدف انشاء نظام عالمي متعدد الاقطاب .

تجدر الاشارة ان القمة المقبلة لمجموعة " بريكس 2023 "ستكون بضيافة جنوب إفريقيا وهناك دول عديدة مهتمة بالانضمام للتكتل الاقتصادي الصاعد على رأسها دولتنا الجزائر التي اودعت طلب الانضمام الرسمي التي اتخذته كخيار استراتيجي.

3.3اهداف تكتل دول بريكس :

انطلقت مجموعة البريكس من اهداف اقتصادية مشتركة تكون حافزا لتماسك هذه المجموعة (متخذين من الاتحاد الاوربي نموذجا في ذلك)، ذلك لان دول المجموعة مختلفة عن بعضها في الكثير من الجوانب السياسية والثقافية، لذلك ركزت اهدافها على:

1/تشجيع التجارة والاستثمارات البينية لتحقيق تكاملا اقتصاديا خاصة في مجال النفط والغاز والبنى التحتية، وقد اشار الباحث في اقتصاد التنمية بجامعة جوهانسبورغ (ستيفن جيلد) في هذا المضمار ان هذا لن يكون الاهتمام الوحيد، لكنه سيكون العملية الهامة في مساعدة الدول نفسها لتحقيق مختلف أهدافها.

2/ضرورة اصلاح مؤسسات التمويل الدولية من اجل زيادة دور القوى الاقتصادية الصاعدة في صناعة القرار داخل المؤسسات الدولية (النقد الدولية الصندوق والبنك الدوليين) (عبد المنعم، 2020، صفحة 163).

3/العمل على تغيير نظام النقد الدولي بتقليل الاعتماد على الدولار الامريكي في المدفوعات الدولية، حيث تبلور الدول الخمس اتفاقية تقديم قروض او منح لبعضها البعض بعملاتها المحلية لتدويل تلك العملات وتأسيس اليات جديدة.

4/الاهتمام بالتعاون التكنلوجي خاصة في مجالات الطاقة المتجددة وتحسين استخدامها لاسيما وان البرازيل تعد الدولة رائدة في هذا المجال.

5/ المضي قدما نحو اتباع استراتيجية موحدة وتعاون مؤسسي بما يجعلهم مجموعة جيوسياسية وجيو اقتصادية لها وزنها قادرة على الثبات ودرء المخاطر مع خلق نظام للنسيق الامني فيما بينهم.

6/العمل على تأسيس نظام عالمي جديد متعدد الاقطاب بعيد عن الهيمنة الامريكية مع العمل على اصلاح واعادة هيكلة المؤسسات الدولية وتحديدا الامم المتحدة ومجلس الامن.

7/دعم دول صاعدة وناجحة تتشارك مع المجموعة في تطلعاتها، اذ يمكن الانفتاح على العديد من الدول لاسيما دول مثل الجزائر، الارجنتين، إيران، تركيا، ماليزيا.

4.3 الهيكل المؤسسي لتكتل دول بريكس:

تتمثل أبرز المؤسسات المالية لتكتل البريكس، في بنك التنمية الجديد (ابراهيمي و كشرودة ، 2016) ويشار اليه كذلك باسم بنك تنمية الجديد (NDB)البريكس اضافة الي الترتيب الاحتياطي النقدي لبريكس (CRA) بقيمة (100 و50 مليار دولار) تم انشاءهما على التوالي وذلك اثناء القمة في شنغهاي في جويلية عام2014. وتأتي اهمية ترتيبات الاحتياطي الاحتمالي لتوفير الحماية ضد ضغوط السيولة العالمية كألية احترازية، والتي تشمل قضايا العملة حيث تتأثر العملات الوطنية للأعضاء سلبا بسبب الضغوط المالية العالمية.

كما وجد ان الاقتصادات الناشئة التي شهدت التحرير الاقتصادي السريع مرت بزيادة التقلبات الاقتصادية مما جعل البيئة الاقتصادية غير مستقرة وبحاجة الى هذه الاحتياطيات الاحتمالية التي أصبح ينظر اليها كمنافس لصندوق النقد الدولي وينظر لبنك التنمية كمثال على زيادة التعاون بين الجنوب والجنوب.

4.المقومات والمؤشرات الاقتصادية لتكتل مجموعة دول البريكس(BRICS) (اسيا، 2019، صفحة 400) :

تؤدي دول مجموعة بريكس دورا مهما و متناميا على الساحة الدولية والسبب ليس كبر المساحة وعدد السكان فقط وإنما بسبب نفوذها المتزايد على صعيد الناتج الاقتصادي و التعاون التجاري في السياسة العالمية، وتشكل مساحة البريكس 30% من مساحة العالم ، وتضم 41% من مجموع سكان العالم كما يصل حجم الناتج الاجمالي لدول البريكس ما يقارب 40% من الناتج الاقتصادي العالمي ، و يصل حجم التجارة الخارجية 16%من حجم التجارة الخارجية العالمية كما تجذب نصف الاستثمارات الأجنبية

في العالم و تعتبر من بين أكبر عشر دول تحتفظ باحتياطيات تبلغ نحو 40%، من مجموع احتياطيات العالم .

1/**روسيا:** الاقتصاد الروسي يعتبر سادس أكبر اقتصاد عالمي يعتمد على عائدات الطاقة في النمو ، وهي ، تمتلك روسيا موارد طبيعية كثيرة تتمثل في النفط ، الغاز الطبيعي و المعادن النفيسة ، و من أهم الصادرات العسكرية الطائرات المقاتلة، نظام الدفاع الجوي ، السفن والغواصات ، تزخر روسيا بمجموعة من الموارد الطبيعية والمعدنية الاستراتيجية والأراضي الزراعية والصناعات الثقيلة و الكيمائية ومصادر الطاقة الضخمة سواء النفط أو الغاز أو الكهرومائية ، إذ تحتل روسيا المركز الثاني في إنتاج النفط بحوالي 800 مليون برميل سنويا ،و المركز الأول في إنتاج الغاز بحوالي 850مليار م3 سنويا .

فيما يلي بعض الأرقام الاحصائية المتعلقة بالوضع الاقتصادي الروسي:

* يقدر الناتج المحلي الإجمالي لروسيا ب 04 ترليون دولار حسب اخر الاحصائيات.

*انكمش الاقتصاد الروسي بنسبة 2.1 بالمئة سنة 2022، مقارنة مع نمو 5.6 بالمئة على أساس سنوي في 2021، بحسب ما أعلنته هيئة الإحصاء الاتحادية الروسية (حمشي، 2016).

*قدر الادخار الوطني الروسي الإجمالي ب 27% من الناتج المحلي الإجمالي2021.

2/الصين: يعد الاقتصاد الصيني محركا فاعلا، فحجمه يتخطى 10%من الاقتصاد العالمي ،لاسيما عبر أنشطته الموجهة نحو التصدير وقد نجحت الصين في تحويل الفائض الاقتصادي إلى فاعل تنموي ، من خلال رفع معدل الادخار المحلي والاستثمار إلى زمني قصير ،

فيما يلي بعض الأرقام الاحصائية المتعلقة بالوضع الاقتصادي الصيني:

- يقدر الناتج المحلي الإجمالي ب17.73ترليون دولار لسنة 2021.
- قدر نمو في الناتج المحلي الإجمالي للصين ب 3%، متخلفا ومتأخرا بشدة عن نمو 8.4% في 2021.
- يقدر الادخار الوطني الإجمالي ب 45% من الناتج المحلي الإجمالي إحصائيات 2021.

3/الهند: ولقد برز الاقتصاد الهندي كخامس أقوى اقتصاد في العالم متجاوزا الاقتصاد البريطاني والاقتصاد الفرنسي في عام 2019وذلك حسب تقرير لمركز world population revien البحثي، وتشكل تكنولوجيا المعلومات واجهة الاقتصاد الهندي الحديث، حيث تعد تكنولوجيات البرمجيات و التقنيات أسرع القطاعات نموا و التي تدر على البلاد ما يقارب 13مليار دولار.

وفيما يلي بعض الأرقام الاحصائية المتعلقة بالوضع الاقتصادي الهندي:

- يقدر الناتج المحلي الإجمالي 3.176من التريليوناتUSD سنة 2021
- سجلت الهند نمو في الناتج المحلي الإجمالي يقدر ب 8.7 %حسب إحصائيات 2021.
- يقدر الادخار الوطني الإجمالي ب 30 %من الناتج المحلي حسب إحصائيات 2021.

4/البرازيل : يعتبر اقتصاد البرازيل ثامن اقتصاد عالمي من حيث الترتيب، حيث تسمى ب " جنة الاستثمارات " فالبرازيل من الدول التي تدعم كل أشكال الاستثمارات الخارجية ، و تعمل على تسهيل عملية الاستثمار ككل.

وهو أكبر اقتصاد حر في أمريكا اللاتينية، وأحد أكبر الاقتصادات سريعة النمو في العالم بمتوسط معدل نمو أكثر من 5%سنويا.

وفيما يلي بعض الأرقام الاحصائية المتعلقة بالوضع الاقتصادي البرازيلي:

- يقدر الناتج المحلي الاجمالي ب 1.609من التريليونات(2021) USD ترليون دولار.

-سجلت البرازيل نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدر4.6% حسب الاحصائيات 2021.

- يقدر الادخار الوطني الإجمالي ب 17% من الناتج المحلي الإجمالي إحصائيات2021.

5/**جنوب أفريقيا:** يعد اقتصاد جنوب إفريقيا من أكبر الاقتصادات الصناعية بالقارة السمراء و تأتي في المرتبة الثالثة و الثلاثين من حيث اقتصاد التصدير في العالم، ويساهم قطاع التعدين و التصنيع بأكبر نصيب من صادرات البلاد، و البلاتين هو أكثر السلع المصدرة في البلاد إذ يشكل 8,7%من جميع المنتجات المصدرة بقيمة 6,03مليار دولار.، وكشفت التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي أن

نيجيريا و جنوب إفريقيا هما أكبر الاقتصاديات في إفريقيا ، حيث يبلغ إجمالي الناتج المحلي لها مجتمعة حوالي 840 مليار دولار.

كما قامت جنوب إفريقيا بتطوير نظام مالي سمح لها بإنشاء بورصة مصنفة من بين أقوى 20بورصة في العالم وهي الأولى إفريقيا ويمكن استعراض بعض الأرقام الاحصائية المتعلقة بالوضع الاقتصادي بجنوب افريقيا:

-يقدر الناتج المحلي الإجمالي 419.02 مليار دولار.

- سجلت جنوب إفريقيا نمو في الناتج المحلي الإجمالي يقدر ب 4.9 حسب احصاءات 2021.

- يقدر الادخار الوطني الإجمالي ب 6% من الناتج المحلي الإجمالي إحصائيات2021.

5.السياسية والاقتصادية لتكتل مجموعة دول البريكس في ميزان القوى العالمي:

1.5 الاهمية السياسية لتكتل دول البريكس(Hau, 2017) :

ان السياسة تتبع التجارة حيثما ذهبت، فعملية ضم جنوب افريقيا مثلا قد خضعت لاعتبارات سياسية، أكثر منها اقتصادية او تجارية. فبعد انضمامها للمجموعة عام 2011 أبدى (جيم اونيل) ملاحظة ساخرة قال فيها" عندما وضعت مصطلح بريك لم اتوقع ان يتكون تكتل سياسي من الدول الاربع نتيجة لذلك". اذ كان اونيل واثقا من ان بريك لن تتطور حتى الى مجرد تكتل اقتصادي او تجاري على شاكلة الاتحاد الاوربي وتجمع الاسيان كخطوة نحو التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول الخمس.

ان الصين رأت ضرورة ضم دولة افريقية الى المجموعة باعتبار ان الصين هي الشريك التجاري الاول لجنوب افريقيا ولتكون (بريتوريا) هي بوابة بريك الى قارة افريقيا في ظل السباق الامريكي الصيني المحموم على النفوذ والتجارة في القارة الافريقية، علاوة على ان جنوب افريقيا تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة من ناحية موقعها جغرافيا فهي تشرف على المحيطين الاطلسي غربا والهندي شرقا.

ولم تغب الاعتبارات السياسية والاستراتيجية عن اجتماعات القمة للمجموعة، فقد حرصت على اظهار وحدة صفها بشأن القضايا الدولية الكبرى واثبات وزنها المتزايد في العالم خاصة ما يجري في منطقة الشرق الاوسط، اذ توافق قادة بريكس على ضرورة تفادي استخدام القوة معربين عن قلقهم الكبير ازاء ما يحدث

من اضطرابات في الشرق الاوسط وشمال وغرب افريقيا وتحديدا سوريا وليبيا مع دعواتها الى اصلاح الامم المتحدة ومجلس الامن لجعله أكثر فاعلية وتمثيلا.

واحترام السيادة الدولية في الشؤون الدولية وتقييد رغبة العالم المتقدم في التدخل في المجال المحلي للدول الأخرى من خلال إنشاء وتعزيز شبكات تعاونية إقليمية، مما قد يقلل من الصراع ويخمد الأزمات ويجب إعطاء الأولوية لإصلاحات مجلس الأمن الدولي العاجلة في جدول أعمال البريكس المقبل ويمكن لدول البريكس استخدام صوتها الجماعي للمساعدة في الحفاظ على احترام السيادة الدولية في الشؤون الدولية .

وتسعى دول البريكس الى اقامة نظام عالمي متعدد الاقطاب بعيدا عن الاحادية القطبية التي يعيشها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة، حيث تنفرد الولايات المتحدة بعناصر القوة والنفوذ نتيجة التمركز الشديد للموارد والامكانيات المتاحة على نحو يجعل منها وحدة دولية متفوقة بكل المقاييس على بقية الوحدات الاخرى الي يتألف منها النظام الدولي.

2.5. الاهمية الاقتصادية لتكتل مجموعة البريكس، صراع تجمع البريكس ومجموعة السبع الصناعية (الصاوي، 2022):

في بداية التسعينيات سيطرت أميركا على مقدرات النظام الاقتصادي العالمي من خلال منظومة العولمة وتعميم النظام الاقتصادي الرأسمالي، لكن لم يمنع هذا الصراع غير المعلن من قبل بعض الدول تجاه أميركا والغرب.

فوجدنا أميركا والغرب في مطلع الألفية الثالثة ينزعجان من سلوك كل من روسيا والصين بسبب سلوك صناديقهما السيادية، كما وجهت الولايات المتحدة والغرب كذلك انتقادات منذ ذلك التاريخ إلى الصين بسبب إصرارها على تخفيض قيمة عملتها المحلية تجاه العملات الأجنبية، وهو ما يعطيها ميزة غير مستحقة في مجال الصادرات ومنذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008 هناك حركة ملموسة من قبل بعض الدول – على رأسها الصين ودول صاعدة أخرى– للعمل على تغيير قواعد اللعبة، ووجود نظام اقتصادي عالمي لا تسيطر عليه أميركا والغرب بمفردهما، لذلك وجدنا الاتجاه نحو تفعيل التبادل عبر العملات المحلية بين بعض الدول، على رأسها الصين وروسيا وبعض الدول الآسيوية الأخرى.

يضاف إلى ذلك إطلاق البنك الآسيوي للبنية الأساسية من خلال تجمع البريكس الذي ساهمت فيه الصين بنسبة كبيرة من رأس ماله، وهي الخطوة التي نُظر إليها على أنها تسعى إلى وجود بديل للبنك الدولي.

كما أن هناك العديد من المواقف التي يتبين منها عدم رضا الدول الصاعدة والنامية من قواعد النظام الاقتصادي العالمي الذي أفرزته العولمة، والذي نتجت عنه مشكلات اقتصادية عدة وقد وضعت الحرب الروسية على أوكرانيا وما ترتب عليها من مشكلات في الاقتصادات العالمية في أزمة كبيرة.

ويتجلى صراع دول بريكس مع مجموعة الدول السبع الصناعية في النقاط التالية:

***كسر هيمنة الدولار**: تخوض روسيا حربا لكسر هيمنة الدولار على التسويات المالية الدولية وسيطرة أميركا والغرب على النظام المالي العالمي، وقد لمسنا خطوات موسكو لجعل تجارتها للنفط بالروبل، وكذلك تسوية تجارتها مع بعض الدول بالعملات المحلية، وتلقى الدعم روسيا من دول البريكس بشكل غير مباشر.

***أوزان الناتج المحلي الاجمالي لدول بريكس** :

بلغ الناتج المحلي للاقتصادي العالمي 96.1 تريليون دولار في عام 2021 حسب أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي، وكانت مساهمة مجموعة السبع الصناعية من هذا الناتج 42.3 تريليون دولار وبما يعادل 44%، فيما بلغت مساهمة دول تجمع البريكس في هذا الناتج 24.2 تريليون دولار، وبما يمثل نسبة 25%،وعلينا أن نعي الوزن الكبير لوضع كل من أميركا في مجموعة السبع الصناعية، وكذلك وضع الصين في دول البريكس، فأميركا تحقق 54% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة السبع الصناعية، والصين تحقق نسبة 73% من قيمة الناتج المحلي لدول البريكس .

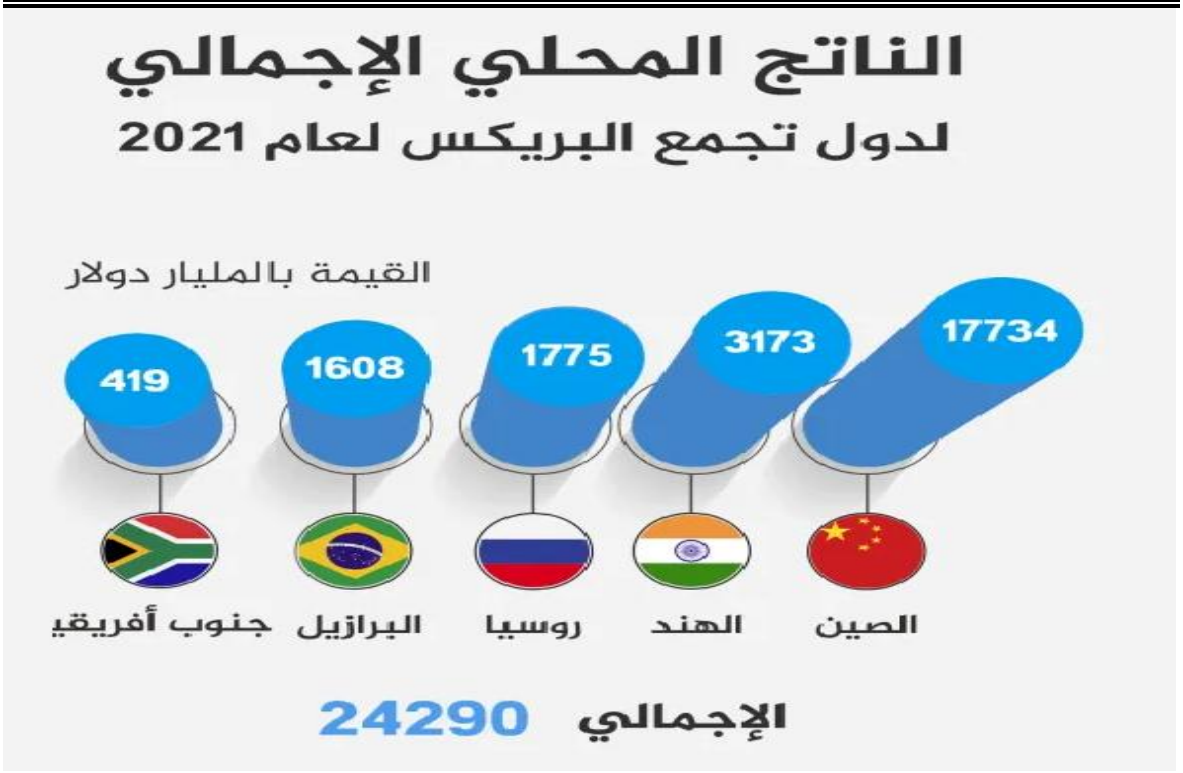

المصدر: موقع قناة الجزيرة بالواب .

***التجارة الخارجية**

تظهر أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي أن الصادرات السلعية على مستوى العالم بلغت في نهاية عام 2021 ما قيمته 22.4 تريليون دولار، كما بلغت الواردات السلعية على مستوى العالم كذلك في نفس التاريخ 22.6 تريليون دولار.

ويظهر أداء تجمع دول البريكس أن حصيلة الصادرات السلعية للمجموعة في نهاية عام 2021 بلغت 4.6 تريليونات دولار، وهو ما يمثل 20.7% من إجمالي الصادرات السلعية للعالم، في حين بلغت الواردات السلعية في نفس العام للمجموعة 3.9 تريليونات دولار، وبما يمثل 17% من إجمالي الواردات السلعية للعالم.

الصادرات السلعية لدول تجمع البريكس

الدولة	القيمة بالمليار دولار
الصين	3363
الهند	395
البرازيل	280
روسيا	494
جنوب أفريقيا	123
الإجمالي	4655

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

المصدر: موقع قناة الجزيرة بالواب .

***سباق التكنولوجيا**

لا شك أن أداء الناتج المحلي أو المساهمة في حركة التجارة الدولية من العوامل المهمة التي يمكن أن تؤثر في التوقعات بشأن مستقبل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ولكن الأكثر أهمية من هذين المؤشرين هو امتلاك وإنتاج التكنولوجيا.

تولي شركات دول بريكس أهمية للسباق التكنولوجي وعلى راسهم الشركات الصينية المنتجة للأجهزة الذكية أو تلك الدول التي تعتمد على أشباه المواصلات التي تستخدم في إنتاج الأسلحة الذكية.

والفجوة تضيق بين كل من أميركا والصين في مجال إنتاج التكنولوجيا لكن ما زالت أميركا متقدمة وتعمل بشكل كبير على احتكار هذا المجال من خلال استقدام العقول من كافة دول العالم وإتاحة الهجرة وكذلك توفير الاستثمارات اللازمة ومنع الشركات الصينية من المشاركة في مجالات محددة تتعلق بإنتاج التكنولوجيا داخل أميركا.

6. مستقبل تكتل مجموعة دول البريكس (Touré, 2013):

تحرز الصين تقدما ملحوظا في صراعها غير المعلن مع أميركا والصين على الصعيد الاقتصادي، كما تحقق بعض دول البريكس نجاحات على الصعيد نفسه، لكن لا يجمع هذه الجهود عمل مشترك، فحتى تجمع البريكس لم يتم تطويره بعد ليصل إلى كيان تكاملي ليكون في مجابهة الاتحاد الأوروبي أو مثيلا له، وبلا

شك فإن خروج نظام اقتصادي عالمي جديد سيتم في القريب العاجل، ولكنه سيتوقف ذلك على طبيعة الصراع ونجاح دول البريكس وغيرها في مراكمة مكاسبها الاقتصادية والسياسية في مواجهة أميركا وأوروبا.

وعند تناول مستقبل تكتل البريكس فإن هناك مجموعة تصوارت ممكنة في تطور البريكس، هي (الجعبري، 2013) :

* توسيع اعضاء التكتل الاقتصادي لدول بريكس بالسماح بانضمام الدول التي طلبت العضوية والتي لها وزن اقتصادي وسياسي على غرار الجزائر، تركيا، مصر، إيران، الارجنتين .... الخ .

*زيادة قدرتها على التأثير على جدول الاعمال العالمية باستخدام ادوات التكامل السياسي مثل بناء تحالفات سياسية.

*الحث على اعادة توجيه التجارة بين دول البريكس عن طريق تكثيف تكاملها الاقتصادي وبناء اتحاد اقتصادي كامل، وبفضل قوتها الاقتصادية المتنامية سيكون هذا الاتحاد قاد ار على ايجاد اجابات للتحديات التي تواجهها هذه الدول.

ويمثل تكتل البريكس نهجا متعدد الاقطاب واستراتيجية للتعايش السلمي باعتماده على اربعة مبادئ اساسية لديمومته، هي:

1/الاحترام المتبادل لسيادة الدول وا ارضيها.

2/عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى الا وفق قواعد ومعايير الدولية متفق عليها وفي إطار متعدد الاقطاب.

3/تعزيز المساواة القانونية بين كل دول العالم.

4/تعزيز المنافع المتبادلة بين الدول ودعم مسارات التنمية الوطنية.

7.الخاتمة:

حاولت هذه الورقة البحثية التعرف على التكتل الاقتصادي لمجموعة دول البريكس BRICS كل تفصيلاته بدءا من نشأته وصولا الى واقعه وقدرته اليوم على التواجد في الساحة الدولية وإمكانية أن يشكل نواة لضم دول أخرى، وقد أكدت إمكانية حدوث ذلك، على اعتبار أن العديد من الدول توافي متطلبات الانضمام للتكتل، والأكثر من ذلك فإن التوقعات تشير إلى أن تكتل دول بريكس سيكون القوة الاقتصادية الدولية الأولى عالميا بحلول عام 2040، وهو الأمر الذي سينقل مركز التأثير والقوة من الدول الغربية إليه، بالشكل الذي يغير قواعد وآليات عمل النظام المالي والنقدي الدولي، بشرط مجابهة تحديات التنمية لكل دولة، وتدعيم الترابط البيني بينها.

ويعد تكتل دول البريكس أحد النماذج الجاذبة كقوة اقتصادية وكتكتل سياسي عالمي تجتمع فيه خمسة قوى اقتصادية ذات نمو سريع من اربعة قارات في العالم، استطاع بأدواته ومرجعياته الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة ان يشكل قوة دولية لا يستهان بها وتتجه لان تكون ذات وزن سياسي في كافة الهيئات الدولية وتقف بإمكانياتها المتوفرة ضد فكرة القطب الواحد في التحكم في القضايا الدولية.

ومن ذلك نستنتج الاتي:

*ان أبرز تطلعات البريكس هو الحصول على دور في ادارة الاقتصاد العالمي الى جانب مجموعة العشرين والصناديق المالية الدولية الكبرى.

*يعمل على توحيد المواقف تجاه القضايا الدولية مع الحفاظ على سيادة الدول وتبنيها موقف موحد في محاربة الفقر والتوجه نحو التنمية المستدامة.

*من اهم إنجازاته اعتماد العملات المحلية للدول الاعضاء فيما بينها ورفع مستوى التبادل التجاري فيما بينهم ومع العالم الخارجي الى مستويات جيدة.

*تعمل جميع الدول الاعضاء على تعزيز مواقفها التفاوضية في عملية تشكيل نظام عالمي جديد وتعتبر كل الدول المكونة لهذا التكتل اقطابا رئيسية في النظام العالمي متعدد الاقطاب.

*لا تزال البريكس تحافظ على نموها الاقتصادي والسياسي وقدرتها على تطبيق الحوكمة والتنمية الاقتصادية العالمية وتحديدا التزامها بمبدأ التنمية المستدامة والحد من الفقر.

قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

1. زينب حسين عوض. (1999). *الاقتصاد الدولي :نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة*. الاسكندرية: الجامعة الجديدة للنشر.
2. طويل اسيا (2019). التعاون الاقتصادي بين دول البريكس واثره على الاقتصاد العالمي . صفحة 400.
3. محمد حمشي. (2016). روسياكقوة مراجعة للنظام الدولي. صفحة 451.
4. عبد المطلب عبد الحميد. (2002). *"السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"* . القاهرة
5. فؤاد ابو ستيت. (2004). *التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة* . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية .
6. ماهر بن ابراهيم القصير . (2014). *تكتل دول بريكس ،نشاته ،اقتصادياته،اهدافه*. القاهرة : دار الفكر العربي .
7. Touré, F. S. (2013, 13). La Coopération De l'afrique Avec Les Pays * BRICS*. Montréal, Université Du Québec à Montréal.

- **الاطروحات:**

1. علاء الدين محمد الجعبري. (2013). واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي (مذكرة ماجستير). القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، ،2018، مصر .
2. محمد ابراهيمي ، و صليحة كشرودة . (2016). دور القوى الصاعدة في التأثير على هيكل النظام العالمي . كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر .

- **المقالات**

1.علي مسعود. (ديسمبر, 2017). تكتل بريكس تحديات الحاضر وافاق المستقبل . صفحة 18.

2.وسن إحسان عبد المنعم عبد المنعم. (2020). ترتيبات الاقليمية الجديدة والتغي ارت في مي ازن القوى العالمي- تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجا.

hurrell, A. (2018). power and the emerging glopal order. oxford.

3.بلعربي ,ع .(2021) .التعاون في اطار مجموعة بريكس وتاثيرهعلى النظام الدولي الجديد .*مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية*، 108. .

- **مواقع الانترنت** :

1عبد الحافظ الصاوي. (2022). *صراع تجمع البريكس ومجموعة السبع الصناعية.. هل نحن أمام نظام اقتصادي عالمي جديد؟* تم الاسترداد من الجزيرة :تحليل تقتصادي : https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/7/5/%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%88%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%B9#:~:text=%D8%A3%D9%88%D8%B2%D8%A7%D9%86%20%D

1. *ويكبيديا الموسوعة الحرة* . (6 افريل, 2023).

2. كريم ,ع .ا ,2021) .جوان .(*التكتلات الدولية الاقتصادية* . Récupéré sur https://jordan-lawyer.com/2021/06/16/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8

%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8
%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/

3. Hau, M. v. (2017, october 24). *Global Politics of Development*. Récupéré sur https://www.e-ir.info/2017/10/24/how-the-brics-exert-influence-in-the-global-politics-of-development/

دور البريكس في الاقتصاد العالمي بين الواقع والاستشراف

The role of BRICS in the global economy : Reality and Prospects

رفيقة صباغ، مخبر أسواق ،تشغيل تشريع ومحاكاة في الدول المغاربية(جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت)، جامعة جيلالي ليابس ،سيدي بلعباس (الجزائر)، rafikasebbagh@yahoo.fr

ملخص:

هدفت الورقة البحثية الى تبيان أهمية مجموعة البريكس في الاقتصاد العالمي، وقد خلصت الدراسة الى أن دول البريكس تعتبر نموذجًا جديدًا للتعاون يرتكز على المنفعة المتبادلة بين الاقتصادات الناشئة ،فهي مجموعة تشجع التشاور المكثف والمساهمة المشتركة في إصلاح النظام العالمي ،وتعمل على تعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية بتغيير مسار العولمة و جعل نموذج الحوكمة أكثر توازنا وشمولا ، وتحسين وإعادة تشكيل التقسيم الدولي للعمل وسلاسل القيمة العالمية ، وبهذا أصبحت مجموعة البريكس تنافس مجموعة العشرين (G20)ومجموعة الاقتصاديات السبعة (G7) .

كلمات مفتاحية: دول ناشئة .تكامل..، تعاون.، البريكس.، الحوكمة الاقتصادية.

تصنيفات JEL. C23 ؛ O47؛H56.

Abstract:

The research paper aimed to show the importance of the BRICS group in the global economy, and it concluded that the BRICS countries are considered a new model for mutually beneficial cooperation between emerging economies, as it is a group that encourages intensive consultation and joint contribution to reforming the global system, and strengthening global economic governance by changing the course of globalization and making the model Governance and rules are more balanced and comprehensive, improving and reshaping the international division of labor and global value chains, and thus the BRICS group has become competitive with the Group of Twenty (G20) and the Group of Seven economies (G7).

Keywords: emerging countries, integration, cooperation, BRICS, economic governance.

Jel Classification Codes:C23 ؛O47 ؛H56 .

1. مقدمة:

أصبحت التكتلات الاقتصادية ضرورة حتمية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية الراهنة بالنسبة لمختلف الاقتصاديات الناشئة منها والمتقدمة ،وأضحت الحاجة إلي تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا استراتيجيا وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل تحول مناخ العولمة وما يعيشه الاقتصاد العالمي من انتقال ثلاثي يتمثل في التغيير المناخي وصناعة الطاقة البديلة ،وتحول الرقمي الناتج عن تأثيرات تكنولوجيا المعلومات ،وحتى التحول الاجتماعي وتغيرات سوق العمالة ،وما نتج عن كل هذا من بروز لتكتلات ولمصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيرا بالكيانات الصغيرة والهامشية، وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة الاقتصادية العالمية، القائمة أساسا على تعاون مفتوح وشامل وقائم على الاحترام المتبادل أقوى من أي وقت مضى، وعلى هذا الاساس ،جاءت ورقتا البحثية من أجل دراسة كيان اقتصادي وسياسي جديد و ناشئ ومهم وهو البريكس الذي له وزن لا يستهان به في العلاقات الدولية ، على هذا الاساس تتحدد اشكاليتنا كالتالي :

ما مكانة مجموعة البريكس في الاقتصاد العالمي المعاصر؟

الفرضيات:

- ✓ مجموعة البريكس لها وزن اقتصادي وسياسي في الحاضر والمستقبل؛
- ✓ تحتل الدول الاعضاء في مجموعة البريكس مواقع استراتيجية في خريطة العالم ،وتتوفر على موارد متعددة تحقق للبريكس تحفيز اكثر للتعاون والتكامل الاقتصادي.

أهداف البحث ومنهجيته:

- ✓ تبيان مراحل نشأة وتطور مجموعة البريكس ؛
- ✓ تبيان مكانة البريكس في الاقتصاد العالمي المعاصر؛
- ✓ تقديم رؤية استشرافية عن مستقبل مجموعة البريكس في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية .

وفي محاولة منا للإجابة على الاشكالية واختبار الفرضيات استعملنا المنهج الوصفي لتبيان مراحل نشأة و تطور مجموعة البريكس ،وأيضا تحليل مكانة ومستقبل المجموعة من خلال محورين أساسيين هما :

المحور الاول : الاطار النظري لنشأة وتطور البريكس؛أما في المحور الثاني فنتعرف فيه على مكانة البريكس في الاقتصاد العالمي المعاصر.

2. الاطار النظري لنشأة وتطور البريكس:

سنحاول في هذا المحور تبيان مراحل نشأة وتطور البريكس من خلال دراسة مختلف قمم البريكس ومخرجاتها.

1. نشأة البريكس:

احتلت البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا مراتب متقدمة بين اقتصادات الأسواق الناشئة الأسرع نموًا في العالم لسنوات بداية القرن الواحد والعشرون، وذلك بفضل انخفاض تكاليف العمالة والتركيبة السكانية المواتية والموارد الطبيعية الوفيرة ،فنمت لديهم الرغبة والقدرة على تشكيل كتلة اقتصادية قوية ،حيث كان قادة دول البريكس يحضرون القمم معًا وبانتظام ويتصرفون في كثير من الأحيان بالتنسيق مع مصالح بعضهم البعض(SCOTT, 2022) ؛

لقد كان هناك ثقل اقتصادي كبير لدول البريكس ، حيث شكل نمو البلدان الأربعة 09 ٪ سنة 2003 من توسع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، الذي تجاوز بالفعل مثيله في الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي ، وفي عام 2009 ارتفع هذا الرقم إلى 14 ٪، ليبلغ في عام 2010 إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان الخمسة (بما في ذلك جنوب إفريقيا) 11 تريليون دولار أمريكي ، أو ما يمثل 18٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العالمي ،لكن حتى عام 2006 ، لم يتم تجميع دول البريكس ،بل كان المفهوم السائد هو وجود أربع دول فردية تتمتع بخصائص تسمح بتجميعها معًا .الى أن جاء اجتماع 23 سبتمبر 2006 لوزراء خارجية الدول الأربع ، الذي تم تنظيمه على هامش الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة ،وكان هذا الاجتماع الخطوة الأولى للبرازيل وروسيا والهند والصين للبدء العمل الجماعي ،فظهرت المجموعة التي بدأت في العمل على الساحة الدولية ،عرفت باسم بريك.(الاحرف الاولى لأسماء الدول : البرازيل B، روسيا R،الهندI،الصين C).وقد تم إنشاء آلية تعاون بريك لأول مرة في عام 2009 ؛

في عام 2011 وبعد انضمام جنوب إفريقيا الى مجموعة البريك، أصبحت المجموعة تسمى بريكس التي تفتح لأعضائها الخمسة مساحة للحوار ، وتحديد أوجه التقارب والتشاور بشأن مواضيع مختلفة توسيع الاتصالات والتعاون في قطاعات محددة ،علما أنه ومنذ 2011 ، لم تتوسع مجموعة البريكس لتشمل أعضاء جدد.(Yunyi, Jun 22, 2022)

2. تعريف البريكس :

بريكس هو اختصار للاحرف الاولى للدول الاعضاء وهي :البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا ،و هي مجموعة ترتكز أساسا على التوافق والمصالح المشتركة والتعاون بين دول كلها اقتصاديات ناشئة لا توجد قيود مرتبطة بين هذه الدول ،وكل التعاون يعود بالفائدة على الاطراف المتعاونة؛

- البريكس ليست كتلة تجارية ولا كيانً جغرافيًا أو جيوسياسيًا، بل هي مجموعة تسعى الى تطوير مواقف مشتركة بشأن الشؤون العالمية؛
- دول البريكس مرتكزة في اعتقادها السياسي الراسخ بأن العالم المتعدد الأقطاب هو ضمان أفضل لمصالحها من العالم الذي تهيمن فيه المصالح الأحادية القطبية (الولايات المتحدة) ،على هذا الاساس في عام 2021 ، اعتمدت البريكس البيان المشترك لمجموعة البريكس بشأن تعزيز وإصلاح النظام المتعدد الأطراف ، وكذا اصلاح نظام مجلس الأمن الحالي للأمم المتحدة، فدول البريكس تسعى إلى الحصول على صورة أكثر توازناً ودقة للنظام العالمي ، على الرغم من أن مصالح الدول بعيدة كل البعد عن التوافق في جميع الجوانب(Briefing, Nov 17, 2022) .

الشكل رقم (01): الدول الأعضاء في البريكس (مظللة باللون الأزرق).

Source: Authors' own illustration.

المصدر :

Contantin Duhamel(2022) **BRICS 2022 trade** , silkroadbriefing , Nov 17, 2022, available at: https://www.silkroadbriefing.com/news/2022/11/17/intra-brics-2022-trade/, visided :(15/03/2023).

وتجدر الاشارة الى هناك مجموعة من الدول (ثلاثة عشر دولة أخرى) التي أبدت اهتمامًا بالانضمام الى البريكس بعد أن اقترحت قمة بريكس سنة 2022 رسميًا دراسة معايير وإجراءات التوسع: وهي : الجزائر، الأرجنتين ، مصر ،كينيا ، إندونيسيا ، كازاخستان ، نيجيريا ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، تايلاند، وتركيا، وايران. (Huang Renwe، Jun 22, 2022).

3. أهداف مجموعة البريكس:

مجموعة البريكس لها أهداف متعددة نحاول أن نحدد أهمها في مايلي :

- اعادة تشكيل النظام العالمي الذي يقوده الغرب، بنظام دولي قائم على السلام والتنمية والتعاون والنتائج المربحة للجميع؛

- تعزيز الحوكمة العالمية بالمشاركة العالمية في إجراء الإصلاحات مع الحفاظ على استقرار آليات الحوكمة القديمة ، وبناء آلية حوكمة جديدة وفقًا لمتطلبات موضوعية جديدة، مقارنة بآليات مجموعة السبعة المغلقة والقديمة الطراز؛(Renwe, Jun 22, 2022)
- تحسين المعايير الاقتصادية العالمية للتجارة والاستثمار والحكومة من خلال تعزيز التكنولوجيا والابتكارات؛(VISWANATHAN, AUG 29 2017) .
- تطوير نظام أكثر عدلاً للتبادل النقدي ، لتحدي هيمنة الدولار؛
- اقامة عولمة جديدة قائمة على نظام متعدد الأقطاب. (Renwei, Jun 22, 2022)

4. قمم مجموعة البركس ومخرجاتها :

قبل التطرق الى مخرجات القمم التي عقدتها مجموعة البريكس سنحاول ذكر أهم المحطات الرئيسية لنشأة المجموعة ،بداية من سنة 1998 عندما اقترحت روسيا انشاء المثلث الاستراتيجي (RIC) الذي يجمع روسيا الهند الصين ،والقائم على التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول الثلاث ، لكن لم يلقى هذا العرض تجاوبا كبيرا من قبل الهند والصين ،وآخر قمة أقيمت سنة (هلال، 2016) (2005)؛ في سنة 2001 ظهر مصطلح بريكس لأول مرة عام ، عندما نشر جيم أونيل الاقتصادي Jim O'Neill لدى بنك غولدمان ساكس Goldman Sachs تقريراً بعنوان بريك: بناء اقتصاد عالمي أفضل، صائغاً اختصاراً للبلدان الأربعة التي ستُعيد تشكيل الاقتصاد العالمي: البرازيل وروسيا والهند والصين.ليتم في سنة 2003 انشاء مجموعة عرفت باسم IBSAتجمع جنوب افريقيا ،البرازيل ،الهند، التي عقدت خمس مؤتمرات آخرها 2011 سنة ،ليتم سنة 2009 انعقاد أول قمة رسمية للمجموعة تضم الهند روسيا البرازيل الصين ،بعدها انضمت جنوب افريقيا سنة 2010. (الحميد، 2016) في المقابل ما يميز مجموعة البريكس أن لقاءتها دورية وسنوية يتم فيها اتخاذ قرارات تتماشى مع التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية ،وتتحدد قمم المجموعة ومخرجاتها كالآتي:

الجدول رقم (01): قمم مجموعة البركس ومخرجاتها

القمة	التاريخ	البلد المستضيف	مخرجاتها
01	2009/06/16	روسيا	✓ ضرورة تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية ؛ ✓ تحسين النظام العالمي واصلاح المؤسسات المالية وكيفية مواجهة الازمة المالية العالمية وتداعياتها؛ ✓ اصدار عملة احتياط جديدة بدلا عن الدولار الامريكي تكون أكثر استقرار.
02	2010/04/16	البرازيل	✓ استمرار التنسيق بين دول التكتل لإصلاح المؤسسات المالية؛ ✓ العمل على إزالة آثار الازمة المالية العالمية2008 ؛ ✓ انضمام جنوب افريقيا الى التكتل وتغير اسم التكتل من بريك الى البريكس.
03	2011/04/14	الصين	✓ أول قمة تضم جنوب افريقيا مع بلدان البريك الاصلية؛ ✓ التعاون بين بنوك الدول الاعضاء في شتى المجالات.
04	2012/03/29	الهند	اقامة مجموعة عمل مشتركة لإنشاء بنك التنمية
05	-26 2013/03/27	جنوب افريقيا	✓ الاتفاق على إستراتيجية تعاون طويلة الأمد بين دول البريكس؛ ✓ افريقيا والبركيس :تنمية تكامل تصنيع.
06	-14 2014/07/17	البرازيل	✓ استمرا ر التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الاستثمار والتجارة والتمويل؛ ✓ إطلاق بنك التنمية الجديد مع دعم الدول الإفريقية في عملية التصنيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر.
07	-08 2015/07/09	روسيا	✓ قضية المناخ والتنمية والسلم وانتقاد السياسات الغربية؛ ✓ إنشاء صندوق للاحتياطات النقدية المخصص

			للطوارئ.
08	-15 2016/10/16	الهند	✓ تعزيز التعاون في مجالات الأبحاث و الزراعية وإقامة شبكة السكك الحديدية بينها
09	-03 2017/09/05	الصين	✓ ركزت على دعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وتعزيز الاتصالات والتنسيق لتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية لبناء نظام اقتصادي دولي أكثر تعاونا وتوازن.
10	-24 2018/07/25	جنوب افريقيا	✓ التعاون جنوب جنوب ، الشراكة مع افريقيا .
11	-11 2019/11/14	البرازيل	✓ اقامة نظام متعدد الاقطاب ؛ ✓ اصلاح المؤسسات الدولية
12	2020/11/17	روسيا	شراكة البريكس من أجل الاستقرار العالمي والأمن المشترك والنمو الابتكاري.
13	2021/09/09	الهند	لن يكون أحد بأمان ما لم يكن الجميع بأمان.
14	2022/06/23	الصين	الاعلان عن امكانية انضمام دول أخرى إلى المجموعة يحقق نوعاً من التعددية القطبية الاقتصادية.

المصدر : وسن إحسان عبد المنعم **ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي– تكتل مجموعة دول البريكس نموذجا** ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين العدد57 سنة 2020، ص ص (121-123).

أهم قمة من القمم السالفة الذكر هي القمة السنوية السادسة في البرازيل والتي بموجبها تأسس بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة البريكس برأس مال بلغ نحو 100 مليار دولار عام 2014، بهدف دعم مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول البريكس وغيرها من الأسواق الناشئة والبلدان النامية ، وقد تمت الموافقة على انضمام كل من مصر، الإمارات العربية المتحدة، وبنغلاديش، وأوروغواى. (العربية.نت، 2023).

المحور الثاني :مكانة البريكس في الاقتصاد العالمي المعاصر

سنحاول تبيان مكانة دول مجموعة البريكس في الاقتصاد العالمي المعاصر من خلال التطرق لمجموعة من الاحصائيات والخصائص المتعلقة بدول المجموعة ،لنقدم في الآخير نظرة استشرافية عن مستقبل هذه المجموعة .

1. **دول البريكس بين الاحصائيات والحقائق :**

تعد مجموعة البريكس أكثر من مجرد كتلة اقتصادية أو تجارية ، خاصة بعد أن تأسيس بنك التنمية الجديد التابع لها في عام 2014 للاستثمار في البنية التحتية المستدامة والطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم، فمبادراتهم الحالية أعطتهم نفوذًا دوليًا أكبر بكثير من القوى العظمى التقليدية الممثلة في مجموعة السبع (G7) التي شهدت تلاشي لقوتها ولمكانتها الدولية في العقود الأخيرة ، بينما شهدت دول البريكس نموا مهما ملحوظا ، لا سيما على المستوى الإقليمي.

أ- **الناتج المحلي الاجمالي :**

الصين لديها أكبر ناتج محلي إجمالي لبلد البريكس ، الذي سجل 16.86 تريليون دولار أمريكي في عام 2021 ، في الحين إن البلدان الأخرى جميعها أقل من ثلاثة تريليونات مجتمعة ، وبلغ إجمالي الناتج المحلي لكتلة البريكس أكثر من 24.73 تريليون دولار أمريكي في عام 2021 ، وهو أكثر بقليل من الناتج المحلي المسجل باقتصاد الولايات المتحدة الامريكية
ومن المتوقع أن يتفوق الناتج المحلي الإجمالي للصين على الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بحلول نهاية عام 2030 ، ليصبح أكبر اقتصاد في العالم ، بينما يتوقع البعض أيضًا أن الهند ستتفوق أيضًا على الولايات المتحدة في منتصف القرن تقريبًا .

الشكل رقم (02): الناتج المحلي الاجمالي لدول البريكس خلال الفترة (2000-2027)

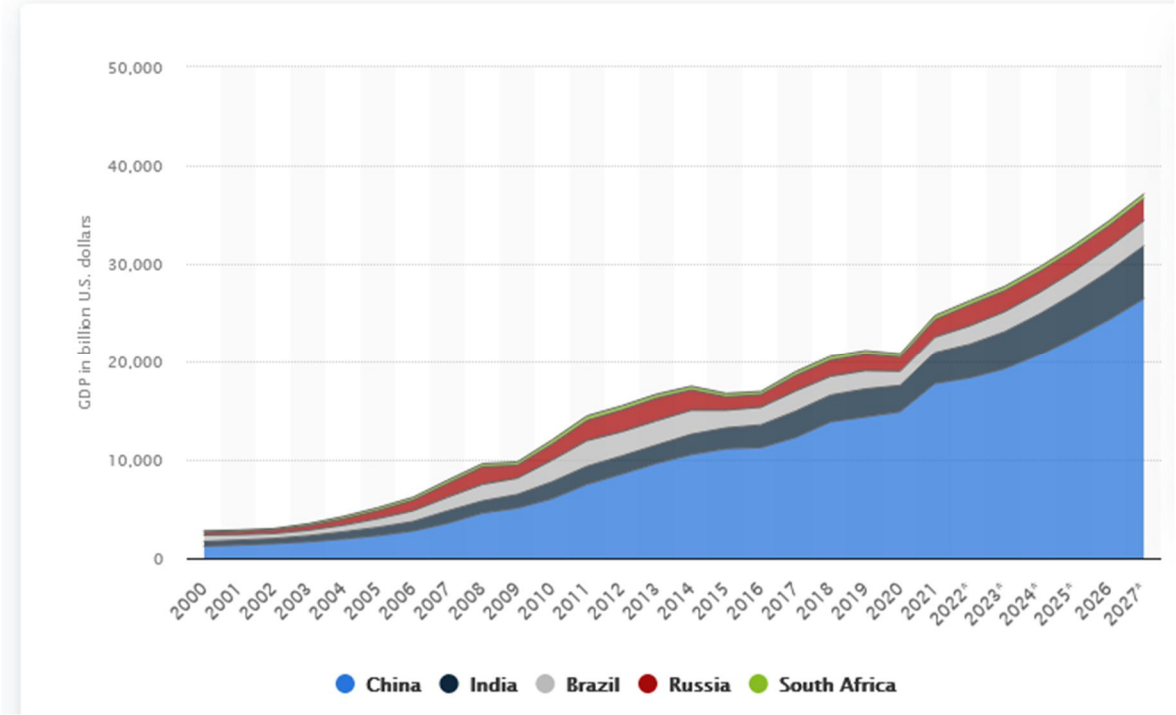

المصدر :

Aaron O'Neill(2023) **Gross domestic product (GDP) of the BRICS countries from 2000 to 2027** ;atvailable at/https://www.statista.com/statistics/254281/gdp-of-the-bric-countries// visided :(17/03/2023).

بلدان البريك الأصلية الأربعة هي من بين أكبر 12 اقتصادا في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي بينما تقع جنوب إفريقيا خارج قائمة الثلاثين الأولى ، وهي ثالث أكبر اقتصاد في إفريقيا، و على الرغم من ذلك ، يُعتبر اقتصاد جنوب إفريقيا الأكثر تنوعًا وتقدماً في إفريقيا ، ويُنظر إلى موقعها كواحدة من أكثر البلدان استقرارًا سياسيًا في المنطقة وأهمية من ناحية موقعها الاستراتيجي ، وتجدر الاشارة الى أن هناك اختلافات في الحجم والتنمية البشرية والأنظمة السياسية بين دول البربكس ،وهذا يعني أن الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان الخمسة تختلف أيضًا اختلافًا كبيرًا ،وهذا ما يحفزها ويساعدها على التعاون أكثر فأكثر، فعلى سبيل المثال ، تتمتع الدول الخمس باقتصادات متنوعة ، لكن الصين تتمحور إلى حد كبير حول صناعاتها التحويلية ، بينما تعتمد روسيا بشكل أكبر على قطاع الطاقة ، والبرازيل على السلع الأساسية.(O'Neill, 2020) .

ب- السكان :

الشكل رقم (03) : عدد سكان دول البركيس خلال الفترة (2000-2027)

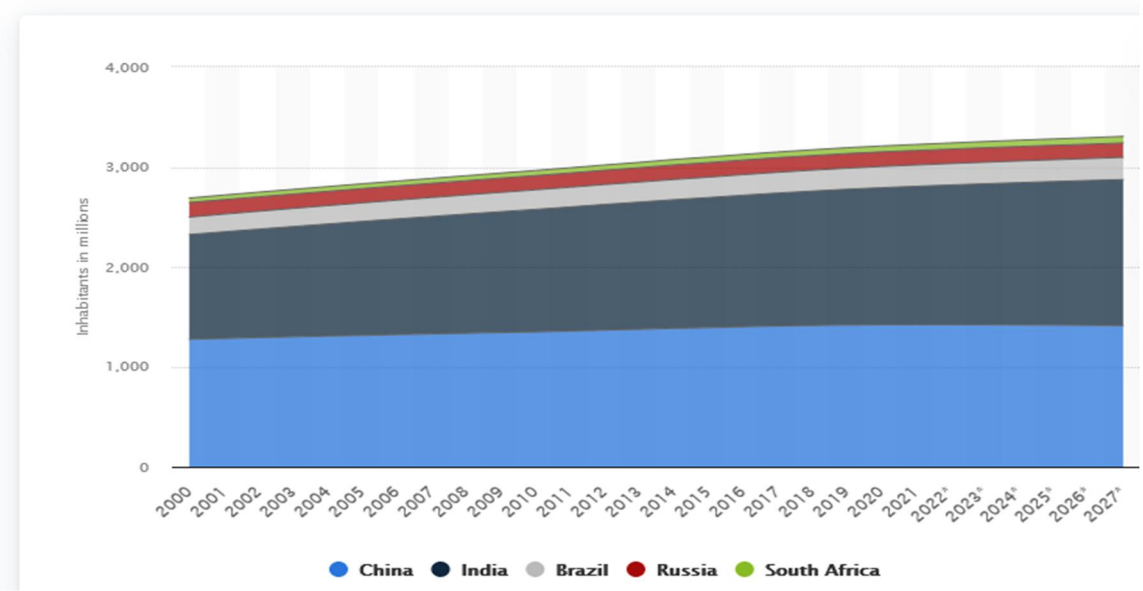

المصدر:

Aaron O'Neill(2022)**Total population of the BRICS countries from 2000 to 2027** ;atvailable at/https://www.statista.com/statistics/254205/total-population-of-the-bric-countries/
visided :(17/03/2023).

يوجد في الصين والهند أكبر عدد من السكان في دول البريكس ، حيث يبلغ عدد سكان كل منهما 1.4 مليار نسمة .في المقابل ، يبلغ عدد سكان البلدان الثلاثة الأخرى مجتمعة ما يزيد قليلاً عن 0.4 مليار شخص .بالإضافة إلى ذلك ، فإن روسيا والصين والبرازيل والهند من بين أكبر سبع دول في العالم من حيث المساحة ، بينما تحتل جنوب إفريقيا المرتبة 25 عالميا . ومن المتوقع أن ينمو عدد سكان دول البريكس بمقدار 625 مليون شخص وسيكون معظمهم في الهند والصين؛ ومع نمو اقتصادات هذين البلدين ، أكيد ستنمو أيضًا مستويات المعيشة والدخل المتاح ؛ (O'Neill, Total population of the BRICS countries from 2000 to 2027, 2022).

2. الخصائص العامة لدول البريكس :

سنحاول تبيان خصائص كل دولة من ناحية السكان المساحة ومعدل الناتج المحلي الاجمالي ،وكذا طبيعة الصادرات واهم الشركاء التجاريون.

✓ **روسيا :**

عدد سكان روسيا بلغ حوالي 144.5 مليون نسمة، وتعد روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة،حيث تبلغ مساحتها حوالي 17.1 مليون كيلومتر مربع. في عام 2021 ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في روسيا حوالي 1.78 تريليون دولار أمريكي ، ولقد شملت غالبية الصادرات الروسية منتجات الطاقة ،وكذلك المعدات العسكرية عالية التقنية. في المقابل ساهمت الزراعة بنحو 3.8 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا ، و 33.16 ٪ من الصناعة و 52.91 ٪ من قطاع الخدمات. ويمكن القول أن أهم شريك تجاري لروسيا هو الصين ، ويرجع ذلك على الأرجح إلى الحدود المشتركة والعلاقات السياسية القوية بين البلدين، فالصين مسؤولة عن ما يقرب من 19.2 ٪ من جميع واردات روسيا ، لكنها لا تشكل سوى حوالي 8.3 ٪ من إجمالي صادرات البلاد (O'Neill, Russia: Gross domestic product (GDP) in current prices from 1997 to 2027, 2023) .

✓ **البرازيل :**

في عام 2021، بلغ عدد سكان البرازيل حوالي 213.4 مليون نسمة، و تبلغ مساحة البرازيل حوالي 8.515.767 كيلومتر مربع.وفي نفس السنة بلغ الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل حوالي 1.61 تريليون دولار أمريكي، بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي لدول البريك الأخرى ، الهند وروسيا والصين احتلت البرازيل المرتبة الثالثة ،فهي تعتمد بشكل كبير على تجارة البضائع، والصين تعتبر أهم شريك تصدير للبرازيل بحصة 17 ٪ من الصادرات البرازيلية (وهذا اعتبارًا من 2012)، كما تعتبر البرازيل من الدول ذات الاقتصادات المبنية على قطاع الخدمات ،كما تشتهر أيضًا بزراعتها وإنتاجها الغذائي . من منتجاتها الرئيسية فول الصويا ولحم البقر والقهوة، فاعتبارًا من عام 2018 ، أصبحت البرازيل المنتج الرئيسي للقهوة ،كما تمتلك البلاد ما يقدر بـ 21.8 تريليون دولار

أمريكي من سلع الموارد الطبيعية ، بما في ذلك الذهب والحديد والنفط والأخشاب :O'Neill, Brazil) . Gross domestic product (GDP) in current prices from 1987 to 2027, 2023)

✓ **الصين:**

في جانفي 2023 ، انخفض عدد السكان الصينيين بمقدار 850 ألف شخص ليصبح عدد السكان حوالي 1411.75 مليون(بسبب جائحة كورونا) في. وكان هذا أول انخفاض في عدد السكان في الصين منذ عام 1961. تمتد البلاد على مساحة 9.6 مليون كيلومتر مربع (3.7 مليون ميل مربع)، حيث تعد جمهورية الصين الشعبية ثالث اكبر دولة من حيث المساحة.

في عام 2021 ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين حوالي 17.74 تريليون دولار أمريكي بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي لدول البريك الأخرى ، الهند وروسيا والبرازيل ، احتلت الصين المرتبة الأولى والثانية في ترتيب الناتج المحلي الإجمالي العالمي .في عام 2022 ،وقد ساهم القطاع الزراعي بنحو 7.3 ٪من الناتج المحلي الإجمالي للصين ، في الحين أن 39.9 ٪من القيمة الاقتصادية المضافة نشأت من الصناعة و 52.8 ٪من قطاع الخدمات ، فالصين تحاول تحويل تركيزها الاقتصادي على قطاعي التكنولوجيا والخدمات، وعليه معدلات نمو قطاع الخدمات كانت أعلى بكثير مما كانت عليه في الصناعة والزراعة في السنوات التي سبقت انتشار جائحة كرونا ،وتجدر الاشارة الى ان الصين أصبحت شريك استيراد مهم للعديد من الدول حول العالم ، حيث يمكن للشركات الصينية الكبرى تصنيع البضائع بسعر أرخص،فالصين تعتبر اكبر دولة مصدرة للعالم .(Textor, 2022)

✓ **الهند:**

بلغ عدد سكان الهند حوالي 1.366 مليار نسمة في عام 2021، مما يجعلها ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم بعد الصين. ويتوزع هذا العدد الكبير من السكان على مساحة واسعة من الأراضي الهندية التي تبلغ مساحتها حوالي 3.3 مليون كيلومتر مربع وناتج محلي إجمالي تقدر قيمته بنحو ثلاثة تريليونات دولار أمريكي ،فالاقتصاد الهندي يصنف ضمن الاقتصاديات العشرة الأقوى الرائدة في العالم بمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تزيد عن8 ٪.من حيث الإنتاج الصناعي . القطاعات الرائدة في الهند هي صناعة السيارات والأسمنت والصلب، و تعمل الغالبية العظمى من القوى العاملة في الهند في الزراعة ،و يشكل كل من قطاعي الصناعة والخدمات حوالي 25 ٪ من اقتصاد كل

من البلاد .في المقابل شركاء التصدير الرئيسيون للهند هم الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة والصين (O'Neill, India: Gross domestic product (GDP) in current prices from 1987 to 2027, 2023) .

✓ **جنوب افريقيا** :

عدد سكان جنوب أفريقيا حوالي 60.5 مليون نسمة. مساحتها تبلغ حوالي 1.22 مليون كيلومتر مربع، في سنة 2021 بلغ إجمالي الناتج المحلي 349.2 مليار دولار بنسبة نمو 1.3٪.اقتصاد جنوب إفريقيا هو من أكبر اقتصاديات في إفريقيا، ويتميز بتنوع قطاعاته الاقتصادية، ويعتمد اقتصاد البلاد بشكل كبير على صادرات المواد الخام مثل الفحم والذهب والبلاتين والماس، كما تتميز الصناعات التحويلية والخدمات بدور هام في اقتصاد البلاد.

من خلال ما سبق نستنتج أن مجموعة البريكس لها خصائص مشتركة ومتشابهة وهي:

- ✓ حجم المساحة الكبير ؛
- ✓ عدد السكان الكبير ؛
- ✓ النمو الاقتصادي السريع ؛
- ✓ تشترك أغلبها في انخفاض تكاليف العمالة ،التركيبة السكانية المواتية والموارد الطبيعية الوفيرة ؛
- ✓ دول البريكس تركز على علاقاتها الخارجية (التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر) ؛

في نفس الوقت دول البريكس دول تختلف في هياكلها الاقتصادية ،فهي اقتصاديات متجانسة ،هذا التجانس يساعدها في نجاح التكامل والتعاون الاقتصادي والسياسي وحتى الاجتماعي ،فمثلا البرازيل هي اقتصاد خدمي ،التنمية الاقتصادية لروسيا تعتمد بشكل كبير على موارد الطاقة والمواد الخام ؛ الاقتصاد الهندي تقوده الخدمات بشكل أساسي ، وتدعمه الصادرات ؛ والتنمية الاقتصادية في الصين مدفوعة بصادرات التصنيع والاستثمار.

3. مكانة البريكس في الاقتصاد العالمي بين الحاضر والمستقبل :

تشكل دول البريكس الخمس40 ٪ من سكان العالم ، و 30٪ من مساحة أراضيها ، و 18٪ من التجارة العالمية ، و 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي . علاوة على ذلك ، تلعب هذه الدول دورًا كبيرًا في إمدادات الغذاء العالمية: فروسيا هي أكبر مصدر للقمح في العالم ، والبرازيل هي أكبر مصدر لفول الصويا وثالث أكبر مصدر للذرة ، والهند هي أكبر مصدر للأرز ،في المقابل روسيا والهند والصين لديهم تأثير مهم على سوق الطاقة العالمي ، حيث أن روسيا هي أكبر مصدر للنفط وثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي ، وتلعب الهند والصين دورًا جوهريًا في التحول إلى الطاقة النظيفة . علاوة على ذلك ، أعربت الصين وروسيا عن اهتمام كبير بتوسيع التحالف ،والدول المرشحة للانضمام جميعها لاعبين مهمين في الاقتصاد العالمي. (Smith-Boyle, Jul 08, 2022) إن القبول المحتمل للدول التي تقدمت رسميًا للانضمام إلى مجموعة البريكس ، سيكون بلا شك عامل تغيير مهم وعالمي في مسار التجارة. الدولية ، تشمل بعض هذه البلدان في: **أفغانستان** ، التي تعد مركزًا تجاريًا في آسيا الوسطى وحيوي للحفاظ على الأمن الإقليمي ، و**الجزائر** ، التي تعتبر مصدرًا مهمًا للغاز وموقعها الاستراتيجي، و**الأرجنتين** ، ثاني أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية ومنتج رئيسي للغذاء ، و**مصر** ، وهي أيضًا منتج مهم للغذاء والطاقة. ومؤثر رئيسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعالم الإسلامي ، **إندونيسيا** ، وهي عضو رئيسي في رابطة دول جنوب شرق آسيا واقتصاد قوي لايستهان به يقدر بقيمة تريليون دولار ، **إيران** ، التي تمتلك أكبر احتياطيات طاقة في العالم ، **كازاخستان** ، لها مكانة طاقوية مهمة، وموقع بري حيوي بين الشرق و الغرب ، **نيجيريا** ، أكبر منتج للطاقة في إفريقيا ، **المملكة العربية السعودية** ، تمتلك كميات كبيرة من النفط والغاز ، **السنغال** ، تتميز بوجود احتياطيات غاز كبيرة غير مستغلة إلى حد الان ، تم اكتشافها مؤخرًا ، **تايلاند** ، اقتصاد رئيسي ومحوري في الآسيان ، **والإمارات العربية** المتحدة ، من بين أكبر منتجي النفط والغاز في العالم .إذن فإن أعضاء البريكس المقترحين الجدد سيخلقون كيانًا بإجمالي ناتج محلي أكبر بنسبة 30٪ من الناتج المحلي العالمي ، وأكثر من 50٪ من سكان العالم ، ويسيطرون على 60٪ من احتياطيات الغاز العالمية (Briefing, The BRICS is expanding, Nov 16, 2022) . فالرؤى الاستشرافية تقول بان هذا الكيان سيقود الحوكمة العالمية بشكل أفضل نحو مستقبل عادل ومنصف ، يعزز بناء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد (Briefing, BRICS 2022 trade, Nov 17, 2022) .

4. خاتمة :

بشكل عام ، تعتبر الاقتصادات الناشئة القوة الرئيسية للترويج لنسخة جديدة من العولمة .فقد أنشأت دول البريكس نموذجًا جديدًا لتعاون متبادل المنفعة بين الاقتصادات الناشئة، الذي يتوقع أن يكون لهذا النموذج من التعاون بين بلدان الجنوب آثار على الاقتصادات الناشئة الأخرى، فالتعاون بين هذه البلدان النامية سيغير بشكل كبير توقعات النمو العالمي ، كما سيؤثر على هيكل الاقتصاد العالمي.فدول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) تتميز باقتصاد مشترك ومتزايد وهوية مشتركة ومستقبل مشترك، فمن المتوقع أن يكون لدول البريكس حصة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ،وستكون قادرة على التأثير على الحوكمة العالمية لما تتمتع به دول البريكس من إمكانيات كبيرة تساعدها على التطوير ؛ ومع ذلك ، لا يزال الوضع السياسي عقبة كبيرة للتغلب عليها:(Unacademy, BRICS Objectives and History, 2023) .تجدر الاشارة هنا الى أن القوة الهائلة للبريكس وإمكاناتها في قيادة الاقتصاد العالمي ودورها المهم في إنشاء بيئة حوكمة عالمية أكثر إنصافًا وعقلانية هي التي تجذب المزيد من الدول لتصبح جزءًا من مجموعة البريكس ، ومن أهم ما توصلت اليه هذه الورقة البحثية مايلي :

- الملاحظ أنه وعلى عكس مجموعة السبع المغلقة ، فإن البريكس قائمة على مبدأ التعاون المفيد للطرفين ؛
- والملاحظ أيضا أن هناك مراعاة للعوامل الاستراتيجية في عملية ضم دول جديدة للبركس ،وهذا لان المجموعة تسعى لبناء نظام عالمي أكثر عدلاً وخلق بيئة مواتية لحل الازمات والمشاكل العالمية ،فقد توقع بعض المحللين الاقتصاديين أن النفوذ الاقتصادي لدول البريكس من المتوقع أن يتجاوز تأثير مجموعة السبع؛(Bai, Jun 22, 2022)؛
- تسعى دول البريكس الى بناء نظام عالمي أكثر توازناً ،قائم على التعاون الغير مشروط وعلى المنفعة المتبادلة، و السعي لإنشاء بيئة حوكمة عالمية أكثر إنصافًا وعقلانية ؛
- أعضاء البريكس تستند إلى نوع جديد من العلاقات الدولية المبنية على الاحترام المتبادل والإنصاف والعدالة والتعاون المربح للجانبين ، بدلاً من الحرب أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛

- آلية تعاون بريكس ذات أهمية كبيرة لبناء عالم جديد أكثر تعدد الأقطاب وتوازنًا.
- هناك تشابه بين دول البريكس ،وفي نفس الوقت هناك اختلافات في الهياكل الاقتصادية، وهذا ما يحفزها ويساعدها على التعاون أكثر فأكثر؛
- يمكن اعتبار آلية بريكس ومبادرة الحزام والطريق نموذجًا جديدًا للتعاون الدولي أنشأته البلدان النامية لتحسين قدرتها التنافسية العالمية وتعزيز الثقة والتعاون الاستراتيجي المتبادل على المدى الطويل ، وهذا ما سيؤدي ذلك إلى توفير المزيد من فرص التنمية والتعاون للمجتمع الدولي بأسره؛
- تحرز الصين تقدما ملحوظا في صراعها غير المعلن مع أميركا على الصعيد الاقتصادي، وبلا شك فان البريكس ستعمل على إعادة ترتيب خريطة العالم الاقتصادية والمالية لتفعيل نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر تعدد وتوازن، ولكن متى؟ الله أعلم؟؟؟؟؟.

5. قائمة المراجع :

- ✓ Briefing, S. R. (Nov 16, 2022). **The BRICS is expanding**. *silkroadbriefing*, www.silkroadbriefing.com/news/2022/11/16/the-brics-is-expanding-should-the-united-states-be-concerned/.
- ✓ Briefing, S. R. (Nov 17, 2022). **BRICS 2022 trade**. ***silkroadbriefing***.
- ✓ Briefing, S. R. (Nov 17, 2022). **Intra-BRICS 2022 trade**. *silkroadbriefing*, https://www.silkroadbriefing.com/news/2022/11/17/intra-brics-2022-trade/.
- ✓ Huang Renwe. (Jun 22, 2022). B**RICS to lead global governance trend**, globaltimes. *globaltimes*, www.globaltimes.cn/page/202206/1268787.shtml?id=11.

- ✓ O'Neill, A. (2020). Gross domestic product (GDP) **of the BRICS countries from 2000 to 2027** . *statista*, www.statista.com/statistics/254281/gdp-of-the-bric-countrie.
- ✓ O'Neill, A. (2022). T**otal population of the BRICS countries from 2000 to 2027**. *statista*, www.statista.com/statistics/254205/total-population-of-the-bric-countries.
- ✓ O'Neill, A. (2023). **Russia**: **Gross domestic product (GDP) in current prices from 1997 to 2027**. *statista*, www.statista.com/statistics/263772/gross-domestic-product-gdp-in-russia.
- ✓ O'Neill, A. (2023). **Brazil**: **Gross domestic product (GDP) in current prices from 1987 to 2027**. *statista*, /www.statista.com/statistics/263769/gross-domestic-product-gdp-in-brazil/.
- ✓ O'Neill, A. (2023). I**ndia**: **Gross domestic product (GDP) in current prices from 1987 to 2027**. *statistics*, www.statista.com/statistics/263771/gross-domestic-product-gdp-in-india/.
- ✓ Renwe, H. (Jun 22, 2022). B**RICS to lead global governance trend**, **globaltimes**. *globaltimes*, www.globaltimes.cn/page/202206/1268787.shtml?id=11.
- ✓ Renwei, H. (Jun 22, 2022). **BRICS to lead global governance trend**, **globaltimes**. *globaltimes*, www.globaltimes.cn/page/202206/1268787.shtml?id=1.
- ✓ SCOTT, G. (2022). **BRIC**: **Acronym for Brazil**, **Russia**, **India**, **China**, **and South Africa**. *Investopedia*, https://www.investopedia.com/terms/b/brics.asp.

- ✓ Smith-Boyle, V. (Jul 08, 2022). **How the Growing Appeal of BRICS Challenges American Influence Abroad**. *Americansecurityproject*.
- ✓ Textor, C. (2022). **Gross domestic product (GDP) at current prices in China from 1985 to 2021 with forecasts until 2027**. *statista*, www.statista.com/statistics/263770/gross-domestic-product-gdp-of-china.
- ✓ VISWANATHAN, H. H. (AUG 29 2017). **Realising the BRICS long-term goals: Road-maps and pathways**. *ORFONLINE*, /www.orfonline.org/research/realising.
- ✓ Yunyi, X. W. (Jun 22, 2022). **We want to join BRICS because conditions aren't attached on cooperation here: Argentine Ambassador**. *globaltimes*, www.globaltimes.cn/page/202206/1268789.shtml.
- ✓ وسن إحسان عبد المنعم **ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي– تكتل مجموعة دول البريكس نموذجا** ،كلية العلوم السياسية جامعة النهرين العدد57 سنة 2020.
- ✓ رضا محمد هلال: **التعاون الصيني – الروسي – الهندي.. الدلالات والتحديات** ، مجلة الخليج ، 2016/04/28 ، متاح على الموقع https://www.alkhaleej.ae : ،تاريخ الاطلاع : (2023/03/28).
- ✓ ليلى عاشور حاجم، سالي موفق عبد الحميد :**تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة مجموعة البريكس BRICS أنموذجا** ،المجلة العراقية العلمية الاكادمية .متاح على الموقع : https://www.iasj.net/iasj/download/00ce580fe6b7859f، تاريخ الاطلاع : (2023/03/28).
- ✓ العربية.نت رسميا .. **مصر تحصل على عضوية بنك التنمية الجديد** ، متاح على الموقع : https://www.alarabiya.net، 22/03/2023).

مكانة مجموعة البريكس في الإقتصاد العالمي و دورها في إعادة رسم معالم النظام النقدي الدولي

The position of the BRICS group in the global economy and its role in redrawing the features of the international monetary system

بونايل رضوان طالب دكتوراه، مخبر الدراسات و البحوث التسويقية، جامعة جيجل(الجزائر)، bounail18@gmail.com
بودخدخ كريم، أستاذ محاضرأ، مخبر الدراسات و البحوث التسويقية، جامعة جيجل (الجزائر)،boud.karim@yahoo.fr

ملخص:

يعد تكتل مجموعة دول البريكس نموذجا لتجمع اقتصادي معبرا عن الدول الناشئة وتطلعاتها وحفظ مواقعها في النظام الدولي وعدم التهميش، كون الدول الداخلة فيه كانت تعاني من سياسات القوة المهيمنة على النظام الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاوربية، التي تمتعت بكلمة أقوى في المنظمات المالية والاقتصادية العالمية الرئيسية.

غير أن تأسيس التكتلات الاقتصادية وأبرزها تكتل مجموعة دول البريكس في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، وحجم نموها السريع زاد من وتيرة التحول التدريجي في التوازن الاقتصادي العالمي من اقتصاديات الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة، وكذلك دعم الحاجة إلى تسريع تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد لإحداث توازن أمام القوة المطلقة للدول الصناعية المتقدمة.

كلمات مفتاحية: دول البريكس، الدول الصاعدة، النظام الإقتصادي العالمي .

تصنيفات JEL : f330

Abstract:

The bloc of the BRICS group of countries is a model for an economic gathering that expresses the developing countries and their aspirations, preserving their positions in the international system and not being marginalized, because the countries included in it were suffering from the policies of the dominant power in the international system, the United States of America and European countries, which enjoyed a stronger word in the global financial and economic organizations Main.

However, the establishment of economic blocs, most notably the BRICS group of countries, in light of the repercussions of the global financial crisis in 2008, and the size of its rapid growth increased the pace of gradual shift in the global economic balance from the economies of developed countries to emerging countries, as well as supporting the need to accelerate the formation of a new international economic system to strike a balance In front of the absolute power of the advanced industrial countries

Keywords: BRICS countries, emerging countries, global economic system.
Jel Classification Codes: f330.

1. مقدمة:

خلف النظام الاقتصادي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ومن وراءها الدول المتقدمة الكثير من الانتقادات والمعارضة نتيجة للمبادئ المهيمنة التي تمثل جوهره وأساسه، وشكلت في نظر الكثير من المفكرين الاقتصاديين السبب المباشر في تعميق مظاهر التخلف والفقر والأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي، والتي كانت من أبرزها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وما خلفته من أثار مدمرة على تطور ونمو الاقتصاد العالمي وعلى مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة وتوجيه الاقتصاد العالمي.

كانت نتيجة للأزمة المالية العالمية الأخيرة، أن شهد الاقتصاد العالمي هزات وارتدادات متتالية، كانت السبب المباشر لتراجع وانهيار الكثير من الاقتصاديات المتقدمة، والسبب في صعود وتعاظم مكانة اقتصاديات صاعدة ونامية استطاعت الصمود وتفادي أثار هذه الأزمة، مثل روسيا والبرازيل والصين والهند وماليزيا واندونيسيا وجنوب افريقيا وغيرها من الاقتصاديات الناشئة، بعدما كان بعضها يعيش تحت رحمة القروض والمساعدات الدولية.

شكل هذا التراجع والصعود معادلة جديدة في ميزان القوى الاقتصادية والسياسية الدولية، بعدما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على العالم، ما مهد لتلاقي مفاهيم ومصالح دولية مشتركة قامت على محاولة تشكيل نظام اقتصادي متعدد القطبية، وأضحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا استراتيجيا وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة وما نتج عنها من بروز كيانات ومصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيرا بالكيانات الصغيرة والهامشية وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية، و أدركت مجموعة دول البريكس(روسيا، الصين، الهند ، البرازيل وجنوب افريقيا) ضرورة تحقيق هذا الهدف، وتأسيس نظام عالمي متوازن، وتم الاتفاق على مواصلة التنسيق في القضايا الاقتصادية العالمية، بما فيها التعاون في المجال المالي والتجاري والسياسي.

اشكـالية البحث:

عكست الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي عرفها الاقتصاد العالمي لعام 2008، تراجع حاد في أداء النمو الاقتصادي للدول المتقدمة، في مقابل تزايد نمو النشاط الاقتصادي لمجموعة الدول الصاعدة وعلى رأسها الصين والهند وروسيا، ما أهلها لتصبح قوى اقتصادية كبرى، بحكم ما تتمتع به من موارد طبيعية وجغرافية وديموغرافية، الأمر الذي حفزها للدخول في تكتل اقتصادي على أساس التعاون والتكامل وتكون مؤثرة وصاحبة قرار في النظام الاقتصادي العالمي إلى جانب الدول المتقدمة.

وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الجوهري التالي:

ماهي مكانة مجموعة البريكس في الإقتصاد العالمي و ما مدى تأثيرها في تغيير النظام النقدي والمالي الدولي؟

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من الفرضية التالية:

تحتل مجموعة البريكس مكانة كبيرة في الإقتصاد العالمي بالنظر إلى حجم المقومات الإقتصادية التي تتوفر عليها خاصة مع تزايد التكتلات الاقتصادية الجديدة، فإن النظام الدولي في حالة تغير مستمر وأكثر تعقيدا لتزايد الوحدات القائمة وبما يجعل من التأثير متبادلا ايجابا أو سلبا يؤثران في ميزان القوة والنفوذ العالمي ومنها تكتل مجموعة دول البريكس واتجاهات تطوره وتأثيراته، حيث تسعى مجموعة دول البريكس من خلال سياساتها و توجهاتها إلى تغيير النظام النقدي الدولي القائم و محاولة تأسيس نظام اقتصادي عالمي متوازن.

أهداف البحث: يركز البحث على:

- التعرف على تكتل مجموعة دول البريكس نشأته، خصائصه وأهدافه.
- التعرف على مقومات القوة والضعف لتكتل مجموعة دول البريكس و أهميته في النظام الاقتصادي العالمي.

التعرف على مدى تأثير تكتل مجموعة دول البريكس على ميزان القوى العالمي من حيث مراكز القوة والنفوذ فيه، وما مدى تأثيره في النظام النقدي والمالي الدولي، وهل يمكنه أن يشكل بداية لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد متعدد الأقطاب.

منهج البحث:

استند البحث على المنهج التاريخي في نشأة تكتل مجموعة دول البريكس، وعلى منهج التحليل الوصفي في تحليل تطوره كواقع قائم بكل ما فيه من تغيرات ومعالم وأخيرا اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي لاستقراء السيناريوهات المحتملة.

خطة البحث:

تقتضي المنهجية العلمية تقسيم موضوع الدراسة إلى أربعة محاور:

المحور الأول: تكتل مجموعة دول البريكس :التعريف، النشأة، الخصائص والأهداف.

المحور الثاني: مكانة مجموعة دول البريكس في النظام الاقتصادي العالمي.

المحور الثالث: تأثير دول البريكس في النظام النقدي والمالي الدولي.

المحور الرابع: دور مجموعة البريكس في التأسيس لنظام نقدي متعدد الأقطاب.

المحور الأول : تكتل مجموعة دول البريكس : المفهوم، النشأة، الخصائص والأهداف

1 - المفهوم والنشأة:

1.1 المفهوم: لقد نشأ وتطور مفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا في البلدان الصناعية وأصبح ينظر إليها على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مرحلة من التطور بمساعدة العلم والتقنية فتزايد الانتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي، من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة عام 1945، حتى اصبحت أنداك بداية وصورة مثلى يحتذى بها للعديد من الاقتصاديين والسياسيين بين مجموعات دولية أخرى (المنعم، 2020، صفحة 156) .

و تكتل مجموعة دول البريكس منظمة دولية مستقلة تجمع خمس دول اقتصادية كبرى تعمل على تشجيع وتطوير التعاون التجاري والسياسي والثقافي فيما بينها وصولا إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية وقوي في وجه المخاطر والتقلبات الاقتصادية العالمية (الكريم، 2014، صفحة 13)، ومصطلح " بريكس" يشير إلى الحروف الأولى لخمس دول هي البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب افريقيا، وهو مصطلح انكليزي وقد صاغ هذا المصطلح نفسه من قبل " جيم اونيل" من بنك " جولدمان ساكس" وهو بنك (وول ستريت) في 2001، ثم أعيد استخدامه في تقرير صدر عن هذه الهيئة في عام 2006، وبانضمام جنوب افريقيا عام 2011، اعتمد مصطلح " بريكس BRICS " (kirton, 2012).

2.1 النشأة : بدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل هذه المنظمة الاقتصادية، في عام 2001، و أطلق عليها أولا تسمية " البريك " وضمت في بدايات مراحل تكوينها كلا من البرازيل وروسيا والهند والصين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك سنة 2006، ولكن هذه المجموعة ظلت هشة وغير رسمية حتى عام 2009، حين انعقدت قمتها الأولى المكونة من أربع دول صاعدة وازدادت حدة التحدي لإقامة هيكل مؤسسي وخطة عمل موحدة (الكريم، 2014، صفحة 13) وانضمت إليها جنوب افريقيا في أوائل عام 2011، بدافع من الصين، ليصبح اسمها " بريكس" وهي مختصر للحروف الأولى المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهي البرازيل، روسيا، الهند، الصين و جنوب افريقيا (افريقيا، 2013، صفحة 1).

كان من أبرز القمم التي عقدها هذا التكتل منذ نشأته، القمة الأولى في يوليو عام 2009، بروسيا ، وهي القمة التي شهدت اول تنسيق عملي بين الدول الاربع روسيا، الصين، الهند والبرازيل حول أهم القضايا الاقتصادية العالمية، وتم فيها الإعلان عن ضرورة تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية مع تحسين النظام العالمي واصلاح المؤسسات المالية وكيفية مواجهة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، خاصة عندما أعلنت دول البريك حينها الحاجة لعملة احتياط جديدة بدلا عن الدولار الأمريكي تكون أكثر استقرارا على مستوى العالم، وبعد هذه القمة صارت مجموعة "بريك" موضع تكهنات وتوقعات عدة، خاصة حول احتمالات تشكيلها لمنظمة اقتصادية ستكون الأقوى في تاريخ الاقتصاد العالمي (thomtonm, 2012, pp. 4–5) .

2. الخصائص والأهداف

1.2 الخصائص

تميزت دول تكتل البريكس كقوى صاعدة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن القوى الأخرى، سواء كانت متقدمة أو متخلفة يمكن إجمالها فيما يلي:

1. **الدولتية:** الوحدة الأساسية المشكلة للقوى الصاعدة هي الدولة، رغم ذهاب باحثين اخرين إلى اعتبار مراكز وكيانات اقتصادية وسياسية كالاتحاد الأوروبي، مجموعة البريكس وحتى شركات المتعددة الجنسيات هي الأخرى فواعل إلى جانب الدول، فكل القوى الاقتصادية الناشئة التي يطلق عليها القوى الصاعدة هي دول مستقلة ، لها نظام سياسي خاص بها وشعب ودولة لها حدود وتوجد على خريطة العالم.
2. **الثقل الاقتصادي المتزايد:** إن أهم ما يميز مجموعة دول البريكس هو النمو السريع لاقتصاداتها وفي ظل هذا الزخم في النمو يتنبأ لها بقلب موازين القوى وسيكون لها شأن في القرن الواحد والعشرين وهذا ما أشار إليه كل من **أندرو هارت وبروس** عن صعود القوى " القاسم المشترك الأكثر وضوحا هو الثقل الاقتصادي المتزايد ويعتقد أن له امكانيات ستساهم في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي والسياسي العالمي في القرن الواحد والعشرين(D.JONES, 2010–2011, p. 65) .

أما **كريستيا جافار** فيرى " الدول الصاعدة تتحدد أولا بإقلاعها الاقتصادي مثلما يشهد بذلك الوزن الاقتصادي المتزايد لبعضها في الاقتصاد العالمي" (منير، 2015–2016، صفحة 51) .

3. **الاعتراف بالمكانة:** إن مجموعة دول البريكس وفي سعيها إلى إيجاد مكانة لها في النظام الدولي القائم تبحث عن الاعتراف بها، فالاعتراف بهذه الدول من قبل الدول الكبرى والمهمة أو الاعتراف على الأقل بمكانتها الإقليمية أو بدورها الإقليمي من بين أهم الخصائص ذات الأهمية للقوى الصاعدة ويتجلى هذا الاعتراف من خلال الدور الجديد الذي يعطى لها إما بإدخالها كشريك لإدارة الشؤون الدولية وزيادة نفوذها، أو إدماجها في مؤسسات الحكم العالمي (منير، 2015-2016، صفحة 55) .
4. **نشر القوة الناعمة:** تلجأ مجموعة دول البريكس إلى تبرير نواياها اتجاه الدول، خاصة الدول الضعيفة باللجوء إلى مصادر القوة الناعمة وهذا ما قامت به الصين حيث قدمت 100 مليون دولار أمريكي للاتحاد الأفريقي في 2015 ، من أجل انشاء قوة الاستعداد الفوري للازمات من أجل محاربة الارهاب، وتسمى بدبلوماسية فخ الديون أيضا، هي استراتيجية صينية تعتمدها من خلال إغراق الدول خاصة العالم الثالث بالقروض والاستثمارات في إطار مشروعات البنى التحتية، فمثلا بعد عجز سيريلانكا عن دفع ديونها للصين، تنازلت لعها عن ميناء هامبانتوما بشكل كلي مدة 99 سنة (جين، 2023).
5. **الاندماج في الاقتصاد العالمي:** بعد نهاية الحرب الباردة، وانتشار ظاهرة العولمة، حيث أصبح العالم قرية عالمية نظرا للاندماج المتزايد للدول في الاقتصاد العالمي بمؤسساته وهياكله ، بالإضافة إلى اتجاه العديد من دول العالم نحو الإقليمية الجديدة.
6. **الاستقرار السياسي والمؤسساتي:** الدول الصاعدة تسعى إلى تحقيق استقرارها السياسي، عن طريق بناء مؤسسات قوية، فالاستقرار السياسي الداخلي هو انعكاس على السياسة الخارجية لأي دولة، ولا يمكن ان تحقق صعودا ومكانة إذا تعاني فوضى ومشاكل داخلية، فدول مجموعة البريكس وعلى رأسها الصين تنتهج الاقتصاد المفتوح مع نظام الحزب الواحد، والسلطة المركزية، وهي لا تدخر أي مجهود في دحر المعارضة وعلى رأسها الإيجور، كما أن لزعماء الصين دور في تحقيق الاستقرار الصيني ولو بشكل نسبي.
7. **القوى الصاعدة غير قانعة بالنظام الدولي القائم:** غالبية الدول الصاعدة ترفض النظام الدولي الحالي وتعارضه، وكذالك الأمر بالنسبة لتكتل مجموعة دول البريكس، فهي غير قانعة بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من أوروبا الغربية، وتسعى هذه القوى الصاعدة إلى تغيير قواعد النظام الدولي وتدعو إلى تعدد الأقطاب. ويرى **ريتشارد نيد ليبو** في كتابه" لماذا تتحارب الأمم" أن القوى الصاعدة ستتمكن من نيل اعتراف من القوى الكبرى وذلك ممن خلال هزيمة القوى الصاعدة القوى الكبرى الآفلة وحبذا لوكان ذلك ضمن ائتلاف مع القوى الكبرى الأخرى (الرحيم، 2013، صفحة 109).

إن ذلك يعني أن عملية هيكلة النظام الاقتصادي العالمي، بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز خصائص وسمات مفهوم تكتل مجموعة البريكس، إذ تهدف إلى جعل الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسيطة بين الدول من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى. فهي تساعد على ابدال العلاقات الاقتصادية المتنافرة بالعلاقات الاقتصادية المتناغمة أو المتوافقة نوعا ما عن طريق انتهاج النهج الوظيفي في هذه العلاقات. وبما يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار على المستويين الاقليمي والعالمي حتى أصبح الاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية بين مجموعة الدول التي تربطها مصالح مشتركة من أهم ما يميز الاقتصاد العالمي المعاصر (المنعم، 2020، صفحة 160).

2.2 الأهداف

انطلق تكتل البريكس من أهداف اقتصادية مشتركة تكون حافزا لتماسكها (متخذين من الاتحاد الأوروبي نموذجا في ذلك)، ذلك لأن دول الأسواق الناشئة مختلفة عن بعضها في الكثير من الجوانب السياسية والثقافية، لذلك ركزت أهدافها على:

1. تشجيع التجارة والاستثمارات البينية لتحقيق تكاملا اقتصاديا خاصة في مجال النفط والغاز والبنى التحتية، وهذا لن يكون الاهتمام الوحيد لكنه سيكون العملية الهامة في مساعدة الدول نفسها لتحقيق أغراضها الأخرى (دياب، 2011، صفحة 1).
2. ضرورة إصلاح مؤسسات التمويل الدولية من أجل زيادة دور القوى الاقتصادية الصاعدة في صناعة القرار داخل مؤسسات النقد الدولية (الصندوق والبنك الدوليين) (صحيفة الشعب اليومية، 2012، صفحة 1).
3. محاولة تغيير نظام النقد الدولي بتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في المدفوعات الدولية، حيث تبلور دول البريكس اتفاقية تقديم قروض أو منح لبعضها البعض بعملاتها المحلية لتدويل تلك العملات وتأسيس أليات جديدة (Leonid, 2011) .
4. تهتم دول مجموعة البريكس بالتعاون التكنولوجي خاصة في مجالات الطاقة المتجددة وتحسين استخدامها وتعد البرازيل في تكتل البريكس الدولة الرائدة في هذا المجال.
5. الاتفاق على هوية موحدة وتعاون مؤسسي بما يجعلهم تكتلات جيوسياسية وجيو اقتصادية لها وزنها قادرة على الثبات ودرء المخاطر مع خلق نظام للتنسيق الأمني فيما بينهم (تشلاني، 2012، صفحة 01) .
6. العمل على تأسيس نظام عالمي جديد بعيد عن الهيمنة الأمريكية مع العمل على إصلاح المنظمات السياسية الدولية وتحديدا الأمم المتحدة ومجلس الأمن (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2023).
7. السعي لسحب دول صاعدة وناجحة تشارك هذه التكتلات في تطلعاتها، إذ يمكن الانفتاح على العالم الاسلامي لا سيما الدول الرئيسية فيه مثل إيران، تركيا، ماليزيا.

المحور الثاني: مكانة تكتل مجموعة دول البريكس في النظام الاقتصادي العالمي

1. مقومات القوة لمجموعة دول البريكس

تشترك دول البريكس كونها اقتصادات ناشئة يزداد وزنها الاقتصادي في العالم مع مرور الوقت، إلا أنها تمتاز عن بعضها بمقومات جعلت منها الانطلاقة الأساسية ازاء توجهها نحو العالم بالرغم من التفاوت فيما بينها في مقومات القوة، ويمكن ادراج ابرزها حسب كل دولة بالآتي:

1-البرازيل: وتعد من أهم القوى الصاعدة في أمريكا الجنوبية والقوة الأولى بكافة المعايير الجغرافية والبشرية والاقتصادية والعسكرية وتفصلها فجوة كبيرة عن بقية دول القارة وتحديدا الأرجنتين وتشيلي وفنزويلا (العاطي، 2010، صفحة 16). ويعتبر اقتصادها من

أهم الاقتصادات التي تم تحريرها بالتوازي مع تحرير الاقتصاد العالمي، والبرازيل عضو في منظمة التجارة العالمية، كما ويمتلك شركات متعددة الجنسية في الزراعة والطاقة فضلا عن الصناعات المصنعة خاصة صناعة الطائرات، فهو يمتلك اقتصادا متطورا وطلبا محليا كبيرا من خلال اتساع حجم سوقه، كما تحتل الموارد الطبيعية لديه أهمية كبيرة جعلته شبه مستقل عن العالم الخارجي في مجال توريد مصادر الطاقة، فضلا عن ذلك تمتلك البرازيل أوسع غابة استوائية في العالم وهي غابة نهر الأمازون وتشكل أكبر مولد ومخزون للأوكسجين فوق الكرة الأرضية (الحميد س.، 2017، صفحة 80).

وللبرازيل نظام بنكي متحرر وشبكة اتصالات متطورة واهتمام كبير بمستوى التعليم والبحث والتطوير، وقد أكد مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال (**CEBR**) أن البرازيل احتلت المرتبة السادسة في الاقتصادات العالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، الصين ، اليابان ، ألمانيا وفرنسا, وقد جاء ذلك بفضل نسبة النمو المتحققة بدءا من عام 2010 والبالغة حوالي 7,5 % كما وتحتل المرتبة الخامسة عالميا من حيث تعداد السكان الذي تجاوز حاليا 207,847,53 مليون نسمة. فإلى جانب سكانه الأصليين فإن المهاجرين من إيطاليا واسبانيا والبرتغال واليابان والصين وكوريا جعلوا من البرازيل بلدا متعدد الأقاليم والثقافات (المنعم، 2020، صفحة 165).

2-روسيا: ترتكز مقومات القوة الاقتصادية فيها على المقومات الزراعية والصناعية والمساحة الهائلة التي تعد الأكبر على مستوى العالم، فضلا عن الامكانيات الهائلة والتنوع الكبير في مصادر الطاقة مثل الغاز والنفط والفحم، والكهرباء والطاقة النووية، ، إذ احتلت المرتبة الإحدى عشر عالميا بناتج محلي قدر ب 1,64 تريليون دولار في 2019، كما وتمتلك ثروة ضخمة من الطاقة الطبيعية المتجددة باعتبارها أكبر دولة ريعية في العالم فهي من أكبر الدول تصديرا لخام النفط في العالم إذ تأتي في المرتبة الثانية بـ 11210000 برميل يوميا، أما انتاج الذهب فتحتل المرتبة الثالثة عالميا دائما في 2019، بنسبة 281,5 طن بعد السعودية و 6 بالمائة من احتياطات البترول، كما تمتلك 27 بالمائة من احتياطات الغاز الطبيعي، أي ما يزيد على ربع الاحتياطي العالمي (خليوي، 2014، صفحة 10)

كما تحتوي على عدد متنوع من ومختلف من التضاريس متمثلة بالجبال والأنهار والأقاليم الجغرافية، وحسب الاحصائيات الأخيرة في عام 2022، وصل عدد سكان روسيا نحو 142,021,981 مليون نسمة، وقد ساعد ارتفاع أسعار النفط لفترات متباينة على تكديس الثروة لديها والطي جعل منها أحد مفاتيح القرار الدولي، حتى باتت الولايات المتحدة تفكر كثيرا في الموقف الروسي قبل الإقدام على التوجه نحو مجلس الأمن عند البحث في إصدار قرار دولي قد يكون لروسيا فيه وجهة نظر مغايرة يمكن أن تقف عائقا أمام صدوره (مخيمر، 2007، صفحة 92) .

لقد بدأت السياسة الخارجية لروسيا تتأثر بمصالحها الوطنية، فقد وضع (بوتين) برنامجه على أساس التحديث الداخلي والبرغماتية من خلال ربط روسيا اقتصادها باقتصاد السوق الذي يهدف إلى ضمان التنافسية والابتكار التكنولوجي، وهو ما يتطلب التحول الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي أمام الخارج.

3-الهند: تمتلك الهند سوقا واسعة ونظاما ماليا متطورا وعدد كبير من الشركات ذات الكفاءة العالية خاصة في مجال صناعة البرمجيات، ويمثل القطاع الزراعي المركز الرئيس في الاقتصاد الهندي لكونه يستوعب حوالي 70 % من مجموع القوى العاملة ويسهم بأكثر من 40

% من مجموع الناتج المحلي الصافي والزراعة هي الحرفة الرئيسية التي تمد الملايين بالغذاء كما أنها مصدر للعديد من المواد الأولية التي تقوم عليها الصناعات الهندية، ويشكل تحسين المستوى المعيشي للسكان تحديا كبيرا لها. على اعتبار أن غالبيتهم من سكان الأرياف ، غير ان ذلك لا ينفي وجود تجمعات سكانية حضرية متطورة ومتخصصة في الصناعات الموجهة للتصدير (المنعم، 2020، صفحة 167)وقد تمكنت من تحقيق 2,94 تريليون دولار حجم الاقتصاد في 2019 وتحتل المرتبة الخامسة عالميا متجاوزة بريطانيا وفرنسا في عام 2019 وذلك بحسب تقرير لمركز world population Review البحثي .

4-الصين: تعد الصين المنافس القوي والمحتمل للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي، ففي أقل من ثلاثين عام أصبحت الصين القوة الاقتصادية الثانية في العالم بعدما سجلت معدلات نمو فاقت 10 % وبناتج محلي اجمالي قيمته 09,99 تريليون يوان أي حوالي 38,14 تريليون دولار وفقا لاحصائيات2019 لمؤسسة غولدمان ساكس التي تتوقع من الصين ريادة العالم اقتصاديا في عام 2050، ويعود ذلك أساسا الى ارتفاع حجم صادراتها من السلع ذات الاستهلاك الواسع فضلا عن الاستثمارات الضخمة في التعليم والبحث والتطوير والتي أدت إلى تخفيض معدلات الأمية وتحسين مستوى تكوين العمالة الصينية (الحميد س.، 2017، الصفحات 87-88)، وهي كذلك عضو في منظمة التجارة العالمية .

فالقوة الاقتصادية الصينية هي عصب القوة الصينية ونقطة ارتكازها، ولها موارد طبيعية هامة على رأسها الذهب بقيمة 399,7 طن مسجلة المرتبة الأولى عالميا في 2019، أما النفط فتنتج 4,799,00 برميل يوميا، كما أصبحت الصين واحدة من أكبر المراكز المالية في العالم فقد راكمت لديها عملات أجنبية كثيرة تقدر بأكثر من تريليون دولار أمريكي خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وتعتبر واحدة من أكبر مراكز الصناعة في العالم وتستهلك مايقرب من ثلث التجهيز العالمي من الحديد والفولاذ والفحم (بورشتاين، 2001، صفحة 420) .

5-جنوب افريقيا: تعتبر من الدول الغنية بالموارد الطبيعية والمعادن حيث تمثل وحدها أكثر من 20 % من الناتج الاقتصادي للقارة الافريقية، ويقوم اقتصادها على ثلاثة محاور رئيسة هي الصناعة والتعدين والتجارة، ويعد القطاع الصناعي هو المولد الرئيسي للنمو الاقتصادي في البلاد والذي يشهد تطورا تكنولوجيا خاصة في مجالات الطاقة والتعدين وكذلك قطاعات خدمية تحديدا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (حسين، 2021، صفحة 375)، ويعد الذهب أهم صادراتها إلى الخارج فهي ثاني أكبر منتج للذهب على مستوى العالم بعد الصين وتملك ما قيمته 123,5 طن من احتياطي الذهب، وتعد الدولة الوحيدة التي تحقق فائضا غذائيا باستثناء العجز في سلعة الذرة، حتى بلغ حجم اقتصادها ثلاث أضعاف اقتصاد مصر، ويأتي ترتيبها 29 على مستوى العالم من حيث التقدم الاقتصادي وبتعداد سكاني تجاوز الخمسين مليون نسمة، وعند مستوى نمو يقل أو يزيد على 3,5 % وناتج محلي اجمالي 8,358 مليار دولار المرتبة 19 عالميا. ورغم هذه المقومات فهي تسعى لإثبات نفسها بين أعضاء المجموعة و لا يشكل انضمامها لدول البريكس إلا تمثيلا للقارة الافريقية وفقا للمقومات التي تتميز بها هذه الدول قياسا بجنوب افريقيا، ورغم ذلك استطاعت أ، أن تكون من ضمن العشرين دولة المتقدمة عالميا. (حسين، 2021، صفحة 376).

في المقابل لا زالت هذه الدول تواجه عدد من مواطن الضعف التي قد تكون كوابح بوجه تحقيق أهداف هدا التكتل وأهمها:

1/تعاني دول البريكس بالعموم من مشكلة الموارد المحدودة التي تواجه اقتصادياتهم، إذ تواجه الهند والصين نقصا في المياه والطاقة والتي تتزامن مع ثبات نمو انتاج المحاصيل الزراعية وهو مايثير المخاوف من تفاقم الوضع الغذائي في الأعوام القادمة على الرغم من أن الدولتين لديهم نوعا ما اكتفاء ذاتي في الغذاء في الوقت الحاضر (المنعم، 2020، الصفحات 168-169).

2/مازالت بعض السياسات التجارية غير منسقة بين دول المجموعة، فهناك سياسات إغراق متبعة منها إغراق السوق البرازيلية بالأحذية الصينية، وجنوب افريقيا بالملابس الصينية، حيث واجهت صناعة النسيج ضربة كبيرة في جنوب افريقيا، بسبب المنتوجات الصينية.

3/ تعتبر هذه المجموعة غير متوازن اقتصاديا، فالتباين واضح لصالح الصين سواء في الانتاج أو التجارة الخارجية أو الاستثمار، بينما في الجانب السياسي فهو لصالح روسيا الاتحادية، لذلك يصنف البعض البريكس بجسد رأسه روسيا وجسده الصين والدول الأخرى الأطراف (IMF, 2012).

2. الوزن الاقتصادي لتكتل البريكس في الاقتصاد العالمي

يمثل تكتل البريكس اكبر الاقتصادات خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو نادي الأغنياء بالنسبة للاقتصادات الناشئة، وبالرغم من أنها مجموعة لا تتمتع بالتماسك القانوني والتاريخي والجيوسياسي مثل الاتحاد الاوروبي إلا أنها تملك المؤشرات الاقتصادية ما يجعل لها دور ومكانة في الاقتصاد العالمي وهي:

1. الوزن الديمغرافي ومستوى تطور التنمية البشرية:

إذ يقدر عدد سكان البريكس حاليا حوالي 3 مليار نسمة وهو مايعادل تقريبا 45 % من سكان العالم فهي قوة بشرية هائلة، ويرجع ذلك اساسا إلى التعداد السكاني الكبير جدا للصين والهند اللتين يصل عدد السكان فيهما على الترتيب 1,369 و1,311 مليار نسمة، في حين يقدر في البرازيل وروسيا بنحو 207 و 144 مليون نسمة على الترتيب، ويقدر في جنوب افريقيا حوالي أكثر من 50 مليون نسمة.

الجدول رقم 01: يبين عدد سكان مجموعة البريكس حسب احصائيات 2019.

الدولة	عدد السكان
البرازيل	212559409 نسمة
روسيا	145934459 نسمة
الهند	1380004385 نسمة
الصين	1439323774 نسمة
جنوب افريقيا	67503646 نسمة

2. نصيب دول البريكس من الناتج المحلي الاجمالي العالمي:

على الرغم من انخفاض مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في دول البريكس مقارنة بالاقتصادات الغنية، الا ان نسبة مساهمتها من الناتج المحلي الاجمالي العالمي قد تجاوزت اليوم 20 % مقارنة بتراجع حصة الاقتصادات الغنية خاصة في اليابان والاتحاد الأوروبي، فهي كتكتل تعتبر قوة اقتصادية كبيرة على الصعيد العالمي (المنعم، 2020، صفحة 171) .

ووفقا لتقارير صندوق النقد الدولي، فإن التقديرات تشير إلى أن مجموعة دول البريكس، والتي تمثل ما يزيد على ربع مساحة المعمورة، قد حققت ناتجا محليا اجماليا اسميا مجمعا يقدر بحوالي 13,6 تريليون دولار أمريكي عام 2011، أي ما يقدر ب 19,5 % من اجمالي الناتج المحلي في العالم (الكريم، 2014، صفحة 15) .

جدول رقم 02: الناتج المحلي لدول البريكس 2009-2019

الناتج المحلي الاجمالي	2009	2019
البرازيل	1,667,019 مليار دولار	1,84 تريليون دولار
الهند	1,365,37 مليار دولار	2,875 تريليون دولار
الصين	5,071,46 مليار دولار	14,343 تريليون دولار
روسيا	1,304,15 مليار دولار	1,7 تريليون دولار
جنوب افريقيا	2,959,4 مليار دولار	351,432 تريليون دولار

تم إعداد الجدول وفقا للمراجع المستعملة

3. **نصيبها من التجارة العالمية:** تمتلك دول البريكس علاقات تجارية متميزة مع جميع دول العالم من جهة، وفيما بينها من جهة أخرى، فقد حققت دول البريكس نجاحات لاب أس بها بل وتعتبر واعدة فقد ارتفعت الإيرادات من الخدمات في التجارة الدولية من 10,10 بالمئة في 2009 إلى 16 بالمئة في 2018، ارتفاع في حجم الايرادات الخدمية التي ارتفعت مما يقارب 250 مليار أورو في 2009 إلى ما يزيد عن 745 مليار أورو في 2018، أما حجم صادراتها العالمية فوصلت إلى 30 بالمئة، هذه النتائج ساهمت في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من 8,27 بالمئة في 2000 إلى 27,11 بالمئة في 2020، كما وصل الناتج المحلي الاجمالي لدول البريكس في 2019 إلى 4,44 تريليون دولار وتفوقت بذلك على مجموعة السبع الصناعية (بلطرش، 2020، صفحة 75)، فتجارة البرازيل هي الأكثر انتشارا من بين دول البريكس عبر كل القارات ولكنه في الوقت نفسه يعد الاقتصاد البرازيلي الأكثر انغلاقا من حيث التحرر التجاري خاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، ويعد كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين الشركاء الرئيسيين للبرازيل، كما وتعد المعادن والوقود والسلع الزراعية أهم ما يصدره الاقتصاد البرازيلي (الجعيري، 2018، الصفحات 122-123) .

أما الاقتصاد الروسي فعلى العكس يعد الأقل تنوعا من حيث الشراكات التجارية بين دول البريكس، فاتجاه تجارته بشكل أساسي هي نحو الاتحاد الأوروبي حيث تجاوزت النسبة 50 %. كما تجدر الإشارة إلى أن روسيا هي البلد الوحيد غير منتمي إلى منظمة التجارة العالمية وتعد المصادر الطبيعية والوقود المصادر الأساسية لتجارتها الخارجية.

كما يعد الاتحاد الأوروبي الشريك الرئيس للهند والصين وبالنسبة للهند تعد الصين الشريك الثاني إذ تستورد منها حوالي 50 مليار دولار سنويا، بينما تعد الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الثاني للصين (الجعيري، 2018، الصفحات 122-123).

إن دول البريكس يشكلون كتلة تجارية ضخمة إذ تجاوزت التجارة البينية الحالية 310 مليار دولار ومن المقرر أن تصل إلى 500 مليار دولار مع نهاية العقد الثاني من القرن الحالي، والصين هي الدولة المهيمنة إذ تصدر حوالي 151 مليار دولار من السلع والخدمات

سنويا لشركائها، ان ذلك إنما يدل على أن هذه الدول تتجه إلى تغيير التوازن الموجود في التجارة الدولية ولتمثل أكبر نسبة من التجارة الدولية.

4. حصتها من الاستثمار الأجنبي: عرفت هذه الدول زيادة هامة على صعيد استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستمرت دول البريكس في احتلال مركز الريادة بين الدول المستثمرة الناشئة، فقد تجاوزت استثماراتها 250 مليار دولار وهو مازاد من حصتها من الاستثمار الوارد عالميا غلى حوالي 5 %. وقد برزت الصين بقوة محققة الاستقطاب بقيمة 110 مليار دولار تتبعها البرازيل وروسيا على التوالي، كما ان هذه الدول اصبحت مصدرا لرأس المال إلى الخارج إذ ارتفعت نسبة التدفقات الصادرة عالميا حتى وصلت اليوم 15 % مع تباين حصة كل دولة بدءا بالصين وانتهاء بجنوب افريقيا (المنعم، 2020، صفحة 172). حيث أظهر تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ارتفاع حجم الاستثمار المباشر لدول البريكس بأكثر من ثلاثة أضعاف ليصل إلى 263 مليار دولار، وقد بلغت حصة الصين منها 46 % والبرازيل 25 % وروسيا 17 % والهند 10 % وجنوب افريقيا 2 % ، وأثار التقرير أن استثمارات دول البريكس في الدول الأخرى قفز من 7 مليار دولار إلى 126 مليار دولار عام 2012 وبلغت نسبة الأموال المستثمرة في أفريقيا غلى 25 % من اجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية (الكريم، 2014، صفحة 15).

المحور الثالث: تأثير تكتل مجموعة دول البريكس في النظام النقدي والمالي الدولي

مع دخول العالم القرن الحادي والعشرين بدأ النسق الدولي بالتغير، حيث تشير العديد من الدراسات والتقارير إلى مسالة انحدار القوة الأمريكية وموقعها في النسق الدولي كقوة مهيمنة، وصعود عددا أخر من القوى الناهضة على الساحة الدولية و أبرزها مجموعة البريكس التي تحاول جاهدة ان تكون قوة موجهة في هذا القرن، من خلال التحول نحو اقتصاد ونظام عالمي متعدد الأقطاب

1. تكتل البريكس وقواه الفاعلة في النظام النقدي والمالي الدولي.

تسعى القوى الصاعدة وعلى رأسها مجموعة البريكس، إلى تغيير الوضع القائم نتيجة عدم رضاها في ظل ما يشهده النظام الدولي من تحولات للقوة بين قواه الفاعلة، وكانت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 هي إحدى الأسباب الرئيسية لتشكيل تكتل البريكس نتيجة اختلال التوازن الدولي منذ تفكك الاتحاد السوفييتي بعد تعطيل أليات التصحيح التي تضمنتها اتفاقيات بريتون وودز لمساعدة الدول الأعضاء على تثبيت سعر الصرف دون اللجوء إلى عمليات تخفيض تنافسية (يونس، 2019، صفحة 38)، وهي أسوء الأزمات العالمية ولم تكف لحلها جميع التعديلات الهيكلية التي حدثت في بنية النظام الرأسمالي، ولا المبالغ الخيالية التي رصدت لها، وتحرير تجار السلع والخدمات فيما بينها لتوفير السيولة المالية لدى صندوق النقد الدولي من العملات المختلفة فضلا عن حقوق السحب الخاصة (يونس، 2019، صفحة 38)، فظهر تكتل البريكس الذي وضع من قبل بنك الاستثمار الأمريكي وتم تبنيه من قبل الجهات المهتمة بشؤون العولمة الذي يفهم منه بأن مركز ثقل الاقتصاد العالمي تحول لمصلحة الاقتصادات الناشئة، في مواجهة اللاعب الغربي – الولايات المتحدة الأمريكية_ (الحميد ل.، 2016، الصفحات 1-6)التي تسعى إلى الحفاظ على ريادتها في الاقتصاد العالمي عبر المزج بين سياسات العولمة الاقتصادية الرأسمالية التي تسمح لراس المال العابر للحدود بأن تنفرد بإصدار القرارات في القضايا التي تصب في مصالحها القومية، لذلك استغلت دول مجموعة البريكس المرتكزات الواقعية والليبرالية التي انطلقت منها المراكز الرأسمالية للسيطرة الاقتصادية العالمية،

وهو ما جعل المشهد الاستراتيجي العالمي يتغير منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وتغير بصورة أكثر بعد تراجع القوة الاقتصادية الامريكية لعام 2008 ، وشهدت مدينة بيكاتيرينبرغ الروسية عام 2009، اول اجتماع بين الدول الأربعة (الصين، روسيا، البرازيل) واطلقوا في بيانهم الختامي مبادئ النظام الدولي الثنائي القطبية (عمار، 2018، صفحة 414).

إن تكتل بريكس يحاول اداء ادوار اكثر حيوية على المستوى الدولي عبر انشاء مؤسسة دولية توازن المؤسسات الاقتصادية الحالية، لتحرير العالم من الهيمنة الأمريكية وقيودها، لأن الولايات المتحدة الامريكية تسيطر على المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية الحالية بشكل أساسي، سواء أكان من حيث إدارتها أم سياساتها أو توجيه عملية اتخاذ القرار فيها، أي أن النظام العالمي الحالي يعيش مرحلة تتسم بالفوضى السياسية والاقتصادية، وهو ما تسعى دول بريكس إلى إصلاحه (العظيم، 2023)، فدشنت مجموعة بريكس مؤسستين هما: بنك التنمية لمجموعة بريكس، والبنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية براس مال مدعوم من قبل قوى التكتل بقيمة 150 مليار دولار، تم انشاءهما على التوالي وذلك أثناء القمة في شنغهاي عام 2014، وتأتي أهمية ترتيبات الاحتياطي الاحتمالي لتوفير الحماية ضد ضغوط السيولة العالمية، والتي تشمل قضايا العملة حيث تتأثر العملات الوطنية للأعضاء سلبا بسبب الضغوط المالية العالمية (المنعم، 2020، صفحة 164).

كما وجد أن الاقتصادات الناشئة التي شهدت التحرير الاقتصادي السريع مرت بزيادة التقلبات الاقتصادية مما جعل البيئة الاقتصادية غير مستقرة وبحاجة إلى هذه الاحتياطات الاحتمالية التي أصبح ينظر إليها كمنافس لصندوق النقد الدولي وينظر لبنك التنمية كمثال على زيادة التعاون بين الجنوب والجنوب، ويتكون الاساس القانوني للاحتياطي من معاهدة انشاء ترتيب الاحتياطي في البريكس عام 2014، ودخلت حيز التنفيذ بعد مصادقة جميع الأعضاء وتم الإعلان عنها في قمة البريكس السابعة في عام2015 (الحميد ل.، 2016، الصفحات 27-28).

كما و تهدف دول التكتل إلى اصلاح النظام النقدي الدولي لمزاحمة العملة الدولية الرئيسة التي سيطرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في ظل ملاحظة خبراء صندوق النقد الدولي أن كل عملة معتمدة دوليا تكاد تكون عملة مسيطرة ذات وزن جيوسياسي تمتد حول الدولة صاحبة العملة، فأصبح النظام النقدي الدولي من نظام ثنائي القطبية – الدولار واليورو– إلى نظام ثلاثي القطبية بعد اعتماد اليوان، لاسيما بعد نفوذ اليوان كعملة تسوية مبادلات وعملة احتياطي في مجموعة دول البريكس وجنوب شرق أسيا جعله يستحوذ على 30 %، الأمر الذي خفض حصة الدولار من الناتج العالمي إلى 40 % بدلا من 60 %، واليورو 20 %، والعملات الأخرى 10% (نوار، 2019، الصفحات 149-150).

2. تأثير مجموعة البريكس على الهيمنة الامريكية: أدت سياسات دونالد ترامب إلى نتائج عدة منها: **أولا:** تراجع أهمية القيم الليبرالية المرتبطة بنظرية السيطرة الاستراتيجية الأمريكية الحديثة الا وهي العولمة ما يسهم في المزيد من التوترات والصراعات بين الدول ليشكل عائقا أمام التعاون الدولي في القضايا العالمية، **ثانيا:** تراجع الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية لعدد من القضايا الدولية لا سيما المتعلقة بالبيئة وتحرير التجارة، **ثالثا:** سعي الدول المنافسة إلى ملء فراغ القادة في القضايا الدولية التي أضحت هي رافعة شعار السيطرة الاستراتيجية الأمريكية العولمة وتحرير التجارة العالمية ليؤسس لنظام تعددي الأقطاب، **رابعا:** سعي حلفاء الولايات المتحدة

الأمريكية إلى إحياء بعض الأفكار بخصوص التعاون الاقليمي مع القوى الصاعدة في تكتل بريكس بدون الولايات المتحدة الأمريكية (الدسوقي، 2019، الصفحات 82-83).

إن النمو في الأسواق الصاعدة ينشئ تحديا فريدا يمكن أن يتخطى الولايات المتحدة الأمريكية وبصعود بقية القوى الأخرى مستقبلا يخلق عالما معقدا، في ظل تضاعف اعداد الدول العالمية أي زيادة عدد المفاوضين حول الطاولة ما يغذي الفوضى في البيئة الدولية الاقتصادية، ويمكن لتجمعات اقتصادية تقودها القوى الكبرى تساعد في زيادة الانحدار النسبي للولايات المتحدة الأمريكية وخير دليل على ذلك هو الأزمة المالية العالمية رغم ان مجموعة العشرين عملت على الحد من جماح الحمائية الاقتصادية إلا أن مقايضة الدولار بين المصاريف المركزية عبر شبكة من الاتفاقات غير الرسمية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي اثبت نجاحه واستطاعت قيادة الأزمة بحزم (ناي، 2016، الصفحات 93-94) .

فظلت الصين وروسيا الاتحادية لا سيما في بداية القرن الحادي والعشرين تبحثان كل ما من شأنه التخلص من المحاصرة الأمريكية، وتقيد حركتهما أو الزامهما للعمل عبر بوابة المشاركة الناقصة في إدارة النظام العالمي، لذلك تسعى للإحاطة الاستراتيجية بصورة منفردة أو جماعية للتخلص من الاحتواء الأمريكي، فدشنت مجموعة بريكس مؤسستي بنك التنمية لمجموعة بريكس، والبنك الأسيوي للاستثمار في البنية التحتية ، والهدف من انشاء هذه المؤسسات يتمثل في تجسيد إطار عمل لتحقيق التنمية في العلاقات البينية، واقامة نظام احتياطي يحمي الدول الأعضاء من تقلبات الاقتصاد العالمي، ومنصة لرؤية أداء التكتل في مقدمتها القضاء على الفقر في العالم في ظل تزايد اثار الفقر نتيجة الشروط التعجيزية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي العالمية (كاظم، 2017، الصفحات 165-166) .

و تهدف القوى الصاعدة وعلى رأسها تكتل مجموعة دول البريكس إلى تحدي الهيمنة الأمريكية من خلال تعزيز نفوذ الدول غير الغربية في مؤسسات الحوكمة المالية والعالمية، لأنه مع صعود القوة الاقتصادية لدولة ما يرتفع نفوذها، والواقع أن مجموعة البريكس قد نمت اقتصاديا، وتظهر بيانات العقد الماضي أن النمو المشترك لدول مجموعة البريكس يبلغ 179 % ، وأنه في الفترة من 2008 – 2017 كان متوسط معدل النمو العالمي حوالي 1 % ومع ذلك شهدت مجموعة البريكس ككل معدلات نمو مثيرة للإعجاب للغاية.

وللصين رؤية مستقبلية عبر تكتل بريكس في ضوء تهديدات الولايات المتحدة الأمريكية، للنظام الدولي الحالي، لذلك عكفت على تعزيز وجود هذا التكتل والتنسيق والتوافق بين دوله (يونس، 2019، صفحة 46)، ومن اجل ذلك ركزت هذه الدول على الاستراتيجيات الصناعية والتجارية عبر زيادة حصصها في اسواق التجارة العالمية، وامتلكت نظرة مشتركة لنظام دولي اكثر عدالة، لذلك أشار تقرير " غولدمان ساكس" أن البرازيل قاعدة المواد الخام، وروسيا محطة بانزين العالم، والهند مكتب قرطاسية العالم، والصين فبركة العالم، ومنذ عام 2003 أصدر" جيم أونيل" بحثا علميا بعنوان " حلم البريك: الطريق نحو 2050" ووردت الفرضية انه حتى سنة 2050 فإن البرازيل وروسيا والهند والصين سوف تتحول إلى قاطرة للاقتصاد العالمي بأسره (محمود، 2019).

3. تأثير تكتل بريكس على هيمنة الدولار

كان استخدام الدولار كعملة احتياطية عالمية أحد أعمدة الهيمنة الأمريكية، يتداول العالم بالدولار الأمريكي في المقام الأول لأنه ينظر إلى هذه العملة على أنها العملة الاكثر أمانا للتجارة الدولية، ولكن في السنوات الأخيرة بدأت حركة الابتعاد عن الدولار كعملة رئيسية للنظام النقدي والمالي الدولي، ومن بين بلدان مجموعة البريكس فإن الصين وروسيا تتحدثا بصوت عال عن رغبتهما في التحول

بعيدا عن الاقتصاد القائم على الدولار، ومع ذلك فإن بلدانا أخرى مثل البرازيل وجنوب افريقيا تبدو متمسكة بالدولار وأقل صراحة بشأن تفكيك نظام الدولار (الشيشي، 2021) .

ومع الخلاف الداخلي حول مدى وسرعة سياسات إلغاء الدولار، بدأت مجموعة البريكس تطوير نظام يسمى" بريكس باي" يهدف إلى العمل على غرار المحافظ الرئيسية عبر الانترنيث مثل" أبل باي" أو" جوجل باي " ومن المقرر أن يربط بريكس "باي" بطاقات الائتمان والخصم لمواطني دول مجموعة البريك من أجل تمكين " المدفوعات للمشتريات في أي من بلدان مجموعة البريك الخمسة، بغض النظر عن العملة التي يتم فيها الدفع والمال في حساب المشتري" ومن شأن ذلك أن يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة لدول مجموعة البريكس، مما يخلق صلة أقوى بينها ويزيل الدولار كوسيط لهذه الانواع من المعاملات، ستتمكن معاملات بريكس باي من تنفيذها على الهاتف الذكي مما يزيد من تكامل الأنظمة الرقمية. حتى أن مجموعة البريك تحدثت عن إمكانية تطوير عملة مشفرة للمجموعة، وتمثل هذه الافكار خطوة كبيرة بعيدا عن الدولار من الناحية النظرية، إلا أنها لم تختبر بعد، وهذا لن يكون كافيا لفصل الدول الخمس عن قبضة الدولار (الشيشي، 2021).

وكانت الصين وروسيا الأكثر صخبا بين دول البريكس حول رغبتهما في ترك الدولار وراءهما، وهم يزعمون أن هيمنة الدولار تستخدم لثني الدول لإرادة أمريكا، ويقولون أن النظام العالمي الذي يعمل باستخدام الدولار يجبر الدول على الامتثال للمثل الامريكية أو مواجهة العقاب المالي في شكل عقوبات أو حجب القروض. في حين أن الدولار لا يزال العملة الاحتياطية الرائدة في جميع أنحاء العالم، ويعتقد الكثيرون ان وقته في دائرة الضوء أخد في الانحسار. يمكن التدليل على هذا بارتكاز العديد من الاقتصادات في جميع أنحاء العالم على الجنيه الاسترليني كشكل من اشكال الاستقرار والأمن.

وفي أسيا تحولت هونج كونج والهند وماليزيا وباكستان وسنغافورة إلى المملكة المتحدة والتمسك بالجنيه الاسترليني حتى في الوقت الذي كانت المملكة المتحدة تفقد البروز العالمي للولايات المتحدة الأمريكية (مغرب صحافة، 2022).

المحور الرابع: تكتل مجموعة البريكس والتوجه نحو القطبية الثنائية.

1. سيناريو الاتجاه نحو نظام متعدد الأقطاب

قبل سقوط الاتحاد السوفييتي كان هناك قطبين يترأسان العالم، وكان التنافس ما بينهما في تزايد لغزاحة القطب المنافس والاخذ بزمام قيادة العالم، لكن وبفعل الحرب الباردة التي ادت غلى سقوط الاتحاد السوفييتي في التسعينات وفوز الولايات المتحدة الامريكية بأحادية القطب العالمي، وعلى الرغم من فوز الولايات المتحدة بغدارة العالم غلا ان هناك محاولات كانت ولا تزال تبحث عن إيجاد قطبية منافسة للولايات المتحدة، تكتل بريكس وما يمتلكه من إمكانات بشرية واقتصادية كبيرة، تؤهله ليبرز كقطب عالمي منافس لقطبية الولايات المتحدة الامريكية، بل ويحتل الصدارة في قيادة العالم، ويجعل الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الثانية ولربما أكثر من الثانية في حال بروز تكتل أو دول أخرى (مبارك، 2019).

إذ تشكل مساحة تكتل البريكس أكثر من ربع مساحة العالم وأكثر من 40 % من عدد سكانه، وأن حجم الناتج المحلي الاجمالي لبريكس يشكل أكثر من ربع الناتج الاجمالي العالمي، ويمتلك أكثر من 40 % من حجم انتاج مصادر الطاقة العالمي، اضافة إلى 15 % من حجم التجارة الخارجية، وأن أعضائه تمتلك اكبر احتياطي نقدي في العالم باستثناء جنوب افريقيا (الحميد ل.،

2016، الصفحات 1-6) ، كما يتمتع هذا التكتل بمناخ استثماري جيد بحيث استطاع ان يكون حاضنة للاستثمارات الأجنبية هذا ما كشف عنه تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015 عندما شكلت الاقتصادات النامية نصف عدد العشرة الأوائل المستفيدين من الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم. وهم الصين وهونغ كونغ وسنغافورة والبرازيل والهند، ويضم تكتل البريكس اكثر من 20 % من الاستثمارات العالمية بعد أن كانت 6 % قبل عشر سنوات، ويمثل مستثمر مهم بالنسبة للدول الأخرى، إذ يشكل 9 % من مجموع الاستثمار العالمي، مقابل 1 % قبل عشر سنوات (الحميد ل.، 2016، صفحة 82).

هذا ما دفع العديد من الخبراء الاقتصاديين ان يتوقعوا ان هذا التكتل سيحتل الصادرة في قيادة العالم واحداث التوازن في أغلب المجالات وخصوصا المالية والاقتصادية والسياسية ما بين عام 2030 وبين 2050. فهو تكتل مضاد ومناوئ للقطبية الامريكية التي تستأثر بإدارة العالم حاليا، يهدف إلى انشاء نظام عالمي جديد قائم على التوازن الاقتصادي الدولي، وانهاء سياسة القطب الواحد وهيمنة الولايات المتحدة على السياسات النقدية والمالية العالمية التي تدار من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أساس التصويت الذي تتحدد نسبه بناء على حصة المساهمة لكل بلد في رأس مال الصندوق والبنك الدوليين

2. الأفاق والتحديات

1.2 قوة الدولار تستنزف الاحتياطات الأجنبية لمجموعة البريكس

سلطت الموجة الأخيرة من عمليات خفض قيمة العملات المحلية الضوء على الضغط الكبير على عديد من الاقتصادات الناشئة، وعلى رأسها مجموعة البريكس إذ تجبرها قوة الدولار الأمريكي على انفاق احتياطات أجنبية ثمينة لدعم أسعار الصرف.

وأثارت بيانات التضخم والعمالة الأخيرة من الولايات المتحدة الأمريكية مخاوف في الأسواق المالية من قبل المستثمرين الذين كانوا متفائلين للغاية في شأن المسار المستقبلي لأسعار الفائدة الأمريكية، وأن الاحتياطي الفيدرالي قد يبقيها مرتفعة لفترة أطول مما كان متوقعا في السابق (أولير، 2023).

و في الوقت الحالي وفي ظل حالة الضبابية وعدم اليقين الاقتصادي واتجاه البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة لا يمكن الحديث عن توقف صعود الدولار الأمريكي مقابل سلة العملات العالمية، ومدفوعة بسياسة التشديد الصارمة للاحتياطي الفيدرالي ارتفعت قيمة العملة الأمريكية إلى أعلى مستوياتها مند عدة عقود وتضغط على العملات في جميع أنحاء العالم.

وتتحمل دول البريكس عبء الدولار القوي، ذلك لأن البلدان النامية قد شجعها صناع السياسة والمستثمرون والشركات في الولايات المتحدة لربط عملاتهم بالدولار الأمريكي، ويسحق الدولار القوي البلدان الفقيرة التي يتعين عليها الوفاء بالتزامات ديونها بالدولار والاعتماد على الولايات المتحدة في واردات الغذاء، لكن شيئا غريبا يحدث خلال هذا الصعود، إذ يرتفع الدولار حاليا مقابل عملات الاقتصادات الغنية أكثر منه مقابل عملات الأسواق الناشئة (العربية المستقلة ، 2022).

وعلى عكس الاقتصادات المتقدمة المتشبعة، فإن المجال المتاح للتطور التكنولوجي لا يزال ضخما في العديد من الأسواق الناشئة، يتجاوز نمو الدخل الرقمي البالغ 26 % في الأسواق الناشئة منذ عام 2017، النمو المماثل في الاقتصادات المتقدمة والبالغ 11 % و 16 من بين أكبر 30 دولة من حيث ايراداتها من الخدمات الرقمية هي اقتصادات ناشئة، ويعني ذلك أن المزيد من الناس في البلدان

النامية بدأوا في تأسيس أعمال تعتمد على التكنولوجيا، أو وجدو وسيلة لاستخدام الأدوات الرقمية لتحسين أعمالهم القائمة، وقد تأسست أكثر من 10 ألاف شركة تكنولوجية في الأسواق الناشئة منذ عام 2014، ونصفها تقريبا تأسس خارج الصين (مؤسسة صحافة ، 2021).

فالصين مثال مهم للتطور الذي يمكن أن تحدثه التكنولوجيا، في حين أن معظم النمو الاقتصادي للصين منذ السبعينات كان مدفوعا بزيادة تقليدية في الانتاج الصناعي، نتيجة لارتفاع الطلب على الواردات الصينية الرخيصة، والتي جعلت الصين أكبر اقتصاد تصديري في العالم منذ عام 2014، فإن الاقتصاد الرقمي للصين نما ثلاثة أضعاف في عام 2019 مقارنة بنمو الاقتصاد المعتمد على الصناعات التقليدية، ليمثل الاقتصاد الرقمي الصيني 36 % من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد. وكان ذلك مدفوعا بالتكنولوجيا التي سهلت خفض تكاليف التصنيع والتشغيل في الصناعات التقليدية، فضلا عن بزوغ مشروعات جديدة للتكنولوجيا المالية والتجارة الالكترونية المربحة للغاية بدعم من زيادة التحول الرقمي.

2.2 مستقبل مجموعة البريكس

عند تناول مستقبل تكتل البريكس هناك تصورات ممكنة في تطور البريكس والأكثر احتمالا منها أولا: الحفاظ على وضع التكتل الموجود لمناقشة أجندة عالمية صاغتها دول أخرى وتحالفات فوق الوطنية ثانيا: زيادة قدرتها على التأثير على جدول الأعمال العالمي باستخدام أدوات التكامل السياسي مثل توسيع عضويتها وبناء تحالف سياسي ثالثا: زيادة النمو الاقتصادي والتجارة بين دول البريكس عن طريق تكثيف تكاملها الاقتصادي وبناء اتحاد اقتصادي كامل (المنعم، 2020، صفحة 172).

في المقابل أمريكا تعتمد على عملتها في ضبط الأداء الاقتصادي العالمي بطريقة قسرية من خلال حركة الفائدة وتسعير الأصول والنفط والتجارة العالمية بالدولار، وفي الوقت نفسه تستخدم عملتها لمعاقبة خصومها، لهذا تحاول دول البريكس التي تضم الأسواق الناشئة الكبرى، استحداث أسواق ومؤسسات مالية وأليات جديدة لا تعتمد على الدولار، بمعنى أخر هي محاولة وصول مفتوح لنظام مالي عالمي جديد يمكن من خلاله تجاوز أي قيود تفرضها أمريكا أو G7 عليها، ولتلك الأسباب وغيرها تحاول الصين ودول المجموعة تنفيذ تجارة ثنائية ومع دول أخرى وزيادة التسويات التجارية تدريجيا بعملات غير الدولار، وبالفعل نجحت الصين _ على سبيل المثال_ في توسيع عمليات المقاصة التجارية مع دول البريكس وسنغافورة وتايوان وألمانيا والمملكة المتحدة، وأصبح التبادل أمرا ممكنا (الكريم، 2014، صفحة 22).

أما الهند فتعد ذلك أي تبادل التجارة والمقاصة بالعملات المحلية، خطا احتياطيا يستخدم أثناء أزمات ميزان المدفوعات، ولهذا نرى الضغط الأمريكي على الهند أقل منه على الصين، ثم إن الهند لا تزال تخشى من فقدان التمويل والاستثمار الأمريكي والأوروبي، لذا تتحرك بحذر.

أما روسيا التي في وجه المدفع الأن، فقد غيرت هيكل احتياطاتها بشكل كبير وبما أن الجهود مستمرة في تقويض هيمنة الدولار منذ زمن، فحصة الدولار من احتياطات النقد الأجنبي تراجعت بالفعل إلى أقل 59 % سنة 2021 مقارنة ب 71,5 % سنة 2001، كما تقدمت العملة الصينية " اليوان" من حيث التداول من المرتبة 29 في 2014 إلى المرتبة الثامنة في 2019.

وإضافة إلى كل ما سبق أسست مجموعة البريكس مؤسسات ومنظومة مدفوعات وأليات سوق جديدة وتم بالفعل إطلاق بنك التنمية الجديد وصندوق احتياطيات مالية طارئة وهي مؤسسات مالية مماثلة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي هيكليا في النظام العالمي، ومشاريعهم مستمرة لاستبدال نظام " سويفت" الذي تسيطر عليه أمريكا، وذهبت الصين إلى أبعد من ذلك أطلقت أليات سوق جديدة، مثل عقود النفط الأجل باليوان مع قابلية تحويلها إلى ذهب عبر بورصتي شنغهاي وهونج كونج.

وفي ظل التسارع في عمليات النمو الاقتصادي، وان استمرت المجموعة في زيادة معدلات النمو وامتداد توسعها التجاري ووفقا للمؤشرات الاقتصادية ستصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم إن حافظت على هذه الوتيرة، وفقا إلى ما ذهبت إليه بعض المؤسسات الدولية كمؤسسة غولدمان ساكس التي ترى أنه في الخمسين سنة القادمة النظام الدولي ستقوده دول جديدة تكون القاطرة الرئيسية لانتعاش الاقتصاد الدولي، وفقا للناتج المحلي لهذه الدول. فيما يأتي جدول يبين توقعات غولدمان ساكس للناتج المحلي لدول البريكس من 2015 إلى 2050 بالمليار دولار.

جدول رقم 03: توقعات غولدمان ساكس للناتج المحلي لدول البريك من 2015–2050

البلد	2015	2020	2025	2030	2035	2040	2045	2050
البرازيل	1,720	2,194	2,831	3,720	4,936	6,631	8,740	11,366
روسيا	1,900	2,554	3,341	4,265	5,265	6,320	7,420	8,580
الهند	1,900	2,848	4,316	6,683	10,514	16,510	25,278	37,668
الصين	8,133	12,630	18,437	25,610	34,348	45,022	57,310	70,710

المصدر: https://www.indiainfoline.com/article/general-blog/why-could-the-10th-brics

الخاتمة:

تبعا لما تقدم يعد تكتل مجموعة دول البريكس نموذجا لتجمع اقتصادي معبرا عن الدول النامية وتطلعاتها وحفظ مواقعها في النظام الدولي وعدم التهميش، كون الدول الداخلة فيه كانت تعاني من سياسات القوة المهيمنة على النظام الدولي الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاوربية، التي تمتعت بكلمة أقوى في المنظمات المالية والاقتصادية العالمية الرئيسية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لوقت طويل على النظام الاقتصادي الحالي، غير ان صعود الاقتصادات الناشئة وعلى راسها تكتل مجموعة دول البريكس وحجم إقتصادها وتطورها السريع فرض وتيرة من التحول التدريجي في التوازن الاقتصادي العالمي من الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة، وكذا دعم الحاجة إلى تسريع تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد والاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب لإحداث توازن أمام القوة المطلقة للدول الصناعية المتقدمة.

النتائج المتوصل إليها:

- أصبحت مشاركة دول تكتل البريكس فعالة في الاقتصاد العالمي، بعدما كانت مهمشة في الماضي، فهي استطاعت تولي الدور الرائد والمحرك للإنعاش الاقتصادي العالمي في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، كما ان التنمية والازدهار والتكامل هو الهدف المشترك الذي تعمل على تحقيقه مجموعة دول البريكس ن وتعتقد مجموعة البريكس أن النظام الاقتصادي العالمي القائم حاليا غير معقول وغير عادل ومنصف، ولا يعكس الحجم الحقيقي لاقتصادياتها الصاعدة في ظل ما أصبحت تتمتع به من قوة اقتصادية وسياسية.

- لا تزال الخطى كبيرة وطويلة أمام دول البريكس لإعادة التوازن للاقتصاد العالمي، فالصين باعتبارها أكبر اقتصاد في مجموعة البريكس، حيث تتضاءل أمام إجمالي الناتج المحلي للدول الأعضاء الأخرى، وهذا من الناحية النظرية ينبغي أن يؤدي إلى تحد كبير لوضع الهيمنة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هذا لا تدعمه البيانات، وأظهرت أرقام الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2020 أن البلاد بلغت 20,5 مليار دولار، وهو أعلى بكثير من الصين ودول مجموعة البريك المشتركة، وفي حين تعد بلدان مجموعة البريكس حالة مثيرة للاهتمام ونهجا بديلا للتمويل الدولي والحوكمة العالمية، فإنها لا تهدد حاليا موقف الولايات في القمة، لقد جمعت مجموعة البريكس قدرا كبيرا من الملاذات المالية التي تمليها الواقعية ينبغي أن تمنحها حصة من السلطة في النظام الدولي، ولكنها لا تقترب من المستوى المطلوب لتجاوز الهيمنة الحالية.
- إن المؤسسات المالية التي تسعى مجموعة البريكس إلى تحديها قد نشأت كجزء من مؤتمر بريتون وودز لعام 1944، وقد أضيفت منظمة التجارة العالمية إلى المجموعة في التسعينات وتشكل هذه المؤسسات دعامة للمطالبة الأمريكية بوضع الهيمنة، وهي تهيمن حاليا على الأنظمة المالية في العالم، وفي بيئة ما بعد الحرب ، اعتقد مؤسسو مؤسساتّ "بريتون وودز" أنه من الأهمية بمكان إنشاء " إطار متعدد الأطراف للتغلب على الأثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن الكساد الاقتصادي العالمي السابق والمعارك التجارية".
- لا يمكن لمجموعة البريكس أن تشكل تهديدا للنظام المهيمن الذي أنشأته الولايات المتحدة، ولهذه المجموعة خلافات داخلية كبيرة تضعف من مبادراتها، مثل النزاعات الحدودية بين الصين والهند، وتعقد مواقف الدول الأعضاء داخل الساحة السياسية الدولية.

قائمة المراجع

- **المؤلفات :**

اسلام ابراهيم حسين. (2021). *تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة " الفعالية والجاذبية"* ،. جامعة الإسكندرية: كلية الدراسات الإقتصادية و العلوم السياسية.

جوزيف س ترجمة إبراهيم العبد الله ناي. (2016). *هل انتهى القرن الأمريكي*. دار العبيكان للنشر و التوزيع.

دانييل بورشتاين. (2001). التنين الأكبر ترجمة شوقي جلال. الكويت: مطابع الوطن.

عمر عمار. (2018). *نهاية القرن الأمريكي وبداية القرن الأوراسي: الحزام الاقتصادي وطريق الحرير*. القاهرة: دار سما للنشر و التوزيع.

عبد علي كاظم. (2017). *المواجهة في الارض: المزاحمة الروسية للولايات المتحدة الأمريكية*. بيروت: دار روافد للنشر و التوزيع.

ريتشارد دينيدليبو ترجمة إيهاب عبد الرحيم. (2013). لماذا تحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل. *المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب ، الكويت*، 109.

- **الأطروحات**

علاء الدين محمد الجعيري. (2018). واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، رسالة ماجيستير غير منشورة. مصر، مصر : جامعة الأزهر.

مباركية منير. (2015-2016). صعود القوى العالمية في ظل العولمة والهيمنة الأمريكية دراسة مقارنة لحلات اليابان والصين والهند. *اطروحة دكتوراه غير منشورة*، 51.

سالي موفق عبد الحميد. (2017). *التكتلات الاقتصادية الدولية ودورها في الاقتصاد العالمي، بريكس نموذجا*. العراق: رسالة ماجيستير غير منشورة جامعة النهرين.

- **المقالات** :

ابراهيم نوار. (2019). معضلات هيكلية: اصلاح النظام النقدي العالمي أم انشاء أخر جديد. *مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية*(215)، 149-150.

أبو بكر الدسوقي. (2019). أمريكا الترامبية: حسابات المكسب والخسارة. *مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية*(215)، 82-83.

احمد دياب. (2011). *البريكس تكتل القوى الصاعدة*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية مؤسسة الأهرام الدولية.

أسامة مخيمر. (2007). الطاقة والعلاقات الروسية مع اسيا، *مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية*(170)، 92.

الطيف عبد الكريم. (2014). دول البريكس شراكة من أجل التنمية و التعاون و التكامل من أجل نظام إقتصادي عالمي متعدد القطبية. *مجلة علوم إقتصادية و التسيير و التجارة*(30)، 13.

براهما تشلاني. (2012). بريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي. *مركز الجزيرة للدراسات*، 01.

حميد ياسر واحمد حامد خليوي. (2014). الموقع الروسي في المنظور الجيوبولتيكي الغربي. *مجلة لارك للفلسفة و العلوم الإجتماعية*(14)، 10.

سرمد الجادر و يونس مؤيد يونس. (2019). بريكس والتوظيف الواقعي الليبرالي لمقاومة الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي. *مجلة حمو رابي*(31-32)، 38.

صحيفة الشعب اليومية. (2012). أفاق التعاون البراغماتي بين دول مجموعة البريكس. *صحيفة الشعب*، 1.

ليلى عاشور حاجم و سالي موفق عبد الحميد. (2016). تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة بريكس أنموذجا، *مجلة قضايا سياسية*(45-46)، 1-6.

محمد عبد العاطي. (2010). البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية. *مركز الجزيرة للدراسات سلسلة ملفات القوى الصاعدة*، 16.

مواقع الأنترنت

مغرب صحافة. (21 10, 2022). *عملة البريكس و تأثيرها على هيمنة الدولار*. تاريخ الاسترداد 23 03, 2023، من marebpress: https://marebpress.net

أحمد عبد العظيم. (2023). *رؤية بديلة: تكتل بريكس وارساء نظام عالمي جديد*. (مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة) تاريخ الاسترداد 20 03, 2023، من https://.Futureuae.com

حميد بن مبارك. (18 12, 2019). *تحولات النسق الدولي في عهد البريكس*. تاريخ الاسترداد 25 03, 2023، من الحوار المتمدن: https://www.alhewar.org

العربية المستقلة . (09 09, 2022). *الأسواق الناشئة تحت رحمة الدولار*. تاريخ الاسترداد 21 02, 2023، من العربية المستقلة : https://www.independentarabia.com

كفاية أوليز. (17 02, 2023). *قوة الدولار تستنزف الإحتياطات الأجنبية للدول*. تاريخ الاسترداد 21 02, 2023، من العربية المستقلة : https://www.independentarabia.com

صدفة محمد محمود. (10 09, 2019). *رهانات متضادة: كيف امتدت حرب التجارة بين بكين وواشنطن إلى أمريكا اللاتينية*. تاريخ الاسترداد 23 03, 2023، من مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة: http://futureuae.com

رامز صلاح عبد الإله الشيشي. (09 05, 2021). *تأثير تكتل البريكس على الهيمنة الأمريكية*. تاريخ الاسترداد 23 03, 2023، من المركز الديمقراطي العربي : http://democraticac.de

سين جين. (2023). *الصين هنا من أجل السلام*. تاريخ الاسترداد 14 03, 2023، من Htpps:// on.china.cn/2XQdbun

مؤسسة صحافة .(2021, 04 13) .*نمو الأسواق الناشئة يعتمد على تبني التكنولوجيا و ليس الصادرات* Consulté le 02 21, 2023, sur .مؤسسة صحافة : https://entrepris.press

وسن إحسان عبد المنعم. (2020). الترتيبات الإقليمية الجديدة و التغييرات في ميزان القوى العالمي- تكتل مجموعة البريكس أنموذجا. *كلية العلوم السياسية جامعة النهرين*(58)، 156.

ويكيبيديا الموسوعة الحرة. (2023). *ويكيبيديا* . تاريخ الاسترداد 29 03, 2023، من ويكيبيديا الموسوعة الحرة: ar.m.wikipedia.org

- **المراجع باللغة الفرنسية**

BRICS Research Croup, From reform to crisis response: addressing the key global issues BRICS: Stability, security and prosperity. (s.d.).

D.JONES, A. F. (2010-2011). " How Do Rising Power Rise? ". *Survival, 52*(6), 65.

IMF. (2012). *World Economic Outlook.* Consulté le 03 29, 2023, sur World Economic Outlook: IMF.ORG

kirton, m. l. (2012). BRICS Research Croup, From reform to crisis response: addressing the key global issues BRICS: Stability, security and prosperity. *Newdelhi*.

Leonid, G. (2011). BRICS and the mission of reconfiguring the world. *strategic culture foundation (russia)*.

thomtonm, P. (2012). BRICS BANK : Building purpose, EMERGING MARKET. *Euromony Institutional Investor*, 4-5.

مجموعة البريكس: منظمة للتنمية والتعاون الإقتصادي أم لتقويض البنية الأحادية للنظام الدولي؟

The BRICS Group: An Organization for Economic Development and Cooperation or to Undermine the Unilateral Structure of the International System؟

عبد الكريم سبع، مخبر بحث في تحليل السياسات الشرق أوسطية، **المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**(الجزائر)، karimbotin@gmail.com

يمينة تويقر، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، touikeryamina1991touiker@gmail.com

ملخص:

لمجابهة الصعود الأمريكي تم تأسيس دول البريكس لتحقيق ذلك التفوق ، خاصة بعد آخر أزمة مالية عالمية لسنة 2008 والتي خلفت تراجع كبير لمكانة الولايات المتحدة أو عجزها عن قيادة وتوجيه الاقتصاد العالمي ليتشكل بموجبه بروز مجموعة من القوى الصاعدة التي استطاعت تفادي الأزمة والانهيار ، لتقرر فيما بعد تعزيز قواها الاقتصادية في اطار شراكة (تشاركية اقتصادية) فيما بين هذه الدول ليظهر بعدها تكتل جديد يسمى بمجموعة (البريكس) *BRICS*، والذي تمثل بمجموعة من الدول النامية او الناشئة والتي شملت في كل من الهند البرازيل وروسيا و الهند والصين وانضمت عام 2011 جنوب افريقيا الى هذا التجمع.

كلمات مفتاحية: بريكس، تعاون، نظام دولي، أحادية قطبية، تنافس

تصنيفات JEL : دول نامية، التنمية، في طور النمو.

Abstract:

To confront the American rise, the BRICS countries were established to achieve this superiority, especially after the recent global financial crisis of 2008, which left a significant decline in the position of the United States or its inability to lead and direct the global economy, according to which the emergence of a group of developing powers that were able to avoid the crisis and collapse, To decide later to strengthen its economic forces within the framework of the (participatory economic) partnership between these

countries, after which a new bloc called the BRICS group appears, which is represented by a group of developing or emerging countries, represented by India, Brazil, Russia, India, and China. In 2011 South Africa joined the This assembly.

Keywords: Brics;Cooperation;International System;Unipolar; Competition.
Jel Classification Codes: Developing Countries, Development, Underdevelopment.

1. مقدمة:

لقد نالت نظرية توازن القوى مكانتها اليوم في عالم تسعى فيه الدول للبحث عن القمة لفرض نوع من الهيمنة التي تجنبها التحديات التي قد تتعرض لها في اطار التفاعلات الدولية المستمرة ، ولكن العملية تتطلب توجها سلميا آمنا لا يشكل أي تهديد ظاهري لباقي الدول ويمكّنها فعلياً في الاطار العام من تحقيق ذلك الهدف. و عالم اليوم شاهد على ذلك من خلال توجه أغلب الدول إن لم نقل كلّها الى تفعيل خاصية التكتلات لتحقيق التكامل الجماعي وفرض التعددية القطبية لتحسين المنظومة الداخلية والإقليمية ثم الهيمنة الدولية من خلال تزكية تكامل حقيقي ناجح ومتشعب داخل بقية الدول لإبقائها في ترابط موحد يعمل فعليا على إزاحة الهيمنة الأحادية مثلما فعلته مجموعة البريكس ، التي دخلت للمواجهة عبر تكتل شمل مجموعة من الدول التي تحضى بمكانة جيدة على المستوى الدولي .

فالدول التي عملت على تأسيس هذه المنظمة التي تمتلك إلى جانب التعاون أهدافاً استراتيجية عالمية تستهدف تغيير بنية النظام الدولي، الذي كان ذو هيكلية أحادية قامت فيها الولايات المتحدة بفرض سطوتها وهيمنتها العالمية على جل مؤسسات هذا النظام وانفردت بصنع وتوجيه السياسة العالمية بسلوك انفرادي دون مبالاة لمصالح الدول الأخرى ودون إعارة أي اعتبار لوجود تلك الدول والحديث، هنا لا الحدث يقتصر على الدول المنافسة والخصوم الاستراتيجيين للولايات المتحدة فقط بل يتعداه حتى إلى شركاء الولايات المتحدة وحلفائها الذين ضاقوا ذرعاً بالسياسة الأمريكية، التي باتت تعاملهم وكأنهم عبارة عن ولايات أمريكية. ونخص بالذكر دول الإتحاد الاوروبي وقد تجلى ذلك للعيان سنة 2003 وتحديدا مع الحرب الأمريكية على العراق حيث برزت بعض أصوات المعارضة من داخل قبة الاتحاد الأوروبي لهذه الحرب ونخص بالذكر فرنسا وألمانيا.

ومع ظهور بعض حالات الوهن والعجز بسبب السياسات الخاطئة للمحافظين الجدد في مطلع العقد الثاني والتي برزت بشكل واضح مع الأزمة المالية العالمية، عملت الدول المنافسة للولايات المتحدة التي تملك مصلحة مباشرة في تغيير بنية النظام الدولي بالدفع نحو توسيع منظمة البريكس لبلوغ تلك الغاية

خصوصا روسيا والصين اللتان تسعيان نحو تغيير بنية هذا النظام بغية ضمتن مكانة مهمة فيه والاضطلاع بأدوار عالمية تتناسب زما يمتلكانه من عناصر قوة، ومما سبق سيتم التطرق إلى موضوع منظمة البريكس من أجل معرفة ما إذا كانت الدول المؤسسة له قد تمكنت من تحقيق الغاية الاستراتيجية من تأسيسه انطلاقاً من الإشكالية التالية :

هل تمكّن تكتل البريكس فعلياً من التأثير على بنية النظام الدولي بتحويله من نظام أحادي القطبية تحتكر فيه دولة واحدة كل عناصر القوّة إلى نظام متعدد الأقطاب تتقاسم فيه مجموعة من الدول أعباء القيادة؟

وكإجابة مؤقتة على الاشكالية المطروحة تمّ وضع الفرضية التالية:

كلما تشكلّت تكتلات إقتصادية جديدة خارج نطاق هيمنة الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة كلما عزّز ذلك من فرص التنافس ودفع نحو تغيير بنية النظام الدولي.

تمّ الاستناد في معالجة هذا الموضوع على المنهج التفكيكي التركيبي، إذ سيتم تجزئة الموضوع ودراسته وفق مجموعة من العناصر من ثم استنباط مجموعة من النتائج العامة التي تجيب على سؤال الاشكالية المطروح سلفاً.

وهذه الدراسة تسعى إلى بلوغ مجموعة من الأهداف التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- التعريف بمنظمة بريكس وبالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.
- محاولة رصد مكامن الضعف والقوّة لدى الدول المنضوية تحت غطاء المنظمة، لأن ذلك من شأنه أن يساعد على تحديد مستقبل هذه المنظمة وما إذا كانت ستحقق أهدافها الاستراتيجية.

وانطلاقاً من هذه الإشكالية سيتم دراسة الموضوع وفق المحاور التالية:

أولاً: الأهداف الاستراتيجية لمجموعة البريكس

ثانياً: المكانة الاقتصادية لدول المجموعة

ثالثاً: سيناريوهات النتائج المحتمل تحقيقها في ظل التكتل

2. الأهداف الاستراتيجية لمجموعة البريكس

تفكك الاتحاد السوفيتي وتحول النظام الدولي نحو الأحادية القطبية بأن أصبح النظام الدولي تحت هيمنة مركز قوّة واحد وهو الولايات المتحدة التي باتت تهيمن على كافة مقاليد الحكم في النظام الدولي سواء تمثل ذلك في عناصر القوة التي تحتكرها او المؤسسات الدولية التي باتت تأتمر لأمرها، خصوصاً في

ظل بروز نظريات تشرعن هذه الهيمنة على شاكلة صدام الحضارات ونهاية التاريخ. وهذا ما دفع بعض الدول إلى التفكير جدياً في مواجهة هذه الهيمنة خصوصاً روسيا والصين عبر التعاون الثنائي وكذا الجماعي عبر استحداث ما بات يعرف بمنظمة البريكس التي تضم دولاً صاعدة من مختلف القارات والثقافات وتسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على النحو الآتي:

أ/ **الأهداف الداخلية** : جاء تكتل البريكس لكبح القوّة الامريكية عبر تمتين الروابط الاقتصادية بما يؤدي الى رجحان ميزان القوة الاقتصادية لصالحها بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية على المدى البعيد فضلا عن مواجهة السياسة الأحادية التي ترفع من تكلفة استعمال القوة الأحادية عبر تقليص دعم عدد الدول التي باستطاعتها دعم التدخل العسكري الأمريكي مستقبلاً (الجادر، يونس، 2019، ص37) .

- تحقيق تكامل جيوسياسي وجيواقتصادي بين الدول الأعضاء من أجل خلق توازن عالمي؛
- تعزيز التعاون في مجال التنمية المستدامة ، والاستثمار في مجال البنية التحتية من أجل تطويرها ، وتأمين الأمن الغذائي من خلال إقامة مشاريع التنمية؛
- إصلاح النظام المالي الدولي من خلال إنشاء مؤسّسة مالية دولية رديفة للمؤسسات الدولية (البنك الدولي ، الصندوق النقد الدولي) بهدف مواجهة هيمنة الدولار الأمريكي على نظم المدفوعات الدولية واحتياطاتها ، ودعم النمو والتنمية على المستوى العالمي إذ أن موارد بنك تنمية بريكس ستكون متاحة لدول بريكس والدول النامية؛
- مساع يقودها الرئيس بوتين لإنشاء استراتيجية تنموية طويلة الأمد وإنشاء منتدى للطاقة وبنك إحتياطي للوقود ، ومعهد لسياسات الطاقة لغرض تعزيز أمن الطاقة لمجوعة بريكس (الجادر، يونس، ص85) ؛
- تعميق التعاون الاقتصادي بينها، ودعم التجارة البينية وتحسين جودتها بين دول المجموعة؛
- تحقيق نوع من الشراكة العصرية واسعة النطاق وذلك من خلال الالتزام بمبادئ التدرج في التنفيذ والانفتاح والشفافية ، مما يؤدي في المستقبل الى زيادة مستويات التعاون مع الدول النامية (عابي، شريط، ص157) ؛
- تعميق التعاون الاقتصادي بينها ، ودعم التجارة البينية وتحسين جودتها بين دول المجموعة ؛
- إنشاء كابل أنترنت خاص لمجموعة بريكس لتفادي عمليات التجسّس الأمريكية ، تقديم قروض بالعلمة المحلية لبعضها الآخر بهدف تقليل اعتماد الدولار الأمريكي ؛

إن دول البريكس لا يجمعها توجه عقائدي سياسي أو أيديولوجي أو هوية واحدة ، بل حتى لا تتشارك في فعاليات ومراحل التطور التاريخي ، إذ ان كل دولة تختلف عن الأخرى غير أن هناك رابطاً مهماً يجمعها سوية إذ تستهدف مجموعة " بريكس " خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية، وإنهاء سياسة القطب الأحادي ، ورفض الهيمنة العالمية للدول الغربية الكبرى على الاقتصاد ، وإنهاء سياسة القطب الأحادي، ورفض الهيمنة العالمية للدول الغربية الكبرى على الاقتصاد والسياسة العالمية ، هذه الهيمنة التي تسببت في إغراق الاقتصاد العالمي في أزمات .

- وضع استراتيجية للتعاون الاقتصادي بين هذه الدول الخمس ، على أن يكون من شأنها تهيئة الظروف الملائمة لتسريع التطور الاقتصادي وتعزيز قدرات هذه الدول على المنافسة وتوسيع العلاقات التجارية وتنويعها ، وتأمين التفاعل من أجل النمو الابتكاري؛
- إصلاح الهيكل الاقتصادي و المالي، عبر تحقيق آفاق التنمية وتسهيل التقارب بين الدول المتشاركة، حاجم، عبد الحميد، 2016، ص12).

ب/ الأهداف الخارجية

هي الأهداف الاستراتيجية التي على ضوئها تمّ انشاء المجموعة المتمثلة بتنسيق مواقف المجموعة إزاء الأحداث الدولية وصراعاتها من أجل تحقيق الهدف الرئيس في بناء قطب عالمي جديد رغبةً في التخلص من سياسة الهيمنة التي تفرضها سياسة القطب الأحادي ، لذا فمن أبرز المواقف السياسية الدولية ذات الموقف الموحد هي :

- وضع استراتيجية لإصلاح الاقتصاد العالمي الى جانب مجموعة العشرين والصناديق المالية الدولية (عبد الرحمان، د.ت، ص86) ، كما تحرص على الدفع باتجاه ادخال إصلاحات في مجموعة البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، وإيجاد بديل فاعل وحقيقي عنهما (حاجم، عبد الحميد، ص13) ؛
- تقوية تنسيق مجموعة بريكس في الأمم المتحدة ومجموعة العشرين والأطر الأخرى من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ودفع إصلاحات النظم النقدية والمالية العالمية(عبد الرحمان، ص3) ؛

- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تدعيم التعاون التجاري البيئي ومشاركة الاقتصاديات الصاعدة في إدارة الاقتصاد الدولي(عابي، شريط، ص157) ؛
- السعي لإنشاء بنك جديد للتنمية البينية والدولية بهدف استكمال الجهود الدولية المتعدّدة الأطراف والمؤسّسات المالية الإقليمية ، الرامية الى جعل النمو والتنمية على المستوى العالمي ، ولتكون وسيلة تنافس هذه المؤسسات وتعمل على تحرير العالم من تأثيراتها وقيودها ، إذ أن موارد بنك تنمية بريكس ستكون متاحة لكل الدول النامية وليس دول بريكس فقط ، وهو ما من شانه تعزيز مكانة دول بريكس على الساحة العالمية بل خدمة مصالحها وأهدافها الاقتصادية المباشرة في الدول النامية أيضاً، فدول بريكس – خاصة الصين – صاحبة مصلحة أصيلة في تطوير البنية التحتية في كثير من الدول النامية التي ترتبط معها بعلاقات تجارية واستثمارية وثيقة ، ولعلّ ذلك كان سبباً في توجيه أغلب استثمارات ومساعدات دول بريكس في الدول النامية للبنية التحتية(حاجم، عبد الحميد، ص14) ؛
- اتخذت المجموعة موقفاً موحداً ضد السياسات الغربية بشأن أزمة الملف النووي الإيراني وإدانة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية لإيران؛
- رفض التدخل العسكري الخارجي في النزاع السوري، وعدم تأييدهم لمنح مقعد سوريا في الجامعة العربية للمعارضة السورية ، وأهم مظاهر التنسيق في الأزمة السورية عندما استعملت روسيا الاتحادية حق الفيتو في مجلس الأمن أكثر من مرة للوقوف بوجه التدخل العسكري في الازمة السورية بشكل دفع المحللين السياسيين الى الحديث عن حرب باردة جديدة بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية؛
- تشجيع التحالفات السياسية والاقتصادية من أجل خلق أقطاب عدّة لإنهاء عصر القطب الواحد الذي تهمين عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما أكدته الصين سنة 2015 من خلال الإعلان عن مبادرة تجمع ال 193 دولة تحت شعار السلام والأمن والتنمية في العالم؛
- تقف المجموعة على قاعدة واحدة متمثلة برفضها عزل روسيا الاتحادية ومعاقبتها وعدّها دولة معتدية لضمها شبه جزيرة القرم؛

- اتخذت المجموعة موقفاً معارضاً لبناء المستوطنات الإسرائيلية إذ عدّته مخالفاً للقانون الدولي؛
- رفض التجسّس الالكتروني الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية على دول العالم لا سيما منطقة الشرق الأوسط وعده نوعا من الإرهاب؛
- التعامل برؤية موحدّة لقضايا الفقر والفساد والتصدي للأمراض المعدية في دول العالم الثالث والنامية من أجل المساهمة في القضاء عليها لا سيما في أفريقيا؛
- الرغبة في تحقيق إندماج بين سوق الاتحاد الاوراسي وأسواق أمريكا اللاتينية والأفريقية نستنتج من ذلك أنّ مجموعة بريكس تسعى الى إقامة نظام عالمي جديد من أجل خلق عالم متعدّد الأقطاب وليس عالم أحادي القطب إنطلاقا من ثقلها السياسي والاقتصادي إذ تصنّف بأنّها صاحبة أسرع نمو إقتصادي في العالم عبد الرحمان، ص86 -87).

3. المكانة الاقتصادية لدول مجموعة بريكس

يعكس ظهور تجمع دول البريكس أحد تجارب التعاون الإقليمي في المجال الاقتصادي، فتحليل بوادر تشكيله حسب نظريات التكامل والاندماج يخضع لتفسير الإقليمية الجديدة التي تعرف بكونها تلك الموجه الحديثة من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري والإقليمي التي اخذت تتبلور إنطلاقا من منتصف الثمانينيات في شكل تجمعات وتكتلات تجارية واقتصادية إقليمية كبرى .

إنّ تحديد موقع التجمع في الاقتصاد العالمي يستوجب دراسة تدفقات الاستثمارات المباشرة على المستوى الدولي وموارده البشرية المساهمة في التجارة الدولية والإنتاج العالمي ، فالقوّة الديمغرافية التي تميزه بمثابة مركز ثقل استراتيجي في النظام العالمي، حيث بلغ عدد سكانه سنة 2016 حوالي 3.3 مليار نسمة فهم يشكلون 41.2 بالمئة من اجمالي سكان العالم حيث يعيشون على مساحة 29.6 بالمئة من المساحة الكلية لدول العالم، إقتصاديا بلغت مساهمة التكتل في الناتج المحلي الإجمالي من نفس السنة حوالي 16.8 ترليون دولار بنسبة 22.3 بالمئة من الناتج العالمي ، مقارنة بسنة 2005 ، ويعود ذلك أساساً للدعم الصيني الذي ارتفع ناتجه 11.2 ترليون دولار في عام 2016(ناصري، 2022، ص 224- 225).

يعدّ منتدى البريكس منظمة دولية مستقلّة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنضوية بعضويته، وكان قد بدأ التفاوض لتشكيل مجموعة " بريك " عام 2006 وعقد أول مؤتمر قمة لها عام 2009 . كما تشترك دول البريكس كونها اقتصاديات ناشئة يزداد وزنها الاقتصادي مع مرور الوقت ، إلّا أنّ لبعضها خصائص تميزها عن الأخرى، ويمكن إبراز خصائص كل دولة فيما يلي:

على المستوى المحلي :

- البرازيل ، وتعدّ من أهم القوى الاقتصادية الصاعدة في أمريكا الجنوبية والقوّة الأولى بكافة المعايير الجغرافية ، البشرية والاقتصادية والعسكرية، حيث يعتبر اقتصادها من أهم الاقتصاديات التي تمّ تحريرها بالتوازي مع تحرير الاقتصاد العالمي ، كما أنّها عضو فاعل في منظمة التجارة العالمية فضلاً عن كونها مركز للعديد من الشركات الإنتاجية، والصناعية والبنكية، وشبه مستقل عن العالم الخارجي في مجال توريد الطاقة، بالإضافة الى إمكانيات أخرى تتوفر عليها البرازيل؛
- روسيا الاتحادية: وتقع في الجهة الشمالية من الأرض وتمتد من غرب أوروبا إلى غاية أقصى شرق آسيا حيث الجزء الأكبر من مساحتها يقع في القارة الآسيوية، وتشتمل على العديد من مقوّمات القوّة الاقتصادية الزراعية ، الصناعية إضافة إلى مساحتها الهائلة والتي تعدُّ الأكبر عالمياً، فضلاً عن الإمكانيات الهائلة والتنوع في مصادر الطاقة، مع امتلاكها لثروة ضخمة من الطاقة الطبيعية المتجددّة وغير المتجدّدة وقوّة عسكرية توازي بل وتفوق قوّة الولايات المتحدة الأمريكية؛
- الهند وتقع في الجزء الجنوبي من قارة آسيا تعتبر ثاني أكبر قوّة سكانية بعد الصين في القارة وقوّة زراعية كبيرة، بالإضافة إلى امتلاكها سوق واسع ونظام مالي متطور وعدد كبير من الشركات ذات الكفاءة العالية خصوصا في البرمجيات والصناعات الموجهة للتصدير؛
- الصين وتقع في الجزء الشمالي من النصف الشرقي لقارة آسيا ، وفضلاً عن امتلاكها أكبر قوّة بشرية في العالم فهي تمتع بخصائص جغرافية جعلتها تتميز بعمق استراتيجي كبير والاشراف على طرق مهمّة للمواصلات والتجارة في العالم ، كما أنّها تعدّ المنافس الأقوى للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي، نتيجة لارتفاع حجم صادراتها من السلع ذات الاستهلاك الواسع والاستثمارات الضخمة في التعليم والبحث والطوير، كما انها عضو في منظمة التجارة العالمية ، وتعتبر في نفس الوقت من أكبر المراكز المالية والصناعية في العالم؛
- جنوب أفريقيا : وتقع في أقصى جنوب قارة أفريقيا ، تحتل المركز الخامس والعشرين من حيث مساحة العالم، تتميز بامتلاكها للموارد الطبيعية والمعادن بنسبة كبيرة، كما يقوم اقتصادها على ثلاث محاور رئيسية وهي (الصناعة، والتعدين والتجارة)، كما تعتبر الدولة

الوحيدة المحققة للفائض الغذائي . بالإضافة الى امتلاكها للذهب الذي يعدّ من اهم صادراتها الى الخارج ، ورغم هذه المقوّمات إلا أنّه لا يشكل انضمامها لمنظمة البريكس إلا تمثيلاً للقارة الأفريقية(عابي، شريط، ص156 – 157).

على المستوى العالمي :

يتوفر تجمع البريكس على كل المقومات والامكانيات الكافية ليصبح الآلية الاستراتيجية الشاملة . للتعامل مع القضايا السياسية والاقتصادية العالمية، فهو يمثل أكبر اقتصاديات خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بإمكانه عقد صفقات وتبادل سندات القروض ، عبر تأسيس آليات نقدية ثنائية ، أو بين دول المجموعة، وتأسيس منظومة تعاون نقدية متعدّدة المستويات للتعاون التجاري والاستثمار المشترط والتوسع المستمر في مجال اعتماد العملات المحلية ، في العلاقات الثنائية والمتعدّدة الأطراف، وتحفيز القطاع الحقيقي في اقتصاداته لمساعدة أعضائه ومنع ركود الاقتصاد العالمي بشكل أكبر ، قصد تفادي الأزمات المالية والعالمية والزيادة في وتيرة التحوّل التدريجي في التوازن الاقتصادي العالمي، حتى يضمن المشاركة كقطب ثنائي جديد، في إدارة شؤون العالم الاقتصادية والسياسية في المستقبل (شحماط، 2017، ص 58).

التأثير الأكثر أهمية لدول البريكس على السياسة الدولية هو مشاركتها في الجهود الدولية من أجل الحكم الرشيد فقد كانت الدول الصناعية السبع تسهم منذ عقدين بأكثر من 70 بالمئة من الناتج الاقتصادي الدولي ولكنها الآن تسهم بـ 50 بالمئة .

تعمل دول البريكس بخطى جدية لإعادة تنظيم الاقتصاد العالمي بعيداً عن سيطرت الدول المتقدمة، وإبراز نفسها كقوّة اقتصادية صاعدة تتمتع بحق المشاركة في إعادة توجيه ورسم السياسات الاقتصادية العالمية فقد بات من الواضح بما لا يدع للشك أن الصين أصبحت اليوم واحدة من أقوى الدول الاقتصادية ، فطبقاً لأرقام صندوق النقد الدولي لسنة 2012 ومجلس الذهب العالمي تحتل الصين المرتبة الخامسة عالمياً بين أكبر الدول المالكة للذهب برصيد 1054 طن من الذهب (الطيف، 2014، ص16).

يعدّ اقتصاد روسيا الاتحادية سادس اقتصاد عالمي ويتصف بأنه اقتصاد مختلط، تمتلك الدولة القطاعات الاستراتيجية التي تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي، وتحتل المركز الثاني في إنتاج النفط الخام بنحو (800) مليون برميل سنويا والغاز الطبيعي بنحو (850) مليار م مكعب سنويا فضلاً عن المعادن المهمة، والصناعات الثقيلة منها صناعة الأسلحة المتطورة، لقد استطاعت روسيا الاتحادية المصنفة

الأولى من حيث احتياطات الغاز الطبيعي والثانية من حيث احتياطات النفط الخام من تحقيق نجاحات اقتصادية كبيرة فحسب إنتاج النفط الدولي على وفق المؤشر الناتج الإجمالي المحلي فإن روسيا الاتحادية تجاوزت جميع دول الاتحاد الأوروبي، وجاءت في المرتبة الخامسة بين أعلى اقتصاديات العالم قبل ألمانيا وبعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، والهند واليابان . إهتم الرئيس الروسي بوتين بصياغة اتجاه جديد للسياسة الخارجية الروسية من أجل استعادة مكانتها التي تبوأها الاتحاد السوفيتي سابقا ، لذلك نجد أن روسيا الاتحادية عضواً في مجموعة الدول الثماني الصناعية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، كما تؤدي دوراً سياسياً مهماً في المنظمات الإقليمية مثل رابطة الدول المستقلة والمجموعة الاقتصادية و الأور–اسيوية ، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ، ومنظمة شنغهاي للتعاون .

أما الصين فقد برزت في المركز الثاني إقتصادياً على المستوى العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية ممّا عزز مكانتها السياسية عالميا ، فضلاً عن مكانتها في مجموعة 77، ومنتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي – الباسيفيكي ، ومنظمة شنغهاي ، ومجموعة العشرين ، لكن مكانتها في مجموعة البريكس تختلف عن سائر المنظمات المنتمية لها، لأنّ المجموعة تهدف لولادة قطب سياسي واقتصادي مستفيدةً من ثقلها الجيواستراتيجي لفرض نفسها بوصفها قوّة مؤثرة في الساحة الدولية، فمجموعة بريكس تنادي بضرورة أداء دور فاعل فيما يتعلق بصندوق النقد الدولي الذي تهيمن عليه دول الشمال، ترى المجموعة أنّ مساهمة الجنوب في إعادة هيكلة صندوق النقد الدولي ستعود بالفائدة على الجميع(عبد الرحمان، ص19) . وقد توقّع صندوق النقد الدولي أنّ الاقتصاد الصيني ستصل حصته من إجمالي التجارة العالمية الى 13 بالمئة بما يقارب 6.32 ترليون دولار وسوف يزداد حجم تجارة آسيا بنسبة 96 بالمئة الى 14 ترليون دولار بحلول 2025، مسجلاً زيادة سنوية بنسبة 4.8 بالمئة، كما ستساهم البرازيل و الفيتنام وإندونيسيا في نمو حجم التجارة العالمية، حيث من المتوقع أن يزيد حجم تجارة الدول الثلاث بنسبة 144 بالمئة حتى عام 2025 في حين ستنمو تجارة الهند بنسبة 156 بالمئة .

أمّا البرازيل فهي تستعد اليوم لاحتلال مقعدها بين القوى البترولية على مستوى العالم، فقد جاءت التقديرات الخاصة بحجم الاحتياطي الذي اكتشفته حديثاً من النفط لتضعها في المرتبة الثامنة بين الدول المنتجة للنفط ومن المؤكد أن حجم الاحتياطيات النفطية الجديدة يضيف المزيد من الثقل الى نفوذ البرازيل المتزايد على الصعيد العالمي، ويبدو أنّه لن يؤدي إلى تطوير الاقتصاد البرازيلي فحسب، بل إنّ من شأنه أيضاً أن يغير من دورها الذي تضطلع به في العالم (الطيف، ص99).

أمّا عن أكثر الإنجازات الاقتصادية لدول البريكس نجد :

- إنشاء بنك الدوحة الوطني ويكمن دوره في تسيير التجارة المقوّمة بالعملات المحلية بين دول البريكس يمكن أيضا أن يوفر نظام ضمانات ومنتجات تأمين أخرى لضمان أن تتم الصفقة بأمان بالعملات المحلية – الهدف من انشاء هذا البنك هو التغلب على الدولار، حيث أعلنت كل من الصين والبرازيل عن صفقة لتبادل العملات لتتمكين الدفع بالعملات المحلية لتمويل التجارة التي تصل الى 30 مليار دولار أمريكي، وقع **VTB** أكبر أحد البنوك الروسية والبنك الآسيوي لاستثمارات البنى التحتية على معاهدة في 2014، لدفع بعضها البعض بالعملات المحلية من أجل الخدمات المصرفية الاستثمارية، والإقراض بين البنوك والتمويل التجاري ومعاملات سوق رأس المال، وفقاً لتقرير **VTB** تشير خطوات الصين لزيادة التجارة بالعملات المحلية إلى أنّ بنك الدوحة الوطني يمكن أن يعمل كمسير بين دول الأعضاء للتجارة المقوّمة بالعملات المحلية .

تسعى أيضاً للانتقال الى مستوى جيد في العلاقات الاقتصادية بين الدول التي تسودها العدالة والمساواة في تقاسم الأرباح، لذا ركزت على إنشاء هيكل دولي جديد موازي لصندوق النقد لدولي يعمل على تقديم القروض للدول النامية ومحاولة إنهاء هيمنة الغرب على مؤسّسات الحوكمة الاقتصادية (معلم، وناسي،2021، ص750 -751) .

4. سيناريوهات النتائج المحتمل تحقيقها في ظل التكتل

أولا/ التوسّع والانتشار : وفقاً لهذا السيناريو فإنّ تجمع البريكس سوف يتجه نحو توسيع عدد أعضائه، وضمّ دولة أو أكثر من الدول الصاعدة التي تشاطرها المصالح الاقتصادية والسياسية، بما يزيد من قوّة التجمع ويعظّم نفوذه على الساحة الدولية، وكذلك السير بالتجمع نحو مزيد من المؤسّسة، وتثبيت أركانه بين التكتلات والأحلاف الدولية القائمة، حيث أن تحقّق هذا السيناريو بفرض توافر مقدمات موجبة منها:

- اشتداد التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية . والتي قد تعمل لتطويق دول بريكس والتضييق عليها في مناطق نفوذ الدول المعنية، هذا التنافس المتبادل والذي قد لا يصل الى درجة العداء، سوف يدفع بالطرفين الى تعزيز مصادر القوّة لديهما للحصول على مكاسب

أعلى، تنامي القوّة العسكرية والاقتصادية لدول بريكس، دون أن يُؤخذ ذلك بعين الاعتبار من قبل النظام الدولي القائم، بحيث لا يستجيب هذا النظام لمطالب الإصلاح المطروحة من قبل هذه الدول، بما يزيد من حالة عدم الرضا ونجاح دول بريكس في توحيد مواقفها ومطالبها من النظام الحالي، وتبني أجندة إصلاح موحّدة ، وتشكيل مؤسّسات فوق قومية تتولى تنسيق التعاون والعمل بين دول التجمع والسير به قدماً.

- كما يمكن ان تنجح احد محاولات الاستقطاب كضم تجمع MIKTA لتجمع البريكس، حتى يكون للدول الصاعدة داخل مجموعة العشرين أو على الأقل انضمام أي دولة من دول MIKITA للبريكس صوتاً مسموعاً لتكوين تحالف الدول الصاعدة MIKTA ALLIANCE PLUS BRICSوالانطلاق من حسابات براغماتية ومصلحية بتبني نهج واستراتيجية Win-Win لتحقيق المكاسب المشتركة لمختلف الأطراف.

يحتاج تجمع البريكس للبدء في إجراءات ملموسة في هذا السياق ضرورة طرح مبادرات تنفيذية بين البريكس وبعض المنظّمات الإقليمية وعلى رأسها الاتحاد الأوراسي والخروج من إطار الحوار في القمم المشتركة إلى الإطار التنفيذي بمبادرات مشتركة يجري تنفيذها على أرض الواقع بين هذه المنظمات على أمل أن يكون هناك نقلة نوعية في قرارات ومخرجات هذه الاجتماعات التي يقوم بها تجمع دول البريكس مع بعض التكتلات الاقتصادية الأخرى على غرار تجمع دول جنوب شرق آسيا ومبادرة خليج الشمال (لطرش، 2022، ص255).

وفي عام 2003 أصدر جيم أونيل وفريقه الاقتصادي إصدار نتائج بحث إستشرافي لما ستشكله مجموعة دول البريك في الخمسين سنة المقبلة بعنوان "حلول البريك : الطريق نحو 2050 " في هذا البحث، تمّ نشر الفرضية التالية: أنّه حتى سنة 2050 فإنّ البرازيل، وروسيا الاتحادية، والهند والصين سوف تتحوّل الى قاطرة للاقتصاد العالمي بأسره ، بناءً على هذه الدراسة يمكن التأكيد أنّه فيما يتعلق بحجم الناتج المحلي القائم فإنّ البرازيل سوف تتجاوز إيطاليا عام 2025 وفرنسا في عام 2031 وأنّ روسيا الاتحادية سوف تتجاوز بريطانيا عام 2027 وألمانيا في عام 2028، وأنّ الهند سوف تتجاوز اليابان سنة 2032. وفي الختام من المحتمل جداً أن تتمكن الصين من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية

في سنة 2041 لتصبح الدولة الاقتصادية الأعظم العالم، وتتضمن هذه الدراسة أيضا، التوقع أنّه في سنة 2050 في هذه البلدان الأربعة سوف تضمُّ 40% من سكان العالم ومن الناتج المحلي القائم الذي سيبلغ 14 تريليون دولار أمريكي(قلعجية، 2016، ص 239) .

ونشر بنك "غولدمان ساكس" تقريراً عالمياً جديداً في 2005 يستكمل فيه عرض تصوره حول مدى قدرة تماسك مجموعة دول البريك "البريك وآفاق تطورها وتأثيرها على مسيرة الاقتصاد العالمي بعنوان " كم هي متينة دول البريك " في هذا التقرير ، تمت مراجعة وإعادة ترتيب الأفكار المعروضة في تقرير عام 2003.

جاء في هذا التقرير، أنّ الصين سوف تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2040، أي قبل سنة من التوقع السابق، في حين أنّ الهند ستتجاوز اليابان ليس في 2032 بل في 2033، ويبقى أنّ الاستنتاج الرئيسي في هذا التقرير بنتيجة التحليل الموسّع والعميق للمعطيات الاقتصادية، هو حول تنامي التأثير الاقتصادي للبلدان المتطورة الأربعة في السوق العالمية بحسب تقرير جيم أونيل وفريقه فإنّ دول البريك سوف تزيد نموّها الاقتصادي من 20 % في سنة 2003 الى 40 % في سنة 2025، خلال هذه المدّة فحصّة البلدان سوف ترتفع في سلّم الهيكل الاقتصادي العالمي من 10% عام 2004 إلى 20 % عام 2025 (قلعجية، ص240).

كما ان مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية CEPII يقدر في عام 2006 التوقعات بالنسبة للاقتصاد العالمي عام 2050 ، فان لاقتصاديات المتقدمة سيخفض وزنها بشكل كبير جدا في الاقتصاد العالمي مع استفادة الاقتصاديات الاسيوية (الصين والهند وكوريا الجنوبية) ، كما تم التوصل الى ان الصين يمكن ان تشكل 22 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2050 ، وبين عامي 2005 و2050 سيتضاعف الاقتصاد الصيني بنسبة 13 بالمئة والاقتصاد الهندي بنسبة 10 بالمئة اما الولايات المتحدة ستفقد مركزها كقوة عالمية رائدة في عام 2050 ، لكن اليابان تتنازل عن المركز الثاني للصين في حين تنتقل الهند من المركز الثالث عشر الى المركز الخامس ، اما البرازيل فان تجربتها ستكون مخيبة للآمال بسبب أدائها الذي يكون منخفضا نسبيا مقارنة مع مكانتها كاقتصاد ناشئ والذي من شانه ان يضع النمو القوي لها في المرتبة 23.

محلّلون من البنك البريطاني HSBC يأتون الى الاستنتاجات حول الصعود الذي لا يقاوم من الدول الصاعدة الكبرى وتشير الدراسة الى أنّه بحلول 2050، 19 إقتصاد من بين أكبر 30 اقتصاد عالمي ستكون من البلدان الصاعدة (طويل، كاروس، 2019، ص408 – 409) .

ثانيا/ محدودية الاستقطاب لفواعل جديدة والانهيار: يطرح هذا السيناريو استمرار تجمّع بريكس وفق الحالة الراهنة، من دون ضم أعضاء جدد أو التطوير في بنيته الهيكلية، أي بقاء الأمور على حالها وفق آليات التعاون المقررة.

- فالتحديات التي تواجه تجمع البريكس سوف تطفو على السطح بشدّة بحيث لا يمكن إدارتها ويحلّ الخلاف محل الوفاق، وتفقد الإرادة السياسية الداعمة للتجمع ، بما يؤدي الى إنهيار هذا التجمع واختفائه عن الساحة الدولية (عابي، شريط، ص 164).
- كما أنّ التعددية السياسية أحد أركان النظم السياسية لذلك فإنّ جمع هذا التكتل للأنظمة السلطوية وأخرى ديمقراطية يعيق مسار التكامل السياسي والإقتصادي (ناصري، كاروس، 230). فالصين وروسيا تمثلان الأنظمة الشمولية داخل المجموعة وممارساتهما بعيدة كل البعد عن الممارسات الرأسمالية ، في حين نجد أنّ الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا هي ديمقراطيات كبيرة، هذه الاختلافات في القيم السياسية قد تؤثر عن الانسجام داخل المجموعة كما يمكن أن تؤدي إلى انقسام في مواقف دول المجموعة وعلاقاتها بمحيطها الخارجي (بلعربي، 2021، ص118).
- كما أنّ غياب الهوية الموحّدة والإرث الثقافي المشترك والبعد الجغرافي بينها.
- الهيمنة الصينية على اقتصاد المجموعة كون بنيتها الاقتصادية أقوى بثلاث مرّات من باقي دول البريكس، الأمر الذي يؤدي لانكماش وتباطؤ العملية التكاملية .
- كما أنّ النمو السريع الذي حققته دول البريكس لن يتسمر طويلا، ولن يستطيع التكتل مواصلة منافسته للدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي طالما الدول الأعضاء تعاني من اختلالات هيكلية داخلية فضلاً عن التحديات المتزايدة لتعاملاتها مع الدول الغربية.

وحسب أستاذ الاقتصاد مايكل بوسكين من جامعة ستانفورد فإنّ الصين تحاول إعادة التوازن لأوضاعها الاقتصادية الصعبة الناتجة عن اتباعها نموذج النمو القائم على الاستهلاك والتصدير، وأيضا توقف العديد من المبادلات التجارية على ارتباط اقتصاديات الدول وتبعيتها للسوق العالمية(ناصري، كاروس، ص230).

- كما أنّ تفشّي ظاهرة الفساد السياسي انعكس بالسلب على اقتصاديات هذه الدول واستدامة نموّها الاقتصادي ، حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2012 من خلال مؤشّر مدركات الفساد تحتل البرازيل المرتبة 72 من أصل 175 بلد مدرجة في الترتيب في مستوى الفساد داخل حكومة كل بلد إذ يُكلّف البرازيل أكثر من 41 مليار دولار من الخسائر في السنة، كما أنّه يعيق نشاط أكثر من 69.9 %من الشركات على المستوى المحلي ويعيق دخولها الى السوق العالمية .

تعتبر الهيمنة على المؤسسات المالية الدولية من أهم التحديات التي تواجه جميع الدول بما فيها أعضاء مجموعة البريكس ، حيث تعتبرها وسائل لهيمنة الشمال على الجنوب من خلال السيطرة على اقتصاداتها والتحكم فيها بما يتوافق مع مصالحها.

العلاقة الضبابية بين دول البريكس والاتحاد الأوربي إذ لا يمكن تفسيرها، لأنّه يغلب عليها الطابع التعاوني والتنافسي في نفس الوقت – ازدواجية المعايير – بين دول البريكس والاتحاد الأوربي (كما أنّها تتنافس على تطويق المناطق التي تستحوذ عليها البريكس لاستحواذ أكبر عدد ممكن من الأسواق الأفريقية لتصدير منتجاتها، لكن الاتحاد الأوربي والبريكس شريكين ومنافسين) .

دول البريكس أيضا تفتقر الى المصالح الاقتصادية المتبادلة، والتجارة بينهم الآن أقل من 320 مليار دولار سنويا، وتراجع تجارتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أعلى من 6.5 مرّة، وتجارة الصين مع بقية العالم أعلى من 12.5 مرّة تعدُّ التجارة الثنائية بين الصين وكوريا الجنوبية كبيرة مثل التجارة بين دول البريكس (معلم، وناسي، ص751 – 752).

- تنوّع الثقافات ومراحل التنمية الاقتصادية والأيديولوجيات وتعريفات الفقر أدى الى افتقارهم لتفاهمات مشتركة حول الأولويات الضرورية لتبادل الخبرات بصورة مثمرة (معلم، وناسي، ص753).
- كما أنّ روسيا الاتحادية لديها تطلّع تاريخي نحو الزعامة العالمية، وتتوفر لديها الإرادة في تغيير الواقع الدولي، والفكر الاستراتيجي يتجاوز الإقليمية ولكنه لا يصل الى مرحلة العالمية.
- أمّا عن الصين فهي تمثّل قوّة آسيوية وليست عالمية وليس لديها تطلع تاريخي للزعامة العالمية، من جانب آخر الهند فهي تاريخياً خاضعة للهيمنة البريطانية ولا تتطلع أيضاً للزعامة كما أنّها تعاني من اختلالات كبيرة في الاقتصاد وارتفاع معدّلات الفقر والجانب العسكري في فكره الاستراتيجي لا يزال ضمن القارة الآسيوية ، أمّا عن جنوب أفريقيا فهي أيضاً لا تسعى لتغيير الواقع الدولي إلّا فيما تعلّق منه بالسلم و قيم التعايش، كما أنّها تفتقر الى مقوّمات القوّة الشاملة باستثناء الاقتصاد الذي حققت فيه نمواً كبيراً نتيجة موقعها الجغرافي الذي يربط قارات العالم بحرياً (الطائي، 2020، ص113).

5. خاتمة:

من خلال ما سبق التطرّق له يمكن القول أنّ منظمة بريكس تضم مجموعة من القوى الكبرى التي تمتلك قدرات مادية وكامنة التي قد تؤهلها لتغيير هيكل النظام الدولي واستبداله بنظام دولي جديد يضمن فرص متساوية بين أعضائه وينهي الهيمنة الأمريكية التي أصبحت تضرب عرض الحائط مصالح الدول والقوى الأخرى، ولكن رغم ذلك إلا أنّ هناك بعض نقاط الضعف التي قد تحول دون بلوغ دول التكتل لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي ومنها عدم التوافق بين دول البريكس سواءً من حيث التوجهات السياسية حيث أنّ بعض دول المنظمة يوجد بينها خلافات حدودية مثل الصين والهند، إضافة إلى وجود إختلاف من حيث طبيعة الأنظمة وكذا المستوى الاقتصادي المتباين بين أعضائه الذي سينعكس على الأداء التكاملي للمجموعة .

لكن على العموم ما يزال أمام هذه المنظمة طريق طويل نحو تحقيق أهدافه المسطرة، وعلى وجه التحديد تغيير شكل النظام الدولي ولعلّ التحوّلات التي يشهدها العالم اليوم بدءاً من جائحة كورونا التي

قلصت حجم الفجوة الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى الحرب الروسية على أوكرانيا التي شطرت العالم إلى نصفين بين الشرق والغرب وعززت من مساعي دول المنظمة نحو العمل بوتيرة متسارعة لتغيير هيكل النظام الدولي، خصوصاً مع بروز مساعي دول المنظمة نحو توسيع عضوية المنظمة بإدراج دول جديدة من بينها الجزائر التي تشترك مع روسيا في عامل أساسي وجدّ مهم والمتمثل في عامل الطاقة سيما وأنّها من بين أهم موردي الطاقة إلى أوروبا حيث تسعى روسيا إلى استقطابها لفلكها بغية وضع أوروبا بين فكّي كماشة.

5. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**
- الطائي، طارق محمد ذنون(2020)، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، (د.د.ن)، المجلات الاكاديمية العلمية.
- قلعجية وسيم خليل(2016)، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- لطرش، علي(2022)، مستقبل النظام الدولي في ظل التغيرات العالمية والتحالفات الكبرى " رؤية استشرافية "ألمانيا، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات والاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- **المقالات:**
- الجادر، سرمد ويونس محمد يونس(2019)، بريكس والتوظيف الواقعي الليبرالي لمقاومة الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي ، مجلة حمورابي ، العدد 31 – 32، ص29 – 50.
- عابي، وليد و شريط، فيروز، (2022)، واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس – دراسة تحليلية للفترة 1991- 2021 ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلة 07 ، العدد 02، ص 151 – 166.
- حاجم، ليلى عاشور و عبد الحميد، سالي موفق،(2016)،"تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة ..مجموعة البريكس (BRICS) نموذجا"، قضايا سياسية، العدد 45 – 46 ، ص1- 47.

- عبد الرحمان، علي عبد الرحمان، (د.ت)، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 25، ص80 – 101.
- ناصري، سميرة(2022)، " مجموعة دول البريكس : بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 02، ص221 – 231.
- شحماط، محمود(2017)، تجمع بريكس: من اجل نظام دولي متعدد الأقطاب ،مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون ، العدد 51، ص52 – 67.
- الطيف، عبد الكريم(2014)، دول البريكس شراكة من اجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 30، ص 11-26.
- معلم، أم البنين ووناسي، لزهر(2021)، تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 16، العدد 04، 2021، ص 734 – 756.
- طويل، آسيا وكاروس، أحمد(2019)، التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وأثره على الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10 العدد 3، ، ص 394-409.
- بلعربي، علي(2021)، التعاون في اطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام لدولي السائد ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، المجلد 8 ، العدد 01، ص 104 – 123.

البريكس من أجل إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي

BRICS for reshape the global economy

رابح شتيوي، مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات، جامعة العربي التبسي- تبسة (االجزائر)،
rabah.chetioui@univ-tebessa.dz

ملخص: يهدف البحث إلى إعطاء صورة واضحة لما بلغه تكتل البريكس من إمكانيات اقتصادية هائلة من خلال تحليل أبرز المؤشرات الاقتصادية للدول الخمسة (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) منذ 2010 إلى غاية الأشهر القليلة الماضية.

توصل البحث إلى أن البريكس يعد من الركائز الأساسية من أجل المضو نحو إعادة تشكيل الاقتصاد الدولي في ظل الأزمات والتداعيات التي يمر بها العالم حاليًا، فبالرغم من التباعد الجيولوجي بين البلدان الأعضاء إلا أنه يستطيع أن يمهد الطريق لإنشاء قطب اقتصادي عالمي تتزاحم عليه العديد من البلدان للفوز بمكان في هذه المجموعة.

كلمات مفتاحية: البريكس، الاقتصادي العالمي، الناتج المحلي الإجمالي، التجارة الخارجية.

تصنيفات JEL: F10 ; E02 ; F100

Abstract : The research aims to give a clear picture of the huge economic potential of the BRICS bloc by analyzing the most prominent economic indicators of the countries (Brazil, Russia, India, Chine, South Africa) since 2010 until the last few months.

The research concluded that BRICS is one of the main pillars in order to move towards reshaping the international economy in light of the crises and repercussions that the world is currently going through, despite the geological divergence between the member countries, it can pave the way for the establishment of a global economic pole that many countries flock to win a place in this group

Keywords: BRICS, World economy, Gros Domestic Product, Foreign trade.

Jel Classification Codes: F10 ; E02 ; F100

1. مقدمة:

ليس هناك شك أن الوضع السائد إلى غاية نهاية القرن العشرين شهد هيمنة الاقتصاد الأمريكي على المشهد الاقتصادي العالمي إذ تحتل صدارة الترتيب في معظم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية كمعدلات النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي إلا أن مع بداية القرن الحادي والعشرين ظهرت على الساحة الدولية قوى اقتصادية صاعدة من شأنها أن تنافس على مكانة دولية في عالم يعرف تغيرات استراتيجية وترتيبات إقليمية جديدة من أجل إعادة ترتيب ميزان القوى للعلاقات الدولية والاقتصاد العالمي.

في هذا الإطار وفي ظل زيادة ظهور التكتلات الاقتصادية أصبح العالم أكثر ديناميكية وخاصة بعد ظهور عدد معتبر من التكتلات في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي كالإتحاد الأوروبي، التكتل الاقتصادي لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان)، مجموعة دول النمور الآسيوية، تكتل مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى، تكتل جامعة الدول العربية، وغيرها من التكتلات، قررت دول الاقتصاديات الصاعدة (الصين، روسيا، الهند والبرازيل) إنشاء تكتل اقتصادي موحد تحت مسمى البريك يؤسس لتعاون وتكامل اقتصادي فيما بين هذه الدول ويعزز التواصل والتعاون مع الدول الأخرى لاسيما الدول الناشئة والنامية.

انطلاقًا مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير مجموعة دول البريكس على النظام العالمي كواقع وكمستقبل؟

فرضيات البحث:

- نحو إقامة نظام اقتصادي جديد يضمن التكافؤ والمساواة بين الدول.
- يسعى تكتل البريكس إلى إنهاء سياسة القطب الأحادي.
- تعتبر بعض الدول النامية ومنها الجزائر أن الانضمام إلى مجموعة البريكس هو فرصة لزيادة نموها الاقتصادي.

أهمية البحث:

يهدف البحث إلى إبراز المكانة التي أصبح يحظى بها تكتل دول البريكس في النظام الاقتصادي العالمي.

المنهج المتبع:

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الأهمية الاقتصادية لتكتل مجموعة دول البريكس.

2.تعريف ونشأة البريكس:

مجموعة البريكس تكتل اقتصادي يتكون من مجموعة دول صاعدة، عقدت القمة الأولى لهذه المجموعة من الدول المؤسسة: البرازيل وروسيا والهند والصين في يوليو/ تموز عام 2008 في اليابان على هامش قمة الثماني الكبار. ثم عقدت القمة الثانية في روسيا الاتحادية في يونيو/ حزيران 2009، وفي بداية 2011 انضم إلى التكتل عضو خامس وهو دولة جنوب إفريقيا. ظهرت كلمة البريك لأول مرة كمفهوم اقتصادي في عام 2001 أطلقها جيم أونيل الاقتصادي البارز في مؤسسة جولدمان ساكس ، وترمز كلمة بريك "BRIC" إلى الأحرف الأولى من أسماء الدول الأربع المؤسسة وبعد انضمام دولة جنوب إفريقيا تم إضافة حرف S لتصبح بريكس "BRICS". (الكفري، 2014-2013، صفحة 171)

ويعد منتدى بريكس منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنضوية بعضويته، كما تشترك دول البريكس كونها اقتصاديات ناشئة يزداد وزنها الاقتصادي مع مرور الوقت. (فيروز، 2022، صفحة 156) إلا أنها تختلف عن بعضها في بعض الخصائص التالية:

- **البرازيل:** تعتبر دولة ناشئة كبرى في أمريكا اللاتينية وسابع اقتصاد في العالم يبلغ عدد سكانه 202 مليون نسمة، تمتد البرازيل لمسافة 7400 كلم على طول ساحل المحيط الأطلسي شرقا ولديها حدود مشتركة مع غويانا وفنزويلا وسورينام وغويانا الفرنسية والأوروغواي والأرجنتين والباراغواي وبوليفيا والبيرو وكولومبيا، وهي تضم الحيز الأكبر من غابة الأمازون. وتبلغ مساحتها ثمانية ملايين و514 ألفا و215 كيلومترا مربعًا (نصف مساحة أمريكا الجنوبية).

تحتل البرازيل المرتبة الأولى في إنتاج البن والسكر وعصير البرتقال ولحوم الأبقار، وهي منتج ومصدر كبير للصويا والدواجن والإيثانول المستخرج من قصب السكر والتبغ والكاكاو والجلود والحديد. (جريدة القدس العربي، 2014)

– روسيا: هي أكبر دولة في العالم حيث تبلغ مساحتها حوالي 17.098.242 كيلومتر مربع، فهي ممتدة من أوروبا الشرقية إلى شمال آسيا ويحدها 9 مناطق زمنية، حيث يطلق على المدن الواقعة في غرب

جبال الأورال والمجاورة لأوروبا اسم روسيا الأوروبية بسبب قربها منها وتشابهها سياسياً وثقافياً معها، ويتجاوز عدد المدن الرئيسية في روسيا 1000 مدينة، في حين يبلغ عدد سكانها 142.257.519 نسمة حسب إحصائيات عام 2017، وأكبر مدنها وأكثرها سكاناً هي العاصمة موسكو.

روسيا من أكبر دول العالم إنتاجاً للنفط والغاز الطبيعي، بالإضافة للنيكل، والأخشاب، والمواد الكيميائية، والمصنوعات العسكرية، وقد مر الاقتصاد الروسي بعدة اضطرابات، ففي عام 1998 انخفضت قيمة العملة الروسية الروبل متأثرة بأزمة الأسواق المالية الأسيوية ولكن سرعان ما تعافى من الأزمة بحلول عام 2001، وتعد شريكا تجاريا مع عدد من الدول مثل ألمانيا والصين وإيطاليا فهي تصدر بضائعها وتستورد الآلات، والمعدات، والسلع الاستهلاكية والأدوات واللحوم، والسكر، والمنتجات المعدنية. (حسين، 2021)

ورغم مرور عام من الأزمة الروسية الأوكرانية ورغم ثقل العقوبات الغربية على روسيا إلا أنها لا تزال صامدة حيث زادت صادراتها النفطية بنسبة 7,6 عام 2022 واستعاد الروبل الروسي قيمته التي فقدها في بداية الحرب إذ كان يساوي 135 روبلاً للدولار الواحد في مارس 2022 إلا أن أصبح 75 روبلاً للدولار الواحد في مارس 2023.

– **الهند:** تعد الهند أكبر بلد ديموقراطي في العالم حسب الأمم المتحدة، ومن المتوقع أن يتجاوز عدد سكانها عدد سكان الصين في عام 2028 لتصبح أكبر بلدان العالم سكانًا.

أصبحت الهند في السنوات الأخيرة قوة إقليمية يحسب لها حساب، بفضل اقتصادها الصاعد وقوتها النووية، ولكنها أيضا تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية كبيرة جدا. (BBC NEWS ARABIC, 2017)

- **الصين:** تقع الصين في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي من قارة آسيا، تتمتع بخصائص جعلتها تتميز بعمق استراتيجي كبير والإشراف على طرق مهمة للمواصلات والتجارة في العالم. (فيروز، 2022، صفحة 157)، وتسجل الصين قفزات نوعية في أدائها الاقتصادي، وتطور في أدائها العسكري، وتنشط بقوة في غزو الفضاء، وتتحدى الإدارة الأمريكية في عدد من المحاور. وتنبأ الكثير من المهتمين بالشأن

الاقتصادي العالمي بأن القوة الاقتصادية الصينية ستتكفأ مع مثيلتها الأمريكية في حدود عام 2025، مما يعني بلا شك أن هذه القوة في طريقها لأن تكون قطباً دولياً قوياً. (السعدون، 2009، صفحة 9)

– **جنوب إفريقيا:** تقع في أقصى الطرف الجنوبي لقارة إفريقيا، تحتل المركز الخامس والعشرين من حيث مساحة العالم، تتميز بامتلاكها للموارد الطبيعية والمعادن بنسبة كبيرة. كما يقوم اقتصادها على ثلاث محاور رئيسية وهي: الصناعة، التعدين والتجارة. كما تعتبر بأنها الدولة الوحيدة المحققة للفائض الغذائي، بالإضافة إلى امتلاكها للذهب الذي يعد أهم صادراتها إلى الخارج، ورغم هذه المقومات إلا أنه لا يشكل انضمامها لدول البريكس إلا تمثيلًا للقارة الإفريقية. (فيروز، 2022، صفحة 157)

3. أهم المؤشرات الاقتصادية لدول البريكس

1.3 الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس

تعد اقتصاديات الدول المشكلة للبريكس من أكبر الاقتصاديات في العالم نظراً لضخامة حجم منتوجها المحلي الإجمالي وسرعة نموه وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 1: الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس في سنوات (**2010، 2016، 2022**)

(مليار دولار)

البلد/السنة	2022	2016	2010
البرازيل	1895	1797	2209
روسيا	2133	1281	1633
الهند	3469	2295	1708
الصين	20256	11227	6034
جنوب إفريقيا	411	323	/

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على موقع https://knoema.com

من خلال الجدول رقم 1 يتبين:

- أن الصين تحقق مستويات عالية من الناتج المحلي الإجمالي إذ ارتفع من 6034 مليار دولار سنة 2010 إلى 11227 مليار دولار سنة 2016 وإلى 20256 مليار دولار عام 2022 معتلية بذلك الصدارة بين بلدان البريكس فهي تمثل القوة الكبيرة التي ستقود البريكس إلى تكوين اقتصاد رائد ومتكامل.
- وأن الهند هي كذلك تعتبر قوى اقتصادية صاعدة من خلال التطور الملحوظ في ناتجها المحلي الإجمالي حيث ارتفع من 1708 مليار دولار عام 2010 إلى 2295 مليار دولار عام 2016 وإلى 3469 مليار دولار عام 2022 فهي تأتي في المرتبة الثانية في البريكس بعد الصين ومن بين العشر الدول الأوائل في العالم كأكبر اقتصاد في العالم.
- وأن روسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا هم كذلك يشهدون انفتاح اقتصادي متسارع ومتزايد ولهم القدرة على التأثير الاقتصادي دولياً وإقليمياً بتحقيقهم لمستويات كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ 2133 مليار دولار و1895 مليار دولار و411 مليار دولار على التوالي في سنة 2022.
- لم نورد قيمة الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا سنة 2010 لأنها لم تكن منضمة بعد إلى المجموعة.

الشكل 1: نسبة الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس بالنسبة للعالم في عام 2022

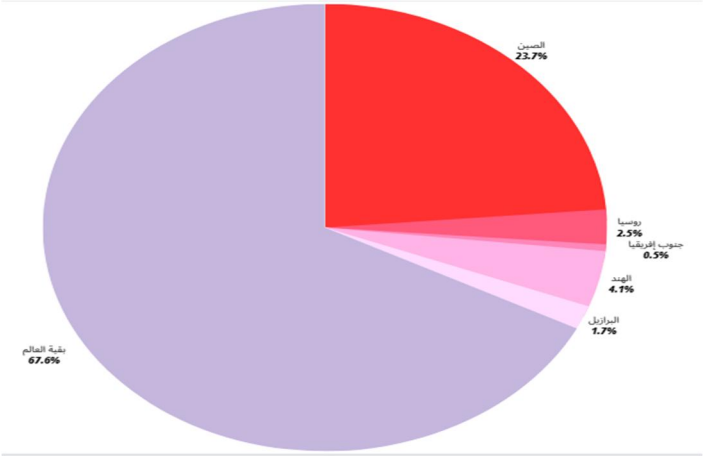

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع https://knoema.com وعلى تقرير الأمم المتحدة Livre de poche des statistiques mondiales édition 2022

يظهر الشكل رقم 1 أن نسبة دول البريكس من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يمثل ما قيمته 33.3% أي تساهم بثلثي الناتج المحلي العالمي وأن الصين وحدها تحوز على قرابة ربع الناتج المحلي الإجمالي في العالم وهذا ما يعبر أن التكتل لديه ثقل اقتصادي كبير في الساحة العالمية وسيؤثر بذلك على الأسس والقواعد المشكلة للنظام الدولي الجديد.

2.3 تجارة السلع والخدمات في دول البريكس

في ظل التغيرات المتسارعة في الأنظمة الاقتصادية والتجارية الدولية وتنامي تأثير المنظمات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية، تعتبر تنمية التجارة الخارجية من المداخل الرئيسية لمساعدة خطط التنمية. والجدول رقم 2 سيبرز ما وصل إليه تكتل البريكس من تطور ونمو في حجم التجارة الخارجية في الفترة (2016-2021).

الجدول 2: حجم تجارة السلع والخدمات لتكتل البريكس ونسبته من مجموع تجارة السلع والخدمات في العالم(مليار دولار)

التجارة الخارجية/السنة	2021	2020	2019	2018	2017	2016
صادرات البريكس	5222	3973	4060	4116	3694	3267
صادرات العالم	27828	22323	24814	25203	22974	20796
نسبة صادرات البريكس من صادرات العالم	%18,76	%17,80	%16,36	%16,33	%16,07	%15,7
واردات البريكس	4676	3533	3889	3978	3477	2981
واردات العالم	26954	21786	24377	24679	22406	20344
نسبة واردات البريكس من ورادات	%17,34	%16,22	%15,95	%16,12	%15,52	%12,94

العالم						
التجارة الخارجية للبريكس	9898	7506	7949	8094	7171	6248
التجارة الخارجية للعالم	54782	44109	49191	49882	45380	41140
نسبة التجارة الخارجية للبريكس من إجمالي التجارة الخارجية العالمية	%18,07	%17,02	%16,16	%16,23	%15,8	%15,19

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع https://unctadstat.unctad.org

يلاحظ من الجدول رقم 2 أن تجارة السلع والخدمات لدول البريكس تنمو بشكل واضح مع مرور السنوات إذ بلغ حجم تجارة السلع والخدمات 6248 مليار دولار في عام 2016 و7171 مليار دولار عام 2017 و8094 مليار دولار عام 2018، إلا أن في سنة 2020 شهدت انخفاضا في حجم التجارة العالمية بسبب فيروس كورونا وهذا ما أثر على النمو المتصاعد لتجارة السلع والخدمات في دول البريكس حيث بلغ 7506 مليار دولار ولكن سرعان ما عاد النمو المتصاعد لحجم التجارة الخارجية في دول البريكس في سنة 2021 حيث شهد التكتل نموا كبيرا ببلوغه 9898 مليار دولار.

كما شهدت نسبة التجارة الخارجية لدول البريكس من إجمالي التجارة العالمية نموا متواصلاً إذ كانت نحو 15,19% في سنة 2016 و15,8% في سنة 2017 و16,23% في سنة 2019 و16,16% في سنة 2019 و17,02% في سنة 2020 إلى 18,07% في سنة 2021، وهذه النسب تدل على أن مكانة التكتل في العالم كبيرة وتزداد مع مرور السنوات ما يؤهلها لتصبح قطب اقتصادي عالمي.

3.3 معدل التضخم في دول البريكس:

يساهم انخفاض معدلات التضخم إلى زيادة النمو الاقتصادي في الدول وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين المحليين لها. والشكل 2 سيوضح تطورات معدلات التضخم التي تسجلها دول البريكس.

البرازيل سجلت انخفاضا في معدل التضخم من 12,3% في أفريل 2022 إلى 10,07% في جويلية 2022 إلى 6,47% في أكتوبر 2022 إلى 5,6% في جانفي 2023، روسيا أيضا سجلت انخفاضا متواصلاً في معدل التضخم من 17,8 % في أفريل 2022 إلى 11,8% في جانفي 2023، والهند أيضا سجلت انخفاضا طفيفا في معدل التضخم 7,79% في أفريل 2022 إلى 6,52% في جانفي 2023، أما الصين فشهدت استقراراً في معدلات التضخم إذ بلغ 2,1 % في عام 2022.

الشكل2: معدلات التضخم في دول البريكس

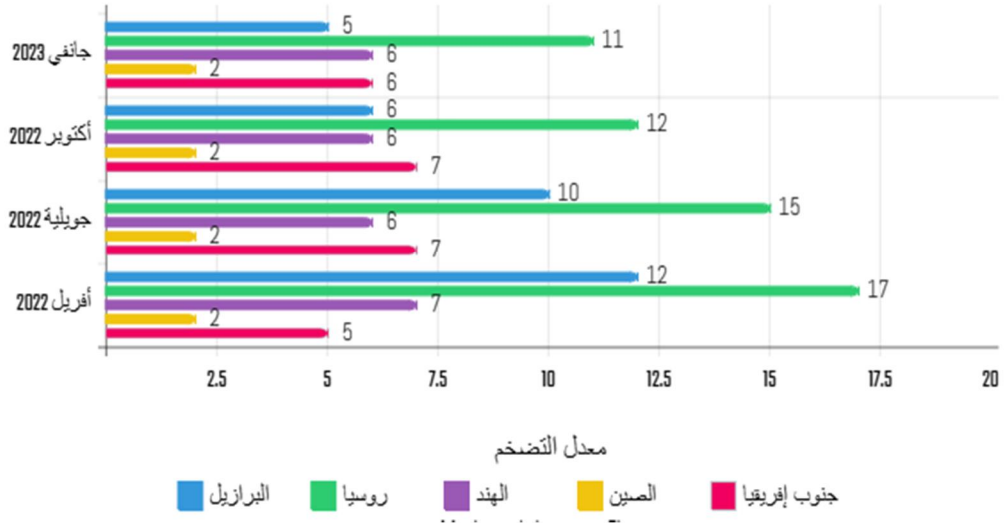

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع https://ar.tradingeconomics.com

فما عدا جنوب إفريقيا التي سجلت ارتفاعاً بسيطاً من 5,9% في أفريل 2022 إلى 6,9% في جانفي 2023 شهدت معظم دول البريكس انخفاظاً محسوساً في معدلات التضخم خلال الفترة (أفريل 2022-جانفي 2023).

4.تحديات البريكس المستقبلية وإمكانية دخول دول جديدة:

1.4 تحديات مجموعة البريكس:

أدى تدهور الوضع الاقتصادي في الأسواق الناشئة، إلى جانب إطلاق الثورة الصناعية الرابعة في البلدان المتقدمة، إلى منع مجموعة البريكس من الحفاظ على نموها الاقتصادي السابق، وعلى ظل هذه الخلفية اختار قادة دول البريكس استراتيجية التنمية الاقتصادية الوطنية عن طريق تعزيز التكامل، وعلى هذا الأساس أصبح جدول الأعمال السياسي لمجموعة بريكس مجرد وظيفة للتنمية الاقتصادية، بينما تتبع الدول الأعضاء نموذجا يمكن من خلاله لاقتصاد قوي ومستدام التغلب على التحديات السياسية. وبناءا على ذلك، لايزال بنك التنمية الجديد الذي أنشيء من طرف دول البريكس الأداة المهمة الوحيدة للتكامل الاقتصادي، والذي يستخدم في الغالب لتمويل المشاريع ذات الدوافع السياسية. (البنين، 2022/2021، صفحة 257)

على الرغم مما يربط الدول الخمس في البريكس من تطلعات بالفرص الاقتصادية والتحديات المشتركة، فإنها تواجه تساؤلات مستمرة حول مدى قدرتها على توحيد مواقفها بشأن قضايا دولية رئيسة نظراً لتباين أولوياتها.

وتتلخص أهم التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها البريكس في مايلي: (الطائي، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، 2020، صفحة 96)

- ضمان الأمن االغدائي للجميع؛
- تنفيذ المشروعات الاسثمارية من قبل أعضاء البريكس في الدول النامية؛
- ضمان مستوى كاف من إمدادات الطاقة ومصادرها؛
- فكرة التنمية المستدامة للمجتمعات والبلدان، بناءًا على نظرة شاملة وبيئية بدلًا من المبادىء الميكانيكية والليبيرالية الجديدة لتعظيم الربح للمستثمرين من القطاع الخاص؛

- إنشاء نظام نقدي يقوم على مبدأ التعددية ويكون كبديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي وذلك بإنشاء مؤسسات مالية خاصة بدول البريكس؛
- الاستقلال عن الدولار الأمريكي كعملة عالمية وذلك بتشجيع التعامل بالعملات المحلية؛
- إصلاح النظام المصرفي العالمي؛
- الحد من دور صندوق النقد الدولي؛
- زيادة دور وأهمية الدول النامية في المؤسسات المالية الدولية.

2.4 فرضيات دخول دول جدد إلى التكتل:

وفي محاولة لتعزيز تمثيلها في نظام مؤسسات الحوكمة العالمية، ومنصات الاتصال مع توسيع عضويتها في الوقت نفسه، من خلال فتح الأبواب أمام البلدان الأخرى من المرجح أن الأرجنتين سوف تكون أول دولة منضمة إلى التحالف وذلك لوجود إرادة سياسية قوية بين دول البريكس والحكومة الأرجنتينية، تعتبر الأرجنتين شريك تاريخي وثيق مع البرازيل وتعد الصين أحد أهم شركاءها التجاريين، في حين أن العلاقات مع روسيا والهند تتحسن وتتسع على الصعيدين الدبلوماسي والاقتصادي، وفي الوقت نفسه يمكن للأرجنتين المساهمة في المنطقة والسكان والفرص الاقتصادية للمجموعة، حتى لو كان نطاق مختلف عن البرازيل.

بالإضافة إلى الأرجنتين تعتبر إيران مرشح قوي للانضمام كعضو في المجموعة، حيث صرحت رئيسة الجمعية الوطنية لجنوب إفريقيا "Baleka Mbete" بأن بلادها مهتمة برؤية إيران تنضم إلى البريكس وستدفع من أجل ذلك، مع إصرارها أن الدولة التي تبلغ عدد سكانها 80 مليونًا يمكن أن تعطي وزنا كبيرًا للكتلة، فحين صرح وزير خارجية إيران بقبول الانضمام في حالة توصلت دول البريكس لقرار دخول إيران وانضمامها إليهم، وتعد إيران من بين أحد أهم الشركاء التجاريين لدول البريكس، حيث بلغت قيمة التجارة بين إيران ودول البريكس لعام 2017 حوالي 18,26 مليار دولار، حيث استحوذت الصين على الجزء الأكبر من التجارة بين إيران ودول بريكس بنسبة 75%، وبهذا حددت كل منا الصين وإيران

هدفاً تجاريًا ثنائيًا طويل الأجل بقيمة 600 مليار دولار سنويا، كما يأملون في أن يساعد تطوير مبادرة الحزام والطريق على تحقيق هذا الهدف في السنوات المقبلة، ثم جاءت الهند في المرتبة الثانية من حيث التجارة بين دول البريكس وإيران بحصة 18 % من إجمالي التجارة، ثم تليها روسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا.

وفي محاولة لتعزيز الأجندة الأوروبية واحتواء الصين، تمكنت روسيا من ضم تركيا إلى صالحها، وتعتبر هذه خطوة بمثابة نجاح سياسي واقتصادي كبير، إلى جانب ذلك من المرجح أن يتم منح إندونيسيا والمملكة العربية السعودية العضوية. (البنين، 2022/2021، صفحة 258)

3.4 إمكانية دخول الجزائر للبريكس:

على الرغم من أن الجزائر لا تستوفي بعض الشروط الموضوعة من قبل دول البريكس كعدم تجاوز ناتجها المحلي الإجمالي ل200 مليار دولار إلا أن الجغرافيا الفريدة والموارد الغنية التي تتمتع بها الجزائر يمنحها حافزًا إضافيا وثقة كاملة بقبول طلب عضويتها للبريكس.

فالجزائر تقع في الجهة الشمالية الغربية للقارة الإفريقية، وتعتبر أكبر دولة عربية وإفريقية من حيث المساحة، ويمتاز الموقع الذي تحتله بأهمية كبيرة، حيث أنها أهم بوابات قارة إفريقيا، كما تحظى موانئها بأهمية كبيرة لقربها من خطوط الملاحة البحرية الموجودة في البحر المتوسط، وأيضًا لقربها من الموانىء الأوروربية ويوجد في الجزائر الكثير من الموانىء البحرية التي تستخدم للتجارة والصيد والنقل البحري، ومع انضمام الجزائر رسميًا إلى مبادرة"الحزام والطريق" في سنة 2019 دخلت الشراكة الجزائرية–الصينية مرحلة جديدة بالاتفاق على إنجاز مشروع مشترك لبناء أكبر ميناء إفريقي وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، ميناء الحمدانية التجاري الذي سيربط بالطريق العابر للصحراء ومن شأنه فك العزلة عن البلدان الإفريقية غير الساحلية.

كما أن الموقع الجيولوجي التي تحتله الجزائر مكنها من امتلاك العديد من المعادن والثروات الطبيعية مثل الحديد، النحاس، اليورانيوم، الذهب، الرصاص، الزنك، الفحم ، النفط والغاز الطبيعي، وتمتلك الجزائر

احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وهي من أكبر الدول في العالم من حيث إنتاج النفط والغاز الطبيعي. وقد نجحت الجزائر في رفع إجمالي إنتاجها من الغاز الطبيعي خلال 2021 ليصل إلى 100,8 مليار متر مكعب سنويًا مقابل 81,5 مليار متر مكعب سنويًا في 2020 بنسبة نمو سنوية تتجاوز 24%، وتعتبر مصدر مهم للغاز والنفط للصين، حيث أبرمت شركة سوناطراك اتفاق مشاركة إنتاج بقيمة 490 مليون دولار مع شركة البترول والكيماويات الصينية (سينوبك)، وأن الإتفاق الذي تبلغ مدته 25 عامًا سينتج 95 مليون برميل من النفط إجمالًا، والقيمة الكلية للإتفاقية تصل إلى 490 مليون دولار، ويغطي منطقة زرزايتين في حوض إليزي (أقصى الجنوب الشرقي). كما وقعت شركة سوناطراك عقدًا مع مجموعة "سينوبك" الصينية في أوائل هذا العام بقيمة 25 مليار دينار (178,6 مليون دولار) لبناء مستودع لتخزين الغاز الطبيعي المسال في مرفأ سكيكدة شرقي الجزائر بحجم 150 ألف متر مكعب. (كاب، 2022)

كما أن الجزائر دخلت مرحلة التنوع الاقتصادي حيث شهدت قيمة صادرات الجزائر خارج المحروقات لأول مرة ارتفاع إلى 4 مليار دولار نهاية 2021 و3,507 مليار دولار في السداسي الأول من 2022، كما أن قطاع الزراعة يعد من أبرز الشروط انضمام الدول إلى مجموعة البريكس، والجزائر تتوفر على نحو 40 مليون هكتار صالحة للزراعة، وقدرات مائية ضخمة الأمر الذي يؤهلها لأن تكون أحد محاور الأمن الغذائي في العالم. كما غيرت الجزائر قانون الاستثمار لمحاولة تحسين بيئتها الاستثمارية لجلب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

5. خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن تكتل البريكس في الطريق الصحيح نحو إقامة نظام اقتصادي جديد له وزن على الساحة الدولية من خلال تحقيقه لمعدلات وأرقام قياسية في العديد من المؤشرات الاقتصادية كوصول الناتج المحلي الإجمالي للدول الخمسة مجتمعةً إلى 3/1 الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول العالم في نهاية 2022، وزيادة حصة تجارته الخارجية مع بلدان العالم إلى ما يقارب 20% من

التجارة العالمية مما جعله محل اهتمام واسع من قبل الكثير من البلدان التي تريد الانضمام إلى المجموعة للمشاركة في تحقيق الأهداف التي يعمل البريكس للوصول إليها كتحقيق الأمن الغذائي العالمي وإصلاح الأنظمة المالية والمصرفية العالمية وزيادة دور الدول النامية على المستوى الإقليمي والدولي.

من خلال هذا البحث أصل إلى تقديم بعض الإقتراحات وهي كما يلي:

- العمل على توحيد عملة المبادلات لتسهيل التجارة البينية ما بين دول البريكس لأن معظم معاملات البريكس تقوم على الدولار الأمريكي.
- تقوية تكتل دول البريكس بزيادة دول أخرى بخصائص مختلفة عن دول البريكس لإعطاء وزن أكبر للمجموعة.
- العمل على زيادة حصتها من الطاقة بإدخال دول تتمتع بإمكانيات طاقوية كبيرة.
- ضرورة تحقيق هدف التكتل المبني على المساواة والعدل بين دول العالم.
- زيادة الاستثمارات في الدول الإفريقية ومساعدة البلدان الفقيرة لتحقيق الأمن الغذائي.

6.قائمة المراجع:

- ***المؤلفات:***

- *مصطفى العبد الله الكفري، (2014-2013)، التكتلات والمنظمات الاقتصادية، دمشق-سوريا، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد.*

- ***الأطروحات:***

- *معلم* أم البنين، (2022/2021)، دور تكتل البريكس في النظام الدولي، *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، الجزائر.

- ***المقالات:***

- *حميد حمد السعدون، 2009، الدور الدولي الجديد لروسيا، دراسات دولية.*

- طارق محمد ذنون الطائي، 2020، تأثير مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي، Tikrit journal for political sciences 19 .
- عابي وليد، ط.د شريط فيروز، 2022، واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس –دراسة تحليلية للفترة 1991-2021، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة.

- **مواقع الانترنيت:**

- (2014)، من جريدة القدس العربي: https://www.alquds.co.uk/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D8%B1، تاريخ الاطلاع 2023/03/08.
- (2017) ، من BBC NEWS ARABIC: https://www.bbc.com/arabic/40095552، تاريخ الاطلاع: 2023/03/08.
- فايزة سعيد كاب، (2022)، من صحيفة الشعب اليومية أونلاين: http://arabic.people.com.cn/n3/2022/0929/c31662-10153156.html، تاريخ الاطلاع: 2023/03/16.

فداء أبو حسين، (2021)، معلومات عن روسيا، من موضوع: https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%B9%D9%86_%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7#cite_note-qtwD13Knon-4، تاريخ الاطلاع: 2023/03/08.

دور مجموعة البريكس في تنشيط العجلة الاقتصادية العالمية

The role of the BRICS group in revitalizing the global economic wheel

العربي قلاع الدم، مخبر التنمية الادارية بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية (الجزائر)،
gulladem.larbi@univ-ghardaia.dz
آمنة جعني، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية لارتقاء الاقتصادي ، جامعة غرداية (الجزائر)،
djani.amina@univ-ghardaia.dz

ملخص:

من التجمعات الاقتصادية الدولية التي لفتت الانتباه إليها الآونة الأخيرة تلك التي تطلق على نفسها مجموعة بريكس، والتي تضم بعضويتها خمس دول قوية صاعدة تتمثل في: (روسيا، الصين، البرازيل، جنوب افريقيا، الهند)، ومع التطلعات الكبيرة لأعضائها ببناء عالم ثنائي القطبية، تحاول هذه المجموعة بناء تكتل اقتصادي وسياسي قوي ينافس الغرب وحلفاءه، فإن انطلاق قطار "البريكس" ومؤسساته سمح بإحداث تغيير بالتوازن الاقتصادي العالمي من اقتصاديات الدول المتقدمة الى اقتصاديات الدول الصاعدة، وهذا ما سمح بتشكيل نظام اقتصادي جديد يسمح بالتوجه نحو تعدد الأقطاب، ويهدف هذا البحث إلى ابراز كيف ستفضي بريكس ومؤسساتها إلى تحجيم السياسة الأمريكية في التحكم في آليات الاقتصاد العالمي وغيرها من الأسئلة التي تكشف لنا تفاصيل العملاق الاقتصادي ومشروع الجزائر للانضمام اليه، وتوصلت النتائج الى أن دول البريكس تعد واحدة من الهيئات التي تروج للاعتراف بتعدد الأقطاب في التوازنات الاقتصادية والسياسية العالمية، وسيتحرر الاقتصاد الجزائري ان انضمت الى هذا التجمع.

كلمات مفتاحية: دول البريكس، التوازن الاقتصادي، تعدد الاقطاب، الهيمنة الغربية، انضمام الجزائر.
تصنيفات JEL : A1، E6، F6

Abstract:

Among the international economic groupings that have drawn attention recently are those that call themselves the BRICS group, which includes its membership in five powerful emerging countries represented in: (Russia, China, Brazil, South Africa, India), and with the great aspirations of its members to build a bipolar world, This group is trying to build a strong economic and political bloc that competes with the West and its allies. The launch of the "BRICS" train and its institutions allowed a change in the global economic balance from the economies of developed countries to the economies of emerging countries, and this allowed the formation of a new economic system that allows moving towards multipolarity. This research aims To highlight how BRICS and its institutions will lead to curtailing American policy in controlling the mechanisms of the global economy and other questions that reveal to us the details of the economic giant and Algeria's project to join it, and the results concluded that the BRICS countries are one of the bodies that promote the recognition of multipolarity in global economic and political balances And the Algerian economy will be liberated if it joins this gathering.

Keywords: BRICS countries; economic balance; multipolarity; Western hegemony; Algeria's accession.

Jel Classification Codes: A1, E6, F6

1. مقدمة:

بعد تمكن الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية على انشاء قطب عسكري، اقتصادي يعمل على الهيمنة الكلية للنشاط السياسي والاقتصادي العالمي وتوجيه جميع الخدمات لمصلحته بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، غير ان الاوضاع والمشاكل التي أحدثت هشاشة في هذا القطب من توسيع مجالات الحروب في الكثير من البلدان النامية والتدخل في العديد من المشاكل الكبيرة الغرض منها توسيع الهيمنة الشاملة والسيطرة على مقدرات العالم واستغلاله اقتصاديا، في حين كانت هناك اقتصادات أخرى تعمل على انشاء كيان مضاد للكيانات الاقتصادية الغربية وتعمل على بناء اقتصاد قوي مصاحبا لانشغالات القطب الاول من بينها الصين وروسيا اللتان برزتا كدولتين أخفيا التطور الصناعي والاقتصادي الهائل

اضافة الى الهند، مما سمح لهذه الدول انشاء تكتل اقتصادي سياسي جديد يقلب موازين الاقتصاد العالمي من أحادي القطب الى عالم متعدد الاقطاب، وهذا ما يقودنا لطرح التساؤلات التالية:

ماهي المبادرات الاقتصادية والسياسية التي تقوم عليها مجموعة بريكس؟ وهل بإمكانها انشاء تكتل ينافس القوى الغربية؟

و لشرح أوفر يمكن تبسيط هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم مجموعة بريكس؟
- دور مجموعة بريكس في احداث توازن بالعالم الاقتصادي؟
- ماهي آفاق مجموعة بريكس في ظل التنافس مع القطب الغربي؟

و للإجابة على هذه التساؤلات سنتطرق في ورقتنا البحثية هذه للمحاور التالية:

المحور الأول: ماهية مجموعة بريكس.

المحور الثاني: واقع مجموعة بريكس بانشاء قطب اقتصادي عالمي في ظل المنافسة الغربية.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه مجموعة بريكس.

المحور الرابع: آفاق ومعوقات انضمام الجزائر الى مجموعة بريكس.

أهمية الدارسة: تتثمل أهمية الدراسة من خلال ما تحظى به مجموعة بريكس من القبول الدولي لنشاطاتها، إضافة للمنافسة الكبيرة لها للقطب الغربي و لصلابتها أمام الأزمات العالمية وخلق توازن دولي في العملية الاقتصادية، وإنهاء سياسة القطب الأحادي، هذا ما ساعدها على تعزيز عامل الثقة لدى أغلب الدول وزيادة عدد الراغبين بالانضمام بها، وقد بات حل الانضمام حلا لابد منه للخروج من صراع الأقطاب.

2. ماهية مجموعة بريكس

1.2 نشأة مجموعة دول البريكس:

أولا وقبل كل شيء ، من المهم أن نلاحظ أننا لا نشير إلى البريكس كمؤسسة معينة أو حتى كمنظمة دولية أو فوق وطنية ، فهي ليست كذلك. بدلاً من ذلك، بريك هو في الأصل مصطلح ابتكره جيم أونيل من جولدمان ساكس في سنة 2001 بهدف تجميع تلك الدول التي كان من المتوقع أن تشهد

خبرة كبرى وقد عبر عن هذا المفهوم لأول مرة في ورقته البحثية "بناء دول بريكس اقتصادية عالمية أفضل" (Jesúsa, March 29, 2019, p. 3).

لم تنشأ مجموعة البريكس بالصدفة، حيث تعود بدايات التقارب بين دول المجموعة إلى خمسينات القرن الماضي، بين كل من الصين وروسيا التي كانت تسمى بالاتحاد السوفياتي آنذاك ،حينما سعتا الى إقامة شراكة استراتيجية من اجل زيادة قوتهما للتصدي للولايات المتحدة الأمريكية، وحاولتا فيما بعد ضم الهند (سجى فتاح، 2018، صفحة 703)، حيث بدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل هذه المنظمة الاقتصادية، التي أطلق عليها أولا تسمية البريك وضمت في بدايات مراحل تكوينها كلا من وزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين في سنة 2008 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وانضمت إليها جنوب إفريقيا في أوائل عام 2011، بدافع من الصين، ليزداد اسمها حرفا آخر وتصبح "بريكس"، وهي مختصر للحروف الأولى (باللغة الانجليزية) المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، (وافريقيا، أفريل 2013، صفحة 1). وأخذت دول البريكس تنفذ خطتها الاقتصادية الكبرى وقد صرح سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي رغبته في تنفيذ الاتفاقيات الملزمة للأطراف الحاليين دون خطة لتوسيع المجموعة في الوقت الحالي. (عبد القادر رزيق، 2017، صفحة 22)

2.2 ماذا تعني كلمة "بريكس"– BRICS–

هي مختصر للحروف الأولى المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهي البرازيل، الهند، الصين، روسيا، جنوب افريقيا. فتعتبر مجموعة البريكس المتمثلة في دور هذه الدول الصاعدة الناشئة في مجال التعاون الانمائي الدولي، وقد ركز العديد من علماء السياسة والاقتصاد على أهمية العوامل الجغرافية في تحميل وتفسير تطور الدول او تخلفها فقد لاحظ الاقتصاديون الدور الحاسم للعوامل الجغرافية في تحقيق التنمية فكلما زادت مساحة الدول كلما زادت حظوظها في الحصول على الموارد والثروات الباطنية التي تحتاجها في تنمية اقتصادها كما يساعد تنوع القشرة الأرضية والمناخ على تقسيم نشاطاتها الاقتصادية حسب خصوصيات كل منطقة (عبد القادر رزيق، 2017، صفحة 43)، فمنتدى البريكس يعبر عن تجمع اقتصادي ومنظمة دولية مستقلة تجمع تلك الخمس دول الصاعدة التي تعمل على تشجيع

وتطوير التعاون التجاري، السياسي والثقافي فيما بينها، وصولا الى تشكيل نظام عالمي متعدد القطبية، هذه الدول كانت غير مقتنعة بالنظام الدولي الحالي الذي تتزعمه الو م أ وحلفاءها من الدول الغربية، وسعيا منها إلى قلب موازين القوى وإعادة صياغة هذا النظام، وذلك بإدماج فاعلين جدد من القوى الصاعدة فيه، اتفقت فيما بينها على انشاء هذا الكيان الاقتصادي "البريكس" يكون مضادا للكيانات الاقتصادية الغربية ومؤسساته المالية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي هذه المؤسسات التي لا طالما تحكمت في اقتصاديات أغلب بلدان العالم، ومن أجل كسر نفوذ الكيانات التي تقودها الو م أ (بلطرش، 2020، صفحة 50).

3 واقع مجموعة بريكس بانشاء قطب اقتصادي عالمي في ظل المنافسة الغربية.

1.3 الأهداف الاستراتيجية لدول البريكس في الحوكمة العالمية:

هناك نهجان لاستراتيجية البريكس وأهدافها في الحوكمة العالمية، يتمثل الهدف الأول في تعزيز مواقف دول البريكس من الناحية الكمية، بناء على مكانتها التي اكتسبتها سابقا في النظام الاقتصادي والمالي العالمي الحالي، والهدف الثاني يتمثل في إنشاء هياكل موازية في الحوكمة الدولية، كما تعارض دول البريكس بشكل عام تجاهل أو تقليص دور المؤسسات القائمة للإدارة العالمية، مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية في إشارة إلى الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة، التي تعرضت في السنوات الأخيرة لانتقادات متزايدة لفشلها في مواجهة التحديات العالمية بسرعة وفعالية، حيث أشارت قمة أوفا في عام 2015 للحاجة إلى جعل المنظمة أكثر تمثيلا واستجابة للتهديدات الأمنية، والحاجة أيضا إلى توسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو أمر مهم بشكل خاص للهند والبرازيل، ومع ذلك، يتردد الأعضاء الخمسة الدائمين الحالين (في مجلس الأمن) في التنازل، عن أي سلطة للقادمين الجدد الأمر الذي أصبح مصدر توتر داخل دول البريكس **(John J. Kirton, 2018, p. 194)**، ويحاول أيضا تكتل البريكس أن يلعب أدوارا أكثر حيوية على المستوى الدولي وذلك من خلال إنشاء مؤسسة دولية توازن المؤسسات الاقتصادية الحالية ومن أجل أن يكون أداة لتحرير العالم من كل أشكال الاحتكارات، مع العلم أن هذه التحديات التي رفعتها دول البريكس قد واجهت عدة عراقيل من الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إفشال هذا التكتل بغية استمرار الهيمنة

الأمريكية الاقتصادية فقد لجأت دول البريكس إلى إنشاء مؤسستين ماليتين في غاية الأهمية : الأولى هي بنك التنمية الخاص بالمجموعة برأس مال يقدر ب100 مليار دولار وتم إنشاء المؤسسة الثانية: وهي صندوق الترتيبات الاحتياطية المشروطة والذي يسمح بتخصيص 100 ميار دولار لمواجهة ضغوط صندوق النقد الدولي وكانت المساهمة الاكبر من جانب الصين ب 41 مليار دولار في حين كانت مساهمة جنوب افريقيا ب 1 مليار دولار اما باقي المساهمات فقد وزعت بالتساوي والهيمنة الرئيسية لهذا الصندوق هي مواجهة أثار خروج رؤوس الاموال المفاجئ من هذه الدول حتى تتجنب مخاطر تخفيض قيمة عملاتها من خلال عمليات تبادل العملات مع الصندوق كإجراء احترازي لمساعدة دول التكتل في التعامل مع الازمات وهي نفس الهيمنة التي يطمع بها صندوق النقد الدولي، الا ان الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي حاليا والذي قد يلجا اليه بعض المكتتبين ويصطدمون بشروط قاسية، فالدول التي تعاني من اضطرابات مالية تواجه صعوبات عديدة في الحصول على التمويل الذي تحتاجه من الصندوق بفعل الشروط المعقدة التي يضعها للجهة المقترضة من ذلك ربط عمليات التمويل ببرنامج الإصلاح الذي يتوغل في خصوصية الدول والذي يكون غالبا مرفوض من طرف شعوب الدول المقترضة مما يسبب الكثير من الاضطرابات ولهذا كان إنشاء هذين الصندوقين بمثابة خط ارتكاز اقتصادي لدول البريكس في مواجهة الازمات الاقتصادية المفاجئة من جهة والتمويل الداخلي لدول البريكس من جهة اخرى وقد ساهمت هذه السياسة الاقتصادية لمجموعة البريكس في رفع مستوى خطها البياني حيث سجلت معدلات نمو سريعة وقد بين لنا تكتل مجموعة البريكس الحديث انه بالفعل يواجه الهيمنة الاقتصادية التقليدية بمنافسة اقتصادية جديدة (عدوي، 2019، صفحة 20).

الجدول رقم 1: بعض المؤشرات على قوة البريكس مقارنة بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

الوضع في الأمم المتحدة	عدد الرؤوس الحربية النووية (2013)	النفط (أوبك 2016)	الناتج المحلي الإجمالي في تعادل القوة الشرائية	عدد السكان بالملايين (الامم المتحدة عبر البنك الدولي 2018)	
دولة عضو (*)	0	13	3366 (8e)	209	البرازيل
عضو دائم في مجلس الأمن	4450 (2016)	80	4051 (6e)	144	روسيا
دولة عضو	80 الى 100	5.5	10498 (3e)	1352	الهند
عضو دائم في مجلس الأمن	حوالي 200	26	25361 (1er)	1302	الصين
دولة عضو	0(**)	<1	793 (29e)	57	جنوب افريقيا
2 من أصل 5 اعضاء في مجلس الأمن	**حوالي 4900**	**135**	**44069**	**3155**	**مجموع دول بريكس**
2 من أصل 5 أعضاء في مجلس الأمن	300 (فرنسا) + 225 (المملكة المتحدة	11	22435	513	الاتحاد الاوربي
عضو دائم في مجلس الأمن	4018 (2016)	32	20494 (2 e)	327	الولايات المتحدة

Sources: Ressources de géographie pour les enseignants BRICS(anciennement BRIC);http://geoconfluences.ens-lyon.fr/glossaire/bric

نلاحظ من الجدول أنه هناك تفوق معتبر لمجموعة دول بريكس مقارنة مع التكتل الغربي حتى سنة 2018 وذلك في كل من الكثافة السكانية، الناتج المحلي الإجمالي في تعادل القوة الشرائية، النفط، عدد الرؤوس النووية، الا أننا عندما نتجه نحو آخر تقرير للبنك الدولي حول أوزان الناتج المحلي للاقتصادي العالمي الذي بلغ 96.1 تريليون دولار في عام 2021 حسب أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي، وكانت مساهمة مجموعة السبع الصناعية من هذا الناتج 42.3 تريليون دولار وبما يعادل 44%، فيما بلغت مساهمة دول تجمع البريكس في هذا الناتج 24.2 تريليون دولار، وبما يمثل نسبة 25.**%**، ومن هنا نجد أن مجموعة السبع الصناعية تفوق مجموعة دول البريكس في ما يتعلق بقيم الناتج المحلي الإجمالي، مع الأخذ في

الاعتبار أن اقتصاديات مجموعة السبع الصناعية لم تسترد عافيتها بعد بسبب أزمة كورونا، وعلينا أن نعي الوزن الكبير لوضع كل من أميركا في مجموعة السبع الصناعية، وكذلك وضع الصين في دول البريكس، فأميركا تحقق 54% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة السبع الصناعية، والصين تحقق نسبة 73% من قيمة الناتج المحلي لدول البريكس، وهذا ما سنوضحه في الأشكال التالية:

الشكل رقم 1: الناتج المحلي الاجمالي

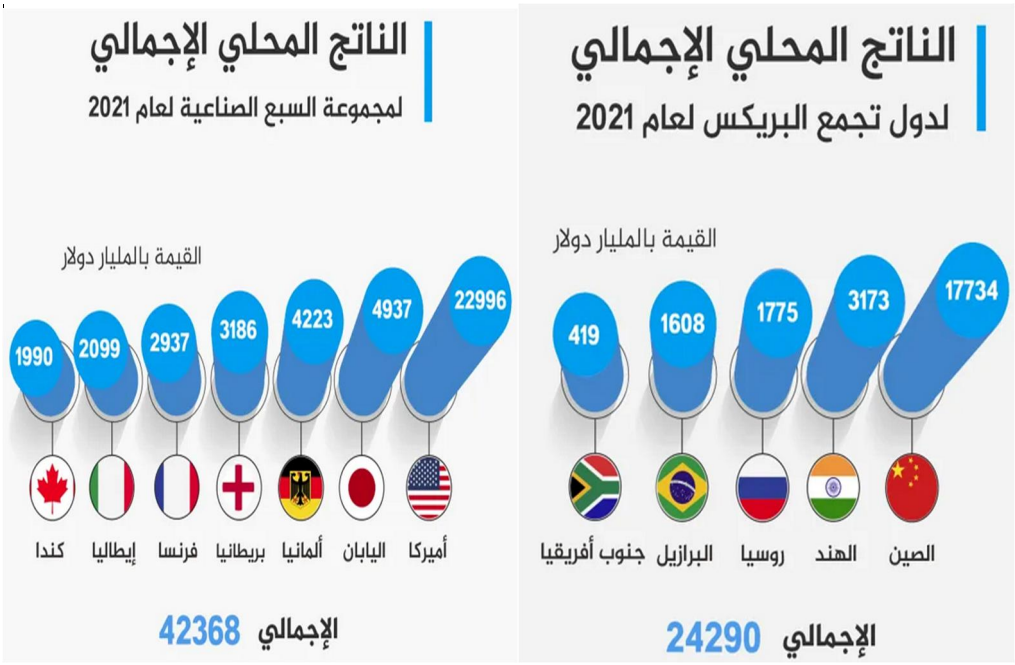

المصدر: عبد الحافظ الصاوي، صراع تجمع البريكس ومجموعة السبع الصناعية، تحليل اقتصادي بجريدة الجزيرة، 2022/7/5، **https://www.aljazeera.net/ebusiness**، تم الاطلاع 2023/03/28، 11.27.

3.2. دور دول البريكس في انعاش تجارة الخدمات العالمية

تبرز دول البريكس كالعبين مهيمنين في تجارة الخدمات العالمية، وعلى مدى عقد ونصف العقد الماضيين، شهد معظمهم نموا سريعا في تجارة الخدمات أكثر من الأسواق المتقدمة الرئيسية، (مع الصين والهند في المقدمة) فحسب احصائيات منظمة التجارة العالمية **WTO** ،كانت الصين ثالث أكبر مصدر للخدمات في العالم في عام 2015 والهند في المرتبة الثامنة، مع نجاح الهند بشكل خاص في مجال تكنولوجيا المعلومات وتكثيف العمليات التجارية (الاستعانة بمصادر خارجية)، ولكن منذ أن بدأت دول

البريكس من قاعدة منخفضة نسبيا، غير أنها لا تزال تمثل نسبة متواضعة من التجارة العالمية باستثناء الهند، كما تميل تجارة خدمات البريكس إلى التركيز في القطاعات التقليدية مثل: النقل والسفر، ويعد التكوين القطاعي لتجارة الخدمات والانتاج مهما، لأن القطاعات تختلف من حيث إنتاجيتها وامكانات نموها في المستقبل وآثارها الغير المباشرة، حيث شهدت قطاعات الخدمات الديناميكية مثل الهندسة والبحث والتطوير، نموا سريعا في الانتاجية على مستوى السنوات الأخيرة. وهذا له آثار على صانعي السياسات، الذين يحتاجون إلى الحوافز المناسبة لتشجيع الخدمات عالية الإنتاجية وداعمة للنمو.

أحد جوانب تجارة الخدمات التي تتميز بها دول البريكس هو ما يسمى بتجارة الخدمات "المتجسدة" وهي الخدمات المستخدمة كمدخلات في إنتاج السلع والخدمات الأخرى القابلة للتداول، تمثل الخدمات حوالي **30 %** فقط في الصادرات العالمية من حيث القيمة الإجمالية، ولكن ما يقرب من 00 %من حيث القيمة المضافة، مما يعكس حقيقة معظم تجارة الخدمات عبر الحدود في العالم، هي خدمات وسيطة وليست نهائية، لذلك تتضمن صادرات بريكس الاجمالية من السلع المصنعة ما بين 20 %و40 %من الخدمات المضمنة من حيث القيمة المضافة، بشكل أساسي من المصادر المحلية، ولكن أيضا من الموردين الاجانب، وفقا لبيانات **TIVA** الجديدة، وهذا يؤكد أهمية تطوير الخدمات ليس فقط كمصدر لعائدات التصدير، بالمعنى المباشر ولكن أيضا لتسهيل قدرة المصنعين في الاسواق العالمية، ويعد الوصول إلى خدمات عالية الجودة وبأسعار معقولة من السوق العالمية أمر مهما لرفاهية المستهلك وانتاجية الاعمال في مجموعة دول البريكس، بالنسبة لتجارة الخدمات التي تنطوي على الحركة المادية للأشخاص عبر الحدود (الاتصالات بين الافراد) هناك عوامل مهمة تجعل دول البريكس لاعبين رئيسيين في هذا النوع من تجارة الخدمات، وتترجم هذه المزايا الطبيعية إلى سياحة نشطة واقتصاديات سفر في العديد من دول البريكس، وفي الوقت نفسه تعمل دول البريكس ولاسيما الهند والصين، على توليد عدد متزايد من السياح مع ارتفاع دخل الفرد (Jansen, 2017, p. 10)، على الرغم من نمو اقتصاد الخدمات في دول البريكس، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به فيما يتعلق بالتكامل التجاري، لاسيما بين دول البريكس نفسها، رغم وجود جهات بارزة في الأداء مثل الهند والصين، تظل دول البريكس ككل لاعبين ناشئين في تجارة الخدمات العالمية، عند قياسها باستخدام بيانات ميزان المدفوعات، بل إنهما هامشيان

عموما بالنسبة إلى تجارة الخدمات لبعضهما البعض، باستثناء البرازيل وجنوب إفريقيا، اللتان تعتمدان نسبيا على المجموعة كأسواق خدمات الوجهة، حيث يذهب 90.19% و23.32 % من صادرات خدماتهما إلى بلدان البريكس الاخرى على التوالي، لذلك، تتغير الصور إلى حد ما مع كون تجارة الخدمات مكملة لتجارة البضائع، وهي منطقة حققت فيها مجموعة البريكس نجاحا كبير (أم البنين، 2022، صفحة 190).

4.التحديات التي تواجه مجموعة دول البريكس:

تواجه دول البريكس مجموعة من التحديات لكن يبقى التغلب عليها رهين الارادة السياسية والاقتصادية للدول الأعضاء. ان ارتباط دول البريكس بالمؤسسات الدولية مغزاه ليس قلب هذه المؤسسات جذريا، وإنما تغييرها بما يتكيف مع مصالحها، ويظهر ذلك من خلال الدعوات المتكررة من دول المجموعة الى اصلالح هيئة الامم المتحدة والهياكل التابعة لها ،واقتراح زيادة عدد أعضاء مجلس الامان بضم كل من البرازيل و الهند وحتى جنوب افريقيا سعيا منها للحصول على مزيد من السلطة والنفوذ للتأثير في القرارات العالمية.

خضوع دول البريكس وارتباطها بالأسواق العالمية التي تتوقف عليها المبادلات التجارية ،ورغم حاولات لقيادة مؤسسات بروتن وودز والتي مازالت في يد الدول الغربية رغم انتقاد دول البريكس للتقليد المتبع والقاضي بانتخاب شخصية أمريكية لقيادة البنك الدولي الذي يرأسه الامريكي ديفيد مالباس **Malpass David** منذ أفريل 2019، و المعروف بولاءه لدونالد ترامب، وشخصية أوروبية لرئاسة صندوق النقد الدولي وتشغل هذا المنصب منذ سبتمبر 2018 البلغارية كريستالينا غورغييفا **.KristalinaGeorgieva**

سياسيا أنظمة مختلفة إن لم نقل متناقضة، إذ يصعب الجمع بين أنظمة سلطوية وأخرى ديمقراطية، الصين مثال اكبر دولة شيوعية في العالم يحكمها نظام الحزب الواحد منذ 1921، في المقابل الهند تمثل أكبر دولة ديمقراطية في آسيا يقول رئيس مؤسسة أوبزرفر للابحاث في نيودلهي "الدفاع عن الليبرالية والديمقراطية والنظام الدولي سيلعب دورا بين الصين والهند (بلطرش، 2020، الصفحات 80-81).

ويمكن تلخيص هذه التحديات فيما يلي (إبراهيم، 2015، صفحة 198):

- تعتبر التعددية السياسية احد أركان النظم السياسية لذلك فان جمع هذا التكتل للأنظمة السلطوية وأخرى ديمقراطية يعيق مسار التكامل السياسي والاقتصادي.
- غياب الهوية الموحدة، الإرث الثقافي، التاريخي المشترك والبعد الجغرافي بينها.
- الهيمنة الصينية على اقتصاد المجموعة كون بنيتها الاقتصادية أقوى بثلاث مرات من باقي دول البريكس الأمر الذي يؤدي لانكماش وتباطؤ العملية التكاملية.
- أن النمو السريع الذي حققته دول البريكس لن يستمر طويلا، ولن يستطيع التكتل مواصلة منافسته للدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي طالما ظلت دوله الاعضاء تعاني من اختلالات هيكلية داخلية فضلا عن التحديات المتزايدة لتعاملاتها مع الدول الغربية.
- ويرى مايكل بوسكين، أستاذ الاقتصاد في جامعة ستانفورد، أنه رغم النمو السريع في دول البريكس، الذي أثار القلق لدول أوروبا وأميركا اللاتينية، فإن أغلب دول البريكس تواجه مجموعة فريدة من التحديات. على سبيل المثال، تحاول الصين إعادة التوازن لأوضاعها الاقتصادية الصعبة، الناتجة عن اتباعها نموذج النمو القائم على الاستهلاك والتصدير.
- إمكانية أن تصبح مجموعة الإحدى عشر (تركيا، كوريا الجنوبية، فيتنام، اندونيسيا، إيران، المكسيك، نيجيريا، باكستان، الفليبين، بنغلادش ومصر) من اكبر الاقتصاديات التي تنافس المجموعة الاقتصادية.
- النعرات العرقية، الدينية والاثنية في دول التكتل.
- توقف العديد من المبادلات التجارية على ارتباط اقتصاديات الدول وتبعيتها للسوق العالمية.

5. آفاق ومعوقات انضمام الجزائر الى مجموعة بريكس:

1.5.انضمام الجزائر إلى بريكس: خيار استراتيجي

تحدّث الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، في لقائه مع الإعلام أخيرا، عن مشروع انضمام بلاده إلى "بريكس"، وهي منظمة ذات بعد اقتصادي في المقام الأول، وهذا جد حيوي، نحتاج معه إلى تقدير موقف لهذا الخيار في قراءة استراتيجية بحتة له.

بداية، يجب وضع عبارة الرئيس في سياقها الحقيقي، إذ إن العلاقات مع الشركاء الآخرين، خصوصا الاتحاد الأوروبي، هي في أزمة منذ مدة طويلة، تعززت مع مطالبة الجزائر بضرورة مراجعة اتفاقية الشراكة، من ناحية، وخروج بعض الشركاء الآخرين، على غرار إسبانيا، من ناحية أخرى، عن خطّ علاقات كان يوصف بالاستراتيجي، ما فتح الباب واسعا، إذا أضفنا إلى ذلك التوتر في طبيعة العلاقات المتأرجحة بين الجيد والسيئ مع فرنسا، أمام خيار البحث عن شراكات جديدة تساعد الجزائر على تحقيق مكاسب من سعي دول كثيرة إلى إعادة التموضع في خريطة العالم التّي تجرى إعادة تشكيلها على خلفية ثلاث أزمات متلاحقة، هي عالم ما بعد الجائحة، الحرب الروسية – الأوكرانية وتداعياتها على ملفين حيويين، الطاقة والأمن الغذائي.

من المشروع أن تبحث الجزائر عن تموضع في هذا الإطار، خصوصا أنها انتقلت من وضع دولة ريعية إلى إمكانية التأثير بالغاز، بصفة خاصّة، على ملفات كثيرة في الإقليم الذي يغطي، باعتباره عمقا استراتيجيا للجزائر، غرب المتوسّط والمنطقة الساحلية – الصحراوية، وهي منطقة شاسعة كما نرى، والفاعلون فيها تتراوح مصالحهم بين إرادة الحفاظ على مكانة القوّة (الاتحاد الأوروبي، الناتو، القوى العظمى) والبحث عن مكانة جديدة (فرنسا، ألمانيا، تركيا، إيطاليا، إسبانيا)، أو إعادة التموضع بما يخدم خيارات الاستفادة من عملية إعادة تشكيل العالم والمنطقة، بصفة خاصة، وهي حالة الجزائر، الآن، بالإمكانات التي ستؤشر إليها المقالة، خصوصا على المستوى الطاقوي (بشير، 2022).

2.5. هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023

رغم تأكيد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون انضمام بلاده نهاية 2023، لمنظمة "بريكس" بقيادة روسيا والصين، إلا أنه أقرّ بأن ذلك يتطلب تحقيق جملة من الشروط، ما يدعو إلى التساؤل حول ما إذا كانت الجزائر تتوفر فيها هذه الشروط أو قادرة على تحقيقها في غضون نهاية هذا العام.

حيث أن دول بريكس تسعى لزيادة نصيبها من التجارة العالمية ومن إجمالي الناتج الداخلي الخام، وذلك من خلال ضم دول لها ثقلها الاقتصادي والتجاري والبشري وأيضا من حيث المساحة.

والجزائر تمتلك بعض المقومات التي تمثل إضافة لبريكس، فهي أكبر بلد إفريقي وعربي من حيث المساحة وأكبر مصدر للغاز الطبيعي في إفريقيا، ورابع أكبر اقتصاد في القارة السمراء، وديونها الخارجية شبه معدومة، ما يمنحها استقلالية أكبر في صناعة القرار.

ويرى الرئيس الجزائري أن الانضمام إلى البريكس يتطلب مواصلة الجهود في مجال الاستثمار، والتنمية الاقتصادية والبشرية من جهة، والانتقال إلى مستويات أعلى في التصدير" وأيضا رفع الناتج الداخلي الخام ما فوق 200 مليار دولار، موافقة جميع دول البريكس على انضمام الجزائر.

وسنوضح شروط انضمام الجزائر الى مجموعة دول البريكس فيما يلي (الأناضول، 2022):

أ- مضاعفة الصادرات:

من المتوقع أن تصل صادرات الجزائر 56.5 مليار دولار مع نهاية 2022، منها 49.5 مليار دولار صادرات النفط والغاز، ونحو 7 مليارات دولار صادرات خارج قطاع المحروقات، بحسب السياسة العامة للحكومة.

ورغم أن هذه الأرقام تمثل قفزة في الصادرات مقارنة بعام 2021، زيادة بنحو 17 مليار دولار، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والغاز وزياد الكمية المصدر من الغاز ومن السلع خارج المحروقات، إلا أنها تمثل أقل من نصف صادرات جنوب إفريقيا التي بلغت في 2021 أكثر من 121 مليار دولار. وهذا ما يفسر تأكيد الرئيس الجزائري على زيادة حجم الصادرات كأحد الشروط الضرورية للانضمام إلى بريكس.

وفي هذا الصدد، دعا تبون إلى مضاعفة إنتاج الغاز لبلوغ صادرات بـ 100 مليار متر مكعب سنويا في 2023. بينما وضعت الحكومة هدفا للوصول إلى 10 مليارات دولار صادرات خارج المحروقات في نفس العام، و15 مليار دولار في الأعوام المقبلة. حيث تنتج الجزائر نحو 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بمعدل سنوي، صدرت منه رقما قياسيا في 2022، بلغ 56 مليار متر مكعب، بينما استهلكت نحو 50 مليار متر مكعب، وتعيد ضخ نحو 30 مليار متر مكعب في الآبار للحفاظ على نشاطها.

وللوصول إلى هذا الهدف كثفت الجزائر من استثماراتها في قطاع المحروقات وخصصت لها نحو 40 مليار دولار، وحققت اكتشافات هامة في 2022، من النفط والغاز، ودخلت في شراكات مع شركات

متعددة الجنسيات على غرار إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية و"أوكسدونتال" الأمريكية، لاستغلال حقول الغاز وزيادة الانتاج. وتسارع الجزائر الخطى لمضاعفة إنتاجها من الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية، والهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، بالشراكة مع عدة دول على غرار ألمانيا وإيطاليا، بهدف توفير كميات أكبر من الغاز للتصدير، وأيضا تصدير الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء إلى أوروبا مستقبلا.

كما تسعى البلاد لتصدير الكهرباء إلى أوروبا بالنظر إلى امتلاكها فائضا كبيرا منها قابلا للتصدير، إذ تنتج 25 ألف ميغاواط، بينما لا تستهلك في أوقات الذروة بالصيف سوى 17 ألف ميغاواط، ويتقلص هذا الرقم إلى 11 ألف ميغاواط في الشتاء.

وتراهن الحكومة الجزائرية على رفع الصادرات خارج المحروقات إلى 10 مليار دولار في 2023، و15 مليار دولار في الأعوام المقبلة، بعدما نجحت نسبيا في رهان 5 و7 مليارات دولار في 2021 و2022 على التوالي.

ويعتمد مدى قدرة الجزائر للوصول إلى هذا الهدف من خلال وصولها إلى الأسواق الإفريقية، من خلالها تسريعها العمل على شق طريق نحو موريتانيا للوصول إلى أسواق غرب إفريقيا، وكذلك تسريع الخط العابر للصحراء نحو نيجيريا ووسط القارة السمراء.

والتحرك لفتح معارض لمختلف السلع الجزائرية، وأيضا فروع لبنوك جزائرية في عدد من العواصم الإفريقية. وتنشيط الاستثمارات في قطاع المناجم، خاصة استخراج الفوسفات في شرق البلاد والحديد بالجنوب الغربي والذهب والأتربة النادرة بأقصى الجنوب.

ب– زيادة الناتج الداخلي الخام

إحدى العقبات أمام انضمام الجزائر إلى منظمة بريكس، تواضع ناتجها الداخلي الخام الذي بلغ 163 مليار دولار في 2021، وفق بيانات البنك الدولي. بينما يبلغ الناتج الداخلي الخام لجنوب إفريقيا (أصغر اقتصاد في بريكس) 419 مليار دولار، أي مرتين ونصف ضعف الاقتصاد الجزائري. لذلك وضع الرئيس تبون، تجاوز 200 مليار دولار ناتج داخلي خام، هدفا لدخول بريكس، وهو هدف ليس

مستحيلا ولا صعبا، ولكنه مرتبط بمدى ارتفاع أسعار النفط والغاز بالدرجة الأولى. إذ إن الناتج الداخلي الخام للجزائر ما بين 2011 و2014، تجاوز سقف 200 مليار دولار، وبلغ 213.8 مليار دولار في 2014، نتيجة لارتفاع أسعار النفط لتتجاوز سقف 100 دولار للبرميل، وزيادة إنتاج النفط الجزائري ليبلغ 1.5 مليون برميل يوميا، وإنتاج الجزائر حاليا من النفط في حدود مليون برميل يوميا، بالنظر إلى حصتها المحدد من "أوبك+"، والأسعار من المتوقع أن تراوح بين 70 و100 دولار للبرميل في 2023، وفق بعض التقديرات، لذلك تراهن الجزائر على إمكانياتها الكبيرة من الغاز الطبيعي لمضاعفة الإنتاج الذي يكثر عليه الطلب أوروبيا، لرفع ناتجها الداخلي الخام بزيادة تتجاوز 37 مليار دولار في عام واحد، فالناتج الداخلي الخام، يعني بأبسط تعريفاته قيمة مجموع السلع والخدمات داخل الدولة، والجزائر تملك القدرة على تطوير مداخيلها من الخدمات خاصة السياحة وتحويلات العمال من الخارج، من خلال تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة للأجانب، وفتح فروع بنكية في البلدان التي تتواجد بها جالية جزائرية كثيفة.

ج- موافقة الدول الخمسة

إحدى شروط انضمام الجزائر إلى البريكس ضرورة موافقة الدول الخمسة، وإن كانت كل من روسيا والصين أعلنتا موافقتهما على انضمام الجزائر عبر سفيريهما بالجزائر، فإن الرئيس تبون أكد موافقة جنوب إفريقيا أيضا، فجنوب إفريقيا تعد حليف تقليدي للجزائر في الاتحاد الإفريقي، وكانت الجزائر استضافت على أراضيها الزعيم الجنوب إفريقي نيلسون مانديلا في 1962، عندما كان يخوض كفاحه ضد التمييز العنصري في بلاده، واستمر هذا التحالف التاريخي إلى اليوم، أما بالنسبة للبرازيل، فإن عودة الرئيس اليساري لولا دا سيلفا، إلى الحكم يخدم مساعي الجزائر للانضمام إلى بريكس، خاصة وأنه تربطه بها علاقات طيبة منذ زيارته لها في 2006، خلال ولايته الرئاسية الأولى، ولفت تبون، إلى هذا الأمر خلال لقائه مع الصحافة المحلية، قائلا: "البرازيل أعتقد أنهم مع الانتخابات الجديدة (فاز بها سيلفا) موافقون"، لكنه لم يشر إلى موقف الهند لا سلبا ولا إيجابا، ما يعني على الأقل أن المفاوضات ما زالت متواصلة معها لإقناعها بالموافقة.

6. خاتمة:

نفهم من كل ما سبق أن النظام الاقتصادي العالمي يعيش مرحلة انتقالية تعيد ترتيب اوراقه دول البريكس بعيدا نوعا ما عن اللاعبين التقليديين وتعزيز الاقتصاد العالمي، فان سوء الادارة الامريكية و عدم قدرتها على البقاء في قمة الهرم في النظام الدولي، سمح للدول الصاعدة مثل الصين وروسيا على استغلال الوضع والبروز بانشاء تكتل (بريكس) يقضي على الهيمنة الغربية في الوسط الاقتصادي، السياسي العالمي.

حيث خلصنا الى بعض النتائج في بحثنا هذا والتي سنوجزها فيما يلي:

- تمتلك مجموعة دول البريكس مقومات القوة الاقتصادية، مما يجعلها قادرة على تطوير علاقاتها الاقتصادية الدولية هذا سيجعلها أكثر قدرة على مواجهة القوى العالمية متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الاوروبي، لا سيما وأن المجموعة رافضة لهيمنة هاتين القوتين على الاقتصاد والسياسة العالمية.
- اتضح أن آلية دول بريكس هي قوة بناء ملتزمة بالحفاظ على السلام العالمي وتعزيز التنمية العالمية وتحسين الحوكمة العالمية.
- تعمل مجموعة البريكس على القضاء على فكرة القطب الواحد، والدفاع على الانصاف والعدالة من أجل المحافظة على أدوار الدول النامية ذات الاقتصاد الهش والمستغلة من طرف الغرب لمصالحهم الشخصية.
- ان تأسيسها دول البريكس لبنك خاص بها يمكن ان يواجه نفوذ الهيمنة الاقتصادية الامريكية على الاقتصاد الدولي وبالتالي اجبار الاخيرة على تغيير سياساتها في صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية العالمية الاخرى ومؤسسات التصنيف الائتماني للدول.
- الجزائر تمتلك بعض المقومات التي تسمح لها بالانضمام لتجمع البريكس، فهي تعتبر أكبر بلد إفريقي وعربي من حيث المساحة وأكبر مصدر للغاز الطبيعي في إفريقيا، ورابع أكبر اقتصاد في القارة السمراء، وديونها الخارجية شبه معدومة، ما يمنحها استقلالية أكبر في صناعة القرار.
- أن انضمام الجزائر إلى البريكس يتطلب مواصلة الجهود في مجال الاستثمار، والتنمية الاقتصادية والبشرية من جهة، والانتقال إلى مستويات أعلى في التصدير" وأيضا رفع الناتج الداخلي الخام ما

فوق 200 مليار دولار ضع في خاتمة البحث تلخيصا لما ورد في مضمون البحث، مع الإشارة إلى أبرز النتائج المتوصل اليها، وتقديم اقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث.

7. قائمة المراجع:

- **الأطروحات:**

- وليد ابراهيم، حديفة، (2015)، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي أنموذجا، قسم الاقتصاد الدولي ، كلية العلوم السياسية ، جامعة دمشق، سوريا.
- ام البنين، معلم، (2022)، دور تكتل البريكس في النظام الدولي ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، الجزائر.
- بلطرش، فتيحة، (2020)، مكانة القوى الصاعدة البريكس في النظام الدولي، قسم العلوم السياسية، كية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو-، الجزائر.
- عدوي، جمال، (2019)، تأثير مجموعة البريكس في النظام الدولي، قسم العلوم السياسية، كية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، الجزائر.

- **المقالات:**

- زيدان، سجى فلاح، (2018)، دراسة في ابرز الافكار السياسية لمجموعة البريكس ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، 26؛
- المخادمي، عبد القادر رزيق، (2017)، تكتل البريكس نحو نظام عالمي جديد، ديوان المطبوعات الجزائرية؛
- سي البشير، محمد، (2022)، انضمام الجزائر الى البريكس، جريدة العربي الجديد؛
- البريكس وافريقيا، (2013)، البريكس، مجلة إفريقيا قارتنا.

- *Jansen, M. (2017). BRICS countries: Emerging players in global services trade. International Trade Centre.*
- *Jesúsa, A. (March 29, 2019). South Africa's role in the BRICS. Palacios Jiménez International Relations student, University of Navarr: Center for Global Affairs & Strategic Studies.*
- *John J. Kirton, M. L. (2018). BRICS and Global Governance. First Edition (New York: Routledge.*

- **مواقع الانترنيت:**

- جريدة العربي الجديد (2022)، انضمام الجزائر الى البريكس، *https://www.alaraby.co.uk*، 30 مارس 2023.

- الصفحة الرسمية الأناضول (2022)، هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس"، *http://www.aa.com.tr/ar*، 28 مارس, 2023.

- BRIC), R. d. (2019, novembre). http://geoconfluences.ens-lyon.fr/glossaire/bric. Consulté le march 28, 2023, sur confluences.

اهمية الشراكة الاقتصادية بين دول بريكس (BRICS)

The importance of economic partnership between the BRICS countries

ط.د. **موفق محمد امين** جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس (الجزائر)،
mohammed.mouffok@dl.univ-sba.dz
د. **موفق عمر** ، جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس (الجزائر)، moomar022@gmail.com

ملخص:

يهدف هذا البحث الى دراسة اهمية الشراكة الاقتصادية بين دول بريكس من خلال تحليل اهم المؤشرات الاقتصادية لدول المجموعة(ناتج المحلي الإجمالي، نسب النمو، الاستثمارات الاجنبية المباشرة، الصادرات و الواردات) واهم المعوقات التي تواجهها، وخلصت الدراسة ان للشراكة بين دول بريكس دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المجموعة.

كلمات مفتاحية: بريكس، الشراكة الاقتصادية، التنمية الاقتصادية.

تصنيفات JEL : F53، F61 .

Abstract:

This research aims to study the importance of economic partnership between the BRICS countries by analyzing the most important economic indicators of the group countries (GDP, GDP growth rates, foreign direct investment, exports and imports) and the most important obstacles they face. The study concluded that the partnership between the BRICS countries has an effective role in achieving economic development of the group countries.

Keywords: BRICS, Economic partnership, Economic development.

Jel Classification Codes: F53, F61.

1. مقدمة:

عرف المشهد السياسي العالمي العديد من التغيرات التي أدت إلى تحول اهتمامات الدول من المجال العسكري الذي كان سائدا منذ الحرب الباردة ، وذلك من أجل زيادة وتعزيز قدراتها وقواتها الى التركيز على المجال الاقتصادي كقوة مرنة تمكن الدول من بسط نفوذها، و فرض مكانتها في الساحة العالمية دون اللجوء إلى العمل العسكري أو القوة الصلبة والانتقال من النمط الصراع التنافسي في العلاقات الدولية إلى النمط التعاوني التكاملي بالإضافة إلى بروز فواعل جديدة ، زادت من تعقد وتشابك السياسة العالمية ، بناء على هذا باتت الدول تنسق فيما بينها من خلال الدخول في ترتيبات وتكتلات مشتركة ليزيد تأثيرها بشكل جماعي على القرارات السياسية و الاقتصادية العالمية ، وتعد مجموعة البريكس إحدى اهم هذه التكتلات. ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

"ما هي اهمية الشراكة الاقتصادية بين دول البريكس ؟"

1.1.فرضيات البحث:

للإجابة على هذا السؤال ثم اقتراح الفرضية التالية :

للشراكة الاقتصادية بين دول البريكس اهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية.

2.1.أهداف البحث :

يهدف بحثنا هذا إلى التطرق لاهم المفاهيم الخاصة بالمجموعة البريكس ، واهم والتحديات التي تواجهها، مع دراسة اهمية الشراكة الاقتصادية لدول البريكس ، من خلال تحليل اهم المؤشرات الاقتصادية لدول المجموعة بعد تأسيسها خلال الفترة الممتدة من 2009 الى 2021 .

3.1.أهمية الدراسة:

اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تفسير الوضع القائم وتحديد العلاقات والظروف الموجودة بين المتغيرات، وهو يركز بشكل أساسي على فهم مجموعة بريكس و تشخيص المؤشرات الاقتصادية لدول البريكس.

2. مجموعة بريكس (BRICS)

1.2 تعريف مجموعة بريكس

كلمة بريكس(BRICS) هو اختصار للحروف الأولى باللغة اللاتينية ، هذا المصطلح اختصارا للأحرف الأولى للدول المشاركة في هذا التكتل، (B) Brazil البرازيل،(R) Russia روسيا، (**I**) India الهند و(**C**) China الصين. في عام 2010 انضمت إلى هذه المجموعة جنوب أفريقيا (**S**) South Africa ، . و هو مفهوم طرح للمرة الأولى منذ أكثر من عقد من الزمان في عام 2001 ، يمثل تجمع كل من البرازيل وروسيا و الهند والصين. وقد صاغ الفكرة غولدمان ساكس في ورقة كجزء من عملية الاندماجية الاقتصادية لتوقع الإتجاهات الإقتصادية العالمية على مدى نصف القرن القادم. كانت النتيجة الرئيسية أن دول البريك سوف تلعب د ورا متزايد الأهمية في الإقتصاد العالمي. أخذ النتيجة الرئيسية إلى الأمام، ليصل في عام 2003 إلى ديناميكيات التطور المتوقع للاقتصاد العالمي على مدى السنوات ال 50 فإن إقتصاديات البريك يمكن أن تصبح قوة رئيسية في الإقتصاد العالمي في أقل من 40عاما ان ذاك، فإن اقتصاديات البريك معا يمكن أن يكون أكبر من مجموعة الستة **G– 6**) ،) وبحلول عام 2025 فان حجمها يمكن أن يكون أكثر من نصف حجم **G–6** ،توقعت الدراسة أيضا أنه بحلول عام 2050 ، لن تظل إلا الولايات المتحدة واليابان من الدول الصناعية الحالية بين الدول الست أكبر الإقتصاديات كما ستصبح الصين القوة الاقتصادية الاكبر في العالم (طويل و كاروس،2019) .

2.2 نشاة مجموعة بريكس

بدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل هذه المنظمة الاقتصادية، التي أطلق عليها أولا تسمية البريك وضمت في بدايات مراحل تكوينها كلا من وزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين في سنة على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك وانضمت إليها جنوب إفريقيا في أوائل عام 2011 ، بدافع من الصين، ليزداد اسمها حرفاً آخر وتصبح "بريكس".

حيث عقدت أول قمة لمجموعة "البريك" في يوليو عام 2008 باليابان على هامش قمة الثماني الكبار، التي شهدت أول تنسيق عملي بين الدول الأربع حول أهم القضايا الاقتصادية العالمية، وبعد هذه القمة صارت مجموعة "بريك" موضع تكهنات وتوقعات عدة، خاصة حول احتمالات تشكيلها لمنظمة

اقتصادية ستكون الأقوى في تاريخ الاقتصاد العالمي خلف النظام الاقتصاد العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية و من و راءها الدول المتقدمة.

كان نتيجة للأزمة المالية العالمية 2008، أن شهد الاقتصاد العالمي هزات وارتدادات متتالية، كانت السبب المباشر لتراجع وانهيار الكثير من الاقتصاديات المتقدمة، والسبب في صعود وتعاظم مكانة اقتصاديات صاعدة ونامية استطاعت الصمود وتفادي آثار هذه الأزمة، من بينها دول المجموعة.

شكل هذا التراجع و الصعود معادلة جديدة في ميزان القوى الاقتصادية و السياسية الدولية، بعدما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على العالم، ما مهد لتلاقي مفاهيم و مصالح دولية مشتركة قامت على محاولة تشكيل نظام اقتصادي متعدد القطبية جمع كلا من دول روسيا و الصين و الهند و البرازيل و دفعهم لعقد أول اجتماع قمة بين رؤساء الدول السابق ذكرها في روسيا بمدينة ييكاتيرينبرغ سنة 2009حيث تم الإعلان عن ضرورة تأسيس نظام عالمي متوازن، وتم الاتفاق على مواصلة التنسيق في القضايا الاقتصادية العالمية الآنية، بما فيها التعاون في المجال المالي و التجاري و السياسي(الطيف،2014).

1.3 اهداف مجموعة بريكس تهدف إلى مجموعة من أهداف أساسية و هي :

- العمل على تنويع الهياكل الإقتصادية لدول " بريكس " ، تخفيض مستويات الفقر ، ومواصلة التعاون التجاري والإقتصادي القائم على التوازن و الإستدامة؛
- الإلتزام بمبادئ التدرج في التنفيذ والإنفتاح والشفافية من اجل تحقيق شراكة العصرية الواسعة النطاق، وذلك ما يؤدى في المستقبل إلى زيادة مستويات التعاون مع الدول النامية؛
- زيادة مجالات التعاون مع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، و مساعدة مجموعة "بريكس" للدول النامية الأخرى وزيادة مستويات التعاون معها في الحد من الفقر ؛
- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تدعيم التعاون التجاري البيني ومشاركة الاقتصاديات الصاعدة في إدارة الاقتصاد الدولي .
- انشاء مصرف إنمائي مقره بمدينة شنغهاي الصينية، يهدف الى للمساعدة على احتواء آثار خفض الولايات المتحدة لبرنامج الحفز الاقتصادي ، وخطط للبنك أن يبدأ عمليات الإقراض عام ثم التوصل إلى اتفاق إنشاء المصرف بعد مفاوضات مكثفة لتسوية نزاع بين الهند والصين على مقر البنك الجديد الذي بلغ رأسماله الأولى مائة مليار دولار (طويل و كاروس ،2019).

3. التحديات التي تواجه مجموعة بريكس:

تواجه مجموعة بريكس العديد من العوائق كأي تكتل فاعل في الساحة الدولية التي تحول بينها وبين السيطرة الحقيقية في المجال الاقتصادي و السياسي، مما يتطلب تخطي جملة التحديات التي تواجهها، من التنازلات السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء لتحويل الأزمات التي تواجهها من سياسة الإدارة إلى سياسة التوجيه

1.3. التحديات الداخلية:

- **المشاكل الحدودية و النزاعات الاقليمية:** تواجه دول بريكس عدة مشاكل مع جيرانها، حيث يعد قرب الصين المنتظم من باكستان مصدر قلق مستمر للهند كما تتبر هذه الاخيرة محور أمريكا في آسيا ، فالهند تتهم الصين بتطويق أراضيها و تقييدها داخل آسيا من خلال " نشاطها الكبير في الدول المجاورة لها، اضافة إلى الخط الحدودي "ماكمهون" الذي يسبب خلافات الحدودية بين الصين و الهند. بالإضافة لتنافس الصيني الروسي على المناطق الإستراتيجية حول منطقة آسيا الوسطى وخوف روسيا من التمدد الجغرافي للصين لحود شرق سيبيريا؛
- **الاختلافات الاقتصادية واجتماعية:** تعاني دول البريكس من تفاوت بين اقتصاداتها اضافة الى افتقارها إلى المصالح الاقتصادية المتبادلة ، كما تشهد توزيعا غير عادل للثروة مم، شيخوخة السكان الكبيرة، الجوع و التفاوت بين الجنسين(مخادمي، 2017)؛
- **الاختلاف في الانظمة السياسية لدول البريكس:** يجعل الاختلاف من الناحية السياسية بين دول البريكس يتمتعون بقيم و مصالح متعارضة فالصين و روسيا تمثلان الأنظمة الشمولية، و ممارستهما بعيدة عن الممارسات الرأسمالية، بالمقابل الهند و البرازيل و جنوب إفريقيا هي دول ديمقراطية مما قد يخلق الاختلافات في القيم السياسية قد تؤثر عن الانسجام داخل المجموعة(بلعربي، 2021).

2.3. التحديات الخارجية:

- **هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي** : تضم البريكس مجموعة من الدول الرائدة في المجال الاقتصادي و مجال الأمني كروسيا و الصين وهذا ما يجعلها بحد ذاته يمثل تهديدا أمنيا حقيقيا ، قد يقف يوما بثبات في وجه هيمنة القوى العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها، وسيطرتها على الاقتصاد العالمي والتحكم فيه من خلال الهيمنة على الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، فمن البديهي أن تقوم هذه القوى بمحاولة تفكيك هذا التكتل قبل أن يطور تجربته التكاملية فيصبح أكثر ترابطا و انسجاما وقوة (مردان، 2014)؛
- **مواجهة روسيا مع الغرب**: إن معاداة دول بريكس للغرب سيكون له نتائج عكسية. حيث تتفادى هذه الاخيرة الدخول في صدام مع الغرب، لأن المواجهة المستمرة بين روسيا و الغرب تجعل هذا التوازن أكثر حساسية ، بسبب تأثيره على حساب التفاضل و التكامل الروسي مع المجموعة فإذا استمرت روسيا في الضغط على مجموعة لفرض معاداتها للغرب فإن هذا سيؤدي إلى تفاقم التوترات داخلية و تغير التوازن داخلي وهو ما سيؤثر سلبا على أداء المجموعة؛
- **الصراع الصيني الأمريكي**: يتضارب هدف الصين المتمثل في بلوغ مكانة عالية مع الهدف الأمريكي المعلن وهو عدم السماح لأية د ولة آسيوية أن تصبح هي القوة الكبرى المهيمنة في آسيا و قد خاضت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة حروب في آسيا خلال القرن المنصرم من أجل تحقيق هذا الهدف، وحتى دون قيام حرب فعلية فإن الصين و الولايات المتحدة الأمريكية سيكونان خصمين في الصراع العالمي خلال العقود الأولى من القرن الحالي ، و من ثم سترغم الدول الأخرى لأن تنحاز لجانب واحد دون الآخر مما سينعكس بالسلب على مجموعة بريكس(العلي، 2014).

3.3 التحديات الطبيعية:

- **التحديات البيئية** :تعتبر التحديات البيئية من أكبر التحديات التي ستؤثر كثيرا على اقتصاد دول البريكس فهي من بين الدول التي تعرف نسب عالية من التلوث ، و من المرشح أن تزيد هذه النسب نتيجة لاهتمام هذه البلدان بزيادة نمو ا على حساب البيئة ،ومعظم أنشطتها الاقتصادية مضرة بالبيئة خاصة في روسيا ، الصين و الهند التي زاد معدلها الإجمالي من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون ليتجاوز المعدل الكلي لدول الاتحاد الأوروبي من هذه الانبعاثات؛
- **التباعد الجغرافي**: حيث يؤدي الى ضعف التجارة البينية نتيجة لارتفاع تكاليف النقل مما يسمح بزيادة القدرة التنافسية لدول الجوار أكبر من دول المجموعة، و بالتالي تلجأ الدول إلى البحث عن بدائل أقرب للتبادل التجاري(الحميداوي و لاوهد، 2020)؛
- **ندرة الموارد الطبيعية**: أقر قادة البريكس بمشكلة الموارد المحدودة التي تواجه اقتصاداتهم، إذ تواجه الهند و الصين نقصا في المياه والطاقة يتزامن مع ثبات نمو إنتاج المحاصيل الزراعية الذي يثير المخاوف من تفاقم الوضع الغذائي في السنوات المقبلة على الرغم من أن البلدين لديهم اكتفاء ذاتيا في الغذاء في الوقت الراهن(براهما، 2012) .

4. اهمية الشراكة الاقتصادية بين دول بريكس

1.4 خصائص دول مجموعة بريكس

يمكن تلخيص اهم خصائص دول مجموعة بريكس في الجدول التالي:

الجدول 1: اهم خصائص دول مجموعة بريكس (سنة 2021)

	البرازيل	روسية	الهند	الصين	جنوب افريقيا	بريكس
المساحة (مليون كم^2)	8,51	17,09	3,28	9,6	1,21	**39,69**
التعداد السكاني (مليون نسمة)	214	143	1407	1412	51	**3227**
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار امريكي)	1608	1778	3176	17734	419	**24715**
نصيب الفرض (دولار امريكي)	7507	12194	2256	12556	7055	**7659**
الصادرات (مليار دولار امريكي)	336	548	647	3612	130	**5273**
الواردات (مليار دولار امريكي)	306	379	759	3091	105	**4640**

المصدر: من اعداد الباحثين، باعتماد على اخر إحصائيات البنك الدولي.

من خلال الجدول 1 يلاحظ ان اجمالي مساحة الدول بريكس 39,69 مليون كم^2 مما يمثل نحو 26,65 % من مساحة العالم، حيث تدخل اربع دول من المجموعة في تصنيف اكبر عشر دول في العالم اكبرها على الاطلاق روسية بمساحة مقدرة ب 17,09 مليون كم^2؛

يبلغ التعداد السكاني لدول بريكس بنحو 3,227 مليار نسمة و هو يمثل نحو 40,09 % من تعداد سكان العالم، تحتل كل من الصين و الهند المرتبة الاولى و الثانية على التوالي حيث يمتلا لوحدهما اكثر من ثلث سكان العالم؛

يصل الناتج المحلي الاجمالي لمجموعة بريكس الى 24,715 ترليون دولار امريكي مما يمثل حوالي الربع الاقتصاد العالمي بمتوسط نصيب الفرد مقدر ب 7659 دولار امريكي لدول بريكس اكبرهم الصين ب 12556 دولار امريكي و اقلهم الهند ب 2256 دولار امريكي

كما بلغت الصادرات 5,273 ترليون دولار امريكي و الواردات ب 4,640 ترليون دولار امريكي محققتا فائض تاجري مقدر ب 633 مليار دولار امريكي، اد تحتل الصين صدارة دول العالم من حيث صادرات متفوقتا على الولايات المتحدة.

2.4 تطور الأداء الاقتصادي لدول بريكس

تعد المؤشرات الاقتصادية من اهم الادوات التي تقيص الاداء الاقتصادي للدول، في حالة دول بريكس سيتم دراسة تطور اهم المؤشرات الاقتصادية منذ تأسيس مجموعة بريكس الى اخر احصاءات الاقتصادية باعتماد على بيانات البنك الدولي كما هو موضح في الاشكال التالية:

الشكل 1: تطور الناتج المحلي الاجمالي لدول بريكس خلال الفترة 2009– 2021

(الوحدة: مليار دولار امريكي)

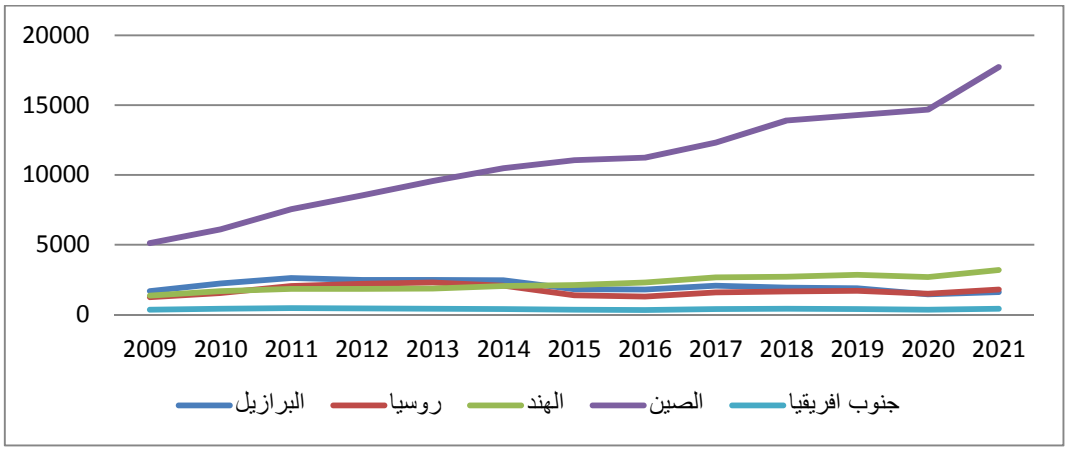

المصدر: من اعداد الباحثين، باعتماد على اخر إحصائيات البنك الدولي.

من خلال الشكل 1 نلاحظ ان نمو الاقتصاد الصيني يتفوق على اقتصادات باقي دول بريكس حيث انتقل من 5101 مليار دولار امريكي سنة 2009 الى 6087 مليار دولار امريكي سنة 2010 ليتجاوز الاقتصاد الياباني ليصبح ثاني اكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة الامريكية، ليواصل النمو ووصافة اكبر اقتصادات دول العالم الى غاية سنة 2021 ويحقق ناتج محاي اجمالي مقدر ب 17،7 ترليون دولار امريكي. اما الاقتصاد الهندي الذي كان يحتل المركز التاسع عالميا بناتج محاي اجمالي مقدر ب 1341 مليار دولار امريكي الى خامس اكبر اقتصاد سنة 2021 مقدر ب 3176 مليار دولار امريكي.

يليه كل من الاقتصاد الروسي، البرازيلي و الجنوب افريقي، حيث انتقلوا من كعدلات نمو سالبة سنة 2009 الى معدلات نمو مرتفعة، ليتأثروا بعد ذلك بأزمة انخفاض اسعار المحروقات سنة 2015 تليها ازمة كورونا 2020 ، على عكس الاقتصاد الصيني و الهندي اللذان حافظا على نموهما المرتفع ماعدا الاقتصاد الهندي التراجع سنة 2020 كما هو موضح في الشكل 2.

الشكل 2: تطور نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول البريك خلال الفترة 2009– 2021

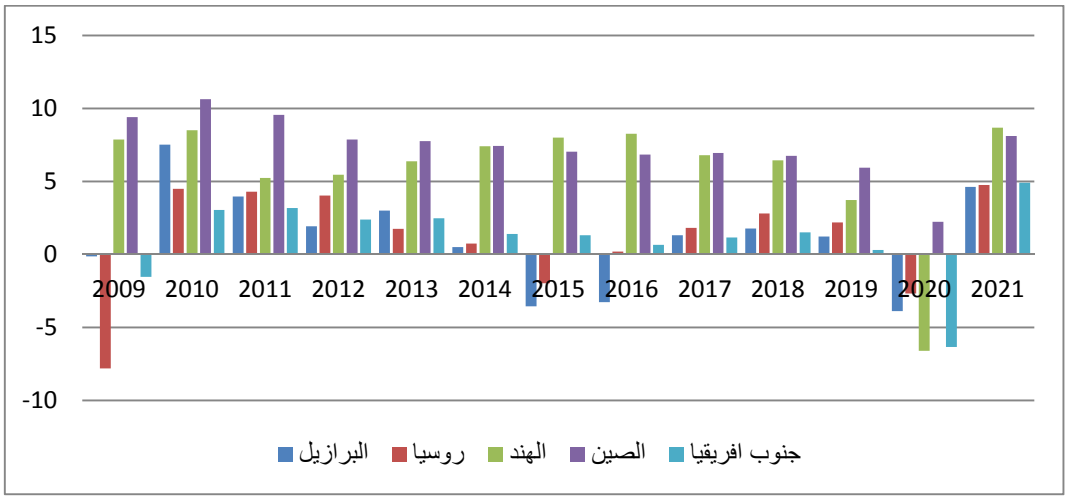

المصدر: من اعداد الباحثين، باعتماد على اخر إحصائيات البنك الدولي

الشكل 3: تطور الاستثمار الاجنبي المباشر لدول بريكس خلال الفترة 2009– 2021

(الوحدة: مليار دولار امريكي)

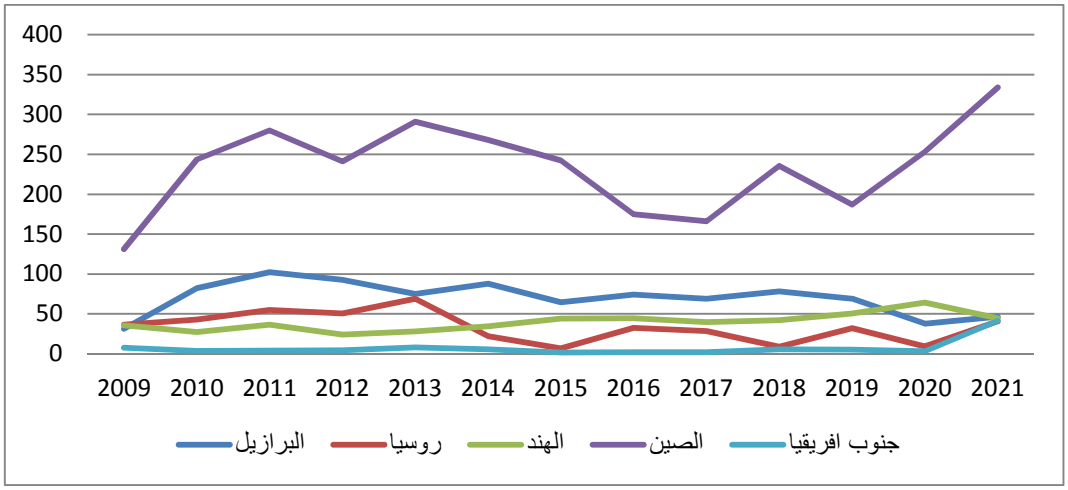

المصدر: من اعداد الباحثين، باعتماد على اخر إحصائيات البنك الدولي.

يشرح الشكل 3 تطور الاستثمار الاجنبي المباشر لدول بريكس حيث ارتفع سنة 2021 ب 506 مليار دولار امريكي بمقدار اكثر من الضعف عن 2009 ، حيث تحتل صين صدارة دول بريكس تليها الهند التي انتقلت من المركز الرابع سنة 2009 الى الوصافة منتصف سنة 2019، م تليها البرازيل، ثم جنوب افريقيا تليها روسيا التي فقدت المركز الثالث للهند سنة 2015 جراء انخفاض اسعار النفط لتتراجع الى المركز الاخير سنة 2021 بعد ازمة كورونا سنة 2020 .

الشكل 4: تطور صادرات دول بريكس خلال الفترة 2009– 2021

(الوحدة: مليار دولار امريكي)

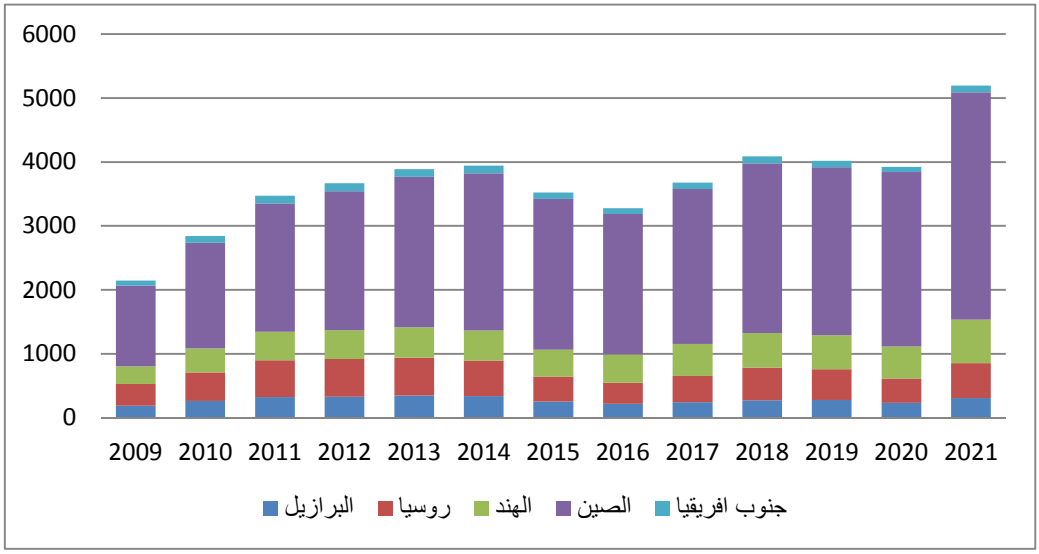

المصدر: من اعداد الباحثين، باعتماد على اخر إحصائيات البنك الدولي.

الشكل 5: تطور واردات دول بريكس خلال الفترة 2009– 2021

(الوحدة: مليار دولار امريكي)

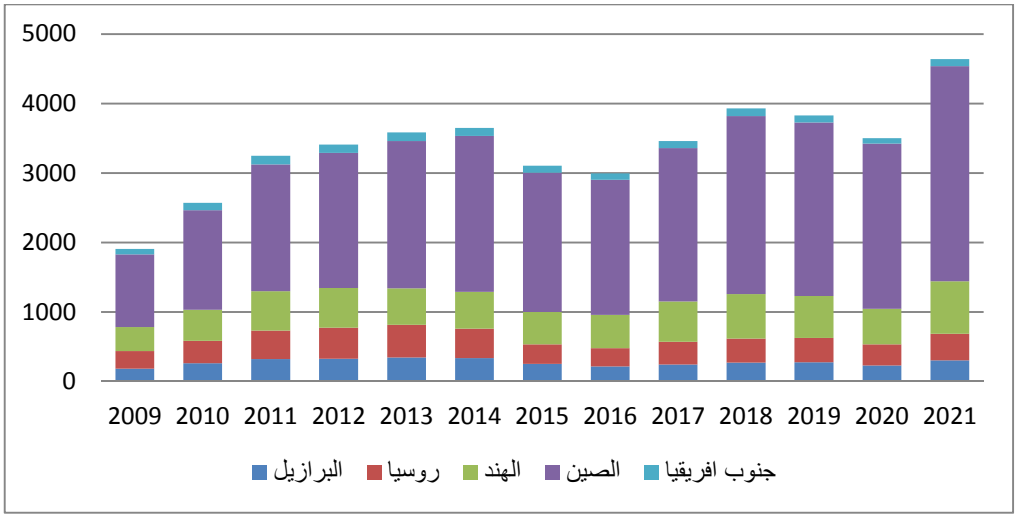

المصدر: من اعداد الباحثين، باعتماد على اخر إحصائيات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الشكل 4 و 5 تطور التجارة الخارجة لمجموعة بريكس ، اذ قفزت الصادرات و الواردات من 2146 مليار دولار امريكي و 1909 مليار دولار امريكي على التوالي، الى 5193مليار دولار امريكي و 4641 مليار دولار امريكي سنة 2021، حيث تحتل الصين الصدارة بنسبة 68% ثم الهند بنسبة 13% تليها روسيا بنسبة 11% ثم البرازيل بنسبة 06% ,في الاخير جنوب افريقيا بنسبة 02% .

3.4 التبادل التجاري بين دول بريكس

يعتبر من اهم العناصر التي تعتمد عليها دول بريكس للارتقاء وتدعيم شراكتها الاقتصادية، حيث يشكل التبادل التجاري بين روسيا و باقي دول بريكس نسبة 32,40% من تبادلتها التجارية ، تليها كل من البرازيل بنسبة 30,40%، جنوب افريقيا بنسبة 27,50%، الهند بنسبة 15,20% ثم الصين بنسبة 8,90% (tradingeconomics.com، ، لوحظ يوم 2023/03/24) عبر الرابط :

https://tradingeconomics.com/matrix

و الشكل الموالي يوضح نسب التبادل التجاري ما بين دول مجموعة بريكس

الشكل 6: التبادل التجاري بين دول بريكس

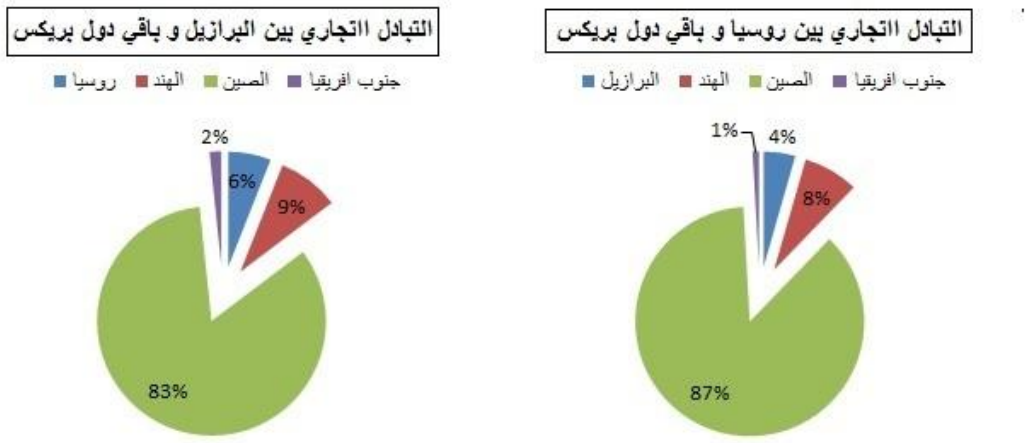

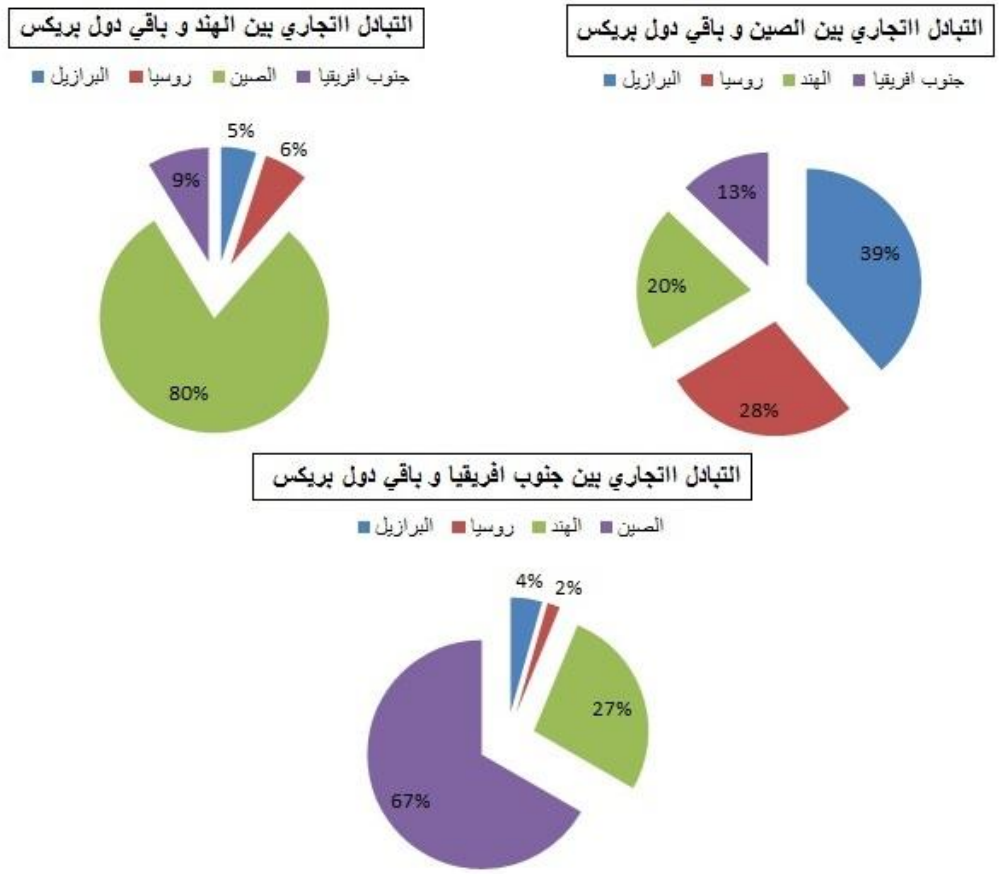

المصدر: من اعداد الباحثين ، باعتماد على بيانات موقع (tradingeconomics.com)

من خلال الشكل 6 نلاحظ ان عاما الجغرافيا كان له دور اساسي في تحديد العلاقات الاقتصادية بين دول بريكس ، حيث تترفع حجم المبادلات التجارية بين الدول القريبة جغرافيا من بعضها البعض (الصين، الهند و روسيا) بشكل اكبر من الدول البعيدة عنها (جنوب افريقيا و البرازيل)، حيث تسبب بعد المسافات ارتفاع تكاليف الشحن و النقل، كما لجأت هذه الدول الى بدائل اخرى اقرب منها جغرافيا، فروسيا مثلا ركزت بشكل اكبر على دول اسيا الوسطى، شرق الاوسط و شرق اوروبا، بينما اتجهت البرازيل الى امريكا الشمالية ،امريكا الجنوبية و الاتحاد الاوروبي أي الدول التي تقع في محيطها الاقليمي، الا ان الصين تعتبر المحور الاساسي في التبادل التجاري بين دول بريكس ، حيث تعتب الشريك التجاري

الاول لكل دول بريكس مما يؤكد على دورها ومكانتها الاساسية في تكتل بريكس. (الحميداوي و لاوهد، 2020)

4. خاتمة:

بعد انتهاء الحرب الباردة وزيادة الترابط الاقتصادي بين الدول وما قابلها من تزايد في الازمات الاقتصادية والمالية العالمية التي غيرت من اتجاهات التعامل وفق ضوابط جديدة تحكم العلاقات على جميع الاصعدة ولتحقيق أكبر قدر من الاستقرار والمنافع السياسية والاقتصادية .ويعد تكتل دول بريكس أحد النماذج كقوة اقتصادية وكتكتل سياسي عالمي تجتمع فيه خمسة قوى اقتصادية ذات نمو سريع من اربعة قارات في العالم، استطاع بأدواته ومرجعياته الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة ان يشكل قوة دولية لا يستهان بها، وعليه نستنتج الاتي:

- حققت دول مجموعة بريكس شوطا مهما منذ تأسيسا نحو مسارها الهادف الى تحقيق التنمية خاصة الجانب الاقتصادي وتموقعها في الاقتصاد العالمي؛
- ارتفاع المؤشرات الاقتصادية لدول بريكس خاصة الصين و الهند اللذان حققا قفزة نوعية في نموهما الاقتصادي واحتلالهما المركز الثاني و الخامس عالما على التوالي؛
- سببت ازمة انخفاض اسعار المحروقات 2015 و ازمة كورنا 2020 انخفاض وتراجع نسب نمو اقتصاد دول بريكس خاصة روسيا التي تعتمد بشكل اساسي في صادراتها على المحروقات، و البرازيل؛
- شكل العامل الجغرافي وبعد جنوب افريقيا و البرازيل عن باقي دول بريكس عائق نحو تطوير التجارة البينية للمجموعة؛
- للشراكة الاقتصادية بين دول البريكس اهمية كبيرة في نهضة المجموعة الا انه لازالت تواجه عدة عقبات يجب تخطيها بالعمل معا وتجاوز الاختلافات لتحقيق المزيد من النمو مستقبلا، وهذا ما يؤكد الفرضية المقترحة اعلاه.

5. قائمة المراجع:

1) الطيف عبد الكريم، دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 03 ، 2014 .

2) العلي مروان سالم علي، الاقليمية الجديدة والنظلم الدولي(دراسة في اشكالية التأثير و التأثر) اطروحة دكتوراه، (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2014 .

3) باهر مردان، الاستراتيجية الامريكية: اهداف و وسائل و مؤسسات، الصين، بيكين، 2014 .

4) براهما تشلاني ، البريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسة الدوحة، مركزا لجزيرة للدراسات، 2012 .

5) بلعربي علي، التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي الجديد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد 01، المجلد 08، 2021 .

6) طويل اسيا ، كاروس أحمد، التعاون الإقتصادي بين دول البريكس وأثره على الإقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 10 ، العدد 3، الصفحة 394-409 ، 2019.

7) خادمي عبد القادر رزيق ، تكتل دول بريكس نحو نظام عالمي جديد، ديولن المطبوعات الجامعية، الجزئر، 2017 .

اتجاهات الشراكة الدولية ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة:

دراسة حالة الاقتصاديات الدول النامية

Trends of international partnership and its contribution to achieving sustainable development:
Study the case of the economies of developing countries

د. **اولاد ابراهيم ليلى**،جامعة غرداية، OULADBRAHIM.Laila@univ-ghardaia.dz

د. **اسماعيل بيشي**، جامعة غرداية، Ismail.bh47@gmail.com

ملخص:

تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة مدى مساهمة الشراكة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات العالمية بصفة عامة وفي دول النامية بصفة خاصة، على إعتبار ما يحمله هذا المشروع من طموحات للتعاون في مختلف جوانب وأبعاد التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، الاستثمار الأجنبي، الدول النامية، الشراكة الأجنبية.

Abstract:

The study aims to try to find out the extent of the contribution of international partnership to achieving sustainable development in global economies in general and in developing countries in particular, given the ambitions of this project for cooperation in various aspects and dimensions of sustainable development.

Keywords: sustainable development, foreign investment, Developing countries, foreign partnership.

1. مقدمة:

من أهم إنجازات القرن الحادي والعشرين أن أمم العالم مترابطة من خلال شبكة متينة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى ولادة عالم جديد يتسم بالتكافل بين مختلف الدول. نظرا لعدم وجود الدول النامية ذات القدرات التكنولوجية وغيرها، أصبحت الشراكات مع الدول المتقدمة من العناصر التي لا غنى عنها .وأصبح تحرير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الاتجاهات لأقوى الشراكات الدولية. بين اقتصاديات دول العالم المختلفة، لأنها أصبحت أحد المصادر الرئيسية لدعم التنمية الشاملة.

مامدى مساهمة الشراكة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة في اقتصاديات الدول النامية؟

1.1.أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على إبراز دور الشراكة الدولية في دعم التنمية المستدامة في الاقتصاديات الدول النامية من خلال برامج الاستراتيجيات المسطرة .

2.1. أهمية الدراسة:

– إبراز أهمية الشراكة الأجنبية باعتبارها فرصة هامة لترقية وتنمية المؤسسات الاقتصادية نظراً للامتيازات العديدة التي تقدمها وأهمها نقل المهارات والخبرات والتكنولوجيا المتطورة؛

– تحليل أهم المؤهلات والإمكانيات الذاتية التي تحضي بها الدول النامية والتي تمكنها من جلب الشركات الأجنبية مع إبراز رغبة الدول النامية في الإندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الإنفتاح على الشراكة الأجنبية.

3.1.منهج الدراسة: من أجل دراسة إشكالية الدراسة، ومحاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة ذات الصلة بها، تم الإعتماد على المنهج الوصفي في توضيح مختلف جوانب، وكل ذلك لإعطاء رؤية شاملة واضحة لموضوع هذه الدراسة.

2. التنمية المستدامة : خلفية نظرية

1.2 مفهوم التنمية المستدامة:

1.1.2.تعريف التنمية المستدامة:

تعرفها **لجنة برونتلاند** سنة **1987** على أنها:" **التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم الخاصة**".[1] . وكما عرفها **البنك الدولي**

بأنّها :"**تمك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن اتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان تبات راس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن**".[2]

كما يعرفها***Barilier Erard***بأنّها:" **ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر يعرفها مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ويوضح بأن التنمية البشرية في كونها أكثر تعقيدا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي**".

2.1.2.خصائص التنمية المستدامة: تتميز التنمية المستدامة بخصائص عديدة يتمثل أهمها فيما يلي: [3]

- الإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها؛
- تنمية طويلة المدى تتخذ من البعد الزمني أساساً لها فهي تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة؛
- التنمية المستدامة تختلف عن أنواع التنمية الأخرى في كونها أشد تدخلاً وأكثر تعقيداً وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي فيها؛
- تقوم على فكرة العدالة بين الافراد وبين الأجيال وبين الشعوب إلى جانب الإهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في الأنشطة التنموية بما يساهم في رفع معيشة أفراد المجتمع ؛
- تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي، مما يجعلها تعمل بانتظام داخل المنظومة البيئية.

2.2 ابعاد ومبادئ التنمية لمستدامة:

1.2.2. أبعاد التنمية المستدامة: نجد للتنمية المستدامة أبعاد أساسية، ويتم عرضها كما يلي:

البعد الاجتماعي: إنه يتطلب تحليل البيئة الإجتماعية للتركيز على الهيكل الإجتماعي ومستويات التعمير، ويمكن تلخيص أهم النقاط التي تؤخذ بعين الإعتبار في البعد الإجتماعي ما يلي: [4]

- استدامة المؤسسات ؛
- الحراك الإجتماعي؛

- التنوع الثقافي؛
- مكو والتوزيع السكان.

البعد البيئي: قصد به الحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية وجمالها، ونوعية الهواء والتربة وتغير المناخ والتنوع البيولوجي من خلال الاستخدام الكفء،ويدعو البعد البيئي إلى ترشيد استخدام الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية بحيث تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية القيم المناظر الطبيعية بحيث تستخدم الكوادر بمالا يتجاوز قدرتها على التجدد، وتستخدم الموارد غير المتجددة بطريقة تضمن استمرار استخدامها على المدى الطويل بفاعلية وذلك عن طريق الاستعاضة عنها بالمواد الأخرى المتاحة أو المصنعة.[5]

البعد التقني: لعبت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دورا كبيرا في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث ساهمت في الكثير من التطور المهم لتحسين اداء المؤسسات الخاصة، كما عززت انشطة البحث، وساهمت في تحديث انماط المؤسسة الجديدة. [6]

البعد الاقتصادي: يعني الحفاظ على الرصيد العام للرأسمال الطبيعي والإصطناعي ضروريان لتحقيق الرفاهية وضمان إنتقال هذا الرصيد سليماً للأجيال المقبلة، والهدف من البعد الإقتصادي هو استخلاص الحد الأقصى من الرفاهية من مختلف الأنشطة الإقتصادية، مع المحافظة على رصيد الأصول الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو زيادته على المدى الطويل لضمان إستدامة الدخل والعدالة فيما بين الأجيال، وايجاد طرق لمواجهة الإحتياجات الأساسية وحماية الفقراء وبهذدا يتحقق العدل فيما بين الجيل الواحد.[7]

2.2.2. مبادئ التنمية المستدامة :ترتكز التنمية المستدامة على عدة مبادئ يمكن حصرها فيما يلي: [8]

أ. المشاركة: بمعنى إعطاء أفراد إمكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات والآليات أو التأثير عليها، قصد زيادة حسن الانتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنهم من مشاركة فاعلة في عملية التنمية؛

ب. حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع السلطات وأهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية، المحاسبة، الحوار، الرقابة والمسؤولية من أجل تجنب الفساد وجميع العوامل الاخرى التي من شأن أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة؛

ت. التضامن: أي التضامن بين الأجيال ومختلف الفئات الاجتماعية، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وعدم تراكم المديونية على كاهل الأجيال اللاحقة وتأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية؛

ث. حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية: يتمثل هذا المبدأ في حماية الكائنات الحية النباتية والحيوانية من الانقراض بالإضافة إلى منع استنزاف الموارد الطبيعية وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة؛

ج. الإنتاج والاستهلاك المسؤول: يجب إجراء تغييرات في الإنتاج والاستهلاك حتى تكون هذه الأخيرة أكثر قابلية للاستمرار من الناحية الاجتماعية، البيئة وباعتماد الكفاءة البيئية من خلال تجنب النفايات وحسن استخدام الموارد.

3. الإطار النظري للشراكة الدولية

3.1مفهوم الشراكة الدولية: لقد عرفت الشراكة بطرق مختلفة، وهذا بسبب اختلاف زاويا النظر إلى هذا الشكل من أشكال التعاون، ونذكر منها:

ينظر لها على أنها:" **نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمميزة بين الدول، المؤسسات، المنظمات.. والمبني على التعاون طويل المدى يتعدى العلاقات التجارية ويهدف إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات المتعاملين، كما تعتبر الشراكة أيضا وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي**".[9]

وتعرف الشراكة على المستوى الكلي على انها:" **تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة (رأسمال، العمل، التنظيم). وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الانتاجية لمشروعات قائمة فعلاً عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة، ولا يقتصر الأمر في الشراكة التي دعي إليها الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية على**

الجانب الاقتصادي فقط، بل يتعداه ليشمل الجوانب الاخرى مثل: السياسية ، الاجتماعية والثقافية". [10]

وتعرف أنها: **"بمثابة روح للتعاون بين طرفين لهما أهداف محددة، تقوم أساساً على الثقة المتبادلة بين الأطراف ويتم تجسيد ذلك في اتفاق معين، وتفترض إقامة علاقة شراكة على مايلي: المعرفة المشتركة والمتبادلة للشركاء، الإدارة الرغبة في العمل والتعاقد بصورة دائمة، إمكانية استعادة الحرية المطلقة في التصرف في حالة إنهاء العلاقة".** [11]

وأهم **شروط الشراكة الدولية**، في ما يلي:[12]

- تحقيق الديمقراطية التي تضمن التداول على السلطة وتكون أداة للمراقبة الشعبية مما يؤدي إلى الاستقرار السياسي وتوفير الأمر، احترام حقوق الإنسان وترقيتها بشكل يضمن كرامة الإنسان في جميع ميادين الحياة، وكذلك ايجاد مؤسسات ذات كفاءة ومصداقية تمنح لها صلاحيات واسعة لمراقبة أوجه واستعمالات المال العام والذي غالباً ما يهدر بطرق غير رشيدة في الدول النامية؛
- إعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى والإصلاحيات، حيث سبق وأن ذبقت مجموعة كبيرة من الدول ما يعرف ببرامج التكييق الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي؛
- فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية وتوفير الشروط الضرورية للاستثمارات الأجنبية وتشجيع القطاع الخاص.

2.3.أهداف الشراكة الأجنبية: ومن اهم أهدافها ما يلي:[13]

- تسهيل الدخول إلى الأسواق الدولية من خلال اختيار الشريك الاستراتيجي المناسب، المشاركة في المخاطر لحدة المنافسة؛
- الربط والتكامل لرفع فعالية الأطراف أو خلق ميزة تنافسية جديدة أو دعم المزايا الحالية وفق التعاون المشترك في مجال التكنولوجيا والسلع والمهارات والمعارف والموارد؛
- الاستفادة من مزايا تآزر الموارد والإمكانيات، تعد وسيلة همة لعملية التحويل التكنولوجي وعامل لزيادة فعالية التسيير وتطور المشاريع الاقتصادية حيث أنها تجمع بين شريكين من بلدين مختلفين لكل منهما معلوماته ومعارفه الخاصة، فتتجمع تلك المعارف والخبرات لتزيد في فعالية التسيير؛

الانتشار والتوسع لصالح المؤسسات العالمية الاحتكارية التي تشارك المؤسسات الوطنية في مختلف المشاريع والمنتجة سواء بالتكنولوجيا أو المعرفة أو المعدات أو العمالة أو لرأس المال، لاكتساب الشريك المحلي الخبرة في المنافسة العالمية ونظم التسيير والإدارة حيث أن الشركات المحلية تضمن دعم الشركات العالمية لها لتحقيق النجاح. ومن جهة أخرى نجد أن أسس اتفاقيات الشراكة تتعلق بالابتكار التكنولوجي للمنافسة العالمية وارتفاع تكاليف البحوث والتطوير.

3.3. دوافع الشراكة: لم تنشأ الشراكة من العدم بل نتيجة أوضاع ومشاكل تعاني منها المؤسسات في عالم تسوده تكتلات اقتصادية وتجارية كبيرة، ويمكننا أن نميز:

1.3.3.الدوافع الداخلية: يمكن تلخيصها الدوافع الداخلية التي تجعل من الشراكة السبيل الأمثل كما يلي:[14]

- الرغبة في النمو من أجل اكتشاف خط جديد لمنتجاتها؛
- الرغبة في التعاون من أجل تبادل الخبرات والأفطار والكفاءات؛
- الرغبة في السيطرة على الأسواق من خلال فتح أسواق جديدة؛
- الرغبة في تخفيض التكاليف من خلال اشتراك أكثر من مؤسسة في مشروع موحد يؤدي إلى توزيع التكلفة بين الأطراف المتشاركة؛
- الرغبة في السيطرة على الأسواق من خلال فتح أسواق جديدة.

2.3.3.الدوافع الخارجية: وفق تطورات المحيط الدولي ويكون التكيف حسبها، فهي كما يلي:[15]

تنامي ظاهرة العولمة: فظهور العولمة وتناميها مؤخراً يعتبر سبباً رئيسياً لبروز فكرة الشراكة الأجنبية، حيث أصبح التعامل يتم في عالم تلاشت فيه الحدود والحواجز بين الأسواق والدول؛

تزايد حدة المنافسة: في عصر العولمة يعتبر ازدياد حدة المنافسة سببا هاماً لقيام الشراكة الأجنبية بين المؤسسات الاقتصادية باعتبارها وسيلة هامة للتعاون والاتحاد فيما بينها؛

التطور التكنولوجي وسرعة التغيير: إن التغييرات الحاصلة في المحيط الدولي في ظل تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال يفرض على المؤسسات الاقتصادية مواكبة التطورات والانفتاح على الأسواق العالمية بانتهاج الشراكة الأجنبية كحل يساعد على مسايرتها والتقليص من تكاليف الأبحاث التكنولوجية في ظل تزايد حدة المنافسة.

4.3.تقييم الشراكة الدولية:

1.4.3.عيوب الشراكة: رغم توفره الشراكة من مزايا إلا أنها لا تخلو من بعض العيوب ، التي نلخصها فيما يلي:[16]

- نقص القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلباً على فعالية ونجاح المشروع الرامي إلى تحقيق أهداف على المدي الطويل والقصير؛
- احتمال وضع قيود وشروط صارمةة خاصة إذا كان الطرف هو الحكومة، مثلا قيود وشروط على التوظيف والتقدير وكذا تحويل الأرباح بالطرف الأجنبي؛
- يترتب أحياناً على قيام تحالفات بين الشركات الكبرى خلق مراكز تجارية ضخمة مما يؤدي إلى غياب المنافسة وتدهور القدرة التنافسية لبقية الشركات، وبالتالي ظهور عدم تكافؤ الفرص التنافسية؛
- تؤدي التحالفات التجارية إلى ظهور أسواق للبائعين وغياب أسواق للمشترين، حيث تصبح قوى السوق في أيدي عدد قليل من التحالفات نتيجة الإحتكار؛
- قد يطغى هدف الربح والتوسع والابتكار على حماية المستهلك ، بتقديم سلع أو خدمات ضارة أو ذات جودة ونوعية رديئة وبأسعار مرتفعة، أو زرع عادات الإستهلاكية أو إستعمالية تتنافى مع منظومة قيم المجتمع ومبادئه

2.4.3.مزايا الشراكة: وتتمثل في نقاط التالية: [17]

- ✓ تدفق رؤوس أموال أجنبية؛
- ✓ الإستفادة من التكنولوجيات الحديثة؛
- ✓ الزيادة في التصدير والحد من الإستيراد؛
- ✓ الدخول أو التوسع في أسواق دولية جديدة.

4. علاقة للشراكة الدولية بالتنمية المستدامة في الدول النامية

1.4تحديات التنمية في البلدان النامية: تواجه الدول النامية عدة صعوبات لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك لعدة أسباب مختلفة داخلية وخارجية[18]

- عدم كفاية رؤوس الأموال؛

- تخلف وسائل الإنتاج؛
- البطالة البنيانية
- وهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم، إذ أن انخفاض مستوى التعليم يؤدي لانخفاض مستوى المهارة الفنية وبالتالي إلى انخفاض مستوى الدخل فانخفاض مستوى التعليم؛
- حلقة الفقر المفرغة، حيث انخفاض مستوى الصحة يؤدي لانخفاض مستوى المقدرة على العمل وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاجية الأمر الذي يتمخض مستوى الدخل الحقيقي فانخفاض مستوى الصحة؛
- وتتمثل في التبعية الاقتصادية، حيث الخصول على الآلات والمهارات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية يتم استيرادها من الدول الصناعية، كما أن الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية يكون مردودها للدولة المستثمرة.

2.4.:مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم عملية التنمية المستدامة

1.2.4.دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة:

توضيح هذه الأهمية التي تميز الإستثمارات الأجنبية بالنسبة للدول النامية في سبيل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في إقتصادياتها، وتتمثل في ما يلي:[19]

أ.**الأهمية الإقتصادية:** وتتجلى أساساً أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، وخاصة للدول النامية منها، في أنه يمكّنها من تغطية العجز في الميزان المدفوعات في المدى القصير والمتوسط على الأقل، إلى جانب إمكانية تمكنها أيضاً من الحد من تفاقم المديونية الخارجية، وكذا إمكانية استفادة هذه الدول من مختلف المشاريع الاستثمارية التي تتجسد عن طريقه الشركات الأجنبية للنهوض بالقطاعات الحساسة. أثبتت الكثير من الدراسات أن الاستثمار الأجنبي أكّد بجدارة على الأقل أنه وسيلة تمويلية خارجية بديلة لمختلف الموارد التمويلية الأخرى للتنمية في الدول النامية، ويعود ذلك لسببين هما:

- درجة الاستفادة تكون أكبر في إطار تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي مقارنة بالقروض الخارجية أو اللجوء للإستدانة من الخارج؛

✍ إمكانية التخلّص من الآثار السلبية للاستثمار المباشر الأجنبي، أو على الأقل التخفيف منها، في حين تصعب الأمر في حال الآثار الوخيمة التي تخلفها عميلة الاستدانة من الخارج.

ب. الأهمية الإجتماعية: يتجلى هذا من خلال مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في التخفيف أو التخلص من مشكلة خطيرة، تهدد وتنحر كامل الدول النامية خاصة، وهي مشكلة البطالة وضرورة توفير فرص عمل، ويمثل حل هذه المشكلة أحد الدوافع الرئيسية التي تجعل الدول تتنافس وتسعى للإندماج والشراكة مع مختلف التكتلات والقوى من أجل جلب واستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك في ضوء الإعتبارات التالية:

وجود الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بالإستثمار في الدول المضيفة لها، سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الإقتصادي المختلفة في الدول المضيفة، وهذا ما يشجع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة ؛

زيادة عوائد الدولة من خلال الضرائب التي تدفعها الشركات الإستثمارية الأجنبية مما قد يرفع من النفقات الإجتماعية للدولة، وهو ما من شانه أن يعود بالفائدة على المواطنين؛

ت. الاهمية البيئية: إختلفت الآراء ووجهات النظر، حول إنعكاسات الإستثمار الأجنبي المباشر على الجوانب البيئية، فهناك من يرى أنه ورغم كونه وسيلة فعالة لرفع نسب الإنتاج الإقتصادي العالمي إلا أن هذا لن يحدث إلا من خلال نهب، إستغلال وإستنزاف الثروات والموارد الطبيعية، خاصة في الدول النامية التي عموماً لا تفرض متطلبات ومعايير بيئية صارمة أمام المستثمرين الأجانب، وفي هذه الحالة، تستغل الشركات متعددة الجنسيات الفرصة وتطرح منتجات ملوثة للبيئة مما يزيد من نسب تدهور البيئة. ومن جانب آخر، يمكن للإستثمار الأجنبي أن يلعب دوراً إيجابياً من خلال إحاطة المناخ الإستثماري بالإطار القانوني والتشريعي اللازم والصارم الذي يضمن حماية فعالة للبيئة.

2.2.4.آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية المستدامة في الدول النامية:

للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي في دعم عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات عالية من التنمية المستدامة في الدول النامية، ويمكن آثاره الإيجابية من خلال: [20]

أ. **تنمية البنية التحتية للاقتصاد:** يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى تنمية البنية التحتية للاقتصاد ذات الصلة بجغرافية هذا الاستثمار كالطرقات والجسور والمباني ووسائل النقل والاتصالات وخدمات التعليم والصحة، والتي تشكل إحدى دعائم النمو الاقتصادي؛

ب. **زيادة الناتج المحلي:** يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في البلد المضيف لهذا الاستثمار وتحسين نوعية المنتجات بخاصة في حالة المشاريع الاقتصادي المشتركة كشركات فرعية للشركات متعددة الجنسية مع شركات البلد النامي، أو من خلال إقامة مشروعات جديدة للشركات الأجنبية في البلد المضيف، والذي يتميز بمواصفات الجودة العالية ومزايا وفرات الحجم الكبير، وهذا يؤدي إلى فتح الأسواق العالمية أمام تلك المنتجات، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة، فضلاً عن ذلك يؤدي إلى تطوير القطاعات ذات الانتاجية العالية كما يعدل الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد، ولذلك فإن الاستثمار الأجنبي يحفز الإستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية، أي شراء المنتجات المحلية وبجزها بالمدخلات الوسيطية.

ت. **الأثر الايجابي على ميزان المدفوعات:** للإستثمار الأجنبي دور بارز في تحسين موازين المدفوعات وسد فجوة العجز فيها خاصة إذا انتهجت الدولة المستضيفة للاستثمار سياسة حكيمة تعمل على جذب هذه الاستثمارات في تلك المجالات الاقتصادية التي تهم التنمية وتعمل على زيادة الصادرات والتقليل من الواردات وتركيز الإنفاق الرأسمالي للمشروع على شراء أصول محلية ما أمكن والتقليل من استيرادها من الخارج؛

ث. **المساهمة في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي:** يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى الحصول على التقدم العلمي والتكنولوجي في البلد المضيف، يوصف هذا التقدم عاملاً مهماً في العملية الإنتاجية، ويتم الحصول على هذا التقدم من خلال تقديم حزمة من نظم وأساليب الإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية، بخاصة إذا ما اتجهت التكنولوجيا إلى القطاعات التحويلية، وتجدر الإشارة إلى أن نقل التكنولوجيا ليس بالمسألة السهلة وإنما ترتبط بمسألة إبقائها تحت سيطرة الشركات متعددة الجنسية ودولها، وليس على أساس مصالح البلد النامي؛

3.4. انعكاسات تحرير تجارة العالمية على بلدان النامية

1.3.4.دور التجارة الخارجية لدعم التنمية في الدول النامية :

إن تأثيرات نافعة في التنمية تأتي من المساهمة في التجارة الدولية: [21]

- ان التجارة الدولية يمكن أن تقود إلى الاستغلال الكامل للموارد المحلية التي قد تكون عاطلة في حالة غياب التجارة الدولية؛
- تقوم التجارة بحفز وتسهيل التدفق الدولي لرأس المال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية في حالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تمتلك الشركات الاستثمارية الأجنبية السيطرة الإدارية على استثمارها وعادة فإن رأس المال الاجنبي ترافقه أعداد من الموظفين الاجانب الماهرين في تشغيل الإستثمارات يمكن التعلم منه؛
- في دول نامية كبيرة عدة مثل: البرازيل والهند، فإن استيراد منتجات صناعية تحويلية جديدة كان قد حفز الطلب المحلي إلى أن يصبح إنتاج تلك السلع محلياً كفؤاً وممكناً؛
- إن التجارة الدولية يمكن أن تكون سلاحاً ممتازاً ضد الإحتكار لأنها على أن يكون المنتجون المحليون أكثر كفاءة لمواجهة المنافسة الأجنبية، وهذا الأمر مهم على نحو خاص للمحافظة على الكلفة والسعر للسلع الوسيطية ونسبة المصنعة منخفضة والتي تستعمل بوصفها مدخلات أو عناصر إنتاج في الإنتاج المحلي لبقية السلع والمنتجات؛
- تعد التجارة الدولية وسيلة أو أداة لتحويل الأفكار الجديدة والتكنولوجيا الجديدة ومهارات إدارية وغير إدارية جديدة؛
- من خلال توسيع حجم السوق تقوم التجارة بجغل تقسيم العمل ووفرات الحجم ممكنة، وهذا أمر مهم على نحو خاص وقد حصل هذا فعلاً في إنتاج الصناعات الخفيفة في اقتصاديات صغيرة، مثل: تايوان، وهونغ كونغ وسنغافورة؛

2.3.4.أثار التحرير التجارة الخارجية في دعم التنمية المستدامة لدول النامية: [22]

أ.تسهيل نفاذ الدول النامية إلى الأسواق العالمية: نفاذ صادرات الدول النامية إلى الأسواق الدولية بطريقة غير تمييزية وشرعية يساعد على تقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويدعم فرص النمو والتنمية المستدامة، ويساعد على تحفيز النمو لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، وذلك بتحفيز الإنتاج المحلي وزيادة الدخل القومي وبالتالي الدخل الفردي وتحسين مستويات المعيشة، وهو الهدف الرئيسي الذي ركزت عليه جولة الدوحة للتنمية في نوفمبر **2001** ويسعى المجتمع الدولي لتحقيقه، وقد قدمت الدول المتقدمة في هذا الإطار الكثير من المبادرات لعل أهمها، حيث تقدمت دول الاتحاد الأوربي اعتماد نظام التفضيلات التجارية أو ما يعرف "بنظام الأفضلية المعمم باقتراح "كل شيء ما عدا السلاح" الذي يوفر فرصا لزيادة وصول منتجات الدول الأقل نموا خارج السلاح إلى أسواقها دون الخضوع لرسوم جمركية أو حصص. وتشير الدراسات إلى أنه إذا اتخذت بقية الدول الصناعية الكبرى (الوم أ، كندا، اليابان) مثل المبادرة الأوربية فأن صادرات الدول الأقل نموا سوف تزداد بمقدار **5,2**مليار دولار، غير أن معظم الدراسات تشير إلى أن تأثير هذه الاتفاقيات في تغيير نمط وحجم التدفق التجاري لصادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة يبقى ضئيلا، ففي سنة **1997** لم تستفد مثلا من امتيازات نظام التفضيلات المعمم سوى **17 %**من صادرات البلدان النامية، وأرجع السبب في ذلك إلى صرامة القواعد المتعلقة بشهادات المنشأ المطبقة على تلك السلع وإلى ضعف هامش التفضيلات بالنسبة لمعظم المنتجات، الذي كان يتناقص كلما اتجهت الدول المتقدمة إلى أحداث المزيد من التحرير التجاري وإلى الطريقة التي كانت تطبيقها هذه الاتفاقية.

ب.التكامل الاقتصادي والتجاري لتعزيز التنمية المستدامة: فيما يتعلق بآليات هذه التكتلات الاقتصادية والتجارية لتعزيز النمو والتنمية المستدامة فقد وجد بأن تأثيرها محدود، كمثال في إطار اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية حيث أن تجربة المكسيك مع الانفتاح التجاري لم تسمح بخلق توظيف العمال إلا في القطاعات الموجهة للتصدير، ففي الفترة الممتدة بين**1995-2000**عدد مناصب الشغل التي تم خلقها تمثل **40%**من نسبة العمالة الضرورية لامتصاص القادمين الجدد إلى سوق العمل، كما أن الأجور لم تساهم في استدراك التضخم الذي أثر على القدرة الشرائية لمدة **5**سنوات بل أن هذا التدهور

أدى إلى زيادة الفوارق الاجتماعية والفوارق الإقليمية أو الجهوية، لأن العمال الذين يتقاضون أجور دنيا يمثلون **60%**من الأجراء في ولايات الجنوب، مقابل **15%**في ولايات الشمال أين تتركز القطاعات الموجهة للتصدير، وفي سنة**2000** بعد مرور **6**سنوات على بدأ منطقة التجارة الحرة زادت ما نسبته **3. 4%**من المكسيكيين الذين يعيشون تحت خط الفقر.

4. خاتمة:

يمكن للتشركات الدولية ان تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال جهود البلدان لاعتماد توجهات الشراكة لبناء فضاء اقتصادي متكامل إنشاء مناطق تجارة حرة مشتركة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشرة الذي يتجسد في مقام الأول من خلال إنشاء مناطق تجارة حرة مشتركة وتشجيع لاستثمار الأجنبي المباشر المتبادل المربح للغاية داخل المنطقة، وعلى وجه الخصوص، وفي ضوء الإجتماع شبه كامل بين مختلف الخبراء حول الأثر الأجنبي للشراكات الدولية من خلال تحرير التجارة وتنشيط جذب الاستثمار الأجنبي، ومختلف النظريات المعاصرة، فإن هذه الدول المشاركة تحقق أهداف التنمية المستدامة.

ضع في خاتمة البحث تلخيصا لما ورد في مضمون البحث، مع الإشارة إلى أبرز النتائج المتوصل اليها، وتقديم اقتراحات ذات الصلة بموضوع البحث.

النتائج: من خلال الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج، نوجزها كما يلي:

- الشراكة الأجنبية تمثل وسيلة جد فعالة للإندماج في الإقتصاد العالمي؛
- على الرغم من السياسات والإجراءات التي تم تنفيذه في إطار برامج الإصلاحات الإقتصادية والتنموية بهدف تشجيع وترقية التجارة الخارجية إلا أن هناك العديد من المشاكل والمعوقات مازالت تحول ذون ذلك
- تعتبر الشراكة إحدى العوامل الاستثمارية التي ترتكز عليها الدول من أجل النهوض بالتنمية الإقتصادية، كما تعبر سياية تنموية بين المؤسسات في إطار تعاون يرتكز على تحمله الأرباح والخسائر؛
- الإستمرار في تشجيع الإستثمارات والشراكة الأجنبية، وإعادة توجيهها في مجال التجارة والتوزيع إلى الأنشطة الإنتاجية؛
- تطوير سوق إقليمية للطاقة الخضراء وتعميق التعاون في البحث والتطوير في هذا المجال؛

التوصيات:

في ضوء النتائج التي أسفرت عليها الدراسة يمكن استخلاص مجموعة من التوصيات:

- لابد على الدول النامية أن تعمل على تنمية الموارد البشرية من خلال تكوينها بالشكل الذي يسمح بتعزيز أدائها في الإقتصاد واستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال في المؤسسات الإقتصادية؛
- تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تعرف تأخراً كبيراً وعلى رأسها إصلاح المنظومة البنكية والمؤسسات المالية؛
- تحسين إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق وإحراز تقدم بشأن التعريفات الجمركية والإعانات، إذ ينبغي البلدان الصناعية تدريجياً الإفراط في الإنتاج الزراعي المدعوم وإغراق الصادرات؛

ضرورة الإعتماد على الذات للحصول على تمويل التنمية الإقتصادية، والتخلي عن فكرة الإعتماد على العالم الخارجي التي أصبحت متفشية إلى حد بعيد.

التهميش والمراجع:

[1]كمال بايزيد،**التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2019، ص 40

[2]أبوبكر جمعة عويطيل وأخرون ، **الصعوبات التي تواجه المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية دراسة حالة: الشركة الأهلية المساهمة للأسمنت**، المؤتمر الدولي الرابع حول: الأهداف العالمية للتنمية المستدامة: الدول النامية بين تداعيات الواقع وتحديات المستقبل، جامعة المرقب، 9/ 10 نوفمبر 2020 ، ص499.

[3]كمال بايزيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

[4]محمد لمين علوان، **مساهمة المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة: مؤسسة البسكرية للإسمنت – بسكرة–**، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة شلف، المجلد 13، العدد 02، 2021، ص167.

5عبد الجليل لخذاري واخرون، **المحاسبة البيئية وأثرها على أبعاد التنمية المستدامة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية**، مجلة نماء لاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص143.

[6]أبوبكر اعويطيل وأخرون، **الصعوبات التي تواجه المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الصناعية دراسة حالة: الشركات الأهلية المساهمة للأسمنت**، المؤتمر العلمي الدولي الرابع : الأهداف العالمية للتنمية المستدامة – الدول النامية بين تداعيات الواقع وتحديات المستقبل، جامعة المرقب، الموافق 9 / 10 نوفمبر 2020، ص 500.

[7]محمد لمين علوان، **مرجع سبق ذكره**، ص167.

[8] عبد الجليل لخذاري واخرون، **مرجع سبق ذكره،** ص142.

[9] بقاش وليد، **دور الشراكة الأورو – متوسطية في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية: دراسة حالة الجزائر،** مذكرة ماجستير، تخصص:الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامةكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، سطيف،2012 ، ص27.

10حمزة فطيمة، **الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري،** مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة **سكيكدة، المجلد3،** العدد3 ، 2020، ص81.

11ساحي فوزية، **الشراكة الأجنبية في المؤسسات العمومية الجزائرية،** مجلة دراسات اجتماعية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات التعلمية بالجزائر، المجلد3، العدد2، 2011، ص86.

12بقاش وليد، **مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.**

[13]ساحي فوزية ، **مرجع سبق ذكره،** ص88.

[14]حمزة فطيمة، **مرجع سبق ذكره،** ص81

[15]ساحي فوزية، **مرجع سبق ذكره،** ص 87.

[16]ناصر بوقرة، **استراتجية الشراكة الأجنبية ودورها في تفعيل الإقتصاد الدولي: حالة الشراكة الأورو– جزائرية،**مذكرة ماجستير، تخصص: تجارة ومناجمنت دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2013، ص 22

[17] ناجية خالي ،**الشراكة الأجنبية في الجزائر وآفاقها المستقبلية: دراسة حالة قطاع المحروقات** ، مذكرة ماجستير، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2008، ص 87.

[18]منيرة مصراوي، **تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة: دراسة حالة الجزائر،** أطروحة دكتورا، تخصص:تجارة دولية ولوجيستيك،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016، ص 112.

[19]بقاش وليد، **مرجع سبق ذكره،** ص ص 59-61.

[20]غنية شيخي وخديجة شيخي، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية،** ملتقى الدولي الخامس: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير ،جامعة بومرداس، 25 /26 ماي 2016، ص ص 6-7.

[21]منيرة مصراوي، **مرجع سبق ذكره،** ص ص 16-19.

[22]عامر عبد اللطيف، **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على ظاهرة الفقر في الدول النامية دراسة حالة: آثار التحرير التجاري على ظاهرة الفقر في المغرب العربي،** مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص ص 93-95.

القوة الاقتصادية لدول الـــبريكس وصعودها البارز في الاقتصاد العالمي

The BRICS countries' economic strength and prominence in the global economy

د. مريم قشي ، أستاذة محاضرة أ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة
Guechimeriem10@yahoo.fr
د. إيمان بركان، أستاذة محاضرة أ، المدرسة العليا للمحاسبة والمالية قسنطينة
berkaneimen00@gmail.com

ملخص: اكتسب التكتل الاقتصادي لدول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا) أهمية معتبرة على الصعيد الدولي بسبب الإمكانات والموارد الاقتصادية الكبيرة للدول الأعضاء إلى جانب العمل المشترك ضمن استراتيجية طويلة الأمد. تهدف هذه الدراسة إلى تبيين قوة النظام الاقتصادي للبريكس من خلال التركيز على أهم المؤشرات الدالة على ذلك وإبراز مكانتها في الاقتصاد العالمي كقوة اقتصادية صاعدة.

خلصت الدراسة إلى أن مجموعة البريكس اغتنمت مزاياها الفريدة بشكل كامل، وأصبحت قادة دول الأسواق الناشئة والبلدان النامية، واحتلت مكانة أكثر أهمية في البنية الاقتصادية العالمية، ومستقبلا يمكن أن تصبح قوة رئيسية في الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: البريكس، الاقتصاديات الناشئة، الاقتصاد العالمي

تصنيفات JEL : F15- F02-F33

Abstract: The BRICS (Brazil, Russia, India, China, and South Africa) economic bloc has grown significantly in prominence on the global stage as a result of the substantial economic potential and resources of the member states as well as cooperative action within a long-term strategy. By concentrating on the most significant indications of this and underlining its status as an emerging economic force in the global economy, this study intends to show the resilience of the BRICS economic system.

According to the study, the BRICS countries have fully capitalized on their unique advantages, have become leaders of emerging market and developing countries, occupy a more important place in the global economic structure, and have the potential to become a major force in the global economy in the future.

Keywords: BRICS, emerging economies, the global economy
Jel Classification Codes: F15- F02-F33

1. مقدمة:

إن إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي والتغير في التأثير العالمي تستندان إلى صعود قوى جديدة لها وزن مؤثر في القرارات الاقتصادية الدولية. خلال العقد الماضي، حققت مجموعة من الدول الناشئة معدلات نمو اقتصادي أعلى بكثير مقارنة بنظيراتها من الدول المتقدمة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في التجارة الدولية وفي الحجم الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر. كما بدأت هاته الدول في تطوير أفكار فكرية جديدة من خلال رفض النماذج الاقتصادية الغربية (Ökten, 2020, p. 02).

في الآونة الأخيرة، أصبح مصطلح البريكس أكثر شيوعًا على مستوى الساحة السياسية والاقتصادية، وهو الاختصار الذي صاغه جيم أونيل، كبير الاقتصاديين في Goldman Sachs ، في ورقة عام 2001 بعنوان "بناء اقتصاديات عالمية أفضل بريكس". يشير الاختصار إلى الدول الأعضاء: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، التي تمثل رمزًا للتغيير في القوة الاقتصادية العالمية باعتبارها أكبر اقتصادات الأسواق الناشئة(World Economic Forum, 2015) .

بداية، كانت المجموعة 4 دول أعضاء، والتي تأسست في عام 2006 في المنتدى الاقتصادي في سانت بطرسبرغ، حضره وزراء اقتصاد البرازيل، روسيا، الهند والصين، وقد تم إنشاء العلاقات السياسية داخل المجموعة في الدورة 61 للأمم المتحدة في نيويورك عام 2006 من خلال اجتماع لوزراء خارجية الدول الأربع (MELEGA, 2020, p. 183). تمت إعادة تسمية مجموعة BRIC باسم BRICS (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) بعد قبول جنوب إفريقيا كعضو كامل في اجتماع وزراء خارجية دول البريكس في نيويورك في سبتمبر 2010. وفقًا لذلك، حضرت جنوب إفريقيا قمة البريكس الثالثة في سانيا الصين في 14 أبريل 2011 (BRICS India 2021, 2021).

يُنظر إلى مجموعة بريكس على أنها واحدة من العناصر الجديدة الأكثر ابتكارًا وإثارة للدهشة في هيكل الحوكمة العالمية، حيث أصبحت دول البريكس الخمس من أهم الاقتصادات في العالم في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية (Grosu & Melega, 2020, p. 397). لقد كانت دول البريكس المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي على مر السنين، فأفضل معدلات النمو

الاقتصادي على مدى الثلاثين عامًا الماضية توجد بشكل جماعي في الصين، الهند، روسيا والبرازيل (GARCÍA, 2014, p. 129)، كما تعد دول البريكس عنصرًا مهمًا في هيكل الاقتصاد العالمي، حيث تضم 41٪ من سكان العالم، حصة تزيد عن 16٪ في التجارة العالمية، كما أنها شكلت 40% من الاستثمار العالمي للبنية التحتية في عام 2019(Kumar & BIJU , 2022, p. 103).

وفي الفترة 2008-2017، مثلت مجموعة بريكس 56٪ من نمو الناتج القومي الإجمالي العالمي، وبحلول عام 2030 تشير التقديرات إلى أنها ستمثل أكثر من نصف النمو الاقتصادي العالمي (MELEGA, 2020, p. 184).كما تشير جميع التوقعات الاقتصادية إلى أنه من المرجح أن تتجاوز هذه الاقتصادات مجموعة السبع بحلول عام 2032 (Kumar & BIJU , 2022, p. 103).

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كما يلي: ما مدى قوة النظام الاقتصادي لدول البريكس؟ وما هي مكانتها في الاقتصاد الدولي كقوة اقتصادية صاعدة؟

2. التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول البريكس:

تهدف مجموعة البريكس إلى جعل النظام المالي الدولي متنوعًا بحيث يمكن التنبؤ بالتغييرات المستقبلية. كما أنها تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى أهمها (Neamah Ali, Al-Ibraheemi, & Abbas Obaid, 2022, p. 05):

- تحقيق التكامل الجغرافي السياسي والجغرافي الاقتصادي بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق التوازن العالمي وإنهاء السياسة أحادية القطب التي تسيطر من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة والاقتصاد العالميين.
- تعزيز التعاون في مجال التنمية المستدامة والاستثمار في مجال البنية التحتية من أجل تطويرها وضمان الأمن الغذائي من خلال إقامة مشاريع تنموية.
- إصلاح النظام المالي الدولي من خلال إنشاء مؤسسة مالية دولية تابعة للمؤسسات الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بهدف مواجهة هيمنة الدولار الأمريكي على أنظمة الدفع الدولية

واحتياطاتها. ودعم النمو والتنمية على المستوى العالمي، لذا فإن موارد بنك تنمية بريكس ستكون متاحة لدول البريكس والدول النامية.

- تعميق التعاون الاقتصادي ودعم التجارة البيئية وتحسين نوعيتها بين دول المجموعة.
- تقديم قروض بالعملة المحلية لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي.
- العمل على إنشاء مؤسسة دولية تستخدم العملات الوطنية غير الدولار ولكن هذا لا يعني أنها ستتخلى عن الدولار بل ستحاول تقليص دور الدولار في هذه الدول وإضعاف تأثير نظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على اقتصاداتها.

لقد استطاعت دول الـ BRICS الظفر بمكانة مهمة ضمن الخريطة الاقتصادية الدولية لما لدول المجموعة من العديد من الميزات الاقتصادية المتشابهة، أهمها (Evgeny Sergeevich Streltsov, 2021) :

- لها مؤشرات اقتصادية عالمية متوافقة وإمكانيات عالية؛
- لها أهمية نظامية ضمن الاقتصاد العالمي؛ وفي هذا الصدد، فإن لأدائها المحلي آثار عميقة على المستويين الإقليمي والعالمي؛
- لها القدرة على التأثير في إدارة الاقتصاد العالمي.

كانت العوامل الرئيسية التي أدت إلى التوسع الاقتصادي للمجموعة هي التأثير المتزايد في عدد من الأسواق، فضلاً عن الحجم الهائل للموارد، بما في ذلك العمالة. إن دول البريكس منافسة في صناعات معينة، لكن هياكلها الصناعية ومواردها الموفرة مكملة بشكل عام، مما يخلق أساسًا متينًا ومساحة واسعة لممارسة التكامل. يُظهر تحليل شامل للقوة الاقتصادية وأنماط التجارة في مجموعة البريكس أن (Zhongxiu & Qingxin, 2020, pp. 41- 42): الصين والهند كلاهما غني بالعمالة وقويان في التصنيع، لديهما خبرة تصنيعية لتقديمها للأعضاء الثلاثة الآخرين في المجموعة، والتي تعتبر ضعيفة نسبيًا في هذا القطاع. لروسيا دور أكبر في التعليم والبحث. روسيا العلمية والتكنولوجية قوية خاصة في النظريات الأساسية، والصناعة العسكرية وبعض الصناعات الكيماوية الثقيلة. صناعة الأسلحة هي علامة تجارية مشهورة للمنتجات الروسية. جنوب إفريقيا غنية بالموارد، ولا سيما المنتجات المعدنية والمعادن الثمينة، وهي

مواد خام مرغوبة في الأسواق الصينية والهندية. لدى البرازيل مجموعة متنوعة من الموارد والمنتجات الزراعية المعروضة على الأعضاء الأربعة الآخرين.

في المقابل، تجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافات مهمة بين دول المجموعة من حيث هيكل الإنتاج ضمن القطاعات الاقتصادية، انفتاح التجارة الخارجية ونظام سعر الصرف وغيرها، كذلك هو الأمر بالنسبة لمستويات التنمية الاقتصادية المسجلة. مما يضع هذا التحالف أمام تحديات حقيقية للحفاظ على مكتسباته المحققة في المستقبل والعمل ضمن رؤية مشتركة لتكثيف التعاون في عدد من القطاعات المهمة.

3. دور ومساهمة البريكس في الاقتصاد العالمي:

حدثت تغييرات إيجابية كبيرة في جميع دول البريكس على مدى العقدين الماضيين (1990-2010). حيث تضاعف الحجم الاقتصادي بالقيمة الاسمية (بالدولار الأمريكي) للبرازيل بأكثر من أربعة أضعاف، الهند ما يقرب من خمس مرات، الصين أكثر من أربعة عشر مرة، وجنوب أفريقيا بأكثر من ثلاث مرات. يتحسن الوضع أكثر إذا تم إجراء المقارنة على أساس تعادل القوة الشرائية. برزت الصين كثاني أكبر اقتصاد، تليها الهند في المركز الرابع، وروسيا في المركز السادس، والبرازيل في المرتبة الثامنة. ينعكس الاتجاه المتزايد في الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر من خلال الزيادة الكبيرة في دخل الفرد على مدى العقدين الماضيين. لقد أدت هذه التغييرات إلى إدراك إمكانات وأهمية مجموعة بريكس في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي. إذ تلعب دول البريكس المعترف بها الآن بشكل متزايد على أنها من أسرع البلدان نموًا، دورًا هائلاً في تشكيل سياسة الاقتصاد الكلي، كما لوحظ بعد الأزمة المالية 2008 (Singh & Dube, 2014, p. 08).

إن دور ومساهمة دول البريكس مهمان للاقتصاد العالمي من حيث عدد السكان (41%) مشكلة 46% من القوى العاملة العالمية، مساحة الأراضي المستحوذة (30%)، الناتج المحلي الإجمالي GDP (24% أي ما يساوي 16.039 تريليون دولار أمريكي)، التجارة العالمية (16%)، وسوق الصرف الأجنبي العالمي forex (4 تريليون دولار أمريكي). (Alam, January 2022) الأمر الذي جعل من هذه المجموعة قوة اقتصادية بارزة تفوق الاتحاد الأوروبي الذي يمثل نموذجا ناجحا للاندماج الاقتصادي، فخلال العقد الأخير (2008 – 2017) ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس بنسبة

179%، وكذلك حجم التبادل التجاري بنسبة 94%، ليبلغ بذلك متوسط معدل النمو السنوي لدول الـــــBRICS 8% مقابل 1% للاقتصاد العالمي (Lingyan, Mei-Chih Wang, & Fangjhy, 2022, p. 2).

1.3 نمو الناتج المحلي الإجمالي :

يعكس الناتج المحلي الإجمالي كواحد من المؤشرات الاقتصادية الهامة مستوى نمو وتطور اقتصاد دولة ما، وإذا كان في اتجاه تصاعدي يمكن القول حينها أن الاقتصاد يسير في المسار الصحيح. في دراسة مقارنة لنمو الناتج المحلي الإجمالي بين مجموعة دول الـ BRICS ومجموعة الدول الـسبع (G7) (Golam & Monowar, 2015, p. 7)،لوحظ أن هناك تغير سريع للأهمية النسبية لدول البريكس خلال العقدين الماضيين بسبب الزيادة في مساهمة المجموعة في النمو الاقتصادي العالمي من 16% خلال التسعينيات إلى حوالي 30 % خلال الفترة 2000-2008. في المقابل وخلال الفترة عينها، انخفضت مساهمة مجموعة الدول السبع من 70 % إلى حوالي 40 %. وضمن نتائج الدراسة نفسها، فإنه من المتوقع أن تصبح الصين بحلول عام 2040 أكبر اقتصاد عالمي متبوعة بالولايات المتحدة الأمريكية والهند واليابان والمكسيك وروسيا. وبحلول عام 2045، سيقدر إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس بحوالي 69,34 تريليون دولار أمريكي، وهو ما سيتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة السبع بحوالي 11,42 تريليون دولار أمريكي.

شكل رقم 01: مستوى الناتج المحلي الإجمالي العالمي و لدول الـ BRICS خلال الفترة 2017– 2019 (مليار دولار)

شكل رقم 02: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة 2017–2022 (%)

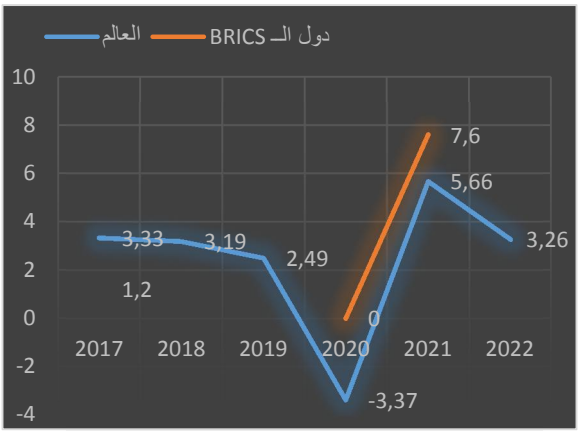

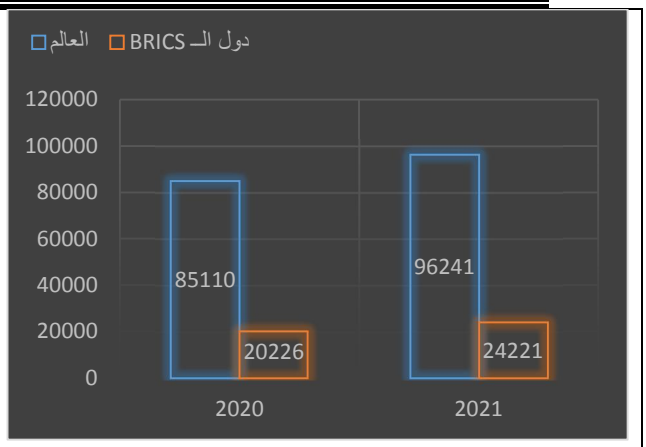

المصدر: https://unctad.org

المصدر: https://hbs.unctad.org

شهد الناتج المحلي الإجمالي العالمي تراجعا حادا بنسبة 3.4 % عام 2020 بفعل تفاقم الأزمة الصحية (كوفيد 19) التي أثرت سلبا على جل اقتصادات العالم دون استثناء. إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم إلى 5.7 % عام 2021، وهو أسرع نمو سنوي منذ عام 1973. في المقابل، لم تحقق دول الـــ BRICS أي نمو اقتصادي خلال العام 2020 لذات السبب إلا أنها استطاعت عام 2021 مع بداية انفراج الأزمة تحقيق معدل نمو مرتفع مقارنة بالمعدل العالمي وصل إلى 7,6% (ما يعادل 24221 مليار دولار أمريكي) وهي نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تفوق الـ 25%.

للإشارة، فإن الأرقام الظاهرة في الشكلين أدناه تظهر تباينا كبيرا في مؤشرات النمو الاقتصادي بين الصين وباقي دول البريكس، أين يمكن القول بأن الصين قد قطعت أشواطا مهمة في التنمية الاقتصادية فهي تعد مصدرا رئيسيا للمواد الخام والمنتجات الصناعية وللعمالة.

شكل رقم 03: مستوى الناتج المحلي الإجمالي لدول الـ BRICS خلال الفترة 2017– 2022 (مليار دولار)

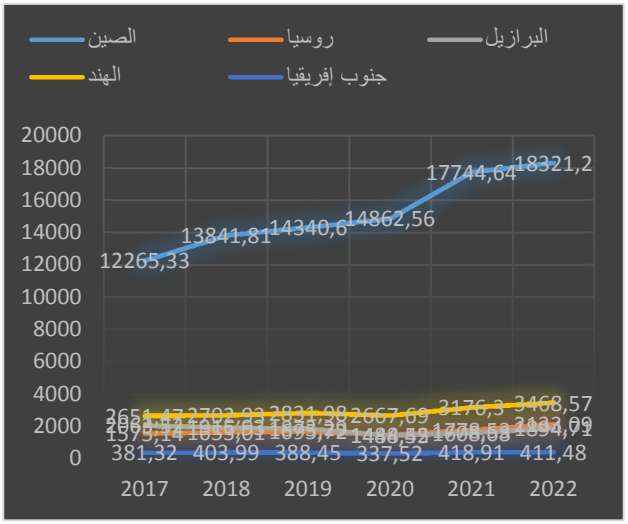

المصدر: https://www.statista.com

شكل رقم 04: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الـ BRICS خلال الفترة 2017–2019 (%)

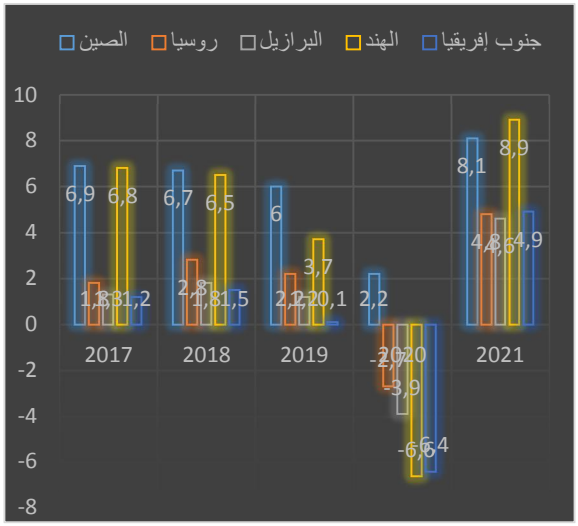

المصدر: https://data.worldbank.org

تظهر الأرقام ارتفاعا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول البريكس خلال العام 2021 مقارنة بالسنوات الأربع الماضية، حيث سجلت الصين والهند وروسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا زيادة قدرها 3046 مليار دولار و506 مليار دولار و287 مليار دولار و160 مليار دولار و85 مليار دولار على التوالي. ما يدل على بداية انتعاش اقتصادات هذه الدول من الأزمة الاقتصادية العالمية التي أنتجتها الأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19). لكن من الملاحظ كذلك التباين الكبير في مستوى النمو فيما بين الدول الأعضاء، بالأخص فيما بين الصين وباقي الدول، فبالرغم من أنها كانت أول من تضرر من الوباء، إلا أنها تمكنت من السيطرة عليه بشكل فعال منذ عام 2020 مما ساعد على الرفع من أدائها الاقتصادي والحفاظ على مؤشر نمو إيجابي مقارنة بباقي دول الـ BRICS بالرغم من انخفاضه إلى 2,2 % (6 % عام 2019).

2.3 نمو حجم التبادل التجاري في قطاع الخدمات :

تبرز دول البريكس كفاعلين مهمين في تجارة الخدمات العالمية، فقد استحوذت وفقًا لبيانات البنك الدولي على 10%من صادرات الخدمات العالمية وعلى 13% من الواردات خلال عام 2020. وتمثل

خدمات النقل والسفر وغيرها أكبر حصة في صادرات وواردات الخدمات لدول المجموعة، كما تحتل قطاعات أخرى مكانة بارزة في صادرات الخدمات لكل دولة: أشغال البناء والتعمير في البرازيل؛ الخدمات المالية والاتصالات والملكية الفكرية في روسيا وجنوب إفريقيا؛ خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتواصل في الهند؛ الاتصالات والخدمات المتعلقة بالتصنيع والبناء في الصين.

وقد شهدت تجارة الخدمات نموًا سريعًا على مدى العقدين الماضيين، مما يساهم في رفع الكفاءة الاقتصادية الشاملة لدول البريكس. وفي عام 2020، تراوحت تجارة الخدمات بين 5.5% (الصين، البرازيل) وحوالي 12% (الهند) من الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة فاقت تلك المحققة على مستوى الولايات المتحدة (5.6 %) (International Trade Centre, 2022, p. 9). ومع ذلك، فإنه لا يزال أقل بكثير من مثيله في الدول الأوروبية الكبرى كفرنسا (18.7٪) وألمانيا (16٪). وفي عام 2021، بلغت قيمة الواردات والصادرات لدول البريكس 8.55 تريليون دولار، بزيادة سنوية قدرها 33.4%، كما بلغ حجم التجارة الثنائية بين الصين ودول البريكس 490.42 مليار دولار، بزيادة سنوية تراوح 39.2%.

3.3 حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تعد اقتصادات البريكس حاليًا أكبر الاقتصادات الناشئة نظرا لمستويات النمو الاقتصادي المذهلة المحققة. ولقد ساهم الاستثمار المباشر والعوائد المالية العالية في دعم نمو الدول الأعضاء وتنميتها وتعزيز التكامل الاقتصادي العالمي. وفي الفترة 2008-2017، ساهمت المجموعة بما نسبته 56% من نمو الناتج القومي الإجمالي العالمي، وتشير التقديرات إلى أن مساهمتها ستجاوز النصف مع حلول العام 2030. لذلك تعد دول البريكس عنصرًا مهمًا في هيكل الاقتصاد العالمي، وبالتالي، فإن نمو الاقتصاد العالمي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتنمية اقتصاداتها الوطنية من خلال زيادة التعاون الاستثماري داخل المجموعة (MELEGA, 2020, p. 184).

شكل رقم 05: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مجموعة الـ BRICS إلى العالم (مليار دولار)

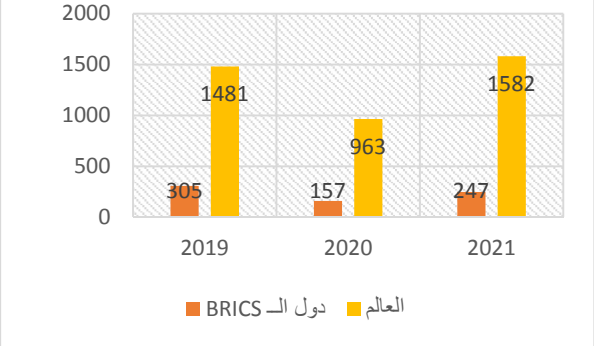

المصدر:

https://hbs.unctad.org
https://data.worldbank.org

شكل رقم 06: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل دول الـ BRICS سنة 2021 (مليار دولار)

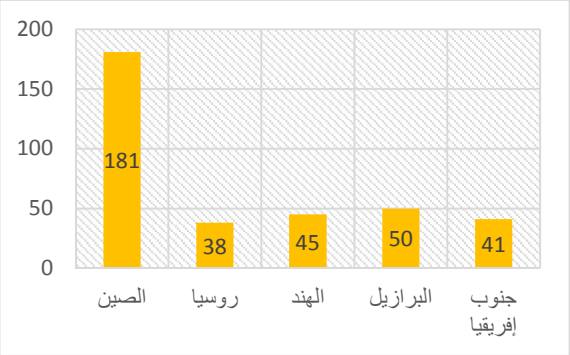

المصدر:

https://hbs.unctad.org

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي في عام 2019 إلى حوالي 1, 9 تريليون دولار أمريكي، ونظرا لارتباط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطًا وثيقًا بالعوامل السياسية والاقتصادية والمالية وتقلبات السوق وغيرها، فقد تراجعت هذه التدفقات عام 2020 بـ 35% بسبب الأزمة الصحية كما سبق توضيح ذلك. إلا أن هذا التراجع لم يدم طويلا حيث تم تسجيل معدل نمو إيجابي العام الموالي يقارب الـ 40%. وتشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي لاقتصادات دول البريكس نسبة مهمة من التدفقات الإجمالية العالمية (20% عام 2019، 16% عام2020 ، 15,6% عام 2021) رغم التراجع المسجل منذ أواخر 2019 بسبب الوباء.

وبالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل دول المجموعة، فقد بلغت 355 مليار دولار عام 2021 وبزيادة تقدر بـ 40 % عن السنة السابقة. احتلت الصين المرتبة الأولى كأكبر دولة مستقبلة للاستثمارات في البريكس بقيمة 181 مليار دولار حتى عام 2021، والمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي وذلك لكونها دولة جاذبة للاستثمار الأجنبي بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج والعمالة الرخيصة ووفرة الموارد الطبيعية.

4. مساهمة البريكس في الاقتصاد الرقمي:

أصبح نمو الاقتصاد الرقمي عاملاً حاسما في التنمية العالمية إذ يخلق الاقتصاد الرقمي حوافز جديدة للنمو الاقتصادي (Ignatov, 2020, p. 31)، ويشير "الاقتصاد الرقمي" إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات لإنشاء، تكييف، تسويق أو استهلاك السلع والخدمات .تشمل المستجدات الرقمية الخدمات المصرفية الرقمية والتجارة الإلكترونية والتعليم الافتراضي وتطبيقات الهواتف الذكية ومنصات التعاون.

لقد أصبحت رقمنة الاقتصاد مرحلة حتمية، وهو موضوع مطروح بشكل دائم على جدول أعمال اجتماعات «مجموعة العشرين» والمنتدى الاقتصادي العالمي، منذ عام 2017، دعم مشروع " OECD Going Digital» صانعي السياسات في السعي لتحقيق فهم أفضل للتحول الرقمي وتأثيرات التقنيات الرقمية على الاقتصادات والمجتمعات، من خلال وضع سياسات مناسبة للمساعدة في تشكيل مستقبل رقمي إيجابي(OECD, 2023) .

يعتبر قادة البريكس تشكيل اقتصاد رقمي وطني فرصة من شأنها أن تسمح للبلدان بالذهاب إلى نمو اقتصادي عالي الجودة لحل المشاكل التكنولوجية والبنية التحتية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني. هذا ما دفع الحكومات الوطنية إلى إطلاق "رقمنة" اقتصاداتها كمهمة استراتيجية، وصياغة برامجها الوطنية: "الهند الرقمية" كجزء من استراتيجية "صنع في الهند" في الهند. "الصين الرقمية" كجزء من "صنع في الصين، 2025 " هي استراتيجية الصين. الاقتصاد الرقمي للاتحاد الروسي، الذي تم اعتماده في روسيا في عام 2017. في البرازيل عام 2017، تم إنشاء مجموعة عمل لصياغة استراتيجية التنمية الرقمية الوطنية" الاستراتيجية البرازيلية الرقمية ". في جنوب إفريقيا عام 2013، تم اعتماد سياسة النطاق العريض قانون الاتصالات الإلكترونية اتصال جنوب إفريقيا: خلق فرصة وضمان إدراج استراتيجية جنوب إفريقيا .(Lazanyuk & Revinova, 2019, p. 511)

من ناحية أخرى، عملت دول البريكس بنشاط على تسريع استخدام إطار الابتكار الخاص بها لتعزيز الشراكات في مجال الطاقة الخضراء وتكنولوجيا الإنترنت وتبادل المعرفة بين العلماء وخبراء التكنولوجيا.

كمجموعة، أطلقت دول البريكس الخمس شراكة بريكس حول مركز ابتكار الثورة الصناعية الجديدة سنة 2021 لتوليد تطور جديد في التكنولوجيا والعلوم والابتكار والتحول الرقمي(Khuluvhe, 2022) .

حسب الإحصائيات، متوسط مجموعة البريكس يساوي أو أفضل من متوسطا ت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين في فئة تكلفة الاتصال بالإنترنت. وهنا تبرز روسيا، بمؤشر أفضل من المتوسط لشركاء البريكس، وفي العالم أيضا. أما من حيث عدد براءات الاختراع المسجلة في مجال التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات تمكنت دول البريكس من تحقيق نتائج مماثلة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تعتبر الصين الرائدة في هذا المجال في دول البريكس. من ناحية أخرى، فإن التوظيف في قطاعا ت الاقتصاد القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول البريكس هو حالًيا أقل من متوسط نتائج مجموعة العشرين ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Ignatov, 2020, p. 38).

تشير التقديرات من الوثائق الحكومية إلى أن مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس في السنوات الأخيرة تتراوح من 2٪ في جنوب إفريقيا و 4٪ في الاتحاد الروسي إلى 6.9٪ في الهند، و 7.8٪ في الصين و 22٪ في البرازيل. بشكل جماعي، تمثل دول البريكس حوالي 30٪ من الصادرات العالمية لسلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) ، ولكن فقط 11٪ من الصادرات العالمية للخدمات القابلة للتسليم رقميًا (ITC, 2022, p. x).

شكل رقم 07: صادرات مجموعة بريكس من سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية عام 2020

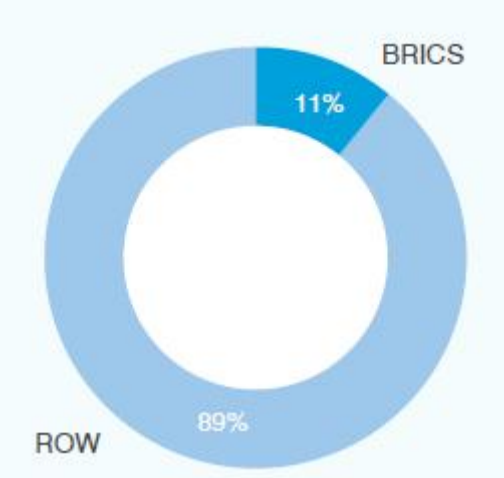

المصدر: (ITC, 2022, p. 03)

ROW تعني بقية العالم

شكل رقم 08: صادرات مجموعة بريكس من الخدمات العالمية المقدمة رقميًا في عام 2020

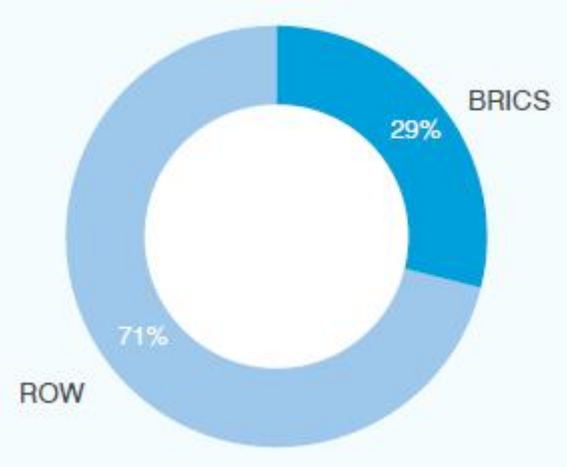

المصدر:(ITC, 2022, p. 03)

تتمتع دول البريكس بإمكانيات كبيرة لتطوير الاقتصاد الرقمي. إن البنية التحتية الرقمية المحلية كبيرة ومتطورة نسبيًا، والتوسع السكاني من الشباب ذوي المهارات الرقمية قوي، هذا ما يجعل دول البريكس وجهات جذابة للاستثمار في القطاعات الرقمية. لقد تُرجمت عوامل التنافسية هذه إلى ازدهار الشركات الرقمية المحلية، والتي يتفوق بعضها على نظيراتها الدولية في السوق المحلية (ITC, 2022, p. x).

5. بنك التنمية الجديد (NDB) وترتيب الاحتياطي الطارئ (CRA)،نحو إطار مالي عالمي جديد:

في عام 2014، انعقدت القمة الحادية عشرة فورتاليزا بالبرازيل وتم إنشاء مؤسسات مالية ذات أهمية استراتيجية عالية، بنك التنمية الجديد (NDB) وترتيب الاحتياطي الطارئ(CRA)، تساهم كلتا

المؤسستين بشكل كبير في عملية تسريع النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان الأعضاء في البريكس.

1.5 بنك التنمية الجديد مشروع التنمية المستدامة في دول البريكس والاقتصادات الناشئة الأخرى:

في اجتماع عام 2014، قررت الدول الأعضاء في البريكس إنشاء بنك خاص بها في شنغهاي للعمل كبنك تنمية متعدد الأطراف يهدف إلى تعبئة الموارد لمشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في دول البريكس وغيرها من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، وكذا المساهمة في زيادة التدفقات التجارية والتنمية الاقتصادية.

أطلقت مجموعة بريكس بنك التنمية الجديد (NDB) عام 2015، يقع المقر الرئيسي للبنك في شنغهاي بالصين وله مكاتب إقليمية في جنوب إفريقيا والبرازيل. بلغ رأس المال الأولي المصرح به للبنك 100 مليار دولار أمريكي مقسم إلى مليون سهم بقيمة اسمية مائة ألف دولار لكل سهم، حيث قام الأعضاء المؤسسون للبنك باكتتاب مبدئي قدره خمسمائة ألف سهم بقيمة إجمالية 50 مليار دولار أمريكي. إلى جانب الدول الأعضاء المؤسسة انضمت بنغلاديش والإمارات العربية المتحدة سنة 2021، ومصر سنة 2023 كأعضاء جدد، وتبقى العضوية مفتوحة لأعضاء الأمم المتحدة، وفقا لأحكام اتفاقية تأسيس بنك التنمية الجديد .ويجب أن تكون مفتوحة للأعضاء المقترضين وغير المقترضين حسب المادة 02 من اتفاقية بنك التنمية الجديد(the New Development Bank, 2023) .

ضمن النطاق الواسع للبنية التحتية والتنمية المستدامة، ستركز عمليات بنك التنمية الوطني خلال الفترة 2022-2026 على المجالات التالية: الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة، البنية الأساسية للمواصلات، المياه النظيفة، حماية البيئة، البنية التحتية الاجتماعية، البنية التحتية الرقمية، وحتى سنة 2022 تم اعتماد 96 مشروع بإجمالي تمويل قدره 32.8 مليار دولار أمريكي(the New Development Bank, 2023) .

كان تركيز بنك التنمية الجديد في البداية على إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف، لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. حيث تعرضت هذه المؤسسات لانتقادات من قبل دول البريكس، ودول نامية أخرى، في ثلاثة مجالات عامة: الحكم، والنهج والنتائج. ويقال إن هياكل الحوكمة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تسيطر عليها الدول الصناعية ولا سيما مجموعة السبع (Institute of Development Studies,, 2013, p. 02).

لقد دفعت دول البريكس من أجل إصلاحات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لكنها كانت مقيدة بهيكل وقواعد هذه المؤسسات. نظرًا لأن نتيجة اللعبة تعتمد على قوة اللاعبين والقواعد العامة للعبة، أرادت مجموعة البريكس تغيير القواعد. وهكذا، تم تصور بنك التنمية الجديد كمؤسسة موازية من شأنها أن تتعاون مع المؤسسات القائمة وتنافسها (Kumar & BIJU , 2022, p. 105)، أو وقد يُنظر إلى بنك بريكس على أنه تحدٍ مباشر لهيمنة الدول المتقدمة على المنتديات التقليدية.

من ناحية أخرى، يسعى بنك التنمية الجديد ليكون بمثابة محفز في سد الفجوة بين توافر الموارد المالية والاحتياجات المتزايدة للأعضاء المؤسسين وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، حيث ساد الانطباع بأن البنك الدولي لا يمول البنية التحتية بشكل كافٍ في البلدان النامية. علاوة على ذلك، كانت مساعداته خاضعة لشروط مالية وسياسية معينة أدت لإحداث تغيير في السياسات في البلدان المقترضة. (Kumar & BIJU , 2022, p. 105).

من التأثيرات المهمة جدًا لاقتصادات البريكس من إنشاء بنك تنمية جديد هو التخلي التدريجي عن اليورو والدولار في المعاملات بين الأعضاء، مما سيكون له تأثير في توحيد العملات الوطنية وتقويتها (Grosu & Melega, 2020, p. 399).تتحدد المجالات الرئيسية لنشاط التعاون بين البنوك للمجموعة في: تطوير تعاون شامل طويل الأجل بين البنوك بين الشركاء من أجل تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية للبلدان الأعضاء في البريكس، ودعم تنفيذ المشاريع الإقليمية المهمة اجتماعيا، ووضع إجراءات لتوفير التمويل. والخدمات المصرفية للمشاريع الاستثمارية التي تساهم في التنمية الاقتصادية لدول البريكس (MELEGA, 2020, p. 183).

منذ إنشائه سنة 2015، استطاع بنك التنمية الجديد تحقيق مجموعة من الإنجازات كما يلي (World Economic Forum, 2019):

- **نمو سريع في دفتر القروض، مع بصمة خضراء قوية:**

يغطي البنك 37 قرضًا للبنية التحتية حتى الآن، بقيمة إجمالية قدرها 10.2 مليار دولار، وقد شمل قطاعات من النقل إلى الطاقة المتجددة والمياه والتجديد الحضري. كثيراً ما يشتكي المقترضون من المهل الطويلة والإجراءات المعقدة في تعاملاتهم مع مؤسسات تمويل التنمية. لهذا السبب، قام بنك التنمية الوطني منذ إنشائه بتبسيط عملياته لتعزيز سرعة الموافقات على القروض. ويهدف البنك إلى الحفاظ على سرعة التنفيذ كميزة نسبية في المستقبل. من ناحية أخرى، تعتبر الاستدامة جوهر التفويض الذي حدده مؤسسو البنك. يخطط بنك التنمية الوطني لزيادة مخزون البنية التحتية الخضراء في محفظته، والتي تتضمن إعطاء الأولوية للاستثمارات في الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، إدارة النفايات المستدامة، والنقل النظيف.

- **تصنيفات ائتمانية جيدة:**

حصل بنك التنمية الجديد على تصنيف ائتماني دولي AAA من وكالة التصنيف الائتماني اليابانية سنة 2019، وتصنيف AA + سنة 2018 من Standard & Poor و Fitch على التوالي. هذه التصنيفات أعلى بكثير من المتوسط لدول البريكس.

- **تمويل بالعملة المحلية:**

تقليديا، تقدم بنوك التنمية متعددة الأطراف معظم تمويلها بالعملات الأجنبية، مثل الدولار الأمريكي أو اليورو، غير أن بنك التنمية الجديد نجح في تسجيل برامج السندات بالعملة المحلية في الصين (10 مليارات يوان) وجنوب إفريقيا (10 مليارات رنمينبي) وهو على وشك إكمال تسجيل برنامج الروبل (100 مليار روبل) ، وستتبعه الهند والبرازيل بعد ذلك.

2.5 ترتيب الاحتياطي الطارئ(CRA) زيادة لتعزيز الاستقرار المالي:

بالنظر إلى الحالات المتزايدة للأزمات المالية العالمية، وقعت دول البريكس على اتفاق الاحتياطي الطارئ (CRA)سنة 2014، وهو إطار يهدف إلى تقديم الدعم من خلال السيولة الإضافية والوسائل الأخرى لدول البريكس في وقت الأزمات الاقتصادية. كما أنه سيسهم في تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية

واستكمال الترتيبات الدولية القائمة (من صندوق النقد الدولي) كخط دفاع إضافي. ستساعد اتفاقية BRICS CRA الدول الأعضاء على إحباط ضغوط السيولة قصيرة الأجل، وتوفير الدعم المتبادل وزيادة تعزيز الاستقرار المالي(Aspire IAS Academy., 2021) .

التزمت دول البريكس بمبلغ 100 مليار دولار حيث ساهمت الصين بـ 41 مليار دولار، البرازيل، الاتحاد الروسي، والهند 18 مليار دولار لكل منها، وجنوب إفريقيا 5 مليارات دولار. لدى صندوق النقد الدولي احتياطي يبلغ 240 مليار دولار وموارد تبلغ 780 مليار دولار، وقد لوحظ أنه مع وصول الاحتياطيات الأجنبية لبريكس إلى حوالي 5 تريليونات دولار، فإنه التزامًا بنسبة 16 ٪ سيرفع مجموع CRA إلى 800 مليار دولار (C ATTANEO, ko B I z I w I C k, & F R y E R, 2015, p. o3).

من المؤكد أن الصندوق ليس كبيرًا بما يكفي ليكون بمثابة أداة إنقاذ شاملة. ومع ذلك، فإن له منطقًا اقتصاديًا سليمًا يحمي الاستقرار المالي. على الرغم من الأسس الاقتصادية القوية، تعرضت بعض دول البريكس سنة 2014 لموجة من عدم الاستقرار في أعقاب زيادة مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في أسعار الفائدة. وقد أدى التدفق الخارج لرأس المال الناتج إلى وضع عملاتهم –إلى جانب عملات الاقتصادات الناشئة الأخرى –تحت الضغط. إذن تم تصميم CRA للمساعدة في الأحداث من هذا النوع (Schöllmann, 2014, p. 02).

6. خاتمة:

في السنوات العشر التي انقضت منذ قمة البريكس الأولى (يونيو 2009 ، إيكاترينبرج) ، برزت دول البريكس كتكتل يدعم الحوكمة الاقتصادية العالمية ومنصة للتنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء. يتحدد الدور المتنامي لبلدان البريكس في الاقتصاد العالمي بالعديد من العوامل، من بينها القوة الاقتصادية للخمسة، والمساهمة في إصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية والتأثير على تحول الاقتصاد الدولي النقدي والمالي.

لقد أصبحت مجموعة البريكس قوة اقتصادية بارزة تفوقت على أهم الاتحادات والتكتلات الاقتصادية المعروفة على مستوى القارة الأمريكية (USMCA: اتفاقية التبادل الحر للولايات المتحدة الأمريكية،

المكسيك وكندا) أو الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) أو العالم (مجموعة الدول السبع G7)، وذلك بالنظر إلى أهم المؤشرات الاقتصادية المحققة خلال العقد الأخير. ومع ذلك، تعكس الأرقام والبيانات المعتمدة في الدراسة والصادرة عن مؤسسات مالية واقتصادية دولية عدم التناسق والانسجام بين القوة الاقتصادية لدول المجموعة، أو بالأحرى بين الصين التي فرضت نفسها كشريك رئيسي للبريكس وباقي دول التحالف. فعلى سبيل المثال، يعد الناتج المحلي الإجمالي للصين أعلى من إجمالي الناتج المحلي للدول الأربع الأخرى مجتمعة. الأمر الذي يجعل من الاقتصاد الصيني المحرك الرئيسي والفاعل الأهم ضمن هذه المجموعة " الظاهرة".

إن تشكيل بريكس الذي يهدف إلى تطوير التعاون مع الدول الأعضاء في مجالات مثل التمويل والزراعة والاقتصاد والتجارة والعلوم والتكنولوجيا والصحة والتعليم والأوساط الأكاديمية والأمن ، هو إضفاء الطابع المؤسسي الجديد على النظام العالمي المتغير الذي تسيطر عليه مالياً الولايات المتحدة والدول الغربية . فإنشاء مؤسسات ذات أهمية استراتيجية وعالية مثل بنك التنمية الجديد (NDB) وترتيب الاحتياطي الطارئ (CRA) له آثار وتأثيرات بعيدة المدى على العالم العالمي بشكل عام واقتصادات البريكس على وجه الخصوص. حيث برز بنك التنمية الجديد كمؤسسة مهمة للبنية التحتية المالية، وهو تعبير مادي عن رغبة الأسواق الناشئة في لعب دور أكبر في الحوكمة العالمية، ومشاريع التنمية المستدامة وأضفى مصداقية هائلة إلى بريكس كمجموعة. كما يُنظر إلى ترتيب الاحتياطي الطارئ عمومًا على أنه منافس لصندوق النقد الدولي(IMF) في ظل فرص التنمية المحدودة للبلدان المتخلفة والنامية.

على الرغم من التطورات الإيجابية لمجموعة البريكس، إلا أن هناك بعض القضايا التي يجب معالجتها كالعمل على زيادة التوافق بين أعضاء دول البريكس وإقامة مبادرات تكاملية في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتي بدورها تعزز المنافع المتبادلة بين الدول لتقوية مسار النمو الاقتصادي في الكتلة (Neamah Ali, Al-Ibraheemi, & Abbas Obaid, 2022, p. 12)، كما تحتاج البريكس إلى المزيد من التوحد كمجموعة وإيجاد مواقف مشتركة بشأن القضايا ذات الأهمية الدولية، كما سيساعد التحول الرقمي لاقتصادات دول البريكس على زيادة ناتجها المحلي الإجمالي، فإدخال تقنيات المعلومات، والانتقال

إلى الاقتصاد الرقمي، وتطوير التجارة الإلكترونية، والروبوتات هي على جدول الأعمال في جميع أنحاء العالم اليوم.

7. قائمة المراجع:

C ATTANEO, N., ko B I z I w I C k, M., & F R y E R, D. (2015). The BRICS Contingent Reserve Arrangement and its Position in the Emerging Global Financial Architecture. *SAIIA (South African Institute of International Affairs)*.

Khuluvhe, M. (2022, 10 20). *THE BRICS YEAR OF CHINA: Foster high quality BRICS partnership, usher in a new era of global development.* Retrieved from http://za.china-embassy.gov.cn/eng/sgxw/202210/t20221020_10788981.htm

Lazanyuk, I., & Revinova, S. (2019). Digital economy in the BRICS countries: myth or reality? *Advances in Economics, Business and Management Research,, 105*.

Neamah Ali, A., Al-Ibraheemi, S., & Abbas Obaid, A. (2022). BRICS BLOC IN LIGHT OF INTERNATIONAL ECONOMIC CHALLENGES: A STUDY OF REALITY AND DIMENSIONS. *International Journal of Professional Business Review, 07*(04).

the New Development Bank. (2023). Retrieved from https://www.ndb.int/

World Economic Forum. (2015, july 8). *Five questions about the BRICS nations*. Retrieved from https://www.weforum.org/agenda/2015/07/five-questions-about-the-brics-nations/?DAG=3&gclid=EAIaIQobChMIt6uElJLz_QIVIhAGAB0_mgZ3EAAYASAAEgJl6_D_BwE

Zhongxiu, Z., & Qingxin, L. (2020). PROMOTING BRICS COOPERATION FOR ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT1. *revista tempo do mundo*(22).

Alam, I. B. (January 2022). BRICS as a Driver of Global Economic Growth and Developmen. *Global Journal of Emerging Market Economies*, 7,8.

Anatol, M. (2020). Evolution of Foreign Direct Investment at the Level of Brics Economies. *Journal of Economics, Finance and Management Studies*, 183-189.

Aspire IAS Academy. (2021, november 16). *Contingent Reserve Arrangement (CRA) – BRICS*. Retrieved from https://www.aspireias.com/upsc-study-notes/Contingent-Reserve-Arrangement-CRA-BRICS

BRICS India 2021. (2021). *Evolution of BRICS*. Retrieved from https://brics2021.gov.in/about-brics#:~:text=After%20a%20series%20of%20high,New%20York%20in%20September%202010.

Evgeny Sergeevich Streltsov, A. A. (2021). The economic potential of the brics countries as a challenge to modern world realities. *Current context of education and psychology in Europe and Asia*.

GARCÍA, A. O. (2014, december). THE ROLE OF CHINA AND THE BRICS PROJECT. *MEXICAN LAW REVIEW, 7*(1), 109-136.

Golam , M., & Monowar, M. (2015). The rise of the BRICS andtheir challenge to the G7. *International Journal of Emerging Markets*, 156-170.

Grosu , V., & Melega, A. (2020). Theoretical Approaches Regarding Emerging Economies. Brics Economic And Political Evolution Aspects. *Journal of Business Management, 01*(04).

Ignatov, A. (2020). The Digital Economy of BRICS: Prospects for Multilateral Cooperation. *International Organisations Research Journal, 15*(01).

Institute of Development Studies,. (2013). WHAT NEXT FOR THE BRICS BANK? *Rapid Response Briefings*(03). Retrieved 03 27, 2023, from https://assets.publishing.service.gov.uk/media/57a08a17e5274a31e000040a/Rapid-3.pdf

International Trade Centre. (2022). *BRICS Trade in Services Report 2022*. Switzerland.

Iqbal, B. A. (January 2022). BRICS as a Driver of Global Economic Growth and Developmen. *Global Journal of Emerging Market Economies*, 7,8.

ITC. (2022). *BRICS Digital Economy: Report 2022*. Geneva, Switzerland: International Trade Centre.

Kumar, R., & BIJU , T. (2022). BRICS in Global Governance: A Gradual but Steady Expansion. *Governance and Politics, Political Science / Global Perspectives, 01*(01).

Lingyan, G., Mei-Chih Wang, F. L., & Fangjhy, L. (2022). The correlation between economic fluctuation, workforce employment and health expenditure in the BRICS countries. *Front. Public Health*.

MELEGA, A. (2020, november 11). Evolution of Foreign Direct Investment at the Level of Brics Economies. *Journal of Economics, Finance and Management Studies, 03*(11).

OECD. (2023, 03 29). *Going Digital Project*. Retrieved from https://www.oecd.org/digital/going-digital-project/

Ökten, N. (2020). What Does BRICS Mean for the Economies of the Member Countries: The Case of India. *Management and Economics Research Journal, 06*(05).

Schöllmann, W. (2014). The BRICS Bank and Reserve Arrangement: towards a new global financial framework? *European Parliamentary Research Service*.

Shikha Dua, A. U. (2019). A Study on GDP growth rate of BRIC and comparison with Global GDP. *Conference: XX Annual International Conference-Global Vision 2030: Challenges and Opportunities.* Delhi.

Singh, S., & Dube, M. (2014). *BRICS and the World Order: A Beginner's Guide.*

World Economic Forum. (2019, september 20). *BRICS' New Development Bank turns four: what has it achieved?* Retrieved from https://www.weforum.org/agenda/2019/09/brics-new-development-bank-four-sustainability/?DAG=3&gclid=EAIaIQobChMIi8eFrYH6_QIV6oxoCR27LwT-EAAYASAAEgIsWvD_BwE

تأثير الأهداف الاستراتيجية لتكتل البريكس على النظام العالمي

The Impact of BRICS strategic objectives on the global System

د/ أستاذ محاضرأ: موجاري رضوان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قسنطينة2

redouane.moudjari@univ-constantine2.dz

طالبة دكتوراه: هنيدة سميرة. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر03

samira.henida@univ-constantine2.dz

ملخص: تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على تكتل البريكس وإبراز تأثير أهدافه الاستراتيجية على النظام الدولي، خاصة ما تملكه من مقومات يؤهلها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

من هنا يمكننا طرح التساؤل التالي: الى أي مدي اثرت اهداف البريكس الاستراتيجية في تغيير النظام العالمي وبتحليل أهدافه وبتتبع القمم التي عقدها التكتل منذ قيامه، توصلنا الى نتيجة مفادها، تسعى دول البريكس الى تعزيز مكانتها في النظام الدولي متعدد الأقطاب.

الكلمات المفتاحية: الأهداف الاستراتيجية، تكتل البريكس، النظام العالمي.

تصنيفات JEL : F59..، F5..، F02..

Abstract: This study aims to highlight the BRICS cluster and to highlight the impact of its strategic objectives on the international system, especially its potential for achieving its strategic objectives.

Here we can ask the following question: To what extent have the BRICS strategic objectives influenced the change of the world order, analyze its objectives and track the bloc's summits since its establishment, we have come to the conclusion that the BRICS States seek to strengthen their place in the multipolar international system.

Keywords: Strategic Objectives, BRICS, Global Order.

Jel Classification Codes : F02…, F05…, F59…

1. مقدمة:

إن المتتبع لنشأة التكتلات الاقتصادية يجد أن العالم عرف العديد منها وبالتالي هي ظاهرة قديمة قدم الوجود البشري، تهدف من خلاله الدول إلى تعزيز مكانتها ومواجهة التحولات التي يشهدها الواقع الدولي، فحسب الإقليمية التقليدية Regionalism تنشا التكتلات ضمن كتلة جغرافية واحدة كدول الاتحاد الأوربي. ومع ظهور الإقليمية الجديدة the new Regionalism أخذت التكتلات الاقتصادية بُعْدا آخر يتجاوز الرقعة الجغرافية معتمدا على التجانس السياسي والاقتصادي كتكتل البريكس موضوع مداخلتنا.

تكتل البريكس منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنضوية بعضويته (روسيا، الصين، الهند، البرازيل، جنوب افريقيا)، وتمثل مجموعة بريكس نادي الأغنياء بالنسبة للاقتصادات الناشئة. تهدف أطرافها الرئيسية (روسيا، الصين) إلى التطلع للقيادة العالمية، في حين تحاول الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا وباقي الدول الراغبة في الانضمام للمجموعة أن يكون لها مكانة في هرم القوى الدولية، لإنهاء الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، وإعادة هيكلة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب.

إنطلاقا مما سبق تحاول هذه المداخلة الإجابة عن الإشكالية التّالية:

إلى أي مدى أثرت الأهداف الاستراتيجية للبريكس على تشكيل النظام الدولي؟

وللإجابة على الإشكالية تختبر المداخلة الفرضيات التّالية:

*إذا كانت دول البريكس تمتلك مقومات مادية وبشرية هائلة فإنها تمتلك تأثيرا قويا في إعادة هيكلة النظام الدولي.

*تشكل الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية دافعا قويا لتكتل البريكس ولتحقيق أهدافه الاستراتيجية داعية لتحقيق نظام دولي متعدد الأقطاب.

*تسعي الدراسة إلى جملة من الأهداف أهمّها:

*التّعرف على مدى إسهام الحقل النظري المفسر لقيام التكتلات الدولية كفواعل مساهمة في بنية النظام الدولي.

*إبراز أهمية المقومات التي تمتلكها مجموعة البريكس ودورها في خلق نظام عالمي متعدد الأقطاب.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي لتتبع –من خلاله–نشأة تكتل البريكس وأهم الأحداث التي عرفها دون إغفال نشأة أهم النظريات المفسرة لتكون التكتلات كإقليمية جديدة والاعتماد المتبادل، إضافة إلى منهج التحليل الوصفي لتحليل تطورهما كواقع قائم بكل ما يحمله من متغيرات.

2. الحقل النظري المفسر لنشأة التكتلات الاقتصادية:

1.2الإقليمية الجديدة The new regionalism: أشارت عصبة الأمم في المادة 51 من ميثاقها إلى أهمية المنظمات الإقليمية Old Regionalism، ولقد فسر منظرو العلاقات الدولية نشوء التكتلات الإقليمية من منطلق التوازن مع قوة مهيمنة. كما أجمع الباحثون في حقلي العلاقات الدولية والاقتصاد الدولي على أن الأقلمة نشاط بين الدول يتراوح بين تنسيق قوى السياسة وإن يكن أوليا كالنموذج القائم في المحيط الهادي آسيا الباسفيك، وما بين التكامل التام في صورة سوق المشتركة على شكل الاتحاد الأوربي (عبد المنعم احسان، 2020، صفحة 158).

تعتبر الإقليمية الجديدة أحد الأشكال الجديدة للتعاون، تأسست نتيجة تقسيم العالم بعد الحرب الباردة وبداية تنامي النزاعات الوطنية ثم اتساع نطاقها لتتحول إلى انتماءات قومية إقليمية رأت الدول الناشئة فيها سبيلا لتحقيق مصالحها الذاتية، خاصّة بعد نجاح تكتل الاتحاد الأوربي، وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة منطقة تجارة حرة (NAFTA). ويعرف الإقليمية الجديدة أبرز روادها **بجورن هيتنHettne Bjorn** ، أنها "عمليّة متعدّدة الأبعاد لتحقيق التكامل الإقليمي، والتي تشمل الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية." كما يرى بأنّ التكامل الإقليمي يكون من خلال قرارات وسياسات تشمل كل الجوانب المذكورة آنفا ومن دون استثناء.

يمكن تعريف الإقليمية الجديدة كذلك بوصفها "عمليّة معقّدة تنطوي على محاولة توحيد مجموعة من الدول أو إرساء التعاون فيما بينها." تحدث هذه العملية نتيجة تفاعل هذه الدول مع المتغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة التي قد تستوجب الدخول في تكتلات لاجتناب أثارها السلبية، أو لمواكبة التطورات الحاصلة في شتى المجالات (بن دبكة، 2019).

تهدف الإقليمية الجديدة إلى جعل الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسطية بين الدول من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى. وتعرف الإقليمية الجديدة على أنها "سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة وحتى قريبة أو بعيدة عن بعضها جيوسياسيا". لذا أصبح التكامل الإقليمي استراتيجية لجميع دول العالم التي باتت تريد الانضمام إلى أحد التكتلات الإقليمية لتحقيق نظام دولي متعدد الأطراف (علاوي، 2009-2010، صفحة 109).

2.2 نظرية الاعتماد المتبادلInterdependance theory : شهدت التطورات الحاصلة في القرن الحالي استدعت إعادة النظر في الأسس التي تحكم العلاقات الدولية. كتزايد أبعاد ظاهرة تدويل الإنتاج وآثارها إضافة إلى تباعد مستويات النمو رغم كل الجهود المبذولة لتقريبها، لمواجهة هذه التطورات ظهرت ثلاثة أنواع من الدعاوي:

1/ الدعوة إلى الاعتماد المتبادل الذي طالب به جون كيندى عام 1962 كمحاولة لكسر حدّة التصدي لهيمنة رأس المال العالمي، وهو ما ردّ عليه الروسي غرباتشوف عام 1975 بغرض تحقيق تعاون عالمي يهدف إلى التصدي لمشاكل المجتمع الدولي.

2/ الدعوة إلى التعاون بين مجموعات دول العالم الثالث التي شكلت مجموعة عدم الانحياز.

3/الدعوة لتجاوز التعاون على قضايا ذات أهميات مشتركة، والتحول بالتجمع الذي يضم الأطراف المعنية إلى وضع أقرب ما يكون إلى الاندماج في كيان واحدة. وتعظم فرص هذا التحول بين الدول المتقاربة سياسيا واقتصاديا وسياسيا (الميسوى، 1979، صفحة 223)

برز دور الاعتماد المتبادل في عام 1971، وقد نشر رواد النظرية الواقعية في العلاقات الدولية روبرت "كوهين وجوزيف ناي" من خلال كتابها "العلاقات العبر وطنية والسياسة العالمية" الذي أصبح المرجع الأساسي للمنظرين الليبراليين فيما بعد. وقد عرّف جوزيف ناي الاعتماد المتبادل على أنّه "موقف من التأثير المتبادل أو الاعتماد على الآخرين وبينهم". وفي تعريف آخر جمع بين كيوهين وناي على أن الاعتماد المتبادل هو عبارة عن" انخفاض أهمية وقيمة العلاقات الأمنية والعسكرية مقابل ارتفاع وتيرة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة في الربط بين دول العالم. ويفترض مفهوم الاعتماد وجود علاقة طردية بين زيادة وكثافة التفاعل والتعامل والتبادل بين دول في المجال الاقتصادي والتجاري وبين ارتفاع مستوى الاعتماد المتبادل في النظام الدولي ككل (عديلة، 2016، صفحة 248)

3.2 نظرية الهيمنة Hegemony Theory: تشترك غالبية الأبحاث في العلاقات الدولية في عنصرين أساسين للهيمنة هما الإكراه والسيطرة أو التأثير في هيكل النظام الدولي، والهيمنة حسب هذه النظرية قابلة لزوال لأن القوى التعديلية لن تستمر في قبولها إذا ضعفت لتعمل على تغيير النظام (Habash, janvier 2021, p. 23)

شكّل الاتحاد السوفياتي الذي امتلك قوة عسكرية وأمنية والصين قوتين لمواجهة الولايات المتحدة الامريكية، وبعد انهياره عام 1991، اتضح أن ضعف العامل الاقتصادي كان عاملا هامًّا في انهياره، لذا الجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية والحفاظ عليها على مستوى من الاستقرار هو شرط ضروري للوصول إلى دعم الهيمنة. ويرى المفكّر الإيطالي أنطونيو جرامشي Antonio Gramsci أن الهيمنة لا تتحقق فقط عبر القوة المسلحة أو الوسائل القهرية، كما أوضح أنّ الهيمنة على المستوى الدّاخلي قد تتحقق بواسطة القوة والرضا سواء بشكل منفرد أو بشكل متزامن في نفس الوقت (بر، 2022، صفحة 326).

3. الإطار المفاهيمي لتكتّل البريكس:

1.3 البريكس النشأة والتطور: قبل الخوض في بوادر نشأة البريكس سنعمد أولا إلى إزالة الغموض على مصطلح البريك/ البريكس، التي تحمل أولى الحروف الأبجدية المشكلة له وهي (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا).

شكل مصطلح البريكس أوّل مرة في عام 2001م، من طرف الخبير الاقتصادي ومحلل شركة جولدمان ساكس Goldman Sachs البريطاني "جيم أونيل"، الذي استشرف لبداية هذا التكتل كنموذج اقتصادي من شأنه أن يخلق بديلا في هيكل تمويل العالم، معتمدا على نتائج النمو في الناتج المحلي لدول المجموعة. كما أقرّ في ورقته الاقتصادية العالمية رقم 66 والموسومة ب «بناء عالم اقتصادي أفضل -BRICS كقوي اقتصادية صاعدة قد تلعب دور فعال في صنع السياسات الاقتصادية العالمية (حسين، 2021). ثم نشرت مؤسسة غولدن ساكس دراسة 2003 حلم بريك آفاق 2050، حيث ذكر التقرير ازدياد الأهمية الاقتصادية من طرف الدول الصاعدة والتي تمثل البريكس 41 % من سكان العالم، و40 % من مساحته و24 % من الاقتصاد العالمي و16% من التجارة العالمية، فالصين والهند أكبر بلدين من حيث عدد السكان وثاني وثالث أكبر اقتصادين في العالم على التوالي، وروسيا تملك أكبر مساحة في العالم والمصدر الأول للطاقة عالميا، بينما البرازيل أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، وجنوب إفريقيا أكثر دول القارة السمراء تقدما رغم أن اقتصادها الثالث إفريقيا. على الرغم من الركود في العالم، قامت دول البريكس بتسريع التنمية الاقتصادية، وأخرجت الملايين من الفقر وحققت اختراقات جديدة في التكنولوجيا والابتكار. وتسعى دول بريكس لزيادة نصيبها من التجارة العالمية ومن إجمالي الناتج الداخلي الخام، وذلك من خلال ضم دول لها ثقلها الاقتصادي والتجاري والبشري وأيضا من حيث المساحة. وقد تغلبت دول البريكس على الأحداث التي عصفت بالاقتصاد العالمي، ما دفع بالمطالبة بزعامة البريكس للعالم بحلول 2030. ومن أبرز القمم التي عقدها تكتل البريكس منذ تشكله.

2.3 مراحل تطور البريكس 2009–2022:

القمة الأولي في روسيا 2009: جاءت في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، حضرها جميع رؤساء التكتل نتج عنها:

*الإلحاح على تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية.

*إصلاح المؤسسات المالية والبحث عن حلول لمواجهة الأزمة المالية وانعكاساتها.

*الحاجة لإصدار عملة جديدة كاحتياط بديل عن الدور الأمريكي.

القمة الثانية البرازيل 2010: حضره رؤساء دول المجموعة إضافة لرئيس جنوب إفريقيا ليصبح اسم التكتل البريكس من نتائجها.

*استمرار التنسيق بين دول البريكس لإصلاح المؤسسات المالية وتجاوز الأزمة المالية 2008.

القمة الثالثة الصين أفريل 2011: تم فيها مناقشة العديد من الأحداث والقضايا السّاخنة على السّاحة الدولية أبرزها:

*الأزمة الليبية 2011.

*الدعوة إعادة تشكيل مجلس الأمن والأمم المتحدة والتجارة المتوسطة بين الدول.

*الدعوة زيادة حق التصويت للدول النامية مع التعاون بين بنوك الدول الأعضاء في كل المجالات (وكالة الاناضول الدولية، 2023)

القمة الرابعة في الهند 2012: فاجأت هذه القمة العديد من المراقبين الدوليين حيث تمثلت قراراتها فيما يلي:

*التوقيع على اتفاقية لإيجاد آلية للتعاون بين مصارف دول البريكس.

*التوقيع على اتفاقية تصديق على خطابات الاعتماد متعددة الأطراف.

*المصادقة على اقتراح لدراسة إنشاء بنك للتنمية لدول البريكس على غرار البنك الدولي أو بنك التنمية الآسيوي.

*تكوين فريق عمل مشترك لدراسة جدوى إنشاء البنك .(مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2021)

القمة الخامسة جنوب افريقيا 2013: شارك فيه رؤساء دول التكتل إضافة إلى قادة التكتلات الإفريقية مثل الإيكواس والساداك وغيرها من المنظمات الإقليمية الإفريقية، من نتائجها:

*دعم الشراكة بين دول التكتل ودول القارّة السمراء.

*تمويل البريكس للمشاريع الإنمائية زيادة على تطوير المشاريع البنية التحتية المشتركة الحدودية في إفريقيا.

*إقامة مصرف ائتماني للبريكس للدفع بعملية التكامل الاقتصادي لدول التكتل.

*لتفادي الجوسسة الأمريكية دعت المجموعة لإنشاء كابل للألياف البصرية لنقل المعلومات بين دول المجموعة.

*استبعاد عملتي الدور واليورو من التداول بين دول التكتل والاتفاق على التعامل بالعملات النقدية للمجموعة.

القمة السّادسة البرازيل 2014: عقدت في فورتاليزا في البرازيل وانتهت أعمال القمة باتخاذ جملة من القرارات التي تستحق تسليط الضوء عليها. وعلى رأسها يأتي تأسيس المجموعة لمصرف إنمائي برأسمال 100 مليار دولار وصندوق احتياط للطوارئ. فالقرارات الاقتصادية التي اتخذتها المجموعة قد أعادتنا إلى المداولات التي كانت تجري في أروقة الأمم المتحدة قبل انتهاء الحرب الباردة. فالمطالب التي طرحتها البلدان النامية ودول عدم الانحياز في اجتماعات الجمعية العمومية خلال السبعينات وحتى منتصف الثمانينات، بخصوص إقامة نظام اقتصادي عالمي أكثر عدلاً. ويمكن الرجوع إلى قرار الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العمومية عام 1974 والتي أعلنت قيام نظام اقتصادي دولي جديد. نعرف أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كانا من المؤسسات التي طالما اشتكت من جورهما البلدان النامية فيما مضى. ونرى أن إنشاء مجموعة بريكس لصندوقين مماثلين قد جاء ليبعث من العدم توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عفا عليها الزمن (بلطرش، 2019-2020، صفحة 53)

القمة السابعة روسيا 2015: عقدت في مدينة أوفا الروسية **في** يومي 8 و9 جويلية، بعد دخول الاتفاقية الخاصة بمصرف التنمية الجديد حيز التنفيذ في 3 جويلية، ناقش أعضاء البريكس فيها رؤيتهم للمؤسسة الجديدة، والتي ركزت على البنية التحتية ومشاريع التنمية المستدامة كما تم مناقشة تنفيذ ترتيب الاحتياطي الطارئ لمجموعة البريكس(CRA) ، الذي تدخل معاهدته التأسيسية حيز التنفيذ في 30 جويلية من نفس السنة.

اعتمدت قمة Ufa رسميًا وثيقة استراتيجية الشراكة الاقتصادية لمجموعةBRICS ، وهي خارطة طريق لتعزيز التّعاون الاقتصادي والتجاري. تحدد الاستراتيجية الأنشطة التي تعتبرها مجموعة البريكس ذات أولوية، في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والتعدين والزراعة والتعاون المالي والبنية التحتية والتعليم والعلوم والتكنولوجيا والسياحة وتنقل العمالة. كما تم التوقيع على اتفاقيات التعاون الثقافي وإنشاء موقع رسمي لمجموعة بريكس.

فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية التقي قادة البريكس مع قادة الدول الأعضاء والمراقبين في منظمة شنغهاي للتعاون والجماعة الاقتصادية الأوربية الآسيوية. تمثل دول البريكس 22٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. في عام 2014، كانوا مسؤولين عن أكثر من 40٪ من النمو الاقتصادي العالمي.

وقد قفز إجمالي حجم التجارة بين دول البريكس بين عامي 2005 و2014، من 72 مليار إلى 297 مليار دولار. كانت هذه زيادة بنسبة 311٪: أكبر بكثير من الزيادة البالغة 80٪ في إجمالي التجارة العالمية في نفس الفترة. تمثل دول البريكس في عام 2015، 18٪ من إجمالي التجارة العالمية، وهو ضعف الرقم المقابل في عام2001 (Ministério das Relações Exteriores, President of the Republic to participate in 7th BRICS Summit Ufa, Russia,, 2015)

القمة الثامنة الهند 2016 تحت شعار «بناء حلول متجاوبة وشاملة وجماعية": في هذه القمة دعا الرئيس الصيني "شي جين بينغ" دول البريكس إلى تعزيز الثقة بين أطراف المجموعة، في حين تفرض بيئة خارجية تتسم بشدة التعقيد تحديات على كتلة الأسواق الصاعدة. بناء اقتصاد منفتح بينما حذر من كافة أشكال الحمائية. بناء عالم منفتح ورسم رؤية للتنمية المشتركة ومواجهة التحديات الدولية الملحة وحماية العدالة والمساواة في المجتمع الدولي وتعميق الشراكة بين بلدان الكتلة. مشيرا إلى أن التعاون بين دول البريكس لعب دورا هامّا في تسهيل التعافي الاقتصادي العالمي، وأضاف فلاديمير بوتين الرئيس الروسي أنه يتعين على الدول الخمس التنفيذ الجيد لاستراتيجية الشراكات الاقتصادية للبريكس التي تم تبنيها العام 2015 في قمة أوفا وتعزيز التعاون في الطاقة المتجددة والمالية والتجارة والاستثمار والتجارة الالكترونية والصحّة والتعليم (Ministério das Relações Exteriores, 8th BRICS Summit – Goa, India,, 2016)

القمة التاسعة 2017: ناقشت قمة البريكس 2017 أهمية أن يصبح الرنمينبي عملة احتياطية في حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي إلى جانب الين الياباني والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي واليورو، .يجب أن يكون هناك المزيد من النقاش حول مقايضات العملات بين أعضاء مجموعة البريكس حتى يتم تقليل الحاجة إلى احتياطيات ضخمة من الدولار في المستقبل . لدى روسيا والصين بالفعل ترتيب كبير لمبادلة العملة بقيمة 24 مليار دولار وهو نوع من خط الائتمان المتبادل بين البنوك المركزية في البلدين(JAYSHREE, 2017) .

القمة العاشرة 2018 في أفريقيا تحت شعار: التعاون من أجل المشاركة في النمو الشامل وتقاسم الرخاء في الثورة الصناعية الرابعة." تسعى المجموعة في هذه القمة إلى تعزيز العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء والتغلب على الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول في الوقت الراهن، حيث تعقد هذه القمة وسط التعافي الاقتصادي العالمي المتباطئ والنكسات التي يعاني منها العالم، وربما تكون قادرة على إضافة وجهات جديدة إلى الأسواق الصاعدة والدول النامية.

وحظيت هذه القمة باهتمام بالغ، لاستهدافها تحرير التجارة من القيود الأميركية وفتح الاقتصاد العالمي، والاستثمار في أسواق الدول الواعدة اقتصاديا خلال السنوات المقبلة، كما تعقد هذه الدول قمما تنافس قمم مجموعة السبع، وتعد نفسها قوة مضادة لما تعتبره نظاما عالميا يسيطر عليه الغرب (الجديدالالكترونية، 2018)

القمة الحادية عشر برازيليا 2019 تحت شعار «النمو الاقتصادي من أجل مستقبل مبتكر». استضافت مدينة برازيليا قمة البريكس الحادية عشرة في 13-14 نوفمبر2019 ، وعقدت القمة في ظل تفشي جائحة كوفيد -19، وتم التأكيد على التوزيع العادل والمعقول للقاحات وتعزيز حوكمة الصحة العامة العالمية. كما ناقش قادة المجموعة العلاقات السياسية والاقتصادية داخل الكتلة. منذ قيامها.

تهدف دول "البريكس" إلى مد جسر العلاقات بين البلدان الصناعية والصاعدة، لضمان التنمية المستدامة واتباع سياسات دولية أكثر توازناً في المجالات الاقتصادية، إضافة إلى المساهمة في بناء نظام عالمي أكثر ديمقراطية، والمشاركة في صنع القرار في الحوكمة الدولية. كل هذا يتطلب من دول المجموعة أن تكون

فاعلة رئيسية في عملية بناء النظام العالمي الجديد، وإنشاء مجموعة جديدة من العملات الاحتياطية من الأسواق الناشئة، وتقوم دول مجموعة" البريكس" بمبادرة مهمة لتكوين نظام مالي ونقدي جدي يكون مفتوحاً لجميع دول العالم، ولا يستخدم الخدمات المصرفية الدولية كأداة سياسية لمهاجمة الدول الأخرى أو الإضرار بمصالحها العليا. وبات من الضروري تسريع إنشاء نظام الدفع المخطط لإطلاقه مسبقاً بحلول العام 2025. واقترح الجانب الروسي في هذه القمة تشكيل "تأمين" أو حتى آليات بديلة للتجارة الثنائية والمدفوعات بين دول المجموعة، التي يمكنها أن تصبح "شبكة أمان" للاقتصاديات النامية مع التركيز على تشكيل نظام اقتصادي دولي جديد (بتروفيسكى، ، 2015)

القمة الثانية عشر 2020 تحت شعار «شراكة مجموعة البريكس من أجل الاستقرار العالمي والأمن المشترك والنمو المبتكر» في عام 2020، وفي ظل الرئاسة الروسية، وعلى الرغم من خلفية التحديات العالمية المعاكسة في فترة جائحة كرونا، حافظت المجموعة على زخم أنشطتها واستمراريتها، بهدف تحقيق نتائج ملموسة لصالح المواطنين. اعترفت دول البريكس في هذه القمة بالجهود الحازمة التي يبذلها الاتحاد الروسي لضمان تقدم الشراكة الاستراتيجية لمجموعة البريكس في الركائز الثلاث للسياسة والأمن، والاقتصاد والمالية، والثقافة والتبادلات الشعبية.(BRICS 2022china, 2022) .

القمة الثالثة عشر2021: تحت شعار التعاون بين دول البريكس من أجل الاستمرارية والتوحيد والتوافق». عقدت القمة في الهند يوم 09 سبتمبر 2021. هذه هي المرة الثالثة التي تستضيف فيها الهند قمة البريكس بعد عامي 2012 و2016.

بينما تحتفل مجموعة البريكس بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لتأسيسها، ننظر إلى الوراء إلى الرحلة التي اجتازتها حتى الآن منذ الاجتماع الأول لوزراء خارجية مجموعة بريك على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في عام 2006، لاستعراض إنجازات ومساهمات مجموعة البريكس في العالم.

مجموعة البريكس كانت منارة لتعددية الأطراف القائمة على المساواة والاحترام المتبادل والثقة. وبصفتها رئيسة ستعمل الهند على تحقيق نتائج محددة عبر جميع الركائز الثلاث للتعاون داخل مجموعة البريكس في عام 2021.

السياسة والأمن: تعزيز التعاون والحوار بشأن قضايا الأمن العالمي والإقليمي، والتطورات في المجال السياسي العالمي من أجل السلام والأمن والازدهار. وأولوياتنا في إطار هذا الصدد:

*إصلاح النظام المتعدد الأطراف.

*التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.

الاقتصاد والمالية: تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية من أجل الازدهار المتبادل من خلال توسيع التعاون داخل مجموعة البريكس في قطاعات مثل التجارة والزراعة والبنية التحتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والطاقة والتمويل والأعمال المصرفية. وإذن يدرك مزايا استخدام الحلول التكنولوجية والرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلدان تكتل البريكس مع التركيز بوجه خاص على ما يلي:

*تنفيذ استراتيجية الشراكة الاقتصادية لمجموعة البريكس 2020-2025.

*تفعيل منصة البحوث الزراعية لمجموعة بريكس.(brics2021india, 2021) .

القمة الرابعة عشر بكين 2022: عقدت القمة برئاسة الرئيس الصيني شي جين بينغ في 24/23جوان 2022 في شكل افتراضي بمشاركة باقي أعضاء المجموعة، وقد أجرى الزعماء مناقشات شملت مجالات مكافحة الإرهاب، والتجارة، والصحة، والطب التقليدي، والبيئة، والعلم، والتكنولوجيا والابتكار، والزراعة، والتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، وكذلك القضايا الرئيسية في السياق العالمي، بما في ذلك إصلاح النظام المتعدد الأطراف، ووباء كوفيد-19، والانتعاش الاقتصادي العالمي. دعا رئيس الوزراء إلى تعزيز هوية بريكس واقترح إنشاء قاعدة بيانات على الإنترنت لوثائق بريكس، وشبكة أبحاث السكك الحديدية في بريكس، وتعزيز التعاون بين المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة(Prime Minister Shri Narendra Modi led India's, 2022)

3. 3 الأهداف الاستراتيجية لتكتل البريكس:

هناك مجموعة من الأهداف التي قد أنشئت مجموعة بريكس بسببها، حيث إن هذه المجموعة من أهم المجموعات التي تقوم بالإشراف على عدد كبير من القضايا الاقتصادية المهمة الآمنة، ومن أهم هذه القضايا هي المجال المالي وحل المسألة الغذائية وغيرها من الأمور المهمة، وتتمثل أهداف بريكس فيما يلي:

*المحافظة على توازن الدول الاقتصادية.

*التخلص من سياسة النظام الدولي أحادي القطب.

*العثور على بديل فعّال لصندوق النقد الدولي.

*العمل على تحقيق تكامل سياسي واقتصادي.

*تشجيع التعاون الاقتصادي بين مختلف دول التحالف وتكون آلية نموذجية للتعاون الدولي في مختلف دول العالم.

*يُعتقد أنه بحلول نهاية عام 2050، ستكون هذه البلدان هي الأماكن الرئيسية التي تأتي منها المنتجات والخدمات والمواد الخام (Balaji, 2023).

4. تأثير الأهداف الإستراتيجية لدول البريكس على النظام العالمي:

4. 1 تراجع الهيمنة الأمريكية في ظل صعود القوى العديلية: إن أول من تحدث عن التراجع الأمريكي "بول كيندي" إضافة الى "روبرت غلبين" مستندين إلى العامل الاقتصادي لتراجع في تفسيرهما في حين أرجعها صامويل هنتنغتون إلى العامل الثقافي، أما "زبيغنيو بريجنسكي" و"هنري كيسنجر" فقد أرجعا سبب التراجع إلى العامل العسكري والدبلوماسي، نفهم من هنا عدم وجود اتفاق محدد حول تراجع الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي (بلالطة ، 2022، صفحة 782) ويلوم "والتر راسيل ميد" الغرب إساءة فهمهم لانهيار الاتحاد السوفياتي وانتصار الليبرالية على الشيوعية، وليس زوال القوة الصلبة، إذ لم تقتنع كل من الصين أو إيران وروسيا أبدا بالتسوية الجيوسياسية التي جاءت نتيجة الحرب الباردة، وتبذل كثير من الجهد لإلغائها. وهذه المحاولات لن تكون سلمية، سواء نجحت هذه القوى التعديلية Revisionist Powers التي تحاول إعادة تشكيل نظام الدولي متعدد الأقطاب، أو لم تنجح في مساعيها، فقد أحدثت هزة فعلية في ميزان القوى، كما غيرت ديناميات السياسة الدولية (راسيل ميد و ترجمة، طارق راشد عليان، 2021) .

في الحرب الأوكرانية سعت روسيا إلى إعلان تحدّي الغرب والتصدي لاستراتيجية الناتو في شرق أوروبا، ومحاولة فرض ذلك بالقوة العسكرية، لتعزيز مكانتها في ظل إعادة تموضع استراتيجي أميركي وانسحابات عسكرية أميركية من عدة مناطق، مقابل تمدد الصين التي باتت تمثّل مركز الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين أمام سعيها الحثيث خلال العقد الأخير نحو تحصين موقفها الدولي وتعزيز تحالفاتها ووضع أسس لنظام دولي جديد تكون لها فيه مساهمة أكبر في إدارة المشهد الدولي، وخاصة مع مركزية دور الصين في التحركات الروسية ضد الغرب (عبد الشافي، 2022، صفحة 15)

2.4الأزمة الاقتصادية المالية العالمية 2008 ودورها في تعزيز مكانة البريكس في النظام الدولي: قبل نشأة البريكس كانت كل دول التكتل الأعضاء في صندوق النقد الدولي، إلا أنه رغم تزايد مكانتها في الاقتصاديات الناشئة في الاقتصاد العالمي هو ما دفعها إلى المطالبة بإصلاح المؤسسات الدولية وإقامة نظام اقتصادي جديد. جدول يوضح حجم الحصص دول البريكس من حجم الحصص والتصويت في صندوق النقد الدولي.

الدولة	روسيا	الصين	البرازيل	الهند	جنوب افريقيا
حجم الحصص مليون وحدة سحب	5945	8090	4158	1869	3036
%من اجمالي الحصص	2.733	3.72	1.396	1.911	0.859
عدد الأصوات	59704	81151	30611	41832	183935
% من فوق التصويت	1.70	3.67	1.38	1.89	0.857

المصدر: كعواش لبنى وفاتن عزوزه، (2018-2019) ص 86

يوضح من خلاله اختلاف مكانة دول البريكس في صندوق النقد الدولي قبل الأزمة الاقتصادية المالية العالمية (كعواش ، 2018-2019، صفحة 86). شكلت هذه الأزمة أحد العوامل لنشأة تكتل البريكس الذي رغم عدم تجانس مصالح دوله الاستراتيجية إلا أن لدى القيادة الروسية قناعة أن وجود عالم متعدد الأقطاب يشكل بيئة اقتصادية ملائمة لتحقيق المصالح القومية لروسيا، وتدعيم مكانتها الإقليمية والعالمية-

كما دعت الصين إلى التعددية القطبية، لم تكن تهدف استراتيجيتها على المدى القريب لأن تصبح قطبا عالميا، بل كانت تسعى إلى كبح نزعة القطب المنفرد. ساهمت النتائج المترتبة عن الأزمة العالمية الاقتصادية لسنة 2008م في ضرر كبير بالمؤسسات الدولية الكبرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكلها مؤسسات تقع في دائرة وتحت سيطرة المهيمن على النظام الدولي وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وبحكم تراجع الهيمنة الأمريكية وبروز القوى التعديلية الرافضة لنظام الأحادي القطبية (بلعربي ، 2021، صفحة 110) الذي رأت فيه نظاما فاشلا في تحقيق الأهداف التي تأسس من أجلها، لذا لابد من إعادة هيكلته من جديد وفق إعادة أهداف تخدم وتساهم في استقرار النظام النقدي العالمي. بما يتماشى مع تحقيق أهداف الدول النامية وتدعيم قدراتها على التخطيط الاستراتيجي. إضافة إلى التعاون مع منظمة الأمم المتحدة ومختلف المؤسسات التابعة لها وتحسين مستوى تمثيل الدول النامية والصاعدة في إدارة مؤسساتها الدولية (كعواش ، 2018-2019، صفحة 142).

3.4 تراجع مكانة الاتحاد الأوربي واتساع الفجوة الاقتصادية مع شركائه التقلدين : خلال مشاركته بالجلسة الافتتاحية في المنتدى الإقليمي السابع للاتحاد من أجل المتوسط بمدينة برشلونة الإسبانية، صرح الممثل الأعلى للعلاقات الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل"، إن "الفجوة الاقتصادية" اتسعت بين ضفتي البحر المتوسط (مجلة الاناضول الدولية، 2023) . ويعود هذا إلى تراجع الأهمية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوربي وانشغاله بقضاياه الداخلية، ما يجعل شركائه التقلدين مثل الجزائر التي يرى بعض المحللين أنه من مصلحتها الانضمام إلى البريكس حيث يضمن لها تسهيلات تجارية واقتصادية يمكن أن تحصل عليها. ويجب أن تدخل الجزائر إلى هذه المجموعة للاستفادة من الميزات التجارية المستقبلية إذ إن هناك استفادة استراتيجية للتجارة والأنظمة المالية والنقدية العالمية خلال السنوات الخمسين المقبلة.

ويأتي سعى الجزائر للانضمام لتكتل البريكس على خلفية العلاقات المتأزمة مع بعض الأطراف الأوروبية مثل الحال مع إسبانيا، فيما أن علاقتها مع فرنسا متأرجحة. تجد الجزائر نفسها في نظام عالمي آخذ في التحول بسرعة من نظام أحادي تقوده الولايات المتحدة إلى نظام متعدد القوى تقوده الصين وروسيا. وما أزمة أوكرانيا إلا مظهر من مظاهر هذا التحول. إضافة إلى ذلك تعتقد الجزائر أن لديها القدرة

الاقتصادية والسياسية لأن تحول نفسها إلى أكثر من مجرد دولة مصدرة للنفط والغاز. (قناه فرانس 24 الدولية، 2023).

5 . خاتمة :

انطلاقا من التساؤل الرئيسي للمداخلة والفرضيات توصلنا أن تراجع القوة المهيمنة على النظام الدولي أدى إلى بروز القوى التعديلية المشكلة لمجموعة البريكس التي رغم المقومات الهائلة التي يمتلكها التكتل والتي تمكنه من تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي رسمتها والتي من أبرزها تغيير النظام الدولي إلا أنه يواجه العديد من العوامل التي تحد من تأثيره منها:

*رغم أن مجموعة البريكس هي «العملاق الثالث» بعد الاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. إلا أن الدول الأعضاء في مجموعة البريكس لديهم القليل من التآزر بسبب اختلافاتهم، لتمثيل قوة اقتصادية وسياسية قوية.

*إن هيمنة الاقتصاد الصيني ودوره في العلاقات التجارية يجعل مجموعة البريكس مجموعة صينية مع شركاء أكثر بكثير من كونها اتحادًا لأعضاء متساوين.

*تفتقر دول البريكس إلى المصالح الاقتصادية المتبادلة: التجارة بينها الآن أقل من 320 مليار دولار سنويًا وتتراجع تجارتهم مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أعلى 6.5 مرة. التجارة الصينية مع بقية العالم أعلى 12.5 مرة.

*التجارة الثنائية بين الصين وكوريا الجنوبية كبيرة تقريبًا مثل التجارة بين دول البريك. بالإضافة الى تشابه الأعضاء في بعض المجالات الرئيسية: حيث يمتلك جميع الأعضاء (باستثناء روسيا) احتياطيات أجنبية ضخمة (15-35٪ من الناتج المحلي الإجمالي) ولديهم ديون خارجية منخفضة (15٪ إلى 37٪ من الناتج المحلي الإجمالي). بصرف النظر عن روسيا، يتم دمجها بشكل كبير في إنتاج السلع الاستهلاكية مع "الغرب."

نقترح أن يكون من بين الأهداف التي يجب على تكتل البريكس السعي لها وهو التكامل في جميع المجلات، فتعزيز التكامل سيمكن دول المجموعة من تحقيق أعلى قدرة تنافسية تمكنه من مواجهة التحديات العالمية.

6. قائمة المراجع:

Habash, L. (janvier 2021). Hegemony in international relation conceptual review of us policy. Siyasat arabiya.

Balaji. (2023, February 27). BRICS – Full Form, Headquarters, Objectives, Summits, byjusexamprep,,. Consulté le 03 27, 2023, sur https://byjusexamprep.com/upsc-exam/brics#

BRICS 2022china. (2022, 02 22). XII BRICS Summit Moscow Declaration,. Consulté le 03 29, 2023, sur BRICS 2022china;: http://brics2022.mfa.gov.cn/eng/hywj/ODS/202203/t20220308_10649500.html

brics2021india. (2021, 09 09). 13th BRICS SUMMIT INDIA,. Consulté le 03 29, 2023, sur https://brics2021.gov.in/13th-summit

Habash, L. (janvier 2021). Hegemony in international relation a conceptual review of us policy. Siyasat arabiya(p48), 23.

JAYSHREE, S. (2017, 05 12). BRICS 2017 summit: Agenda for action,. Consulté le 03 24, 2023, sur brics summit: https://www.orfonline.org/expert-speak/brics-2017-summit-agenda-action/

Ministério das Relações Exteriores. (2015, 8-9 July). President of the Republic to participate in 7th BRICS Summit Ufa, Russia,. Consulté le 03 22, 2323, sur Ministério das Relações Exteriores;: https://www.gov.br/mre/en/contact-us/press-area/press-releases/president-of-the-republic-to-participate-in-7th-brics-summit-ufa-r

Ministério das Relações Exteriores. (2016, October 15-16). 8th BRICS Summit – Goa, India,. Consulté le 03 23, 2023, sur Ministério das Relações Exteriores: https://www.gov.br.

Prime Minister Shri Narendra Modi led India's. (2022, JUN 24). PM participates in the 14th BRICS Summit,. Consulté le 3 29, 2023, sur by PIB Delhi: . https://pib.gov.in/PressReleaseIframePage.aspx?PRID=1836853

ابراهيم الميسوى. (1979). الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي مقاربات نظرية. اعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، (صفحة 223). مصر.

اسلام ابراهيم حسين. (2021). تجمع البريكس والقوي الاقتصادية الصاعدة– الفعالية والجاذبية. مصر.

خديجة بلالطة . (2022). تراجع الهيمنة الامريكية :دراسة من منظور الاقتصاد السياسي الدولي . مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد07(العدد01)، 782.

رتيبة بر. (2022). استراتيجية الهيمنة الإقليمي. مجلة السياسة الدولية، المجلد،05 العدد، 02(2022) ص326.، المجلد05(العدد02)، 326.

رمزي بن دبكة. (15 5, 2019). الموسوعة السياسية. تاريخ الاسترداد 16 03, 2023، من الاقليمية الجديدة: https://political-encyclopedia.org

عصام عبد الشافي. (2022). ، الحرب الروسية الأوكرانية: ومستقبل النظام الدولي. قطر: مركز الجزيرة لدراسات.

على بلعربي . (2021). التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد. مجلة الباحث لدراسات الاكاديمية، المجلد08(العدد01)، 110.

فتيحة بلطرش. (2019–2020). مكانة القوي الصاعدة البريكس في الظام الدولي ،مدكرة الماستر . الجزائر، جامعةمولود معمري تزى وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية.

فلادمير ترجمة حسين قطايا بتروفيسكى، . (13 05, 2015). سي جي تي إن": مجموعة "بريكس" شبكة أمان للاقتصادات النامية. تاريخ الاسترداد 28 03, 2023، من مجلة الميادين الالكترونية: https://www.almayadeen.net/press

قناه فرانس 24 الدولية. (14 02, 2023). ما هي مجموعة "بريكس" ولمَ تريد الجزائر الانضمام لها وما التداعيات على علاقتها مع الغرب؟،. تاريخ الاسترداد 29 03, 2023، من فرانس 24: https://www.france24.com

لبنى و فاتن عزوزه، كعواش . (2018–2019). مكانة مجموعة البريكس في النظام النقدي الدولي بعد الازمة المالية العالمية 2008. الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اقتصاد نقدى وبنكى .

مجلة الاناضول الدولية. (05 02, 2023). بوريل اتساع الفجوة الاقتصادية بين ضفتى البحر المتوسط. تاريخ الاسترداد 29 03, 2023، من https://www.aa.com.tr/

مجلة العربي الجديدالالكترونية. (03 02, 2018). ، مجموعة "بريكس" تسعى إلى تأسيس نظام اقتصادي دولي مواز 2018. تاريخ الاسترداد 27 03, 2023، من https://www.alaraby.co.uk

محمد الطاهر عديلة. (2016). الجدل الليبرالي/ الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الامن الدولي، . مجلة دفاتير السياسة والقانون(العدد15)، 248.

مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. (10 05, 2021). قمة دوالبريكس: محالة للتحول الجيواقتصادي. تاريخ الاسترداد 21 03, 2023، من essr: /https://www.ecssr.ae/reports_analysis

ممد لحسن علاوي. (2009-2010). الإقليمية الجديدة: النهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي. ، مجلة الباحث(العدد07)، 109.

والتر راسيل ميد، و ترجمة، طارق راشد عليان. (02 03, 2021). القوى التعديلية: عودة منافسات الجغرافيا السياسية في العلاقات الدولية. تاريخ الاسترداد 29 03, 2023، من مجلة السياسة الدولية الالكترونية: http://www.siyassa.org.eg/News/3743.aspx

وسن عبد المنعم احسان. (2020). ترتيبات الاقليمية والتغيرات في ميزان القوي العالمي -تكتل مجموعة دول البريكس انموذجا. مجلة جامعة بين النهرين(العدد58)، 158.

وكالة الاناضول الدولية. (04 01, 2023). هل تحقق الجزائر شروط الانضمام الى "البريكس. تاريخ الاسترداد 20 03, 2023، من aa: https://www.aa.com.tr

العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول مجموعة البريكس وأثرها على المؤشرات الاقتصادية

Economic relations between Algeria and BRICS countries and their impact on economic indicators

د.عبد القادر قطيب، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الإقتصادية بولاية غرداية –جامعة غرداية – الجزائر UN4701، Guetib.abdelkader@univ-ghardaia.dz

د. عبد الحميد مراكشي ، جامعة غرداية (الجزائر)، morracchi.abdelhamid@univ-ghardaia.dz

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى إبراز واقع العلاقات والإتفاقيات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأعضاء في مجموعة البريكس وأثرها على المؤشرات الاقتصادية لكلا الطرفين ومن تم تحديد مكاسب وأثار هذه العلاقات وخلصت الدراسة بأن العلاقات تعتبر بداية المسار إلى انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس وهو ما يكون له الأثر الإيجابي على المؤشرات الاقتصادية وتحقيق تنمية إقتصادية لدول المجموعة

كلمات مفتاحية: علاقات اقتصادية ، إتفاقيات، الشراكة ، مؤشرات إقتصادية، تنمية الاقتصادية.

تصنيفات JEL : F53، F61 .

Abstract:

This paper aims to highlight the reality of economic relations and agreements between Algeria and the member states of the BRICS group, and their impact on the economic indicators of both parties. Consequently, gains and effects of these relations were identified, and the study concluded that these relations serve as a starting point towards Algeria's accession to the BRICS group. This development would have a positive impact on the economic indicators and contribute to achieving economic development for the member countries.

Keywords: Economic relations, agreements, partnership, economic indicators, economic development..

Jel Classification Codes: F53, F61.

1. مقدمة:

يشهد العالم اليوم تطورات كبيرة وبصورة متسارعة ومستمرة في مجال العولمة الاقتصادية والتحرر المالي مما أدى إلى إقامة علاقات واتفاقيات اقتصادية بين العديد من الدول سواء على المستوى الإقليمي أو علاقات تنائيه ومتعددة الأطراف لمواجهة نمو المتطلبات الضرورية واللازمة للتنمية الاقتصادية في مختلف هذه الدول مهما كان وضعها سواء نامية أو متطورة ، مما أدى بها في الدخول في ترتيبات وتكتلات مشتركة ليزيد تأثيرها بشكل جماعي على القرارات السياسية و الاقتصادية العالمية ، وتعد مجموعة البريكس إحدى اهم هذه التكتلات.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تحاول التموضع في خريطة هذا العالم الجديد ومسايره هذه التطورات وذلك بإقامة علاقات وإتفاقيات مع دول مجموعة البريكس تمهيد للإنضمام لها وهو ما يترتب عليه أثار وإنعكاسات كبيرة على مؤشرات الاقتصاد الوطني

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي أثار العلاقات والإتفاقيات الاقتصادية بين الجزائر ودول البريكس على المؤشرات الاقتصادية؟

1.1.فرضيات البحث:

للإجابة على هذا السؤال ثم اقتراح الفرضية التالية : للعلاقات والاتفاقيات الاقتصادية بين الجزائر و دول البريكس اهمية كبيرة نمو المؤشرات الاقتصادية للدول الأعضاء .

2.1.أهداف وأهمية البحث :

يهدف بحثنا هذا إلى التطرق لاهم المفاهيم الخاصة بالمجموعة البريكس ، واهم العلاقات والاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين دول البريكس فيما بينها والجزائر على وجه الخصوص ودراسة أهميتها ، من خلال تحليل اهم المؤشرات الاقتصادية لدول المجموعة وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر . وتتجلى أهمية الدراسة في توضيح أهمية مجموعة البريكس في الاقتصاد العلمي وتوضيح أبر العلاقات والاتفاقيات الاقتصادية بين الدول الأعضاء والجزائر وأثرا على المؤشرات الاقتصادية للطرفين على حد سواء

2. اهمية الشراكة الاقتصادية بين دول بريكس.

تتضح أهمية الشراكة مع دول مجموعة البريكس من خلال توضيح أهم المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول

1.2 تطور المؤشرات الاقتصادية لدول بريكس

تعد المؤشرات الاقتصادية من اهم الادوات التي تعبر عن الاداء الاقتصادي لدول بريكس باعتماد على بيانات البنك الدولي كما هو موضح في الاشكال التالية:

الشكل 1: تطور الناتج المحلي الاجمالي لدول بريكس خلال الفترة 2009– 2021

(الوحدة: مليار دولار امريكي)

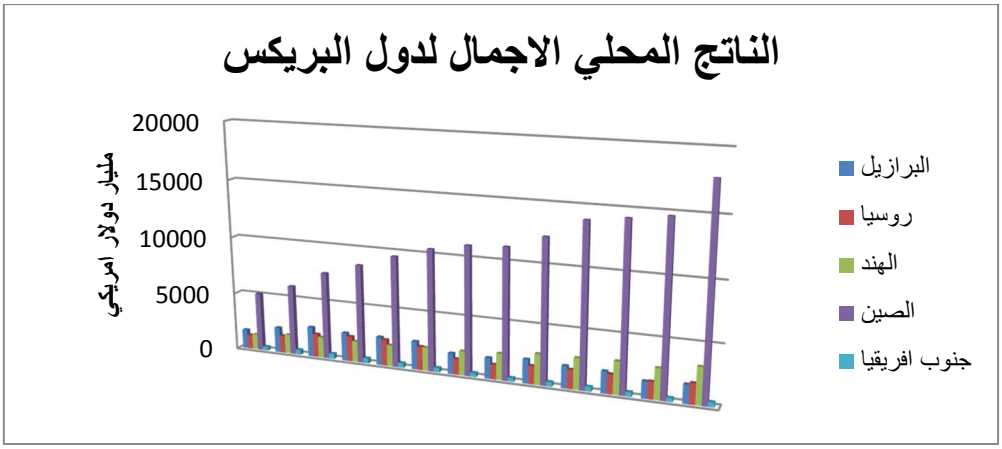

المصدر: من اعداد الباحثين، باعتماد على اخر إحصائيات البنك الدولي.

مما سبق نلاحظ ان نمو الاقتصاد الصيني يتفوق على اقتصادات باقي دول بريكس حيث انتقل من 5101 مليار دولار امريكي سنة 2009 الى 6087 مليار دولار امريكي سنة 2010 ليصبح ثاني اكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة الامريكية، ليواصل النمو ووصافة اكبر اقتصادات دول العالم الى غاية سنة 2021 ويحقق ناتج محاي اجمالي مقدر ب 17،7 ترليون دولار امريكي. اما الاقتصاد الهندي الذي كان يحتل المركز التاسع عالميا بناتج محاي اجمالي مقدر ب 1341 مليار دولار امريكي الى خامس اكبر اقتصاد سنة 2021 مقدر ب 3176 مليار دولار امريكي.

يليه كل من الاقتصاد الروسي، البرازيلي و الجنوب افريقي، حيث انتقلوا من كعدلات نمو سالبة سنة 2009 الى معدلات نمو مرتفعة، ليتأثروا بعد ذلك بأزمة انخفاض اسعار المحروقات سنة 2015 تليها ازمة كورونا 2020 ، على عكس الاقتصاد الصيني و الهندي اللذان حافظا على نموهما المرتفع ماعدا الاقتصاد الهندي التراجع سنة 2020 .

الشكل 2: تطور الاستثمار الاجنبي المباشر لدول بريكس خلال الفترة 2009– 2021

(الوحدة: مليار دولار امريكي)

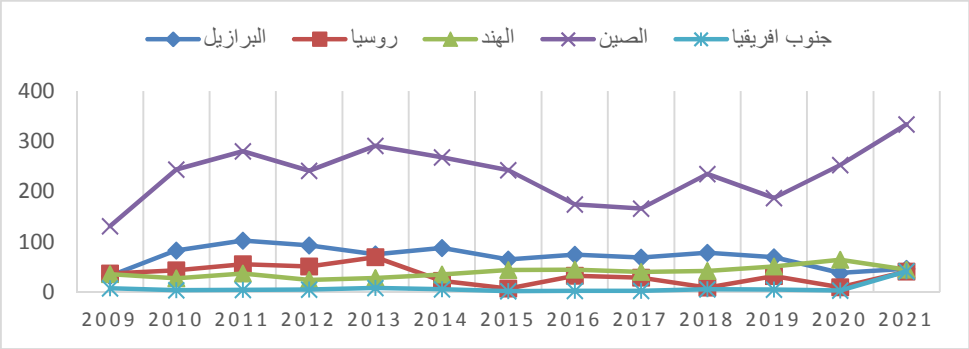

المصدر: من اعداد الباحثين، باعتماد على اخر إحصائيات البنك الدولي.

في الشكل السابق نلاحظ تطور الاستثمار الاجنبي المباشر لدول بريكس حيث ارتفع سنة 2021 ب 506 مليار دولار امريكي بمقدار اكثر من الضعف عن 2009 ، حيث تحتل صين صدارة دول بريكس تليها الهند التي انتقلت من المركز الرابع سنة 2009 الى الوصافة منتصف سنة 2019، م تليها البرازيل، ثم جنوب افريقيا تليها روسيا التي فقدت المركز الثالث للهند سنة 2015 جراء انخفاض اسعار النفط لتتراجع الى المركز الاخير سنة 2021 بعد ازمة كورونا سنة 2020 .

الشكل 3: تطور صادرات دول بريكس خلال الفترة 2009– 2021

(الوحدة: مليار دولار امريكي)

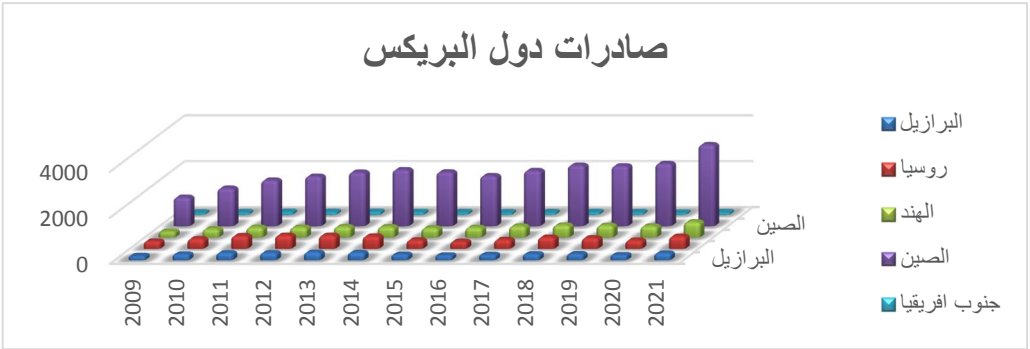

المصدر: من اعداد الباحثين، باعتماد على اخر إحصائيات البنك الدولي.

الشكل 4: تطور واردات دول بريكس خلال الفترة 2009– 2021 (الوحدة: مليار دولار امريكي)

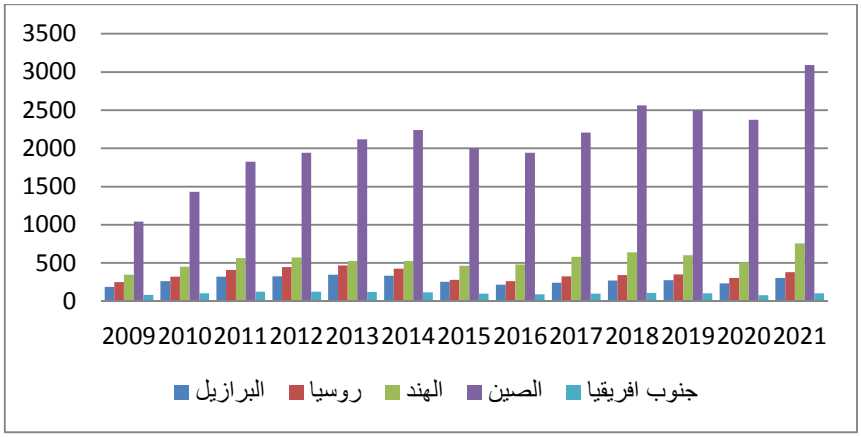

المصدر: من اعداد الباحثين، باعتماد على اخر إحصائيات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الشكل 4 و 5 تطور التجارة الخارجة لمجموعة بريكس ، اذ قفزت الصادرات و الواردات من 2146 مليار دولار امريكي و 1909 مليار دولار امريكي على التوالي، الى 5193مليار دولار امريكي و 4641 مليار دولار امريكي سنة 2021، حيث تحتل الصين الصدارة بنسبة 68% ثم الهند بنسبة 13% تليها روسيا بنسبة 11% ثم البرازيل بنسبة 06% ,في الاخير جنوب افريقيا بنسبة 02% .

3. علاقات بين الجزائر ودول البريكس

لمعرفة أثر العلاقات بين الجزائر ودول البريكس على المؤشرات الاقتصادية يجب التطرق إلى بين البلدين و على التعاملات و التبادلات التجارية بين دول مجموعة البريكس كلا على حدى:

1.3. الجزائر و روسيا:

بتاريخ 23 مارس 1962 كان الاتحاد السوفياتي أول دولة في العالم يقيم علاقات ديبلوماسية مع الجزائر المستقلة وذلك باعتراف الجزائر بروسيا الاتحادية رسميا في 26 ديسمبر 1991 ،

ومن تم عملت روسيا على تفعيل دورها مع الدول العربية ، فاستمرت الجزائر مثلما كانت منذ السنوات الأولى للاستقلال الحليف الأكبر لروسيا في منطقة المغرب العربي، ومن هنا تبدو الجزائر حلقة رئيسية في سياسة موسكو المغاربية،بل و الافريقية و هي بالإضافة لطابعها العسكري البارز ترتدي أبعادا أخرى سياسية واقتصادية لا تقل أهمية عنها بالنسبة لموسكو (شريفة ، 2017، صفحة 117)،

ترغب روسيا في تطوير علاقاتها مع تركيا ومصر و الجزائر و إيران والسعودية وسوريا و ليبيا وباكستان وغيرها من الدول الإقليمية الرائدة (علاء الدين محمد، 2018، صفحة 94).

فكما أن الصورة الإيجابية لروسيا في القارة الافريقية و معرفتها الدقيقة بوضعيتها الحالية ساهم في الاستفادة من التكنولوجية الفريدة للشركات الروسية والتي تقدم فرصا كبيرة لمشاريع البنية التحتية الأفريقية ،و كذا تعميق التعاون السياسي وإيجاد أرضية مشتركة بشأن المشاكل الدولية الأكثر إلحاحا تعتبر أولوية أخرى مهمة لروسيا (Shubin, 2013, p. 41)،

و في هذا الاطار تناقش الرئيسين نشاط مجلس الأعمال الروسي الجزائري ، اذ دعا "بوتين" الى تعزيز التعاون في مجال الطاقة، معبرا عن أمله في أن تتمتع الشركات الروسية بآفاق جيدة للعمل في الجزائر كتلك التي تتمتع بها نظيراتها الأوروبية، وقد كشف الرئيس الجزائري عن فوز شركة السكك الحديدية الروسية بمناقصة إنشاء خطوط جديدة لسكك الحديد في الجزائر،كما تم التوقيع على اتفاق للتعاون في مجال النقل الجوي و البحري (شريفة ، 2017، صفحة 117).

و تبقى المبادلات التجارية بين الجزائر و روسيا ضعيفة خاصة من ناحية التصدير،حيث تنحصر في تصدير الجزائر لبعض المنتجات الزراعية كالفواكه و الغذائية و النصف مصنعة و المواد الخام كالسكر الخام ،بينما تقوم روسيا بتصدير تجهيزات صناعية و مواد تجهيز صناعي و فلاحي و حبوب ، ومشتقات بترولية ، البلاتينيوم و الذهب.

وهذا ما تتطلع اليه الجزائر بعد انضمامها الى البريكس لزيادة الميادلات التجارية مع روسيا اذ هي الشريك الاستراتيجي للجزائر و فتح أفاق جديدة للصادرات.

2.3. الجزائر و الصين:

تعود العلاقات الصينية الجزائرية بجذورها الى ذلك التفاعل بين الحضارتين العربية الإسلامية و الصينية ، فيشهد التاريخ أن بكين أيدت الثورة التحريرية الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955 واعترفت بحكومتها المؤقتة في الثاني ديسمبر 1958 كما دافعت الجزائر من جهتها على مبدأ وطن واحد للصين الشعبية واستعادة مكانها في هيئة الأمم المتحدة و عضويتها الدائمة في مجلس الأمن ، فأسهمت هاته الاعتبارات التاريخية كثيرا في تطور العلاقات الثنائية وكانت قاعدة في مجالات كثيرة (وفاء ، 2023، صفحة 1322)،فالاهتمام الصيني بافريقيا يعتبر أحد المظاهر البارز ة للتحول في السياسة الخارجية الصينية بصفة عامة منذ بدء إصلاحات سنة 1978

أصبحت الصين منذ سنة 2013 المورد الأول للجزائر بمختلف السلع لتنتزع بذلك المكانة من بلدان أوروبية كانت مهيمنة على السوق الجزائرية منذ عقود .ويعبر عن ذلك عن عمق العلاقة الوطيدة ومناخ الثقة الذي يكنه صناع القرار في الجزائر للصين التي يحسب لها كونها لم تتدخل أبدا في الشأن الداخلي الجزائري وكذا

احترامها لسيادة هذا البلد منذ حصوله على الاستقلال من المحتل الأجنبي.فقد وصلت الصادرات الصينية للجزائر 8 ملايير دولار مع نهاية سنة 2019. عموما تعد السوق الجزائرية ثاني أهم سوق بالنسبة للصين في الشرق الأوسط و شمال افريقيا في الوقت الراهن. تمثل الصين للجزائر شريكا هاما بحكم توافق الرؤى بين البلدين فمن المعروف أنهما من البلدان التي ظلت دوما تدافعان عن إقامة والتمكين لنظام عالمي عادل وانساني وعليه فلطالما دعم البلدان ما يعرف بالتعاون جنوب جنوب بقصد مساعدة البلدان النامية في جهودها لمكافحة الفقر و التخلف. وعليه فان صانع القرار في الجزائر التزم دوما بفسح المجال أمام الشركات الصينية لإنجاز الكثير من مشاريعها التنموية (صالح و يوسف، 2023، صفحة 64)

قي 2012، انتزعت الصين صدارة المصدرين إلى الجزائر من فرنسا التي احتكرتها لعشرات السنين، وتحولت بكين إلى الشريك التجاري الأول للجزائر التي تبحث عن تنويع شركائها التجاريين، والتخلص نهائيا من التبعية الاقتصادية الفرنسية (وكالة الاناضول التركية، 2022)، وتأتي أغلب الاستثمارات الصينية في قطاع البناء بحوالي 1.2 مليار دولار والزراعة بـ500 مليون دولار والباقي في قطاع الخدمات (حمزة، 2018). و بهذا تكون الصين أكبر مستورد من مجموعة البريكس للجزائر فل ذلك تضطلع الى البريكس من بوابة الصين لاستثماراتها الكبيرة و إعادة احياء طريق الحرير ، وكذلك لجعل الجزائر منطقة عبور الى داخل القارة الافريقي، فالجزائر تصدر للصين بنسبة كبيرة هي مشتقات البترول و الغاز الطبيعي و المنتجات نصف المصنعة وتستورد الجزائر منها الأنابيب الحديدية و معدات البث ، الصمامات ،الهواتف ، سفن الركاب والبضائع، الكومبيوترات ...الخ، مع إمكانية نقل التكنولوجيا و تأهيل اليد العاملة الجزائرية

3.3. الجزائر و البرازيل:

تتركز استثمارات البرازيل في افريقيا على نشاطات التعدين ، البناء، الزراعة ،الوقود الاحيائي ،الطاقة و الصناعات الصيدلانية. وتستهدف البلدان الناطقة باللغة البرتغالية (أنغولا و الموزمبيق) و البلدان الموردة للنفط (الجزائر و النيجر) (Deych, 2015, p. 176).

4.3. الجزائر و الهند:

تتمثل صادرات الهند الى الجزائر في القهوة ، المنتجات الصيدلانية، الصمامات ، الأرز، البوليستال،الحافلات،التوابل و منتجات أخرى أما صادرات الجزائر الى الهند فتتمثل أساسا في النفط الخام و المشتقات البترولية و الغاز الطبيعي و بعض المنتجات كالصوف،الكالسيوم، اكريليك الكحول، زيت الصويا

ان اجمالي الصادرات الأفريقية إلى الهند يمثل نسبة 89 % وتعتبر نيجيريا وجنوب أفريقيا وأنغولا والجزائر ومصر والمغرب أكبر مصدرين لها، كمستورد للنفط و الموارد الطبيعية الأخرى، قامت الهند بتنويع شركائها التجاريين خارج شركائها التقليدين في شرق إفريقيا لتشمل نيجيريا الغنية بالنفط وجنوب افريقيا الغنية بالموارد . اليورانيوم من النيجر وأوغندا وتنزانيا التي تعتبر شربان حيوي أيضًا في صناعة الطاقة النووية الهندية (Deych, 2015, p. 175).

5.3. الجزائر وجنوب افريقيا:

تتمثل صادرات الجزائر الى جنوب افريقيا أساسا في الأمونيا و الهيدروجين ، الاسمنت ، الورق الصحي ، مادة الجصن، سوائل المضخات ومنتجات أخرى أما صادرات جنوب افريقيا الى الجزائر فتتمثل أساسا في العنب ، التبغ المعالج ، ورق الكرافت، مبيد الحشرات.

4. مقارنة المقومات الاقتصادية لدول مجموعة البريكس مع الجزائر

1.4. مقومات دول مجموعة البريكس "

تتمتع دول مجموعة البريكس بمقومات قوية في المجالات الاقتصادية والسياسة والعسكرية حيث انها غنية بالعديد من الموارد والثروات الطبيعية، فهي تحتل الصدارة العالمية من حيث احتياطات الكثير من الموارد وانتاجها، مما يجعلها مجموعة قوية ومؤثرة عالمياً وفيما يلي بعض المقومات التي تميزها:أهمها:

- **الحجم الاقتصادي الكبير**: تعد دول البريكس من أكبر الاقتصاديات في العالم، وتمثل حوالي 42% من سكان العالم وحوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

– النمو الاقتصادي المستمر: تشهد دول البريكس نمواً اقتصادياً متواصلاً منذ عدة سنوات، وتمثل أسرع معدلات النمو في العالم.

– الاستثمارات الضخمة: تتمتع دول البريكس بكميات كبيرة من الاستثمارات، سواء المحلية أو الخارجية، وتقوم بإجراء عمليات استثمارية ضخمة في دول أخرى.

– الموارد الطبيعية الغنية: تتمتع دول البريكس بموارد طبيعية هائلة، مثل المعادن والنفط والغاز الطبيعي والغابات والمياه، وهذا يمنحها فرصاً للتنمية الاقتصادية والتعاون في المجالات البيئية.

– التعاون الاقتصادي والتجاري: تتعاون دول البريكس في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية، وتعمل على توفير فرص عمل جديدة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

– التعاون العسكري: تتعاون دول البريكس في مجال الدفاع والأمن، وتعمل على تعزيز الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

2.4. مقومات الجزائر

تتمتع الجزائر بعدد من المقومات التي تجعلها قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية في المنطقة ومن أبرز هذه المقومات:

– **الموارد الطبيعية الوفيرة:** تتميز الجزائر بامتلاكها موارد طبيعية غنية ومتنوعة حيث تمتلك البلاد احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي والفوسفات والحديد والزنك وغيرها من الموارد.

– **الجغرافيا الاستراتيجية:** تقع الجزائر في قلب المنطقة العربية وأفريقيا الشمالية وتحتل موقعًا استراتيجيًا بين البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى، مما يجعلها مركزًا للتجارة والتنقل بين القارات.

– **الاقتصاد المتنوع:** تتميز الجزائر بتنوع اقتصادها حيث تمتلك البلاد صناعات مختلفة مثل النفط والغاز والتعدين والزراعة والسياحة والصناعات الخفيفة، مما يجعلها أكبر اقتصاد في شمال إفريقيا.

– **الديموغرافيا:** يعد السكان الجزائريون عددًا كبيرًا ومتنوعًا مما يجعل البلاد قوة سياسية في المنطقة كما أنها تمتلك شبابًا متعلمًا ومؤهلاً، مما يعزز من قدرتها على تحقيق التنمية والازدهار.

4.3.مقارنة المؤشرات الاقتصادية للجزائر مع دول البريكس.

ان مؤشرات الناتج الداخلي الخام الإجمالي، والناتج الداخلي الخام للفرد الواحد، والخدمات في الناتج الداخلي الخام الإجمالي، ومؤشر النمو الاقتصادي، ووضعية الميزان التجاري أو فوائض الصادرات، وإنتاج الحديد الصلب، ونسبة الديون الخارجية والدين العام (أو الداخلي) إلى الناتج الداخلي الخام الإجمالي، واحتياطي الصرف، والتنويع الاقتصادي، والأمل في الحياة عند الولادة، ومؤشر التنمية البشرية خلال هذا الجدول:

الجدول رقم 01: مقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية تخص الجزائر ودول البريكس

البلدان / المؤشرات	روسيا	الصين	الهند	البرازيل	جنوب افريقيا	الجزائر
الناتج الداخلي الخام تليريون دولار	1.776	17.734	2.703	1.609	1.410	0.193
معدل النمو	%4.8	%8.1	%8.9	%4.6	%4.9	%3.8
الميزان التجاري	189.7	676	149.5	46.02	9.56	1.04
الدين العام/ الناتج الداخلي الخام	%18	%300	%90.06	%70.7	%69.13	%56
مؤشر التنمية البشرية	0.721	0.758	0.647	0.773	0.707	0.759

المصدر: الشروق أون لاين بتصرف 2022

من خلال الجدول نلاحظ ان هناك تباين في معظم المؤشرات بين الجزائر ودول البريكس والتي هي نفسها لديها مؤشرات متباينة، فمثلا نسبة النمو الاقتصادي الجزائري هي اضعف نسبة مقارنة بأضعف نسبة في دول التكتل، وبالنظر الى حجم المبادلات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر ودول البريكس كل على حدى والتي تمثل نسب مرتفعة فإن بإمكان هاته الدول التعاون اكثر مع الجزائر من اجل زيادة مستوى التنمية الاقتصادية.

وبمقارنات ترتكز على نفس المؤشرات فإن وضع الجزائر المرشحة بارتياح للانضمام إلى مجموعة البريكس (BRICS)، قد يتيح استخلاص الأحكام التالية:

فبالنسبة لحجم سكاني أقل بأكثر من ثلاث مرات من حجم سكان روسيا وأقل بأكثر من خمس مرات من حجم سكان البرازيل وأقل بثلاثين مرة من حجمي سكان الهند والصين وأقل ما يقارب 30 % من سكان جنوب إفريقيا، فإن الناتج الداخلي الخام الإجمالي للجزائر لا يخضع من جهته، إلى أي تناسب منطقي مع مستويات النواتج الداخلية الخام الإجمالية لهذه الدول الأعضاء الحاليين لمجموعة البريكس (BRICS) كما يعكسه الجدول المرفق:

الجدول رقم 02: مؤشرات الحزائر مقارنة بمؤشرات دول البريكس

الجدول رقم 2. مؤشرات الجزائر مقارنة بمؤشرات دول البريكس

مؤشرات الجزائر بالنسبة لـ:	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	إفريقيا الج
مجموع سكان البريكس	21,03%	30,83%	3,24%	3,19%	75,0%
الناتج الد. الخ الإجمالي للبريكس (BRICS)	11,81%	10,70%	7,03%	1,07%	13,48%
الناتج الد. الخ. للفرد لدول البربكس	50,11%	30,93%	165,28%	39,98%	53,82%

المصدر: (الشروق اون لاين، 2022) بتصرف

ويبقى الناتج الداخلي الخام الإجمالي للجزائر العائق الأكبر في تخلفه وانعدام تناسقه مقارنة بنفس المؤشر في مجموعة "البريكس"، كما يظهره الجدولان السابقان (3 و4) ففي الوقت الذي تنخفض فيه مكانة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام الإجمالي إلى أدنى نسبها (حوالي 3 % في الاقتصاد العالمي) وتتجه مكانة الصناعة عكسيا لتتجاوز عموما الـ20% في الدول المتقدمة مع استثناءات محدودة جدا، فإن مكانة الفلاحة في الجزائر شاتها شأن الدول المتخلفة،تنحى منحنا معاكسا وتتجمد مكانة الصناعة منذ نهاية

سنوات التسعينات (1990) من القرن الماضي إلى غاية اليوم في مستوى 5% ، علما انها كانت قد بلغت 16,8 % هيكليا منذ 1985، فالدموغرافيا قد تم إجمالا تحييدها كعامل مؤثر كما

فاستنهاض الناتج الداخلي الخام الإجمال للجزائر يصبح حتمية شديدة الاستعجال في اتجاه نمو استثنائي بما يعيد هيكلته وجوبا على نحو تجارب الاقتصاديات الصاعدة التي حققت نجاحات نسبية مشهود لها، لكن هذا لا يعني قطعا أن حتمية هذا الاستنهاض وواجبيه تشكلان عصا سحرية لحل كل المشاكل فهو شرط ضروري لكنه غير كاف.

5. خاتمة:

يمكن القول بأن مجموعة البريكس تمثل خطوة هامة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي في المنطقة، ويجب علينا جميعاً دعمها والعمل على تعزيز دورها في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في العالم.
يتضح أن مجموعة البريكس تمثل مجموعة قوية ومؤثرة في الساحة الدولية وتتمتع بإمكانات اقتصادية وسياسية كبيرة، وبالرغم من أنها لا تزال تواجه بعض التحديات والصعوبات إلا أنها تعد فرصة كبيرة لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين دولها الأعضاء.
ومن الواضح أن البريكس يمكن أن يساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة ويمكنه أيضاً أن يلعب دوراً مهماً في تطوير الاقتصاد العالمي بشكل عام، وبالتالي يجب على دول المجموعة الاستمرار في التعاون والتنسيق لتحقيق أهدافها وتحقيق المكاسب المستقبلية المرجوة.
ويعد تكتل دول بريكس أحد النماذج كقوة اقتصادية وكتكتل سياسي عالمي تجتمع فيه خمسة قوى اقتصادية ذات نمو سريع من اربعة قارات في العالم، استطاع بأدواته ومرجعياته الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة ان يشكل قوة دولية لا يستهان بها، وعليه نستنتج الاتي:

- حققت دول مجموعة بريكس شوطا مهما منذ تأسيسا نحو مسارها الهادف الى تحقيق التنمية خاصة الجانب الاقتصادي وتموقعها في الاقتصاد العالمي؛
- ارتفاع المؤشرات الاقتصادية لدول بريكس خاصة الصين و الهند اللذان حققا قفزة نوعية في نموهما الاقتصادي واحتلالهما المركز الثاني و الخامس عالما على التوالي؛

- شكل العامل الجغرافي وبعد جنوب افريقيا و البرازيل عن باقي دول بريكس عائق نحو تطوير التجارة البينية للمجموعة؛
- للشراكة الاقتصادية بين دول البريكس اهمية كبيرة في نهضة المجموعة الا انه لازالت تواجه عدة عقبات يجب تخطيها بالعمل معا وتجاوز الاختلافات لتحقيق المزيد من النمو مستقبلا، وهذا ما يؤكد الفرضية المقترحة اعلاه.
- يمكن القول إن الجزائر تتمتع بمقومات القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تساعدها على اللعب بدور مهم في المنطقة والعالم، وهي قوة اقتصادية بفضل احتياطيات النفط والغاز الكبيرة التي تمتلكها، وهي قوة سياسية بفضل دورها الفعال في القضايا الإقليمية والدولية، وهي قوة عسكرية بفضل جيشها الذي يعتبر واحداً من أقوى الجيوش في المنطقة.
- ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الجزائر قد حققت إنجازات ملموسة في مجالات أخرى مثل العلوم والتكنولوجيا والتعليم، مما يعزز مكانتها كدولة قوية في المنطقة والعالم وبالتالي فإن الجزائر قد تلعب دوراً هاماً في تعزيز التكتلات الاقتصادية والسياسية مثل البريكس، وذلك من خلال المساهمة في تعزيز العلاقات الثنائية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة.
- ان مداخيل مجموعة من القطاعات الاقتصادية من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، إذ تعتبر هذه القطاعات من أهم القطاعات التي تعمل الجزائر على دعمها وتطويرها من أجل تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الجزائري والرفع من قيمة الناتج الداخلي الخام، ومن خلال معطيات الجدول نلاحظ تحسن مستمر في مداخيل كل القطاعات الاقتصادية في الجزائر في السنوات الأخيرة.

6. قائمة المراجع:

1. الطيف عبد الكريم، دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 03 ، 2014 .
2. العلي مروان سالم علي، الاقليمية الجديدة والنظلم الدولي(دراسة في اشكالية التأثير و التأثر) اطروحة دكتوراه، (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2014 .
3. حاجم ليلى عاشور، وسالي عبد الحميد موفق. (2016). تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (*BRICS*) أنموذجا. قضايا سياسية، 1 – 47.
4. Deych, T. (2015). Brics as an Important Actor in Africa . Insight On Africa,V 7 , N 2, 169 – 185

5. البنك الدولي. (2021). بيانات الجزائر. تاريخ الاسترداد 19 03, 2023، من *https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=char*

6. – (سميرة ناصري، 2022)، مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11/ العدد 02/ جويلية 2022.

7. باهر مردان، الاستراتيجية الامريكية: اهداف و وسائل و مؤسسات، الصين، بيكين، 2014 .

8. بلعربي علي، التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي الجديد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد 01، المجلد 08، 2021 .

مجموعة "بريكس" كأبرز المجموعات الاقتصادية الإقليمية الصاعدة

BRICS as the most prominent rising regional economic group

كمال الدين أبا سفيان، طالب دكتوراه، مخبر الدراسات الاقتصادية والتنمية المحلية بالجنوب الغربي، جامعة طاهري محمد -بشار (الجزائر)، kamel.abs87@gmail.com

هجريس سهيلة، طالبة دكتوراه، مخبر التنمية الاقتصادية المستدامة، الزراعة، التنمية الريفية والسياحة الايكولوجية، جامعة الشاذلي بن جديد -الطارف (الجزائر)، S.hadjeris@univ-eltarf.dz

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مجموعة البريكس التي تعتبر مجموعة اقليمية صاعدة ومناهضة للهيمنة الأحادية الغربية (الأمريكية والأوربية) وذلك من خلال تقديم تعريف لها، تطورها وهيكلها، دوافع تأسيسها، أهدافها ومقومات قوتها الاقتصادية.

ورغم ما تملكه هذه المجموعة من مقومات وتأثيرات حالية ومستقبلية على الاقتصاد العالمي، إلا أنها تواجه تحديات داخلية بين أعضائها، وأخرى خارجية بين المجموعة أو أحد أعضائها ودولة أو مجموعة أخرى.

كلمات مفتاحية: مجموعة بريكس، المجموعات الاقليمية، النظام الدولي.

تصنيفات JEL : F02، F15، F36، F55.

Abstract:

This paper aims to shed light on the BRICS group, which is considered an emerging regional group and against Western unilateral hegemony (American and European), by providing a definition of it, its development and structure, the motives for its establishment, its objectives and the elements of its economic strength.

Despite what this group possesses of elements and current and future impacts on the global economy, it faces internal challenges between its members and external ones between the group or one of its members and another country or group.

Keywords: BRICS group, Regional groups, The international system.
Jel Classification Codes: F02, F15, F36, F55.

1. مقدمة:

شهد القرن الواحد والعشرون تغير التوازنات الكبرى العالمية، نتيجة التحسن الكبير في الوضعية الاقتصادية في العديد من الدول وتسجيلها لمعدلات نمو مرتفعة والتي أطلق عليها تسمية الدول الصاعدة أو الأسواق الناشئة، ونتيجة أيضا لظهور مجموعة من المتغيرات، دفع هذا بالدول وخاصة المتجانسة سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا أن تكوّن مجموعات اقتصادية تزيل بها الحدود الاقتصادية الفاصلة بينها وتقوي بها نفسها وتدافع بها عن مصالحها، ومن بين أهم المجموعات الاقليمية الصاعدة نجد مجموعة "بريكس" التي تكونت من مجموعة دول ذات أهمية جيو استراتيجية في قارات مختلفة من العالم، وهي تجسيد لإرادة قوية لتحقيق النهضة الاقتصادية المرموقة وتغيير خارطة الاقتصاد العالمي. مما سبق تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على **الإشكالية** التالية:

ما مدى قوة مجموعة البريكس كمجموعة اقليمية صاعدة؟

للإجابة على الإشكالية نقترح **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ما هي مجموعة بريكس؟
- كيف تطورت وما هو هيكلها؟
- ما هي أهدافها ومقوماتها؟
- ما مدى تأثيرها المستقبلي على الاقتصاد العالمي؟
- ما هي التحديات التي تواجهها؟

وللإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية نقترح **الفرضيات** التالية:

- تكرر الأزمات الاقتصادية والمالية الدولية وأبرزها الأزمة المالية العالمية 2008 أدى إلى ظهور نظام متعدد الأقطاب واقتصاديات ناشئة (بريكس) تسعى لإصلاح النظام الدولي والتحرر من الهيمنة الغربية أحادية القطب.
- تمتلك دول البريكس مجموعة من المقومات تجعل منها قوة صاعدة وفاعلة على المستوى العالمي.

- تباين الاهتمامات وتضارب المصالح الوطنية لدى دول مجموعة بريكس على حساب أهداف المجموعة جعلها لا تملك القدرة على اصلاح النظام الدولي.

الهدف من هذه الورقة البحثية:

الهدف منها هو تقديم خلفية نظرية لمجموعة بريكس وتوضيح مكانتها وقوتها عالميا، بالإضافة إلى تبيين دوافع تشكيل هذه المجموعة والهدف منها وتسليط الضوء على تأثيراتها المستقبلية على الاقتصاد العالمي، وفي الأخير ابراز أهم التحديات التي تواجهها.

المنهج المستخدم:

تم استخدام ثلاثة مناهج أساسية: تمثل المنهج الأول في المنهج التاريخي الذي استخدمناه في تقديم تعريف، نشأة وتطور مجموعة بريكس. وتمثل المنهج الثاني في المنهج الوصفي الذي استخدمناه في تقديم دوافع، أهداف والتحديات التي تواجهها مجموعة بريكس. وتمثل المنهج الثالث في المنهج التحليلي الذي استخدمناه في تقديم مقومات القوة الاقتصادية لمجموعة بريكس والتأثير المستقبلي لها على الاقتصاد العالمي.

وللإجابة على الاشكالية واختبار الفرضيات نتناول النقاط التالية:

2. ماهية مجموعة بريكس

أول من لمح عن تشكيل مجموعة "البريكس" الاقتصادي الكبير "جيم أونيل" "Jim O'neill" الذي يعتبر رئيس أحد أكبر البنوك التجارية في العالم بنك "غولدمان ساكس" "Goldman Sachs"، حيث أشار "أونيل" في 20 نوفمبر 2001 في تقرير نشره البنك المذكور حول الاقتصاد العالمي تحت عنوان: "العالم يحتاج إلى المزيد من أطواب القرميد الاقتصادية" " The World Needs Better Economic BRICs"، وفي هذا التقرير تلاعب "أونيل" بكلمة BRIC الشبيهة بكلمة BRICK التي تعني باللغة الإنجليزية "طوبة القرميد"، ومن ثم فإن أول من استعمل تعبري BRIC هو "جيم أونيل"، وهذا نتيجة لتوقعاته بالنمو الهائل والمذهل والتطور السريع والمحتمل للنمو الذي يمكن أن تحققه كل من البرازيل ، روسيا، الصين والهند في المستقبل. وفي دارسة جديدة له بعنوان "حلم البريك: الطريق نحو 2050" الصادرة سنة 2003، أسرد "أونيل" بأن بوصلة التحكم في الاقتصاد العاملي تتجه نحو

دول جديدة كالبرازيل، روسيا، الصين والهند التي ستسحب البساط من القوى التقليدية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (الجعبري، 2018، صفحة 19).

كما يمكن لاقتصاديات البريك أن تكون أكبر من مجموعة الستة (G-6) ، وبحلول عام 2025 فإن حجمها يمكن أن يكون أكثر من نصف حجم (G-6) ، توقعت الدراسة أيضا أنه بحلول عام 2050، لن تظل إلا الولايات المتحدة واليابان من الدول الصناعية الحالية بين الدول الست الأكبر اقتصاديا. وكانت روسيا قد بدأت بوضع استراتيجية لإعادة بناء واستعادة الوضع الاقتصادي المفقودة فيه (بن علي و موصلي، 2013، الصفحات 6-7).

بدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل مجموعة البريكس في شهر سبتمبر من سنة 2006 بعد أن اجتمع وزراء خارجية كل من البرازيل، روسيا، الصين والهند على هامش الاجتماع الواحد والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وكانت أولى تسميات هذه المجموعة هي "بريك" "B.R.I.C" كاختصار باللغة الإنجليزية للأحرف الأولى للدول المشكلة لهذه المجموعة، وفي ديسمبر 2010 انضمت دولة جنوب إفريقيا لهذه المجموعة ليتحول اسمها إلى "بريكس" "B.R.I.C.S" (الطيف، 2014، الصفحات 13-14).

1.2 مفهوم مجموعة البريكس:

تكتل البريكس هو منظمة دولية مستقلة، حيث تجمع بين خمس دول اقتصادية كبرى تعمل على تشجيع وتطوير التعاون التجاري والسياسي والثقافي فيما بينها وصولا إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية وقوي في وجه المخاطر والتقلبات الاقتصادية العالمية (عبد العاطي، 2013، صفحة 01)،كما يعرف بأنه عبارة عن مزيج اقتصادي يضم مجموعتين من القوى الصاعدة في النظام الدولي ويتمثل نموها قوة مهمة في المحافظة على نمو الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع بحلول عام 2050 أن تنافس اقتصاديات هذه الدول اقتصاد أغنى دول في العالم وذلك حسب مجموعة غولدمان ساكس البنكية العالمية (الغندور، 1996، صفحة 08).

ويُعد منتدى بريكس منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنضوية بعضويته وكان قد بدأ التفاوض لتشكيل مجموعة "بريك" عام 2006، وتم التحرك نحو إضفاء الطابع الرسمي على المجموعة عندما عقدت أول قمة قادة بريك يوم 16جويلية2009 في مدينة "ايكاترينبرج" روسيا، داعيا إلى عالم أكثر ديمقراطية ومتعدد الأقطاب يقوم على سيادة القانون الدولي والمساواة والاحترام المتبادل، والتعاون، واتخاذ القرارات الجماعية من جميع الدول. مع مشاركة واحدة تقام في الهند، ثم أدرجت جنوب أفريقيا في المجموعة، وبالتالي تم الانتقال من البريك إلى البريكس في عام 2010، ومنذ ذلك الحين أصبح الاختصار الجديد رمزا للقوة الاقتصادية الجماعية من البرازيل وروسيا و الهند والصين و جنوب أفريقيا (Dominic , 2003, p. 4).

كما تشترك دول البريكس كونها اقتصاديات ناشئة يزداد وزنها الاقتصادي مع مرور الوقت، إلا أنها تمثل بعضها بخصائص تميزها عن الأخرى.

2.2 خصائص كل دولة من مجموعة بريكس:

يمكن إبراز خصائص كل دولة فيما يلي (عبد المنعم، 2020، الصفحات 167-168):

- **البرازيل:** وتعد من أهم القوى الاقتصادية الصاعدة في أمريكا الجنوبية والقوة الأولى بكافة المعايير الجغرافية، البشرية، الاقتصادية والعسكرية حيث يعتبر اقتصادها من أهم الاقتصاديات التي تم تحريرها بالتوازي مع تحرير الاقتصاد العالمي، كما أنها عضو فاعل في منظمة التجارة العالمية فضلا عن كونها مركز للعديد من الشركات الإنتاجية، الصناعية والبنكية وشبه مستقل عن العالم الخارجي في مجال توريد الطاقة، بالإضافة إلى إمكانيات أخرى تتوفر عليها البرازيل.
- **روسيا الاتحادية:** وتقع في الجهة الشمالية من الكرة الأرضية وتمتد عبر شرق أوروبا ترتكز على مقومات القوة الاقتصادية فيها على المقومات الزراعية الصناعية والمساحة الهائلة والتي تعد الأكبر عالميا، فضلا عن الإمكانيات الهائلة والتنوع في مصادر الطاقة مع امتلاكها لثروة ضخمة من الطاقة الطبيعية المتجددة وقوة عسكرية تميزها وتجعلها تنافس الولايات المتحدة الأمريكية.

- **الهند:** وتقع في الجزء الجنوبي من قارة آسيا تحتوى على أغلبية سكان القارة وقوة زراعية كبيرة، بالإضافة إلى امتلاكها سوق واسع ونظام مالي متطور، وعدد كبير من الشركات ذات الكفاءة العالية خصوصا في البرمجيات والصناعات الموجهة للتصدير.

- **الصين:** وتقع في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي من قارة آسيا تتمتع بخصائص جغرافية جعلتها تتميز بعمق استراتيجي كبير والإشراف على طرق مهمة للمواصلات والتجارة مع العالم كما أنها تعد المنافس القوي للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي نتيجة لارتفاع حجم صادراتها من السلع ذات الاستهلاك الواسع والاستثمارات الضخمة في التعليم والبحث والتطوير، كما أنها عضو في منظمة التجارة العالمية، وتعتبر في نفس الوقت من أكبر المراكز المالية والصناعية في العالم.

- **جنوب إفريقيا:** وتقع في أقصى الطرف الجنوبي لقارة إفريقيا، تحتل المركز الخامس والعشرين من حيث مساحة العالم، تتميز بامتلاكها للموارد الطبيعية والمعادن بنسبة كبيرة كما يقوم اقتصادها على ثلاث محاور رئيسية وهي: الصناعة، التعدين والتجارة، كما تعتبر بأنها الدولة الوحيدة المحققة للفائض الغذائي، بالإضافة إلى امتلاكها للذهب الذي يعد أهم صادراتها.

3.2 دوافع تأسيس مجموعة بريكس:

تتمثل الدوافع وراء التأسيس لمجموعة البريكس في العوامل التالية (حاجم عاشور و موفق، الصفحات 13-14):

- الرباط الذي يجمع بين الدول الأعضاء ليس سياسي أو تاريخي وإنما استهداف خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية ينهي سياسة القطب الأحادي.

- رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالميين فالنموذج الليبرالي هو المسؤول عن الأزمات المالية.

- التأسيس لاستراتيجية اقتصادية بين الدول الخمس تمكنها من تهيئة الظروف لتسريع التطور الاقتصادي وتامين التفاعل وتعزيز القدرات لتوسيع وتنويع العالقات التجارية.

- إصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي ما يستوجب الإرادة والرغبة المشتركة للقيام بذلك.
- إيجاد طرق وأساليب فعالة لمنح وتبادل القروض بشكل لا يؤدي لحل اقتصادي للدول العضوة رغم تقديم المساعدة للدول المتضررة.

4.2 أهداف مجموعة بريكس:

تهدف إلى مجموعة من أهداف أساسية و هي (مقار، 2012، صفحة 04):

- تخفيض مستويات الفقر في دول "بريكس"، وتنويع هياكلها الاقتصادية، ومواصلة التعاون التجاري والاقتصادي القائم على التوازن والاستدامة.
- تحقيق نوع من الشراكة العصرية الواسعة النطاق، وذلك من خلال الالتزام بمبادئ التدرج في التنفيذ والانفتاح والشفافية مما يؤدى في المستقبل إلى زيادة مستويات التعاون مع الدول النامية.
- زيادة مجالات التعاون بين الدول المتقدمة والنامية، حيث يمكن لمجموعة " بريكس" مساعدة الدول النامية الأخرى وزيادة مستويات التعاون معها في الحد من الفقر.
- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تدعيم التعاون التجاري البيني ومشاركة الاقتصاديات الصاعدة في إدارة الاقتصاد الدولي .حيث تعد دول "بريكس " قاطرة الاقتصاد العالمي للخروج من أزمته الاقتصادية لمساهمتها بأكثر من 05 %في نمو الاقتصاد العالم.
- واتفقت دول البريكس في جويلية 2014 على تأسيس مصرف إنمائي مقره بمدينة شنغهاي الصينية ، وكانت الهند أول رئيس له وجاء تأسيس المصرف للمساعدة على احتواء آثار خفض الولايات المتحدة لبرنامج الحفز الاقتصادي ، وخطط للبنك أن يبدأ عمليات الإقراض عام 2016 ثم التوصل إلى اتفاق إنشاء المصرف بعد مفاوضات مكثفة لتسوية نزاع بين الهند والصين على مقر البنك الجديد الذي بلغ رأسماله الأولي مائة مليار دولار.

3. مقومات القوة الاقتصادية للمجموعة وتأثيراتها المستقبلية والتحديات التي تواجهها

1.3 مقومات القوة الاقتصادية لدول مجموعة البريكس:

يعكس ظهور تجمع دول البريكس احد تجار التعاون الإقليمي الاقتصادي، فتحليل بوادر تشكيله حسب نظريات التكامل والاندماج يخضع لتفسير الإقليمية الجديدة التي تعرف بكونها تلك املوجه الحديثة من عالقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي التي اخذت تتبلور انطلاقا من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات وتكتلات تجارية واقتصادية إقليمية كبرى، فهذا التوجه الحديث يتجاوز معيار التقارب الجغرافي والثقافة المشتركة، كما أن موضوع ونطاق تفاعلاته يعتمد على قضايا السياسة الدنيا التي تعتبر الأبعاد الاقتصادية والتقنية محركا هاما للتفاعل الإقليمي والدولي فضلا عن مرونة الشق البيروقراطي للمؤسسية (عبد الجواد، 2015، صفحة 03). والخريطة توضح الموقع الجغرافي لهذا التجمع .

الشكل 1: خريطة توضح موقع دول البريكس الخمسة

إن تحديد موقع تجمع البريكس في الاقتصاد العالمي يستوجب دراسة تدفقات الاستثمارات المباشرة على المستوى الدولي موارده البشرية، مساهمته في التجارة الدولية والإنتاج العالمي، فالقوة الديموغرافية التي تميزه بمثابة مركز ثقل استراتيجي في النظام العالمي، حيث بلغ عدد سكانه سنة 2016 حوالي 3.3 مليار

نسمة فهم يشكلون 41.2% من إجمالي سكان العالم حيث يعيشون على مساحة 29.6 % من المساحة الكلية لدول العالم، اقتصاديا بلغت مساهمة التكتل في الناتج المحلي الإجمالي من نفس السنة حوالي 16.8 تريليون دولار بنسبة 22.3 % من الناتج العالمي، مقارنة بسنة 2005 أين وصل إلى 5 تريليون دولار في عام 2005 ونسبة 10.6% من الناتج العالمي ويعود ذلك أساسا للدعم الصيني الذي ارتفع ناتجه 11.2 تريليون دولار في عام 2016 (مسعود، 2018، الصفحات 24-25).

أما تدفق السلع والخدمات في التجارة الدولية فقد بلغت قيمة الصادرات 3.3 تريليون دولار بنسبة 16% من إجمالي الصادرات العالمية مقابل 1.4 تريليون دولار عام 2005 وبنسبة 11% من إجمالي الصادرات العالمية في ذلك العام، أما واردات تكتل البريكس فقد بلغت سنة 2016 حوالي 3 تريليون دولار بنسبة 15 % من إجمالي الواردات العالمية، لترتفع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 17% من صافي تدفقات الاستثمارات المباشرة لكل دول العالم حيث بلغت 360 مليار دولار، أما الاستثمارات المباشرة للتكتل في الدول خارجه فقد أصبح البريكس مصدرا أساسيا من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر على الساحة الدولية حيث يقدر حجم الاستثمارات المباشرة للتكتل في الدول المتقدمة 43% من إجمالي تلك الاستثمارات في حين تستقبل دول الاتحاد الأوربي 32%منها (مسعود، 2018، صفحة 26).

ومن هنا يمكننا القول أن ملامح القوة في تجمع البريكس تتعدد فتنوع الموارد الاقتصادية في الدول المشكلة له وعامل القوة البشرية الذي يعد نقطة قوة في أي تكتل عالمي ساهمت بكثير في عوامل نجاح تجمع البريكس، فدوافع كل دولة للاندماج خلق نوع من الشراكة الضمنية فيما بين هاته الدول.

فدول البريكس ومن خلال مقوماتها تسعى وبخطى جدية إلى تنظيم الاقتصاد العالمي بعيدا عن سيطرة القوى العظمى وابراز نفسها كقوة اقتصادية تتمتع بحق المشاركة في اعادة رسم السياسات الاقتصادية العالمية.

2.3 التأثير المستقبلي لدول البريكس على الاقتصاد العالمي (Ou Touré, 2013, p. 30):

تشير السيناريوهات المختلفة إلى أن دول البريكس ستهيمن على الاقتصاد العالمي عام 2050، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان لا تزال من بين أكبر ستة اقتصاديات، ستصبح الصين ثاني أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة والهند تحتل المركز الثالث متقدمة على اليابان، أما روسيا تظهر كأول قوة أوروبية إلى جانب ألمانيا، أما البرازيل فتحتل المركز السادس تظهر مرونة أكبر من معظم البلدان المتقدمة مما يسمح لهم بمواصلة الإصلاحات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، فمن الممكن أن تجتاز الصين والولايات المتحدة بحلول عام 2027 وليس في عام 2041 كان مقررا، في نهاية المطاف فإن الصين والولايات المتحدة والهند في عام 2050 تمثل نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وعن طرق المقارنة بين الناتج المحلي الإجمالي، تم ملاحظة أن البلدان النامية سوف تتجاوز البلدان المتقدمة بحلول عام 2032. وفي عام 2050 الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي سوف تبقى ضمن ترتيب الـ 20 لأقوى اقتصاد عالمي (لا تحتل أي مرتبة من المراتب الخمسة الأولى لأقوى اقتصاديات العالم)، لكن سيتم تجاوزها من قبل الاقتصاديات الناشئة. مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية (CEPII) يقدر في عام 2006 التوقعات بالنسبة للاقتصاد العالمي عام 2050 ووفقا لهذه التوقعات، فإن الاقتصاديات المتقدمة سينخفض وزنها بشكل كبير جدا في الاقتصاد العالمي مع استفادة الاقتصاديات الآسيوية (الصين، الهند، وكوريا الجنوبية). كما تم التوصل إلى أن الصين يمكن أن تشكل 22% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2050، وبين عامي 2005 و2050 سيتضاعف الاقتصاد الصيني بنسبة 13%، والاقتصاد الهندي بنسبة 10% أما الولايات المتحدة ستفقد مركزها كقوة عالمية رائدة في عام 2050، لكن اليابان تتنازل عن المركز الثاني للصين، في حين تنتقل الهند من المركز الثالث عشر إلى المركز الخامس، أما البرازيل فإن تجربتها ستكون مخيبة للآمال بسبب أدائها الذي يكون منخفضا نسبيا مقارنة مع مكانتها كاقتصاد ناشئ الذي من شأنه أن يضع النمو القوي لها في المرتبة 23. محللون من البنك البريطاني HSBC يأتون إلى الاستنتاجات حول الصعود الذي لا يقاوم من الدول الناشئة الكبرى، وتشير الدراسة إلى أنه بحلول 2050 ، 19 اقتصاد من بين أكبر 30 اقتصاد عالمي ستكون من البلدان الناشئة.

3.3 التحديات التي تواجه مجموعة البريكس:

خلال السنوات القليلة الماضية، اضطر البريكس إلى مواجهة العديد من التحديات الصعبة على المستويين الوطني والدولي أعاقت مساعيها لإحداث تغيير أساسي في النظام العالمي الرأسمالي، ويمكن حصر هذه التحديات في ما يلي: (1) الاختلافات الاقتصادية وتنامي المشاكل الاجتماعية (2) عدم الاستقرار السياسي؛ 3) المواجهات بين روسيا والغرب؛ (4) عدم الثقة بين الهند والصين (5) المواجهات المتوقعة بين الصين والولايات المتحدة خاصة في ظل إدارة ترامب الأمريكية (Aalborg university's, 2017).

- **الاختلافات الاقتصادية وتنامي المشاكل الاجتماعية داخل دول مجموعة البريكس:**

تعاني دول البريكس من تفاوتات اقتصادية واسعة بين مواطنيها ، فالتباطؤ الاقتصادي الحالي في الصين والبرازيل يؤدي أيضا إلى انخفاض تدريجي في أهميتها الدولية، كما أدى الفساد الكبير في البرازيل إلى توقف البلاد مع عزل رئيسها مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي، هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية، فإن بلدان المجموعة تشهد توزيعا غير عادل للثروة مما يؤدي إلى مشاكل اجتماعية هائلة، بالإضافة ظهور فيروس "زيكا" الذي يدل على عجز القطاع الصحي في دول المجموعة، كما تواجه الدول الخمسة تحديات شيخوخة السكان الكبيرة والجوع ومشكلة الصرف الصحي والتلوث والسكن، بالإضافة إلى مشكلة التفاوت بين الجنسين (Shraddha, 2016, pp. 4-5).

إن هيمنة الاقتصاد الصيني ودوره في العلاقات التجارية يجعل البريكس مجموعة صينية مع شركاء أكثر من اتحاد من أعضاء متساوين.

دول البريكس تفتقر إلى المصالح الاقتصادية المتبادلة، فالتبادلات التجارية بين دول البريكس هي أقل من 320 مليار دولار سنويا وهي في تراجع، بالمقابل، نجد أن تجارتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أعلى 6.5 مرة، بالإضافة إلى أن تجارة الصين مع بقية العالم أعلى 12.5 مرة، كما تعد التجارة الثنائية بين الصين وكوريا الجنوبية كبيرة من التجارة بين دول البريكس (Movchan, 2015).

- **الاختلافات في النظم السياسية لدول البريكس:**

إن الاختلافات بين دول البريكس من الناحية السياسية، تجعلهم يتمتعون بقيم ومصالح متعارضة، فالصين وروسيا تمثلان الأنظمة الشمولية داخل المجموعة وممارساتهما بعيدة كل البعد عن الممارسات الرأسمالية، في حين نجد أن الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا هي ديمقراطيات كبيرة، هذه الاختلافات في القيم السياسية قد تؤثر عن الانسجام داخل المجموعة، كما يمكن أن تؤدي إلى انقسام في مواقف دول المجموعة في علاقاتها بمحيطها الخارجي (Mottet, 2013, p. 05).

- **المواجهات بين روسيا والغرب:**

شكلت معاداة الغرب محور النقاش منذ أن بدأت "بريك" في الاندماج للمرة الأولى ككيان سياسي في عام 2006 ، ولا تزال دون حل بسبب المصالح المتنافسة والمتناقضة للمجموعة، فمن ناحية، تتمتع جميع دول البريكس باستثمار أكبر في علاقاتها مع الدول الغربية مقارنة بدول المجموعة فيما بينها على الرغم من أن الصين هي الآن الشريك التجاري الأكبر لكل من البرازيل وجنوب إفريقيا ، إلا أن أياً من دول البريكس لم تندرج في قائمة الصين لأفضل خمسة شركاء تجاريين، وجميعهم يواصلون إجراء تجارة كبيرة مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، هذه العلاقات الاقتصادية القوية هي أحد أسباب حرص وثائق البريكس على التأكيد على أن المجموعة ليست موجهة إلى أي طرف ثالث وليست كتلة معادية للغرب، ومن جهة أخرى، فإن هناك أيضًا أسباب سياسية تدفع لتخفيف أي دوافع معادية للغرب، فالهدف الشامل لبريكس هو إعادة تشكيل بنية الحوكمة العالمية بحيث يكون لها صوت أكبر في المؤسسات القائمة، فمعظم الأعضاء تطوريين وليسوا ثوريين في نهجهم للنظام الحالي، ما يعنيه هذا من الناحية العملية هو أن دول البريكس ستحتاج إلى الرضا والتعاون الغربيين لتحقيق أهدافها، ومن هذا المنظور، فإن معاداة الغرب ستكون له نتائج عكسية (Mottet, 2013, p. 07).

ولهذين السببين فإن دول مجموعة البريكس تتفادى الدخول في صدام مع الغرب لأن المواجهة المستمرة بين روسيا والغرب تجعل هذا التوازن أكثر حساسية بسبب تأثيره على حساب التفاضل والتكامل الروسي للمشاركة في المجموعة، فإذا استمرت روسيا في الضغط على المجموعة لتعكس معاداتها للغرب فإن هذا سيؤدي إلى تفاقم التوترات داخل المجموعة ويهز التوازن داخلها، وهو ما سيؤثر سلبا على أداء المجموعة (Mottet, 2013, p. 08).

- **الاختلافات بين الصين والهند:**

أظهرت الدول الأعضاء مثل الصين والهند قدرًا متساوياً من عدم الثقة في المخاوف الأمنية وقضايا الحدود والتمارين البحرية، فلطالما كان قرب الصين المنتظم من باكستان مصدر قلق للهند ، كما تتمسك هذه الأخيرة أيضًا بكونها محور أمريكا في آسيا، فالهند تتهم الصين بتطويق أراضيها وتقييدها داخل آسيا من خلال " نظرية عقد اللؤلؤ" بسبب نشاطها الكبير في الدول المجاورة للهند (Shraddha, 2016, p. 11)، هذا التنافس الصيني – الهندي قد يسمح للولايات المتحدة باستخدام الهند الناشئة في اللعبة الصينية الأمريكية لضمان مكانة رائدة في النظام الدولي في المستقبل.

- **الاختلاف الصيني الأمريكي وخاصة في ظل إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب":**

بعد فرض الرسوم الجمركية على المنتجات الصينية في ما يعرف بالحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بعد توقيع الرئيس ترامب مذكرة لفرض رسوم جمركية على الصين بنسبة 25% شملت 1300 منتج صيني سنة 2018، وهو ما كان له تأثيرات اقتصادية كبيرة على المستوى العالمي بعد أن فرضت الصين هي الأخرى رسوما جمركية على السلع الأمريكية (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، 2020)، فالحرب التجارية بين البلدين أدت إلى تعطيل تجارة سلع قدرت بمليارات الدولارات، كما أنها أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والاضرار بالأسواق العالمية، وكل هذه الأضرار كان لها تأثير واضح على اقتصاديات دول مجموعة البريكس باعتبارها اقتصاديات ناشئة تعتمد على الأسواق العالمية أكثر مما تعتمد على التجارة البينية فيما بينها، وهذا ما سيؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي لهذه البلدان، وبالتالي تراجع مكانتها الدولية.

4. خاتمة:

يشهد الاقتصاد العالمي صراعا واضحا بين القوى الاقتصادية الفاعلة في العالم، وترى كل من القوى الكلاسيكية الغربية أن الصراع هو من أجل البقاء، فيما ترى القوى الصاعدة (الناشئة) أن الصراع هو من أجل التحرر من القطبية الأحادية (الأمريكية والأوربية) وتجنب الأزمات التي تعصف بالنظام الدولي في كل مرة ومن غير سابق انذار، وهنا يبرز تكتل تحت مسمى مجموعة بريكس كأبرز قوة اقليمية صاعدة منافسة للقوة الكلاسيكية، وأصبح مع مرور الوقت نفوذها واضح وفي تزايد مستمر ويخطو خطوات ثابتة من أجل الحفاظ على نسق النمو الاقتصادي الذي حققته دول المجموعة، ويمكن استخلاص النتائج التالية:

- تسعى مجموعة البريكس لإصلاح النظام الدولي والتحرر من الهيمنة الغربية أحادية القطب.
- لمجموعة البريكس مجموعة من المقومات تجعل منها قوة صاعدة وفاعلة على المستوى العالمي.
- تباين الاهتمامات وتضارب المصالح الوطنية لدى دول مجموعة بريكس على حساب أهداف المجموعة جعلها تواجه صعوبات من أجل اصلاح النظام الدولي والعمل بسرعة وجدية على تصدر المراتب الأولى لاقتصادات العالم وتحقيق أهدافها.

5. قائمة المراجع:

- *Alborg university's. (2017, 09 27). conference presentations, The BRICS as an Emerging Power: Reality or Myth? Retrieved 03 20, 2023, from https://www.en.cgs.aau.dk/research/conferences/emerging-power.*
- *Dominic , W. (2003). Dreaming With BRICs: The Path to 2050. Global Economics.*
- *Mottet, L. (2013). Cooperation and Competition among the BRICS Countries and Other Emerging Powers. French Centre for Research on Contemporary China (CEFC).*
- *Movchan, A. (2015, 07 05). 5 factors limiting the impact of the BRICS nations. Retrieved 03 20, 2023, from World: https://www.weforum.org/agenda/2015/07/5-factors-limiting-the-impact-of-the-brics-nations/*
- *Ou Touré, F. (2013). La Coopération De l'afrique Avec Les Pays * BRICS*, Une Troisiéme Voie Pour La Développement De l'afrique ?*

Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle De La Maitrise En Science Politique. Montréal: Université Du Québec.

- *Shraddha, N. (2016). The Rise of BRICS- A Multipolar World? Asia-Pacific ISA. Hong Kong.*
- أحمد الغندور. (1996). التكتلات الاقتصادية الدولية في العالم المعاصر. مجلة السياسة الدولية، 05.
- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية. (23 03, 2020). قراءة في الحرب الإقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية. تاريخ الاسترداد 20 03, 2023، من *http://bitly.ws: http://bitly.ws/9HgM*
- صبحي ابراهيم مقار. (2012). القدرات التنافسية للصادرات المصرية في أسواق دول البريكس. بحث مقدم لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية.
- عبد الغاني بن علي، و أمينة موصلي. (2013). آثار الأزمة على الاقتصاديات ا الناشئة (BRICS) وأهم الدروس المستفادة منها . جامعة تبسة.
- عبد الكريم الطيف. (2014). دول البريكس شراكة من أجل التنمية والتعاون والتكامل من أجل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 30.
- علاء الدين محمد الجعبري. (2018). واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، رسالة ماجستير. غزة ،فلسطين: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر.
- علي مسعود. (2018). تكتل البريكس: تحديات الحاضر وافاق المستقبل. مجلة آفاق آسيوية، 02.
- ليلى حاجم عاشور، و سالي موفق. (بلا تاريخ). تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس(BRICS) نموذجا. مجلة فضايا سياسية، 45.
- محمد عبد العاطي. (2013). البريكس وافريقيا. مجلة افريقيا قارتنا، 04.
- هالة عبد الجواد. (2015). العلاقات المصرية بدول تكتل بريكس BRICS الاقتصادي. المؤتمر الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. جامعة القاهرة.
- وسن احسان عبد المنعم. (2020). ترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي – تكتل مجموعة دول البريكس نمودجا. مجلة جامعة النهرين، 58.

مجموعة BRICS قاطرة الدول الناشئة في الاقتصاد العالمي الواقع و التحديات

The BRICS group is the locomotive of emerging countries in the global economyreality and challenges

يوسف الطيب ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، youcef.tayeb@univ-tissemsilt.dz

بن دحمان محمد أمين ، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، med-amin8586@live.fr

ملخص:

تهدف الدراسة الى تحليل واقع دول ***BRICS*** من خلال الإمكانيات و الموارد التي تمتلكها ، إضافة الى مقومات التكامل فيما بينها لتحقيق تنمية اقتصادية والمساهمة في النمو الاقتصادي العالمي .

وقد خلصت الدراسة ان دول ***BRICS*** تشكل تحالفا جيواستراتيجيا مهما وقوة اقتصادية بآفاق واعدة ، رغم التحديات التي تواجهها و كذا الفوارق الاقتصادية التي تسود بين دولها الأعضاء .

كلمات مفتاحية: البلدان الناشئة ، مجموعة بريكس ، الاقتصاد العالمي .

تصنيفات JEL : : M13 ، F02 .

Abstract:

The study aims to analyze the reality of the BRICS countries through the capabilities and resources they possess, and the elements of integration in order to achieve economic development and contribute to global economic growth.

The study concluded that the BRICS countries constitute a geostrategic alliance and an economic power with promising prospects, despite the challenges and economic differences between its member states.

Keywords: emerging countries, BRICS, global economy.

Jel Classification Codes: M13 ; F02 .

1.مقدمة:

ان التجاذبات على الصعيد الدولي جعلت من الضرورة ان يكون لكل دولة موطئ قدم ضمن التكتلات العالمية ، وهو ما تسعى الدول الناشئة لتجسيده من خلال تموقعها ضمن العديد من هاته التكتلات .

وفي هذ الصدد ، شكلت كل من البرازيل ، روسيا ، الهند ، الصين و لاحقا جنوب افريقيا تكتلا عرف ب BRICS ، اذ يعتبر أهم تجمع اقتصادي للدول الناشئة ، لما تتمتع به من ميزة تنافسية قوية وموارد هامة ، تؤهلها لتعزيز مكانتها وتحديد ملامح المستقبل في الاقتصاد العالمي ، من هنا طفت العديد من التكتلات مثل MIKTA ، CIVETS، SAFTA ، APEC التي تشكلت في مجملها من دول نامية ، ولعل الغاية الأهم كانت ولوج الاقتصاد العالمي و تبوء مكانة فيه .

بناء على ما سبق فاننا نطرح **الإشكالية الرئيسية** التالية :

- ماهي التحديات التي تواجه الدول الناشئة – BRICS – لتعزيز دورها في الاقتصاد العالمي ؟

وللاجابة عن الإشكالية الرئيسية فاننا نكون امام **التساؤلات الفرعية** التالية :

أ. فيما تتمثل مقومات التكامل لدول BRICS ؟

ب. هل هناك تكامل بين دول BRICS ؟

ج. ماهي اهم التحديات التي تواجه دول مجموعة BRICS ؟

فرضيات الدراسة :

- تزخر دول البريكس بعديد الإمكانيات و الموارد التي تؤهلها للتفوق على المستوى الدولي .
- تتمتع دول البريكس بتوافق و تطابق لتوجهاتها الاقتصادية و التجارية .
- تقوض الدول الصناعية الكبرى جهود دول BRICS لبناء نظام عالمي جديد .

اهداف الدراسة :

ان الغرض من دراستنا لموضوع واقع الدول الناشئة – BRICS – و تحديات الاقتصاد العالمي ، هو تحديد العوامل التي تؤثر على نمو الاقتصاديات الناشئة ودورها في النظام الاقتصادي العالمي، وذلك من خلال تحليل واقع دول البريكس وفق الإمكانيات والقدرات التي تمتلكها كل دولة منفردة ، وكذا التكامل في نطاق تكتل BRICS في مواجهة التحديات بغية تحقيق تنمية اقتصادية أكبر وتعزيز الاستقرار العالمي، وتأثير ذلك على الاقتصاد العالمي.

المنهج المتبع :

اعتمدنا في دراستنا على **المنهج الوصفي** لإعطاء مفاهيم حول الدول الناشئة ، مجموعة BRICS من خلال تبيان مسارها كفكرة ، تجسيد فواقع .

كما اعتمدنا على **المنهج التحليلي** لتحليل مختلف التحديات التي تواجه BRICS في الاقتصاد العالمي ، من خلال التطرق لثلاث اقوى اقتصاديات عالمية .

1. مفهوم الدول الناشئة :

في اجتماع لوزراء الخارجية في مدينة **إيكاترينبرج** الروسية في مايو 2008، تم مناقشة وضع الدول النامية مثل البرازيل والهند والصين، وتم التساؤل عن "أوجه التشابه الاقتصادية في الأسواق الناشئة " وهل "ستؤدي إلى تعزيز تضامنها السياسي؟". (Coning، Mandrup، و Odgaard، 2014، صفحة 78)

و يمكن **تعريف الدول الناشئة** على انها : " مجموعة من الدول تتطور بشكل سريع، وتتميز بقوتها الاقتصادية وتأثيرها السياسي على المستوى الدولي. وعادة ما تتميز هذه الدول بمؤشرات اقتصادية إيجابية

مثل زيادة الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتكنولوجيا، وتحسن في مؤشرات التنمية الاجتماعية" (صالح محسن، 2002، صفحة 195)

2. كرونولوجيا مجموعة دول BRICS : خطوة للخروج من الظل :

- يقول الاقتصادي البريطاني **Jim O'neill** في مقالته الشهيرة بعنوان "بناء اقتصاد عالمي أفضل " في عام 2001 م : " أعتقد ان الاقتصاد العالمي في العقود القادمة سوف يكون مدفوعا بنمو أربعة بلدان مكتظة بالسكان وطموحة اقتصاديا : البرازيل ، روسيا ، الهند ، الصين ، وقد صاغت اختصار BRIC من الاحرف الأولى لوصفها " . (O'neill, 2011, p. 11) ، وبصفته الرئيس لأبحا ث الاقتصاد العالمي في**Goldman Sachs** توصل إلى الفكرة حول العلاقة بين الاقتصاديات المتطورة في العالم و بعض اقتصاديات الأسواق الناشئة الكبرى . (Collins، 2013، صفحة 37)
- بعد الثورة الشيوعية في الصين عام 1949، تصورت الصين نفسها عضوًا في العالم الشيوعي وانضمت إلى الاتحاد السوفيتي في معركته ضد الإمبريالية الأمريكية ، اعتبرت الصين نفسها جزءًا من الدول النامية التي تحارب الاستعمار والإمبريالية. في عام 1978، تحولت الصين تدريجيًا من دولة تعتمد فقط على الإيديولوجيا إلى دولة تشارك في العمل الدولي، ومن خلال النمو الاقتصادي المرتفع الذي حققته تمكنت الصين من توطيد ارتباطها بالاقتصاد الدولي وتصبح عضوًا هامًا في الاتحاد العالمي. (Nadkarni & Noonan, 2013, p. 09)
- على هامش قمة الثماني (08) في جزيرة هوكايدو اليابانية في يوليو 2008، عقدت أول قمة غير رسمية لدول بريك على الإطلاق، حيث تم التوافق على اجتماع مستقل "مناسب" لرؤساء الدول في العام التالي. وكعضو في مجموعة الثمانية، فقد استولت روسيا بسرعة على المبادرة وضغطت لاستضافة القمة التالية. (Coning، Mandrup، و Odgaard، 2014، صفحة 79)
- تم تأسيس مفهوم BRIC في الأصل كمصطلح استثماري للإشارة إلى الدول الناشئة الأكبر والأكثر جاذبية ،في عام 2009، بدأت هذه الدول تجتمع سنوياً كمجموعة، وفي الاجتماع الرابع في عام 2011، تحول BRICS بالكامل من المصطلح الاستثماري إلى اسم لتجمع اقتصادي وسياسي جديد لديه القدرة على تحدي الهيمنة الأحادية القطب للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين (Coning, Mandrup, & Odgaard, 2014, p. 05)

- تمثل دول البريكس مثالاً جيداً لتحوّل ديناميكيات النظام العالمي بشكل كبير من خلال إعادة صياغة مفهوم التعايش السلمي للغربيين. (https://www.brics2021.gov.in/) وقد أسفر هذا التحوّل عن تشكيل تحالف سياسي واقتصادي بين دول آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، بدلاً من وجود هوية مشتركة كاقتصاديات ناشئة. وقد كان إدراكهم المشترك أن لديهم رؤية مشتركة لنظام عالمي جديد . (Coning، Mandrup، و Odgaard، 2014، صفحة 18)
- يصور **جولدمان ساكس** BRICS وفقًا لثلاثة أطر مختلفة :

أولا : في البداية هي اختصار لوصف مجموعة كبيرة وسريعة النمو من الاقتصاديات.

ثانيا : تطورت دول BRICS إلى ناد دبلوماسي غير رسمي له شخصية مزدوجة سواء من الداخل أو من الخارج في النظام العالمي.

ثالثًا : يمكن اعتبار دول BRICS على أنها تمثل تحديا جيواستراتيجيا وتهديدا تحوليا محتملا للنظام الدولي الحالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة والاقتصاديات الصناعية المتقدمة في الغرب. (Collins, 2013, p. 34)

تم قبول جنوب إفريقيا كعضو كامل في اجتماع وزراء خارجية دول البريكس في نيويورك في سبتمبر 2010م وفقا لذلك ، حضرت جنوب إفريقيا قمة البريكس الثالثة في سانيا الصين في 14 أبريل 2011م ، تمت إعادة تسمية مجموعة BRIC باسم BRICS. (سعادة، 2015، صفحة 16)

- نشر في عام 2009 م مقال بعنوان "التوقعات طويلة الأجل لدول بريكس " ورد فيه انه بين 2000 م و 2008 م ساهمت دول **BRICS** بنحو ٪30في النمو العالمي ، مقارنة بحوالي ٪16في العقد الماضي ."في عام ، 2009 بعد الولايات المتحدة واليابان مباشرة ،كان لدى الصين حوالي 670 ألف مليونير وفقا لتقرير بوسطن . (Nemangou, 2012, p. 02)
- في عام 2011، تعاونت دول البريكس الخمسة في مجلس الأمن، وتم انتخاب البرازيل والهند وجنوب إفريقيا كأعضاء غير دائمين. وأشار البيان إلى انها فرصة ثمينة لدول البريكس للعمل بشكل وثيق في قضايا السلام والأمن الدولي، ولتعزيز النهج المتعدد الأطراف وتسهيل التنسيق بشأن القضايا التي ينظر فيها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وأكد البيان على أهمية احترام استقلال وسيادة ووحدة وسلامة أراضي كل دولة. (Coning، Mandrup، و Odgaard، 2014، صفحة 35)

- في يوم 14 يوليو 2014، ، في قمة BRICS بفورتاليزابال، البرازيل ، أطلق زعماء دول (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) بنك تنمية بقيمة 100 مليار دولار في خطوتهم العملية نحو تشكيل التمويل الدولي الخاص بهم. (Hong & Park, 2014, p. 204)
- تعتقد دول البريكس أن المؤسسات المالية العالمية الحالية قد استخدمت لفرض السياسات الاقتصادية الغربية على الدول النامية، مثل فتح الأسواق للسلع والشركات الغربية، والخصخصة، وتعزيز الدولار الأمريكي كعملة للتبادل الدولي. وبالتالي، تعمل المؤسسات الجديدة في البريكس على حماية دولها من التدخل الأجنبي في اقتصاداتها المحلية، وتساعد في إنشاء نظام عالمي جديد قائم على المساواة القانونية بين الدول. وهذا التطور سيساعد أيضًا دول البريكس على تركيز فائض رأس المال المتبادل والطاقة الاقتصادية الداخلية على مسارات التنمية الوطنية الخاصة به (Coning، Mandrup، و Odgaard، 2014، صفحة 43)

3. إمكانيات ومقومات التكامل بين دول البريكس BRICS :

1.3 الإمكانيات الطبيعية والبشرية لدول BRICS :

شكل رقم 01 : مساحة دول بريكس الى مساحة العالم : **شكل رقم 02 :** تعداد نسمة دول بريكس الى نسمة العالم :

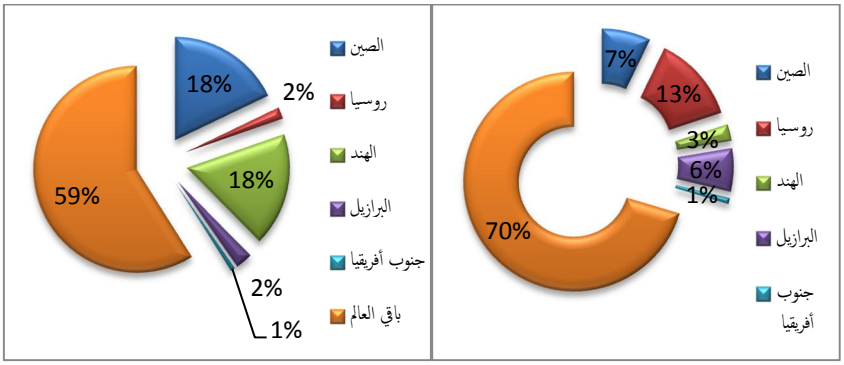

المصدر : من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel2010 بالاعتماد على :

https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/products/dyb/dyb_2020/

/https://www.statista.com/statistics/263698/population-of-the-brics-countries

تنطوي دول البريكس **BRICS** على جملة من الإمكانيات البشرية و الطبيعية ، اذ تمثل الدول الخمس 29.3% من مجموع مساحة العالم ، فمساحة روسيا لوحدها 13% بمساحة تقدر ب 17.098.242 كلم^2 كاكبر دولة في العالم .

اما من حيث التعداد السكاني فانها تضم 41% من سكان العالم ، فعدد السكان في الصين بلغ 1,412 مليار نسمة (2021م) ، و في الهند بلغ 1,408 مليار نسمة (2021م) ، و هما بهذا تمثلان 36% من تعداد سكان العالم .

2.3 المقومات الاقتصادية لدول BRICS :

أ. إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) :

جدول رقم 01 : اجمالي الناتج المحلي **الوحدة** : 10^9 دولار امريكي

السنة	الصين	روسيا	الهند	البرازيل	جنوب أفريقيا
2006	2 752	989	940	1 107	303
2007	3 550	1 299	1 216	1 397	333
2008	4 594	1 660	1 198	1 695	316
2009	5 101	1 222	1 341	1 667	329
2010	6 087	1 524	1 675	2 208	417
2011	7 551	2 045	1 823	2 616	458
2012	8 532	2 208	1 827	2 465	434
2013	9 570	2 292	1 856	2 472	400
2014	10 475	2 059	2 039	2 455	381
2015	11 061	1 363	2 103	1 802	346
2016	11 233	1 276	2 294	1 795	323
2017	12 310	1 574	2 651	2 063	381
2018	13 894	1 657	2 702	1 916	404
2019	14 279	1 693	2 831	1 873	388
2020	14 687	1 489	2 667	1 448	337
2021	17 734	1 778	3 176	1 608	419

المصدر :بيانات البنك الدولي :https://data.albankaldawli.org/indicator/

شكل رقم 03 : منحنى إجمالي الناتج المحلي لدول *BRICS* .

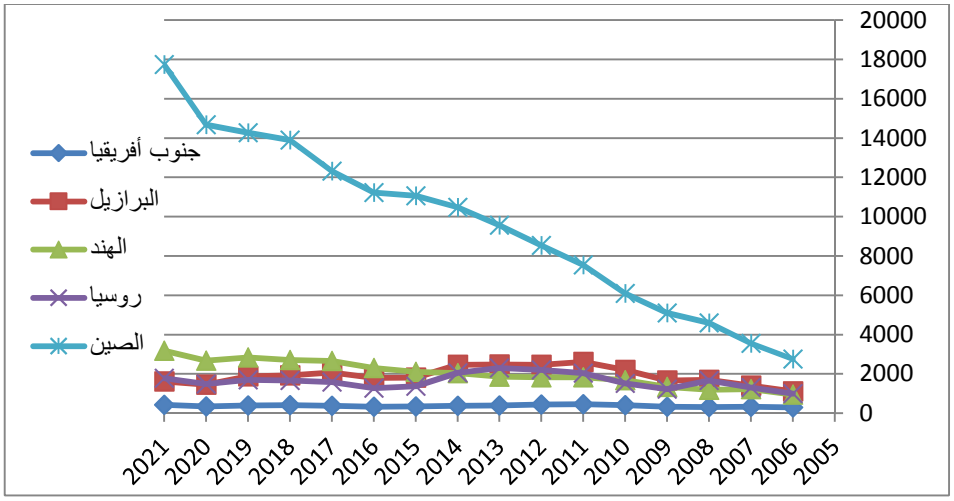

المصدر : من اعداد الباحثين باستخدام برنامج *EXCEL2010* بالاعتماد على بيانات جدول رقم 01.

تعتلي الصين صدارة دول BRICS من حيث الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 17,734 تريليون دولار امريكي سنة 2021م ، بمعدل نمو في حدود 6,7% سنويا في مرحلة ما قبل كوفيد-19 ، لتكون بذلك الصين في المرتبة الثانية بعد الو.م.أ التي بلغ ناتجها المحلي الإجمالي 23.32 تريليون دولار امريكي .

تبقى كل من روسيا ، الهند ، البرازيل و جنوب افريقيا بعيدة من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي المحقق حيث سجلت روسيا 1,778 تريليون ، الهند 3,176 تريليون ، البرازيل 1,608 تريليون ، جنوب افريقيا 419 مليار دولار امريكي ، حيث لم تتجاوز معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي 4,4% على العموم للدول المذكورة ، مع ملاحظة ان الهند اكثر دول BRICS تاثرا بالازمة المالية لسنة 2008 م ، وبالمقابل نجد كل من روسيا و البرازيل وبدرجة اقل جنوب افريقيا اكثر تضررا جراء ازمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014 م .

ب. مجموع إيرادات الموارد الطبيعية (% من إجمالي الناتج المحلي) :

جدول رقم 02 : نسبة إيرادات الموارد الطبيعية من اجمالي الناتج المحلي :

السنة	الصين	روسيا	الهند	البرازيل	جنوب أفريقيا
2005	5,03340	17,83157	3,56923	3,78194	3,85657
2006	5,51042	18,95154	3,96373	3,88289	4,39010
2007	6,37816	16,53433	4,45634	4,10275	5,47777
2008	9,71486	18,74684	7,10378	4,74206	10,74180
2009	3,98863	15,04729	3,40739	2,36695	4,36749
2010	6,29572	15,60267	4,45101	3,65625	6,18027

6,84963	4,25342	5,33780	17,55737	7,67789	**2011**
5,48197	3,80615	4,03196	15,56188	4,15449	**2012**
5,19051	3,79388	3,63867	13,68898	3,02769	**2013**
3,95278	3,26188	2,80733	12,91417	2,30858	**2014**
2,57278	2,39115	1,77710	10,08224	1,17793	**2015**
3,30922	2,40156	1,73226	8,48908	1,05528	**2016**
3,48938	2,85357	1,96486	10,55561	1,33294	**2017**
3,39716	3,76454	2,24735	15,34055	1,47794	**2018**
3,74309	3,50616	1,99176	12,99500	1,13878	**2019**
3,91147	3,99116	1,86457	10,15828	1,08958	**2020**

المصدر : بيانات البنك الدولي :https://data.albankaldawli.org/indicator/

شكل رقم 04 : منحنى تطور نسبة الإيرادات من الموارد الطبيعية :

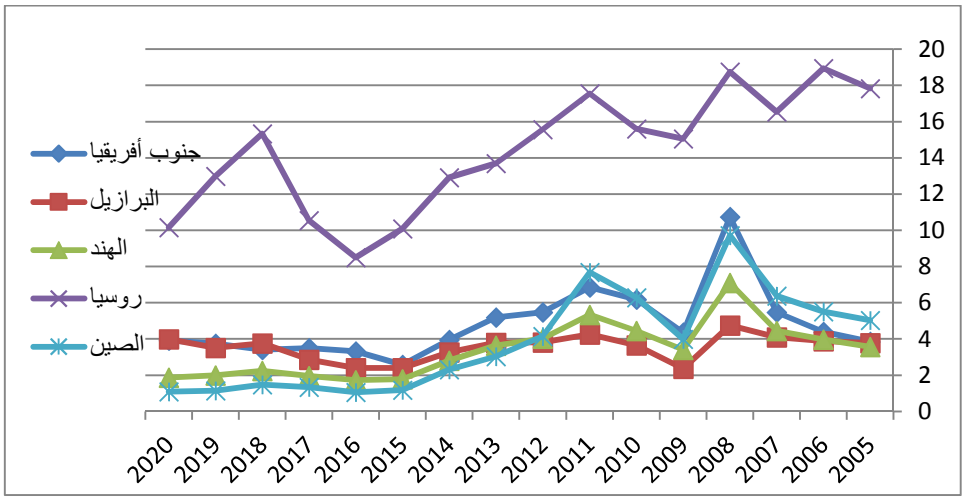

المصدر : من اعداد الباحثين باستخدام برنامج EXCEL2010 بالاعتماد على بيانات جدول رقم 02.

تعتمد روسيا بدرجة كبيرة على عائداتها الريعية ، ورغم الانخفاض الملاحظ في التبعية الا انها سجلت سنة 2018م عائدات بمعدل 15.34% من مجموع إيراداتها.

بلغت إيرادات الروسية من الموارد الطبيعية في عام 2018 حوالي 221.7 مليار دولار أمريكي، وتشمل هذه الموارد النفط والغاز الطبيعي والفحم والمعادن الأخرى مثل الحديد والذهب والفضة والنيكل والألمنيوم والبلاتين.

ومما يلاحظ ان دول BRICSتسير وفق معدلات منخفضة في تبعيتها لإيرادات الموارد الطبيعية مع بعض الاستثناءات لكل من البرازيل و جنوب افريقيا في بعض المراحل خاصة ما بعد جائحة كوفيد-19 .

ج. **الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)**

جدول رقم 03: الاستثمار الأجنبي المباشر : **الوحدة** : 10^6 دولار امريكي

السنة	الصين	روسيا	الهند	البرازيل	ج أفريقيا
2005	104 108	15 508	7 269	15 459	6 522
2006	124 082	37 594	20 029	19 418	623
2007	156 249	55 873	25 227	44 579	6 586
2008	171 534	74 782	43 406	50 716	9 885
2009	131 057	36 583	35 581	31 480	7 624
2010	243 703	43 167	27 396	82 389	3 693
2011	280 072	55 083	36 498	102 427	4 139
2012	241 213	50 587	23 995	92 568	4 626
2013	290 928	69 218	28 153	75 211	8 232
2014	268 097	22 031	34 576	87 713	5 791
2015	242 489	6 852	44 009	64 738	1 521
2016	174 749	32 538	44 458	74 294	2 215
2017	166 083	28 557	39 966	68 885	2 058
2018	235 365	8 784	42 117	78 162	5 569
2019	187 169	31 974	50 610	69 174	5 116
2020	253 095	9 478	64 362	37 786	3 153
2021	333 979	40 449	44 727	46 439	41 296

المصدر : بيانات البنك الدولي :https://data.albankaldawli.org/indicator/

شكل رقم 05 : منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر:

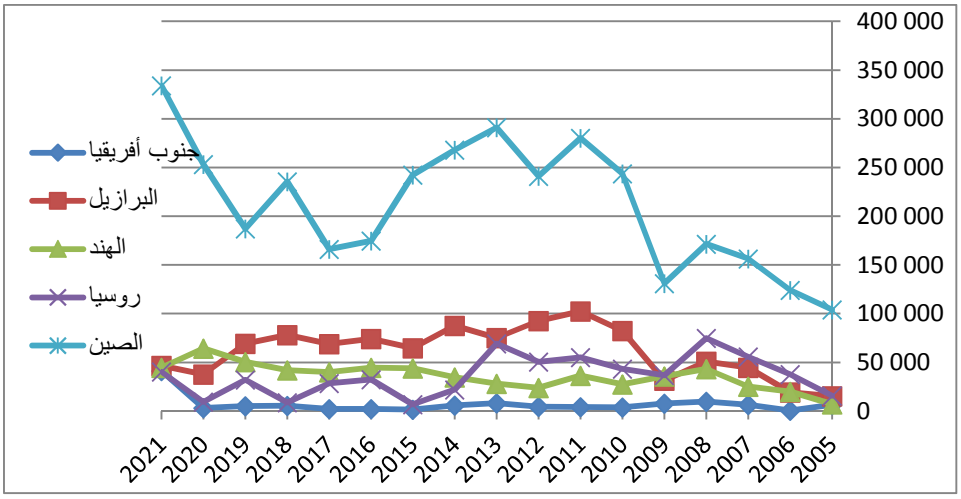

المصدر : من اعداد الباحثين باستخدام برنامج EXCEL2010 بالاعتماد على بيانات جدول رقم 03.

تستحوذ الصين ضمن مجموعة دول BRICS على اعلى قيمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت قيمة 333,979 مليار دولار امريكي لسنة 2021 م مقابل 40,449 مليار $ لروسيا ، و 44,727 مليار $ للهند ، و 46,439 مليار $ للبرازيل ، اما جنوب افريقيا فحققت 41,296 مليار $. و بالرجوع الى المنحنى فان الملاحظ ان الاستثمار الأجنبي المباشر يسير وفق قيم متذبذبة نسبيا مع حفاظه على النسق العام (ثبات نسبي في المعدلات باستثناء الصين) ، مع تاثر بصدمات الازمات الاقتصادية .

د. **إجمالي الاحتياطيات (بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)** :

جدول رقم 04 : إجمالي الاحتياطيات: **الوحدة** : 10^6 دولار امريكي

السنة	الصين	روسيا	الهند	ج. أفريقيا	البرازيل
2005	831 409	182 272	137 824	20 624	53 799
2006	1 080 755	303 773	178 049	25 593	85 842
2007	1 546 364	478 822	276 578	32 919	180 333
2008	1 966 037	426 278	257 422	34 070	193 783
2009	2 452 899	439 341	284 682	39 602	238 539
2010	2 913 711	479 222	300 480	43 819	288 574
2011	3 254 674	497 410	298 739	48 748	352 010
2012	3 387 512	537 816	300 425	50 688	373 160
2013	3 880 368	509 692	298 092	49 708	358 816
2014	3 900 039	386 216	325 081	49 121	363 570
2015	3 405 253	368 042	353 319	45 887	356 464
2016	3 097 658	377 052	361 694	47 180	364 984
2017	3 235 681	432 730	412 613	50 722	373 955
2018	3 168 216	468 645	399 167	51 642	374 709
2019	3 222 894	555 179	463 469	55 055	356 886
2020	3 357 240	596 769	590 227	55 008	355 614
2021	3 427 931	632 241	638 484	57 597	362 210

المصدر :بيانات البنك الدولي :

https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?locations=CN-RU-ZA-BR-IN

شكل رقم 06 : منحنى اجمالي الاحتياطات .

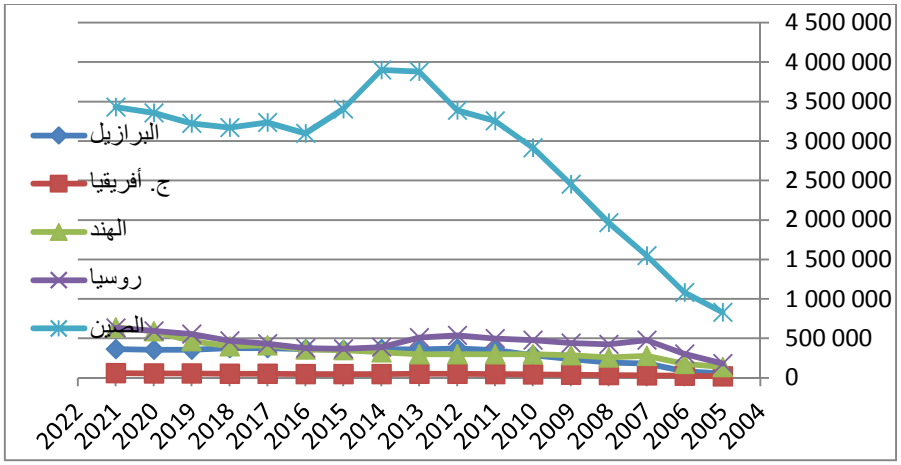

المصدر : من اعداد الباحثين باستخدام برنامج EXCEL2010 بالاعتماد على بيانات جدول رقم 04.

تتصدر الصين قائمة الدول من حيث الاحتياطات الأجنبية بما فيها الذهب برصيد 3,427 تريليون $ ، تلتها بعد ذاك كل من الهند برصيد 638 مليار $ في المرتبة الرابعة عالميا ، ثم روسيا برصيد 632 مليار $ في المرتبة الخامسة عالميا ،اما في المرتبة الحادية عشر فكانت البرازيل برصيد 362 مليار $.

4. التكامل بين دول بريكس BRICS :

جدول رقم 05:حجم التبادل التجاري بين دول BRICS : الوحدة : $ 10^6

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم التبادل	37758	51548	72231	92891	128620	168959
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم التبادل	144430	210712	274920	281390	296390	295355
السنة	2015	2017	2018	2019	2020	2021
حجم التبادل	243973	294176	353276	354716	340227	476301

المصدر : بيانات البنك الدولي :https://data.albankaldawli.org/indicator/

شكل رقم 06 : منحنى حجم التبادل البيني لدول BRICS:

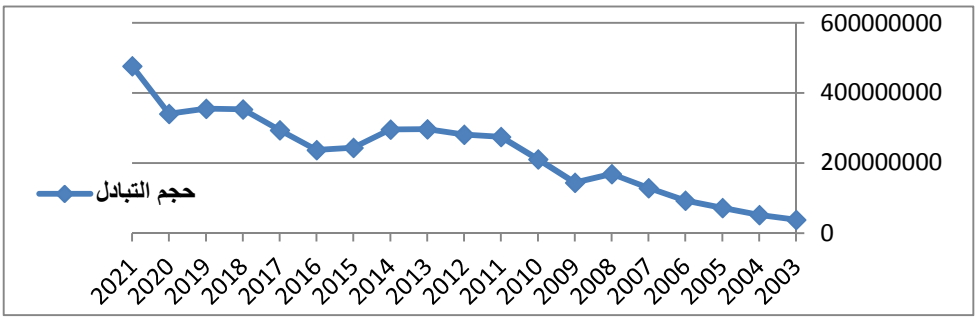

المصدر : من اعداد الباحثين باستخدام برنامج EXCEL2010 بالاعتماد على بيانات جدول رقم 05.

تظهر بيانات التبادل التجاري بين دول بريكس BRICS انها في ارتفاع بوتيرة متسارعة اذ بلغت سنة 2021 م 476.301 مليون $ مقابل 340.227 مليون $ سنة 2020 م أي زيادة بنسبة 39% ، هذه القيمة مدفوعة بصادرات الوقود و الزيوت المعدنية والمنتجات بقيمة 74.370 مليون $ ، آلات و معدات وأجهزة بقيمة 61.409 مليون $ ، مفاعلات نووية وعتاد آلي بقيمة 50.725 مليون $ ، خامات المعادن بقيمة 46.098 مليون $ ، حبوب وثمار زيتية؛ حبوب وبذور وثمار منوعة؛ نباتات للصناعة أو الطب؛ قش وعلف بقيمة 28.471 مليون $ ، منتجات كيماوية عضوية بقيمة 23.004 مليون $ ، عربات سيارة، جرارات، دراجات وعربات أرضية أخر، أجزاؤها بقيمة 11.579 مليون $ ، أسمدة بقيمة 9.643 مليون $ ، وعديد المنتجات الأخرى حيث تجاوزت 94 منتجا قطاعيا في المبادلات التجارية بين دول BRICS .

5. مكانة دول البريكس BRICS في الاقتصاد العالمي :

1.5 BRICS و الو.م.أ :

الجدول رقم 06 : الميزان التجاري لمجموعة BRICs مع الو.م.أ : **الوحدة** : 10^6 $

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
BRICs	190075	216803	223004	205039	231645	301145	295265
الصين	188769	207614	232948	226545	251000	291266	274551
روسيا	-2192	55	-6994	-9267	-13699	-4076	-3737
الهند	-568	6318	-384	-351	2563	7349	12002
البرازيل	4486	4601	-71	-10224	-6663	8198	14109
ج. أفريقيا	-41	-1786	-1854	-1662	-1554	-1592	-1659
	2017	2018	2019	2020	2021	2021 ص	2021 و

BRICs	316368	335289	303014	334077	462813	1074979	612166
الصين	292169	321257	290501	317430	424084	856487	432402
روسيا	-4426	-1087	-2041	-5485	3854	30752	26898
الهند	7706	5319	10584	18451	25091	93464	68372
البرازيل	21606	10689	5034	2193	4788	79522	74734
ج. أفريقيا	-688	-889	-1064	1486	4993	14752	9758

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المستخرجة من الموقع الالكتروني :

https://www.trademap.org/Index.aspx

شكل رقم 07 : الميزان التجاري لمجموعة BRICs مع الو.م.أ :

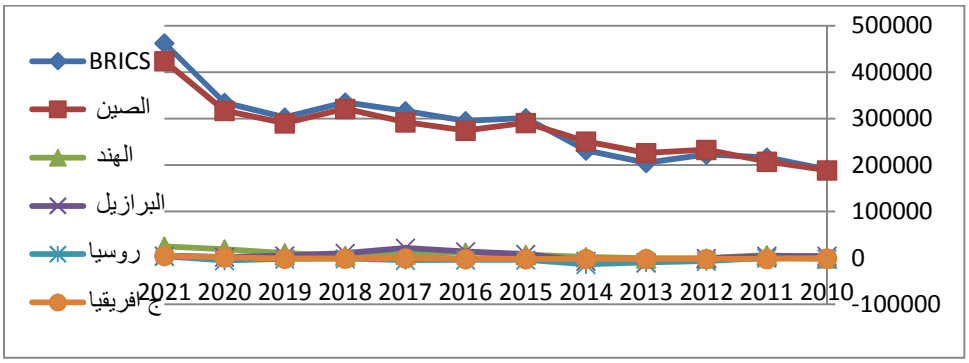

المصدر : من اعداد الباحثين باستخدام برنامج EXCEL2010 بالاعتماد على بيانات جدول رقم 06.

تدفع الصين بالميزان التجاري لدول BRICS نحو الفائض بمقدار 462.813 مليون $ لسنة 2021م ، بعد ان حققت فائضا بمقدار 424.084مليون $ لذات السنة بصادرات الى الو.م.أ قيمتها 856.487 مليون $ مقابل واردات ب432.402 مليون $ ، تلتها بعد ذلك كل من البرازيل والهند روسيا فجنوب افريقيا محققة فائضا في الميزان التجاري ، حيث سجلت الهند صادرات ب 93.464 مليون دولار ، أما روسيا 30.752 مليون $ كصادرات .

2.5 BRICS و أوربا :

الجدول رقم 07 : الميزان التجاري لمجموعة BRICs مع الدول الاوربية : الوحدة : 10^6

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
BRICs	212.030	205.324	181.276	153.764	173.566	180.425	159.262
الصين	137.803	126.210	109.282	81.208	102.774	110.275	104.930
روسيا	104.403	120.611	124.770	114.061	111.351	104.197	69.471
الهند	-25.543	-34.838	-38.283	-19.494	-20.733	-23.197	-11.575
البرازيل	1.279	1.979	-3.469	-10.695	-10.429	-3.094	2.343
ج. أفريقيا	-5.912	-8.638	-11.023	-11.315	-9.396	-7.754	-5.908
	2017	2018	2019	2020	2021	2021 ص	2021 و

BRICs	163.579	212.119	217.989	216.921	331.228	1.103.983	772.754
الصين	103.492	97.136	122.891	164.429	224.463	699.771	475.307
روسيا	84.781	132.985	114.409	62.422	125.334	249.924	124.590
الهند	-20.958	-17.922	-14.305	-6.918	-20.475	75.456	95.932
البرازيل	1.914	4.337	-848	-4.038	-5.043	45.165	50.208
ج. أفريقيا	-5.650	-4.417	-4.158	1.027	6.948	33.665	26.716

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المستخرجة من الموقع الالكتروني :

https://www.trademap.org/Index.aspx

شكل رقم 08 : منحنى التبادل التجاري بين **BRICS** و أوربا

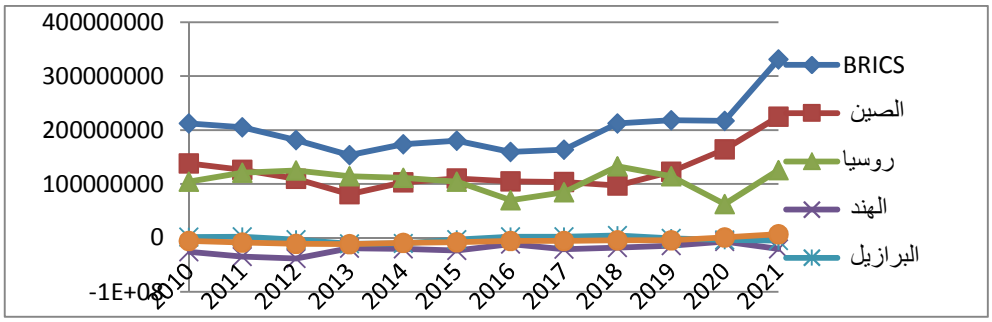

المصدر : من اعداد الباحثين باستخدام برنامج EXCEL2010 بالاعتماد على بيانات جدول رقم 07.

يحقق الميزان التجاري بين دول BRICS و الدول الأوروبية فائضا خلال فترة الدراسة حيث سجل سنة 2021 ما قيمته 331.228 مليون $ ، بصادرات تقدر ب 1.103.983 مليون $ مقابل 772.754 مليون $ كواردات أوروبية ، وتأتي الصين على راس دول BRICS بفائض قدر ب 224.463 مليون $ ، اما روسيا فبفائض قدر ب 125.334 مليون $ ، في حين سجلت الهند عجزا ب 20.475 مليون $ ، والبرازيل ب 5.043 مليون $ كعجز تجاري لذات السنة .

3.5 BRICS و مجموعة دول G7 :

تتكون G7 من الدول الصناعية المتقدمة وهي الو.م.أ والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان وكندا وإيطاليا. تم تأسيس هذه المجموعة في عام 1975 لتنسيق المسائل الاقتصادية والسياسية العالمية، تمتلك G7 45,35% من الأصوات في صندوق النقد الدولي ، حيث تتركز منافسة بين هذين المجموعتين في العديد من المجالات، مثل الاقتصاد والتجارة والسياسة الخارجية والتكنولوجيا لبسط النفوذ و الهيمنة الدولية . (Fratianni, Savona, & Kirton, 2003, p. 157)

الجدول رقم 08 : الميزان التجاري لمجموعة BRICs مع دول G7 : الوحدة : $ 10^6

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
BRICs	174,920	179,040	184,507	202,588	231,521	316,727	291,343
الصين	181,786	196,209	216,821	224,592	240,807	291,541	275,803
روسيا	13,744	4,970	-6,380	-3,944	1,304	28,084	6,582
الهند	-3,004	76	225	18,225	19,190	13,359	16,636
البرازيل	-15,699	-16,800	-18,138	-28,077	-22,551	-11,329	-4,697
ج. أفريقيا	-1,906	-5,415	-8,019	-8,207	-7,228	-4,927	-2,981
	2017	2018	2019	2020	2021	2021 ص	2021 و
BRICs	297,118	338,313	322,779	380,412	513,021	1,410,624	897,602
الصين	278,787	313,425	301,811	356,798	454,720	1,086,693	631,973
روسيا	6,691	21,675	15,524	10,741	26,931	110,327	83,395
الهند	15,056	10,148	10,746	19,658	27,932	114,867	86,934
البرازيل	-1,240	-5,956	-5,044	-12,548	-15,299	56,314	71,613
ج. أفريقيا	-2,175	-979	-258	5,762	18,736	42,421	23,685

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المستخرجة من الموقع الالكتروني :

https://www.trademap.org/Index.aspx

شكل رقم 09: منحنى التبادل بين BRICS و G7 :

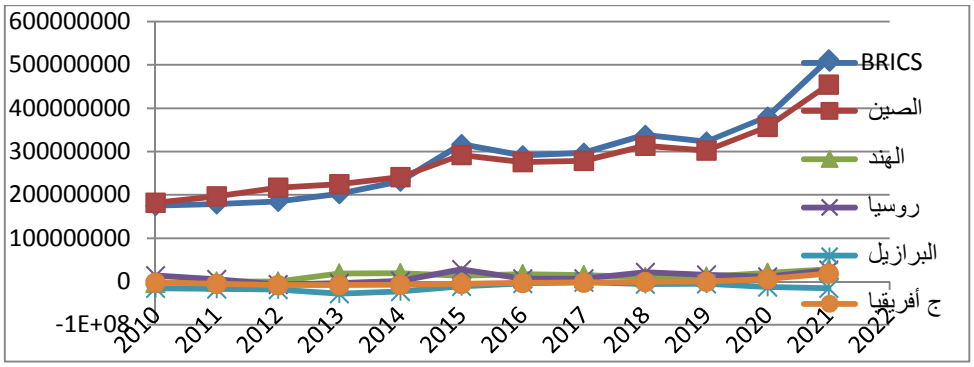

المصدر : من اعداد الباحثين باستخدام برنامج EXCEL2010 بالاعتماد على بيانات جدول رقم 08.

تحقق BRICSفي تعاملاتها مع G7 فائضا ب 513.021 مليون $ لسنة 2021 م ، حيث سجل العملاق الصيني فائضا بقيمة 454.720 مليون $ ، بصادرات الى G7 قدرت ب 1.086.693مليون $ و هو ما يمثل 77.03% من اجمالي صادرات دول BRICS ، في حين تبقى باقي الدول بعيدة عن مجاراة الاقتصاد الصيني ، حيث سجلت كل من روسيا والهند فائض في حدود 27 مليار$ ، اما البرازيل فتجاوز العجز 15 مليار $.

خاتمة :

قد وضعت مجموعة دول البريكس رؤية مشتركة تتمحور حول فكرة نظام عالمي يمنع أي دولة أو تحالف دول من السيطرة عليه، وذلك لتحقيق مصالحها المشتركة. وتعتبر هذه المجموعة أن نظامًا عالميًا جديدًا يجب أن يحتوي قوة عظمى بحيث تكون من المستحيل على أي دولة أو مجموعة دول فرض أيديولوجيتها المحددة على بقية النظام، أو السيطرة على المصالح المشتركة للدول. وبالتالي، يتمنى البريكس من خلال هذه الرؤية تشكيل نظام دولي يحافظ على استقرار العالم ويضمن مصالح جميع الدول بدون أي تفرد أو تمييز.

نتائج الدراسة :

- تعتبر BRICs من اقوى المجموعات التي تضم الدول الناشئة ، رغم وجود العديد من التكتلات نذكر من ذلك MIKTA والتي تضم كلا من المكسيك ، اندونيسيا ، كوريا الجنوبية ، تركيا ، استراليا ، تأسس هذا التكتل سنة 2013م ، كما نذكر تكتل CIVETS الذي يضم كلا من كولومبيا ، اندونيسيا ، فيتنام ، مصر ، تركيا و جنوب افريقيا .
- تضم BRICS الاقتصادات الناشئة الرئيسية من العالم ، والتي تضم 41٪ من سكان العالم ، ولديها 24٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، كما انها تستحوذ على اكثر من 16٪ في التجارة العالمية .
- تشكل دول BRICS تحالفا جيواستراتيجيا مهما في العالم ، لما لها من مؤهلات و مقومات على المستوى الدولي .
- حققت دول بريكس صادرات الى العالم بقيمة 3,8526 تريليون دولار سنة 2021 م ، ما يمثل 24% من حجم الصادرات العالمية ، وهو ما يبرز مكانتها الاقتصادية الدولية .
- تحقق دول BRICS اعلى معدلات نمو اقتصادي في العالم حيث تاتي الهند أولا بمعدل نمو 8.7% و الصين بمعدل نمو 8.1% .
- ينظر الى BRICS كتكتل بآفاق واعدة ، وهو ما دفع بعديد الدول الى تقديم طلبات عضويتها نذكر منها : ايران (2018) ، تركيا (2020) ، باكستان (2015 غير رسمي) ، نيبال (2020) ، سيريلانكا

(2021 غير رسمي) ، الجزائر (07 نوفمبر 2022 – تصريح السيدة : ليلى زروقي المبعوثة الخاصة المكلفة بالشراكات الدولية الكبرى بوزارة الخارجية –)

- تباين مستويات الأداء بين الدول الأعضاء ففي جل المؤشرات تغرد الصين خارج السرب .
- التضارب في المصالح بين الدول الأعضاء خاصة في مصادر الطاقة و الأسواق .

توصيات :

- تعزيز التعاون بين دول BRICS في مختلف الجوانب الاقتصادية و السياسية من خلال الدعم والمساعدة .
- فتح المجال امام توسيع تركيبة دول BRICS في ظل الطلبات العديدة للانضمام .
- الاخذ بعين الاعتبار بمقترح الهند بتأسيس بنك BRICS .
- تشجيع الاستثمار والتجارة البينية بين الدول الأعضاء .

المراجع و المصادر :

1. https://www.trademap.org/Index.aspx consult2 le 24/03/2023 15h:11
2. https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?locations=CN-RU-ZA-BR-IN consulté le 18/03/2023 00h:10
3. https://www.statista.com/statistics/263698/population-of-the-brics-countries/ consult2 le 21/03/2023 23^{h}:23
4. https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/products/dyb/dyb_2020/. (s.d.).
5. *https://www.brics2021.gov.in/*. (s.d.). Consulté le 03 19, 2023, sur https://www.brics2021.gov.in/
6. Collins, D. (2013). *The BRIC states and outward foreign direct investment.* Oxford U.press.
7. Coning, C., Mandrup, T., & Odgaard, l. (2014). *The BRICS and Coexistence.* Routledge.
8. Fratianni, M., Savona, P., & Kirton, j. (2003). *Sustaining Global Growth and Development G7 and IMF Governance.* Ashgate e-BOOK.

9. Hong, P., & Park, Y. (2014). *Building network capabilities in turbulent competitive envirenments Business success stories from the BRICs.* CRC Press Taylor & Francis Group.
10. Nadkarni , V., & Noonan, N. (2013). *Emerging Powers in a comparative perspective : The political and economic rise of the BRIC countries.* Bloomsbury.
11. Nemangou, D. (2012). *Les " Bric countries " : des néo-consomateurs de luxe à fort potentiel* . HEC Montréal .
12. O'neill, J. (2011). *The Growth map Economic opportunity in the BRICs and beyond* . Portfolio / penguin.
13. سعادة ,ط .(2015) .*البريكس القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين* .بيروت لبنان :مؤسسة الفكر العربي.
14. صالح محسن ,ي .(2002) .*عولمة اقتصاديات البلدان النامية و الاقل نموا* .مركز الدراسات والبحوث اليمني .

إنضمام الجزائر إلى BRICS:

قراءة في خصائص وإستقرار النظام المالي الجزائري خلال الفترة (2009–2020)

Algeria's accession to BRICS : A Reading of the Characteristics and Stability of the Algerian Financial System Over (2009-2020)

د.سليمة قطافي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسييير، جامعة باتنة 01 (الجزائر)

salimaguettafi.phd@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة في النظام المالي الجزائري وتحليل أهم خصائصه، خاصية الاستقرار المالي للخروج بأهم نقاط القوة والضعف ضمنه والوقوف على أهم االعوامل المؤثرة على إستقراره، وكذا أهميتها أو إنعكاساتها على إنضمام الجزائر لـ BRICS؛ من خلال تحليل واقع محددات الاستقرار المالي المتعلقة بالسلامة المالية، الظروف الاقتصادية الكلية، والأهمية النظامية للبنوك طوال الفترة (2009-2020)؛

من بين أهم نتائج الدراسة هي أن الجزائر بمعدلات نموها المتذبذبة والتضخم المرتفع ووعجزها المالي في ظل التأثير السلبي لصدمة البترول، وبخصائص نظامها المالي بسوق مالي غير متطور، والأهمية النظامية للبنوك العمومية ذات النشاط المحلي، وخاصة معدلات ملاءتها المرتفعة ضمنه والتي تسمح بإمتصاص الصدمات، كلها مؤشرات مابين سلبية وإيجابية ساهمت في الإستقرار المالي الذي يعد هدفا أساسيا لـ BRICS وورقة رابحة لإنضمام الجزائر لها، مع ضرورة العمل على تحسين نقائص النظام المالي، تنويع الاقتصاد، والإنفتاح التدريجي على التعاون والتنسيق المشترك بين الجزائر وBRICS.

كلمات مفتاحية: BRICS، الاستقرار المالي، الجزائر.

تصنيفات JEL : F02, G0, G20, R00

Abstract:
This study aims to analyze the most important characteristics of the Algerian Financial system: the Financial stability, to come up with its strengths and weaknesses; and identify the factors affecting its Stability and their implications on Algeria's accession to BRICS, by analyzing the financial stability determinants (the financial soundness/ macroeconomic conditions /and the banking systemic importance) over (2009-2020).
As a result, fluctuating growth, inflation, fiscal deficit in light of the negative impact of oil shock; an undeveloped capital market, systemically important public banks with high solvency allowing shocks' absorption; all contribute to Algeria's Financial stability which is a trump in joining BRICS with the need to improve shortcomings, diversify economy, and coordinate gradually.
Keywords: BRICS, Financial Stability, Algeria
Jel Classification Codes : F02, G0, G20, R00

1. مقدمة:

تأثرت إقتصاديات الدول في العالم بعديد التغيرات والتطورت، سواءا بما كان يخدمها ويزيد من كفاءتها وتقدمها في إطار العولمة، أو ماكان يهدد إستقرارها ويؤدي إلى أزمات مالية وحالات عدم إستقرار مالي تمس جميع المصالح وتضرب بإقتصاديات الدول بإختلافها. وإعتبارا أن إقتصاديات الدول بإختلافها متقدمة، ناشئة، أو نامية، ليست في منأى عن مواكبة التطورات المتسارعة التي شهدها ويشهدها العالم، كان التفكير في بناء تكتلات إقتصادية أيضا دارجا ضمن مسار تطور الاقتصاد العالمي، ووجها من أوجه تكريس التعاون والإندماج الاقتصادي والمضي نحو تخفيف قيود التعاملات الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة. ومن أهم التكتلات التي برزت مكانتها في خارطة الاقتصاد العالمي مع مطلع القرن 21، هو تكتل BRICS، الذي يمثل أهم القوى الاقتصادية الصاعدة والأسرع نموا في العالم، متمثلة في البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا، التي تعكس بدورها نموذجا متكاملا للتوسع الاقتصادي والمكانة التي فرضتها هذه المجموعة ضمن القوى الاقتصادية العالمية، من خلال مكانة الصين مثلا وقدرتها التنافسية العالية في مجال التجارة الخارجية، أو الهند وثورتها التكنولوجية الهائلة وإعتمادها على نظم المعلومات والتقنية العالية، أو روسيا كقوة إقتصادية تعززها مكانتها القوية عالميا في سوق النفط والغاز وكقوة عسكرية تاريخية، إلى جانب مكانة البرازيل القوية من حيث قاعدتها التصديرية المتنوعة خاصة المنتجات الزراعية والمعادن، ناهيك عن مكانة جنوب إفريقيا

كثالث أكبر إقتصاد في إفريقيا وما تتميز به قدراتها التصنيعية من الناحية التكنولوجية. فبعد أن برزت ملامح تشكل BRICS ضمن إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2006، تأكدت أهمية إنشائها تزامنا مع الأزمة المالية العالمية لـ 2008، من أجل التنسيق وتكثيف الجهود المشتركة لمواجهة الأزمات والحفاظ على الاستقرار المالي، إضافة إلى المشاركة في الحوكمة المالية والإقتصادية العالمية وإرساء قواعد نظام عالمي جديد، تكون فيه BRICS قوة متماسكة ذات ثقل إقتصادي تنافس به القوى الاقتصادية الكبرى.

الجزائر هي الأخرى، تمثل رابع أكبر إقتصاد إفريقي بعد جنوب إفريقيا وأكبر دولة إفريقية جغرافيا، وبمكانتهاالإستراتيجية المطلة على البحر الأبيض المتوسط كبوابة لإفريقيا، ناهيك عن قدراتها الطاقوية والعسكرية وغيرها، تسعى للإنضمام لـ BRICS وفقا لتصريحات مسؤوليها، وهي في مرحلة مهمة من مراحل تطور إقتصادها، في ظل إنتهاج نموذج نمو جديد منذ 2016 يستدعي تعزيز الثقة والتعاون الاقتصادي؛ خاصة وأنها تسعى لتنويع إقتصادها والخروج من التبعية وهيمنة قطاع المحروقات ضمنه؛ وهو القطاع الذي مثل تهديدا لإستقرارها المالي بفعل التراجع المستمر لأسعار البترول منذ منتصف 2014؛

لكن النظام المالي الجزائري حسب ما أكدته الأبحاث والدراسات ظل محافظا على إستقراره حتى في ظل التعرض المستمر للصدمات، وبالتالي قد يمثل الاستقرار المالي الذي تتميز به الجزائر، نقطة إيجابية مهمة لإنضمامها لـ BRICS، وعلى هذا الأساس من المهم معرفة خلفية ذلك الاستقرار وطبيعة النظام المالي الجزائري في حد ذاته. إذن تتبلور إشكالية الدراسة ويمكن أن تصاغ في التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي أهم الخصائص التي تميز النظام المالي الجزائري كنظام محافظ على إستقراره المالي، وماهي إنعكاساتها على إنضمام الجزائر لـ BRICS؟

فرضية الدراسة: تمثل محدودية النظام المالي الجزائري في الأسواق المالية الدولية عاملا مهما في الحفاظ على إستقراره، ومعيقا للمعاملات والتعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول BRICS.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة في النظام المالي الجزائري وتحليل أهم خصائصه، خاصية الاستقرار المالي، للخروج بأهم نقاط القوة والضعف ضمنه والوقوف على أهم االعوامل المؤثرة على ذلك الاستقرار وكذا إنعكاساتها أو أهميتها في إنضمام الجزائر لـ BRICS. من خلال تسليط الضوء على

محددات الاستقرار المالي المتعلقة بالسلامة المالية، الظروف الاقتصادية الكلية، والأهمية النظامية للبنوك طوال الفترة (2009-2020).

منهجية الدراسة: إعتمدت منهجية الدراسة على كل من المنهج الوصفي من خلال عرض الإطار المفاهيمي لمجموعة BRICS، نشأتها، خصائصها، وأهم أهدافها بما في ذلك هدف الإستقرار المالي، ومنه عرض ماهية الاستقرار المالي وأهم محدداته، وكذا علاقة ودور BRICS في الحفاظ عليه؛ ثم تم إعتماد المنهج التحليلي في تحليل خصائص النظام المالي الجزائري وواقع إستقراره المالي خلال الفترة (2009-2020)، بالتركيز على تحليل محددات الاستقرار المالي متمثلة في 1. محدد السلامة المالية بإستخدام مؤشرات الحد الأدنى-minima (مؤشرات السلامة المالية الأساسية –للمؤسسات الودائعية- الصادرة عن صندوق النقد الدولي والمعتمدة من قبل بنك الجزائر11 مؤشرا)؛ 2. محدد الظروف الاقتصادية الكلية بإستخدام 4 مؤشرات للنمو، التضخم، ثم الدين الخارجي والعجز المالي كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛ 3.مع تحليل ضمني لمحدد الأهمية النظامية.

2.الإطار المفاهيمي للدراسة

1.2 لمحة عامة عن مجموعة BRICS

1.1.2 ماهية مجموعة BRICS: النشأة وأهم الخصائص

أولا–النشأة: تمثل مجموعة BRICS واحدة من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم، التي برزت بشكل ملحوظ في الاقتصاد العالمي منذ بداية القرن 21 وأضحت منافسا قويا للقوى الاقتصادية الكبرى، حيث تتكون من خمسة دول صاحبة إقتصاديات ناشئة وذات معدلات نمو سريعة، هي Brazil.B, Russia.R, India.I, China.C, South Africa.S، مشكلة من خلال الأحرف الأولى لها مصطلح BRICS. وقد تم إطلاق مصطلح BRIC لأول مرة من قبل الاقتصادي البريطاني Jim O'Neill ضمن أبحاث Goldman Sachs Global Economics من خلال ورقته البحثية المنشورة في نوفمبر 2001 بعنوان "Building Better Economic BRICs"، مشيرا إلى حالة الاقتصاد العالمي مع نهاية عام 2001، ومركزا بشكل خاص على العلاقة بين دول مجموعة G7 وبعض أكبر إقتصادات الأسواق الناشئة، تحديدا البرازيل، روسيا، الهند والصين، BRIC، التي سيتجاوز فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP معدلات النمو في G7؛ مسلطا الضوء على مكانة BRIC المستقبلية

خاصة معدلات نمو الصين ضمن الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مما يثير قضايا مهمة حول التأثير الاقتصادي العالمي النقدي والمالي (O'Neill, 2001)، وهو فعلا ما تأكد خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لـ 2008. بدأ التفاوض لتشكيل مجموعة BRIC في عام 2006 وقد أضفى اجتماع وزراء خارجية كل من البرازيل، روسيا، الهند، والصين، على هامش إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر 2006، طابعا رسميا لهذا التكتل(عاشور و موفق ، 2016، صفحة 5) ثم أصبحت مجموعة BRIC**S** بعد قبول جنوب إفريقيا كعضو كامل في إجتماع وزراء خارجية دولها بنيويورك في سبتمبر 2010، ووفقا لذلك حضرت جنوب إفريقيا القمة الثالثة للمجموعة رسميا في صانيا بالصين في14 أفريل 2011 (BRICS, 2021) .

ثانيا–خصائص BRICS: تمثل BRICS تكتلا إقتصاديا مهما ومختلفا في كثير من النواحي عن بقية التكتلات الاقتصادية؛ من بين أهم خصائصه ما يلي (عاشور و موفق ، 2016، الصفحات 7–9):

✓ مجموعة متنوعة ولكن متعاونة، حيث لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول المكونة لها لا سياسي، ولا إقتصادي، ولا ثقافي ولا غيره، كما لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، بل هي دول ضمن أربع قارات مختلفة وذات مواقف سياسية متباينة نسبيا فيما بينها، تركز إهتمامها على المجال المالي والإقتصادي العالمي؛

✓ تمثل إحدى أهم إقتصادات الأسواق الناشئة في العالم وذات قوة مهمة في نمو الاقتصاد العالمي، إلا أن هناك تباينا واضحا في معدلات نموها الاقتصادي ومستويات إنتاجيتها، خاصة بين الصين وبقية دولها؛

✓ تضم BRICS مجموعتين أو صنفين من الدول:

- **المجموعة الأولى– مجموعة الدول الكبرى الصاعدة في النظام الدولي**: وهي تمثل الدول التي تمارس تأثيرها في نطاقات متعددة على مستوى العالم لكن قدراتها لا ترتقي إلى مصاف الدول العظمى، كروسيا والصين والهند وهي من الدول الكبرى في النظام الدولي ليست متوسطة القدرات وإنما يطلق عليها الدول الصاعدة في النظام الدولي كونها من الدول الأسرع نموا في الاقتصاد العالمي خاصة الصين التي أصبحت المنافس الأول للولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب الهند التي تجاوزت بمعدلات نموها مستعمرتها بريطانيا؛
- **المجموعة الثانية– مجموعة الدول متوسطة القدرات الصاعدة في النظام الدولي**: وهي تمثل الدول التي

ليس بمقدروها أن تؤدي دورا عالميا، ولكنها تمتلك من الإمكانيات ما يخولها أن تؤدي دورا إقليميا، ولديها الرغبة لتأدية دور عالمي من خلال ما تمارسه من تأثيرات على مستوى الإقليم كالبرازيل وجنوب إفريقيا وهي من الدول متوسطة القدرات في النظام الدولي؛ ويُطلق عليها وصف القوى الصاعدة في النظام الدولي أيضا، أخذا بعين الإعتبار ما وصلت إليه بفعل التطور المهم في قدراتها كالبرازيل مثلا وخصوصا أهمية مكانتها إلى جانب القوى لصاعدة الكبرى الأخرى، في حوكمة الاقتصاد العالمي لما بعد أزمة 2008 من خلال G20.

- ✓ تمثل رمزا لمشهد سياسي عالمي متحول يسعى إلى حيازة نفوذ سياسي يكافئ نفوذها وثقلها الاقتصادي؛
- ✓ تتمتع BRICS ببدائل مالية مهمة، حيث عملت على بناء مؤسسات دولية كإحدى الإستراتيجيات لإكتساب المزيد من النفوذ العالمي، بعد أن صادقت خلال قمتها السادسة في 2014 بالبرازيل على إتفاقية تأسيس مؤستتين ماليتين تابعتين للمجموعة يكون من شأنهما تقديم مساعدات وقروض لتمويل المشاريع طويلة الأجل، وفق شروط تتفق عليها الدول الخمسة؛ تتمثل هاتين المؤسستين في كل من:

- **بنك التنمية الجديد** New Development Bank (NDB) أو ما تم وصفه بـ"بنك التنمية جنوب–جنوب بقيادة BRICS"، تم الاتفاق على إنشائه في القمة الرابعة للمجموعة المنعقدة بنيودلهي في الهند في 29 مارس 2012، وإستمرت المناقشات حول جدوى هذه المبادرة وقابليتها للتطبيق (BRICS, 2012) إلى غاية توقيع إتفاقية إنشائه بالقمة السادسة بفورتاليزا بالبرازيل 14جويلية 2014 (BRICS, 2014) ؛ هدفه تعبئة الموارد للبنية التحتية ومشاريع التنمية المستدامة لـ BRICS وغيرها من الدول الناشئة والنامية، لتكملة جهود المؤسسات المالية الدولية الأخرى القائمة أساسا.
- **صندوق ترتيبات إحتياطي الطوارئ** (CRA) Contingent Reserve Arrangement تم الإعلان عن إتفاقية إنشائه خلال القمة السادسة 2014 ، بحجم أولي قدره 100 مليار دولار أمريكي، على أن يكون له تأثير إحترازي إيجابي يساعد الدول على تفادي ضغوط السيولة قصيرة الأجل وتعزيز المزيد من التعاون بين دول BRICS، إضافة إلى تقوية شبكة الأمان المالي العالمية وإستكمال الترتيبات الدولية القائمة؛ وإعتبرت هذه الإتفاقية كإطار عمل لتوفير السيولة من خلال مقايضات العملات إستجابة لضغوط ميزان المدفوعات الفعلية أو المحتملة على المدى القصير (BRICS, 2014). وإنطلق العمل به رسميا في 2015 (Lissovolik & Vinokurov, 2019, p. 127).

✓ BRICS تكتل متميز وفريد من نوعه من حيث المؤشرات المحققة على مختلف أصعدة النمو الاقتصادي على غرار تكتلات إقتصادية لدول ناشئة أخرى كـ CIVETS (كولومبيا، أندونيسيا، الفيتنام، مصر، تركيا، جنوب إفريقيا) أو IBSA (الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا) مثلا؛ وذلك بسبب إستراتيجية BRICS الموجهة وقممها المنعقدة سنويا لمناقشة أهم القضايا التي تخصها وتخص الشأن العالمي.

وفقا لبعض أهم خصائص BRICS، تمتع الجزائر بحظوظ قوية للإنضمام إليها، خاصة وأنها تمثل أكبر دولة إفريقية مساحة وأكبر رابع إقتصاد في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا حسب الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021، إضافة إلى مكانتها الجيوسياسية كبوابة لإفريقيا مطلة على دول أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، ناهيك عن مواقفها وما تتوفر عليه من إمكانيات إقتصادية طبيعية وطاقوية والمزايا التي قد تنتج عن سياستها المنتهجة مؤخرا لتنويع الاقتصاد ضمن إطار نموذجاها الجديد للنمو منذ 2016، مما يساعدها في ممارسة دور إقليمي مهم يخولها لتكون واحدة من الدول متوسطة القدرات الصاعدة في النظام الدولي.

2.1.2 دوافع نشأة وأهداف مجموعة BRICS

تسعى دول BRICS إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة، التي تعد نتاجا للدوافع التي أنشأت من أجلها، وتعززت في توجهها من خلال تنسيق السياسات بينها لمواجهة التغيرات التي مست الاقتصاد العالمي؛ من أهمها (عاشور و موفق ، 2016، الصفحات 12-13) (عابي و شريط، 2022، صفحة 157):

✓ خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية وإنهاء سياسة القطب الأحادي ورفض هيمنة الدول الغربية الكبرى على الاقتصاد والسياسة العالمية، والتي كانت سببا في نشوب العديد من الأزمات كأزمة 2008؛

✓ وضع إستراتيجية للتعاون الاقتصادي بين دول المجموعة، على أن يكون من شأنها تهيئة الظروف الملائمة لتسريع التطور الاقتصادي وتعزيز قدرات هذه الدول على المنافسة، وتوسيع العلاقات التجارية وتنويعها؛ إضافة إلى تحقيق الشراكة واسعة النطاق مع الإلتزام بمبادئ التدرج في التنفيذ والإنفتاح والشفافية مما يؤدي إلى زيادة مستويات التعاون مع الدول النامية؛

✓ إصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي، عبر تحقيق آفاق للتنمية وتسهيل التقارب بين الدول المتشاركة، مع ضرورة وجود رغبة جادة مشتركة من المشاركين للقيام بالإصلاح المالي والإقتصادي الدولي دون الأخذ بعين الإعتبار القوة الاقتصادية للأسواق الناشئة والبلدان النامية؛

✓ محاولة تحقيق تكامل إقتصادي وسياسي وجيوسياسي بين الدول الأعضاء، وتنمية البنى التحتية للمجموعة، وتحقيق آليات مساهمة فعالة بين الدول الأعضاء في وقت التدهورات الاقتصادية والأزمات بدل اللجوء إلى المؤسسات الغربية، من خلال إيجاد الطرق الفعالة لمنح وتبادل القروض بينها دون أن يشكل ذلك أي خلل إقتصادي لأي من دول المجموعة رغم مساعدة الدولة المتضررة؛

✓ السعي لإنشاء بنك جديد للتنمية البينية والدولية على أن يأخذ صفة المؤسسة المالية الدولية بهدف إستكمال جهود المؤسسات المالية الدولية القائمة،كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولما لا يكون خير بديل مستقبلي عن تلك المؤسسات لتحرير العالم من تأثيراتها وقيودها، خاصة وأن موارد بنك تنمية BRICS متاح لكل الدول النامية وليس دول المجموعة فقط؛ وهو ما من شأنه ليس تعزيز مكانة BRICS على الساحة العالمية فحسب وإنما خدمة مصالحها الاقتصادية المباشرة في الدول النامية أيضا؛

✓ تعزيز دور المجموعة في حوكمة الاقتصاد العالمي إلى جانب G20 والمؤسسات المالية الدولية، والحرص على إصلاح نظام الحوكمة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وإيجاد بديل حقيقي عنهما؛

✓ السعي لوضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام النقدي والمالي الدولي لآفاق نمو دول المجموعة، خاصة فيما يتعلق بهيمنة الدولار الأمريكي على نظم المدفوعات والإحتياطات الدولية الذي لا يوجد لها بدائل مناسبة حاليا؛ فهدف BRICS هو إرساء نظام جديد للعملة الإحتياطية وزيادة دور العملات الوطنية في المدفوعات المتبادلة بين دول المجموعة، إضافة إلى تطوير التعاون في مجال الأسواق المالية من أجل تحسين الاستقرار المالي والتفاعل على أساس المبادئ والمعايير الدولية.

2.2 ماهية الاستقرار المالي وأهم محدداته

1.2.2. مفهوم الاستقرار المالي

يقر Andrew Crockett وهو أحد أتباع مدرسة عدم الاستقرار المالي التي تفضل تعريف الاستقرار المالي إنطلاقا من مصادر غيابه؛ بأن عدم الاستقرار المالي يمثل الحالة التي يُحتمل فيها تدهور الأداء الاقتصادي إثر تذبذب أو تقلبات أسعار الأصول المالية أو إثر عدم قدرة المؤسسات المالية على الوفاء بتعهداتها التعاقدية؛ معلقا على أن درجة "عدم الاستقرار" لا يمكن بلوغها ما لم يحدث تأثير ملموس على الأداء الاقتصادي، وأن تلك التقلبات الطفيفة أو الصعوبات التي تقتصر على عدد قليل من الوسطاء الماليين ما هي إلا جزء

من الأداء العادي لتنافسية الأسواق والمؤسسات (Crockett, 1997, pp. 2-3) وإعتبر أن الاستقرار المالي مرتبط بإستقرار المؤسسات والأسواق المالية الرئيسية التي تشكل النظام المالي، أي ما تعكسه من أهمية نظامية وبالتالي ما قد تؤثر به على الاقتصاد الحقيقي، حيث يرتبط إستقرار المؤسسات بتوفر درجة عالية من الثقة في إمكانية مواصلة وفائها بإلتزاماتها التعاقدية دون إنقطاع أو مساعدة خارجية، أما إستقرار الأسواق فيتعلق بثقة التعامل فيها من خلال الأسعار التي لا تعكس إختلافا كبيرا على مدى فترات قصيرة عن القيم الأساسية لها؛ (Crockett, Why is Financial Stability a Goal of Public Policy, 1997, p. 6).

مع تطور مفهوم الاستقرار المالي، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لـ 2008، ساهمت الأدبيات بآراء مختلفة في إقتراح تعاريف خاصة به، وكان تعريفه المقترن بمقاربة المخاطر النظامية، مقبولا على نطاق واسع حيث إعتبر الاستقرار المالي على أنه الحالة التي يمنع فيها تراكم المخاطر النظامية ، وأن الخطر النظامي هو "خطر إنقطاع الخدمات المالية، الذي ينجم عن تدهور كامل أو جزء من النظام المالي وأن تكون له عواقب وخيمة وسلبية على الاقتصاد الحقيقي" (IMF, 2009, p. 2)، وكما تطرقت الأدبيات بإختلافها لتصنيفات مختلفة لمحدداته.

2.2.2. محددات الاستقرار المالي

يختلف تصنيف محددات الاستقرار المالي حسب الأدبيات، صنفتها (قطافي، 2020) إلى ثلاث محددات أساسية هي:

أولا–السلامة المالية: تمثل السلامة المالية بما في ذلك سلامة المؤسسات والأسواق المالية والترتيبات التي يتم من خلالها تنفيذ المعاملات المالية، محددا أساسيا للإستقرار المالي من خلال أهميتها في إمتصاص الصدمات ومواجهة المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي، حيث تساهم في التخفيف من حدة تلك المخاطر من خلال ما تملكه المؤسسات المالية من رأسمال كافي لإستيعاب الخسائر وسيولة كافية لإدارة العمليات والتقلبات مما يساهم في قدرتها على القيام بوظائفها بسلاسة دون أن تلحق ضررا بالإقتصاد، كما يساعد توفر المعلومات بشفافية على مستوى الأسواق من الإستفادة في إتخاذ قرارات فعالة وعدم تهور سلوك

المستثمرين، إضافة إلى تنفيذ المعاملات وفقا لشروط تنظيمية مناسبة من خلال ما تضمنه البنية التحتية القوية والسليمة من دعم للأداء الفعال للسوق (قطافي، 2020، صفحة 44)؛

ثانيا-الظروف الاقتصادية الكلية: تجعل العلاقة التبادلية بين النظام المالي والإقتصاد، من الظروف الإقتصادية الكلية محددا جد مهم للإستقرار المالي، حيث تستلزم طبيعتها المتغيرة توافر مجموعة أساسية من الشروط يمكن الإشارة لبعض منها كالآتي (Donath & Cismas, 2008, pp. 32-33):

- ✓ ينبغي للسياسات الاقتصادية الكلية أن تسعى للنمو المستدام بما يتماشى مع إمكانات الاقتصاد، وتجنب اضطرابات النمو بما في ذلك الإرتفاع والإنخفاض لما تسببه من حالة عدم يقين ومخاطر نتيجة تراجع ثقة المتعاملين ومنه الانتكاسات المالية المنتشرة؛
- ✓ ينبغي تحقيق استقرار الأسعار لما له من أهمية كحافز لإبرام عقود طويلة الأجل وللتقليل من التشوهات وعدم اليقين بشأن الأسعار النسبية التي ترعاها البيئات التضخمية؛
- ✓ ضرورة توفر مالية عامة سليمة، بمستويات عجز عام و دين معتدلة، خصوصا وأن الدين العام عقد ينطوي على التزامات مستقبلية تحتاج إلى التمويل الكافي بما يتفق مع قدرة الاقتصاد على الوفاء بالالتزامات هذا من جهة، ومن جهة أخرى لابد أن يكون الدين العام وخاصة الدين الخارجي، متنوعا بشكل كاف من حيث العملة وتواريخ الاستحقاق ومجموعة حاملي السندات التي تمثل أغلب تلك الديون؛
- ✓ ينبغي أن يكون هناك مستوى كاف من المدخرات الوطنية، الخاصة والعامة، لتمويل الاحتياجات الاستثمارية المحلية دون الاعتماد على الاقتراض من الخارج؛
- ✓ ينبغي الحفاظ على إستقرار مستويات أسعار الفائدة، حيث أن تحديدها له علاقة بمؤشرات الإقتصاد الكلي وتلك التغيرات التي تجريها البنوك المركزية ما بين رفع وخفض لضبط السياسة النقدية من شأنها تخفيض التضخم أو الخروج من الركود لكن آثارها قد تتعدى ذلك للتأثير وإلحاق الضرر بالإقتصاد؛
- ✓ ينبغي أن تكون أدوات السياسة الاقتصادية الكلية ملائمة ومتسقة مع نظام سعر الصرف كون أن حركة رأس المال الأجنبي تعد محرك أساسي في تمويل الاستثمارات، وفي ذات الوقت السلطات النقدية بحاجة إلى أن تكون حرة في تحقيق استقرار الأسعار كهدف أساسي، كما لابد أن يكون لدى السلطات المالية القدرة على التحكم في النفقات العامة وجمع إيرادات كافية؛

✓ كما أنه ينبغي العمل على المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات للدولة كون أنه جزء هام من الإقتصاد الكلي يشتمل ويوضح إجمالي المعاملات الإقتصادية التجارية والمالية مع العالم الخارجي.

ثالثا– البعد النظامي:تندرج أهمية هذا المحدد من الأهمية النظامية لمؤسسة مالية أو سوق أو أداة مالية ما في النظام المالي، فتكون ربما سببا بفشلها أو الإظطراب على مستواها في التأثير على النظام المالي ومنه على الإقتصاد الحقيقي بشكل أوسع؛ الأمر الذي يهدد الاستقرار المالي للدولة أو لعديد الدول المترابطة والمتشابكة معها ماليا؛ حيث تتحدد الأهمية النظامية للمؤسسات المالية والأسواق والأدوات حسب منهجية صندوق النقد الدولي، مجلس الاستقرار المالي وبنك التسويات الدولية من خلال الإعتماد على معايير أساسية هي (قطافي، 2020، الصفحات 45-46):

- ✓ **حجم البنوك** من حيث حجم الخدمات المالية التي يقدمها المكون الفردي للنظام المالي؛
- ✓ **القابلية للاستبدال**، أي المدى الذي يمكن للمكونات الأخرى في النظام توفير نفس الخدمات في

حالة حدوث فشل؛

- ✓ **النشاط العالمي العابر للحدود** لأهمية البعد العالمي للبنوك، ومدى تأثيرها على الاستقرار المالي للدول الأخرى؛
- ✓ **ودرجة التعقيد** فكلما كان هناك تعقيد أكبر ستزيد خطورة الإظطرابات أو الصدمات افي النظام المالي والنشاط الإقتصادي سواءا كان ذلك التعقيد تجاري أو هيكلي أو تشغيلي.

تجدر الإشارة إلى أن ماتم وصفه أعلاه يمثل **بعد المقطع العرضي للمخاطر النظامية**؛ وهناك بعد آخر هو **البعد الزمني للمخاطر النظامية** الذي ينطوي على تشكل المخاطر عبر الزمن بتأثير التقلبات الدورية.

إن المتابعة المستمرة لهذه المحددات من خلال الإجراءات الرقابية والتنظيمات وكذا السياسات الفاعلة والأنسب لطبيعة النظم المالية وإقتصادات الدول، من شأنه أن يساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي للدولة، للإقليم، أو العالم؛ وهو ما يجب أن ينطبق على اBRICS أو الدول الساعية للإنضمام إليها كالجزائر.

3.2.الاستقرار المالي كهدف لمجموعة BRICS

يعتبر الاستقرار المالي هدف جد مهم لكل دولة أيا كانت طبيعتها متقدمة، ناشئة، أم نامية؛ كما يمثل واحدا من أهداف مجموعة BRICS، لعلاقة هذا الأخير بتحقيق النمو ؛ فقد تزايد الاهتمام بقضية الاستقرار المالي منذ أزمة 2008، وكان محل نقاش صناع القرارات المحلية والعالمية كمجموعة G20 أو نقاشات قمم BRICS كذلك، فقد جاء ضمن خطاب القمة السابعة للمجموعة بأوفا الروسية في 9 جويلية 2015 أن " *سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والأسواق المالية المنظمة بكفاءة والمستويات القوية من الإحتياطات لإقتصادات BRICS، قد سمحت بالتعامل بشكل أفضل مع المخاطر والآثار غير المباشرة الناتجة عن الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة في السنوات القليلة الماضية. في هذا السياق تتخذ إقتصادات BRICS الخطوات اللازمة لتأمين النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي وتسريع الإصلاحات الهيكلية.سنواصل أيضا العمل لتكثيف تعاوننا المالي والإقتصادي، بما في ذلك داخل بنك التنمية الجديد وترتيب الإحتياطي الطارئ التي ستبنى عليها علاقاتنا ومعاملاتنا..."* (BRICS, 2015)، وهو مايؤكد على أهمية ضمان الاستقرار المالي داخل المجموعة أولا من خلال سياسات الاقتصاد الكلي والسلامة المالية بما في ذلك سلامة المؤسسات والأسواق المالية والبنى التحتية والتدابير الإحترازية أو التدخلية لتلك الدول أو أوسع نطاقا من خلال الدول صاحبة المعاملات المشتركة مع BRICS، أو حتى على نطاق عالمي من خلال ضمان الاستقرار المالي العالمي، وهو ما تسعى إليه BRICS من خلال تفعيل دورها في الحوكمة الماليةوالإقتصادية العالمية؛

من جهة أخرى قد يكون دورها من خلال مؤسسات BRICS المالية الدولية، (NDB) و (CRA)، التي يمكن أن تواجه كمؤسسات ناشئة تحدي تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي إستجابة للأزمات الخارجية والداخلية وكذا تحقيق نمو إقتصادي مستدام (Lissovolik & Vinokurov, 2019, p. 118)؛ فالإستقرار المالي ايتطلب الأبعاد الوقائية فقط من خلال الرقابة الإحترازية بشكل الواسع فقط وإنما حتى الأبعاد لعلاجية، التدخلية من قبل المؤسسات المالية الدولية خاصة، ففي سياق BRICS قد تمثل (NDB) و (CRA) مؤسسات بديلة عن المؤسسات الدولية القائمة أساسا كصندوق النقد الدولي، زمن شأنها أن تعزز من مكانة BRICS ةإستراتيحيتها في نظام مالي عالمي جديد.

3. الإطار العملي للدراسة: تحليل خصائص النظام المالي الجزائري وواقع إستقراره المالي خلال الفترة (2009–2020):نقاط القوة والضعف للإنضمام لـ BRICS

بإعتبار أن الاستقرار المالي هدف لـ BRICS، سيتم خلال هذا الجزء من الدراسة تحليل خصائص النظام المالي الجزائري والتركيز على خاصية الاستقرار المالي ضمنه بغرض تحقيق الهدف الدقيق للدراسة

1.3 لمحة مختصرة عن خصائص النظام المالي الجزائري

يتميز النظام المالي الجزائري بعديد الخصائص، تتمثل أهمها في (قطافي، 2020، صفحة 238):

- ✓ صغر حجمه وإندماجه المحدود في الأسواق المالية الدولية، والملكية المعتبرة للدولة فيه؛ كما يعد قائما على النظام البنكي كغيره من النظم المالية في الدول النامية في ظل غياب سوق مالي متطور؛
- ✓ لا يزال كل من قطاع التأمينات وبورصة الجزائر أقل أهمية مقارنة بالنظام البنكي الذي يعرف بدوره العديد من الإصلاحات والجهود المستمرة لتطويره بما يتماشى مع طبيعته وبما يتكيف مع الظروف العالمية؛
- ✓ يمثل النظام البنكي المكون الأهم نظاميا ضمن مجمل النظام المالي الجزائري، إذ إرتفع إجمالي أصول النظام البنكي بشكل ملحوظ خلال الفترة (2000–2015) بنسبة تقدر بحوالي (412%)، كما قُدرت نسبة إجمالي الأصول (البنوك والمؤسسات المالية) إلى (GDP) في 2015 بـ (75.5%) وبـ (76.6%) في 2018؛ أما فيما يتعلق بحجم النشاط، فقد قدرت نسبة القروض الممنوحة من النظام البنكي للإقتصاد في 2017 بـ (62.2%) من (GDP) مؤكدة على دوره في تمويل الاقتصاد والأهمية النظامية له؛
- ✓ يتكون النظام البنكي الجزائري من (20) بنكا و(8) مؤسسات مالية بدل (9) سابقا، بعد توقف نشاط مؤسسة مالية متخصصة في القروض الإستهلاكية؛ حيث يضم (6) بنوك عمومية و(14) بنكا خاصا برأس مال أجنبي، بما في ذلك بنك برأس مال مختلط؛ إضافة إلى (2) مؤسستين ماليتين عمومية، و(5) مؤسسات للتمويل بالإيجار منها (3) عمومية، وتعاضدية (1) واحدة للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية، إتخذت صفة مؤسسة مالية في 2009 (Bank of Algeria, 2022)
- ✓ هيمنة البنوك العمومية على النظام البنكي الجزائري وذلك بسبب أهمية شبكة فروعها الوطنية حوالي (1134) فرعا في ديسمبر 2016 ضمن إجمالي فروع البنوك والمؤسسات المالية العامة والخاصة المقدر بـ (1577)، وأهمية الحصة النسبية لـ (6) بنوك عمومية من إجمالي الأصول البنكية مقدرة بـ (85.6%) في

2017 مقابل (14.4%) حصة البنوك الخاصة، إضافة إلى أهمية حصة الودائع لدى البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة بنسب (86.24%) و(13.76%) على التوالي سنة 2018؛ وهو مايؤكد هيمنة القطاع العمومي وملكية الدولة ضمنه؛

✓ من بين أهم خصائص النظام البنكي الجزائري كذلك التي قد تظهر من خلال بعض تقارير بنك الجزائر أو صندوق النقد الدولي وما تؤكده الدراسات هو خاصية إستقراره ولو بمستويات متفاوتة خلال الفترة منذ أزمة 2009 والسنوات التي عقبتها، رغم الظروف المعاكسة والصدمة التي تعرض لها جراء تراجع أسعار البترول منذ 2014 وكذا تأثيرها على البيئة الإقتصادية الكلية.

مجمل هذه الخصائص تقودنا إلى إعتبار أن النظام المالي الجزائري نظام غير متطور، قد يعرقل التعاون والمعاملات المالية والإقتصادية بينه وبين دول BRICS خاصة في ظل غياب سوق مالي متطور، حيث يضمن النظام المالي الجزائري إحتياجات الاقتصاد في شكل إئتمان مباشر من قبل البنوك المحلية وليس عن طريق اللجوء إلى أسواق رأس المال الدولية، إلا في نطاق محدود للغاية كتلبية إحتياجات التمويل قصيرة الأجل المحتملة للبنوك الأجنبية العاملة بالجزائر، ففي عام 2011 مثلا تم توفير تمويل محلي للوكلاء الاقتصاديين غير الماليين بنسبة (97.9 ٪) من قبل القطاع البنكي مقارنة بـ (95.5 ٪) في عام 2010، مقابل (2.1 ٪) فقط من قبل السوق في 2011، و(4.5 ٪) في عام 2010 (Banque d'Algérie, 2013). هذه النقطة تحديدا أُعتبرت نقطة إيجابية من حيث عدم تأثر النظام المالي الجزائري بأزمة 2008 بشكل مباشر وكانت أقل حساسية للصدمات التي أصابت النظام المالي الدولي حتى مقارنة بدول نامية وناشئة أخرى؛ لكنها تشكل نقطة سلبية من حيث توسيع المعاملات مع BRICS التي يلعب فيها التمويل المباشر والقطاع الخاص دورا مهما.في الوقت نفسه قد تمثل خاصية الاستقرار المالي التي يتمتع بها عاملا مهما للإنضمام ومباشرة التعاون الاقتصادي، مع ضرورة تطوير السوق المالي وجعله أكثر ديناميكية وفعالية.

2.3 تحليل محددات الاستقرار المالي في الجزائر: السلامة المالية، الأهمية النظامية، والاقتصاد الكلي

أصبح ضمان الإستقرار المالي هدفا رسميا لبنك الجزائر منذ صدور الأمر رقم 10-04 المؤرخ بـ 26 أوت 2010؛ فبعد أن كان التحدي الذي يواجه السلطات هو تطوير النظام البنكي والعمل على تحريره تدريجيا،

أصبح مركزا على تطوير مجمل النظام المالي والحفاظ على إستقراره من خلال تظافر مختلف الجهود خاصة بنك الجزائر ولجنة الإستقرار المالي التي أُنشأت سنة 2008. هذه الأخيرة التي تسهر على السلامة المالية للنظام البنكي وكذا تقييمها دوريا من خلال مؤشرات الحد الأدنى Minima المعتمدة من قبل بنك الجزائر والمستوحاة من المؤشرات الأساسية للسلامة المالية الصادرة عن صندوق النقد الدولي. والتي سيتم إعتمادها في تحليل محدد السلامة المالية. الشكل 1 يمثل تطور تلك المؤشرات طوال الفترة (2009-2020)

الشكل1: تطور مؤشرات السلامة المالية في النظام البنكي الجزائري للفترة (2009-2020)

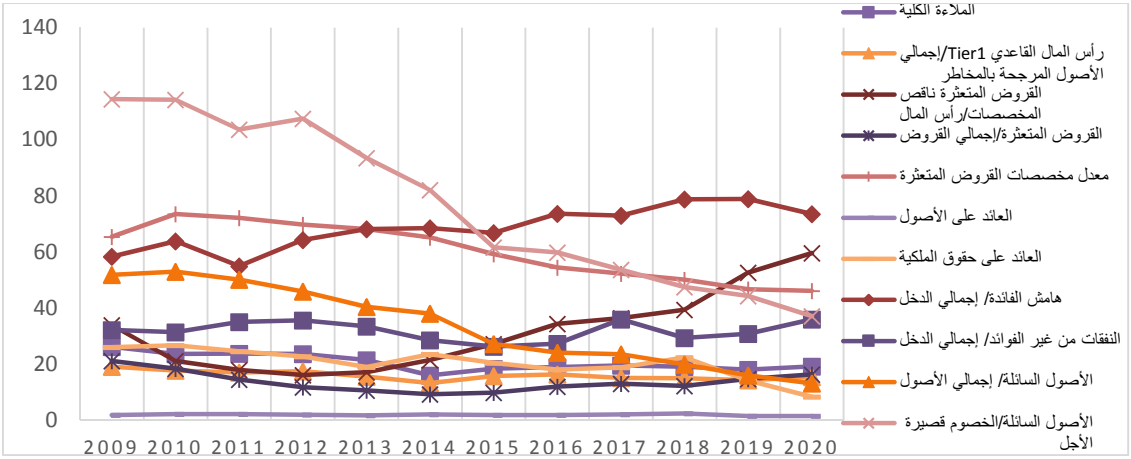

المصدر: من إعدادا الباحثة إعتمادا على Bank of Algeria 2021, 2018, 2014, 2012

- قد يتضح من خلال الشكل 1 أن هناك تدهور في بعض المؤشرات وتحسنا في بعضها الآخر طوال (2009-2020)،لكنها على العموم مؤشرات جيدة للسلامة المالية، فما يُلاحظ مثلا في منحنى الملاءة الكلية هو الاستقرار النسبي تقريبا على طول فترة الدراسة رغم الإنخفاض الملحوظ في عام 2014 المقدر بـ (15.98%) مقارنة بنسب تتعدى (20%) خلال السنوات السابقة لـ 2014، ثم عاود إرتفاعه وظل مستقرا نسبيا فيما بعدها وبنسب تتعدى النسب التنظيمية والمعايير الدولية الموضوعة من قبل لجنة بازل، وهو مايعكس مؤشرا إيجابيا ونقطة قوة في البنوك الجزائرية. يُعزى ذلك الإنخفاض إلى بعض التنظيمات التي أقرها بنك الجزائر (تحديدا النظام رقم 14-01 الصادر في 16 فيفري 2014 والمتضمن تحديد نسب الملاءة للبنوك والمؤسسات المالية بصيغة جديدة تنفيذا لإطار عمل بازلII وبعض من مقررات بازلIII) حيث تم إدراج كل من المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ضمن حساب معدلات الملاءة بصيغتها الجديدة، بعد أن كان حسابها سابقا يرتكز على مخاطر الإئتمان فقط ضمن إطار بازلI.

الشكل 2 يؤكد نسب الملاءة المرتفعة (االكلية والقاعدية) بما يتعدى المعايير الدولية (8%) ضمن بازلI وبازلII، وحتى بازلIII (10.5%)، مسجلة (15.98%) و(13.27%) كأدنى نسبتين في 2014 ؛

الشكل 2: تطور الملاءة الكلية والقاعدية في النظام البنكي الجزائري للفترة (2009-2020)

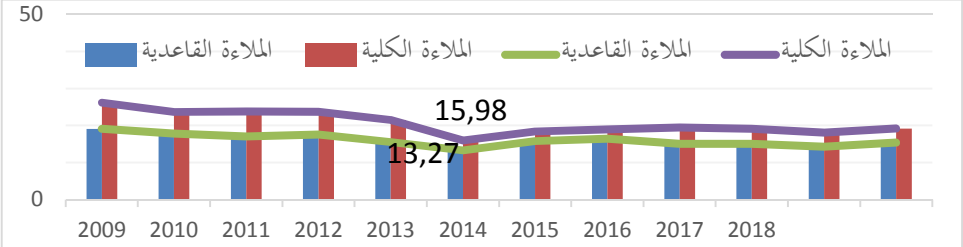

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على Bank of Algeria 2021, 2018, 2014, 2012

هذه النسب المرتفعة لرأس المال تمثل جدارا قويا لإمتصاص الصدمات التي قد يتعرض لها النظام البنكي ومنه المالي الجزائري كصدمة تراجع أسعار البترول منذ منتصف 2014، وهي كفيلة لتعكس سلامة مالية جيدة رغم بعض التراجعات في المؤشرات الأخرى كإنخفاض مستوى الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول مثلا خاصة منذ 2015، أو الإرتفاع المتنامي في القروض المتعثرة الذي يقابله إهتمام من قبل السلطات بالمراقبة الدقيقة للقروض الموجهة للإقتصاد بصفة عامة والموجهة للقطاع الخاص تحديدا، وتخفيف ارتفاع القروض المتعثرة المسجلة على مستوى المؤسسات الصغيرة جدا. أما فيما يتعلق بالإيرادات والربحية فهي أيضا معتبرة.

- من جهة أخرى وما يمثل عاملا داعما للحفاظ على الاستقرار المالي في الجزائر هو الأهمية النظامية للبنوك العمومية ضمنه، حيث يمثل إجمالي أصول البنوك العمومية إلى إجمالي أصول القطاع البنكي ما يتعدى (80%) طوال فترة الدراسة وهي نسبة مرتفعة جدا قد لا تخدم عضوية الجزائر بـ BRICS خاصة وأن تلك البنوك العمومية هي بنوك محلية النشاط، هذا من جهة لكن من جهة أخرى ماتتمتع به تلك البنوك من رسملة جد كافية يمكن أن تساعد في الإنفتاح التدريجي. تجدر الإشارة كذلك إلى أنه كان هناك توجه لزيادة عدد البنوك الخاصة ووكالاتها لكن لا تزال نسبتها صغيرة جدا لم تتعدى في 2018 (373) فرعا من البنوك الخاصة مقارنة بـ(1151) ضمن شبكة البنوك العمومية، وحتى الوتيرة التي تزايدت بها الوكالات الخاصة منذ 2011 إلى 2018 ضعيفة لم يتعدى عدد الوكالات الجديدة طوالها (99) وكالة، (لاحظ الجدول 1)

جدول 1. تطور الوكالات ضمن شبكة البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة (2011-2018)

عدد الوكالات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البنوك العمومية	1086	1091	1094	1113	1123	1134	1146	1151
البنوك الخاصة	274	301	315	325	346	355	365	373

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على (Bank of Algeria, 2022)

- أما فيما يتعلق بالظروف الاقتصادية الكلية فسيتم تحليل تطور كل من مؤشرات النمو، التضخم، العجز المالي، والدين الخارجي كنسبة مئوية من GDP كما هو موضح في الأشكال الموالية:

الشكل 3. تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP في الجزائر للفترة (2009-2020)

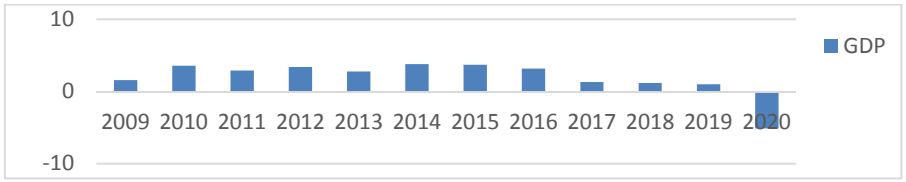

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على (World Bank, 2023)

يتضح من خلال الشكل 3 أن معدلات النمو متذبذبة طوال فترة الدراسة، ولكنها معدلات موجبة بإستثناء عام 2020 الذي سجل معدلا سالبا قدر بـ (-5.1%) إثر تفشي وباء كوفيد-19 وتراجع النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تسجيل معدل منخفض في 2009 إثر تبعات أزمة 2008 التي أثرت بدورها على الطلب العالمي للطاقة؛ أما خلال السنوات 2014، 2015، 2016، فقد كانت المعدلات مرتفعة ومستقرة نسبيا وتراجعت فيما بعد إلى غاية 2020. هذا يدل على أن الجزائر لا تتمتع بنمو إقتصادي قوي ومستدام وإنما قد تحتاج إلى تسريع وتيرة سياسة التنويع الاقتصادي المنتهجة مؤخرا لتحقيق معدلات نمو مرتفعة لا تعتمد على قطاع المحروقات فقط، وتكون عامل إيجابي في إنضمامها لـ BRICS.

الشكل 4. تطور الدين الخرجي إلى GDP للفترة (2009-2020)

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على (البنك الدولي، 2023)

تمثل معدلات الدين الخارجي كنسبة مئوية من GDP مستويات جد منخفضة لا تتعدى نسبة (5.5%) وهو ما يمثل مؤشرا إيجابيا في الجزائر، ويدعم إستقرارها المالي وفكرة إنضمامها للمجموعة.

الشكل 5. تطور العجز المالي إلى GDP في الجزائر للفترة (2009–2020)

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على (countryecnomy.com, 2023)

يتضح كذلك أن هناك تذبذبا في العجز المالي وبمستويات نوعا ما منخفضة قبل عام 2014، لكن إثر التراجع الحاد والمستمر في أسعار البترول منذ منتصف 2014 يلاحظ تأثر واضح في الموازنة نتيجة لتراجع العائدات النفطية خاصة في 2015 وفي 2020 كذلك بسبب Covid-19 ونقص النشاط الاقتصادي وكذا إنخفاض الطلب على النفط. وبالتالي فإن هذا يدل على أهمية قطاع المحروقات كمحدد أساسي في الظروف الاقتصادية الكلية والاستقرار المالي في الجزائر؛ ويمثل نقطة سلبية في االإقتصاد والنظام المالي الجزائري، تتطلب تعزيز فاعلية مختلف القطاعات الاقتصادية ومنه دعم مسألة الإنضمام لـ BRICS؛

أما فيما يتعلق بالتضخم فهو متذبذب وذو معدلات مرتفعة كما يوضحه الشكل 6، حيث سجل أعلى معدلا في عام 2012 مقدر بـ (8.9%) على إثر صدمة الأسعار المحلية خلال تلك الفترة، ليعاود الإنخفاض بعد 2012 ثم الإرتفاع منذ 2015 و2016 عقب الأزمة النفطية، بسبب عدم ضبط الأسواق خاصة أسواق السلع الإستهلاكية حسب ما تقره تقارير بنك الجزائر؛ تعزى تلك الزيادات في التضخم إلى أسباب داخلية كزيادة الطلب المحلي وإرتفاع التكاليف الإنتاجية أو أسباب خارجية كالتضخم المستورد الناتج عن العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية والتي تتأثر بإرتفاع أسعار السلع المستوردة ومنه زيادة الأسعار المحلية تبعا لذلك. هذا الامر يجعل من فكرة إنضمام الجزائر لـ BRICS أمرا مهما قديخفف من الحالات التضخمية خاصة الناجمة عن أسباب خارجية، بفضل التنسق والتعاون الاقتصادي بين دولها.

الشكل 6. تطور معدلا التضخم في الجزائر للفترة (2009–2020)

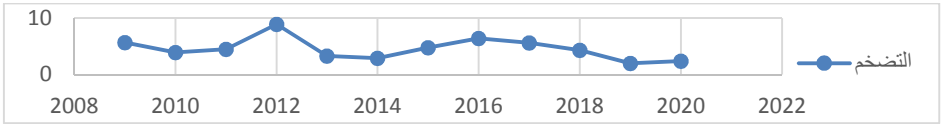

المصدر : من إعداد الباحثة إعتمادا على (World Bank, 2023)

4. خاتمة

BRICS مجموعة الدول الناشئة وصاحبة أهم الإقتصادات الأسرع نموا في العالم، بتميزها كدول متنوعة ولكن متعاونة، قد تكون كفيلة بدعم نمو الدول المنظمة لها من خلال تعاونها الاقتصادي والتنسيق في سياساتها بإستراتيجية تتماشى مع المجموعة ومع إقتصاد الدولة المعنية. الجزائر تتمتع بمؤهلات معتبرة تخولها لتكون إحدى الدول متوسطة القدرات الصاعدة في النظام الدولي، من خلال إمكانياتها لتأدية دور إقليمي مهم فهي تمثل أكبر دولة إفريقية مساحة وأكبر رابع إقتصاد في إفريقيا عام 2021، إضافة إلى مكانتها الجيوسياسية كبوابة لإفريقيا مطلة على دول أوروبا والبحر الأبيض المتوسط، ناهيك عن مواقفها وما تتوفر عليه من إمكانيات إقتصادية طبيعية وطاقوية، وخاصة خاصية الاستقرار المالي التي يمتع بها نظامها المالي؛ فرغم أن سوقها المالي غير متطور وقد يشكل نقطة سلبية من حيث توسيع المعاملات مع BRICS التي يلعب فيها التمويل المباشر والقطاع الخاص دورا مهما، يمثل في المقابل قطاعها البنكي المكون الأهم نظاميا، ومن خلال ما يتميز به من سلامة مالية جيدة تعكسها خاصة معدلات الملاءة الكلية والقاعدية المرتفعة، التي تدل على مستوى وجودة جيد لرأس مال القطاع ودوره في إمتصاص الصدمات التي قد يتعرض لها النظام المالي ومجمل الاقتصاد كصدمة أسعار البترول منذ 2014 وأزمة Covid-19؛ إلى جانب الأهمية النظامية للبنوك العمومية ضمنه، دورا أساسيا في دعم الاستقرار المالي ومنه دعم الإنضمام لـ BRICS رغم نشاط المحلي الذي يعد نقطة سلبية ولكن قد تغطي الرسملة الكافية لها عن سلبياتها وتسمح بالإنفتاح التدريجي والحفاظ على معدلات نمو معتدلة، ريثما يتم العمل على تطوير السوق المالي وجعله أكثر ديناميكية وفعالية.

من جهة أخرى ورغم التفاوت في المؤشرات الاقتصادية الكلية بين مؤشرات إيجابية كالمستوى المنخفض للدين الخارجي، أو سلبية كمستويات العجز المالي المرتفعة الناجم بدرجة أولى عن تراجع العائدات النفطية، والتضخم الناجم عن التضخم المستورد ومعدلات النمو المتذبذبة، والتأثير السلبي لتراجع أسعار البترول على كل تلك المتغيرات، ظل االنظام المالي الجزائري مستقرا، وهو بذلك يمثل ورقة رابحة في الإنضمام لـ BRICS وهي التي تعتبره واحدا من أهدافها، مع ضرورة تعزيز فاعلية مختلف القطاعات الاقتصادية للجزائر ضمن إطار سياستها المنتهجة للتنويع الاقتصادي، لتخفيف تأثير قطاع المحروقات؛ ثم إن إنضمامها سيساهم في

تخفيض التضخم المستورد ويثمر عن معدلات نمو مرتفعة مواكبة لتلك الدول في وتدارك نقائص وضعف مجمل النظام المالي، في سياق لتعاون التدريجي المشترك والتنسيق الاقتصادي فيما بين BRICS والجزائر.

5. قائمة المراجع

- Bank of Algeria. (2022, September 25). *Rapport Annuels de la Banque d 'Algérie*. Récupéré sur Bank of Algeria: https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
- Banque d'Algérie. (2013). *Rapport sur la Stabilité du secteur Bancaire Algérien 2009-2011.* Alger: Banque d'Algérie.
- BRICS. (2012, March 29). *IV BRICS Summit Delhi Declaration.* Récupéré sur BRICS 2022 China: http://brics2022.mfa.gov.cn/eng/hywj/ODS/202203/t20220308_10649515.html
- BRICS. (2014, July 15). *VI BRICS Summit Fortaliza Declaration.* Récupéré sur BRICS 2022 China: http://brics2022.mfa.gov.cn/eng/gyjzgj/ljldrhwcgwj/202202/t20220222_10644323.html
- BRICS. (2015, July 9). *VII BRICS Summit Ufa Declaration.* Récupéré sur BRICS 2022 China: http://brics2022.mfa.gov.cn/eng/hywj/ODS/202203/t20220308_10649509.html
- BRICS. (2021). *Evolution of BRICS*. Récupéré sur BRICS India 2021: https://brics2021.gov.in/about-brics
- countryecnomy.com. (2023, March 31). *Algeria Government Budget Deficit*. Récupéré sur countryeconomy.com: ountryeconomy.com
- Crockett, A. (1997, April). The Theory and Practice of Financial Stability. *Essays in International Finance(203)*. USA: Princeton University.
- Crockett, A. (1997). Why is Financial Stability a Goal of Public Policy. *Economic Review, 82*(Q4), 5-22.
- Donath, L., & Cismas, L. M. (2008). Determinants of Financial Stability. *The Romanian Economic Journal, 13*(29).
- IMF. (2009). *Guidance to Assess the Systemic Importance of Financial Institutions, Markets and Instruments, Initial Consideration.* Washington, USA: International Monetary Fund. Récupéré sur https://www.imf.org/external/np/g20/pdf/100109.pdf
- Lissovolik, Y., & Vinokurov, E. (2019). Extending BRICS to BRICS+: The Potential for Development Finance, Connectivity and Financial Stability. *Area Development and Policy, 04*(02), 117-133. doi:10.1080/23792949.2018.1535246
- O'Neill, J. (2001, November 30). Building Better Global Economic BRICs. *Goldman Sachs Global Economics Research Paper*. New York, USA: GS Global Economics. Retrieved from https://www.goldmansachs.com/insights/archive/archive-pdfs/build-better-brics.pdf
- World Bank. (2023, March 31). *GDP Growth (Annual) Algeria*. Récupéré sur World Bank: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ
- World Bank. (2023, March 31). *Inflation, Prix à la consomation (annuel) Algeria*. Récupéré sur World Bank: https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ

- البنك الدولي .(2023) .مارس 31. أرصدة الدين الخارجي (من الناتج المحلي الإجمالي)- الجزائر. على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.GN.ZS?locations=DZ
- سليمة قطافي. (2020) .جوان .(أطروحة دكتوراه)، غير منشورة .*دور صندوق النقد الدولي في تحقيق الإستقرار المالي ودعم المرونة* .كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2.الجزائر.
- ليلى حاجم عاشور، و سالي عبد الحميد موفق . (2016). تكتل القوى الإقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (BRICS) نموذجا. *المجلات العلمية الأكاديمية العراقية- عدد سياسي*(45-46)، 1-47.
- وليد عابي، و فيروز شريط. (2022). واقع وآفاق الإستقرار الإقتصادي في دول البريكس- دراسة تحليلية للفترة 1991-2021. *مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة*، 151-166.

مؤهلات انضمام الجزائر لمجموعة بريكس

Algeria system qualifications of the BRICS

زروقي نعيمة، جامعة تسمسيلت (الجزائر)، ، naima.zerrouki@univ-tissemsilt.dz

بو زكري عشور، جامعة تسمسيلت (الجزائر)،achour.bouzekri@univ-tissemsilt.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتبيين مدى امكانية انضمام الجزائر لعضوية تجمع دول البريكس، من خلال ابراز أهم دوافع ،مؤهلات و تحديات هذا الانضمام.

و قد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تتوفر على مؤهلات جيواقتصادية، بالنظر الى ما حباها الله به من ثروات، الا أن المسعى الى الانضمام لا يزال مستمر، من خلال وضع اهداف بتحقيقها تجعل منها أول دولة تحظى بالانضمام الى تجمع البريكس.

كلمات مفتاحية: تجمع دول البريكس، الاقلاع الاقتصادي، تحسين مناخ الاستثمار.

تصنيفات JEL : F59، O40، E20

Abstract:

This study aims to show the extent to which Algeria can join the BRICS grouping, by highlighting the most important motives, qualifications and challenges for this accession.

The study concluded that Algeria has geo-economic qualifications, in view of the wealth endowed by God, but the effort to join is still continuing, by setting goals to achieve them that make it the first country to enjoy joining the BRICS grouping

Keywords: BRICS countries, Algeria, motives, qualifications.

Jel Classification Codes: F59, O40, E20

1. مقدمة:

واجه النظام الاقتصادي العالمي ذو القطبية الاحادية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية جملة من التحديات و الانتقادات من قبل الكثير من العلماء و الخبراء، إذ يعتبرونها السبب المباشر في تقسيم العالم الى مجموعتين متقدمة و أخرى متخلفة، و كذا الازمات الاقتصادية التي تعصف به، و ما ينجر عنها من تداعيات على الاقتصاديات العالم من تراجع ، في خضم هذا بدأت بعض الاقتصاديات بالبروز الى الساحة العالمية على غرار الصين و الهند ، روسيا وماليزيا، و البرازيل....، و التي تمكنت من تجاوز تلك الازمات، و الانطلاق كقوة اقتصادية عالمية، هذا ما جعل البعض منها يشكل تجمعات اقتصادية، كان ابرزها تجمع دول البريكس " **BRICS**" . البرازيل روسيا ، الهند، الصين، و جنوب افريقيا . المبني على الشراكة و التعاون و التكامل، لتكون كقوة مؤثرة و ذات قرار و فاعلة في اعادة توازن النظام الاقتصادي الدولي.

و الجزائر باعتبارها جزء من النظام العالمي ، تسعى الى فرض تموقعها في خريطة العالم، لذلك قدمت طلب الانضمام الى تجمع دول البريكس، هذا الاخير اثار ردود متباينة، حيث رحبت الصين وروسيا و جنوب افريقيا به، في حين لم يتبين موقف الهند و البرازيل. هذا ما يتضمن مناقشات طويلة مع الهند قبل الموافقة، فعلى الرغم من تأكيد رئيس الجزائري أن انضمام الجزائر الى تجمع بريكس نهاية 2023، غير أنه أقر بأن ذلك يتطلب الوصول الى جملة من الشروط. و من هنا تبرز الاشكالية التالية:

ما امكانية انضمام الجزائر لعضوية تجمع دول البريكس؟ أو بتعبير آخر هل تتوفر الجزائر على المؤهلات التي تضمن لها الانضمام الى تجمع البريكس؟

الاسئلة الفرعية:

- ماهي دوافع انضمام الجزائر لمجموعة بريكس؟
- ما هو واقع الاقتصاد الجزائري التي لها الاثر في قبول الانضمام الى مجموعة البريكس؟
- ما هي التحديات التي يجب تجاوزها لكسب الرهان بالدخول للمجموعة البريكس؟

الفرضية الرئيسية للدراسة:

تتوافر الجزائر على المؤهلات بشكل أوفر، و أمامها فرصة ذهبية لإيجاد مكانة لها على الساحة الدولية.

أهمية الدراسة:تنبع أهمية الدراسة من أهمية الفرصة السانحة التي هي أمام الجزائر، لتجد لنفسها تموقعاً فعالا في الساحة السياسية و الاقتصادية. فوجب دراسة المقومات و المؤهلات التي من خلالها تضمن الجزائر انضمامها الى مجموعة أقل ما يقال عنها انها اعادت الموازين للنظام الاقتصادي العالمي، و محاولة ابراز ما يتوجب تحديه من معوقات ذلك الانضمام.

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- تبين دوافع و سعي الجزائر الى الانضمام إلى مجموعة بريكس،
- تسليط الضوء على المؤهلات التي تمتلكها الجزائر و التي من خلالها تحظى بقبول الانضمام،
- التحديات التي تواجه الجزائر من اجل الانضمام الى مجموعة بريكس.

منهجية الدراسة:

و قصد دراسة هذا الموضوع و بحث جوانبه و الوصول إلى نتائج وإعطاء تفسيرات لمختلف التساؤلات المطروحة استخدمنا المنهج الاستنباطي باستعمال أداتي الوصف و التحليل.

2. دوافع انظام الجزائر لعضوية تجمع دول البريكس

تسعى الجزائر جاهدة من خلال التواصل المستمر مع تجمع دول البريكس حتى تتمكن من الانضمام لهذا التجمع ، و ذلك من أجل العمل على تحقيق:

2 . 1 الاقلاع الاقتصادي:

من خلال البحث عن شراكات اقتصادية دولية كبرى؛ إذ الاقتصاد الجزائري يحتاج إلى المليارات حتى يتعافى، ويتطور إلى اقتصاد منتج ومنافس. وبالإضافة إلى العلاقات الدبلوماسية الجيدة، والتعاون الاقتصادي مع دول بريكس، فإن انضمام الجزائر إلى المجموعة، يُمثل خطوة متقدمة من حيث إن المجموعة هي كيان اقتصادي مؤثر وفاعل في العلاقات والتبادلات الدولية.

فهذه المجموعة تُسهم بحوالي 23 % من الاقتصاد العالمي، و18 % من تجارة السلع، و25 % من الاستثمارات الأجنبية. فضلا عن أن عدد سكان دول المجموعة يبلغ 40 % من سكان العالم. ووفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي، فإن إجمالي الناتج المحلي لدول المجموعة يصل إلى 44.1 تريليون دولار، وهو ما يُمثل 25 % من إجمالي الناتج العالمي؛ وبذلك يتجاوز حجم اقتصادات دول بريكس، إجمالي الناتج المحلي لدول مجموعة السبع الكبرى، الذي يبلغ 40.7 تريليونًا. (حسين معلوم، 2022).

2.2 البحث الشراكات جديدة و مراجعة القائمة منها:

حيث إنّ العلاقات مع الشُّركاء، خصوصا الاتحاد الأوروبي، هي في أزمة منذ فترة طويلة، كما تعزّزت مع مطالبة الجزائر بضرورة مراجعة اتّفاقية الشّراكة مع الاتحاد الاوروبي، هذا من جهة، وخروج بعض الشُّركاء الآخرين، على غرار إسبانيا، من جهة أخرى، عن خطّ علاقاتٍ كان يُوصف بالاستراتيجي، . حيث فشلت مساعي اسبانيا في استئناف العلاقات مع الجزائر من خلال زيارة الممثل الاعلى للسياسة الخارجية والدفاع للاتحاد الاوروبي جوزيب بوريل يومي 12، 2023/03/13 . (حسين مجدوبي، 2023) ما فتح الباب واسعا، و إذ ما أضفنا إلى ذلك التوتّر في العلاقات المتأرجحة بين الجيّد والسيّئ مع فرنسا، أمام خيار البحث عن شراكات جديدة تساعد الجزائر على تحقيق مكاسب استراتيجية.

2 .3 السعي الى اعادة التموضع في خريطة العالم:

وذلك من خلال تمكين حضورها السياسي والاقتصادي، خارج المحيط الإقليمي؛ إذ تسعى لأجل تعزيز حضورها خارج المنطقة المغاربية. وفي ظل التعثرات الدبلوماسية بالمنطقة، حيث أصبحت الجزائر تفكر في البحث عن تحالفات دولية وإقليمية جديدة؛ بما في ذلك مجموعة (بريكس)، تساعد الجزائر على تحقيق مكاسب من سعي دول كثيرة إلى إعادة التّموضع في خريطة العالم التّي تجرى إعادة تشكيلها على خلفيّة ثلاث أزمات متلاحقة، هي عالم ما بعد الجائحة، الحرب الرّوسية – الأوكرانية وتداعياتها على ملّفين حيويّين، الطّاقة والأمن الغذائي. (محمد سي بشير، 2022)

.2. 4 تحويل مؤشر الريعي الى أداة تأثير في الاقليم (العمق الاستراتيجي)

تعزيزا لمكانةٍ كانت الجزائر من المحتمل أن تحتلّها، لولا ظروف سياسية داخلية حالت، في العشرية السابقة، دون الوصول إلى تجسيدها. ترتكز تلك الخطوة على التّموضع الجيّد والمتوافق مع مبادئ الأهداف الاستراتيجية، من ناحية، ومع تحوّلات السوق العالمي للطاّقة، من ناحية أخرى، خصوصا في منطقة المتوسّط (شرقيّة وغربيّه) التي ستصبح، حتما، في العقد المقبل، محور الاعتماد الطّاقوي الأوروبي في أفق الاستقلال عن التّبعية للطّاقة الروسية (هناك قرار أوروبي بحظر استيراد الغاز والنفط من روسيا يجرى تطبيقه تدريجيا).

تمكن الإشارة، هنا، إلى معضلة ذات طبيعة مالية كانت الجزائر تعاني منها، وهي ضرورة تسعير النّفط (والغاز) بالدّولار الأميركي، في حين أنّ الاستيراد يجرى، بصفة أساسية، باليورو. وقد دفع سعر الصّرف المتذبذب بين العملتين، لصالح اليورو، أعواما، إلى خسارة الجزائر مبالغ ضخمة قد تسمح لها الظروف الجديدة للسّوق العالمي (تسعير الغاز الرّوسي بالرّوبل واتّجاه "بريكس" إلى استراتيجية استخدام العملات الوطنية في التّبادلات التجارية، بعيدا عن العملات الأساسية، وهي الدّولار الأميركي، اليورو، الجنيه الإسترليني) من ربط التّسعير بسلّة عملاتٍ تكون في فائدة مؤشّرات السُّوق الجزائري وتوازناته مع الدّفع بهدف محوري وأساسي إلى واجهة العمل المحوري، وهو ربط المؤشّر الرّيعي وتحوّلاته باستراتيجية أمن غذائي وتحويل للتكنولوجيا باعتبارهما أساسين لاقتصاد متحوّل تماما في المدى المتوسّط (أفق 2030). (محمد سي بشير، 2022)

2 . 5 الامن الغذائي:

أمّا هذا الهدف المحوري فله صلة بما يجري الآن في الاقتصاد العالمي، والمتعلق، أساسا، بتبعية الجزائر لتذبذبات السّعر العالمي للقمح، مع تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا، اللتين هما من أكبر مصدري هذه المادة الاستراتيجية، حيث تعلّمت الجزائر الدرس، وتعيد، الآن، فتح دفاتر الاستراتيجية الجزائرية القديمة، عندما كانت البلاد سلة غذاء المتوسط، وتعتمد على تحويل إيرادات تحوّلات السّوق الطّاقوي العالمي إلى أداة لتحقيق الأمن الغذائي. ولكن، بالاعتماد، على المدى المنظور، على علاقات متينة مع روسيا، الفاعل الأساس في سوق القمح العالمي، ما يفتح الباب، على مصراعيه، لتفعيل تلك الاستراتيجية الأمنية المحورية. (محمد سي بشير، 2022)

3. مؤهلات انظام الجزائر لعضوية تجمع دول البريكس

يرى الكثير من الخبراء الاقتصاديين الجزائريين أن الجزائر تتوفر على اغلب المؤهلات الاقتصادية اللازمة للانضمام إلى مجموعة بريكس. حيث أنها واحدة من أكبر الدول في افريقيا من حيث المساحة والحجم الاقتصادي، ما يمنحها " الثقة" الكاملة للمشاركة بنشاط في الحوكمة العالمية.

1.3 الثقل الجغرافي

تقع الجزائر في الجهة الشمالية الغربية للقارة الافريقية، وتعتبر أكبر دولة افريقية وعربية من حيث المساحة بعد تقسيم السودان . بمساحة تبلغ 2381745 كم2 . ويمتاز موقعها بأهمية كبيرة، فهي تتربع على شريط ساحلي هو من أطول السواحل افريقيا . يبلغ 1644 كم . حيث أنها أهمّ بوّابات قارة إفريقيا، كما تحظى موانئها بأهمية كبيرة لقُرْبها من خطوط الملاحة البحرية الموجودة في البحر المتوسط، وأيضًا لقربها من الموانئ الأوروبية . تمتلك حدود بحرية مع اربع دول(تونس ، المغرب، ايطاليا، اسبانيا).

ويوجد في الجزائر الكثير من الموانئ البحرية التي تستخدم للتجارة والصيد والنقل البحري. ومع انضمام الجزائر رسميا إلى مبادرة "الحزام والطريق" في 2019، دخلت الشراكة الجزائرية . الصينية مرحلة جديدة بالاتفاق على إنجاز مشروع مشترك لبناء أكبر ميناء إفريقي وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، ميناء الحمدانية التجاري، الذي سيرتبط بالطريق العابر للصحراء، ومن شأنه فك العزلة عن البلدان الإفريقية غير الساحلية. (فايزة سعيد كاب، مقالة خاصة: انضمام الجزائر الى مجموعة" بريكس" . (فايزة سعيد كاب، 2022).

كما أن الموقع الجيولوجي الذي تحتله الجزائر مكنها من امتلاك العديد من المعادن والثروات الطبيعية الهامة مثل الحديد، والنحاس، واليورانيوم، والذهب، والرصاص، والزنك، والفحم، والنفط، والغاز الطبيعي، وتمتلك الجزائر احتياطيّاتٍ كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وهي من أكبر الدول في العالم من حيث إنتاج النفط والغاز الطبيعي. وقد نجحت الجزائر في رفع إجمالي إنتاجها من الغاز الطبيعي خلال 2021 ليصل إلى 100.8 مليار متر مكعب سنويًا مقابل 81.5 مليار متر مكعب سنويًا في 2020 بنسبة نمو سنوية تتجاوز 24%.. وتعتبر مصدر مهم للغاز والنفط للصين، حيث أبرمت شركة الطاقة الوطنية الجزائرية اتفاق مشاركة إنتاج بقيمة 490 مليون دولار مع شركة البترول والكيماويات الصينية (سينوبك). وإن الاتفاق الذي تبلغ مدته 25 عاما سينتج 95 مليون برميل من النفط إجمالا، والقيمة الكلية للاتفاقية تصل إلى 490 مليون دولار، ويغطي منطقة زرزايتين في حوض إليزي (أقصى الجنوب). كما وقعت شركة الطاقة الجزائرية "سوناطراك" عقدا مع مجموعة "سينوبك" الصينية في أوائل هذا العام، بقيمة 25 مليار

دينار (178.6 مليون دولار)، لبناء مستودع لتخزين الغاز الطبيعي المسال في مرفأ سكيكدة شرقي الجزائر، بحجم 150 ألف متر مكعب. (فايزة سعيد كاب، 2022)

كما ان موقعها الجغرافي مكنها من امتلاك واحدة من أكبر الحقول الشمسية في العالم الذي يغطي مساحة 238145 كم^2 . و تعتبر الأهم في الحوض الأبيض المتوسط. هذه الامكانات الهائلة تسمح بتغطية (60 مرة) احتياجات اوروبا الغربية و أربع مرات الاستهلاك العالمي حسب وزارة الطاقة و المناجم كما تسمح بتغطية (5000 مرة) الاستهلاك الوطني من الكهرباء ((CREG، صفحة 9)و الجدول التالي يبين امكانات الطاقة الشمسية في الجزائر.

الجدول 1: امكانات الطاقة الشمسية، و معدل توزيعها في الجزائر

المنطقة	الصحراء	الهضاب العليا	منطقة الساحل
المساحة	86	10	04
متوسط مدة اشعاع الشمسي سا/ السنة	3500	3000	2650
متوسط الطاقة ك و سا/ م^2/ السنة	2650	1900	1700

المصدر: (سفيان غواس و سليمان كعوان، 2021، صفحة 181)

ومن الجدول السابق يتبين ان الجزائر تتوفر على امكانات كبيرة من الطاقة الشمسية، فموقعها الجغرافي جعلها تعتبر من أغنى الحقول الشمسية في العالم طيلة ايام السنة خاصة في الصيف، اذ يبلغ متوسط مدة الاشعاع في الصحراء 3500 سا/ السنة و متوسط الطاقة قيمته 2650 ك و سا/ م^2/السنة لتليها منطقة الهضاب العليا ثم منطقة الساحل، و هذا ما يجعل منها منجما مهما للطاقة الخضراء والمستديمة، كما يمكنها من فرصة التصدير الى الخارج.

و الجدول التالي يوضح الإنجازات من الطاقة الشمسية (الضوئية و الحرارية) و طاقة الرياح في ظل برنامج الطاقات المتجددة في الجزائر.

الجدول2: الطاقة الشمسية و طاقة الرياح في ظل برنامج الطاقات المتجددة في الجزائر

نوع الطاقة	السنوات من 2011 - 2020		السنوات من 2021 - 2030	
الطاقة الشمسية الضوئية	انجاز مشاريع تقدر بـ	800 ميغاواط	انجاز مشاريع تقدر بـ	200 ميغاواط
الطاقة الشمسية الحرارية	**2015 - 2011**		**2030 - 2021**	
	انجاز مشروعين مع التخزين	150 ميغاواط لكل واحدة	انجاز مشاريع تقدر بـ	500 ميغاواط
	انجاز مشروع محطة مختلطة غازيو شمسية بحاسي الرمل	150 ميغاواط منها 25 ميغاواط من الطاقة الشمسية		
	2020 . 2016		**2030 - 2024**	
	انجاز اربع محطات مع التخزين	1200 ميغاواط	انجاز مشاريع تقدر بـ	600 ميغاواط
طاقة الرياح	**2013 - 2011**		**2030 . 2016**	
	انجاز أول مزرعة هوائية بأدرار	10 ميغاواط	انجاز مشاريع تقدر بـ	1700 ميغاواط
	2015 . 2014			
	انجاز مزرعتين هوائيتين	20 ميغاواط لكل واحدة		

المصدر: (ترقو محمد و مداحي محمد، 2017، صفحة 77)

وتتطلع الجزائر الى انجاز حوالي 22 ألف ميغاوات من الطاقات المتجددة بحلول 2030، و هو ما يمثل 27% من انتاج الكهرباء. وباعتبار الجزائر تتوفر على خزان عملاق من الطاقة الشمسية التي تزخر بها صحراءها الكبرى، لها امكانية التصدير حوالي 30% من الطاقة النظيفة نحو دول المتوسط و اوروبا عموما. ما سيسمح لها بالتموقع كفاعل هام و ممون كبير للسوق الأوروبية.

ان امكانات الجزائر الطبيعية التي حباها الله بها تشكل ساحة لاستقطاب الاستثمارات الوطنية و الاجنبية على رأسها دول مجموعة بريكس، مما يسمح في دعم التعاون بينها .

2.3 الاقتصاد الواعد

يعتبر الاقتصاد الجزائري قوة نائمة، إذ لم يستغل كما ينبغي حتى الآن، بالرغم من أن مستوى التنمية الاقتصادية للجزائر يأتي في مقدمة الدول الأفريقية. وتتجه الجزائر إلى إحياء القطاعات غير النفطية غيرِ المستغَلة أملاً في تخفيف العبء على قطاع المحروقات ودخول مرحلة التنوع الاقتصادي، و التي ستمثل حجر الزاوية للنمو المستدام، حيث شهدت قيمة صادرات الجزائر خارج المحروقات للمرة الأولى في تاريخها ارتفاع إلى 4 مليارات دولار نهاية 2021، كما بلغ 7 مليار دولار في نهاية 2022. كما يتوقع أن تصل إلى 15 مليار دولار نهاية سنة 2023.

و قد سجل الميزان التجاري للجزائر فائضا تجاوز 18.1 مليار دولار خلال 11 شهرا من سنة 2022. كما أن نسبة الصادرات خارج المحروقات 11% من اجمالي الصادرات (وكالة الانباء الجزائرية، 2023)،

كما أن قطاع الزراعة يعد من أبرز شروط انضمام الدول إلى مجموعة "بريكس"، وتتوفر الجزائر على نحو 40 مليون هكتار صالحة للزراعة، وقدرات مائية ضخمة، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون أحد محاور الأمن الغذائي في العالم.

كما لجأت الجزائر مؤخراً إلى تغيير قانون الاستثمار ليكون جاذباً لرؤوس الأموال الأجنبية خصوصا المباشرة منها والتي لا تتعدى حاليا 1.3 مليار دولار، بحسب الحكومة الجزائرية. وبخصوص أهم الشركاء التجاريين للجزائر، أبرزت الجمارك الجزائرية أن الصين من الممونين الرئيسيين (16,5 بالمائة) للجزائر. وفي عام 2021، بلغ إجمالي واردات الصين من السلع من الجزائر 7 مليارات يوان، وبلغ إجمالي صادرات الصين إلى الجزائر 41 مليار يوان، وحقق الفائض التجاري للصين مع الجزائر 34 مليار يوان. (فايزة سعيد كاب، 2022)

3 . 3 الدبلوماسية المستقلة

شهدت الجزائر تاريخًا مؤلما من تعرضها لجرائم ارتكبتها قوات الاحتلال الفرنسي في حق الشعب الجزائري على مدى أكثر من قرن من الزمن، وقدم الشعب الجزائري تضحيات جسيمة إلى الإعلان الرسمي للاستقلال عام 1962. وتعتبر الدبلوماسية المستقلة أهم ما يميز الجزائر المستقلة، والتي تظهر ثقتها بذاتها كقوة اقليمية، حيث ان الجزائر قد تبنت "مبادئ عدم الانحياز" لتأسيس سياستها الخارجية، وان هذه المبادئ تعكس وجهتها النضالية والوطنية التي عرفت بها بالأمس وتضمن اليوم استقلالها. ويتضح ذلك في الموقف الجزائري من الصراعات المختلفة في العالم، حيث تشدد دائما على موقفها دبلوماسي مستقل تدعوا إلى حل سياسي للأزمات من خلال الحوار والمفاوضات. كما أن الجزائر دائماً وفية لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وتعمل لمنع نشوب النزاعات وحلها عبر السبل السلمية. ويتضح ذلك في موقف الجزائر الذي يتطابق مع ما ينصّ عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مسألة تايوان، حيث أكدت الجزائر على لسان سفيرها لدى الصين حسان رابحي حول زيارة رئيسة مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي إلى تايوان في شهر أغسطس هذا العام، "أن سيادة الصين على تايوان منصوص عليها صراحة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2758 في عام 1971". و"أن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، وأن حكومة بكين هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين كلها".

إن رغبة الجزائر في الانضمام إلى البريكس تتوافق مع مصالحها الخاصة، خاصة وأن لديها علاقة تقليدية ومستقرة مع الدول الأعضاء في البريكس، منها الصين، كما يمكن أن تحقق مصالح مشتركة من خلال الانضمام الى مجموعة الأسواق الناشئة. و "بريكس" قوة اقتصادية صاعدة، إذ تمثل 25 % من إجمالي الناتج العالمي بقيمة 24.2 تريليون دولار. وتتصدرها الصين بـ17.7 تريليون دولار. كما أن انضمام الجزائر الى " بريكس" التي تعتبر منظمة ذات بعد اقتصادي في المقام الأول، سيدفع بالتأكيد تنميتها الاقتصادية، خاصة في ظل ما يشهده النفط من ارتفاع في السعر مع الازمة الروسية الاكرانية. كما سيسمح لها بالتموقع في الساحة الاقتصادية العالمية، وهو منبر يسمح لها بجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية. وباعتبار الجزائر بلد استراتيجي في عالم يشهد تغيرات سريعة لم يشهدها من قبل، فإنه من المهم

أن تعيد تموضعها بما يخدم مصالحها الخاصة. كما سيسمح لها ان تلعب دورا بارزا وسط متغيرات وتجاذبات على الساحة الإقليمية والدولية، خاصة وأنها تمتلك مقبولية كوسيك لحل الأزمات الإقليمية والدولية.

وتعمل " بريكس" على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنضوية تحت هذا التحالف، إذ تبنى أول اجتماع للمنظمة عام 2009، تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية. ومقارنة مع مجموعة السبع الصناعية الكبرى تمثل دول "بريكس" 40 في المئة من سكان العالم، وما يزيد قليلاً على ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتستحوذ الصين على أكثر من 70 في المئة من اقتصاد المنظمة. وتنظر دول "بريكس" إلى الجزائر كدولة متحررة من الديون الخارجية، لها احتياطي جيد من العملة الصعبة يفوق الـ 44 مليار دولار، وهي ثالث دولة من حيث احتياطي الذهب عربياً بـ 173 طناً. ويتوقع أن تنضم الجزائر الى منظمة " بريكس " عام 2030. (فايزة سعيد كاب، 2022)

4 . تحديات انضمام الجزائر لعضوية تجمع دول البريكس

أن الانضمام إلى البريكس يتطلب مواصلة الجهود في مجال الاستثمار، والتنمية الاقتصادية والبشرية من جهة، والانتقال إلى مستويات أعلى في التصدير" وأيضا رفع الناتج الداخلي الخام ما فوق 200 مليار دولار، موافقة جميع دول البريكس على انضمام الجزائر.

4 . 1 التحدي مضاعفة الصادرات

من المتوقع أن تصل صادرات الجزائر إلى 56.5 مليار دولار مع نهاية 2022، منها 49.5 مليار دولار صادرات النفط والغاز، ونحو 15مليارات دولار صادرات خارج قطاع المحروقات، بحسب السياسة العامة للحكومة.

ورغم أن هذه الأرقام تمثل قفزة في الصادرات مقارنة بعام 2021، زيادة بنحو 17 مليار دولار، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والغاز وزيادة الكمية المصدر من الغاز ومن السلع خارج المحروقات، إلا أنها تمثل أقل من نصف صادرات جنوب أفريقيا التي بلغت في 2021 أكثر من 121 مليار دولار.

وهذا ما يفسر تأكيد الرئيس الجزائري على زيادة حجم الصادرات كأحد الشروط الضرورية للانضمام إلى بريكس.

وفي هذا الصدد، دعا تبون إلى مضاعفة إنتاج الغاز لبلوغ صادرات بـ 100 مليار متر مكعب سنوياً في 2023، بينما وضعت الحكومة هدفا للوصول إلى 10 مليارات دولار صادرات خارج المحروقات في نفس العام، و15 مليار دولار في الأعوام المقبلة.

وتنتج الجزائر نحو 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بمعدل سنوي، صدّرت منه رقما قياسيا في 2022، بلغ 56 مليار متر مكعب، بينما استهلكت نحو 50 مليار متر مكعب، وتعيد ضخ نحو 30 مليار متر مكعب في الآبار للحفاظ على نشاطها.

وللوصول إلى هذا الهدف كثفت الجزائر من استثماراتها في قطاع المحروقات وخصصت لها نحو 40 مليار دولار، وحققت اكتشافات هامة في 2022، من النفط والغاز، ودخلت في شراكات مع شركات متعددة الجنسيات على غرار إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية و "أوكسدونتال" الأميركية، لاستغلال حقول الغاز وزيادة الإنتاج.

وتسارع الجزائر الخطى لمضاعفة إنتاجها من الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية، والهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، بالشراكة مع عدة دول على غرار ألمانيا وإيطاليا، بهدف توفير كميات أكبر من الغاز للتصدير، وأيضا تصدير الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء إلى أوروبا مستقبلا.

كما تسعى البلاد لتصدير الكهرباء إلى أوروبا بالنظر إلى امتلاكها فائضاً كبيراً منها قابلا للتصدير، إذ تنتج 25 ألف ميغاواط، بينما لا تستهلك في أوقات الذروة بالصيف سوى 17 ألف ميغاواط، ويتقلص هذا الرقم إلى 11 ألف ميغاواط في الشتاء.

وتراهن الحكومة الجزائرية على رفع الصادرات خارج المحروقات إلى 10 مليارات دولار في 2023، و15 مليار دولار في الأعوام المقبلة، بعدما نجحت نسبيا في رهان 5 و7 مليارات دولار في 2021 و2022 على التوالي.

ويعتمد مدى قدرة الجزائر في الوصول إلى هذا الهدف من خلال وصولها إلى الأسواق الأفريقية، على تسريعها العمل على شق طريق نحو موريتانيا للوصول إلى أسواق غرب أفريقيا، وكذلك تسريع الخط العابر للصحراء نحو نيجيريا ووسط القارة السمراء.

والتحرك لفتح معارض لمختلف السلع الجزائرية، وأيضا فروع لبنوك جزائرية في عدد من العواصم الأفريقية. وتنشيط الاستثمارات في قطاع المناجم، خاصة استخراج الفوسفات في شرق البلاد والحديد بالجنوب الغربي والذهب والأتربة النادرة بأقصى الجنوب. (شهاب برس، 2022)

4 . 2 زيادة الناتج الداخلي الخام

إحدى العقبات أمام انضمام الجزائر إلى منظمة بريكس، تواضع ناتجها الداخلي الخام الذي بلغ 163 مليار دولار في 2021، وفق بيانات البنك الدولي. بينما يبلغ الناتج الداخلي الخام لجنوب أفريقيا (أصغر اقتصاد في بريكس) 419 مليار دولار، أي مرتين ونصف ضعف الاقتصاد الجزائري.

لذلك وضع الرئيس تبون، تجاوز 200 مليار دولار ناتجا داخليا خاما، هدفا لدخول بريكس، وهو هدف ليس مستحيلا ولا صعبا، ولكنه مرتبط بمدى ارتفاع أسعار النفط والغاز بالدرجة الأولى. إذ إن الناتج الداخلي الخام للجزائر ما بين 2011 و2014، تجاوز سقف 200 مليار دولار، وبلغ 213.8 مليار دولار في 2014، نتيجة لارتفاع أسعار النفط لتتجاوز سقف 100 دولار للبرميل، وزيادة إنتاج النفط الجزائري ليبلغ 1.5 مليون برميل يوميا. وإنتاج الجزائر حاليا من النفط في حدود مليون برميل يوميا، بالنظر إلى حصتها المحددة من "أوبك+"، والأسعار من المتوقع أن تراوح بين 70 و100 دولار للبرميل في 2023، وفق بعض التقديرات. لذلك تراهن الجزائر على إمكانياتها الكبيرة من الغاز الطبيعي لمضاعفة الإنتاج الذي يكثر عليه الطلب أوروبيا، لرفع ناتجها الداخلي الخام بزيادة تتجاوز 37 مليار دولار في عام واحد.

الجزائر تملك القدرة على تطوير مداخيلها من الخدمات خاصة السياحة وتحويلات العمال من الخارج، من خلال تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة للأجانب، وفتح فروع بنكية في البلدان التي تتواجد بها جالية جزائرية كثيفة. (العربي الجديد، 2022)

4 . 3 تحسين مناخ الاستثمار

خطت الجزائر خطوة عملاقة في مجال تحسين مناخ الاستثمار بها من خلال اصدار قانون الاستثمار سنة 2022 و الذي يعد دعامة اساسية لإستقطاب الاستثمارات المباشرة الوطنية منها ام الاجنبية.

و بالمقابل على الجزائر استكمال تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر بإزالة العوائق البيروقراطية، وتحسين مؤشر الشفافية (المرتبة 86 دوليّا)، وتقوية البنية التحتية، مع تحفيز القطاع الخاص أكثر، وتفعيل بورصة الجزائر للتداول، وتحرير التجارة الخارجية، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في مجالات الطاقة والمحروقات والمعادن من أجل اقتصاد تنافسي، يحقق التكامل مع دول البريكس. (عبد الحكيم حذافة، 2022)

4 . 4 موافقة دول البريكس

أحد شروط انضمام الجزائر إلى البريكس ضرورة موافقة الدول الخمس، وإن كانت روسيا والصين أعلنتا موافقتهما على انضمام الجزائر عبر سفيريهما بالجزائر، فإن الرئيس تبون أكد موافقة جنوب أفريقيا أيضا.

فجنوب أفريقيا تعد حليفا تقليديا للجزائر في الاتحاد الأفريقي، وكانت الجزائر استضافت على أراضيها الزعيم الجنوب أفريقي نيلسون مانديلا في 1962 عندما كان يخوض كفاحه ضد التمييز العنصري في بلاده، واستمر هذا التحالف التاريخي إلى اليوم.

أما بالنسبة للبرازيل، فإن عودة الرئيس اليساري لولا دا سيلفا إلى الحكم تخدم مساعي الجزائر للانضمام إلى بريكس، خاصة وأنه تربطه بها علاقات طيبة منذ زيارته لها في 2006، خلال ولايته الرئاسية الأولى.

ولفت تبون إلى هذا الأمر خلال لقائه مع الصحافة المحلية، قائلا: "البرازيل، أعتقد أنهم مع الانتخابات الجديدة (فاز بها سيلفا) موافقون".

لكنه لم يشر إلى موقف الهند لا سلبا ولا إيجابا، ما يعني على الأقل أن المفاوضات ما زالت متواصلة معها لإقناعها بالموافقة.

غير أن الرئيس أكد مشاركته في قمة بريكس المقبلة نهاية 2023، بعدما سبق له وأن شارك في قمة بكين التي جرت عبر الفيديو في 23 يونيو/حزيران 2022.

5 . خاتمة:

و من خلال دراستنا تبين أن الفرصة مواتية والمؤهلات حاضرة، ولا يمكن تضييع مزيد من الوقت، حيث أن الأحداث الدولية المتسارعة التي غيرت معطيات السوق الطاقوية وخريطته الجيوسياسية منحت

الجزائر فرصة ذهبية لإعادة التموقع في حوض المتوسط والجوار الأوروبي الواقع تحت ضغط البحث عن التوازن بين مصالح حليفه الأميركي والقوى الصاعدة من الشرق. وكما أن التطلع إلى الانخراط في دائرة الدول الناشئة رهان واقعي بالنسبة للجزائر على المستوى الاقتصادي. كما توصلنا الى :

النتائج:

- هناك عدة دوافع جعلت الجزائر تفكر بجدية للانضمام الى مجموعة دول البريكس، على رأسها استعادة مكانتها الدولية الاقتصادية و السياسية.
- تتوفر الجزائر على العديد من المؤهلات التي تكسبها الثقة و الموافقة مجموعة دول البريكس، فمن خيراتها الطبيعية التي حباها الله بها، و ثقلها الجغرافي، الى اقتصادها الذي جعل السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون فترة عهدته مرحلة الاقلاع له.
- بالرغم من ما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات، الا أن الرهان قائم على تجاوز كل التحديات على رأسها كسب موافقة دول المجموعة، و كذا تعزيز و استقرار نمو اقتصادها.

الاقتراحات:

- ✓ يجب ان يكون خيار انضمام الى مجموعة بريكس مشفوعا بقرارات استراتيجية على أكثر من مستوى، تسبق، و ترافق، كما تكون لاحقة لهذا الخيار.
- ✓ تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية خاصة لدى دول مجموعة بريكس.
- ✓ العمل على مضاعفة الصادرات من المنتجات خارج المحروقات و الكهرباء و الغاز وخاصة و ان هذين الاخيرين يسمحان لها بالتموقع كفاعل هام و ممون كبير للسوق الدولية.
- ✓ تكيف الشراكات التجارية مع دول البريكس لتخلص من تبعية التعامل بالدولار، و اعطاء نفس للعملة الوطنية.
- ✓ مراجعة الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، و الذي كان لسنوات طوال لصالح الاتحاد الاوروبي دونما فائدة حقيقية تعود على الاقتصاد الجزائري.

6 . قائمة المراجع

- **المؤلفات:**

CREG. (s.d.). La Commission de Régulation de l'Électricité et du Gaz), 2011-2030, Mars.

- **المقالات:**

1 . .ترقو محمد, & مداحي محمد. (2017). استراتيجية الدول العربية لتطوير مصادر و تكنولوجيات الطاقة المتجددة : مشروع الجزائر للطاقة المتجددة 2011 . 2030 نموذجا. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال, المجلد 3(العدد 4) 66 . 80.

2 . سفيان غواس, & سليمان كعوان. (2021). استراتيجية الانتقال الطاقوي في ظل برنامج الطاقات المتجددة 2030 في الجزائر. مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية و الادارية, المجلد 4(عدد 1), 171 . 188.

- **مواقع الالكترونية:**

1. حسين معلوم .(24 11 ,2022) .انضمام الجزائر الى مجموعو بريكس ..دوافع و اهداف :تاريخ الاطلاع: 2023/3/5 على الموقع
https://aswatonline.com/2022/11/24/%D8%A7%D9%

2. العربي الجديد .(28 12 ,2022) .*تحديات اقتصادية تواجه الجزائر للانضمام الى بريكس في*. اقتصاد عربي
Consulté le 3 16, 2023,: .3
https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%AA%D8%AD%D8

4. حسين مجدوبي .(14 03 ,2023) .بعد مرور سنة على الازمة ...بوريل يفشل في اقناع الجزائر باستئناف العلاقات مع اسبانيا، القدس العربي. Consulté le 03 14, 2023, sur:
https://www.alquds.co.uk/%d8%a8%d8%b9%d8%af-

5. شهاب برس .(29 12 ,2022) .*هذا ما بحاجة اليه الجزائر للانضمام الى البريكس، شهاب برس* .
Consulté le 3 16, 2023, sur:
https://www.shihabpresse.dz/?p=150746

6. عبد الحكيم حذافة. (9 8, 2022). *بعد تحسن المؤشرات المالية للاقتصاد، تطلعات قوية لانضمام الجزائر امجموعة البريكس*. تاريخ الاسترداد 13 3, 2023، من الجزيرة نت:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/8/9/%D8%AA%D8%

7. فايزة سعيد كاب .(29 09 ,2022) .*مقالة خاصة :انضمام الجزائر الى مجموعة "بريكس .. " مؤهلات و مزايا* ,.صحيفة الشعب اليومية أونلاين Consulté le 3 15, 2023 sur :
http://arabic.people.com.cn/n3/2022/0929/c31662-10153156.html

8. محمد سي بشير .(8 8 ,2022) .*انضمام الجزائر إلى بريكس :خيار استراتيجي، العربي الجديد:* .
Consulté le 3 15, 2023, sur
https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D8%A7%D9%86%D8%B

9. وكالة الانباء الجزائرية .(15 1 ,2023) .*الميزان التجاري يسجل فائضا ب 18.1مليار دولار خلال 11شهرا الاولى من 2022*. Consulté le 3 16, 2023, sur :
https://www.aps.dz/ar/economie/137691-1-18-11-2022

دول بريكس وأثرها على الاقتصاد العالمي بين تحديات الواقع وأفاق المستقبل

BRICS COUNTRIES AND THEIR IMPACT ON THE GLOBAL ECONOMY BETWEEN THE CHALLENGES OF REALITY AND

عبد النبي فتيحة، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، جامعة غرداية(الجزائر)،abdennebi.fatiha@univ- ghardaia.dz.

رودي الزهرة، التنمية الادارية للارتقاء بالمؤسسات لاقتصادية ، جامعة غرداية(الجزائر)،

raoudi.zohra@univ-ghardaia.dz

ملخص:

تعالج دراستنا أثر دول البريكس على هيكل الاقتصادي العالمي وما قد يصاحب ذلك من تحول في موازين القوى، فدراسة مقومات ظهور هذا التكتل، وأهدافه وتحدياته الاقتصادية للانتقال من الهيمنة الأحادية الغربية(لأمريكية والأوروبية) بعد الأزمة المالية للقوى الصاعدة التي تسعى إدخال إصلاحات جذرية تمنع تحكم الولايات المتحدة بالاقتصادي العالمي، من ناحية أخرى فان تدخل دول بريكس لعب دورا هاما على الاقتصاد العامي من تنشيط التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء وتنشيط الاستثمارات وإدارة الملفات الأمنية والاهتمام بقضايا السياسة العالمية أصبح يشكل تهديدا على المكانة السياسية لتلك القوى وما يوجهها من تحديات مستقبلية.

كلمات مفتاحية: دول بريكس، اقتصاد عالمي، تكتل اقتصادي ، هيمنة أحادية.

تصنيفات JEL: P40،F5.

Abstract

Our study deals with the impact of the BRICS countries on the global economic structure and the accompanying shift in the balance of power. The study examines the elements of the emergence of this bloc, its economic goals and challenges to move from Western unilateral hegemony (to American and European) after the financial crisis of the rising powers that seek to introduce radical reforms that prevent the control of the states On the other hand, the intervention of the BRICS countries played an important role in the global economy by stimulating foreign trade between

member states and non-member states, stimulating investments, managing security files, and paying attention to global politics issues, which has become a threat to the political status of those powers, and they face future challenges.

Keywords: BRICS countries; global economy; economic bloc; unilateral dominance.

Jel Classification Codes:…, …, …

1. مقدمة:

تعتبر التكتلات الاقتصادية من بين الفواعل التي أفرزتها العولمة والنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يقوم على المنهج الرأسمالي، ولعل أبرز هذه التكتلات الاقتصادية تكتل البر يكس، الذي ظهر على إثر الأزمة المالية العالمية ،والهدف من هذا التكتل هو إصلاح النظام الاقتصادي العالمي ، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات مالية موازية لنظام برتين ودوز وغيرها من القضايا الرئيسية الأخرى التي تسعى إلى تحقيقها من أجل خلق نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا.

وان لدول بريكس دورا حيويا في الاقتصاد العالمي من حيث تنشيط التجارة الخارجية و زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والغير مباشرة وتحسين مستوى النمو الاقتصادي كل ذلك أثر على سياسات الاندماج الاجتماعي في البريكس على استقرار الاقتصاد العالمي، تعزيز خلق فرص العمل، الحد من الفقر ومكافحة عدم المساواة، وبالتالي المساهمة في تحقيق الأهداف الانمائية للدول الأعضاء فيها وفي الدول غير اعضاء فيها ، وبهذا تمنح فيه الدول النامية الرائدة الجنوب صوتا أكبر في النظام الدولي وبالتالي تتحدى الهيمنة الغربية خاصة الأمريكية. مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي:

ما مدى تأثير تكتل دول البريكس على الاقتصاد العالمي في ظل تحديات الواقع وآفاق المستقبل ؟

1.1 الأسئلة الفرعية:

- ماهي المقومات والخصائص الاقتصادية التي قام على أساسها تكتل دول بريكس ؟
- ماهي أثار تكتل دول بريكس على الاقتصادي العالمي ؟
- ما هي أبرز التحديات والمعوقات الاقتصادية والسياسية التي تواجه تكتل دول بريكس ؟ وهل ستؤثر على كفاءة وفاعلية هذا التكتل ؟

2.1الفرضيات:

– تمتلك دول البريكس مجموعة من العوامل والمقومات التاريخية والسياسية و الاقتصادية التي تجعل منها قوة صاعدة وفاعلة في النظام الدولي؛

– لدول بريكس دور فعال في انتعاش التجارة الخارجية وزيادة حجم الاستثمارات الخارجية والحد من الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي .

– يواجه تجمع دول بريكس معوقات وتحديات كبيرة قد تقلل من إمكانية منافسة الدول الاقتصادية الكبرى المتعارف عليها

3.1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى إبراز مجموعة من الأهداف المتمثلة فتمايلي:

- محاولة التعرف وإلمام بالمفاهيم النظرية المتعلقة بمجموعة بريكس؛
- محاولة إبراز الدور الذي لعبته دول بريكس على الاقتصادي العالمي؛
- التعرف على التحديات والأفاق المستقبلية للدول بريكس وعوامل نجاحها ؛

4.1أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من تزايد الاهتمام بدول بريكس التي تمثل القوة الصاعدة للاقتصاد العالمي في مواجهة الهيمنة الأحادية الغربية وزيادة انضمام أعضاء حدد لهذا التكتل.

5.1 منهجية الدراسة:

لمعالجة الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى أهم التعاريف المتعلقة بهذا الجانب، كما تم اعتماد على تقارير البنك الدولي في تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية.

2. إطار المفاهيمي لدول بريكس

1.2 تعريف بريكس:

هي كتلة حديثة نسبيا تأسست على مرحلتين الأولى: اجتماع وزراء خارجية أربع اقتصادات صاعدة هي: الصين، روسيا والهند عام 2006، فعرفت بمجموعة بريك، والمرحلة الثانية بدخول

دول جنوب إفريقيا إلى هذه الكتلة نهاية 2010، فصارت تعرف بمجموعة بريكس الأحرف الأولى من أسماء دول هذه المجموعة، وتضم نصف سكان العالم ومجموع الناتج المحلي الإجمالي لها يعادل الناتج المحلي للو أ م . (حذيفة، 2015، صفحة 65)

– كما هو اختصار للحروف الأولى باللغة اللاتينيةBRICS، هذا المصطلح اختصار للأحرف الأولى للدول المشاركة في هذا التكتل،(**Brazil**)البرازيل (**Russia**) روسيا،(**India**)الهند، (**China**)الصين، في عام 2010 انضمت إلى هذه المجموعة جنوب إفريقيا.. **Africa South**. (Sachs, 2003)

2.2 أهداف البريكس

تهدف دول بريكس إلى تحقيق مجموعة من أهداف تتمثل فيمايلي:

- تخفيض مستويات الفقر في دول بريكس، وتنويع هياكلها الاقتصادية، ومواصلة التعاون التجاري والاقتصادي القائم على التوازن والاستدامة؛
- تحقيق نوع من الشراكة العصرية الواسعة النطاق، وذلك من خلال الالتزام بمبادئ التدرج في التنفيذ والانفتاح والشفافية مما يؤدي في المستقبل إلى زيادة مستويات التعاون مع الدول النامية؛
- زيادة مجالات التعاون بين الدول المتقدمة والنامية، حيث يمكن لمجموعة بريكس مساعدة الدول النامية الأخرى وزيادة مستويات التعاون معها في الحد من الفقر؛
- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تدعيم التعاون التجاري البيني ومشاركة الاقتصاديات الصاعدة في إدارة الاقتصاد الدولي، حيث تعد دول بريكس قاطرة الاقتصاد العالمي للخروج من أزمته الاقتصادية لمساهمتها بأكثر من 50%في نمو الاقتصاد العالم. (أسيا، 2019، صفحة 402)

3.2 مقومات دول بريكس:

الجدول رقم (02): يوضح مقومات الاقتصادية والسياسية الديموغرافية لدول بريكس

الدولة	الموارد الاقتصادية	القوة البشرية	دوافع الاندماج في التكتل
روسيا	بلغ الناتج المحلي الاجمالي 2.10 تريليون دولار.أهم الموارد النفط الغاز الفحم الحديد المنجنيز النحاس الرصاص	**143.5** مليون نسمة	هذه العوامل مجتمعة جعلت منها قوة ناشئة في مجال الطاقة فالاحتفاظ بمصادر القوة اللوجيستية خاصة النووية السياسة الخارجية النشطة لحماية مصالحها الاقتصادية وجذب الاستثمارات لروسيا فضلا عن الهدف الاستراتيجي السياسي وهو الإصرار على

			استرجاع مكانتها الدولية ذات التأثير في السياسة العالمية
الصين	تعتبر المستقبل الاول للاستثمار الأجنبي المباشر كما تظهر مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي للمجموعة انطلاق من ارتفاع وارداتها من 649مليار عام 2005إلى 1948 مليار دولار سنة 2016، أما الناتج المحلي الاجمالي لها فقد بلغ حوالي 11.2تريليون دولار في 2016	1.371.220مليون نسمة أكبر الدول كثافة سكانية تتسم بالتعدد اللغوي والديني	قوة عسكرية من ناحية تعداد جيشها. من الدول ذات النمو التجاري المتسارع، التحكم في تكنولوجيا المعلومات القوة البشرية المؤهلة، الفاعل الاقتصادي المحوري لدول المجموعة
الهند	امتلاكها ثروة مائية كبيرة، شساعة مساحتها ساهمت في تعدد الزراعات وتحقيق أمنها الغذائي1، معدنيا تعتبر الرابعة عالميا في إنتاج المعادن على أساس حجم إنتاج كالفوسفات البترول الكروم النحاس الذهب، يتميز اقتصادها بالتركيب كونه يجمع بين الحداثة الصناعية ، التجارية، الخدمات تكنولوجيا المعلومات والقطاع التقليدي الزراعي	1.311.05.053 مليون نسمة، تتسم الطبيعة الديموغرافية بتعدد الأعراق والاختلافات الاثنية فعلى الرغم من ذلك تمكن النظام السياسي من تجاوز الاستعمار البريطاني والتحكم في مسار المفاوضات مع الانفصاليين والحفاظ على الوحدة الإقليمية من أي عدوان خارجي	الدور الريادي الذي لعبته الهند بعد نهاية الحرب الباردة كدولة ديمقراطية انطلاقا من مكانتها الاقتصادية السياسية والعسكرية جعل منها قوة إقليمية رئيسية وفاعلة في إقليم جنوب أسيا. دوليا عملت على الانضمام للعديد من المنظمات والتحالفات كمشاركتها في منظمة سارك وعضويتها في 35 عملية حفظ للسلام في إطار الهيمنة الأممية
البرازيل	سادس أكبر قوة اقتصادية في العالم بلغ ناتجها المحلي 20474.64 مليون دولار اقتصاد حر واحد أكبر	بلغ عددسكانها 207.847.5 مليون نسمة	حددت السياسة الخارجية لهذه الدولة هدفها بتقوية التكامل الإقليمي لتحقيق مصالحها والانطلاق كدولة فاعلة في النظام الدولي ساعية لتوحيد قارة أمريكا الجنوبية عبر تطوير البنى التحتية والتأسيس لقاعدة قوة

	الاقتصاديات سريعة النمو في العالم، تتمتع بموارد عالية، كالإنتاج الطاقوي للوقود الحيوي وغاز الايثانول وصلت سنة 2010لانتاج 80 نوع من السلع المعدنية كما تملك احتياطي هائل للنحاس والرصاص	خامس دول العالم في التعداد السكاني بعد(الصين،الهند، الولايات المتحدة الأمريكية واندونيسيا)تتسم بالتجانس ا لديني والعرقي	إقليمية
جنوب إفريقيا	انطلاقا من مؤشر تماثل القدرة الشرائية تعتبر هذه الدولة الأكثر تطورا وأهم الاقتصاديات في العالم المرتبة 25، عرف الناتج المحلي ارتفاعا مطردا وصل معدله 1.40%سنة 2015، منتج مهم للفحم الحجري ، النحاس واليورايوم ، تحتل المركز الأول لإنتاج الذهب والبلاتين	954.956.9 مليون نسمة تتميز التركيبة السكانية بالتعدد العرقي نتيجة الظروف التاريخية والجغرافية	انضمت هذه الدولة للبريكس 2011 بعد الدعم الصيني لعضويتها في 2010 على الرغم من عدم انتمائها للصف الثاني من القوى الناشئة الاقتصادية مبررة ذلك برغبتها في صياغة روابط سياسية قوية مع دول القارة الإفريقية خاصة وان حجم التجارة بينها تخطى 110 مليار دولار سنة2011 مساندة البرازيل التي تهتمم بانجولا والهند نظرا لقوة علاقتها بدول القرن الإفريقي

المصدر:من إعداد الباحثتين بناءا على دراسة طويل أسيا، التعاون الاقتصادي بين دول بريكس وأثره على الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،المجلد 10، العدد03، 2019،ص 226، بتصرف

3. اثر دول بريكس على الاقتصاد العالمي

1.3 أهم المؤشرات الاقتصادية لدول بريكس:

يضم تجمع دول بريكس مجموعة من الدول التي تعتبر صاحبة أسرع نمو اقتصادي وذلك من خلال مساهمتها في حركة التجارة الدولية والتي تؤثر في مستقبل النظام الاقتصادي العالمي الجديد وفيما يلي سيتم عرض أهم المؤشرات الاقتصادية.

2.3 الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل (1) : الناتج المحلي الإجمالي لدول بريكس

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على معلومات البنك الدولي

بلغ الناتج المحلي للاقتصادي العالمي 96.1 تريليون دولار في عام 2021 حسب أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي، وكانت مساهمة دول تجمع البريكس في هذا الناتج 24.2 تريليون دولار، وبما يمثل نسبة 25.%، بحيث الصين تحقق نسبة 73% من قيمة الناتج المحلي لدول البر يكس.

3.3 التجارة الخارجية

تظهر أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي أن الصادرات السلعية على مستوى العالم بلغت في نهاية عام 2021 ما قيمته 22.4 تريليون دولار، كما بلغت الواردات السلعية على مستوى العالم كذلك في نفس التاريخ 22.6 تريليون دولار.

جدول رقم(01):يوضح الصادرات الواردات السلعية لدول بريكس

الدولة	الصادرات بالمليار دولار	الواردات بالمليار دولار
الصين	3363	2687
الهند	395	572

البرازيل	280	234
روسيا	494	303
جنوب إفريقيا	123	113
الاجمالي	4655	3909

المصدر : من اعداد الباحثين بناءا على معلومات البنك الدولي

ويظهر أداء تجمع دول البريكس أن حصيلة الصادرات السلعية للمجموعة في نهاية عام 2021 بلغت 4.6 تريليونات دولار، وهو ما يمثل 20.7% من إجمالي الصادرات السلعية للعالم، في حين بلغت الواردات السلعية في نفس العام للمجموعة 3.9 تريليونات دولار، وبما يمثل 17% من إجمالي الواردات السلعية للعالم. حيث نجد أن الصين تمثل رومانة الميزان في التجارة الخارجية السلعية لمجموعة دول البريكس، فالصادرات السلعية للصين تمثل 72.4% من إجمالي صادرات هذه الدول، كما أن وارداتها تمثل 68.7% من إجمالي واردات المجموعة السلعية (الصاوي، 2023، صفحة 4)

4.3 قيمة التضخم :

والتي تتمثل في الأسعار التي يدفعها المستهلكون والجدول التالي يوضح نسبة التضخم لدول بريكس

جدول رقم(02) :يوضح نسبة التضخم لدول بريكس

الدولة	التصخم %
الصين	0.98
الهند	5.1
البرازيل	8.3
روسيا	6.7
جنوب إفريقيا	4.6

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على معلومات البنك الدولي

ويظهر من الجدول أعلاه أن نسبة التضخم لدول بريكس لسنة 2021 ، حيث كان البرازيل في المرتبة الأولى من حيث التضخم حيث بلغت نسبته 8.3 % ثم تليها روسيا بنسبة 6.7 % ثم الهند بنسبة 5.1 %ثم جنوب إفريقيا بنسبة 4.6 %ثم أخيرا الصين بنسبة 0.98 %

5.2 أثر دول بريكس على الاقتصاد العالمي :

سندرس هدا الأثر من خلال المؤشرات الاقتصادية منها نسبة الانفتاح التجاري ونسبة الاستثمارات بالإضافة الوردات والصادرات للعالم العربي

أ–نسبة الانفتاح التجاري لدول بريكس :لسنة 2021 يقاس بمجموع الصادرات والواردات / الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم(02) :يوضح نسبة الانفتاح التجاري لدول بريكس

الدولة	الانفتاح التجاري %
الصين	42.83
الهند	31.18
البرازيل	18.91
روسيا	22.42
جنوب إفريقيا	12.79

المصدر : من اعداد الباحثين بناءا على معلومات البنك الدولي

ويظهر من الجدول أعلاه أن نسبة الانفتاح التجاري لدول بريكس لسنة 2021 ، حيث كان الصين في المرتبة الأولى من حيث الانفتاح التجاري على العالم الخارجي بلغت 42.83 % ثم تليها الهند بقيمة 31.18 % ثم روسيا 22.42 %ثم البرازيل 18.91 %ثم أخيرا جنوب إفريقيا 12.79.

ب– صادرات و واردات دول بريكس إلى العالم العربي :

الجدول رقم(03) :يوضح الصادرات الواردات للعالم العربي لدول بريكس

الدولة	الصادرات الى العالم العربي (%من اجمالي الصادرات السلعية)	الواردات من العالم العربي (%من اجمالي الواردات السلعية)
الصين	4.73	5.66
الهند	13.80	21.95
البرازيل	5.43	3.37
روسيا	4.50	0.76
جنوب إفريقيا	2.91	7.34

المصدر : من اعداد الباحثين بناءا على معلومات البنك الدولي (worldbank.org، 2023)

ويظهر من الجدول أعلاه أن نسبة الصادرات للعالم العربي لدول بريكس من اجمالي صادراتها لسنة 2021 ، حيث كان الهند في المرتبة الأولى من حيث الصادرات للعالم العربي بلغت 13.80 % ثم تليها البرازيل بقيمة 5.43 % ثم الصين4.73 %ثم روسيا4.50 %ثم أخيرا جنوب إفريقيا 2.91 بنسبة %.

بينما كانت نسبة الواردات من العالم العربي لدول بريكس من اجمالي وارداتها لسنة 2021 ، حيث كان الهند في المرتبة الأولى من حيث وارداتها من العالم العربي بلغت 21.95 % ثم جنوب إفريقيا بقيمة 7.34 % ثم الصين 5.66 %ثم البرازيل بنسبة 3.37 %ثم أخيرا روسيا بنسبة % 0.76

ج–الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة والخارجة لدول بريكس

الجدول رقم(04) :يوضح صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والخارج لدول بريكس

الدولة	الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد (% من الناتج المحلي الاجمالي)	الاستثمار الاجنبي المباشر الخارج (% من الناتج المحلي الاجمالي)
الصين	1.88	0.72
الهند	1.40	0.54
البرازيل	2.88	1.00
روسيا	2.27	3.70
جنوب إفريقيا	9.8	0.01

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على معلومات البنك الدولي (worldbank.org، 2023)

ويظهر من الجدول أعلاه أن نسبة الاستثمارات الاحنبية المباشرة الوافدة (% من الناتج المحلي الإجمالي) لدول بريكس لسنة 2020 ، حيث كان ا في المرتبة الأولى جنوب إفريقيا بلغت 9.8 % ثم تليها البرازيل بنسبة 2.88 % ثم روسيا بنسبة 2.27 %ثم الصين بنسبة 1.889 %ثم أخيرا الهند بنسبة 1.4 %.

ويظهر من الجدول أعلاه أن نسبة الاستثمارات الاحنبية المباشرة الخارجة (% من الناتج المحلي الإجمالي) لدول بريكس لسنة 2021 ، حيث كان روسيا في المرتبة الأولى بنسبة 3.70 % ثم تليها البرازيل بنسبة 1 % ثم الصين بنسبة 0.72 %ثم الهند بنسبة 0.54 %ثم أخيرا جنوب إفريقيا بنسبة %0.01.

4. التحديات التي تواجه دول بريكس وأفاقها المستقبلية

1.4 تحديات دول بريكس:

- تعتبر التعددية السياسية أحد أركان النظم السياسية لذلك فإن جمع هذا التكتل للأنظمة السلطوية وأخرى ديمقراطية يعيق مسار التكامل السياسي والاقتصادي؛
- غياب الهوية الموحدة، الإرث الثقافي، التاريخي المشترك والبعد الجغرافي بينها؛
- الهيمنة الصينية على اقتصاد المجموعة كون بنيتها الاقتصادية أقوى بثلاث مرات من باقي دول البر يكس الأمر الذي يؤدي لانكماش وتباطؤ العملية التكاملية؛
- النمو السريع الذي حققته دول البريكس لن يستمر طويلا، ولن يستطيع التكتل مواصلة منافسته للدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي طالما دوله الأعضاء تعاني من اختلالات هيكلية داخلية فضلا عن التحديات المتزايدة لتعاملاتها مع الدول الغربية؛
- النعرات العرقية الدينية في دول التكتل؛
- توقف العديد من المبادلات التجارية على ارتباط اقتصاديات الدول وتبعيتها للسوق العالمية؛(ناصري، 2022، صفحة 29)

2.4 آفاق دول بريكس:

تشكل مجموعة البريكس منصة جديدة لمواجهة التحديات العالمية، فهذه المجموعة وجدت أساسا قصد إيجاد حلول للتحديات المحلية والدولية التي تواجه الدول الأعضاء، تحول هذا التكتل الاقتصادي لمستوى التعاون السياسي منه للتحالف العسكري ومن ناحية أخرى تعد هذه المجموعة منتدى للقوى الناشئة التي عمدت لزيادة تكاملها السياسي والاقتصادي وفقا للتحديات العالمية الجديدة، وعليه يمكن إدراج السيناريوهات المستقبلية لهذا التكتل في الأتي :

1)-المنتدى :انطلاقا من الحفاظ على وضع منتدى الدول الناشئة القائم على مناقشة قضايا الأجندة العالمية والتحالفات فوق القومية ..

2)-التحالف: تطوير إمكانات الدول في مجال التأثير على نمو النظام الاقتصادي والتجارة بين الدول الخمس عبر تكثيف تكاملها الاقتصادي وبفضل قوتها سيكون التجمع قادرا على إيجاد إجابات للتحديات التي تواجه الدول الأعضاء

3)-الاتحاد: تنمية قدرة التأثير على جدول الأعمال العالمي عبر استخدام أدوات التكامل السياسي كتوسيع العضوية وبناء الاندماج السياسي .

4)-الشراكة والتعاون: انطلاقا من تحقيق قدرة تنافسية عالمية قادرة على معالجة المشاكل التي تواجهها البشرية والسعي ليس فقط للتكامل الاقتصادي وإنما السياسي والثقافي (ناصري، 2022، صفحة 230)

4.خاتمة:

إن توضيح الطبيعة الدولية والقانونية لمجموعة البريكس كرابطة تكامل جديدة يجعل من الممكن من نواحي عدة التنبؤ بتطورها في المستقبل،فمشاركة مجموعة البريكس في مناقشة أهم قضايا التنمية التكاملية خلقت أساسا قانونيا أكثر موثوقية لمنع المخاطر القائمة وتجعل من الممكن تنفيذ المصالح الوطنية للبلدان ذات الاقتصاديات النامية على نحو أكثر فعالية. والتعاون الاقتصادي في إطار الرابطة عبر الإقليمية، أو الرابطة المرنة هو إحدى أولويات السياسات الوطنية لبلدان مجموعة البريكس المرتبطة بالتغلب على آثار ألازمة المالية والاقتصادية العالمية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن والقدرة التنافسية في التنمية العالمية وعليه فدول البريكس تكتل اقتصادي وسياسي يضم خمس دول ذات اقتصاديات ناشئة في أربع قارات مختلفة، وهي تتميز بمقومات القوة البشرية، الاقتصادية، العسكرية والسياسية لمواجهة القطب الغربي المتحكم في القضايا الدولية. وتحتوي على مؤسسات مالية كبنك التنمية الجديد والصندوق الاحتياطي الذي من خلاله يتسع دوره في إدارة الاقتصاد العالمي وتغيير نظام هذا الأخير بإدخال إصلاحات على المنظمات المالية العالمية (صندوق النقد والبنك الدوليين.)

5. قائمة المراجع:

الاطروحات:

- وليد ابراهيم حذيفة. (2015). القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصادية الاقتصاد الهندي نموذجا. *أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الدكتوراه،في العلاقات الاقتصادية الدولية كلية العلوم السياسية، قسم الاقتصاد الدولي* ، 5. سوريا، سوريا: جامعة دمشق.

المقالات:

- سميرة ناصري. (2022). مجموعة دول بريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف9. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* ، *11* (4)، 29.
- طويل أسيا. (2019). التعاون الاقتصادي بين دول بريكس وأثره على الاقتصاد العالمي،. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ، 10* (3)، 402.

مواقع الانترنت:

- Sachs, G. (2003). *Dreaming with BRICS: The Path to 2050, Global Economics, 99, 2003, http://www.goldmansachs.com/ourthinking/ topics/brics/brics-reports-pdfs/brics-dream.pdf*. Retrieved from .goldmansachs:
- http://www.goldmansachs.com/ourthinking/ topics/brics/brics-reports-pdfs/brics-dream.pdf
- worldbank.org. (2023, 3 27). *WOLDBANK : /data.worldbank.org*. Récupéré sur worldbank.org: : https://data.worldbank.org2023/03/27 -10h:30)
- عبد الحفيظ الصاوي. (30 3, 2023). *صراع تجمع دول بريكس ومجموعة السبع*. تم الاسترداد من aljazeera.net: 27/03/2023/7/53https://www.aljazeera.net/ebusiness/202

مؤهلات ومتطلبات الانضمام لمجموعة بريكس

Qualifications and requirements for joining the BRICS group

د. **بن علي ميلود**، جامعة غرداية (الجزائر)، Benali47000@gmail.com

د. **رمضاني كمال الدين**، جامعة غرداية (الجزائر)، ramdkamel@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز المؤهلات والمؤشرات الاقتصادية المشترطة من طرف مجموعة بريكس للانضمام إليها، مع شرح المتطلبات والمعايير والمبادئ الأساسية التي تخضع لها وتعتبر مجموعة بريكس على الرغم من أنها مجموعة ناشئة إلا أنها تمتلك القدرة على تحديد مستقبل الاقتصاد العالمي، خلصت الدراسة إلى أن مجموعة بريكس تستوجب عدّة مؤشرات ومؤهلات للانضمام اليها، خلصت الدراسة إلى أن مجموعة بريكس تستوجب عدّة مؤشرات ومؤهلات للانضمام اليها، وبالرغم من أن يتطلب جهدًا كبيرًا والالتزام بمتطلبات صارمة، إلا أن العائدات المحتملة تفوق الجهود والتضحيات المطلوبة. فالتعاون الاقتصادي والسياسي داخل مجموعة بريكس يمكن أن يوفر فرصًا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة للشعوب في الدول الأعضاء

كلمات مفتاحية: بريكس، النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية، احتياطي الصرف.

تصنيفات JEL: F02, O40, F10, F31

Abstract:

This study aims to highlight the economic qualifications and indicators required by the BRICS group for membership, along with an explanation of the requirements, standards, and basic principles that it adheres to. Despite being an emerging group, the BRICS is capable of shaping the future of the global economy. The study concludes that joining the BRICS requires several indicators and qualifications, and although it requires a significant effort and adherence to strict requirements, the potential returns outweigh the required efforts and sacrifices. Economic and political cooperation within the BRICS can provide opportunities for economic growth, sustainable development, and improving the standard of living for people in member countries.

Keywords: BRICS, Economic growth, Foreign trade, Foreign exchange.

Jel Classification Codes: F02, O40, F10, F31

1. مقدمة:

تأسست مجموعة بريكس (**BRICS**) في عام 2006، وهي مجموعة تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، تهدف هذه المجموعة إلى تحسين التعاون الاقتصادي والسياسي بين هذه الدول، وتعتبر هذه الدول من بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم. لذلك، يجب أن تتمتع الدول التي ترغب في الانضمام إلى مجموعة بريكس ببعض المؤهلات والشروط الأساسية، حيث تمتلك الدول الأعضاء فيها معدلات نمو اقتصادية عالية ويمتلكون مصادر ضخمة من الموارد الطبيعية والبشرية. وتعتبر مجموعة بريكس على الرغم من أنها مجموعة ناشئة إلا أنها تمتلك القدرة على تحديد مستقبل الاقتصاد العالمي. في هذه الدراسة، سنناقش المؤهلات التي يجب توفرها للدول التي ترغب في الانضمام إلى مجموعة بريكس.

حيث اتّخذنا من هذه المجموعة كموضع دراسة وإبراز المؤهلات والمتطلبات التي تتيحها واللازمة من أجل الانضمام لهذا التكتل الذي أبرز نفوذا وقوة اقتصادية باهرة وخلق بيئة ملائمة لمثل هذه الأنشطة والتي ظهرت في السنوات الأخيرة واستطاعت أن تحقق نجاحا كبيرا على الصعيد العالمي، من خلال هذا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ✓ **ماهي مؤهلات ومتطلبات الانضمام لتكتل بريكس BRICS ؟**

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى بحث وتحليل متطلبات الانضمام لمجموعة بريكس، من حيث المتطلبات الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية والثقافية وكذا شرح المؤشرات الاقتصادية اللازمة التي تشترطها المجموعة من أجل التحالف والانضمام، مع التطرق لأهم المؤشرات والمتطلبات التي ساهمت وسعت بشكل كبير في إنجاح وخلق بيئة أدت إلى بناء تكتل قوي وكبير، وبشكل سلس يساعد على خلق بيئة تنافسية واقتصاد عالمي.

أهمية الدراسة: يكتسب هذا البحث أهميته في التعرف على التكتل الجديد الخماسي لدول البريكس، وذلك من خلال التطرق لمؤهلات ومؤشرات الانضمام لهذه المجموعة القوية اقتصاديا، ولما لها من نفوذ كبير وتعزيز القدرة الاقتصادية وتحقيق رؤية مستقبلية.

هيكل الدراسة: من أجل الإلمام بهذا البحث ارتأينا التطرق لموضوع مؤهلات ومتطلبات الانضمام لمجموعة بريكس من عدّة جوانب والتي نسعى من خلالها في الأخير إلى استخلاص نتائج دقيقة ومفهومة، حيث قسمنا البحث إلى ثلاثة محاور، المحور الأول حول مجموعة بريكس النشأة والمفهوم ، أما المحور الثاني تحليل

لمؤشرات بريكس الاقتصادية، والمحور الثالث المؤهلات والمتطلبات والمعايير التي تشترطها مجموعة بريكس، ثم خاتمة الدراسة واستخلاص النتائج واقتراح التوصيات.

1. تكتل بريكس (النشأة والمفهوم والخصائص)

بغية تعزيز وتعميق وتعميق المصالح الاقتصادية، ظهرت دول البريكس كقوة اقتصادية جديدة للمنافسة تواكب متطلبات الاقتصاد العالمي، وتدعم مؤشرات النمو الاقتصادي منذ سنة 2001، حيث يعدّ مصطلح بريكس اختصارا للأحرف الأولى من تسميات الدول الأعضاء التالية: البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب افريقيا، باعتبار هذه الدول تحمل مؤشرات تساعدها وتؤهلها على السيطرة ودخول سوق المنافسة العالمية.

1.1 مفهوم تكتل بريكس:

تكتل بريكس هو منظمة دولية مستقلة تجمع بين خمس دول اقتصادية كبرى، تعمل على تشجيع وتطوير التعاون التجاري والسياسي والثقافي فيما بينها وصولا إلى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية وقوي في وجه المخاطر والتقلبات الاقتصادية العالمية (محمد، 2013، صفحة 01).

جدير بالذكر أن مصطلح "بريكس" هي اختصار لكلمات الدول الأعضاء في المجموعة وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وهي مجموعة من الدول النامية الكبرى تمثل حوالي 42٪ من سكان العالم وتمتلك 23٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. تأسست مجموعة بريكس في عام 2006 بمبادرة من البرازيل وروسيا والهند والصين، وتم انضمام جنوب أفريقيا في عام 2010. تهدف مجموعة بريكس إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بين الدول الأعضاء وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتسعى المجموعة إلى تعزيز حقوق الدول النامية وتعزيز التعاون الجنوب-جنوب والشمال-جنوب. (**arabic.rt.com**، 2022)

وتنشط مجموعة بريكس بشكل رئيسي في المجال الاقتصادي، حيث تعمل على تطوير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تعمل المجموعة على تحسين البنية التحتية وتطوير الصناعات الحديثة (علي ب.، 2021، صفحة 107).

1.2 خصائص الدول المؤسّسة لتكتل بريكس

يعد منتدى بريكس منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، كما تشترك دول البريكس كونها اقتصاديات ناشئة يزداد وزنها الاقتصادي مع مرور الوقت، إلا أنها تشترك وتتفاوت في بعض الخصائص التي تميزها عن الأخرى، كما هو مبين أدناه: (إحسان، 2020، الصفحات 67-68).

- **البرازيل**: وتعد من أهم القوى الاقتصادية الصاعدة في أمريكا الجنوبية والقوة الأولى بكافة المعايير الجغرافية، البشرية والعسكرية، حيث يعتبر اقتصادها من أهم الاقتصاديات التي تم تحريرها بالتوازي مع تحرير الاقتصاد العالمي، كما أنها عضو فاعل في منظمة التجارة العالمية فضلا عن كونها مركز للعديد من الشركات الإنتاجية، الصناعية والبنكي، وشبه مستقل عن العالم الخارجي في مجال توريد الطاقة، بالإضافة إلى إمكانيات أخرى تتوفر عليها البرازيل؛
- **روسيا الاتحادية**: وتقع في الجهة الشمالية من الكرة الأرضية وتمتد عبر شرق أروبا، ترتكز على مقومات القوة الاقتصادية فيها على المقومات الزراعية، الصناعية والمساحة الهائلة والتي تعد الأكبر عالميا، فضلا عن الإمكانيات الهائلة والتنوع في مصادر الطاقة، مع امتلاكها لثروة ضخمة من الطاقة الطبيعية المتجددة وقوة عسكرية تميزها وتجعلها تنافس الو.م.أ؛

- **الهند:** وتقع في الجزء الجنوبي من قارة آسيا تحتوي على أغلبية سكان القارة وقوة زراعية كبيرة، بالإضافة إلى امتلاكها سوق واسع ونظام مالي متطور، وعدد كبير من الشركات ذات الكفاءة العالية خصوصا في البرمجيات والصناعات الموجهة للتصدير؛
- **الصين:** وتقع في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي من قارة آسيا، تتمتع بخصائص جغرافية جعلتها تتميز بعمق استراتيجي كبير والاشراف على طرق مهمة للمواصلات والتجارة مع العالم، كما أنها تعد المنافس القوي للولايات المتحد الأمريكية على الصعيد الدولي، نتيجة لارتفاع حجم صادراتها من السلع ذات لاستهلاك الواسع والاستثمارات الضخمة في التعليم والبحث والتطوير، كما أنها عضو في منظمة التجارة العالمية، وتعتبر في نفس الوقت من أكبر المراكز المالية والصناعية في العالم؛
- **جنوب افريقيا:** وتقع في أقصى الطرف الجنوبي لقارة افريقيا، تحتل المركز الخامس والعشرين من حيث مساحة العالم، تتميز بامتلاكها للموارد الطبيعية والمعادن بنسبة كبيرة، كما يقوم اقتصادها على ثلاث محاور رئيسية وهي: الصناعة، التعدين والتجارة، كما تعتبر بأنها الدولة الوحيدة المحققة للفائض الغذائي، بالإضافة إلى امتلاكها للذهب الذي يعد أهم صادراتها إلى الخارج، ورغم هذه المقومات إلا أنه لا يشكل انضمامها لدول البريكس إلا تمثيلا للقارة الإفريقية.

1.3 أهداف مجموعة بريكس

تهدف مجموعة بريكس إلى عدة أهداف أساسية، نذكر منها: (فيروز، 2022)

- تخفيض مستويات الفقر في دول البريكس وتنويع هياكلها الاقتصادية، ومواصلة التعاون التجاري والاقتصادي القائم على التوازن والاستدامة؛
- تحقيق نوع من الشراكة العصرية واسعة النطاق، وذلك من خلال الالتزام بمبادئ التدرج في التنفيذ والانفتاح والشفافية، مما يؤدي في المستقبل إلى زيادة مستويات التعاون مع الدول النامية؛
- زيادة مجالات التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث يمكن لمجموعة البريكس مساعدة الدول النامية في الحد من الفقر؛

- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تدعيم التعاون التجاري البيئي ومشاركة الاقتصاديات الصاعدة في إدارة الاقتصاد الدولي

2. تحليل المؤشرات الاقتصادية التي تشترطها مجموعة بريكس

تتطلب مجموعة بريكس مؤشرات اقتصادية معينة لتحقيق أهدافها وتمثيلها بالشكل الصحيح على المستوى الدولي، وبشكل عام يتم تقييم قوة اقتصاد البلدان التي تسعى للانضمام لبريكس من خلال مؤشرات عدّة، نذكر أهمها (علي، الصفحات 24-26):

2.1 الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مؤشرًا رئيسيًا للقدرة الاقتصادية للدول المرشحة، ويجب أن يكون الاقتصاد قويًا ومستدامًا لدعم تكاليف الانضمام إلى المجموعة والتعاون مع دول الأعضاء الحالية، كما يجب أن يكون للدول المرشحة اقتصاد متنوع ومستدام، يعتمد على الصناعة والزراعة والخدمات، حيث يتعين على جميع الدول المشاركة أن يكون لديها نتائج إيجابية في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، والجدول أدناه يوضح تطورات مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لدى دول البريكس:

الجدول رقم 01 يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول بريكس (الوحدة: مليار دولار)

	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للفرد	الناتج المحلي الإجمالي للفرد	نمو الناتج الإجمالي
البرازيل	2 140,90	10 308,00	15 485,00	0,2%
روسيا	1 560,70	10 885,00	27 466,00	1,1%
الهند	2 454,40	1 850,00	7 153,00	7,2%
الصين	11 795,20	8 480,00	16 676,00	6,5%
جنوب افريقيا	317,50	5 588,00	13 409,00	1,0%
المتوسط	3 653,70	7 422,00	19 041,00	3,2%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني
ar.wikipedia.org/wiki/BRICS

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم دول البريكس تمتاز بمؤشرات إيجابية مثلى واقتصاديات منتعشة، حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2017 ما قيمته 70, 653 3 مليار دولار وهو بذاته يعبر عن قوة الاقتصاد ومدى صلابته، بمعدلات نمو لا تقل عن 3,2%، في الأخير نستنتج أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي هو أحد المؤشرات التي تشترطها مجموعة بريكس.

2.2 التجارة الخارجية:

يعتبر التجارة الخارجية مؤشرًا آخر هام للدول المرشحة يعكس مدى قدرة الاقتصاد على الاستجابة للطلبات العالمية وتعطي فكرة عن تفاعل الاقتصاد مع الأسواق الدولية، حيث يجب أن تكون الدول قادرة على تحقيق تدفقات تجارية كافية ومستدامة، والإسهام بشكل إيجابي في التجارة الثنائية مع دول الأعضاء الحالية والدول الأخرى في المنطقة والعالم، كما يجب على الدول المرشحة تحقيق التوازن في التجارة وتحسين بنية التجارة الخارجية لتحقيق النمو المستدام، كما هو موضح في الجدول أدناه من أرصدة لميزان المدفوعات الذي يمثل صادرات وواردات دول البريكس، مع معدلات القدرة الشرائية:

الجدول رقم 2 يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول بريكس (الوحدة: مليار دولار)

	تعادل القوة الشرائية	الصادرات	الواردات	أكبر الأسواق الاستهلاكية
البرازيل	$ 3 216,00	$ 189,70	$ 143,90	$1 401 620,00
روسيا	$ 3 938,00	$ 259,30	$ 165,10	$1 089 144,00
الهند	$ 9 489,30	$ 271,60	$ 402,40	$1 106 702,00
الصين	$ 23 194,40	$ 2 011,00	$ 1 437,00	$3 320 652,00
جنوب افريقيا	$ 761,90	$ 83,10	$ 85,00	$ 221 990,00
المتوسط	$ 8 119,90	$ 562,94	$ 446,68	$1 428 022,00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني ar.wikipedia.org/wiki/BRICS

من خلال الجدول نلاحظ أن دول البريكس من أكبر الأسواق الاستهلاكية خاصة الصين، ونجد كذلك أن جميع هذه الدول صادراتها تفوق وارداتها وبالتالي فهي تعتمد سياسات التنويع وزيادة الصادرات، وهو ما يعبر عليه مستويات القدرة الشرائية

2.3 الاحتياطيات النقدية:

يعتبر حجم الاحتياطيات النقدية والنقد الأجنبي المتاح للدولة مؤشرًا هامًا على الاستقرار الاقتصادي والثقة في الدولة، يشرح ويفسر قدرة الدولة على التصدي للصدمات الخارجية والداخلية ويضمن الاستقرار المالي، حيث يجب أن تكون الدول المرشحة قادرة على تحقيق احتياطيات نقدية كافية ومستدامة لتلبية احتياجات الاستثمار والتعاون المشترك، وتحسين سيولة العملة المحلية كما هو موضح في الجدول التالي (أحلام، صفحة 447):

الجدول رقم يوضح حجم احتياطي النقد الأجنبي وميزانيات دول بريكس (الوحدة: مليار دولار)

	احتياطي النقد الأجنبي	الميزانية الحكومية
البرازيل	$ 362 744	$ 847
روسيا	$ 358 500	$ 414
الهند	$ 352 131	$ 616
الصين	$ 3 899 285	$ 2 031
جنوب افريقيا	$ 47 190	$ 95
المتوسط	$ 1 003 970	$ 800 574

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني ar.wikipedia.org/wiki/BRICS

تحليلا للجدول نلاحظ أن متوسط حجم احتياطي النقد الأجنبي لا يقل عن 1 000 000 مليار دولار، باعتبارها احتياطات كبرى يمكن أن تغطي واردات عدّة سنوات باقتصاد منتعش، وبالتالي فإن مؤشر حجم الاحتياطي مؤشر مهم جدّا ترتكز عليه دول بريكس.

2.4 مؤشرات التنمية المستدامة:

يعتبر دعم التنمية المستدامة وتحقيق المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة مهمًا للغاية للانضمام إلى مجموعة بريكس، تشمل هذه المؤشرات التي يتم اعتمادها من قبل مجموعة بريكس مثل:

- مؤشر التنمية البشرية: حيث يتم تحليل المعدلات المتعلقة بالصحة والتعليم والدخل وغيرها لتقييم مدى التقدم في التنمية البشرية للدولة المرشحة.

- مؤشر التنمية المستدامة: حيث يتم تحليل المعدلات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية لتقييم مدى التقدم في التنمية المستدامة للدولة المرشحة.

الجدول رقم 3 يوضح تعداد السكان ومؤشر التنمية البشرية لدول بريكس

	عدد السكان	نسبة المحصلين أي القادرين على القراءة والكتابة	متوسط العمر المتوقع	مؤشر التنمية البشرية
البرازيل	207 652 865	92,60%	75	0,754
روسيا	143 964 513	99,70%	70	0,804
الهند	1 324 171 354	74,04%	68,3	0,624
الصين	1 403 500 365	96,40%	76,1	0,738
جنوب افريقيا	56 015 473	94,30%	62,9	0,666
المتوسط	627 060 914	93,00%	70,56	0,711

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الموقع الالكتروني
ar.wikipedia.org/wiki/BRICS

فمن خلال الجدول يتضح أن الهند والصين أكثر كثافة سكانية، وتمتاز دول بريكس بمؤشرات تنمية بشرية عالية وجد عالية، وكذا نسب المتعلمين أي أن معظم تلك المجتمعات تعرف القراءة والكتابة، وهي كلها مؤشرات تساعد على قيام تكتل اقتصادي قوي وتعاون تجاري ودولي يساعد على بسط النفوذ وفرض السيطرة، ناهيك عن المساحات الجغرافية والموارد التي تتربع عليها الدول الخمس.

2.5 مؤشر الاستقرار السياسي والاقتصادي:

يعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي مهمًا للغاية في الانضمام إلى مجموعة بريكس، حيث يجب أن تكون الدول المرشحة قادرة على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة للمستثمرين، وتحقيق استقرار العملة المحلية وتوفير بيئة عمل مناسبة وفعالة.

2.6 التضخم:

يوضح مؤشر التضخم مستوى الزيادة في الأسعار خلال فترة زمنية محددة، يتعين لجميع الدول المشاركة في مجموعة بريكس أن يكون لديها مستويات دنيا من التضخم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام

إضافة إلى ذلك، نجد كذلك عدّة مؤشرات يمكن الاستناد إليها من بينها مؤشر الدين العام الذي يعد شديد الأهمية، حيث أن الدين المرتفع يمكن أن يؤدي إلى التراجع في التنمية الاقتصادية ويزيد من حدّة التقلبات، ومعدلات النمو الاقتصادي ومؤشر السوق المالي... إلخ، تعتبر هذه المؤشرات المذكورة أعلاه بمثابة متطلبات أساسية للدول المرشحة للانضمام إلى مجموعة بريكس، وتشكل الأساس لتقييم مدى تأهل الدولة للانضمام. يتم تحليل هذه المؤشرات من قبل مجموعة بريكس وفرق العمل المختصة في كل دولة، لتحديد ما إذا كانت الدولة المرشحة مؤهلة للانضمام أم لا (فيروز، 2022، الصفحات 160-161).

3 المؤهلات والمتطلبات التي تشترطها مجموعة بريكس:

تتطلب عملية الانضمام إلى مجموعة بريكس مجموعة من المؤهلات والمتطلبات، سواء كانت اقتصادية أو سياسية. من بين هذه المؤهلات والمتطلبات:

3.1 المؤهلات المشترطة من طرف مجموعة بريكس

تتطلب الانضمام إلى مجموعة بريكس مؤهلات محددة ومتنوعة، والتي تتضمن المؤهلات الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية والثقافية. يجب أن تكون الدول المرشحة قادرة على تحقيق التوازن في العلاقات الدولية والاستقرار السياسي والاجتماعي والنمو الاقتصادي والتبادل الثقافي. ومن الجدير بالذكر أن هذه المؤهلات لا تكفي للانضمام إلى مجموعة بريكس، وإنما يجب أن تتمتع الدولة المرشحة بإرادة قوية لتحسين علاقاتها مع الدول الأعضاء الحالية في المجموعة والعمل معها لتحقيق الأهداف المشتركة

المؤهلات الاقتصادية:

تعتبر الاقتصادات الكبرى والناشئة أساسًا للانضمام إلى مجموعة بريكس. يجب أن يكون للدول المتقدمة اقتصاد قوي ومتنوع، بحيث تتمكن من تحمل تحديات العولمة والتجارة الحرة. يجب أن يكون الناتج

المحلي الإجمالي للدولة المرشحة للانضمام إلى المجموعة كبيراً ومتنوعاً، ويجب أن يكون لديها القدرة على تنمية اقتصادها بسرعة.

المؤهلات السياسية:

تعتبر الاستقرار السياسي والاجتماعي أمرًا حاسمًا للدول التي ترغب في الانضمام إلى مجموعة بريكس. يجب أن تكون هذه الدولة قادرة على التحكم في الفوضى والاضطرابات الداخلية وتوفير بيئة تشجع على الاستثمار وتحمي المستثمرين. يجب أن تكون الحكومة قادرة على إدارة الشؤون الداخلية والخارجية بكفاءة ونجاعة.

المؤهلات الجيوسياسية:

تعتبر الموقع الجغرافي والقدرة على النفوذ الإقليمي أمورًا حاسمة في اختيار الدول التي يتم انضمامها إلى مجموعة بريكس. يجب أن تكون الدولة المرشحة قادرة على تحقيق التوازن في العلاقات الدولية وتحديد موقفها في القضايا العالمية الهامة. يجب أن تكون للدولة المرشحة علاقات جيدة مع الدول الأعضاء الحالية في مجموعة بريكس وبقية الدول في المنطقة.

المؤهلات الثقافية:

يجب أن تكون الدولة المرشحة قادرة على تعزيز الثقافة العالمية والتبادل الثقافي مع الدول الأعضاء الحالية في مجموعة بريكس. يجب أن تكون الدولة المرشحة ملتزمة بقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعتبر هذه القيم مهمة جدًا لمجموعة بريكس.

إضافة إلى هذه المؤهلات هناك مؤهلات أخرى داعمة للانضمام لمجموعة بريكس، من بينها يجب أن تكون الدولة المرشحة عضوًا في الأمم المتحدة وأن تمثل إحدى الدول النامية ذات النفوذ الإقليمي والدولي، كما يجب أن تكون لديها نظام سياسي مستقر وديمقراطي واقتصاد مستقر ومتنوع ويشهد نموًا اقتصاديًا جيدًا، وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتوافق مواقفها مع مواقف الدول الأعضاء الأخرى في المنتدى وتسعى إلى تعزيز التعاون الثنائي والثلاثي والرباعي بين الدول الأعضاء.

يتميز تكتل بريكس بأنه يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الدول الأعضاء، وتحسين مستوى المعيشة لسكان هذه الدول. ولذلك، فإن انضمام دول جديدة لتكتل بريكس يمكن أن يعزز هذا الهدف ويعمل على تعزيز التنمية والتعاون بين هذه الدول.

كما أن توفر المؤهلات المطلوبة للانضمام إلى تكتل بريكس يعكس الاستعداد الحقيقي للدولة المرشحة لتحمل المسؤولية المشتركة في تحقيق الأهداف المشتركة للتكتل. وبالتالي، فإن انضمام الدول الجديدة يمكن أن يعمل على تعزيز العلاقات الدولية

3.2 مبادئ ومتطلبات ومعايير الانضمام لمجموعة بريكس

يتضح من هذه الدراسة أن الانضمام إلى البريكس يتطلب عدّة متطلبات ومعايير، ويجب أن تكون الدول المرشحة قادرة على تحقيق هذه المتطلبات لتحقيق الاستفادة من فوائد الانضمام إلى المجموعة، ويجب على الدول المرشحة التحلي بالحكمة والتفاني والالتزام في تحقيق هذه المتطلبات من أجل تحقيق التعاون والتنمية المستدامة في المنطقة والعالم، نذكر بعضها (naserdine, 2016, pp. 180-181):

- **احترام حقوق الإنسان:** يشترط على أية دولة تود الانضمام إلى مجموعة بريكس أن تحترم حقوق الإنسان، وألا تخالف قوانين حقوق الإنسان المشار إليها في المواثيق والاتفاقيات الدولية.
- **الالتزام بالديمقراطية:** يجب أن تكون الدولة المرشحة للانضمام إلى مجموعة بريكس ديمقراطية، وأن تحترم حقوق المواطنين في التعبير عن آرائهم والانتخاب.
- **الالتزام بالتعاون الدولي:** يجب أن تكون الدولة المرشحة للانضمام إلى مجموعة بريكس ملتزمة بالتعاون مع باقي الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وألا تخالف قوانين التعاون الدولي.
- **احترام سيادة الدول:** يشترط على أية دولة تود الانضمام إلى مجموعة بريكس احترام سيادة باقي الدول، وألا تخالف قوانين حظر استخدام القوة في التعامل مع دول أخرى.
- **الالتزام بإصلاح نظام التجارة الدولية:** يهدف بريكس إلى دفع عجلة إصلاح نظام التجارة الدولية، وتحسينه بما يخدم مصالح الدول الأعضاء في المجموعة. لذلك، يشترط على أية دولة تود الانضمام إلى مجموعة بريكس التزامها بإصلاح نظام التجارة الدولية والعمل على تحقيق ذلك.

تعتبر في النهاية جميعها مبادئ ومتطلبات وجب تحقيقها على الدول الراغبة في الانضمام لمجموعة بريكس، وكذلك تشترط هذه المجموعة بعض المعايير والشروط نذكرها بإيجاز:

- أن تكون دولة ذات نظام سياسي مستقر وديمقراطي واقتصاد مستقر ومتنوع ويشهد نموًا اقتصاديًا جيدًا؛
- أن تكون دولة مستقلة وتسعى إلى الحفاظ على سيادتها واستقلاليتها في صنع القرارات؛
- أن تكون دولة ذات نفوذ إقليمي ودولي وتتمتع بدور هام في المنطقة والعالم؛
- أن تتوافق مواقفها مع مواقف الدول الأعضاء الأخرى في المنتدى وتسعى إلى تعزيز التعاون الثنائي والثلاثي والرباعي بين الدول الأعضاء؛
- أن تكون دولة ملتزمة بتعزيز العلاقات الدولية وتعزيز التعاون الدولي والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

خاتمة:

من خلال ما تطرقنا، يعتبر موضوع متطلبات ومؤهلات الانضمام لمجموعة بريكس من بين المواضيع الحديثة والحساسة على الصعيد العالمي، حيث تهدف مجموعة بريكس إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول النامية، وللانضمام إلى هذه المجموعة، تحتاج الدول المرشحة إلى تحقيق مؤهلات معينة وتلبية متطلبات محددة، ومن بين المؤهلات المهمة التي يجب على الدول المرشحة تحقيقها، هي النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار السياسي والمؤسسي...إلخ، كما يتضمن ذلك الحفاظ على الاستقرار المالي والتحكم في نسبة الدين العام والحفاظ على التضامن الاجتماعي تابعًا لذلك، تشترط مجموعة بريكس أيضًا توفر بيئة تجارية ملائمة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية، وتحقيق مستوى عالٍ من التعليم والبحث العلمي والتنمية المستدامة. كما يجب على الدول المرشحة الالتزام بقواعد اللعبة العالمية في مجال التجارة الدولية والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان وحماية البيئة. أما بالنسبة للمتطلبات التي يجب على الدول المرشحة تلبيتها، فتتضمن إجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية وتعزيز القدرة على المنافسة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن، وبالتالي يجب على الدول المرشحة أيضًا تحسين البنية التحتية وتطوير الصناعات الحديثة وزيادة الاستثمارات في الابتكار والبحث والتطوير. باعتبار مجموعة بريكس منظمة مهمة جدًا في الساحة

الدولية، حيث تمثل حوالي 42٪ من سكان العالم، وتمتلك 23٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتمثل الدول الأعضاء في المجموعة (البرازيل وروسيا والصين وجنوب أفريقيا والهند) أسواقًا كبيرة للمنتجات والخدمات، وتعد من بين الدول الأسرع نموًا في العالم. ومن المتوقع أن تستمر مجموعة بريكس في النمو والتوسع في المستقبل، وتلعب دورًا مهمًا في تحسين القدرة التنافسية للاقتصادات النامية وتحقيق الازدهار والتنمية المستدامة.

وفي النهاية، يمكن القول بأن مجموعة بريكس تشكل فرصة مهمة للدول النامية لتعزيز تعاونها الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى الرغم من أن الانضمام إلى مجموعة بريكس يتطلب جهدًا كبيرًا والالتزام بمتطلبات صارمة، إلا أن العائدات المحتملة تفوق الجهود والتضحيات المطلوبة. فالتعاون الاقتصادي والسياسي داخل مجموعة بريكس يمكن أن يوفر فرصًا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة للشعوب في الدول الأعضاء.

النتائج:

- مجموعة بريكس هي منظمة دولية هدفها التعاون والتبادل الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء، والاعتماد على الموارد المتاحة واستحداث اقتصادات تواكب وتنافس الاقتصاد العالمي؛
- تتكون مجموعة بريكس من خمس دول أعضاء قابلة، تقبل انضمام الدول بشروط ومؤهلات مع مراعاة المؤشرات الاقتصادية؛
- الحفاظ على الاستقرار المالي والسياسي والتحكم في نسبة الدين العام والحفاظ على التضامن الاجتماعي يعتبر شرط أساسي للانضمام؛
- تمثل مجموعة بريكس حوالي 42٪ من سكان العالم، وتمتلك 23٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، فهي بذاتها قوة اقتصادية كبرى ذات نفوذ وسيطرة على الأسواق العالمية؛
- مجموعة بريكس تشكل فرصة مهمة للدول النامية لتعزيز تعاونها الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

التوصيات:

- وجب على الدول القيام بإصلاحات هيكلية، لتحسين المؤشرات الاقتصادية من أجل الانضمام لمجموعة بريكس؛
- تعزيز القدرة التنافسية لدى الدول والالتزام بالشروط والمبادئ المستوحاة من طرف مجموعة بريكس؛
- العمل على الحفاظ على مستويات مثلى خاصة في الجانب السياسي وتفادي التقلبات السياسية والاقتصادية؛
- تعزيز الاتفاقات الدولية والتحالفات التي تسعى الى بث التعاون والتبادل التجاري بين الدول، ودخول الأسواق العالمية، ممّا يرفع من نسب الصادرات.

قائمة المراجع:

- aissaoui naserdine. (2016). quelles conditions pour un décollage économique réussi? -les enseignements des pays de BRICS -pour l'algérie. *Al-bashaer economic Journal, numéro 05*.
- https://arabic.rt.com/world/1147296-مجموعة-بريكس-تحالف-يتطلع-لتحويل-العالم-إلى-متعدد-الأقطاب/. (2022). *arabic.rt.com*. تم الاسترداد من arabic.rt.com: https://arabic.rt.com/world/1147296-مجموعة-بريكس-تحالف-يتطلع-لتحويل-العالم-إلى-متعدد-الأقطاب/

- بلعربي علي. (2021). التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 01*، الصفحات 104-123.
- بوهريرة عباس، بوعبدلي أحلام. (بلا تاريخ). محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2016. *مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06*(العدد 10).
- عابي وليد، شريط فيروز. (2022). واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس – دراسة تحليلية للفترة 1991 - 2021 -. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 02*، الصفحات 151-166.
- عبد العاطي محمد. (2013). البريكس وافريقيا. *مجلة افريقيا قارتنا، العدد 04*، صفحة 01.
- عبد المنعم وسن إحسان. (2020). الترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمية –تكتل مجموعة دول بريكس أنموذجا-. *مجلة جامعة النهرين، العدد 58*، الصفحات 67-68.
- مسعود علي. (بلا تاريخ). تكتل بريكس: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل. *مجلة آفاق آسيوية، العدد 2*.

التحديات والفرص المترتبة عن انضمام الجزائر للمنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية

(WTOوBRICS أنموذجا)

Challenges and opportunities arising from Algeria's accession to international organizations and economic blocs (WTO and BRICS as examples)

ط.د. بن معطي محمد أمين، مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، المركز الجامعي نور البشير البيض (الجزائر)، m.benmati@cu-elbayadh.dz

د. حفيظ إلياس، مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، المركز الجامعي نور البشير البيض (الجزائر)، i.hafid@cu-elbayadh.dz

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهم التحديات والفرص المتاحة للجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أو نحو الانضمام إلى تجمع البريكس، من خلال المقارنة بين التكتلين الاقتصاديين، وقد اعتمدت هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي المقارن في ابراز أوجه التشابه والاختلاف بين المنظمة العالمية للتجارة وكذا تجمع البريكس وكذا المنهج التحليلي بغرض تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، على غرار الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بالجزائر ودول البريكس، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها أن حظوظ الجزائر في الانضمام إلى تجمع البريكس أعلى مما هو عليه بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة نتيجة بعض العوامل التي يتميز بها الاقتصاد الوطني الجزائري.

كلمات مفتاحية: المنظمة العالمية للتجارة، بريكس، الاندماج الاقتصادي، التحرير التجاري، اقتصادات ناشئة

تصنيفات JEL: F01 , F02,F13

Abstract: This research paper aims to highlight the most important challenges and opportunities for Algeria to join the World Trade Organization or towards joining the BRICS bloc., this study was based on the comparative descriptive approach to highlighting the similarities and differences between WTO and BRICS, as well as the analytical approach to analyses some macroeconomic indicators. gross domestic product (GDP) and foreign direct investment (FDI) for Algeria and the BRICS countries, the study found a series of findings, notably that Algeria's chances of joining the BRICS are higher than those of the World Trade Organization (WTO) as a result of some of the factors that characterize Algeria's national economy.

Keywords: World Trade Organization, BRICS, economic integration, trade liberalization, emerging economies

Jel Classification Codes: F01 , F02,F13

1. مقدمة:

عرف النظام الدولي منذ نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين مجموعة من التغييرات على الصعيد السياسي الدولي، إضافة إلى زيادة الحركية الدولية بين الدول لأسباب عديدة .

ومن بين هذه التغيرات ظهور المنظمات والمؤسسات الدولية الاقتصادية إلى جانب التكتلات الاقتصادية، التي جاءت لتحقيق أهداف عديدة كالنهوض بالاقتصاد العالمي وتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وإزالة الحواجز التجارية وكذا تعزيز التجارة بين الدول.

وتعد المنظمة العالمية للتجارة من أحد المؤسسات الدولية التي تعمل على هذه الأهداف ومن جهة أخرى تنشط بعض الدول أيضا في رسم معالم تحركها السياسي والاقتصادي كما هو الحال مع دول البريكس التي نجحت هذه الأخيرة في ذلك من خلال الاتفاق على تشكيل تجمع يضم الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع، في محاولة لإبراز وجودها كقوة مؤثرة على الصعيد الدولي، وذلك بتمديد نفوذها وعلاقاتها إلى العديد من دول العالم، ولا سيما في الصعيد الاقتصادي.

كما أنه من المعلوم أن الجزائر تسعى لمواكبة التغيرات الحاصلة في العالم من خلال الاندماج والانضمام إلى التكتلات والمؤسسات الاقتصادية الدولية من أجل حماية اقتصادها الوطني، حيث سطرت استراتيجية لدراسة التحديات والفرص المتاحة للانضمام مثلاً إلى المنظمة العالمية للتجارة أو دراسة ملف الولوج إلى تكتل البريكس.

فمن خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الآتية؟

ماهي أهم الفرص والتحديات التي تقف أمام الجزائر من أجل الانضمام إلى WTO **أو**BRICS ؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة نضع بعض الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الدور الرئيسي للمنظمة العالمية للتجارة وتكتل البريكس؟
- ما هو الفرق بين المنظمة العالمية للتجارة وال **BRICS**؟
- هل تواجه الجزائر عراقيل كثيرة بالانضمام ؟

وللإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة نضع الفرضيات الآتية:

– إن المنظمة العالمية للتجارة تسعى إلى تحرير التجارة ، أما تجمع البريكس فهو يهتم تقوية الروابط السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء.

– تهتم المنظمة العالمية للتجارة بالجانب الاقتصادي فقط، أما تكتل البريكس فيهتم بالجانب الاقتصادي والسياسي معاً

– تواجه الجزائر عراقيل سواء انضمت إلى **WTO** أو إلى تكتل البريكس.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم التحديات والفرص المترتبة عن انضمام الجزائر إلى المنظمات والتكتلات الدولية على غرار المنظمة العالمية للتجارة أو تكتل البريكس

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المقارن من أجل إبراز أهم نقاط التشابه والاختلاف بين التكتل الاقتصادي والمنظمات الدولية، والاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل البيانات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الخاصة بدول البريكس.

الدراسات السابقة: هناك بعض الدراسات التي مست موضوع دراساتنا في أحد جوانبه مثل:

– دراسة (شحماط، 2017) والتي كانت بعنوان تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب والتي وضحت نشأة تكتل البريكس كما بينت الدراسة مواجهة تجمع البريكس لبعض الأزمات العالمية والتي كان لها تأثيرها أقل على التجمع. وتوصلت الدراسة إلى أن تكتل البريكس مستقبل اقتصادي جديد قد يأخذ مرتبة الصدارة الاقتصادية من القطب الأحادي الغربي.

– دراسة (معلم، 2021-2022) والتي هدفت إلى إطلاع على الدور الحيوي والمحوري الذي تلعبه دول البريكس في التجارة العالمية، في إدارة الأزمات السياسية العالمية و القضايا الأمنية، باعتبارها جهة فاعلة في وضع قواعد عادلة للنظام العالمي، والتعرف على مدى تأثير مؤسساتها المالية الجديدة سياسياً على الساحة العالمية. كما هدف أيضا إلى محاولة استشراف دول البريكس في النظام الدولي في المستقبل. وتوصلت الدراسة إلى أن الهدف من دول البريكس الحفاظ على وتيرة نموها إلى وضع استراتيجيات طويلة المدى.

- دراسة (الجوهر، 2016-2017) حيث تطرقت إلى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين المسعى والتحديات وتوصلت إلى نتائج من أبرزها أن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تنجر عنه عدة آثار سلبية أكثر منها إيجابية على الاقتصاد الوطني

هيكل البحث: تم تقسيم الدراسة إلى محورين، بحيث تضمن المحور الأول التأصيل النظري للمنظمة العالمية للتجارة وتجمع البريكس، أما المحور الثاني فعالج التحديات المترتبة على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وتجمع البريكس.

2. التأصيل النظري للمنظمة العالمية للتجارة وتجمع البريكس

1.2.ماهية المنظمة العالمية للتجارة:

1.1.2. نشأة المنظمة والتعريف بها:

نشأت المنظمة العالمية للتجارة W.T.O مع نهاية الجولة الثامنة من مفاوضات اتفاقية الجات GATT جولة الأوروغواي(1986-1994م) والتي انتهت في مراكش لتبدأ عملها في 1995/01/01م باسم منظمة التجارة العالمية (WTO)، فهي الوريث الحقيقي لاتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة)، التي نشأت عام 1947م فأصبحت المنظمة الجديدة هي المنظم والمنفذ والمراقب الوحيد لأحكام والتزامات واتفاقيات التجارة الدولية (شاهين، 2016، صفحة 137)

كما تعرّف المنظمة العالمية للتجارة كما يلي: هي مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، تعني بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء غير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة (بداوي، 2004، صفحة 34).

من خلال ما سبق يتضح أن المنظمة العالمية للتجارة تختلف عن المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي مثلا، إذ يشتركان في عضويتهما 150 عضوًا. بينما ينصب التركيز المركزي لصندوق النقد الدولي على النظام النقدي والمالي الدولي، بينما تركز منظمة التجارة العالمية على نظام التجارة الدولي، يعمل كلاهما معًا لضمان نظام سليم للتجارة والمدفوعات العالمية.

2.1.2. أهداف المنظمة العالمية للتجارة (شاهين، 2016، الصفحات 59-60):

أهداف المنظمة العالمية للتجارة عديدة ومتعددة نذكر منها ما يلي:

أ- تأكيد الالتزام بتحرير التجارة الدولية وتنظيمها، وترسيخ مبدأ المساواة في المعاملة، والالتزام بقواعد مدونة السلوك في العلاقات التجارية الدولية؛

ب- تخفيض الرسوم والحواجز الجمركية وجميع العوائق القانونية على التجارة العالمية بما في ذلك السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية؛

ج- تقوية القواعد الخاصة بمعالجة قضايا الدعم، والإعانات، والرسوم التعويضية، ومكافحة الإغراق، وإجراءات الوقاية منها؛

د- تطوير نظام تسوية المنازعات التجارية، ووضع آلية فعالة لتطبيق القرارات والأحكام الصادرة؛

هـ- إيجاد آلية لمراجعة وتعديل السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء أو الساعين للعضوية، لتحقيق مزيدا من الشفافية في أنظمة التجارة الدولية.

3.1.2. مبادئ المنظمة العالمية للتجارة: (سعداوي، 2010، صفحة 115)

- **مبدأ المعاملة الوطنية:** أي عدم التمييز بين المنتجات المحلية وبين السلع المستوردة سواء من حيث فرض الضرائب المحلية كضريبة المبيعات أو من حيث فرض إجراءات أو قوانين.
- **مبدأ الشفافية:** ويقصد به توفير المعلومات لجميع أعضاء المنظمة وإبلاغهم بأي تعديل يطرأ على هذه السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالتصدير أو الاستيراد من طرف أي عضو في المنظمة.
- **مبدأ التجارة العالمية:** ويتضمن هذا المبدأ أن تقوم التجارة بين الدول على أساس المقدرة والكفاءة النوعية والسعرية للصناعات المصدرة.
- **مبدأ إلغاء القيود الكمية واستبدالها بالرسوم الجمركية:** أي إلغاء جميع القيود الكمية على الواردات
- **مبدأ التشاور والتفاوض:** حيث تدعو المنظمة العالمية للتجارة كل أعضائها إلى التشاور والتفاوض وحل جميع النزاعات حول السياسات التجارية بالتفاوض.

4.1.2. شروط الانضمام في منظمة التجارة العالمية:

تشمل عضوية منظمة التجارة العالمية أكثر 164 عضو يمثلون أكثر من 90% من التجارة العالمية. كما أن 30 آخرون يتفاوضون بخصوص العضوية(world trade organization, 2022) .

والشكل التالي يبين خريطة العالم للدول المنظمة لمنظمة التجارة العالمية

الشكل 01: الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة خلال سنة 2022

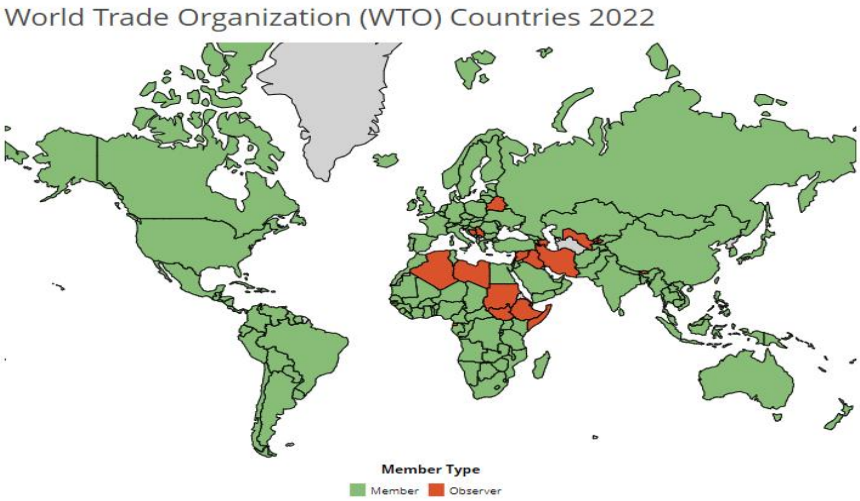

المصدر: موقع (wto organization, 2023)

الشكل أعلاه نلاحظ أن الدول التي باللون الأخضر هي الدول الأعضاء في المنظمة، ونلاحظ أن الجزائر وبعض الدول كليبيا والعراق وغيرهما لم تنظم إلى المنظمة بعد.

باستطاعة أي دولة أن تنظم إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا شريطة أن تتم الموافقة على شروط الانضمام بينهما حتى تستفيد هذه الدولة من امتيازات المنظمة، إذ يمكن حصر بعض الشروط فيما يلي (موقع الجزيرة):

- تقديم بعض التنازلات للتعريفة الجمركية؛
- تقديم التزامات في الخدمات؛
- الالتزام باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة؛

- طلب مرفق بدراسة وافية عن الأوضاع الاقتصادية والتجارية الوطنية؛ (بوطمين ، 2001، صفحة 196)
- إرفاق الجداول المتعلقة بالتعريفات الجمركية لجميع السلع والخدمات التي تتعامل بها الدول وكذا الجهات التي تتعامل معها.

2.2 ماهية تجمع البريكس:

1.2.2. التعريف بالتجمع: تمت صياغة مصطلحBRICs (البرازيل وروسيا والهند والصين) لأول مرة في نوفمبر عام ،2001منِ قبل الخبير الاقتصادي البريطاني "جيم أونيل" محلل شركة جولدمان ساكس Sachs Goldmanالاستثمارية – التي تعد واحدة من المؤسسات المؤثرة في العالم – في الورقة الاقتصادية العالمية رقم ،66والمعنونة "بناء عالم اقتصادي أفضل بريك ،BRICs"كنوع من النمذجة الاقتصادية للتنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية العالمية خلال النصف قرن المقبل، والذي بنى تصوّراً لهذه المجموعة في البداية كنموذج اقتصادي من شأنه أن يخلق بديلاً في هيكل التمويل في العالم، مستنًدا إلى النمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان (Shraddha Naik, 2016, p. 3).

فتجمع البريكس عبارة عن تكتل اقتصادي يضم خمسة دول وهي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب افريقيا، أسس عام 2006 تحت اسم BRIC وبعد انضمام جنوب افريقيا سنة 2010 أصبح يسمى هذا التجمع بـ BRICS، كما تشير كلمة

بريكس إلى الحروف الأولى للدول الأعضاء بالترتيب كالآتي: (B) البرازيل، (R) روسيا، (I) الهند، (C)الصين، (S)جنوب إفريقيا

الشكل02: خريطة دول البريكس

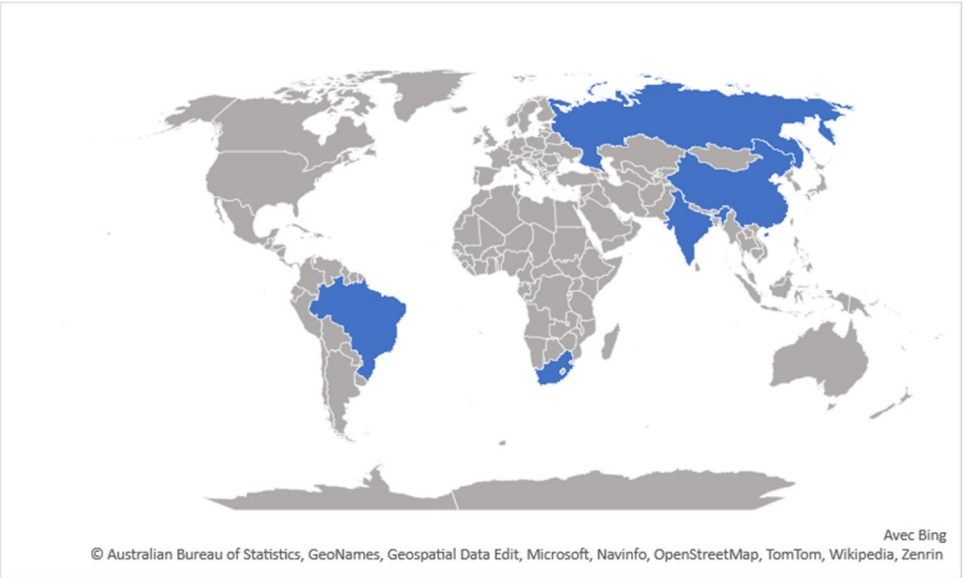

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الاكسل

2.2.2. أهداف دول البريكس: يسعى تجمع البريكس منذ نشأته على تحقيق أهداف ذات أبعاد اقتصادية وسياسية

1.2.2.2. الأهداف الاقتصادية:

- تشجيع التعاون التجاري بين الدول الأعضاء (قدوري، 2014)
- العمل على تحقيق الأمن الاقتصادي العالمي
- يهدف تجمع دول بريكس إلى رفض سياسات الحماية التجارية المتمثلة في فرض أمريكا ضرائب ورسوم على واردات السلع والخدمات من الدول النامية ومنها دول المجموعة، والتي بدأت أمريكا اتخاذ خطوات لتطبيقها، في الوقت الذي ترى فيه دول التجمع أنها تمثل تقييداً لحركة التجارة العالمية وتوجهات العولمة الاقتصادية (بلفلاح، 2014)
- إصلاح صندوق النقد والبنك الدوليين (أبو طالب ، 2015، صفحة 4)
- اقتراح عملة دولية جديدة
- تشجيع التجارة والاستثمارات البينية لتحقيق تكاملا اقتصاديا خاصة في مجال النفط والغاز والبنى التحتية.

2.2.2.2. الأهداف السياسية:

- التشجيع على التعاون السياسي
- العمل على تكريس مبدأ سيادة استقلال الدول
- تحقيق التكامل السياسي والجيوسياسي. (عمر، 2020)
- العمل على تأسيس نظام عالمي جديد بعيد عن الهيمنة الامريكية.
- العمل على القيام بإصلاحات على مستوى المنظمات السياسية الدولية وتحديداً الأمم المتحدة ومجلس الأمن
- العمل على حل الأزمات السياسية الراهنة كالأزمة السورية والليبية BRICS) INFORMATION PORTAL)

3.2.2. الخصائص العامة لتجمع البريكس:

- **عدد السكان:** حسب التقارير السنوية فقد بلغ عدد سكان دول البريكس خلال سنة 2022 كما يظهر في الجدول الآتي:

الجدول 1: عدد سكان دول البريكس لسنة 2022.

الدولة	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	جنوب افريقيا
العدد	215,645,555	146,059,005	1،409،880،000	1،422،280،000	58،775،022

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات موقع https://datasea.xyz/

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الصين تملك أكبر عدد سكاني يقدر بـ 1.422.280.000 نسمة وتليها الهند متجاوزة 1.4 مليار نسمة.

- **المساحة:** تتوزع المساحة الجغرافية لدول البريكس كما يلي:

الشكل 3: توزع مساحة دول البريكس بالنسبة المئوية

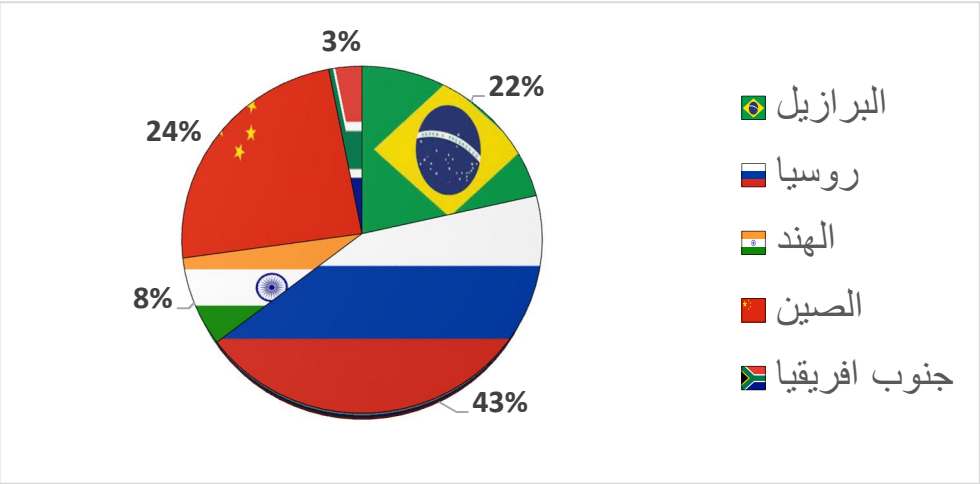

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك العالمي

تحتل دول البريكس المراتب الأولى من حيث المساحة الإجمالية للبلد حيث يقدر اجمالي المساحة الخاصة بالتجمع 39.720.383 كلم^2 وهذه القيمة تأخذ 27 %من مساحة العالم

- معدلات التضخم: أظهر تقرير البنك العالمي سنة خلال الفترة 2018 - 2021 نسبة التضخم كما يلي:

- **الجدول 2: تطور معدلات التضخم لدول البريكس خلال الفترة 2021/2018**

السنوات / الدول	2018	2019	2020	2021
البرازيل	3,66	3,73	3,21	8,30
روسيا	2,88	4,47	3,38	6,69
الهند	3,94	3,73	6,62	5,13
الصين	2,07	2,90	2,42	0,98
جنوب أفريقيا	4,52	4,12	3,21	4,61

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- تعتبر البرازيل أكثر الدول تسجيلاً لمعدلات التضخم
- سجلت الهند خلال أزمة كوفيد19 نسبة 6.62 % وهي النسبة الأعلى خلال هذه الفترة.

- تتميز الصين بمعدلات تضخم متدنية حيث وصلت خلال السنوات الأخيرة إلى أقل من 1 %
- تتراوح معدلات التضخم في جنوب افريقيا بين 3 %و4 %

3.2. الفرق بين المنظمة العالمية للتجارة وتجمع البريكس

يظهر الفرق بين المنظمة العالمية للتجارة وتجمع البريكس فيما يلي:

الجدول3: الفرق بين WTOوBRICS

الفروق	المنظمة العالمية للتجارة wto	تجمع البريكس brics
تاريخ التأسيس	1995	2001
التسمية الأولى	GATT	BRIC
نوع المنظمة	منظمة دولية مستقلة	تكتل اقتصادي
عدد الدول الأعضاء	164دولة	05 دول
طبيعة الأهداف	اقتصادية، تجارية	سياسية، اقتصادية وتجارية
الهدف الأساسي	تهدف إلى تنظيم التجارة الدولية وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق لجميع الدول الأعضاء.	تهدف إلى تحسين التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء وتحسين مكانتهم الدولية.
نوع اقتصادات الدول الأعضاء	اقتصادات متنوعة	اقتصادات ناشئة
الهيكل التنظيمي	تتألف من مجلس التجارة العام والمدير العام واللجان الفنية المختلفة	تتألف من قمة قادة الدول الأعضاء والمجموعة الوزارية واللجان الفنية المختلفة
النطاق الجغرافي	يغطي التجارة العالمية بشكل عام.	يركز على التعاون والتجارة بين الدول الأعضاء فقط

المصدر: من إعداد الباحثين

3. التحديات المترتبة على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وتجمع البريكس

1.3 التحديات المترتبة على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

تعتبر الجزائر عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من أهم تحدياتها، وهذا راجع إلى المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني الجزائري ومن بين التحديات التي تقف أمام الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ما يلي: (L'intelligent », 2001)

- إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب التنسيق على جميع مستويات بين مختلف مؤسسات الدولة وهذا لأنها عملية صعبة ومعقدة وطويلة وتمثل مسألة استراتيجية بالنسبة للجزائر.
- بعد جولة من المفاوضات التي بين الجزائر وممثلي المنظمة العالمية للتجارة في 09أفريل 2001تلقت الجزائر انتقادات حادة من طرف رئيس المنظمة آنذاك السيد: "مايك موور MIRE" MOOREو قد تعثرت تلك المفاوضات بالرغم من أن الجزائر في نضرها في تلك الفترة قد أجابت على كل الملاحظات المقدمة من قبل شركائها التجاريين.
- من خلال نتائج هذه الجولة نلاحظ أن الجزائر لم ترقى بعد في تلك المرحلة إلى المعايير والمقاييس الدولية التي تعتمدها المنظمة العالمية للتجارة.

-غياب أي استراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير و المتوسط و الارتكاز على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي

- إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يفرض على الجزائر فتح العلاقات الدولية مع بعض الدول الأعضاء التي هي في حقيقة الأمر منقطعة كما هو الأمر مع إسرائيل.

2.3 الفرص المتاحة للجزائر في حالة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

يمكّن هذا الانضمام المؤسسات إلى إعادة النظر في الاهتمام بالجانب البحث والتطوير لأنه لا يتعدى في الوقت الراهن 0,5 %من رأس مال المؤسسات الجزائرية بصفة عامة بالمقارنة مع المؤسسات الأجنبية خاصة منها التابعة للدول المتقدمة حيث أنها تخصص مبالغ كبيرة في هذا المجال يتعدى 07 %من رأس مالها (قطافي ، 2014، الصفحات 55-56).

يسمح الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بجلب استثمارات أجنبية في الجانب الفلاحي وبالتالي انتقال التكنولوجيا الجديدة في المجال الزراعي وخاصة الزراعة الصحراوية التي تتوفر على كل ظروف نجاحها (دادي عدوة و منتاوى ، 2003، صفحة 135)

الاستفادة من الاتفاقيات والاستثناءات التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول النامية (عقومة و بن معطي، 2017، صفحة 61)، والمتمثلة في اتفاقيات الإجراءات الوقائية الموجهة للدول النامية من أجل حماية الصناعات المحلية وكذا استثناءات الحق في استخدام القيود الكمية واستثناء الحق في الحماية ضد المنافسة غير المشروعة.

3.3. التحديات المترتبة عن الانضمام لتجمع البريكس:

إذا ما فكرت الجزائر بالانضمام لتجمع البريكس فإنها أمام مجموعة من التحديات الاقتصادية والسياسية وكذا الثقافية، أولها الاختلاف في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلدان المشاركة فيها، إلى جانب التباينات الثقافية والتاريخية والسياسات المالية التي تتبعها كل دولة على حدة، وتداخل أنظمة اقتصادية عدة ذات أحجام متفاوتة وأسعار عملات متفاوتة في نظام اقتصادي واحد.

أما ثاني التحديات فهي أن كل اقتصاديات "بريكس" الآن مرتبطة بشكل أو بآخر بالاقتصاد الغربي عامة، والأمريكي خاصة، من خلال حركة التدفقات المالية والمبادلات التجارية، وهو الأمر الذي مازال يشكل خطورة عليها، حيث خرجت بعض الأصوات لتنادي باستقلال المجموعة عن الغرب، فيما يؤكد الواقعيون أن هذا الأمر مستحيل، وأن المطلوب فقط هو محاولة أن تكون المجموعة قوة ضغط على الدول الكبرى بغرض عدم تركها تتحكم في مصير العالم منفردة، سواء بالقرار الاقتصادي أو بالسياسي.

أما التحدي الثالث فهو العداء الكبير الذي يكنه الغرب للمنظمة التي تسعى إلى عالم بلا قطب واحد. كما أن الجزائر أمام تحدٍّ تجاري يتمثل في الحصول على فرص تجارية متساوية في تجمع البريكس حيث سيفرض بعض الدول الأعضاء قيوداً تجارية على الصادرات والواردات الجزائرية.

4.3. الفرص المتاحة للجزائر للانضمام إلى تجمع البريكس

بعد إبداء الجزائر رغبتها بالانضمام لتجمع البريكس، رحبت روسيا بهذا القرار حيث أكدت رئيسة المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لروسيا، السيدة فالنتينا ماتفيينكو، هذا الخميس، تأييد بلادها لرغبة الجزائر في الانضمام إلى مجموعة ''البريكس''، مشددة على أن فدرالية روسيا تعتبر الجزائر «شريكا موثوقا ومهما جدا على مستوى القارة الإفريقية'' (جريدة horizons، 2023).

فعلى غرار ما صرحت به روسيا حول انضمام الجزائر فإن هذه الأخيرة أمام فرص تساعدها على الدخول إلى هذا التكتل، كاستفادة الجزائر من فرص التجارة والاستثمار والتبادل التكنولوجي مع الدول الأعضاء والاستفادة من الخبرات.

كما أن الانضمام إلى تجمع البريكس يحسن من المكانة الاقتصادية والسياسية، وهذا ما يسمع للجزائر بزيادة علاقاتها الدولية، بما في ذلك العلاقات مع الدول أخرى

والانضمام لتجمع البريكس لا يشترط وجود تنوع اقتصادي في البلد، فدول البريكس تهتم بمجالات الطاقة بكثرة وهذا ما يعتبر نقطة قوة في صالح الجزائر بحكم طبيعة صادرات الجزائر.

إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تتميز به الجزائر (ندين ، 2022)، والذي يطل على أبواب أوروبا يعد كأكبر سوق في العالم، بالإضافة إلى أنها على مقربة من الأسواق الأفريقية، وخصوصاً الغرب الإفريقي.

يمكن للجزائر الاستفادة من بعض البرامج التي يوفرها تجمع البريكس، مثل برنامج التعليم والثقافة وبرنامج البحث والتطوير وغيرها من البرامج التي تعزز التعاون في مختلف المجالات.

4. خاتمة:

في الختام لا يسعنا القول إلا أن يجب على الجزائر –بالرغم من تأخرها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة–العمل على استغلال جميع الفرص المتاحة لها وبشكل جيد حتى تقلل من قيمة الآثار السلبية التي قد تمس مختلف القطاعات في حالة انضمامها ومن جهة أخرى يمكن للجزائر أن تستغل بعض المزايا والفرص الممنوحة للدول النامية الأعضاء بالمنظمة، لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وهذا من خلال مواكبة التغيرات التي تحدث على المستوى العالمي.

كما أن تجمع البريكس الذي يضم أحد أكبر الدول، يعتبر من أهم التحالفات الاقتصادية الجديدة في العالم ومن المهم ملاحظة أن الجزائر لم تكن ولا تزال ليست عضوًا في تجمع البريكس ومع ذلك، يمكن النظر إلى بعض الفرص المتاحة لها إذا قررت الانضمام إلى التجمع في المستقبل.

نتائج الدراسة:

- المنظمة العالمية للتجارة عبارة عن مؤسسة دولية تضم أكثر من 160 دولة

- تجمع البريكس عبارة تكتل اقتصادي لمجموعة من الاقتصادات الناشئة، تنتمي إلى دول من قارات مختلفة
- يختلف تجمع البريكس عن بقية التجمعات والمنظمات الأخرى التي شهدتها الساحة الدولية من قبل
- هناك عدة شروط تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الجزائر من أجل الانضمام وهذا الأمر يحتاج من الجزائر القيام بعدة إصلاحات اقتصادية
- إن الحظوظ المترتبة عن انضمام الجزائر إلى تجمع البريكس أكبر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، بسبب طبيعة الاقتصاد الوطني الجزائري، وطبيعة العلاقات بين دول البريكس
- ضرورة الإسراع في إعداد الترتيبات المتعلقة بالانضمام لتجمع البريكس، من أجل تعويض بعض التأخر بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

التوصيات:

- وجوب دراسة أهم التحديات التي قد تواجه الجزائر من أجل الانضمام إلى تكتل البريكس خاصة وهي على مشارف الدخول إليه
- على الدولة الجزائرية أن تهتم بالمزايا الموجودة ببنك البريكس للتنمية حتى تنجو تدريجيا من شروط صندوق النقد الدولي وتبعاته الاقتصادية.
- الاهتمام بدراسة ملف الانضمام إلى تكتل البريكس من خلال إقامة تظاهرات ومحافل دولية أخرى قصد الإلمام بهذا الجانب أكثر

5. قائمة المراجع:

1. أم البنين معلم. (2021-2022). دور تكتل البريكس في النظام الدولي. باتنة، الجزائر.
2. أمينة عمر. (24 11, 2020). *الموسوعة السياسّية*. تاريخ الاسترداد 29 03, 2023، من https://political-encyclopedia.org/dictionary/البريكس
3. جريدة horizons. (16 03, 2023). *روسيا تؤيد رغبة الجزائر في الانضمام إلى مجموعة "البريكس"* . تم الاسترداد من horizons quotidien national: https://www.horizons.dz/arabe/archives/58875
4. حسن أبو طالب . (2015). نحو عالم بدون هيمنة غربية. *مجلة السياسة الدولية المصرية*.

5. محمود شحماط. (سبتمبر, 2017). تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب. *التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون*، الصفحات 52-67.
6. ناصر دادي عدوة، و محمد منتاوى . (2003). *الجزائر و المنضمة العالمية للتجارة ، أسباب الانضمام و النتائج المترقبة* . الجزائر : دار المحمدية العامة.
7. يوسف سعداوي. (2010). *دراسات في التجارة الدولية*. الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع.
8. يونس بلفلاح. (2014). *واقع وأفاق العلاقات العربية بمجموعة البريكس*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية- جامعة الدول العربية.
9. الجوهر, ب .(2016-2017) .انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: بين المسعى والتحديات . بجاية, الجزائر: جامعة عبد الرحمان ميرة.
10. بداوي, م .(2004) .المنظمة العالمية للتجارة وتحرير الخدمات المالية والمصرفية-دراسة حالة الجزائر .-)ج. س. دحلب (.Éd ,البليدة.
11. بوطمين , س .(2001) .*انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة* .تخصص: نظرية التحليل الاقتصادي: جامعة الجزائر.
12. شاهين, م .(2016) .*منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية*، .éd)الطبعة 1) .(د. ا. الجامعي (.Éd ,الإمارات العربية المتحدة-الجمهورية اللبنانية.
13. عقومة, ل & ,.بن معطي, م .(2017) .تفعيل استراتيجية الذكاء الاقتصادي في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، .*مذكرة ماستر ، تخصص: مالية وتجارة دولية* .بشار: ، جامعة طاهري محمد بشار.
14. قدوري, ص .(18 07 ,2014) .*مجموعة بريكس الاقتصادية وتحديات المستقبل* Récupéré . surالحوار المتمدن.
15. قطافي , س .(31 12 ,2014) .تحديات و آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .
Revue d'Economie et de Statistique Appliquée, 11(2), pp. 49-5

1. BRICS INFORMATION PORTAL. (s.d.). *History of BRICS*. Récupéré sur BRICS INFORMATION PORTAL: http://infobrics.org/page/history-of-brics/

2. L'intelligent ». (2001, juillet 24 au 30). Revue hebdomadaire. *politique et économique international*.
3. Shraddha Naik. (2016, JUNE 25-27). The Rise of BRICS- A Multipolar World? *Asia-Pacific ISA Conference*.
4. *trademap*. (s.d.). Récupéré sur trade map: https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry_TS.aspx?nvpm=4%7c012%7c%7c%7c6757%7cTOTAL%7c%7c%7c2%7c1%7c1%7c2%7c2%7c1%7c2%7c1%7c1%7c1
5. world trade organization. (2022, 11 01). *WTO*. Récupéré sur https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm: https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/org6_e.htm
6. https://data.albankaldawli.org/
7. *موقع الجزيرة*. (s.d.). Récupéré sur http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/84DF9DC5-965D-4D2C-9007-0346F37ACAA5
8. ندين , ع. (2022, 11 نوفمبر). *جريدة الميدان*. Récupéré sur ماذا ستكتسب الجزائر من انضمامها إلى تكتل البريكس؟: https://www.almayadeen.net/news/economic/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%B3%D8%AA%D9%83%D8%AA%D8%B3%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%86%D8%B6%D9%85%D8%A7%D9%85%D9%87%D8%A7-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D9%83%D8%AA%D9%84-%D8

إمكانية تنمية الصادرات الجزائرية في ظل انضمام إلى البريكس BRICS.

The possibility of developing Algerian exports through membership in the BRICS group.

أ–د دحو سليمان مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية،(الجزائر)،
dahou.slimane@univ-ghardaia.dz
حاكمي براهيم، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية،(الجزائر)
hakmi.brahim@univ-ghardaia.dz

ملخص: تحتل اقتصاديات دول *BRICS* مراتب متقدمة على الصعيد الدولي، حيث تتقاطع مصالحها المشتركة في سبيل التحول نحو اقتصاد عالمي جديد متعدد الأقطاب، بهدف كسر الهيمنة الغربية ورسم معالم نظام دولي متعدد الأقطاب تستطيع دول المجموعة التموقع فيه بارتياح تام. وكما تعتبر إستراتيجية تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خيارا إستراتيجيا لتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي من جهة، ولتنويع مصادر الدخل ومواجهة تقلبات أسعار النفط من جهة أخرى، ولمواكبة التحديات المطروحة من اجل زيادة الصادرات بكفاءة وفاعلية، وسعي انضمام الجزائر له اثر كبير على تحسين فعالية الأداء التصديري. حيث جاءت هذه الدراسة كمحاولة لوصف تأصيل نظري لإمكانية تنمية الصادرات الجزائرية في ظل انضمام إلى الـ *BRICS*. مستخدمين المنهج الوصفي حول موضوع الدراسة، لنتوصل في الأخير إلى اكتشاف دور الانضمام للمجموعات الدولية يسهم في زيادة الصادرات الإجمالية من خلال تحسين جودة ونوعية الإنتاجية المحلية التي تتماشى مع حاجات ورغبات المستهلك الأجنبي.

كلمات مفتاحية: انضمام الجزائر، بريكس، زيادة الصادرات الإجمالية، اقتصاد عالمي.
تصنيفات JEL: M13, M31, L81 .

Abstract:

The economies of the BRICS States are internationally advanced and their shared interests are intersected to move towards a new multipolar world economy, break Western hegemony, Algerian export development strategy of burns is therefore a strategic option for the implementation of the economic recovery program on the one hand, for diversifying sources of income and addressing fluctuations in oil prices on the other. For meeting the challenges posed to increase exports efficiently and effectively, its accession will have a significant impact on improving the effectiveness of export performance. The present study aims at describing a theoretical corroboration of the possibility of developing Algerian exports under

BRICS, Users of the program description on the topic of the study. Finally, we find out the role of joining international groups in increasing overall exports by improving the quality and quality of domestic productivity.
Keywords: Algeria's accession, BRICS, increase in total exports, global economy.
Jel Classification Codes: M13, M31, L81.

1. مقدمة:

تسعى الجزائر إلى الانضمام لمجموعة **BRICS** التي تضم دولا كبرى مثل الصين وروسيا، والبريكس عبارة عن تكتل سياسي واقتصادي عالمي بارز يضم كلا من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وهو يستقطب إلى جانب الجزائر اهتمام دول كثيرة في منطقة الشرق الأوسط مثل من السعودية وإيران. وتعتبر هذه المنظمة سوق واعدة نظرا لأنها تمثل41% من سكان العالم و40% من مساحته و24% من الاقتصاد العالمي و16% من التجارة العالمية، ومع سعي الجزائر إلى تنويع صادراتها خارج المحروقات والوصول إلى مبلغ 10 مليار دولار قبل نهاية 2023 يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة انضمام الجزائر لمنظمة BRICS، في تنمية الصادرات خارج المحروقات؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن تقسيم المداخلة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- آليات وأدوات تنمية الصادرات.
- أهمية ودور الصادرات في التنمية الاقتصادية.
- قدرات التصدير الجزائرية ضمن منظمة BRICS.

أهداف الدراسة:

من خلال هذه خطة الموضوعة للدراسة نطمح لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- التطرق إلى أهم آليات تنمية الصادرات.
- التطرق لدور الصادرات في التنمية الاقتصادية.
- معرفة مدى قدرات التصديرية للجزائر ضمن

تكتل مجموعة BRICS.

منهجية الدراسة:

في ضوء تحديد مشكلة الدراسة وللإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يعتبر أفضل المناهج الدراسة، ولأنه يتلاءم مع موضوع دراستنا حيث سيتم وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وهذا من خلال جمع البيانات والمعلومات من مختلف المراجع والمنشورات العلمية ومواقع الانترنت.

2. آليات وأدوات تنمية الصادرات

1.2 مفهوم إستراتيجية تنمية الصادرات: تعرف هذه الإستراتيجية على أنها "تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية" (محمود حامد عبدالرزاق، 2006، صفحة 34). أما Krouger 1981 فيعرف إستراتيجية تنمية الصادرات على أنها "مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة" ويعرفها كذلك Bhagwat & Balassa 1985 بأنها "تلك الإستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات، من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات" (محمود حامد عبدالرزاق، 2006، صفحة 35). ومما سبق نستخلص أن سياسة تشجيع الصادرات تمثل مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.

2.2 سياسة الدعم والإعانات: بالرغم من البعد الأساسي والهام الذي لعبته سياسات دعم الصادرات في تنمية صادرات العديد من الدول في الماضي، إلا أن استخدامها بدأ يتقلص تدريجيا نتيجة الجهود العالمية لتحرير التجارة الخارجية وانضمام كثير من الدول إلى منظمة التجارة العالمية، أما أهم أشكال الدعم فتتمثل في الدعم المالي المباشر، الاستثناءات الضريبية كالإعفاء من ضريبة الأرباح، الإعانات الخاصة بالمدخلات الوسيطة وإعفاء مستلزمات الإنتاج المستوردة من الرسوم الجمركية أو إعادتها بعد التصدير، تقديم القروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة رمزية والدعم غير المباشر

كدعم خدمات المياه والكهرباء للأنشطة التصديرية ولضمان فاعلية الدعم وتقليل الآثار التشوهية الناتجة عنه، فإن الإطار العام لسياسات دعم الصادرات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار (د مصطفى بابكر، 2006، صفحة 05):

- وضع جدول زمني لرفع إنتاجية المشاريع التصديرية وربط مقدار الدعم بذلك.
- حجم الدعم عن السلع التي لا تغطي أسعارها مستلزمات الإنتاج المستوردة.
- مرونات العرض في الدول المصدرة ومرونات الطلب في السوق المستوردة عند تحديد معدل الدعم.
- حجم الأسواق الخارجية المستهدفة.
- الاتفاقيات والتفضيلات الجمركية.

2.3 السياسات الجمركية: نجد عدة أساليب وأنظمة جمركية ستخدم لتسهيل الأنشطة التصديرية:

- **نظام الدروباك:** وهو نظام رد الرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة بعد التصدير.
- **نظام السماح المؤقت:** أو الإعفاء التام للرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة.
- **نظام الإيداع:** ويقصد به إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لفترة زمنية محددة.
- **المناطق الحرة:** والهدف من إنشاء هذه المناطق في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات هو جذب الاستثمار الموجهة للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعمة، وكذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج (د مولاي عبدالقادر، 2007، صفحة 24). وكما يتوقف نجاح المناطق الحرة بالإضافة إلى الإعفاءات والمزايا الضريبية وغير الضريبية التي تمنح للمستثمرين على جودة البيئة الاستثمارية التي تتطلب توفر متطلبات الاستثمار من البنى التحتية، مؤسسات، تنظيم إداري جيد، ولكي تحقق المناطق الحرة التنمية المنشودة لقطاع الصادرات فإنه يجب مراعاة الآتي في تصميم السياسات والأدوات التحفيزية (د مولاي عبدالقادر، 2007، صفحة 24):

- ألا ينافس إنتاج الصناعات التصديرية في المناطق الحرةّ إنتاج الصناعات المحلية في الأسواق الخارجية والأسواق المحلية. ومنع الترخيص لإقامة صناعة تصديرية قبل التأكد من جاهزية أسواق التصدير.
- تشجيع الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي التي تسهم في تطوير الكوادر الإدارية والفنية.
- تشجيع الصناعات التي تتميز باستغلال وفرات الحجم.

2.4 السياسات التوجيهية: تتمثل السياسات التوجيهية في الإصلاحات والبرامج التي تهدف إلى خلق البيئة المواتية لتنمية قطاع الصادرات، وتأتي أهمية مثل هذه السياسات من حقيقة أن السياسات التجارية والصناعية التقليدية لم تعد ملائمة لدعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولية أمام عولمة الاقتصاديات وتحرير التجارة الدولية. إن تحرير التجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجمركية وغير الجمركية يجعل السياسات التنظيمية وإجراءات التجارة الخارجية كإجراءات التصدير والإجراءات الإدارية وإجراءات الرقابة والمعايير التقنية مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية، وبالتالي فإن دور الدولة في هذا الجانب لا يقل أهمية عن دورها في إطار السياسات التجارية التقليدية (د مصطفى بابكر، 2006، صفحة 6).

ويتمثل أهم أدوات السياسة التوجيهية في ما يلي (د مصطفى بابكر، 2006، صفحة 06):

- توفير مناخ وطني تنافسي وتهيئة بيئة أعمال ملائمة للمستثمرين الوطنيين والأجانب من أجل نقل تكنولوجيا وأساليب الإنتاج والتنظيم الحديثة.
- تدريب المهارات وتأهيل الكوادر وإعدادها للقدرة على كشف واستغلال الفرص التصديرية وغزو الأسواق من خلال:
  - وضع سياسات تعليمية وتدريبية ناجحة تهدف –في المقام الأول– بالإلمام بالعلوم والتكنولوجيا الحديثة وتنمية ملكيات الإبداع والابتكار وتنمية مهارات التسويق والتفاوض الدولي.
  - التوعية بأهداف وإستراتيجيات تنمية الصادرات في ضوء المتغيرات الاقتصادية والتجارية المعاصرة.
- إعادة هيكلة وتحديث الصناعة بشكل يخدم تنافسية صادرات هذه القطاعات، ويتضمن تحديث الصناعة بالإضافة إلى عمليات تقليص الوزن الزائد للمؤسسة من تسريح للعمالة الزائدة والتخلص من

الأصول غير المنتجة، عمليات ترميم وإعادة هندسة خطوط الإنتاج وذلك بالاستثمار في التكنولوجيا الحديثة مما يكفل من زيادة في الكفاءة الإنتاجية وتنظيم العمليات الإنتاجية.

2.5 بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري:

يتميز التصدير بأنه نشاط يتعامل مع كافة قطاعات النشاط الاقتصادي في الداخل، ويتعامل كذلك مع متغيرات الأسواق العالمية، ومن ثم إنشاء إدارة وطنية لمتابعة تنفيذ النشاط التصديري بصورة متكاملة تعمل على إزالة الاختناقات ونقاط التعثر بدءا من مرحلة الإنتاج ونهاية بتقديمها إلى السوق العالمي مروراً بمراحل التجهيز والتعبئة والتغليف، والنقل وما يصاحبها من خدمات التمويل والتأمين والإجراءات الجمركية والشحن للأسواق الخارجية حتى الوصول إلى منافذ التوزيع، وما يسبقها من حملات ترويجية ودعائية، لتصل إلى المستهلك النهائي في هذه الأسواق (د عبد الحميد رضوان، د مطر أحمد، 2009، صفحة 4). والشكل التالي يوضح:

المصدر: (د عبد الحميد رضوان، د مطر أحمد، 2009، صفحة 4)

الإدارة المتكاملة لتنمية الصادرات.

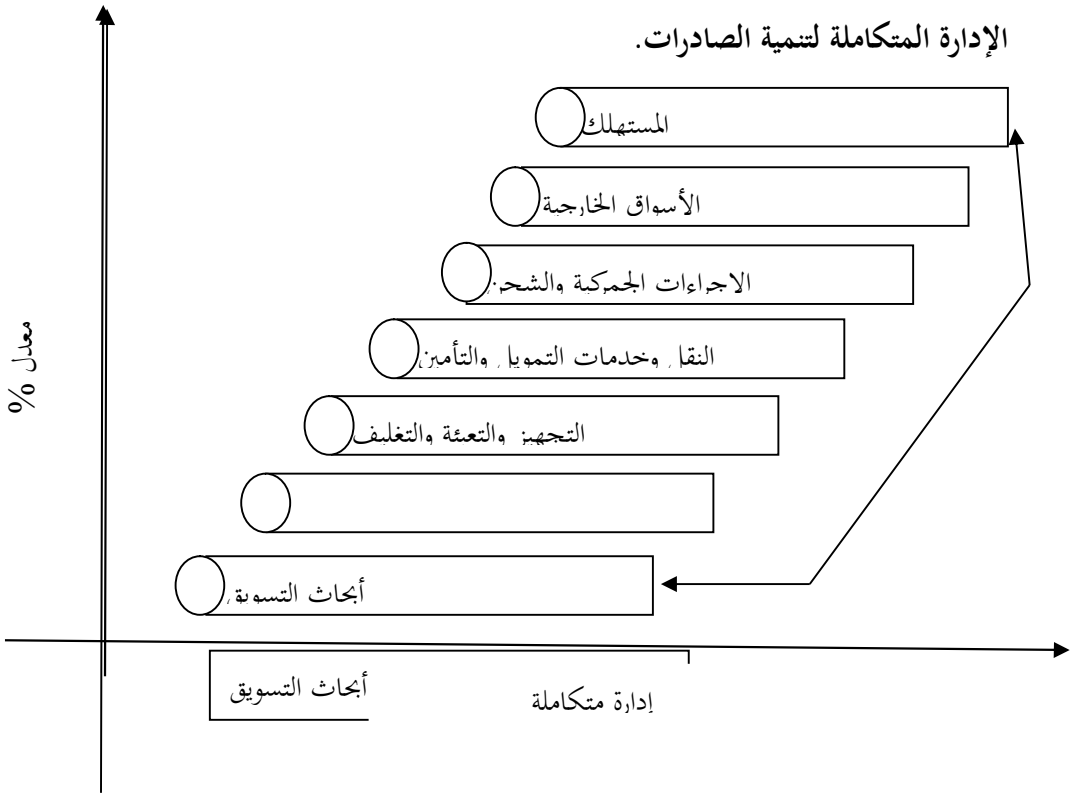

2.6تخفيض قيمة العملة

إن تخفيض قيمة العملة عملية طابع تقني، يهدف إلى تغيير قيمة العملة بالنسبة إلى معيار مرجعي سواء كان هذا المعيار ذهبا أو سلة من العملات أو حقوق السحب الخاصة ومن إلى جميع العملات المختلفة (Gerard Lelarge, 1993, p. 142). وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط أهمها (د عبد المجيد قدي، 2006، صفحة 134):

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة، بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع الأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- عدم قيام الدولة بالمنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن لتخفيض.
- استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة والمعاير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.
- الاستجابة لشروط مارشال ليرنر والقاضي بأن تكون $en+én>1$ أي مجموعة مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح.

.2.7. سياسات تحسين جودة الصادرات ومناخ الاستثمار:

يعتبر رفع جودة الصادرات من أهم العوامل التي تتيح نفاذ الصادرات للأسواق الخارجية، كما يلعب مناخ الاستثمار السائد في الدولة دوراً هاماً في التأثير على أداء الصادرات وتتمثل هذه السياسات في (د عبد الحميد رضوان، د مطر أحمد، 2009، صفحة 07):

- إقامة شبكات الإنتاج للتصدير Production network for export: وتعني ربط الشركات المتميزة العاملة في بعض الصناعات في إطار عنقودي صناعي وتقديم الدعم لها لتشجيعها على التطوير والابتكار بغرض التصدير، وضمان إمدادها بالمواد الخام والطاقة وتكاليف النقل وقصر هذه المزايا على هذه الشركات دون باقي المشروعات، والهدف من إنشاء هده الشبكات هو زيادة جودة وكمية صادرات الشركات العاملة في إطار هذه الشبكات.
- تأهيل ودعم المؤسسات التي توجه منتجاتها للتصدير وخاصة فيما يتعلق بتطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة وذلك للحصول على شهادات الجودة العالمية.
- تطوير المنتجات المصدرة، بحيث تتوافق مع التغير في أذواق المستهلكين في الأسواق العالمية من خلال إجراء الأبحاث والدراسات عن أذواق المستهلكين.
- التشجيع المعنوي للمنتجين والمصنعين المحليين من خلال مثلا تأسيس جائزة لأفضل أداء تصديري.
- يفعل دور المؤسسات العلمية من خلال نقل الاختراعات الجديدة إلى حيز التنفيذ في مجالات الإنتاج المختلفة، وخلق الوحدات القادرة على نقل المعلومات بأكثر الطرق فاعليه.

.2.8.التمويل والائتمان والتأمين للصادرات:

إن العملية التصديرية ذات طبيعة خاصة في استخدام أنشطة الائتمان، ولذا يجب توفير التمويل والائتمان المناسب كأحد الشروط الأساسية لنجاح التوجه التصديري للخارج، وقد يقدم الائتمان بالعملة المحلية أو الأجنبية في الداخل أو الخارج.

وتتمثل أهم السياسات التي تتبعها الدولة لتنمية صادراتها في ميدان الائتمان والتمويل في:

- منح الائتمان للمشتري الأجنبي من خلال بنك أو جهة تمويل في البلد المصدر، ليحصل المصدر على حصيلة صادراته بمجرد تقديم مستندات الشحن، وذلك في سبيل الترويج للصادرات.
- توفير قروض ميسرة للمصدرين وتمنح هذه القروض للمصدرين لشراء المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لتنفيذ عقود التصدير.
- القروض طويلة الأجل: تقدم هذه القروض للتوسع في الصادرات من السلع الرأسمالية والتكنولوجية (د عبد الحميد رضوان، د مطر أحمد، 2009، صفحة 3).

إن الهدف الرئيسي لضمان ائتمان الصادرات هو تشجيع التصدير والنمو الاقتصادي للبلد من خلال (عبد المجيد قدي، وصاف سعيدي، 2002، الصفحات 4-5):

- حماية المصدر من أخطار الدفع في صفقات التصدير، فعملية البيع إلى الخارج تقتضي شروط ائتمانية أكثر مخاطرة من البيع في السوق المحلي، نتيجة صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة حول المشترين الأجانب، وقدرتهم المالية من جهة وكذا حالة عدم اليقين التي تعيشها العلاقات الاقتصادية الدولية.
- تمويل العملية التصديرية: عندما لا يكون المورد في مركز يسمح له بتمويل صفقاته بنفسه.
- ترفع وثيقة الضمان من جودة كمبيالة التصدير، وترفع من جدارة المصدر في الحصول على الائتمان، مما يؤدي إلى تحريك رؤوس الأموال التي لم يكن من الممكن إتاحتها بطريقة أخرى.
- توفير شروط أفضل للدفع مثلا في مجال المنافسة مع المنتجات التنافسية في الأسواق الدولية.
- تنشيط تداول الأوراق التجارية المرتبطة بعمليات التصدير المغطاة بالضمان لما أن المتداولين لهذه الأوراق مطمئنون للحصول على قيمتها عند استحقاقها وآمنون خطر الرجوع عليهم عن الوفاء بها.
- جلب الاستقرار للمؤسسات المصدرة، لأن المؤسسات المؤمنة هي أبعد ما تكون من الإفلاس لأن تعويض الخسائر عند حدوث الكوارث يحمي المؤمن من الخطر بتوحيله إلى شركة التأمين مقابل دفع أقساط بصفة منتظمة.

9 .2.خدمات النقل ودورها في تنمية الصادرات:

يتعين على شبكات النقل بكافة فروعها تقديم خدماتها بأسعار تنافسية ومستويات جودة عالية حتى يمكن إيصال الصادرات للمستهلك الأجنبي في وقت مناسب وظروف حسنة، ومن أهم وسائل الشحن في التجارة الدولية ما يلي (شريف علي الصوص، 2011، صفحة 238):

- **النقل البحري:**

إن أغلب المعاملات التجارية الدولية تتم عن طريق الشحن البحري وذلك للخصائص التالية:

- انخفاض تكاليف التشغيل في السفن البحرية عنها في وسائل النقل الأخرى وما ينتج عنه من انخفاض أجور الشحن وبالتالي انخفاض تكلفة الطن الواحد.

- القدرة الاستيعابية الهائلة للسفن البحرية والتي لا تضاهيها فيها أي وسيلة نقل، فهي في بعضها تصل إلى عشرات الآلات من الأطنان للبضائع العادية مثل ناقلات الحاويات، ومئات الأطنان من البضائع السائلة مثل ناقلات النفط.
- انخفاض نسبة المخاطر التي تتعرض لها وسائط الشحن البحري بالمقارنة مع وسائط النقل الأخرى، حيث أنها أكثر تكيفا مع العوامل المناخية.

لكن رغم هذه الامتيازات إلا أن هناك بعض العيوب يمكن تلخيصها في ما يلي (شريف علي الصوص، 2011، صفحة 239):

- قلة المرونة أو انعدامها لأنها ترتبط بمواعيد شحن محددة كما تتطلب وجود موانئ مهيأة لاستيعابها.
- طول الفترة الزمنية التي تحتاجها أحيانا للتحميل والتفريغ، مما لا يشجع نقل السلع السريعة التلف إلا إذا كانت مجهزة، لذلك خاصة فيما يخص التعبئة من حيث قوة الغلاف ومتانته نظراً للسرعة في مناولة البضاعة من جهة وارتفاع حجم التكديس من جهة أخرى.
- ولتفعيل دور النقل البحري من أجل تنمية الصادرات فإنه يتوجب:
- توسيع دور القطاع الخاص في الموانئ البحرية وخدماتها وتعظيمه وتشجيع استثماراته، ومنحه كافة التسهيلات من تقديم مختلف الخدمات.
- رفع كفاءة خدمات الموانئ، وزيادة قدرتها التنافسية إقليما وعالميا عن طريق إعطاء الشركات العاملة في هذا النشاط مرونة أكبر في التسعير، وذلك عن طريق تنمية الموارد البشرية خاصة في المجال التكنولوجي.
- تحديث وتدعيم البنية الأساسية للموانئ.

– النقل الجوي:

تتمثل أهم المشكلات التي تواجه المصدرين في عدم وجود فراغات كافية للشحن وعدم توافر طائرات متخصصة وعمليات الإفراج الجمركي، لذا فإنه يجب منح حوافز للشركة لتوفير الفراغات المطلوبة، وكذا تدريب العاملين بالمطار لرفع كفاءتهم، والعمل على إزالة القيود وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المشحونة جو، وخاصة الفاكهة والخضر سريعة التلف (د عبد الحميد رضوان، د مطر أحمد، 2009، صفحة 12). وقد تأسست منظمة النقل الجوي الدولية The International air Transport

"IATA" Association سنة 1945 في كندا كمنطقة عالمية تعمل على توفير الأمان والنقل الجوي الاقتصادي للأفراد والبضائع وللتوسيع من النقل التجاري عن طريق التعاون الوثيق بين خطوط وشركات الطيران في مجال النقل الجوي (شريف علي الصوص، 2011، الصفحات 258-259).

– **النقل البري:**

من أقدم وسائل النقل التي استخدمها الإنسان كان النقل البري عبر الطرق الداخلية أو الخارجية، ومن أهم وسائل الشحن البري:

- السيارات
- السك الحديدية.
- الشحنات.
- الأنابيب.

3. دور الصادرات في التنمية الاقتصادية.

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في تمول التنمية الاقتصادية خاصة للدول النامية وهذا لعجز الموارد المحلية لتمويل التنمية، ويمكن تلخيص هذه الأهمية في ما يلي:

3.1 توسيع القاعدة الاقتصادية:

من المعروف أن ضيق السوق المحلي نظراً لضعف القدرة الشرائية لدى أفراد المجتمع هو أحد أسباب التخلف وضيق النشاط الاقتصادي، ولذلك تعمل الدولة على توسيع السوق المحلي بمختلف الوسائل من إعادة توزيع الدخل وتخفيض الضرائب وغيرها، ومن ناحية أخرى فإن الأسواق العالمية تمثل محالا لتصريف المزيد من الإنتاج المحلي وبالتالي تعتبر هذه الأسواق العالمية عاملاً أساسياً في توسيع القاعدة الاقتصادية في المجتمع، فبالإضافة إلى جلب المزيد من العملات الأجنبية تؤدي تنمية الصادرات إلى فتح مجالات جديدة للإنتاج الذي يخصص كليا أو جزئيا لمقابلة الطلب الخارجي وينتج عن هذا زيادة في الدخل الوطني وزيادة في فرص العمالة (د أسامة صادق شنب، بدون سنة النشر، صفحة 07).

3.2 توفير رؤوس الأموال:

تسهم التجارة الخارجية في توفير رؤوس الأموال الإنتاجية من آلات ومعدات..الخ. وكذا المنتجات نصف مصنعة التي تستعمل في إقامة هذه المشروعات والتي تؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني، كما تسهم

التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية من خلال الاستيراد كنتيجة للنمو الحاصل في حجم الإنتاج والدخول، والذي يتمخض عن زيادة في فرص العمل، خاصة وأن الطاقة الإنتاجية في الدول النامية غير قادرة على توفير هذه المتطلبات الاستهلاكية (د فلح حسن خلف، 2004، الصفحات 353-358).

3.3 تحقيق أثر التقلبات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني:

يلاحظ أن كلا من الدول النامية تقوم بتصدير عدد محدود من السلع التي تتركز غالبا في الخدمات والمنتجات الزراعية، وتعتمد الدول النامية اعتماداً كبيراً في صادراتها على مواد خام كالبترول أو المنتجات الزراعية، وما يلاحظ أن الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات عموماً هو طلب يتميز بتقلبه مقارنة بالطلب على المنتجات الصناعية، ونتيجة لهذه العوامل فإن الدول المنتجة والمصدرة للسلع الزراعية والخامات كانت ولا تزال تعاني من تقلب كبير نسبيا في حصيلتها من العملات الأجنبية مما ينعكس سلباً على الاستقرار الاقتصادي.

وقد كانت تقلبات التجارة الخارجية في مجال الخامات والمنتجات الزراعية مسار اهتمام ودراسة الاقتصاديين والدول المنتجة والهيئات الدولية، ووضعت اقتراحات كثيرة تهدف إلى الحد من هذه التقلبات منها إنشاء صناديق موازنة الأسعار أو إبرام اتفاقيات دولية للتحكم في السوق...الخ، إلا أن الدراسات تشير إلى أن الحل الفعال لهذه المشكلة يكمن في مدى قدرة الدول المصدرة لهذه المنتجات على تنويع صادراتها وتقليل حدة الاعتماد على سلعة أو سلعتين من هذا النوع من المنتجات. إن تنمية الصادرات من الوجهة النوعية تعد أحد الأبعاد الأساسية التي يجب أن يبنى عليها أي برنامج ناجح لتطوير التصدير (د أسامة صادق شنب، بدون سنة النشر، صفحة 13ذ).

3.4 تدعيم قوة مساومة الدول في مجال الدولي:

بدراسة شروط التجارة وتطويرها بالنسبة للدول المصدرة لخامات والمنتجات الزراعية على مدى العقود الماضية يتبين بوضوح أن هذه الشروط تتجه تدريجيا بحيث أصبحت ضد الدول النامية وفي صالح الدول المتقدمة التي تصدر المنتوجات المصنوعة أساسا ويعزى هذا الاتجاه إلى أسباب متعددة أهمها:

- زيادة الطلب على المنتجات المصنعة بمعدل أكبر من زيادته على المنتجات الخام والزراعية.
- ضعف مرونة العرض من المنتجات الخام بالمقارنة بعرض المنتجات المصنوعة.

– التطور التكنولوجي الذي تمكنت الدول المتقدمة بفضله من أن تنتج محليا سلعا صناعية تحل محل الخامات الطبيعية والمنتجات الزراعية، فعلى سبيل المثال هناك سلع متعددة فمنها المطاط الصناعي والألياف الصناعية وغيرها.

– وقد بدأت الدول النامية في اتخاذ عدد من الإجراءات لمعالجة هذا الموقف منها محاولة تنظيم المروض من السلع الزراعية والمواد الخام بغرض إيقاف أسعارها (د أسامة صادق شنب، بدون سنة النشر، صفحة 14).

3.5 تدعيم النمو الاقتصادي:

إن تشجيع الصادرات يؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي في البلد من خلال التحسن في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، وبالتالي تحسين المستويات المعيشية في مختلف جوانبها الثقافية والاجتماعية، ولكن هذا التحسن في الدخل قد يؤدي إلى ظهور أنماط ذات نزعة استهلاكية أكثر من تلك السائدة من قبل، وهذا يكون كنتيجة للتطور الكمي والنوعي في الإعلان لكلفة وسائله وأشكاله، وأمام هذا التوجه نحو الاستهلاك تسعى الدول المتقدمة لفتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها، وهنا تبرز أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه التجارة الخارجية في التعامل بكامل الحيطة والحذر، لأن انكشاف السوق المحلي مع ضعف تنافسية المنتج المحلي يؤدي إلى إغراق الأسواق بشتى السلع مما يؤثر سلباً على الأرصدة النقدية المتاحة للادخار والاستثمار في الدول النامية وبالتالي تتراجع معدلات النمو (د فلح حسن خلف، 2004، الصفحات 353- 358).

4. الأهداف المرجوة وقدرات التصدير الجزائرية ضمن تكتل BRICS

4.1 التعريف بتكتل البريكس أو مجموعة البريكس BRICS (قاسمي عبدالسميع، 2018):

في عام 2006 وعلى هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بدأت مراحل تشكل هذه المنظمة بمبادرة كل من وزراء خارجية الصين، البرازيل، الهند، روسيا ثم انضمت إليها جنوب إفريقيا في سنة 2011، ويرى الكثير من الاقتصاديين أن التجسيد الفعلي لفكرة تكتل البريكس جاءت خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي عصفت بالكثير من الاقتصاديات المتقدمة في نظام اقتصادي عالمي هيمنت عليه الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، حيث عقد رؤساء الدول الأربعة المؤسسة للتكتل قمة

بروسيا سنة 2009 وأجمع هؤلاء القادة على ضرورة تأسيس نظام عالمي متوازن واتفقوا على تعزيز التعاون والتنسيق في كافة المجالات على رأسها المجال الاقتصادي.

4.2 تكتل البريكس بالأرقام

تظهر قوة البريكس من خلال وتيرة نمو دولها السريعة وكذا عدم تصدع اقتصاديات هذه الدول بعد الأزمة المالية 2008، إضافة إلى ذلك القوة الديموغرافية للتكتل حيث يقطن مجموعة دول البريكس حوالي 3مليارات نسمة بنسبة 42.1% من إجمالي سكان الأرض، كما تتربع هذه الدول على مساحة 39,7 مليون كم^2 بنسبة 29.8% من مساحة اليابسة العالمية، أما من الناحية الاقتصادية يبلغ رأسمال مجموعة بريكس ما يقرب من 200مليار دولار تم تمريرها في عدة مشاريع مشتركة، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس سنة 2016 حوالي 16.4 تريليون دولار بنسبة 22.3% من الحجم العالمي.

كما تحتل اقتصاديات دول البريكس مراتب متقدمة على الصعيد الدولي على النحو الآتي: الصين الثانية عالمياً، الهند الرابعة عالمياً، روسيا السادسة عالمياً، البرازيل التاسعة عالمياً، جنوب إفريقيا الخامسة والعشرين عالمياً.

4.3 مجموعة البريكس ضمن السياسة الدولية

لم يقتصر التعاون بين مجموعة دول البريكس على الجانب الاقتصادي وحده، بل تجاوز ذلك إلى الجانب السياسي قصد تعظيم منافعها وزيادة جرعة تأثيرها في النسق الدولي، حيث أظهرت العديد من القضايا السياسية درجة التنسيق داخل هذا الكيان على غرار الأزمة السورية حين وقفت الصين مرارًا بجانب روسيا ضد الولايات المتحدة واستعملت أمامها حق الفيتو عدة مرات، وفي الفترة الممتدة بين 8 و10 يوليو 2015 عُقدت بجمهورية باشكورتوستان الروسية قمتين دوليتين لكل من منظمتي بريكس وشنغهاي للتعاون. وأسفرت عن عدة قرارات تَرجمت الموقف المشترك لدول البريكس إزاء العديد من القضايا السياسية الدولية، وعلى رأسها مكافحة الإرهاب حيث دعت المجموعة توحيد الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب في إطار الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب، وفقا لقرارات الصادرة مجلس الأمن، وانتقدت بطريقة غير مباشرة التحالف الذي كانت تقوده الولايات المتحدة ضد ما يسمى بداعش، إضافة إلى مواقف مشتركة تم التعبير عنها في إطار القمة، منها كيفية تسوية الأزمات الدولية الراهنة كالملف

السوري والملف النووي الإيراني، وغيرها القضايا السياسية التي تشغل الرأي العام الدولي. وتتقاطع مصالح هذه الدول وأهدافها المشتركة في سبيل التحول نحو اقتصاد عالمي جديد وإرساء دعائم لنظام دولي متعدد الأقطاب وكان من الواضح على إثر هذه القمة رغبة البريكس في إحداث تأثيرات في السياسة الدولية من خلال تفعيل أجندتها السياسية بجانب الأجندة الاقتصادية وكل ذلك بهدف كسر الهيمنة الغربية على النظام الدولي ورسم معالم نظام دولي متعدد الأقطاب تستطيع دول المجموعة التموقع فيه بارتياح تام.

أخيرًا، نصل مما سبق تفصيله إلى أن البريكس قوة صاعدة في العلاقات الدولية وذلك راجع إلى عدة عوامل ساهمت في ذلك، أهمها طبيعة الدول المشكلة للتكتل التي تملك منفردةً قدرات اقتصادية وعسكرية معتبرة، كما أن ثراء هذه الدول بالموارد والطاقات أسهم في خلق تنوع وتعدد في مصادر الطاقة والتصنيع، ومنه إلى تكامل في عدة ميادين رغم التباعد الجغرافي. إضافة إلى ذلك عامل آخر وهو تقاطع مصالح هذه الدول وأهدافها المشتركة في سبيل التحول نحو اقتصاد عالمي جديد وإرساء دعائم لنظام دولي متعدد الأقطاب، حيث تم ترجمة هذه الأهداف في زيادة وتيرة التعاون التقني والاقتصادي. حيث تسعى دول بريكس إلى إنشاء كابل إنترنت خاص بها لتفادي عمليات التجسس الأمريكية على سبيل المثال لا الحصر، كما تسعى إلى خفض التعاملات الدولارية بين الدول الخمس وخلق عدة مؤسسات اقتصادية مثل (البنك الجديد للتنمية) لتعزيز وتنسيق التعاون بين دول المجموعة وتقوية عصبها الاقتصادي على الصعيد الدولي.

5. الأهداف المرجوة من الانضمام لد BRICS وتنمية الصادرات

5.1 الطاقة والغذاء:

يقول الخبير الاقتصادي الدولي د. سلامة بأن الفائدة الأولى هي تمكن الجزائر من توسيع قاعدتها الاقتصادية ونفوذها السياسي، في أن تكون عضوا في مجموعة تضم الصين وروسيا وتشكل 41% من سكان العالم و24% من الاقتصاد العالمي و16% من التجارة العالمية. ثم إن الصين هي أكبر مستورد للطاقة في العالم وهذا يعني أنها قادرة على استيعاب كل صادرات الجزائر من الغاز والنفط، كما أن بإمكانها أن تخصص جزءا من استثماراتها لصناعة النفط والغاز الجزائريين. الفائدة الثانية هي أن بإمكان الجزائر أن تبيع نفطها وغازها بعملة غير الدولار الأمريكي واليورو وأن تتحول إلى البترو–يوان الصيني في المستقبل ما سيحميها من عقوبات اقتصادية محتملة من قبل الولايات المتحدة في حال اتخذت الجزائر نهجا

سياسيا لا يرضي واشنطن .الفائدة الثالثة أن تتعلم الجزائر من روسيا كيف تمكنت من أن تحول نفسها من مستورد رئيسي للقمح والمواد الغذائية أيام الاتحاد السوفيتي إلى أكبر مصدر لهما في العالم تحت زعامة الرئيس الروسي بوتين. مع ازدياد الأزمة الغذائية في العالم فإن الجزائر ستستفيد في المستقبل من تأمين أمنها الغذائي وتصدير الفائض إلى العالم (أمين زرواطي، 2022).

5.2 تنمية ومضاعفة الصادرات

كان من المتوقع أن تصل صادرات الجزائر 56.5 مليار دولار مع نهاية 2022، منها 49.5 مليار دولار صادرات النفط والغاز، ونحو 7 مليارات دولار صادرات خارج قطاع المحروقات، بحسب بيان السياسة العامة للحكومة. ورغم أن هذه الأرقام تمثل قفزة في الصادرات مقارنة بعام 2021، زيادة بنحو 17 مليار دولار، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والغاز وزياد الكمية المصدر من الغاز ومن السلع خارج المحروقات، إلا أنها تمثل أقل من نصف صادرات جنوب إفريقيا التي بلغت في2021 أكثر من 121 مليار دولار.بينما وضعت الحكومة هدفا للوصول إلى 10 مليارات دولار صادرات خارج المحروقات في نفس العام، و15 مليار دولار في الأعوام المقبلة.حيث تنتج الجزائر نحو 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بمعدل سنوي، صدرت منه رقما قياسيا في 2022، بلغ 56 مليار متر مكعب، بينما استهلكت نحو 50 مليار متر مكعب، وتعيد ضخ نحو 30 مليار متر مكعب في الآبار للحفاظ على نشاطها.

وللوصول إلى هذا الهدف كثفت الجزائر من استثماراتها في قطاع المحروقات وخصصت لها نحو 40 مليار دولار، وحققت اكتشافات هامة في 2022، من النفط والغاز، ودخلت في شراكات مع شركات متعددة الجنسيات على غرار إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية و"أوكسدونتال" الأمريكية، لاستغلال حقول الغاز وزيادة الانتاج. وتسارع الجزائر الخطى لمضاعفة إنتاجها من الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية، والهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، بالشراكة مع عدة دول على غرار ألمانيا وإيطاليا، بهدف توفير كميات أكبر من الغاز للتصدير، وأيضا تصدير الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء إلى أوروبا مستقبلا. كما تسعى البلاد لتصدير الكهرباء إلى أوروبا بالنظر إلى امتلاكها فائضا كبيرا منها قابلا للتصدير، إذ تنتج 25 ألف ميغاواط، بينما لا تستهلك في أوقات الذروة بالصيف سوى 17 ألف ميغاواط، ويتقلص هذا الرقم إلى 11 ألف ميغاواط في الشتاء. وتراهن الحكومة الجزائرية على رفع

الصادرات خارج المحروقات إلى 10 مليار دولار في 2023، و15 مليار دولار في الأعوام المقبلة، بعدما نجحت نسبيا في رهان 5 و7 مليارات دولار في 2021 و2022 على التوالي. ويعتمد مدى قدرة الجزائر للوصول إلى هذا الهدف من خلال وصولها إلى الأسواق الإفريقية، من خلالها تسريعها العمل على شق طريق نحو موريتانيا للوصول إلى أسواق غرب إفريقيا، وكذلك تسريع الخط العابر للصحراء نحو نيجيريا ووسط القارة السمراء. والتحرك لفتح معارض لمختلف السلع الجزائرية، وأيضا فروع لبنوك جزائرية في عدد من العواصم الإفريقية. وتنشيط الاستثمارات في قطاع المناجم، خاصة استخراج الفوسفات في شرق البلاد والحديد بالجنوب الغربي والذهب والأتربة النادرة بأقصى الجنوب[1].

5.3 زيادة الناتج الداخلي الخام

إحدى العقبات أمام انضمام الجزائر إلى منظمة بريكس، تواضع ناتجها الداخلي الخام الذي بلغ 163 مليار دولار في 2021، وفق بيانات البنك الدولي. بينما يبلغ الناتج الداخلي الخام لجنوب إفريقيا (أصغر اقتصاد في بريكس) 419 مليار دولار، أي مرتين ونصف ضعف الاقتصاد الجزائري. لذلك وضع الرئيس تبون، تجاوز 200 مليار دولار ناتج داخلي خام، هدفا لدخول بريكس، وهو هدف ليس مستحيلا ولا صعبا، ولكنه مرتبط بمدى ارتفاع أسعار النفط والغاز بالدرجة الأولى. إذ إن الناتج الداخلي الخام للجزائر ما بين 2011و2014، تجاوز سقف 200 مليار دولار، وبلغ 213.8 مليار دولار في 2014، نتيجة لارتفاع أسعار النفط لتتجاوز سقف 100 دولار للبرميل، وزيادة إنتاج النفط الجزائري ليبلغ 1.5 مليون برميل يوميا.

وإنتاج الجزائر حاليا من النفط في حدود مليون برميل يوميا، بالنظر إلى حصتها المحدد من أوبك+ والأسعار من المتوقع أن تتراوح بين 70 و100 دولار للبرميل في 2023، وفق بعض التقديرات. لذلك تراهن الجزائر على إمكانياتها الكبيرة من الغاز الطبيعي لمضاعفة الإنتاج الذي يكثر عليه الطلب أوروبيا، لرفع ناتجها الداخلي الخام بزيادة تتجاوز 37 مليار دولار في عام واحد.

فالناتج الداخلي الخام، يعني بأبسط تعريفاته قيمة مجموع السلع والخدمات داخل الدولة. والجزائر تملك القدرة على تطوير مدا خيلها من الخدمات خاصة السياحة وتحويلات العمال من الخارج، من خلال

تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة للأجانب، وفتح فروع بنكية في البلدان التي تتواجد بها جالية جزائرية كثيفة.

6. الخاتمة:

تلعب الصادرات دوراً مهماً في تمويل التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية من خلال المساهمة في تصدير الفائض إلى السوق الخارجي وتخفيض العجز الميزان التجاري وتدعيم العملة المحلية. وكما تسعى الجزائر إلى تنمية صادراتها من خلال استقطاب استثمارات أجنبية واستثمارات وطنية، وللوصول إلى هذا الهدف كثفت الجزائر من استثماراتها في قطاع المحروقات وخصصت لها نحو 40 مليار دولار، وحققت اكتشافات هامة في 2022، من النفط والغاز، ودخلت في شراكات مع شركات متعددة الجنسيات على غرار إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية و"أوكسدونتال" الأمريكية، لاستغلال حقول الغاز وزيادة الإنتاج. وكما تراهن الحكومة الجزائرية على رفع الصادرات خارج المحروقات إلى 10 مليار دولار في 2023، و15 مليار دولار في الأعوام المقبلة، بعدما نجحت نسبيا في رهان 5 و7 مليارات دولار في نهاية 2021 و2022 على التوالي. ويعتمد مدى قدرة الجزائر للوصول إلى هذا الهدف من خلال :

-وصولها إلى الأسواق الإفريقية، من خلالها تسريعها العمل على شق طريق نحو موريتانيا للوصول إلى أسواق غرب إفريقيا، وكذلك تسريع الخط العابر للصحراء نحو نيجيريا ووسط القارة السمراء.

-التحرك لفتح معارض لمختلف السلع الجزائرية، وأيضا فروع لبنوك جزائرية في عدد من العواصم الإفريقية.

-تنشيط الاستثمارات في قطاع المناجم، خاصة استخراج الفوسفات في شرق البلاد والحديد بالجنوب الغربي والذهب والأتربة النادرة بأقصى الجنوب.

7. قائمة المراجع الأجنبية والعربية والمنشورات العلمية والمواقع الالكترونية :

- Gerard Lelarge. (1993). *Economie générale.* Paris: Edition Dunod.
- أمين زرواطي. (30 09, 2022). *www.france24.com/ar*. تاريخ الاسترداد 28 03, 2023، من france24.com: https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8

%A8%D9%8A%D8%A9/20220930-%D9%85%D8%A7-
%D9%87%D9%8A-
%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-
%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-
%-%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A7

- د أسامة صادق شنب. (بدون سنة النشر). *التسويق الدولي*. حلوان: جامعة حلوان.
- د عبد الحميد رضوان، د مطر أحمد. (2009). *سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، سياسات تنمية الصادرات*. الإماراتية: وزارة التجارة الإماراتية.
- د عبد المجيد قدي. (2006). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية* (الإصدار ط 3). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- د فلح حسن خلف. (2004). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- د مصطفى بابكر. (2006). الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات السنة الخامسة، *مجلة جسر التنمية ، العدد 50* (السنة الخامسة).
- د مولاي عبدالقادر. (2007). التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- شريف علي الصوص. (2011). *التجارة الدولية الأسس والتطبيقات*. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- عبد المجيد قدي، وصاف سعيدي. (2002). آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات. *مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 2* (02).
- محمود حامد عبدالرزاق. (2006). *تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية*. مصر، مصر: مكتبة الحرية للنشر والتوزيع.

عصرنة النظام المحاسبي والمالي بالجزائر كحتمية لانضمامها إلى التكتل الاقتصادي BRICS

Modernizing the accounting and financial system in Algeria as an imperative for its accession to the BRICS economic group.

د. بن مسعود عبد الله كمال،مخبر التنمية الإدارية، جامعة غرداية (الجزائر)، bmak73@yahoo.fr

ط/د بوحفص مول الضاية، مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين ادائها بمنطقة الطاسيلي، جامعة اليزي (الجزائر)، bouhafs.mouledaya@cuillizi.dz

ملخص:هدفت الدراسة الى البحث في عصرنة النظام المحاسبي والمالي بالجزائر كحتمية لانضمامها إلى التكتل الاقتصادي بريكس ولتحقيق أهداف الدراسة تم مقارنة الأنظمة المحاسبية لدول التكتل بريكس مع النظام المحاسبي المالي الجزائري، ومن اجل الإلمام التام بالموضوع استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث خلصنا الى ان تكتل بريكس يتكون من خمس دول تتمثل في كل من (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا) وتشكل قوة اقتصادية رائدة تساعد الجزائر في النمو والازدهار في حال الانضمام اليه حيث يهدف الى الوصول لنظام دولي متعدد الأقطاب، وإصلاح هيئة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية العالمية، اما بخصوص الانظمة المالية والمحاسبية المعتمدة في دول التكتل فهي تطبق معايير المحاسبة الدولية موازاة مع الأنظمة المحلية لكل بلد، في حين تبين ان النظام المحاسبي الجزائري مستوحى من المعايير المحاسبة الدولية ولكن عدم المواكبة والتحديث أدى إلى اتساع الفجوة والاختلاف بين النظامين مما يستدعي حتمية عصرنة النظام المحاسبي المالي الجزائري ليكون الإتحاد ناجعا.

كلمات مفتاحية: نظام محاسبي مالي، منظمة بريكس، معايير محاسبة دولية، توافق محاسبي.

تصنيفات JEL: M40، M41،

AbstractThe aim of the study was to investigate the modernization of the accounting system in Algeria as a necessity for its accession to the BRICS. To achieve the study objectives, the accounting systems of the BRICS countries were compared with the Algerian system. a descriptive-analytical method was used. As for the accounting systems adopted by the BRICS countries, they apply international accounting standards in parallel with the local systems of each country. It was found that the Algerian accounting system is inspired by international accounting standards, but the lack of keeping up with updates has widened the gap between the two systems, which makes the modernization of the Algerian financial accounting system necessary for the union to be effective.

Keywords: BRICS organization; Accounting compatibility; Financial accounting system; international accounting standards.

1. مقدمة:

إن الانضمام إلى مجموعة بريكس يتطلب مستوى عالياً من التخطيط والتطلع إلى الإصلاحات الاقتصادية والتنموية والتكنولوجية، ويتطلب تعاونًا واسعًا بين الأعضاء، ومع ذلك، فإن الجزائر تسعى في إطار مساعيها الأولية للاتحاد تسعى جاهدة لتحسين قطاعاتها الاقتصادية والياتها، وباعتبار أن الجزائر تمتلك موارد طبيعية غنية وتمثل شريك أساسي في مجال الطاقة، وتتمتع بموقع استراتيجي هام على الساحل الشمالي لإفريقيا فقد تقدم الأسبوع الماضي أمين عام منظمة البريكس بطلب رسمي إلى الجزائر للانضمام إلى هذا التكتل، والذي جاء بعد دعم غير مسبوق من كل من الروس والصين،. غير أن الانضمام إلى مجموعة بريكس يتطلب مجموعة من الآليات والإجراءات كالالتزام بالمعايير العالمية للتجارة والاستثمار والتنمية المستدامة، والاستعداد للتعاون والتنسيق مع الدول الأعضاء الأخرى على كافة الأصعدة المالية والمحاسبية.

2.1 إشكالية الدراسة: تسعى هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:

في ظل الأفاق المرجوة من انضمام الجزائر الى مجموعة (BRICS)وحجم التدفقات الحقيقية والنقدية الحاصلة والمتوقع تحقيقها في إطار هذا التكتل الاقتصادي، هل تستدعي إصلاحات وتوافقات في النظم المالية والمحاسبية للبلدان المكونة له؟

وفي هذا المنحنى وعلى ضوء ما تقدم، وللإجابة على ما ورد في إشكالية البحث يمكننا صياغة

1.2.1التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بمجموعة(BRICS) ، وما هي الأفاق المرجوة من هذا التكتل الاقتصادي؟
- ما هي النظم المحاسبية والمالية المعتمدة بغالبية البلدان المكونة لهذا التكتل؟
- ما هو واقع النظام المحاسبي والمالي بالجزائر؟
- ما هي أوجه الاختلاف والتوافق بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والنظم المحاسبية والمالية لدول (BRICS)

وكإجابة أولية على هذه التساؤلات نقوم بافتراض ما يلي:

3.1 الفرضية الرئيسية:

تكوين التكتلات الاقتصادية أو الانضمام اليها يكون بهدف الاستفادة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية والرفع من حجم التدفقات الحقيقية والنقدية بين بلدانها والذي لن يكون فعالا دون استحداث مجموعة من الاليات ومن أهمها توافق الأنظمة المحاسبية والمالية وحتى الجبائية بين مكونات هذا التكتل الاقتصادي.

4.1 الفرضيات الثانوية:

- ✓ تتكون مجموعة (BRICS)من خمس دول متطورة اقتصاديا ومتباعدة فيما بينها جغرافياتسعى الى تكوين قوى اقتصادية وسياسية عالمية في ضل هيمنة القطب الواحد؛
- ✓ باعتبار غالبية دول مجموعة (BRICS)متطورة ماليا وتكنولوجيا فستعتمد معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي (IAS/IFRS)؛
- ✓ اعتمدت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا في سنة 2007 مستوحى من النظام المحاسبي الفرنسي مع هيمنة كلية للنظام الجبائي في غالب النزاعات؛
- ✓ أوجه الاختلاف والتوافق هي نفسها الناتجة عن المقارنة بين النظام المحاسبي المالي الجزائري ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي (IAS/IFRS).

5.1أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- ✓ استكشاف أفضل الممارسات الدولية في مجال النظم المحاسبية والمالية، وتحديد المعايير الدولية الحديثة التي تتبناها دول BRICS في هذا المجال.
- ✓ تقييم قدرة الجزائر على التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية، وتحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها لتحسين الأداء المحاسبي والمالي في البلاد.
- ✓ تحليل الأثر المتوقع لعصرنة النظام المحاسبي والمالي على قدرة الجزائر على التعاون والتنافس مع الدول الأخرى في المنطقة.

6.1 **أهمية الدراسة:** تتجلى أهمية هذه الدراسة في الجوانب التالية:

- ✓ القاء نظرة حول فرصً تعزيز التجارة والاستثمار والتنمية الاقتصادية بانضمام الجزائر الى بريكس، حيث ستتمكن من الوصول إلى سوق أكبر وأكثر تنوعًا في العالم، وتعزيز التعاون مع دول أخرى لتطوير الصناعات المحلية وتعزيز النمو الاقتصادي.
- ✓ إلقاء نظرة تحليلية لتحديد أبعاد مشكلة عدم مسايرة قواعد واجراءات النظام المحاسبي المالي لمستجدات معايير التقارير المالية الدولية ومن ثم تقييم فجوة الاختلاف
- ✓ التنويه لأهمية الدخول في مرحلة إصلاح جديدة تضمن تحديث النظام المحاسبي المالي لاستمرار التوافق مع الممارسات المحاسبية الدولية.

7.1 منهج الدراسة: اعتمدنا على المنهج الوصفي لمتغيرات الدراسة من جهة، والمنهج التحليلي لتفسير عصرنة النظام المحاسبي والمالي بالجزائر كحتمية لانضمامها إلى التكتل الاقتصادي BRICS.

2.التكتل الاقتصادي لمجموعة(BRICS) .

1.2النشأة والتطور: بدأت المرحلة الأولى من المفاوضات لتشكيل كتلة بريكس في سبتمبر 2006 عندما اجتمع وزراء خارجية البرازيل وروسيا والصين والهند على هامش الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وكان الاسم الأول للكتلة "بريك"، كاختصار باللغة الإنجليزية للأحرف الأولى للبلدان التي تشكل المجموعة، بعدها في ديسمبر 2010، انضمت جنوب إفريقيا إلى المجموعة وتغير اسمها إلى "بريكس".(علي، 2021، صفحة 106)

اجتمع قادة دول بريك (البرازيل وروسيا والهند والصين) لأول مرة في سانت بطرسبرغ روسيا، على هامش قمة G8 في يوليو 2006. بعد ذلك بوقت قصير، في سبتمبر 2006، تم إضفاء الطابع الرسمي على المجموعة باعتبارها بريك خلال الاجتماع الأول لوزراء خارجية دول بريك، الذي اجتمع على هامش المناقشة العامة لجمعية الأمم المتحدة في مدينة نيويورك.(Evolution of BRICS, 2021)

بعد خمسة عشر عامًا من تأسيسها، أصبحت البريكس قوة موازنة لكتلة البلدان السبع؛ نظرًا لأن الاقتصادات الخمسة التي تشكل الكتلة تمثل 24% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وفقًا لبيانات البنك

الدولي في عام 2019، فإنها تمثل أكثر من 16%من التجارة العالمية، مما يضفي بدوره الشرعية على القرارات التي تتخذها دول بريكس، والتي تمثل مصدر مصداقيتها.(محمود، 2021، صفحة 74)

بالإضافة إلى ذلك، يمثل أعضاء الجمعية العامة حوالي 41%من سكان العالم، أو 3.14 مليار شخص، مما يعني قوة شرائية ضخمة وسوق استيراد وتصدير واسع، يمثلون 46%من إجمالي سكان العالم. المساحة الإجمالية لسوق العمل العالمي، تمثل المساحة الإجمالية 29,3%من إجمالي مساحة الأرض في العالم. علاوة على ذلك، تشكل دول التجمع قاطرة الاقتصاد العالمي. لأنها تساهم بنحو 40%من معدل النمو الاقتصادي العالمي.(علي، 2021، صفحة 107)

2.2 أهداف مجموعة بريكس: سنحاول في الاتي ذكر أهم أهداف مجموعة البريكس استنادا على بيانات القمم العشرة التي عقدت من سنة 2009 الى 2018، ومن خلال تحليل هذه البيانات يمكن تحديد الأهداف الرئيسية لمجموعة البريكس في النقاط التالية:

- ✓ **دعم قيام نظام دولي متعدد الأقطاب:** تسعى دول البريكس إلى الوصول لنظام دولي متعدد الأقطاب وأكثر ديمقراطية، يستجيب للبيئة العالمية التي تواجه تهديدات وتحديات عالمية، التي لا يمكن معالجتها إلا من قبل جميع الأقطاب الذين يعملون معًا لخلق تنمية. (Centre, Sanya Declaration, 2011)
- ✓ **إصلاح هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها:** تهدف مجموعة البريكس، إلى إصلاح هيئة الأمم المتحدة وجعلها أكثر فعالية في مواجهة التحديات العالمية الحالية. ومن خلال القمم اللاحقة، وخاصة القمة الثالثة التي عقدت في عام 2017 بمدينة "سانيا" بالصين، أكدت المجموعة على ضرورة إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتعزيز فاعليته وكفاءته، وذلك لتمكين الأمم المتحدة من القيام بدورها الرائد في مواجهة التحديات والتهديدات العالمية الحالية. ومن المتوقع أن يساهم هذا الإصلاح في تفعيل الدبلوماسية المتعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة وزيادة فاعليتها في تحقيق الأهداف العالمية المشتركة (Centre, Joint Statement of the BRIC Countries' Leaders, 2009).

- ✓ **إصلاح المؤسسات المالية العالمية:** وتتمثل أهم مطالب مجموعة البريكس في تحول كبير في قوة التصويت لصالح الاقتصاديات الناشئة والبلدان النامية، وذلك لتعكس مشاركتها في صنع القرار وتناسب وثقلها النسبي في الاقتصاد العالمي كما يجب أن يتم اختيار مسؤولين في هذه المؤسسات بشفافية وجدارة، ويجب أن يعكس موظفوها تنوع عضويتها بشكل أفضل. كما تتمثل في إصلاح نظام الحصص في هذه المؤسسات ليعكس الثقل المتزايد للاقتصاديات الناشئة، مما سيؤثر على قوة تصويتها داخل هذه المؤسسات. (Centre, 2nd BRIC Summit of Heads of State and Government:, 2010)

3.2 مقومات دول البريكس: تتمثل مقومات دول البريكس في القوة الاقتصادية، السياسة والديموغرافية لها، حيث يمكننا تلخيصها في الجدول التالي:(ناصري، 2022)

الجدول رقم (1): مقومات القوة الاقتصادية، السياسة والديموغرافية لدول البريكس.

الدولة	المساحة	الموارد الاقتصادية	القوة البشرية	دوافع الاندماج في التكتل
روسيا	تبلغ مساحتها 18.1 مليون كلم	الناتج المحلي الاجمالي 2.1 تريليون دولار، أهم الموارد: النفط، الغاز، الفحم، الحديد، المنجنيز، النحاس والرصاص.	143.5 مليون نسمة.	قوة ناشئة في مجال الطاقة، مصادر القوة اللوجستية خاصة النووية، السياسة الخارجية النشطة لحماية مصالحها الاقتصادية، الإصرار على استرجاع مكانتها الدولية ذات التأثير في السياسة العالمية.
الصين	تقدر مساحتها 9.596.960 كلم	الناتج المحلى الإجمالي بلغ حوالي 11.2 تريليون دولار في 2016	1.371.220 مليون نسمة أكبر الدول كثافة سكانية، تتسم بالتعدد اللغوي والديني	قوة عسكرية من ناحية تعداد جيشها. من الدول ذات النمو التجاري المتسارع. التحكم في تكنولوجيا المعلومات القوة البشرية المؤهلة الفاعل اقتصادي المحوري لدول المجموعة.
الهند	تبلغ مساحتها 3.287.590 كلم	امتلاكها ثروة مائية كبيرة، شاسعة المساحة ساهمت فيتعدد الزراعات وتحقيق أمنها الغذائي، معدنيا تعتبر الرابعة عالميا في إنتاج المعادن	1.311.05.053 مليون نسمة،	قوة إقليمية رئيسية وفاعلة في إقليم جنوب آسيا واسيا الباسيفيك خاصة مع تعدد أبعاد قوتها العسكرية سواء التقليدية، الحديثة أو التطور التكنولوجي،
البرازيل	تشكل نصف مساحة أمريكا اللاتينية 8.511.965كلم	بلغ ناتجها المحلي2.474.64 مليون دولار،	بلغ عدد سكانها 207.847.5مليون	حددت السياسة الخارجية لهذه الدولة هدفها بتقوية التكامل الإقليمي لتحقيق مصالحها والانطلاق كدولة فاعلة في النظام الدولي ساعية لتوحيد قارة أمريكا الجنوبية عبر تطوير البنى التحتية والتأسيس لقاعدة قوة إقليمية.
جنوب افريقيا	تحتل المرتبة 21 من حيث المساحة في العالم، تعد الإطلالة على الخطوط البحرية للمحيطين الهندي والأطلسي.	انطلاقا من مؤشر تماثل القدرة الشرائية تعتبر هذه الدولة الأكثر تطورا واهم الاقتصاديات في العالم (المرتبة 21)، منتجمهم للفحم الحجري، النحاس واليورانيوم، تحتل المركز الأول لإنتاج الذهب والبلاتين.	54.956.99 مليون نسمة تتميز التركيبة السكانية بالتعدد العرقي نتيجة الظروف التاريخية والجغرافية.	انضمت للبريكس سنة 2011 بعد الدعم الصيني لعضويتها مبررة ذلك برغبتها في صياغة روابط سياسية قوية مع دول القارة الإفريقية خاصة وان حجم التجارة بينهما تخطى 110 مليار دولار سنة 2011،

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على سميرة ناصري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11، العدد 20، سنة 2022.

3.مجموعة البريكس ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي (IAS/IFRS): سنقوم في هذا المحور بالتعرف الى الانظمة المالية والمحاسبية المنتهجة بالدول المشكلة لمجموعة بريكس، في حين سنعرج في العنصر الثاني من هذا المحور الى ماهية معايير المحاسبة المالية الدولية لإثبات الفرضية الثانية من الدراسة.

1.3الأنظمة المالية والمحاسبية لدول تكتل البريكس: سنتعرض في هذا العنصر لواقع الانظمة المحاسبية والمالية المعتمدة من طرف كل من روسيا والبرازيل وجنوب افريقيا وصولا الصين والهند.

1.1.3النظام المحاسبي والمالي في روسيا: تم اعتماد معايير الابلاغ الماليIFRS في الاتحاد الروسي في نهاية عام 2011حيث أصبحت إلزامية اعتبارًا من عام 2012 وفقًا للقانون الاتحادي FZ-208 بشأن القوائم المالية الموحدة بالإضافة إلى ذلك، يجب إعداد قوائم مالية منفصلة للمؤسسات باستخدام مبادئ المحاسبة الروسية أما بالنسبة الشركات المدرجة والبنوك، باستثناء البنوك التي لديها ترخيص أساسي، وشركات التأمين، وما إلى ذلك فتعد حصرا ووفقًا لمعايير IFRS. , .Foundation I) JURISDICTIONAL PROFILE: Russia, 2019)

2.1.3النظام المحاسبي والمالي في البرازيل: اعتمدت البرازيل فعليا معايير IFRS لجميع الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية علنًا وبالنسبة لمعظم الشركات المالية التي لا يتم تداول أوراقها المالية علنًا وبالنسبة للقوائم المالية الموحدة والمنفصلة الفردية وللشركات. , .Foundation I) JURISDICTIONAL PROFILE: Brazil, 2017)

3.1.3النظام المحاسبي والمالي في جنوب افريقيا: تطلب جنوب إفريقيا من بعض الشركات استخدام معايير IFRS، مع السماح للشركات المتبقية باستخدام معايير IFRS أو IFRS for SMEs Standard. وفي سنة2003، تم استخدام SA GAAP من قبل جميع الشركات المدرجة وغير المدرجة والخاصة، بينما ابتداء من سنة 2005 أصبح لزاما على الشركات المدرجة بورصة جوهانسبرغ (JSE) استخدام معايير IFRS (بدلاً من SA GAAP المنسقة) ليتم الاعتماد الكلي لمعايير المحاسبة الدولية ابتداء من ديسمبر 2012.(Foundation ©. I., JURISDICTIONAL PROFILE: South Africa, 2016)

4.1.3النظام المحاسبي والمالي في الهند: تصدر الهند معايير المحاسبة الهندية (Ind AS) المستوحاة كليا من معايير المحاسبة والابلاغ المالي IFRS، في حين يسمح بالتبني الطوعي لـ Ind AS لجميع

الشركات بخلاف شركات التأمين والشركات المصرفية وشركات التمويل غير المصرفية الملزمة باعتماد معايير المحاسبة والابلاغ المالي IFRS.(IFRS Foundation©, 2019)

5.1.3النظام المحاسبي والمالي في الصين: تبنت الصين معايير محاسبة وطنية متقاربة إلى حد كبير مع معايير IFRS، حيث أنه وفقا للبيان المشترك لعام 2005 كانت معايير المحاسبة الصينية لمؤسسات الأعمال (ASBEs) الصادرة في فبراير 2006 متقاربة إلى حد كبير مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، غير انه في البيان المشترك لعام 2015 أعلنت مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ووزارة المالية الصينية عن تشكيل مجموعة عمل مشتركة لاستكشاف طرق وخطوات لتعزيز استخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي داخل الصين، وخاصة بالنسبة للشركات الصينية ذات التوجه الدولي تهدف إلى تشجيع التعاون المستمر بين مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة الصينيين في التطوير المستقبلي لمعايير IFRS.(Foundation ©. I., JURISDICTIONAL PROFILE: China, 2018)

2.3معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي (IAS/IFRS):

1.2.3نشأة معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي: بدأ المحاسبون ومنذ زمن بعيد التفكير والتنسيق بين المبادئ والممارسات المحاسبية التي تطبقها مختلف الشركات في عرض قوائمها المالية وعموما ترجع فكرة توفيق وتنسيق معايير المحاسبة إلى المؤتمر الدولي الأول للمحاسبين الذي عقد في عام 1904 في مدينة سانت لويس بأمريكا حيث تم الاتفاق وكخطوة أولى على عقد هذا المؤتمر كل خمس سنوات لمناقشة ومقارنة المبادئ والممارسات المحاسبية في الدول المشاركة.

ويعود الفضل إلى تأسيس هذه اللجنة إلى لورد بنسون الرئيس السابق لمعهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز الذي قاد الخطوات العملية الأولى التي أدت إلى إنشاءها وكان هو أول رئيس لها 1973-1975، وتعتبر هذه اللجنة هيئة خاصة مستقلة في عملها لا تتبع أي منظمة مهنية ولا تتلقى توجيهات أو أوامر من أي جهة أخرى حكومية كانت أو مهنية. وبعد أن كانت لجنة المعايير المحاسبة الدولية تضم 9 دول أعضاء سنة 1973 انضمت إليها كافة الجمعيات والمعاهد المهنية الأعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين ليصبح عدد أعضائها 152 عضوا في 112 دولة سنة 2000، وأصدرت 41 معيارا محاسبيا دوليا والعديد من هذه المعايير عدلت مرة أو عدت مرات عبر السنين والبعض منها ألغي أو أدمج في

معايير أخرى، وهذا قبل أن يتم إعادة هيكلتها سنة 2001 ليتم إعادة تسطير أهدافها وتحسين أداءها من خلال إعداد معايير أكثر شمولا وملائمة ومصداقية، وبعد أن كانت الجنة تعقد اجتماعاتها أربع مرات بالسنة أصبحت عبارة عن مجلس Board يضم أعضاء دائمين، ويعقد اجتماعاته شهريا، وقد غيرت تسمية المعايير التي يصدرها المجلس من المعايير المحاسبية الدولية IAS إلى المعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS.(السيد، 2004، الصفحات 429-430)

2.2.3أهداف معايير التقارير المالية الدولية: تمثلت أهدافها فيما يلي:(Brun, Paris)

- ✓ تحقيق الشفافية وامكانية المقارنة بين القوائم المالية المعدة من قبل الشركات المدرجة؛
- ✓ السماح بالمقارنة بين الشركات في مختلف البلدان؛
- ✓ تسهيل إدراج الشركات في الأسواق والبوصات في جميع أنحاء العالم؛
- ✓ توفير مرجع محاسبي دولي في البلدان التي تفتقر للمعايير المحاسبية المقبولة عموماً؛
- ✓ تحسين أساليب القياس المحاسبي، وتضييق نطاق الاختبارات بين البدائل للقياس؛
- ✓ ضمان الإفصاح العادل عن المعلومات المالية لمستخدمي القوائم المالية؛
- ✓ ضمان تحقيق نوع من التناسق العالمي لضمان كفاءة تدفقات الأموال عبر الأسواق المالية.

3.2.3خصائص معايير التقارير المالية الدولية: تتمثل فيما يلي:(السليحات، 2005، الصفحات 66-67)

- ✓ **الملاءمة:** باعتبار أن المعايير تعد من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي وهذا يتطلب المواءمة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق.
- ✓ **الاتساق المنطقي:** يجب أن تكون متسقة منطقياً مع عناصر البناء الفكري المحاسبي من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ،
- ✓ **المرونة:** يجب أن تكون مرنة، بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة.
- ✓ **الواقعية:** يجب أن تكون نابعة من الواقع وتتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها كما تكون ملائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة.

- ✓ **المفهومية:** يجب أن تكون مفهومة من قبل المستخدمين ويتم ذلك عن طريق أخذ رأي الجهات المستفيدة عند إعدادها.
- ✓ **الحيادية:** يجب ألا يتم التحيز تجاه بلوغ هدف محدد مقدماً لمصلحة طرف معين.

4.النظام المحاسبي المالي الجزائري واوجه الاختلاف والتوافق مع الانظمة المحاسبية لمجموعة (BRICS).

1.4الإطار العام للنظام المحاسبي المالي الجزائري: أوردت المادة 03 من القانون 07-11بأن: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية الخزينة في نهاية السنة المالية".(الجريدة الرسمية رقم 74، 2007)

1.1.4مجالات التطبيق: ومن نفس القانون ووفقا للمواد2 و4 و5تم تحديد مجالات تطبيق النظام كما يلي: "كل شخص طبيعي او معنوي ملزم بموجب نص قانوني او تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الاحكام الخاصة بها" والممكن حصرهم فيما يلي:(الجريدة الرسمية رقم 74، 2007)

- ✓ كل المؤسسات التي تخضع للقانون التجاري؛
- ✓ الأشخاص المعنويون او الطبيعيون المنتجون، او الذين يقدمون خدمات تجارية او غير تجارية؛
- ✓ التعاونيات بمختلف أشكالها.

2.1.4تنظيم المحاسبة: نصت المواد من 10الى24 من القانون 07 -11إلى انه تم تنظيم المحاسبة وفق البنود التالية:(الجريدة الرسمية رقم 74، 2007)

- ✓ تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية؛
- ✓ أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها؛
- ✓ تكون أصول وخصوم الكيانات الخاضعة لهذا القانون محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة واحدة في السنة على الأقل، على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية. تحرر الكتابات المحاسبية حسب القيد المزدوج؛

- ✓ تستند كل كتابة محاسبية على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصداقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق؛
- ✓ تمسك الكيانات الخاضعة لهذا القانون دفاتر محاسبية تشمل دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر الجرد، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالكيانات الصغيرة.
- ✓ تحفظ الدفاتر المحاسبية أو الدعامات التي تقوم مقامها وكذا الوثائق الثبوتية لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ إقفال كل سنة مالية محاسبية.
- ✓ يتم مسك المحاسبة يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.

3.1.4القوائم المالية: على كل مؤسسة بغض النظر عن نشاطها القيام بإعداد وتقديم القوائم المالية لتلبية متطلبات الأطراف ذات العلاقة المختلفة، ويمكن أن تختلف هذه القوائم المالية من بلد لآخر حسب الظروف المحيطة بها وتحديد احتياجات الأطراف المختلفة التي تستخدمها.(الدسوقي، 2002، صفحة 10)

وتتكون القوائم المالية في النظام المحاسبي المالي الجزائري من (الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة. قائمة تغيرات الأموال الخاصة، الملاحق)

4.1.4القواعد والمبادئ المحاسبية: اعتمد النظام المحاسبي المالي على جملة من القواعد والمبادئ التي يجب اتِّباعها عند إعداد القوائم المالية والتقارير المحاسبية الأخرى. وتشمل هذه المبادئ (محاسبة التعهد، مبدأ استقلالية الدورات، قابلية الفهم، استمرارية الاستغلال، مبدأ الحيطة والحذر، الدلالة، المصداقية، مبدأ الاستمرارية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية، مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني)(الجريدة الرسمية رقم 74، 2007)

كما أن الإطار التصوري للمحاسبة المالية يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.(بوبكر، 2018)

2.4أوجه الاختلاف والتوافق بين الأنظمة المالية والمحاسبية في كل من الجزائر ومجموعة (BRICS): لغرض توضيح شامل لأوجه ارتباط النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية للمحاسبة ومحاولة

معرفة ما إذا كان SCF يستجيب أم لا لما جاءت بهIFRS/IAS والمعتمدة في جل الدول المشكلة لمجموعة BRICS وإبراز فجوة الاختلاف والتباين، سنتعرض في هذا المحور لما يلي:

1.2.4 أوجه الاختلاف والتوافق في الإطار المفاهيمي: يمكننا عرض أوجه الاختلاف والتوافق بين بعض بنود الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائري وأنظمة دول تكتل بريكس (IAS/IFRS) في الجدول التالي:(أمال، 2019)

الجدول رقم (2): أوجه الاختلاف والتوافق في الإطار المفاهيمي.

مجال المقارنة	دول تكتل بريكس (IAS/IFRS)	النظام المحاسبي المالي الجزائري
مفهوم ومضمون الإطار التصوري	– هدف البيانات المالية؛ – الخصائص النوعية التي يجب أن تتميز بها المعلومات في القوائم المالية؛ – التعريف والاعتراف والقياس للعناصر التي تشملها القوائم المالية؛ وكذا مفاهيم رأس المال والحفاظ عليه.	–مجال التطبيق؛ –المبادئ والاتفاقيات المحاسبية؛ –الأصول والخصوم والأموال الخاصة والإيرادات والأعباء. –يعرف الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية المفاهيم التي تشكل أساس إعداد عرض الكشوف المالية، كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية.
الفروض المحاسبية	أساس الاستحقاق. الاستمرارية.	–محاسبة الالتزام المادة 06 من المرسوم التنفيذي 08-156 –استمرارية الاستغلال. المادة 07 من نفس المرسوم.
الخصائص النوعية والمبادئ المحاسبية	القابلية للفهم والملائمة، المصداقية والقابلية للمقارنة.	–الملائمة، الدقة والموثوقية، القابلية للمقارنة، الوضوح.
الاعتراف بعناصر القوائم المالية	الاعتراف: هو عملية الإدراج أو التسجيل في الميزانية أو في قائمة الدخل للبند الذي يحقق تعريف عناصر القوائم المالية وبشرط أن يفي بمعايير الاعتراف التالية: – إذا كان من المحتمل أن يحقق أي منفعة اقتصادية مرتبطة به سوف تتدفق إلى أو من المؤسسة. – للعنصر تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.	يدرج عنصر الأصول الخصوم الأعباء والمنتوجات في الحسابات عندما يتوفر شرطين: يكون من المحتمل أن تعود منها وإليها أية منفعةاقتصادية مستقبلية مرتبطة بالمؤسسة. للعنصر كلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة صادقة.

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على تخنوني أمال، 2019، الممارسة المحاسبية بين متطلبات النظام المحاسبي المالي والمتغيرات المحاسبية الدولية.

من خلال الجدول وبالاعتماد على محتوى النظام المحاسبي المالي والإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية يمكن الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي الجزائري قدم إطارا مفاهيميا يوافق لدرجة كبير الإطار المفاهيمي والقوائم المالية المدرجة في معايير المحاسبة الدولية في بداياتها مع وجود بعض أوجه الاختلاف يمكن إبراز أهمها في عنصر الفجوة.

2.2.4 أوجه الاختلاف والتوافق في أسس الاعتراف القياس والإفصاح: وبالاعتماد على القواعد والإجراءات الواردة في SCF وIFRS/IASالمرتبطة بالاعتراف القياس والإفصاح لمختلف بنود الميزانية وقائمة الدخل نخلص إلى أن هناك تطابق نسبي مع ما صدر في صلب فقرات النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبي الدولية لم يواكبه أي تحديث يوافق التغيرات الحاصلة والإصدارات الحديثة لمعايير المحاسبة الدولية منذ 2004 إلى يومنا هذا.

3.4أوجه الاختلاف ومتطلبات التحديث في ضل مستجدات الأنظمة المحاسبية لدول التكتل:

نظرا لان التقارير المالية الدولية والمعتمدة من دول مجموعة BRICS تتطور بصفة مستمرة تبعاً لتطور عالم المال والأعمال فستحصل فجوة بينه وبين النظام المحاسبي المالي بالجزائر وتتسع مع الزمن.

1.3.4إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي: اتضح أنه لم يعطى اهتمام كافٍ لتحديثه ومواكبة التغييرات والتعديلات اللازمة لتمكينه من أداء دوره بشكل جيد في إنتاج المعلومات المالية اللازمة وبفعالية وكفاءة وجودة، مما قد يؤثر على قدرته على تلبية المتطلبات الحالية والمستقبلية لمستخدمي المعلومات المالية.(اللطيف، 2011)

حيث قام المشرع الجزائري بإعداده في سنة 2004، مناقشته سنة 2007 أما تطبيقه لأول مرة فقد كان في سنة 2010، والمشكلة الأساسية عدم الجدية في التحضير الجيد للتطبيق، وهذا ما يظهر جلياً في وتيرة إصدار النصوص القانونية نفسها.(مسامح، 2008)

وبالتالي نستنتج أن تم الأخذ بمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة قبل 2010 بشكل ضمني فقط وبشكل لا يقدم التفصيل اللازم والتباين الموجود بينهما، والأمر الذي ساهم في نشوء فجوة الاختلاف وتوسعها.

2.3.4اتساع الفجوة وتحديات وآليات مسايرة النظام المحاسبي وأنظمة دول التكتل: بما أن النظام المحاسبي لدول التكتل يطبق ويساير المعايير المحاسبة الدولية فان شساعة الفجوة بين نظام المعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي، تقودنا إلى اتساعها بين نظام الجزائر وأنظمة دول التكتل بريكس في حال عدم رفع العوائق أو استحداث الآليات التالية:

- ✓ عدم توفر معايير محاسبية وطنية؛

- ✓ صعوبة الفصل بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري؛
- ✓ عدم إشراك الاقتصاديين والمؤسسات الاقتصادية في التنظير والتشريع ومحاولة الارتقاء بها للمنافسة الدولية؛ السلبيات الفكرية والعملية؛
- ✓ عدم توفر هيئة تنظيمية مكلفة بمعالجة المشاكل المحاسبية؛
- ✓ وجود خطة تهدف إلى تحقيق التوافق مع المعايير الدولية؛
- ✓ تفعيل البورصة وتنشيط دورها كسوق مالي بديل؛
- ✓ محاربة السوق الموازية.

5.الخاتمة:

كنتيجة للدراسة والى الإشكالية التي تمحورت حول الأفاق المرجوة من انضمام الجزائر إلى منظمة البريكس وحتمية التوافق وعصرنة نظامها المحاسبي والمالي وتوصلنا إلى ما يلي:

- ✓ يهدف تكتل دول البريكس إلى الوصول لنظام دولي متعدد الأقطاب، وإصلاح هيئة الأمم المتحدة وكذا المؤسسات المالية العالمية، إذ تتكون حاليا من خمس دول متطورة اقتصاديا ومتباعدة فيما بينها جغرافيا تسعى إلى تكوين قوى اقتصادية وسياسية عالمية في ضل هيمنة القطب الواحد وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية للدراسة؛
- ✓ دول تكتل بريكس تطبق معايير المحاسبة الدولية موازاة مع الأنظمة المحلية لكل بلد، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- ✓ النظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير المحاسبة الدولية ولكن عدم المواكبة والتحديث أدى إلى اتساع الفجوة والاختلاف بين النظامين وهنا، عكس ما تم افتراضه سابقا بتطابقه مع المعايير الوطنية الفرنسية؛
- ✓ أوجه الاختلاف والتوافق هي نفسها الناتجة عن المقارنة بين النظام المحاسبي المالي الجزائري ومعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي (IAS/IFRS) وهو ما يثبت صحة الفرضية الأخيرة للدراسة؛

6. الاقتراحات والتوصيات: بناء على ما سبق يمكننا اقتراح ما يلي:

- ✓ العمل على ضرورة الوصول إلى معايير أو قواعد وطنية توافق معايير التقارير المالية الدولية والمعتمدة من مجموعة بريكس؛
- ✓ الاستفادة الحقيقة من هذا التكتل بالزيادة الفعلية من التدفقات الحقيقة والمالية الخارجة من الجزائر؛
- ✓ الحد من أثر النظام الجبائي الجزائري وتداخل السلطات.

5 قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

– أمين السيد، (2004)، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، مصر، الدار الجامعية.

– عبد الرزاق قاسم الشحادة، نمر عبد الحميد السليحات، (2005)، المحاسبة الدولية، الأردن، دار وائل للنشر.

– عبد السميع الدسوقي، (2002)، اساسيات المحاسبة العمومية، عمان، دار وائل للنشر.

- Brun, Stéphan. (Paris). Guide d'application des Normes IAS/IFRS. 2005 : Gualino 2ème édition.

- **الأطروحات:**

– تخنوني أمال، (2019)، الممارسة المحاسبية بين متطلبات النظام المحاسبي المالي والمتغيرات المحاسبية الدولية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.

- **المقالات:**

– بلعربي علي، (2021)، التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08 / العدد 01 / ص: 104-123.

– سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر، (2018)، مدى توافق النظام المحاسبي المالي *(SCF)* مع المعايير المحاسبية الدولية *(ias-ifrs)* (دراسة تحليلية تقييمية)، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3.

– سميرة ناصري، (2022)، مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11 / العدد 02 / ص: 231-221.

– صدفة محمد محمود، (2021)، تجمع البريكس: تقييم الفاعلية وآفاقها، افاق اسيوية، العدد 08.

– مختار مسامح، (2008)، النظام المحاسبي المالي الجديد واشكالية تطبيق المعايير في اقتصاد غير مؤهل، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، بسكرة، الجزائر.

- IFRS Foundation©, (2016), JURISDICTIONAL PROFILE: South Africa, IFRS® STANDARDS—APPLICATION AROUND THE WORLD.

- IFRS Foundation©, (2018), JURISDICTIONAL PROFILE: China, IFRS® STANDARDS—APPLICATION AROUND THE WORLD.

- IFRS Foundation©, (2017), JURISDICTIONAL PROFILE: Brazil, IFRS® STANDARDS—APPLICATION AROUND THE WORLD.

- IFRS Foundation©, (2019), JURISDICTIONAL PROFILE: Russia. IFRS® STANDARDS—APPLICATION AROUND THE WORLD.

- IFRS Foundation©, (2019), JURISDICTIONAL PROFILE: India, IFRS® STANDARDS—APPLICATION AROUND THE WORLD.

- **المداخلات:**

– طيبي عبد اللطيف واخرون، (13–14/12/2011)، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، الملتقى الدولي الأول حول: إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي وفق مستجدات معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، البليدة، الجزائر.

- **مواقع الانترنيت:**

- BRICS Information Centre, (2009, June 16). Joint Statement of the BRIC Countries' Leaders, Retrieved from University of Toronto: http://www.brics.utoronto.ca/docs/090616-leaders.html

تاريخ المشاهدة: 2023/03/10 على 15:02

- BRICS Information Centre, (2010, April 15), 2nd BRIC Summit of Heads of State and Government, Retrieved from University of Toronto: http://www.brics.utoronto.ca/docs/100415-leaders.html

تاريخ المشاهدة: 2023/03/14 على 11:48

- BRICS Information Centre, (2011, April 14), Sanya Declaration, Retrieved from University of Toronto: http://www.brics.utoronto.ca/docs/110414-leaders.html

تاريخ المشاهدة: 2023/03/10 على 10:34

- Evolution of BRICS. (2021). Retrieved from BRICS India 2021: https://bit.ly/3mQ8U5j

تاريخ المشاهدة: 2023/03/17 على 22:30

مؤهلات الاقتصاد الجزائري لتلبية متطلبات الانضمام لمجموعة بريكس BRICS.

ط.د. دردوري نورالدين : د. عنيشل عبد الله

جامعة الانتماء/المخبر: جامعة غرداية، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية

البريد الالكتروني المهني: derdouri.noureddine@univ-gh*ardaia.dz*

الملخص:

تسعى منظمة بريكس لخلق نظام عالمي جديد، متعدد القطبية، تكون فيه قوة عالمية ذات فعالية، كما تسعى لتعزيز فرص التعاون الاقتصادي والسياسي بين أعضائها لتحقيق المصالح المشتركة بينهم ولضم أعضاء جدد لهم وزنهم الدولي. وتسعى الجزائر بدورها للالتحاق بالركب ومسايرة المتغيرات الدولية المتسارعة، من خلال أحد التكتلات الاقتصادية القوية، وهو ما تجسد من خلال الطلب الرسمي لها مطلع 2023 للانضمام لمجموعة بريكس. وسنحاول من خلال دراستنا هذه اختبار مدى استجابة الاقتصاد الجزائري لمتطلبات الانضمام لهذا التكتل والذي جاوز لأول مرة في تاريخه مستوى مجموعة السبع G-7. وذلك بالاعتماد على مقاربتين لقياس "إمكانيات" و"فعالية" الاقتصاد الجزائري، تمثلت الأولى في إخضاع الاقتصاد الجزائري للمعايير الخمسة نفسها التي وضعها الاقتصادي "جيم أونيل" في ورقته البحثية سنة 2001 والتي تنبأ فيها بالانطلاقة الاقتصادية لدول بريكس الأربعة الأولى أنذاك، وهذا لدراسة "إمكانيات" الاقتصاد الجزائري. أما المقاربة الثانية فكانت لقياس "الفعالية"، وتمثلت في تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر من جهة، ومقارنتها مع المؤشرات الكلية لدول بريكس ومع المنافسين الأبرز من قارة إفريقيا وهما مصر ونيجيريا من جهة أخرى. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج وصياغة العديد التوصيات.

الكلمات المفتاحية: مجموعة بريكس، اقتصاد جزائري.

Abstract: The BRICS organization seeks to create a new global system, with bipolarity, in which it has strength and effectiveness, and it aims to enhance economic and political cooperation among its members to achieve their common interests. Algeria, in turn, seeks to join the group and keep pace with the rapid international changes, as evidenced by its formal request in early 2023 to join the group. Through this study, we will attempt to test the extent to which the Algerian economy responds to the requirements of joining this bloc, which for the first time in its history surpassed the G-7. We will rely on two approaches to measure the "potential" and "effectiveness" of the Algerian economy. The first is to subject the Algerian economy to the same five criteria developed by economist Jim O'Neill in 2001, who predicted the economic takeoff of BRICS countries, to study the "potential" of the Algerian economy. The second approach, which was used to measure "effectiveness," involved comparing Algeria's overall economic indicators with those of BRICS countries on the one hand, and with the two main competitors in Africa, Egypt and Nigeria, on the other hand. Through this study, we have formulated a number of results and .recommendations

Key words : BRICS group, Algerian economy.

1. مقدمة :

تعود أولى بدايات التكتلات الاقتصادية إلى الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت الدول تدرك مدى أهمية التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بينها لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والثقافي. وقد بدأت الجهود لتأسيس أولى التكتلات الاقتصادية في أوروبا، حيث تم تأسيس الاتحاد الجمركي الأوروبي عام 1957 انطلاقا من معاهدة روما، ويعد التكتل الأكبر في العالم من حيث عدد الدول الأعضاء والناتج المحلي الإجمالي.

ومنذ ذلك الحين، شهد العالم ارتفاعاً في عدد التكتلات الاقتصادية، حيث أنشأت تكتلات جديدة مثل الاتحاد الإفريقي، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، ومجموعة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC)، ومنطقة التجارة الحرة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENFTA)، والعديد من التكتلات الأخرى. وكذا مجموعة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) التي تأسست في عام 1967 وتضم 10 دول في جنوب شرق آسيا.

فيما بعد تم تأسيس عدد معتبر من التكتلات الاقتصادية الأخرى حول العالم، والتي لم تعد تكتسي طابع الجوار الجغرافي مثلما كانت من قبل، ولعل أهم هذه النماذج الرائدة هو مجموعة بريكس BRICS، التي نجحت في رسم معالمها عالميا، من خلال تشكله من 5 دول في 4 قارات مختلفة، حيث تأسست المجموعة في عام 2009 وتضم حاليا كل من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، والتي تمثل أحد أكبر التكتلات الاقتصادية الناشئة في العالم.

لقد ساهمت ظاهرة "الاقليمية الجديدة" في إعادة تشكل النظام الدولي الجديد وخاصة في إطاره الاقتصادي بحيث يتلاءم مع التغيرات الجديدة، الأمر الذي جعل من الكتل الإقليمية همزة وصل بين الدول الإقليمية وبين النظام العالمي حتى أصبح ينظر إليها كحل مثالي للمشكلات الطارئة على الصعيد الدولي ولاسيما المشكلات الاقتصادية والتحديات الامنية وغيرها. وبالتالي فإنه، وفي ظل عالم يتميز بالتقلبات الاقتصادية نتيجة الصراعات السياسية والتجاذبات، فقد أصبح من الضروري على الدول حماية أمنها الاقتصادي عن طريق خلق فرص أكثر لتعزيز التنمية الاقتصادية داخليا وتوفير فضاءات خارجية أخرى للتسويق. بالانضواء تحت مظلة إحدى هذه التكتلات الكبرى ذات الوزن على المستوى الدولي.

إن إدراك دول التكتل خاصة الصين وروسيا لأهمية الخيار الإفريقي والمتوسطي في توفير الفرص لاقتصادياته من خلال إيجاد بوابة نحو إفريقيا لتصريف منتجاتها وإتاحة المجال لرؤوس الأموال في إيجاد منافذ جديدة لاستثماراتها المتنامية، نظرا للمكانة الإستراتيجية التي تحتلها الجزائر وأنها واحدة من الدول المؤثرة في إفريقيا. يضع الجزائر أمام فرصة يجب استغلالها لاندماجها ضمن هذا الفضاء التكاملي والاستفادة قدر الإمكان من المزايا التي يتيحها، لاسيما إذا اعتبرنا أن مجموعة بريكس BRICS هي الخيار الإستراتيجي الأمثل للجزائر في الوقت الحالي، والذي سيسمح لها بتوطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول المجموعة وتطوير أداء اقتصادها على العموم، والولوج فيما بعد إلى الأسواق العالمية.

إشكالية البحث: مما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الورقة البحثية كما يلي :

هل تتمتع الجزائر بالمؤهلات الاقتصادية اللازمة للانضمام إلى مجموعة بريكس BRICS ؟

هدف البحث: هو دراسة مؤهلات ومقومات الاقتصاد الجزائري التي تمكنه من بناء علاقات اقتصادية مع أعضاء مجموعة بريكس تمهيدا للانضمام رسميا للمجموعة.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في دراسة مقومات الاقتصاد الجزائري الحالية وسبل تحسينها في لتحقيق شروط الانضمام إلى التكتل، وهذا من خلال دراسة مدى نجاعة الإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي التي تم تبنيها منذ أزيد من 20 سنة، ومن خلال دراسة إمكانيات الاقتصاد الجزائري الحالية وإمكانية تطويرها مستقبلا لتكون ذات فعالية، تمهيدا لانضواء الجزائر تحت مظلة بريكس في المدى المتوسط.

منهجية البحث: لقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل جملة من المعطيات المأخوذة من مواقع المنظمات العالمية كمجموعة البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وتحليل البيانات الوطنية المرتبطة ببعض مجالات الاقتصاد الوطني، أما تقسيمات البحث فقد تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور أساسية تتفرع عنهما نقاط تفصيلية كما يلي:

خطة البحث : كانت خطة البحث كالتالي :

- الأدبيات النظرية لمجموعة بريكس **BRICS** وواقع وأفاق الاقتصاد الجزائري.
- الدراسات السابقة لموضوع علاقة مجموعة بريكس بالدول الصاعدة واحتمال انضمامها للمجموعة.
- دراسة إمكانيات وفعالية الاقتصاد الجزائري ومدى استجابتها لشروط الانضمام لمجموعة بريكس.

أولا: الأدبيات النظرية لمجموعة بريكس ولمؤهلات الاقتصاد الجزائري

1. تجمع بريكس BRICS (التعريف، النشأة والمؤسسات) :

تعود بدايات نشوء ظاهرة التكتلات الاقتصادية إلى الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت الدول تدرك أهمية التعاون الاقتصادي والتجاري لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والثقافي. وقد بدأت الجهود لتأسيس التكتلات الاقتصادية في أوروبا أولا، حيث تم تأسيس الاتحاد الأوروبي عبر عدة مراحل، وهو يعد اليوم التكتل الأكبر في العالم من حيث عدد الدول الأعضاء والناتج المحلي الإجمالي.

ومنذ ذلك الحين، شهد العالم ارتفاعاً في عدد التكتلات الاقتصادية، حيث أنشئت تكتلات جديدة مثل الاتحاد الإفريقي، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، ومجموعة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي

(SAARC)، ومنطقة التجارة الحرة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFTA)، مجموعة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) ومجموعة بريكس (BRICS) التي تأسست في عام 2009 وتضم كلا من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، والتي تمثل أحد أكبر التكتلات الاقتصادية الناشئة في العالم.

1.1. التعريف والنشأة

يشير مصطلح BRICS إلى الحروف الأولى لخمس دول هي البرازيل (B)، روسيا (R)، الهند (I)، الصين (C) وجنوب إفريقيا (S) ،وهو مصطلح انكليزي مقابله باللغة الفرنسية BRICA. وقد صيغ مصطلح BRIC أول مرة من قبل (جيم أونيل) الاقتصادي بمؤسسة الاستثمار (جولدمان ساكس)، في سنة 2001، ثم أعيد استخدامه في تقرير صدر عن هذه الهيأة في عام 2003، في دلالة إلى القوة الاقتصادية للدول الأربعة هى البرازيل وروسيا والهند والصين ودورها المستقبلي المتوقع في الاقتصاد العالمي. وبانضمام جنوب افريقيا عام 2011 اعتمد مصطلح BRICS. [1] وكان يسميها البعض (R-5) إشارة إلى أسماء عملات الدول الخمس التي تبدأ كلها بحرف ال (R) وهي (الريال البرازيلي، الروبل الروسي، الروبية الهندية، الرنمينبي الصيني، الراند الجنوب إفريقي).

إن عملية ضم جنوب إفريقيا خضعت لأسباب سياسية وجيوسياسية أكثر منها اقتصادية أو تجارية، إذ أن ضرورة ضم دولة افريقية مهمة إلى المجموعة على أساس أن الصين هي الشريك التجاري الأول لها ولتكون (بريتوريا) هي بوابة BRIC إلى قارة إفريقيا في ظل التسابق الأمريكي الصيني على النفوذ والتجارة في القارة. ومنذ ذلك الحين شاع استخدام مصطلح BRIC الذي كان يعني أيضا، انتقال الثقل الاقتصادي من الغرب بعيدا عن مجموعة الدول السبع الصناعية (G7) باتجاه دول العالم النامي في ضوء تصاعد الأهمية النسبية للاقتصاديات الأسيوية والإفريقية ودول أمريكا الجنوبية.[2] وتضم هذه الكتلة حالياً أكثر من 41% من سكان العالم، وتمثل نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتستحوذ على قرابة 16% من التجارة العالمية.

2.1. أهداف المجموعة

انطلقت مجموعة البريكس من أهداف اقتصادية مشتركة تكون حافزا لتماسك هذه المجموعة (متخذين من الاتحاد الأوربي نموذجا في ذلك)، ذلك لان دول المجموعة مختلفة عن بعضها في الكثير من الجوانب السياسية والثقافية، لذلك ركزت على هدفين أساسيين هما:

– تحقيق مصالح مشتركة للدول الأعضاء، في المجال الاقتصادي عموما وفي الاستثمارات البينية والتبادلات التجارية بصفة خاصة .

[1] جلال راتب، تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 253، معهد التخطيط القومي، 2014، ص:10.

[2] وسن إحسان عبد المنعم، ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي– تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجا، مجلة مركز دراسات الكوفة، 2020، ص: 155.

– السعي إلي تغيير بعض شروط التجارة العالمية والنظام النقدي العالمي، من خلال العمل على إصلاح منظمة التجارة العالمية عبر جولات التفاوض، ومن خلال كسر احتكار صندوق النقد الدولي لاحتياطيات السيولة الدولية المتاحة للبلدان النامية ، وكسر احتكار البنك الدولي لقيادة عملية تمويل الإصلاحات الهيكلية وخاصة للاقتصاديات النامية .

كانت القمة الرابعة للمجموعة نقطة انطلاقة جديدة حيث عقدت في الهند عام 2012، أضيفت أهداف جديدة تعكس متطلبات الوضع الاقتصادي العالمي وذلك لان الدول الخمسة هي أعضاء في نفس الوقت في G 20 وهي : [3]

– التعاون التكنولوجي خاصة في مجالات الطاقة المتجددة وتحسين استخدامها لاسيما وان البرازيل تعد الدولة الرائدة في هذا المجال.

– الاتفاق على هوية موحدة وتعاون مؤسسي بما يجعلهم مجموعة جيوسياسية وجيو اقتصادية لها وزنها قادرة على الثبات ودرء المخاطر مع خلق نظام للتنسيق الأمني فيما بينهم.

– العمل على تأسيس نظام عالمي جديد بعيد عن الهيمنة الأمريكية مع العمل على إصلاح المنظمات السياسية الدولية وتحديدا الأمم المتحدة ومجلس الأمن .

– السعي لسحب دول صاعدة وناجحة تشارك هذه المجموعة في تطلعاتها ،إذ يمكن الانفتاح على العالم الإسلامي لاسيما الدول الرئيسية فيه مثل اي ا رن، تركيا، ماليزيا.

3.1. المؤسسات المالية للمجموعة

في قمة مجموعة البريكس السادسة التي عقدت في البرازيل في 2014، أعلنت المجموعة رسمياً عن إنشاء "بنك للتنمية الجديدة" و"صندوق ترتيب احتياطي للوحدات". وصورت المبادرتين على أنهما تُكملان المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية القائمة حاليا. غير أنها ستعزز، في الأجل القصير من الاستقلال الذاتي للبلدان النامية فيما يتعلق بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد تمثل على المدى الطويل التوصل إلى واقع ملموس لمجموعة جديدة من المبادئ التي ستوجه العلاقات الاقتصادية بين الدول مستقبلا.

– بنك التنمية الجديد New Development Bank :

نشأ هذا البنك بموجب اتفاقية عقدت أثناء القمة السادسة للمجموعة، كبنك مقابل للبنك الدولى. رأس المال الأولي المصرح به للبنك هو 100 مليار دولار مقسمة إلى مليون سهم بقيمة تعادل 100.000 دولار لكل سهم. يبلغ رأس المال المكتتب الأولي لبنك التنمية الجديد 50 مليار دولار مقسمة إلى أسهم مدفوعة الأجر (10 مليارات دولار) وأسهم

[3] وسن إحسان عبد المنعم، المصدر السابق، ص: 163.

قابلة للتداول (40 مليار دولار). ووزع رأس المال الأولي المكتتب فيه للبنك بالتساوي بين الأعضاء المؤسسين. وتم اختيار شنغهاي كمقر للبنك الجديد.

أهداف بنك التنمية الجديد:

أولًا، يهدف هذه البنك إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لتكتل البريكس، وكل الدول النامية التي تسعي إلى تحقيق تنمية .

ثانيًا، يبرهن بنك بريكس على الزعامة العالمية للصين. نظرًا لحجم اقتصادها الضخم وتطورها السريع.

ثالثًا، يشكل تحدياً مباشراً للنظام العالمي الذي يقوده الغرب. واستجابة للإصلاحات الفاشلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- ترتيب احتياطي الوحدات The Contingent Reserve Arrangement

تشبه هذه المؤسسة صندوق النقد الدولي في أنه يهدف إلى مساعدة البلدان في التعامل مع الضغوط المالية القصيرة الأجل على ميزان المدفوعات. تبلغ موارده الأولية الملتزم بها 100 مليار دولار أمريكي، وتوزع بين الصين التي تساهم بمبلغ 48 مليار دولار أمريكي، والبرازيل وروسيا والهند التي تساهم بمبلغ 18 مليار دولار أمريكي، وجنوب أفريقيا التي تساهم بمبلغ 5 مليارات دولار أمريكي. وعلى الرغم من أن الصين تقدم أكبر مساهمة مالية، إلا أن قرارات مجلس المحافظين تعتمد على التوافق في الآراء.[4]

2. مؤهلات الاقتصاد الجزائري (الإصلاحات والأفاق المستقبلية) :

1.2 برامج النمو الاقتصادي 2001-2019 :

أ. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 :

كانت الأهداف العملية للبرنامج ترمي إلى زيادة حركية الطلب الكلي ودعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة وإنشاء هياكل قاعدية وتطوير التنمية المحلية والبشرية. غير أن الهدف الرئيسي للبرنامج هو رفع معدل الناتج الداخلي الخام من جهة وتخفيض معدلات البطالة من جهة أخرى. وقد تم تقسيم البرنامج إلى أربعة قطاعات رئيسة، هي :

- الهياكل القاعدية والأشغال الكبرى - دعم التنمية المحلية - دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري - دعم الإصلاحات

4 رامز صلاح الشيشي، الإطار الدولي والقانوني لمجموعة بريكس، المركز الديمقراطي العربي، مقال منشور يوم 04 يوليو 2021 على الرابط : https://democraticac.de/?p=76225

ومن أجل ضمان التطبيق الجيد لهذا البرنامج وتحقيق أهدافه تم وضع مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والهيكلية المرافقة والتي تسمح بخلق محيط ملائم للأنشطة الإنتاجية وتدعيم الاستثمار. ونذكر منها على سبيل المثال عصرنة إدارة الضرائب، إنشاء صندوق المساهمة والشراكة، تهيئة المناطق الصناعية، إنشاء صندوق ترقية المنافسة الصناعية وأخيرا، إنشاء أنظمة التنبؤ على المدى المتوسط والطويل.

وقد ساهم هذا البرنامج عن تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. انعكست على مختلف المؤشرات الاقتصادية نذكرها فيما يلي:

– ارتفاع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 2.7 % سنة 2001 إلى 5.2 %سنة 2004 (ارتفاع سعر البترول في الأسواق الدولية).

– انخفاض معدلات البطالة من 27%سنة 2001 إلى 17 %سنة 2004 (إطلاق المشاريع التنموية التي تتطلب اليد العاملة).

– ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات من 7 مليار دولار سنة 2001 إلى 11 مليار دولار سنة 2004.[5]

ب. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 :

تم تخصيص مبلغ 4200 مليار دج لهذا البرنامج. وبلغ عدد المشاريع المسجلة لدعم النمو 20247 مشروع، موزعة بين مشاريع عمومية وخاصة. وقد كانت أهداف هذا البرنامج هي :

– متابعة تشكيل الإطار التحفيزي للاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي (إصدار النصوص التنظيمية).

– مواصلة تنفيذ الأداة الاقتصادية والمالية للدولة مع الانفتاح العالمي ويتعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج الوطنية والإصلاح المالي والبنكي.

– ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق القيمة المضافة ومناصب العمل وترقية المنافسة.[6]

وعلى الرغم من استمرار انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام طيلة المدة من 2005 إلى 2009 بسبب تراجع أسعار النفط، إلا أننا نلاحظ أن هذا البرنامج قد ساهم في بعث الكثير من الاستثمارات الخاصة وفي تخفيض معدلات البطالة حيث انتقلت من 15 %سنة 2005 إلى 10 %سنة 2009 وهذا راجع لتواصل إطلاق المشاريع التنموية. في حين عرف ميزان المدفوعات رصيدا موجبا وكان في وتيرة متصاعدة حيث انتقل من 21 مليار دولار إلى 34 مليار دولار سنة

[5] هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 2020، ص ص: 35-36.

[6] بن فرج زوينة، نوي نبيلة، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014. الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحديات الراهنة والمستقبلية-، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 2015 ، ص ص: 99-100

2008 . كما انخفض معه الدين الخارجي للبلاد إلى ما يقارب 5 مليار دولار سنة 2009 على الرغم من الأزمة العالمية. [7]

ج. البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 :

يهدف البرنامج إلى إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات تحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج ما يعادل 286 مليار دولار. ولهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وينقسم إلى قسمين : القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بما يعادل مبلغ 156مليار دولار، أما القسم الثاني فيتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل السكك الحديدية والطرق والمياه وغيرها، بمبلغ يقدر بما يعادل مبلغ 130 مليار دولار. وكانت أهدافه كالتالي :

- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي.

- تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.

- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد وتثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية وكذا الموارد الطاقوية والمنجمية.

من خلال ما سبق يتبين لنا الاتجاه العام للدولة نحو تنويع الأنشطة الاقتصادية خاصة الفلاحة والسياحة والطاقات المتجددة. على الرغم من أن معدلات النمو الاقتصادي كانت متواضعة خلال فترة البرنامج وكانت متأرجحة مرة نحو الارتفاع ومرة نحو الانخفاض متأثرة بذلك بأسعار النفط في الأسواق الدولية. وعرفت عرفت معدلات البطالة استقرارا كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا خلال هذه المدة. أما رصيد ميزان المدفوعات فقد حقق للمرة الأولى عجزا في سنة 2014 بـ 5 مليار دولار متأثرا بانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، في الوقت الذي عرفت فيه الواردات ارتفاعا كبيرا. في حين بقي الدين الخارجي في مستوى مستقر متجها نحو الانخفاض حيث انتقل إلى 3 مليار دولار سنة 2014. [8]

د. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 :

[7] هدى بن محمد، المصدر السابق نفسه، ص: 37.

[8] شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،2015 ، ص: 96-97.

ويهدف هذا البرنامج إلى الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية. و مواصلة الجهود لتشجيع الاستثمار في المنتجات المحدث للثروة ومناصب العمل. وتنتظر الحكومة من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو الاقتصادي قدرها 7 %.[9]

قسم البرنامج إلى تسعة محاور أساسية أهمها الصناعة والفلاحة ودعم الخدمات المنتجة والمنشآت القاعدية وعمليات رأس المال. و أبرز ما يلاحظ في هذه الفترة هو حجم المبالغ الموجهة للتجهيز الذي انخفض كثيرا بالمقارنة مع السنوات السابقة وهذا راجع لانخفاض مداخيل البلاد من مبيعات البترول وللتدابير المتخذة موازاة مع ذلك بهدف التقليل من الإنفاق العام لمواجهة الأزمة المالية.

بتحليل الوضع الاقتصادي للفترة نلاحظ انخفاض معدلات نمو الناتج الداخلي الخام من 3.7% سنة 2015 إلى 1 % سنة 2019. وعلى الرغم من انخفاض معدلات البطالة إلا أن معدل التضخم قد حافظ على استقراره رغم الارتفاع الطفيف في 2016، أما ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا مستمرا من 2015 غلى غاية 2019 ولكنه أخذ في النقصان من 27 مليار دولار في 2016 إلى 16 مليار دولار في 2019 . وهذا ما يفسر بانهيار أسعار المحروقات خلال سنة 2014 واستمراره خلال السنوات اللاحقة. الأمر الذي أدى إلى انخفاض العائدات من العملة الصعبة وبالتالي استمرار العجز في الموازنة العامة، وتزايد إمكانية اللجوء للمديونية الخارجية في حالة استمرار الأزمة وازدياد السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي بدأت إيراداته تتقلص شيئا فشيئا، الأمر الذي أثر على عمليات تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي 2015 -2019.

وعليه فإن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة مرت بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق أو التي ليست من الضروريات، إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كإستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة. وتم التخلي عن البرنامج مع مطلع سنة 2017، ليستبدل بالنموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030.[10]

2.2 النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030 :

تمت المصادقة عليه نهاية 2016 في ظل الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد متأثرة بانهيار أسعار النفط المستمر منذ 2014. ويعبر النموذج عن جملة التدابير في مرحلته الأولى (قصيرة الأجل) قصد الخروج من حالة عجز الموازنة في أفاق 2019، عن طريق تحسين وتطوير الايرادات الجبائية وترشيد الانفاق العام. وفي مرحلة ثانية (متوسطة وطويلة الأجل)،

[9] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014 ، ص: 11. الملف على الرابط التالي: https://andp.unescwa.org/ar/plans/1118

[10] سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 2015 ،ص: 212.

يعبر النموذج على جملة من الإصلاحات قصد تحقيق مقاربة التنوع الاقتصادي بعيدا عن تبعية الريع البترولي، وبناء نموذج اقتصادي أكثر تنوعا واستدامة، عن طريق تحقيق مسار نمو للناتج الوطني الخام بمعدل 6.5% ومضاعفة الصادرات خارج قطاع المحروقات. [11]

يهدف النموذج إلى جعل الجزائر دولة ناشئة في حدود سنة 2030، عبر تجسيد ثلاثة مراحل أساسية هي :

– مرحلة الإقلاع 2016-2019 : خلق وتنمية القطاعات المنتجة للقيمة المضافة ورفعها نحو المستوى المطلوب،

– المرحلة الانتقالية 2020-2025 : تثمين الطاقات والقدرات واستدراك تأخر الاقتصاد الوطني،

– مرحلة الاستقرار 2026-2030 : تدارك النقص والاستفادة من جميع الامكانيات المتاحة، والوصول إلى مرحلة تقارب المتغيرات الاقتصادية نحو التوازن.

ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة، حدد النموذج المجالات الرئيسية لإحداث التغييرات الاقتصادية الإستراتيجية وهي : [12]

– تنويع وتنمية قطاعات جديدة لاستخلاف قطاع الطاقة والأشغال العمومية (تطوير قطاع الصناعة خارج المحروقات إلى 10% في حدود سنة 2030)،

– تعزيز نظام الاعتماد الاستثمار المباشر عبر تحرير الاستثمار في القطاعات المولدة للقيمة المضافة، وعبر تدعيم المقاولاتية والابتكار وذلك بتقوية علاقة المؤسسات بالجامعة،

– توازن الملاءة الخارجية، وهي ربط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام، و ربط الصادرات بالمحروقات خلال سنوات التحول الأولى. وعليه سيتم تحقيق معادلة توازن من خلال نموذج الترشيد الطاقوية بغرض توفير فائض طاقة قابل للتصدير، ومن جهة أخرى زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات.

وتم تحديد العديد من المحاور الإستراتيجية للسياسة الاقتصادية الجديدة، والتي تكون قادرة على تحقيق الأهداف المذكورة سابقا، ومن أهمها :

– عصرنة وتطوير قطاعي الفلاحة والسياحة لما يزخران به من طاقات وامكانيات،

– تحفيز المقاولاتية وتشجيع المشاريع الابتكارية،

– التفكير في تمويل الاستثمار من خلال الإصلاحات الضرورية للنظام البنكي، والتطوير السريع لأسواق رأس المال.

[11] ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر–بين الواقع والتجسيد–، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2017، ص : 91.

[12] عبد الوهاب بوكروح، النموذج الاقتصادي الجديد : 6 توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع. مقال منشور في جريدة الجزائر اليوم، ليوم 2017/04/10.

- تكريس السياسة الصناعية الجديدة المبنية على التنوع الاقتصادي،

- إعادة النظر في ملف العقار الصناعي وتنظيم وإدماجه،

- تحقيق التحول الطاقوي نحو تنويع مصادر الطاقة مع ضمان أمنها،

- تجسيد الحكامة الاقتصادية عن طريق وضع نظام وطني للإحصاء مع تقييم السياسات العامة.

3.2 واقع بيئة الأعمال الحالية لمرافقة التحولات الاقتصادية الكبرى :

سنتطرق هنا إلى ثلاث نقاط تعتبر أساسية من وجهة المستثمرين سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي وهي :

1- قوانين الاستثمار : يمكن القول أن قاعدة الشراكة الدنيا 49/51 من خلال الأمر 03/01 ومن خلال القانون 09/16 المتعلقين بتطوير الاستثمار، إضافة إلى الإخلال بمبدأ استقرار التشريعات والقوانين، قد شكلتا دوما العائق الأبرز أمام تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، وترتب عن تطبيقهما أثار جد سلبية استمرت لسنوات أمام انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج. ولعل المشرع الجزائري قد تفطن لذلك فألغى القاعدة في قانون المالية لسنة 2020 (تم إبقاءها بالنسبة للقطاعات الإستراتيجية فقط).[13]

ثم تبعها قانون الاستثمار الجديد 18/22 الذي تم تضمينه لمجموعة من الأحكام التي لم تكن واضحة لا سيما المبادىء والمزايا والتحفيزات وإزالة بعض المسائل التي لطالما أثارت الكثير من الانتقادات كمسألة حق الشفعة وقاعدة الشراكة الدنيا 49/51. ومن بين أبرز ما جاء به قانون الاستثمار الجديد، ما تعلق بتوسيع نطاق ضمان تحويل المبالغ المستثمرة، والعائدات الناجمة عنها، إلى المستثمرين الأجانب. حيث تواجه الشركات الأجنبية العاملة بالجزائر، مشاكل كل عام فيما يخص تحويل أرباحها من أنشطتها في الجزائر، وعدم وضوح النصوص التنظيمية السارية. والذي يمكن الحكم عليه من الناحية المبدئية، بأنه وضع وفق سياسة اقتصادية هدفها البحث عن كل ما هو مدر للثروة وخلق مناصب للشغل والمضي نحو تحقيق تنمية شاملة. إلا أن نجاحه مرتبط بعدة عوامل أخرى أهمها، تعميم الرقمنة والشفافية في كل القطاعات، وإصلاح المنظومتين البنكية والضريبية.[14]

2- المنظومة المصرفية : رغم مرور 20 سنة من أخر تحديث لقانون النقد والقرض الصادر بالأمر 11/03 سنة 2003 والذي ألغى القانون رقم 01/90 لسنة 1990. رغم فتح المجال أمام العديد من البنوك الأجنبية خاصة الفرنسية والخليجية، إلا أن المنظومة المصرفية في الجزائر لم ترقى إلى حد الآن إلى مستوى التطلعات المطلوبة من قبل رجال الأعمال والتجار والمستثمرين سواء الداخليين أو الأجانب على حد سواء. فحسب تقرير للخارجية الأميركية سنة 2015 بخصوص وضع البنوك الجزائرية، اعتبر أن القطاع المصرفي الجزائري تطبعه الفوضى، و أن تعاملاته لا تزال تقليدية سواء من

[13] سلطاني حميد، الاستثمار الاجنبي في الجزائر من قاعدة الشراكة 51/49 الى القطاعات الاستراتيجية، مجلة الاجتهاد القضائي، 2020. ص: 249.

[14] إرزيل الكاهنة، نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 02، 2022. ص:78

ناحية حركة الأموال أوالتحويلات أو من ناحية منح القروض. وأن مسؤولي البنوك العمومية الجزائرية غير مؤهلين ومستواهم محدود. وهو ما يؤكده خبراء الاقتصاد في كل مرة ودعواتهم للتحذير من تداعيات تخلف المنظومة المصرفية الجزائرية على الاقتصاد، كونها تفتقد لكل المعايير المصرفية الحديثة.[15]

فالصيرفة الشاملة مثلا، تقتصر على بعض الخدمات المقدمة من طرف بعض المصارف مثل التأجير التمويلي وتقديم بعض القروض المشتركة، كما أن التجربة الإلكترونية جد متواضعة لا تتعدى استعمال بعض بطاقات السحب والدفع إضافة إلى عدم انتشار الموزعات الآلية في كل المناطق، كما أن نظام صرف العملات الأجنبية وعمل بطاقات الدفع الدولية لا يواكب تطلعات قطاع السياحة والمعاملات الخارجية. وبالتالي، أصبح على البنوك التجارية الجزائرية في ظل التحولات العالمية التي يشهدها القطاع المصرفي وتحولها إلى اقتصاد السوق، وضع إستراتيجية عمل تمكنها من الاستفادة من الايجابيات والتحديات الراهنة التي تفرزها التطورات العالمية.

صحيح أن الجزائر تبذل مجهودات كبيرة ومعتبرة من أجل محاولة مواكبة التطورات العالمية الجديدة في الساحة المصرفية من خلال تحديث وسائل الدفع والصيرفة الالكترونية و سياسات الاندماج المصرفي و المصارف الشاملة، إلا أنها تبقى بعيدة جدا مقارنة بالمستوى الدولي. وعلى السلطات الجزائرية مواصلة الإصلاحات التي من شأنها تطوير النظام المصرفي الجزائري والنهوض به لتهيئة بيئة استثمارية قادرة على استقطاب الأموال خاصة في مجال ترقية السياحة وجذب الاستثمارات الأجنبية.

3- سهولة أداء الأعمال :

لأجل إعطاء نظرة حول مؤشر ممارسة الأعمال، سوف نستعرض هذا المؤشر لسنة 2020، من التقرير الصادر عن Doing Business Organization:

[15] ياسين بودهان، تقرير "القطاع المصرفي الجزائري بحاجة للإصلاح". قناة الجزيرة ليوم 2015/10/19.

شكل 1 : مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر (2020)

من إعداد الباحث بناءا على بيانات Doing Business Organization. [16]

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الجزائر متأخرة سواء في الترتيب العالمي (المرتبة 157 من 190 دولة) أو في مختلف المؤشرات الفرعية الأخرى المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال، والذي يعكس ذلك أن البيئة الاستثمارية في الجزائر وفق هذا المؤشر بيئة طاردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير محفزة حتى بالنسبة للاستثمارات المحلية.

ثانيا. الدراسات السابقة لمجموعة بريكس واحتمال انضمام دول صاعدة للمجموعة

1. دراسة إجلال راتب، 2014، تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس : [17]

تطرقت الدراسة لبحث العلاقة بين مصر ومجموعة دول البريكس مع إمكانية وجود آفاق للتنمية والتعاون في مجالات الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية بين مصر وهذه المجموعة . وتطرق البحث لدراسة وتحليل الوضع الحالي للعلاقات الاقتصادية المصرية مع الدول أعضاء مجموعة البريكس، ووضع تصور لإمكانية تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر والمجموعة.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك عدة محاور يجب أن تسير عليها الدولة في سبيل تحقيق شراكة حقيقية مع هذه الدول، وهي تحديد الاحتياجات المصرية من هذه الدول على المدى القريب والمدى البعيد وتوقيع اتفاقيات جديدة تعبر عن الاستفادة الحقيقية وكذا تعزيز التعاون مع دول البريكس على المستوي الثنائي في مجالات جديدة والعمل في عدة اتجاهات من اجل تحقيق شراكة قوية عن طريق وضع إستراتيجية عمل من أجل التنمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعظيم دور

[16] مؤشر سهولة الأعمال في الجزائر موجود على الرابط التالي :
https://archive.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA-LITE.pdf

[17] دراسة إجلال راتب تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التنمية رقم 253، يونيو 2014.

السفارات المصرية بهذه الدول لمتابعة التحرك والعمل على زيادة الصادرات المصرية وقدراتها التنافسية في أسواق دول "بريكس.

2. دراسة Starciuc (căs. Popa) Carolina ، 2018، أهمية مجموعة بريكس في النظام الاقتصادي الدولي: [18]

يوفر المقال نظرة عامة على التنمية الاقتصادية والنمو في دول بريكس، وتأثيرها المتزايد في التجارة والمالية الدولية، ودورها في تشكيل الحوكمة الاقتصادية العالمية. كما يناقش التحديات والفرص التي تواجه مجموعة بريكس في الحفاظ على زخمها الاقتصادي والمساهمة في النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي.

بشكل عام، يسلط المقال الضوء على أهمية مجموعة بريكس كقوة صاعدة في النظام الاقتصادي الدولي والتأثير المحتمل الذي يمكن أن تكون له على مستقبل الاقتصاد العالمي.

خلصت الدراسة إلى إمانية توسع البريكس عن طريق دعوة الأرجنتين والمكسيك وإندونيسيا ومصر وجامايكا ونيجيريا وتركيا إلى الانضمام إلى المجموعة. ومع ذلك، يمكن أن يتسبب هذا السيناريو في تحديات مثل التعامل مع الخلفيات الثقافية والاقتصادية المختلفة لكل عضو، ومعالجة المشاكل السياسية والاجتماعية الداخلية لهذه البلدان.

3. دراسة Selcuk Colakoglu، 2017، الدور المحتمل لمجموعة بريكس في الحوكمة العالمية : [19]

تناول الدراسة طموحات بريكس في البداية لتعزيز تأثيرها على الحوكمة العالمية، وتحدي النظام العالمي. ومع ذلك، لا يزال ال طريق طويلا إذا أراد بريكس تأسيس نفسه كمصدر بديل للقوة في تحدي الاقتصاد العالمي المهيمن عليه من قبل مجموعة الدول السبع.

خلصت الدراسة إلى اعتزام مجموعة بريكس توسيع عضويتها لتشمل اقتصاديات ناشئة أخرى. وتعتبر إندونيسيا وتركيا مرشحتين محتملتين جدا للانضمام كعضوين في مجموعة بريكس. ومع ذلك، قد تواجه مجموعة ميكتا MIKTA والتي تضم كلا من (المكسيك وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وتركيا وأستراليا) مشكلة في مجموعة العشرين G20. إذا انضم أحد أعضاءها إلى مجموعة بريكس، فإن المكسيك وإندونيسيا وتركيا يمكن أن يتم تصنيفها عندئذ كدول نامية. ولكن وفي الطرف الأخر من اللعبة العالمية، هنالك بلدان أخرى في تطور سريع مثل فيتنام ونيجيريا وباكستان ومصر وإيران والفلبين قد تكون مرشحة للانضمام إلى بريكس، خاصة وأنها ليست جزءًا من مجموعة العشرين، لذلك قد يعتبر قبولهم كأعضاء خطوة إستراتيجية لبريكس لتوسيع دورها العالمي.

ثالثا: دراسة احتمالات انضمام الجزائر لمجموعة بريكس

[18] Starciuc (căs. Popa) Carolina، أهمية مجموعة بريكس في النظام الاقتصادي الدول، حوليات جامعة Ovidius: سلسلة العلوم الاقتصادية، مجلد 18، عدد 2، 2018.

[19] المقال موجود على الرابط التالي : https://dev.diplomacy.edu/blog/brics-new-decision-maker-global-governance

من أجل التوصل إلى نتائج جيدة للبحث، فإن الدراسة التطبيقية تمت عن طريق مقاربتين، اعتمد الباحث في الأولى على دراسة مدى توفر الاقتصاد الجزائري على المؤهلات التي وضعها الاقتصادي الشهير "جيم أونيل" في ورقتي بحثه لعامي 2001 و 2007. وفي المقاربة الثانية على المقارنة الصريحة للمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري مع مؤشرات الدول الأعضاء في منظمة بريكس ومع العضوين الإفريقيين الآخرين مصر ونيجيريا كونهما البديلين القويين في إفريقيا واللذان ينافسان الجزائر في الانضمام إلى مجموعة بريكس.

1. مقاربة اقتصادية تعتمد على معايير "أونيل" للدول الناشئة :

بعد الورقة الأولى التي اطلقها الاقتصادي "جيم أونيل" بمؤسسة الاستثمار "جولدن ساكس" سنة 2001 والتي تنبأ فيها بظهور القوى الأربعة الأولى المشكلة لمجموعة بريكس، أطلق "أونيل" ورقة بحثية ثانية سنة 2007، تحدث فيها عن القوى العالمية الصاعدة والتي سماها ب N-11 أو مجموعة الإحدى عشر القادمة التي تضم بنجلاديش ومصر وإندونيسيا وإيران والمكسيك ونيجيريا وباكستان والفلبين وتركيا وكوريا الجنوبية وفيتنام. إذ تعتبر هذه المجموعة من الدول المرشحة لتصبح من أكبر الاقتصاديات في العالم.

جميع التحليلات التي أجراها "أونيل" نجد أنها تعتمد على خمسة معايير هيكلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والتي يعتبرها شرطا أساسيا لتحديد الدول الصاعدة، ومن خلالها يمكن لنا ملاحظة إجابة الاقتصاد الجزائري عليها من عدمه، وهي كالتالي: [20]

1. المعيار الأول هو التعداد السكاني: يجب أن يكون تعداد السكان كبير بما يكفي، لتشكل سوقًا محليًا مهمًا، كمنفذ للصناعة المحلية، وللواردات اللازمة معًا لتحقيق التوازن التجاري، (يحددها ب100 مليون شخص على الأقل)؛ فالجزائر بتعداد 44 مليون نسمة والذي سيصل إلى 52 مليون نسمة بحلول عام 2030 حسب التقديرات باعتماد نسبة زيادة سنوية 2% وهي النسبة المتوسطة للزيادة خلال السنوات العشر الأخيرة. وهو نفس عدد السكان تقريبا في جنوب إفريقيا لحظة انضمامها للمجموعة في سنة 2011.

2 . المعيار الثاني هو النمو الاقتصادي المحتمل: والذي يعني منحنى نمو طويل الأجل لمدة تصل مدته إلى 10 سنوات على أقل تقدير، ويقدر بنسبة 5 ٪ سنويا، ويقوم على زيادة رأس المال من جهة ومقدار التقدم التقني والتكنولوجي من جهة أخرى، بما يؤثر على مستوى النشاط.

جدول 1. معدل النمو الاقتصادي للجزائر للفترة (2011-2021)

[20] إسلام إبراهيم، تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة "الفعالية والجاذبية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، مجلد 6، عدد 11، يناير 2021، ص ص: 371-372.

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012
3.5	5.1-	1.0	1.2	1.3	3.2	3.7	3.8	2.8	3.4

من إعداد الباحث بناءا على بيانات مجموعة البنك الدولي. [21]

من الجدول نلاحظ أن الفترة من 2012 الى 2016 اتسم فيها الاقتصاد الجزائري بالاستقرار النسبي بمعدل 3.4% سنويا بالتقريب، تلتها مرحلة من التدهور والركود خيمت على الفترة من 2017 إلى غاية 2019، متأثرة بالعجز المتواصل في الموازنة العامة الذي سببه الانخفاض في أسعار البترول، وسنة 2020 التي غلبت عليها أثار جائحة كورونا على المستوى العالمي إجمالا. ثم تعافي الاقتصاد الجزائري ورجوعه إلى مستواه المعهود، أي في حدود 3.5% في سنة 2021.

الملاحظ هو أنه حتى ولو تجنبنا الفترة الاستثنائية من 2016 إلى 2020 فإننا نجد أن الاقتصاد الجزائري لا يجيب على شرط "أونيل" الذي يقتضي نسبة نمو سنوية قدرها 5%، إلا أن السلطات الجزائرية كانت قد أعلنت عن نسبة نمو تقدر ب 4.1 لسنة 2022 وتتوقع بلوغ نسبة 5% بنهاية سنة 2023[22]. فإذا حافظت الجزائر بحلول سنة 2030، فإنها تكون قد حققت شرطا أساسيا من شروط الانضمام لمجموعة بريكس.

3 . المعيار الثالث هو التحضر الرئيسي أو الديناميكي: تطور النقل، مياه الشرب ، الكهرباء؛ وكل ما يسهل القيام بالأعمال الصناعية والتجارية.

تهدف مشاريع مخطط عمل الحكومة المتعاقبة على مضاعفة الجهود لتمكين المواطنين من الحصول على سكن لائق, والاستفادة من خدمات الماء الشروب والطاقة والنقل. ويرمي هذا المخطط, إلى استكمال البرامج العمومية الجاري إنجازها, لاسيما تحقيق هدف الحكومة عن طريق ربط كل البيوت بالغاز وبالكهرباء, ويشمل المخطط أيضا المزج بين تحلية المياه بالنسبة للشريط الساحلي والربط البيني للسدود وأنظمة التحويل وتعميم استعمال المياه والأوحال المطهرة في الصناعة والفلاحة, فضلا عن استغلال الموارد الباطنية الكامنة في الصحراء الكبرى وهذا لتوفير المياه الصالحة للشرب في كل المدن والأحياء والمساكن.[23]

والملاحظ أن الدولة الجزائرية قد قطعت أشواط كبيرة في هذا مجال التحضر الديناميكي، ومن الجلي ملاحظة ذلك في أبسط القرى والمدن.

[21] بيانات مجموعة البنك الدولي على الرابط التالي https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG

[22] مقال بعنوان " نمو الاقتصاد الجزائري قد يرتفع إلى 4ر7 بالمئة سنة 2022"، بتاريخ 2022/10/13 على موقع وكالة الأنباء الجزائرية على الرابط التالي : https://www.aps.dz/ar/economie/132903-7-4-2022

[23] مقال بعنوان " تحسين الوصول للسكن, الماء والطاقة والنقل"، بتاريخ 2020/02/10 على موقع وكالة الأنباء الجزائرية على الرابط التالي : https://www.aps.dz/ar/economie/83517-2020-02-10-11-29-33

4. المعيار الرابع هو البنية التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية : عرف الإنفاق الحكومي في البنية التحتية مع بداية الألفية الثالثة تطورا كبيرا، نتيجة اهتمام الدولة بتطوير هياكلها القاعدية في إطار إستراتيجيتها الرامية لدعم النمو الاقتصادي، نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى ارتفاع العوائد الريعية التي استخدمتها الحكومة في تمويل عدة مشاريع للبنية التحتية في إطار إتباع سياسة مالية توسعية سعيا منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

غير أن الجانب الأهم منها هو ما تعلق بقطاع النقل حيث يمكن قياس أهمية قطاع النقل والمواصلات في الاقتصاد عن طريق تقدير مدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث يساهم هذا النشاط بأكثر من النصف (56٪) في نمو إجمالي الناتج الداخلي الجزائري، كما يولد ما يقارب ربع تدفق الثروة أو القيمة المضافة (23٪).[24]

وتعتبر شبكة الطرق في الجزائر الأولى إفريقيا حيث يقدر طولها بما يزيد عن 100.000 كلم، مدعما بالطريق السيار شرق–غرب والذي يبلغ طوله نحو 1241 كلم. وتقدر شبكة السكك الحديدية في الجزائر ب 10.500 كلم، منها 1000 كلم فقط خطوط مكهربة لوضع قطارات ذات سرعة كبيرة. وفي ميدان النقل الجوي فإن الجزائر تمتلك 35 مطارا منها 13 مطارا دوليا. وفي قطاع النقل البحري فإن الجزائر تتوفر على 11 ميناءا تجاريا دوليا.

شكل 2. يمثل تطور الإنفاق الحكومي على البنية التحتية بالجزائر للفترة (1990–2019)

- **بوفنش وسيلة، أثر الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990–2019. جملة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد: 41 العدد:20 الرقم التسلسلي: 02(2021 ،) ص 180.**

[24] سمير بوختالة وأخرون، واقع وأفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، مجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، عدد 06، جوان 2017. ص ص : 50–54

إن تطور البنية التحتية خلال السنوات العشرين الماضية، راجع إلى الانفاق الحكومي الكبير عليها والذي قارب في سنتي 2011 و 2016 مبالغ ضخمة تقدر ب 1500 مليار دينار جزائري. وهو أمر من النادر أن تقوم به دولة نامية مثل الجزائر.

5 . المعيار الخامس هو الاستقرار السياسي: مؤسسات مستقرة تسمح بوضع الرؤى وتنفيذ المشاريع طويلة الأجل، ويظهر النموذج الصيني عدم ارتباط التنمية الاقتصادية بالضرورة مع الانفتاح على الديمقراطية، ولكنه يبين أن وجود سلطة مستقرة ومدعومة برؤية طويلة الأجل، يجعل من الممكن تنفيذ سياسات الأعمال واسعة النطاق على المدى البعيد. والمؤشرات الدالة على ظاهرة الاستقرار السياسي كثيرة ونذكر منها :

– طريقة انتقال السلطة في الدولة وقوة النظام في المحافظة على استقلال وسيادة الدولة، وهو ما شهدناه خاصة خلال الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية الكثيرة التي عصفت بالبلاد، والتي بقيت فيه محافظة على تماسك السلطة و حماية المكتسبات معا،

– نجاح السياسات الاقتصادية للنظام التي تساهم في رفع مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية للأفراد وهذا ما يخلق الطمأنينة والرضاء الشعبي، وهو الأمر الذي طبقته السلطة.

من خلال هذه المعايير الخمسة في مقاربة "أونيل" نجد أن الجزائر تعبر وتستجيب بقوة لمتطلبات الانضمام لمجموعة بريكس. نظرا لما تتمتع به من "إمكانيات" وخصائص هامة. كما نستطيع أيضا إضافة بعض الإمكانيات الأخرى والتي لم ترد في المعايير السابقة ونذكر منها على سبيل المثال :

– الموقع الجغرافي الهام الذي يضع الجزائر في وسط البحر الأبيض المتوسط الذي يتوسط أقوى الحركات التجارية في العالم. وفي بوابة إفريقيا خاصة إذا علمنا أن الجزائر تسعى لربط نفسها مع لإفريقيا عبر شبكة طرق مع موريطانيا غربا ومالي جنوبا.

– المساحة الجغرافية و تعدد المقومات الطبيعية، وتنوع الثروات الطبيعية والتي تجعل الجزائر في المكانة الأولى إفريقيا.

2. مقاربة اقتصادية تعتمد على مقارنة المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر مع دول مجموعة البريكس ومع المنافسين الأبرز مصر ونيجيريا:

تعتمد هذه المقاربة على مقارنة المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية للجزائر مع دول مجموعة بريكس، وتم إضافة كل من مصر ونيجيريا وهما البديلين الإفريقيين اللذان ذكرهما "أونيل" في مجموعة 11 ضمن ورقته البحثية التي أخرجها عام 2007. وبالتالي فهما يعتبران المنافسين الأبرز للجزائر في حالة اختيار بلد إفريقي واحد ضمن المجموعة. وفي ما يلي نعرض أهم تلك المؤشرات التي تم أخذها من معطيات المنظمات العالمية، كمجموعة البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي :

1.2 معدل النمو الاقتصادي:

معدلات النمو الاقتصادي لكل دولة في الفترة من عام 2016 إلى عام 2021 وفقًا لبيانات البنك الدولي، مبينة في الجدول أدناه :

جدول 2. معدلات النمو الاقتصادي لدول مجموعة بريكس والجزائر ومصر ونيجيريا للفترة (2017-2021)

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021
البرازيل	%1.3	%1.8	%1.2	%3.9-	%4.6
روسيا	%1.8	%2.8	%2.2	%2.7-	%4.7
الهند	%6.8	%6.5	%3.7	%6.6-	%8.7
الصين	%6.9	%6.7	%6.0	%2.2	%8.1
جنوب أفريقيا	%1.2	%1.5	%0.3	%6.3-	%4.9
الجزائر	%1.3	%1.2	%1.0	%5.1-	%3.5
مصر	%4.2	%5.3	%5.6	%3.6	%3.3
نيجيريا	%0.8	%1.9	%2.2	%1.8-	%3.6

من إعداد الباحث بناءا على بيانات مجموعة البنك الدولي. [25]

يلاحظ أن دولة الصين والهند تشهدان معدلات نمو اقتصادية عالية، وتشهد روسيا نمواً اقتصادياً متوسطاً، بينما تشهد البرازيل وجنوب أفريقيا تباطؤاً في معدلات النمو، وهو الحال بالنسبة للجزائر، إلا أن معدل النمو المسجل خلال سنة 2021 يبقى ضعيفا مقارنة بدول المجموعة. ومن الملاحظ أيضا ثبات معدل النمو المصري وكبره عكس اقتصاديات كل من نيجيريا والجزائر اللذان يعتمدان بشكل كبير على واردات النفط وتأثرهما بتذبذب الأسعار.

يجب الإشارة إلى أن البيانات المذكورة قد تختلف قليلاً بحسب المصدر والطريقة المستخدمة في الحسابات.

2.2 الناتج الوطني الخام :

جدول 3. الناتج الوطني الخام لدول مجموعة بريكس والجزائر ومصر ونيجيريا للفترة (2016-2020)

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021
البرازيل	2.06	1.92	1.87	1.45	1.61
روسيا	1.57	1.66	1.69	1.49	1.78
الهند	2.65	2.70	2.83	2.67	3.18

[25] بيانات مجموعة البنك الدولي على الرابط التالي https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG

الصين	12.31	13.89	14.28	14.69	17.73
جنوب أفريقيا	0.381	0.404	0.388	0.337	0.419
الجزائر	0.170	0.175	0.171	0.145	0.163
مصر	0.235	0.250	0.303	0.365	0.404
نيجيريا	0.376	0.422	0.448	0.432	0.441

من إعداد الباحث بناءا على بيانات مجموعة البنك الدولي.[26]

(تريليون دولار)

من الملاحظ أن الناتج الوطني الخام للجزائر، وهو المؤشر الأهم، لايزال ضعيفا جدا مقارنة بمستوى أضعف دولة في البريكس، وحتى عندما يقارن بمستوى مصر ونيجيريا.

يجب الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا تعكس بالضرورة حالة الاقتصاديات الوطنية بأكملها، حيث أن الناتج الوطني الخام يعتمد على عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ولا يعكس بالضرورة مستوى المعيشة والتنمية في البلدان المعنية.

3.2 حجم الصادرات :

جدول 4. حجم الصادرات لدول مجموعة بريكس والجزائر ومصر ونيجيريا للفترة (2016-2021)

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021
البرازيل	215	232	221	209	280
روسيا	352	444	420	333	494
الهند	299	325	324	276	395
الصين	2263	2487	2499	2590	3364
جنوب أفريقيا	89	94	90	86	124
الجزائر	35	41	35	22	38
مصر	25	27	29	27	40
نيجيريا	44	61	63	36	47

من إعداد الباحث بناءا على بيانات منظمة التجارة العالمية.[27]

(مليار دولار)

[26] بيانات مجموعة البنك الدولي موجودة على الرابط :
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2021&name_desc=true&start=2017

[27] بيانات منظمة التجارة العالمية https://stats.wto.org/

على الرغم من حجم صادرات جنوب إفريقيا المتواضع وهي أضعف دولة في المجموعة، إلا أن حجم الصادرات الجزائرية والمصرية والنيجيرية لا يزال بعيدا جدا عن بلوغ هذا المستوى. وهو الدليل على عدم وجود اقتصاد قوي بإمكانه خلق منتجات قادرة على المنافسة خارجيا.

4.2 زيادة الأسواق المحلية بالمفهوم الاقتصادي القائم على الارتفاع المقارن لمستويات الطلب الفعلي:

وهو يشير إلى حجم السوق المحلية في بلد ما بناءً على مقارنتها بالطلب الفعلي على السلع والخدمات المختلفة، بما في ذلك السلع الاستهلاكية والاستثمارية، في البلدان الأخرى. وتستخدم هذه المفاهيم لقياس حجم الاقتصاد الداخلي للدول ومستوى الاستهلاك والاستثمار.

يتم احتساب حجم الأسواق المحلية بالمفهوم الاقتصادي القائم على الارتفاع المقارن بالنسبة لكل بلد على حدة وتختلف الأساليب المستخدمة في حساب هذه المتغيرات. ولكنه من المهم ملاحظة أن حجم الأسواق المحلية يعكس مستوى الطلب الفعلي في البلد، وهو يعتمد بشكل كبير على عدد السكان ومستوى الدخل الفردي والإجمالي. وفيما يلي عدد السكان و مستوى الدخل الفردي.

جدول 5. يمثل عدد السكان ومستوى الدخل الفردي لدول بريكس والجزائر ومصر ونيجيريا لسنة 2021

الدولة	عدد السكان في سنة	مستوى الدخل الفردي	مؤشر البطالة %	مؤشر التضخم%
البرازيل	214 مليون نسمة	7507	13.30%	8.30%
روسيا	143 مليون نسمة	12194	4.70%	6.70%
الهند	1.41 مليون نسمة	2256	7.70%	5.10%
الصين	1.41 مليون نسمة	12556	4.60%	1.00%
جنوب أفريقيا	60 مليون نسمة	7055	28.80%	4.60%
الجزائر	44 مليون نسمة	3690	11.70%	7.20%
مصر	109 مليون نسمة	3699	7.40%	5.20%

نيجيريا	213 مليون نسمة	2066	5.90%	17.00%

من إعداد الباحث بناءا بيانات مجموعة البنك الدولي. [28]

من الملاحظ تدني مؤشر الجزائر مقارنة بأعضاء المجموعة، فيما يخص نصيب الفرد من الدخل الإجمالي. أما في ما يخص مؤشري البطالة والتضخم، فإن جميع الدول تتقارب فيما بينها باستثناء، اقتصاديات جنوب افريقيا والجزائر اللذان يعانيان من نسب بطالة كبيرة 28.8 و 11.7 على التوالي. والاقتصاد النيجيري الذي يمثل أعلى نسبة من التضخم 17.

يجب الإشارة إلى أن هذه الأرقام تمثل المتوسط السنوي للدخل الفردي لكل دولة وقد تختلف من شخص إلى آخر في نفس الدولة. كما أن هذه الأرقام قد تتغير مع مرور الوقت بسبب التغيرات الاقتصادية والسياسية في الدول.

5.2 احتياطي العملة الصعبة :

تختلف احتياطيات النقد الأجنبي (العملة الصعبة) لدول بريكس بحسب الدولة وفقًا للبيانات المتاحة. وفيما يلي حجم احتياطيات النقد الأجنبي (بالمليارات من الدولارات الأمريكية) لكل دولة بريكس في نهاية الربع الرابع من عام 2021 وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي:

جدول 6. يمثل احتياطي العملة الصعبة لدول بريكس والجزائر ومصر ونيجيريا لسنة 2021

الدولة	حجم العملة الصعبة لسنة 2021
البرازيل	332
روسيا	607
الهند	629
الصين	3.500
جنوب أفريقيا	47
الجزائر	46
مصر	35
نيجيريا	36 (سنة 2020)

من إعداد الباحث بناءا على بيانات صندوق النقد الدولي.[29]

(مليار دولار)

[28] بيانات مجموعة البنك الدولي موجودة على الرابط https://data.albankaldawli.org/?locations=CN-RU-ZA-IN-BR&name_desc=true

من الملاحظ أن الجزائر ومصر ونيجيريا والدولة الأضعف في بريكس وهي جنوب إفريقيا بعيدون كل البعد عن مؤشرات الدول الأخرى. مع احتمالية تفوق الاقتصاد الجزائري من هذه الناحية، خاصة وأن الاحتياطي من العملة الصعبة قد سجل ارتفاعا محسوسا في سنة 2022 وقد بلغ مستوى 61.74 مليار دولار وهو أول ارتفاع لها منذ الانخفاضات المتكررة المسجلة منذ 2017.

يجب الإشارة إلى أن هذه الأرقام قد تتغير مع مرور الوقت وتتأثر بالعديد من العوامل في كل الدولة.

6.2 التدفقات الخارجة والداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف التدفقات الخارجة والداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر لدول بريكس حسب الدولة والفترة الزمنية المحددة. فيما يلي بعض الأرقام الأخيرة المتاحة لعام 2020 وفقًا لمنظمة التجارة العالمية:

جدول 7. يمثل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة – صافي التدفقات الوافدة إلى دول بريكس والجزائر ومصر ونيجيريا للفترة 2017-2021

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021
البرازيل	89	78	69	38	46
روسيا	28	9	32	9	40
الهند	40	42	50	64	44
الصين	166	235	187	253	334
جنوب أفريقيا	2	5	5	3	41
الجزائر	1.23	1.47	1.38	1.14	0.86
مصر	7.41	8.14	9.01	5.85	5.12
نيجيريا	2.41	0.77	2.31	2.39	3.31

من إعداد الباحث بناءا على بيانات مجموعة البنك الدولي.[30]

(مليار دولار)

ومن الملاحظ الارتفاع الكبير جدا في سنة 2021 لحجم الاستثمارات الوافدة لجنوب إفريقيا 41 مليار دولار مقارنة بالسنوات الفائتة. وتشير الأرقام إلى انغلاق الجزائر في وجه الاستثمارات الأجنبية الوافدة. وهو الأمر الذي أعاد بالسلطات الجزائرية إلى التفكير في قانون الاستثمار القديم وطرح القانون الجديد في نهاية 2022 والذي ألغى قاعدة

[29] بيانات صندوق النقد الدولي موجودة على الرابط https://data.imf.org/regular.aspx?key=61545856

[30] بيانات مجموعة البنك الدولي موجودة على الرابط :
https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?end=2021&locations=CN-RU-ZA-IN-BR&start=2017

الشراكة الدنيا 49/51، كما قدم العديد من التحفيزات الإدارية والجبائية والمالية لكل من المستثمرين المحليين والأجانب على السواء.

يجب الإشارة إلى أن هذه الأرقام تمثل التدفقات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وقد تختلف في الواقع بسبب التغيرات الاقتصادية والسياسية في الدول والشركات المعنية بالاستثمار.

جدول 8. يمثل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة – صافي التدفقات الخارجة من دول بريكس والجزائر ومصر ونيجيريا للفترة 2017-2021

الدولة	2017	2018	2019	2020	2021
البرازيل	21	2	23	3-	16
روسيا	37	31	22	6	66
الهند	11	11	13	11	17
الصين	138	143	137	154	128
جنوب أفريقيا	7	4	3	2-	0.6-
الجزائر	0.008-	0.846	0.031	0.014	0.051-
مصر	0.199	0.323	0.405	0.326	0.367
نيجيريا	0.310	0.565	0.285	1.47	1.81

من إعداد الباحث بناءا على بيانات مجموعة البنك الدولي.[31]

(مليار دولار)

ومن الملاحظ الارتفاع الكبير في سنتي 2020 و2021 لحجم الاستثمارات الخارجة من نيجيريا 1.47 و1.81 مليار دولار على التوالي مقارنة بالجزائر ومصر. وتشير الأرقام إلى عدم قدرة الاستثمارات الجزائرية على تجاوز الحدود لافتقارها لعدة عوامل من بينها التقنية والخبرة ورؤوس أموال المخاطرة.

يجب الإشارة إلى أن هذه الأرقام تمثل التدفقات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وقد تختلف في الواقع بسبب التغيرات الاقتصادية والسياسية في الدول والشركات المعنية بالاستثمار. ولكن الملاحظ دائما أن الجزائر وجنوب إفريقيا بعيدتان كل البعد عن مؤشرات الدول الأخرى.

من خلال هذه المقاربة نلاحظ تواضع الاقتصاد الجزائري، مقارنة بالمقاربة الأولى وهو ما يدل على عدم "فاعلية" الطاقات الاقتصادية الكامنة التي تتمتع بها الجزائر وعدم وجود رؤى طويلة الأجل لتجسيد السياسات التي من شأنها استغلال

[31] بيانات مجموعة البنك الدولي موجودة على الرابط :
https://data.albankaldawli.org/indicator/BM.KLT.DINV.CD.WD?end=2021&locations=CN-RU-ZA-IN-BR&start=2017

الطاقات المتوفرة والتي تزخر بها البلاد للنهوض بالتنمية وبلوغ المؤشرات الكلية الضرورية والتي ستجعل من الجزائر دولة تقف في مصاف دول بريكس وفي خياراتها بحلول عام 2030.

الخاتمة:

تسعى منظمة بريكس لوضع وتكريس تعددية قطبية، تكون فيها ذات قوة وفعالية عالميتين، خاصة فيما يتعلق بالرد على سيطرة الغرب على النظام النقدي العالمي. كما تسعى لتعزيز فرص التعاون الاقتصادي والسياسي فيما بين أعضائها ومع دول أخرى خارج أعضائها لتحقيق المصالح المشتركة بينها. وبالتالي إلى ضم دول أخرى تقدم لها المزيد من فرص التقدم والهيمنة العالمية.

وفي نظام عالمي متعدد الأقطاب، فإنه أصبح من الضروري الانضواء تحت أهم التكتلات الاقتصادية والسياسية وأكبرها قوة في العالم، وذلك خدمة للمصالح الداخلية الخارجية للبلاد. وبما أن مجموعة بريكس تمثل الخيار الاستراتيجي الأمثل للجزائر فإنها سرعان ما دعمته بطلب رسمي للانضمام للمجموعة لها مطلع 2023، وباختبار مدى استجابة الاقتصاد الجزائري لمتطلبات الانضمام أظهرت أن الجزائر تستجيب بشكل كبيرمن ناحية "الإمكانيات الاقتصادية المتاحة في البلاد" لمتطلبات المجموعة. في حين لا يزال الاقتصاد يفتقد إلى "الفعالية"، إذ لا يزال اقتصادا أحادي الإنتاج والتصدير باعتماده بنسبة 95% على البترول. وهو ما يضع حدا للتجارة الخارجية أثناء أزمات انخفاض أسعار النفط. كما أنه لا يزال يتسم بالانغلاق أمام سيل الاستثمارات الأجنبية. إلا أن هذه الوضعية لا تمنع من التفاؤل في المدى المتوسط، وترقب نتائج السياسات الاقتصادية التي وضعت في العامين الماضيين بهدف التنويع الاقتصادي خاصة في مجالي الزراعة والسياحة وتشجيع المقاولاتية والابتكار وخلق المناخ المناسب للاستثمارات الداخلية والخارجية من خلال مجموعة الإصلاحات والقوانين الجديدة التي مست بالخصوص قوانين الجباية والاستثمار، في انتظار قادم الإصلاحات المنتظرة، على الخصوص المنظومة البنكية وتأهيل العامل البشري والمرافق في مجال السياحة. واستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة لتنتقل من تقليدية إلى صناعية تحويلية. وتحسين الأداء الاقتصادي لتحقيق تنمية مستدامة وذلك عن طريق :

– إعادة النظر في السياسات والقوانين والتشريعات المختلفة من أجل دعم وترقية الإنتاج الوطني خاصة مجالي السياحة والصناعات الغذائية والتحويلية.

– تطوير الاقتصاد الرقمي من خلال الانتقال إلى الإدارة الرقمية.

– إصلاح المنظومة البنكية وتفعيل دور البورصة والانتقال بهما إلى الأدوار الفعلية والحقيقية لتمويل الاستثمارات الداخلية.

– النظر بجدية إلى موضوع ترقية الصادرات بتسهيل الإجراءات الإدارية، إنشاء شركات طيران وشركات بحرية للنقل، وتفعيل الدور التجاري لسفراء الجزائر بالخارج.

– تهيئة المناخ الملائم لجلب الاستثمار الأجنبي وتسهيل وزيادة فرص مساهمة المستثمرين والشركات من دول البريكس في المشروعات التنموية بالجزائر.

– إبرام اتفاقيات تعاون وإنشاء مناطق التجارة الحرة ولجان مشتركة للتعاون وتشجيع الاستثمار المشترك مع دول البريكس والاستفادة من خبراتها.

قائمة المراجع :

مقالات علمية باللغة العربية :

– بوختالة، س، وأخرون، واقع وأفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، مجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية ، عدد 06، جوان 2017.

– هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 2020.

– بن فرج زوينة، نوي نبيلة، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014. الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحديات الراهنة والمستقبلية-، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 2015.

– شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية،2015.

– سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 2015.

– ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر-بين الواقع والتجسيد-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2017.

– إرزيل الكاهنة، نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 17، العدد 02، 2022.

– سلطاني حميد، الاستثمار الاجنبي في الجزائر من قاعدة الشراكة 51/49 الى القطاعات الاستراتيجية، مجلة الاجتهاد القضائي، 2020. .

– إجلال راتب تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التنمية رقم 253، يونيو 2014.

– إسلام إبراهيم، تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة "الفعالية والجاذبية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، مجلد 6، عدد 11، يناير 2021.

– جلال راتب، تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 253، معهد التخطيط القومي، 2014.

- وسن إحسان عبد المنعم، ترتيبات الإقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي- تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجا، مجلة مركز دراسات الكوفة، 2020.
- بوفنش وسيلة، أثر الإنفاق الحكومي في البنية التحتية على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2019. جملة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2021.

مقالات ومراجع على مواقع الأنترنات :

- رامز صلاح الشيشي، الإطار الدولي والقانوني لمجموعة بريكس، المركز الديمقراطي العربي، مقال منشور يوم 04 يوليو 2021 على الرابط : https://democraticac.de/?p=76225
- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ماي 2014 ، ص: 11. الملف على الرابط التالي: https://andp.unescwa.org/ar/plans/1118
- عبد الوهاب بوكروح، النموذج الاقتصادي الجديد : 6 توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع. مقال منشور في جريدة الجزائر اليوم، ليوم 2017/04/10.
- ياسين بودهان، تقرير "القطاع المصرفي الجزائري بحاجة للإصلاح". قناة الجزيرة ليوم 2015/10/19.
- مقال بعنوان " نمو الاقتصاد الجزائري قد يرتفع إلى 4ر7 بالمئة سنة 2022"، بتاريخ 2022/10/13 على موقع وكالة الأنباء الجزائرية على الرابط التالي : https://www.aps.dz/ar/economie/132903-7-4-2022
- مقال بعنوان " تحسين الوصول للسكن, الماء والطاقة والنقل"، بتاريخ 2020/02/10 على موقع وكالة الأنباء الجزائرية على الرابط التالي : https://www.aps.dz/ar/economie/83517-2020-02-10-11-29-33

مواقع الأنترنات للمنظمات العالمية لأستيقاء البيانات :

- مؤشر سهولة الأعمال في الجزائر من موقع Doing Business ، موجود على الرابط التالي : https://archive.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA-LITE.pdf
- بيانات مجموعة البنك الدولي على الروابط التالية :
- https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG
-
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2021&name_desc=true&start=2017
- https://data.albankaldawli.org/?locations=CN-RU-ZA-IN-BR&name_desc=true

-
https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?end=2021
IN-BR&start=2017 &locations=CN-RU-ZA-

https://data.albankaldawli.org/indicator/BM.KLT.DINV.CD.WD?end=202
IN-BR&start=2017 1&locations=CN-RU-ZA-

- بيانات منظمة التجارة العالمية https://stats.wto.org/

- بيانات صندوق النقد الدولي موجودة على الرابط
https://data.imf.org/regular.aspx?key=61545856

مقالات علمية باللغة الأجنبية :

- Starciuc (c□s. Popa) Carolina، أهمية مجموعة بريكس في النظام الاقتصادي الدول، حوليات جامعة Ovidius: سلسلة العلوم الاقتصادية، مجلد 18، عدد 2، 2018.

- Selcuk Colakoglu ، الدور المحتمل لمجموعة بريكس في الحوكمة العالمية، منظمة Diplo، 2017. المقال موجود على الرابط التالي : https://dev.diplomacy.edu/blog/brics-new-decision-maker-global-governance

انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس واقع التحديات والفرص الواعدة

Algeria's accession to the BRICS group Challenges and opportunities

أ.د **الطيف عبد الكريم**، جامعة بومرداس(الجزائر)، a.letaief@univ-boumerdes.dz

د.**كوراد فاطيمة**، جامعة علي لونيسي البليدة2 (الجزائر)، fati_kou@yahoo.fr

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل الدور المتنامي لمجموعة البريكس صمن خارطة القوى الاقتصادية والسياسية العالمية التي يعاد تشكيلها من جديد في أعقاب تراجع هيمنة النظام أحادي القطبية، ودوافع الجزائر طلب الانضمام لهذه المجموعة على تحقيق مصالحها الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية ودعم دورها الاقليمي والدولي، في ظل التغيرات الجيوسياسية وما تطرحه من تحديات وفرص استراتيجية أمام الجزائر على مستوى أسواق الطاقة والغذاء العالمية.

كلمات مفتاحية: مجموعة البريكس، الجزائر، المصالح الاقتصادية والسياسية، الطاقة، الغذاء، التغيرات الجيوسياسية .

تصنيفات JEL : F2 , F15,P13,P33,Q13,Q32,Q33

Abstract:

The study aims to analyze the growing role of the BRICS group on the map of the global economic and political forces that are reshaping themselves in the wake of the decline of the hegemony of the unipolar system, and Algeria's motives for requesting to join this group. Achieving its strategic, economic and political interests and supporting its regional and international role in light of geopolitical changes and the strategic challenges and opportunities they pose at the level of global energy and food markets.

Keywords: BRICS, Algeria, economic and political interests, energy, food, geopolitical changes.

Jel Classification Codes: F2 , F15,P13,P33,Q13,Q32,Q33.

1. مقدمة:

عكست التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم نتيجة استمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا ومن وراءها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تحديات على مستوى أسواق الطاقة والغذاء أصبحت تهدد استقرار الاقتصاد العالمي بسبب ارتفاع أسعار الغاز والطاقة وتراجع امدادات الغذاء من روسيا وأوكرانيا بسبب الحرب وسياسات العقوبات المتبادلة بين روسيا من جهة وأوروبا وأمريكا من جهة أخري.

تداعيات أزمة الطاقة وضعت الجزائر في قلب توجهات اعادة هيكلة أسواق الطاقة العالمية، بحكم موقعها الجغرافي القريب من أوروبا وحجم مواردها من الغاز والطاقة، حيث أصبح ينظر إليها كشريك استراتيجي هام يمكنه أن يساهم في ضمان الأمن الطاقوي العالمي مع تراجع إمدادات الغاز الروسي وزيادة الطلب العالمي على الطاقة.

وعيا منها بحجم التحديات الجيوسياسية المطروحة أمامها، عززت الجزائر من دورها الاقليمي والدولي من خلال تشجيع مجالات التعاون والشراكة الاستراتيجية مع العديد من الدول والكيانات والتجمعات الاقتصادية، بغرض تحقيق تحالفات فاعلة تضمن لها التموضع كشريك اقتصادي وسياسي فاعل في خارطة النظام العالمي الجديد.

سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهي المكاسب الاقتصادية والسياسية التي تدفع بالجزائر إلى طلب الانضمام لمجموعة البريكس؟

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من جملة الفرضيات التالية:

- انضمام الجزائر لمجموعة البريكس جاء ضمن سياسة الخروج من عباءة الشركاء التقليديين الاقتصاديين والسياسيين؛
- انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس جاء كردة فعل لإخفاق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في تحقيق مصالحها؛
- تسعى الجزائر من خلال طلب الانضمام لمجموعة البريكس إلى التموضع كشريك اقتصادي وسياسي فاعل في خارطة النظام العالمي الجديد.

هدف الدراسة: يهدف البحث إلى التعريف بتكتل مجموعة البريكس وتوضيح مكانتها ودورها الحالي في النظام الاقتصادي العالمي، والأهداف الاقتصادية والسياسية التي تسعى الجزائر بلوغها من خلال طلب الانضمام إلى مجموعة البريكس في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي أفرزتها الأزمة الروسية الأكرانية وكذا الدور المنتظر أن تلعبه في ظل هذه التحولات .

منهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل جوانب الدراسة البحثية.

خطة الدراسة:

اقتضت الدراسة تقسيمها إلى النقاط التالية:

– توجهات الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات أزمة الطاقة ؛

– الجزائر ورهان الانضمام لمجموعة البريكس .

2. توجهات الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات أزمة الطاقة

استطاعت الجزائر من تعظيم مكاسبها الاقتصادية والسياسية في ظل الأزمة الطاقوية التي يعرفها العالم بسبب تفاقم الأزمة الأوكرانية الروسية، حيث مكنها ارتفاع أسعار الطاقة والغاز من تحسين قوتها التفاوضية وزيادة صادراتها من الغاز نحو أوروبا ودعم مركزها الدولي والإقليمي كقوة فاعلة تشق طريقها نحو تحقيق نجاحات على المستوى السياسي والاقتصادي المحلي والدولي ، بفضل سياساتها الرشيدة على المستوى العلاقات الدولية.

عرفت الجزائر على المستوى المحلي خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2022، تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، الذي شمل مجموعة من القطاعات الأساسية ذات الأولوية كالزراعة والصناعة والتعدين والمناجم التي ترتبط بالتنمية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال التركيز على إعادة بعث الاستثمارات المحلية المتوقفة وتنظيم السوق وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال محاربة العراقيل الإدارية البيروقراطية واصدار قوانين جديد للاستثمار والمضاربة والتوجه نحو تنويع الشركاء الاقتصاديين في مجال الصناعة والاستثمار، بفضل هذه الاصلاحات استطاعت الجزائر تحقيق مؤشرات ايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي، بشهادة الهيئات والمنظمات الدولية حيث تشير بيانات تقرير رصد

الوضع الاقتصادي لخريف 2022 للبنك الدولي إلى أن نمو الناتج الإجمالي المحلي للقطاعات غير النفطية، سيبلغ 3.17 بالمئة في 2022، الأمر الذي سيساهم في الانتعاش الاقتصادي الكلي المنتظر في 2023.كما توقع البنك الدولي أن يحقق الاقتصاد الجزائري نموا بنسبة 2.3 بالمئة في 2023، وتقول السلطات الجزائرية إن الصادرات خارج قطاع المحروقات بلغت 7 مليارات دولار بنهاية عام 2022، وتتوقع أن تصل 15 مليار دولار في سنة 2023 (البنك الدولي، خريف 2022).

كما سمح تحسن مؤشرات السوق البترولية إلى ارتفاع العوائد النفطية إلى 50 مليار دولار 2022 في ظل وتوقعات باستمرارها على النحو الحالي لمدة 7 سنوات قادمة على الأقل، ما سيعزز من القدرة على زيادة الاستثمارات في البنية التحتية والقطاعات الاستراتيجية وسيضع الخزينة العمومية في أريحية كاملة بالنسبة لاحتياطي العملة الصعبة الذي بلغ 54.6 مليار دولار بنهاية عام 2022، مع فائض في الميزان التجاري بـ17 مليار دولار، وديون (نصر، 2022) خارجية رمزية قياسا بإجمالي الناتج المحلي، في وقت بدأت فيه المنتجات المحلية اقتحام السوق الإفريقية الحرة، موازاة مع تحضيرها لمراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وطلب الانضمام لمجموعة البريكس.

كما سمحت الظروف الدولية المتأزمة الناجمة عن تراجع 90 بالمئة من امدادات روسيا من النفط والغاز لأوروبا بسبب العقوبات المفروضة عليها، بعدما كانت اقدر في سنة 2020 بحوالي 25 بالمئة من النفط و 40 بالمئة من الغاز حسب وكالة يوروستات للإحصائيات (الريمي، 2023)، من إعطاء مكانة ودور أكبر للجزائر مساحة أكبر للتفاوض حول الأسعار وفرض شروطها على المستوردين الأوروبيين، بفضل ثقلها الاستراتيجي في سوق الطاقة والغاز على مستوى البحر الأبيض المتوسط وهي تعتبر من أهم الفاعلين على مستوى افريقيا في انتاج الغاز الطبيعي بحجم انتاج بلغ 84 مليار متر مكعب وهي سادس أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم والأولى في افريقيا، بينما بلغت صادرتها سنة 2022 حسب شركة سوناطراك حوالي 56 مليار متر مكعب (الأناضول، 2023)، إذ كشف تقرير حديث صادر عن غرفة الطاقة الأفريقية أن الجزائر تعد مسؤولة عن ثلث إنتاج الغاز في أفريقيا في المدة من عام 2020 إلى 2025 (قدري، 2022).

وتعتبر أوروبا أهم زبائن الجزائر في مجال الغاز الطبيعي عبر ثلاثة خطوط غاز هم خطي المغرب العربي وميدغاز إلى إسبانيا، وخط غالسي نحو إيطاليا. إضافة إلى شحنات الغاز المسال المتوجهة سنويا نحو تركيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، هذه الإمدادات مكنت الجزائر من الاستحواذ على حوالي 12 بالمئة من طلبيات الغاز الطبيعي في السوق الأوروبية، مع نسبة تغطية للسوق الإسبانية والإيطالية وصلت إلى أكثر من 30 بالمئة وهي في تزايد مستمر (جواد، 2021).

تداعيات أزمة الطاقة فتحت آفاق جديدة لتوسيع التعاون والشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ضمن شراكة استراتيجية طويلة المدى في مجال شراء الغاز والاستثمار في تطوير قطاع الطاقة الجزائري تهدف أوروبا من خلالها لسد الفجوة بعد نقص الامدادات الروسية، على أسس جديدة تحكمها المصالح المشتركة تجسدت معالمها من خلال الزيارات المتوالية للزعماء والمسؤولين الدبلوماسيين الأوربيين إلى الجزائر في يرتبط بإمكانية رفع الجزائر من امداداتها للقارة الأوروبية في ظل توفر أنابيب جاهزة لربط ضفتي المتوسط ولقد انعكس ذلك على علاقة الجزائر بالدول الأوروبية التي تجمعها بها مصالح مشتركة والعلاقات الأوروبية فيما بينها، وسط تساؤلات عن مدى جدية هذا التهافت في إعادة تقييم اتفاق الشراكة الذي يجمع الاتحاد الأوروبي بالجزائر، ومعالجة الخلافات السياسية والاقتصادية التي تعيق نجاح هذه الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي ومن أبرزها فرنسا واسبانيا.

ظلت دول الاتحاد الأوروبي في السنوات الماضية تتهرب من مراجعة اتفاق الشراكة مع الجزائر رغم الدعوات العديدة التي قدّمتها الجزائر، لكونها الطرف المستفيد من هذا الوضع على جميع المستويات، إذ تأتي 60 بالمئة من واردات الجزائر من أوروبا. (بوعلام، 2017)

لكن خطاب الأوروبيين تغير، ففي الخامس من سبتمبر 2022 قال رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال عقب محادثات جمعته بالرئيس الجزائري "نعتبر أن اتفاق الشراكة إطار يجب أن يضفي تحسينات وفق الإرادة المشتركة، من هنا وهناك، لتحديد الأولويات المشتركة خدمة لمصالح الطرفين."

في ظل التنافس الأوروبي على الغاز الجزائر في ضوء ما ستقدمه الدول الأوروبية من تنازلات سياسية واقتصادية .

تغير موازين القوى لصالح الجزائر باستخدام الغاز والطاقة كورقة دبلوماسية لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية ودعم مركزها ونفوذها الاقليمي والدولي، ساعدها في تبني استراتيجية جديدة تقوم على تنويع شركاءها الاقتصاديين والتجاريين التقليدين والخروج من دائر الشريك والمهيمن الأوحد وقد تجلت هذه الاستراتيجية من خلال التوجه أكثر نحو شركاء جدد كالصين الشريك الاقتصادي الأول للجزائر، التي وقعت معها الخطة الخماسية الثانية (2022-2026) للتعاون الاستراتيجي الشامل في جميع الميادين بكل ما يحمله ذلك من آفاق اقتصادية وصناعية وعسكرية في سياق التحديات الإقليمية بالمنطقة والتحولات العالمية (ياحي، 2022) فضلا عن ابرامها العديد من الاتفاقيات مع تركيا، روسيا، الإمارات العربية، قطر وغيرها من البلدان التي أعيد التقارب معها في مجالات حيوية كالطاقة، الصناعات العسكرية والدفاع صناعة التعدين والمناجم ما خلق اندماجا أكبر في الاقتصاد العالمي وفتح فرصا أكبر لتطوير فرص التعاون والاستثمار ونقل التكنولوجيا، بعدما كانت محل ابتزاز واستغلال لفترات طويلة من الشريك الأوروبي الذي كان في وقت قريب يمثل الشريك الاقتصادي والتجاري الأول للجزائر حيث بلغت قيمة مبادلات تجارية بلغت في 2019 حوالي 24 مليار دولار (المبادلات التجارية، 2020) .

نظرة هذه الاستراتيجية تجلت بوضوح بتقديم الجزائر في سنة 2022 طلب الانضمام إلى مجموعة البريكس التي تجمع كلا من الصين، الهند، أول وثالث اقتصاد في العالم وروسيا أكبر مصدر للطاقة (International Energy Agency, 2022, p. 3) في العالم إلى جانب البرازيل وجنوب افريقيا، أكبر اقتصاديات العالم نموا وسط دعم روسي وصيني لهذه الخطوة الاستراتيجية.

3. الجزائر ورهان الانضمام لمجموعة البريكس

1.3 الوزن الاقتصادي و السياسي لدول مجموعة البريكس:

تتمتع دول مجموعة البريكس **BRICS** بإمكانيات اقتصادية هائلة أهلتها لأن تكون من بين أكبر اقتصاديات العالم نموا ، وأقلها تأثرا بالأزمة الاقتصادية و المالية العالمية، و إذا ما استمرت هذه المجموعة في زيادة معدلات نموها الاقتصادي وامتداد توسعها التجاري، ستصبح من أكبر القوى الاقتصادية في العالم .

يقطن مجموعة دول البريكس حوالي 42 بالمائة من سكان العالم (الصين 1.357 مليار نسمة، الهند 1.257 مليار نسمة، البرازيل 200.4 مليون نسمة، روسيا 143.5 مليون نسمة، جنوب أفريقيا 53.16 مليون نسمة) ، وهي من هذا المنطلق تمثل أكثر دول العالم كثافة من الناحية السكانية، الأمر الذي يجعل منها أكبر أسواق العالم من حيث أعداد المستهلكين والعاملين، من ثم فإنه من المتوقع مع استمرار ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل في هذه الدول إلى المستويات العالمية أن تصبح أيضا أكبر الأسواق الاستهلاكية، الأمر الذي سيمنح هذه الدول فرصا أكبر للنمو. فمن المعلوم اقتصاديا أن هناك علاقة قوية بين حجم السوق وفرص النمو الاقتصادي الكامن، فكلما ازداد حجم السوق كلما ازدادت معدلات النمو بسبب توفر أسواق تصريف السلع المنتجة، لذلك ينظر إلى أكثر دول العالم سكانا حاليا على أنها ستكون أكثرها نموا من الناحية الاقتصادية في المستقبل، وهناك دعوات حاليا للاستثمار الأجنبي المباشر للتوجه نحو أكثر دول العالم سكانا.

استمرت دول مجموعة البريكس من احتلال مراكز الريادة بين البلدان المستثمرة والمستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت التدفقات الواردة من اقتصاديات المجموعة من 7 بلايين دولار أمريكي سنة 2000 إلى 145 بليون دولار أمريكي سنة 2012 ، مشكلة بذلك 10 بالمائة من مجموع التدفقات العالمية و 18 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد العالمي (منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2013).

ووفقا لتقرير صندوق النقد الدولي حول أفاق تطور الاقتصاد العالمي لسنة 2014، فإن التقديرات تشير إلى أن مجموعة دول البريكس، تساهم بأكثر من ثلثي النمو العالمي ومن المتوقع أن يبلغ النمو فيها 4.6% في عام 2014 و5.2% عام 2015 نتيجة ازدياد حجم صادراتها إلى الدول المتقدمة. ومن المتوقع أن يبلغ النمو في الصين 7.4% عام 2014 و7.1% عام 2015، بفضل تدابير دعم النشاط الاقتصادي و الإنفاق الحكومي و الإصلاح الضريبي (صندوق النقد الدولي، 2014، صفحة 6).

الجدول 1 :تطور معدا نمو الناتج الداخلي الإجمالي لمجموعة دول البريكس خلال الفترة الممتدة من (2010–2014)

	2010	2011	2012	2013	2014
البرازيل	7.534	2.733	1.0	2.5	3.1
روسيا	4.5	4.3	3.4	1.3	0,12
الصين	-	-	7.7	7.7	7.4
الهند	10,26	6.638	4,7	5.0	5.4
جنوب إفريقيا	3.14	3.566	2.5	1,9	1.7

المصدر: إحصائيات مأخوذة من تقارير صندوق النقد الدولي، عن أفاق تطور الاقتصاد العالمي 2011، 2014.

الجدول 2 : ترتيب بعض دول البريكس بين أكبر 20 اقتصاد مستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر

البلدان	القيمة	الترتيب العالمي في سنة 2011	الترتيب العالمي في سنة 2012
الصين	121	2	2
البرازيل	65	5	4
روسيا	51	9	9
الهند	26	14	15

Source : Organisation mondiale du commerce , **Statistiques du commerce international 2012** ,p 26.

2.3 دول البريكس وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي:

لقد بدأت جهود جمع دول البريكس الأربعة في شكل تكتل اقتصادي عالمي، حين التقي زعماء البلدان الأربعة في إطار أول قمة جمعت بينهم في جوان من سنة 2009 في ايكاترينبرج بروسيا، الذي أسفر عن هجوم مركز ضد الولايات المتحدة، حيث أعلن كل عضو عن رغبته في إسقاط الدولار كعملة احتياطية عالمية. وقبل ذلك ببضعة أشهر أصدر الزعماء الأربعة بيانا مشتركا قبيل انعقاد قمة مجموعة العشرين معربين عن عزمهم المشترك على تغيير قواعد النظام الاقتصادي العالمي، فقد أعلن الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف في ايكاترينبرج عن ضرورة تغيير نظام العملة العالمي لقائم على عملة واحدة.

الخطوة الأكبر لمجموعة البريكس ضمن خطى إعادة التوازن للنظام الاقتصادي العالمي تمثل في الاتفاق على إنشاء بنك للتنمية بهدف خلق هيئات تمويل عالمية مبتكرة تخدم مجهودات تمويل التنمية في الاقتصاديات

الصاعدة علي النحو الذي يعكس أولويات المجموعة وإمكاناتها. ففي ختام قمتهم التي استضافتها ديربان في جنوب أفريقيا، الأربعاء 26 و 27 مارس 2013، وأشارت الكلمات التي ألقاها الزعماء الخمسة إلى نظام عالمي متحول، وإمكانات تطور لا نهائية.

يذكر أن مقترح إنشاء بنك التنمية لدول بريكس تم طرحه في القمة الرابعة الذي عقد بالهند سنة 2012 لهذه المجموعة، وكان من المخطط أن يكون هذا البنك مؤسسة عابرة للقارات، والتي دعت إلى إنشائها الأسواق الناشئة وذلك لأن المنظمات الدولية مثل البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، أو المنظمات الإقليمية مثل بنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الأوروبي، قد أنشأتها وقادتها الولايات المتحدة، وكندا وأستراليا، وأوروبا الغربية وغيرها من الدول المتقدمة.

ولكن بنك التنمية الذي ستنشئه دول البريكس الخمس سوف يصبح أول جهاز مالي دولي لا يخضع لسيطرة الدول المتقدمة.

يري بعض الخبراء أن من المفترض أن يعمل البنك كثقل موازن لبنوك التنمية العالمية المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي لكن البعض الآخر يري أنه سوف يعمل علي الحد من هيمنة الأمريكية والأوروبية علي مؤسسات بريتون وودز فهذا القرار يعكس النجاحات الهائلة في التنمية الاقتصادية علي مدي العقدين الماضين، و يظهر قدرة مجموعة البريكس علي العمل الجماعي ضمن اطار الأهداف المشتركة.

حلة التوتر التي يعرفها العالم نتيجة الحرب الروسية الأكرانية وما أفرزته من تغيرات جيوسياسية استراتيجية على صعيد العلاقات الدولية كرست واقعا شبيها بأجواء الحرب الباردة، إذ يسعى كل محور لاستقطاب حلفاء وشركاء جدد، فهناك من يعتبره بمثابة منظمة موازية لمجموعة السبعة الكبار، التي تقودها الولايات المتحدة وتظم كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان.

3.3 فرص الشراكة والتعاون بين الجزائر ومجموعة البريكس

تسعى دول بريكس لزيادة نصيبها من التجارة العالمية ومن إجمالي الناتج الداخلي الخام، ذلك من خلال ضم دول محورية من حيث موقعها الجغرافي الاستراتيجي أو ثقلها الاقتصادي والتجاري والبشري، وتمتلك مقومات النمو الاقتصادي، تجلى هذا في إعلان الرئيس الروسي في جويلية 2022 عن توافق بين

أعضاء مجموعة دول البريكس على فتح باب العضوية لأعضاء جدد كما أعرب الرئيس الصيني في رغبته بتسريع فتح باب العضوية لدول جديدة في المجموعة.

بمجرد ما فتح المجال لضم أعضاء جدد أبد الكثير من الدول اهتماما بدخول مجموعة البريكس وتقدمت أخرى بطلب رسمي للانضمام وهي بصدد التفاوض حول الشروط المطلوبة للانضمام ومنها الجزائر، مصر، السعودية، تركيا، إيران والأرجنتين.

سبب تسابق هذه الدول للانضمام إلى مجموعة البريكس وفتح باب العضوية في هذا التوقيت ليس مجرد صدفة بل هو مرتبط أساسا بحالة التوتر الدولي التي أفرزتها الحرب الروسية الأكرانية وما أفرزته من احتقان وتحولات استراتيجية على صعيد النظام الدولي، فالعالم اليوم يعيش مرحلة شبيهة بمرحلة الحرب الباردة بين محورين أساسيين محور تقوده روسيا والصين ومحور تقوده أمريكا وحلفاءها، يسعى فيه كل طرف لضم أكبر قدر من الحلفاء.

انضمام الجزائر لمجموعة البريكس سيعزز من قوتها الاقتصادية والسياسية بشكل كبير، فمجالات الشراكة والتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري كبيرة في ظل مجموعة دول البريكس.

لجزائر تمتلك بعض المقومات التي تمثل إضافة لمجموعة البريكس، فهي تعتبر أكبر دولة عربية وافريقية من حيث المساحة وتمتلك موقع جغرافي استراتيجي يتوسط الشمال الإفريقي ويقع على مساحة قريبة من أهم موانئ أوروبا التجارية وهي تعتبر بوابة افريقيا لتحقيق مبادرة الحزام والطريق من خلال مشروع بناء أكبر ميناء تجاري ميناء الحمدانية بشرشال بشراكة مع الصين يرتبط بالصحراء، فضلا عن امتلاكها لثروات معدنية وطاقوية كبيرة فهي تعتبر أكبر مصدر للغاز الطبيعي في إفريقيا، ورابع أكبر اقتصاد في القارة السمراء بعد جنوب افريقيا، وديونها الخارجية شبه معدومة، ما يمنحها استقلالية أكبر في صناعة القرار.

دخول الجزائر لمجموعة البريكس سيعطيها فرصة لتنويع شراكاتها والمحافظة على علاقات طيبة مع كل الأطراف، في وقت تزداد فيه تحديات أزمة الغذاء والطاقة والمياه، ويمكنها من تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية كبيرة منها:

– تطوير شراكتها مع الصين، التي تمثل أول شريك اقتصادي للجزائر وأكبر مستورد للطاقة في العالم وهذا يعني أنها قادرة على استيعاب كل صادرات الجزائر من الغاز والنفط، كما أن بإمكانها أن تخصص جزءا من استثماراتها للرفع من الطاقة الانتاجية لصناعة النفط والغاز في الجزائر.

– بإمكان الجزائر أن تبيع نفطها وغازها بعملة غير الدولار الأمريكي واليورو وأن تتحول إلى عملة البريكس في المستقبل ما سيحميها من عقوبات اقتصادية محتملة من قبل الولايات المتحدة في حال اتخذت الجزائر نهجا سياسيا لا يرضي واشنطن وأوروبا.

– التقليص من تداعيات أزمة الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي من خلال ضمان تدفق السلع الغذائية الأساسية من الغذاء وخاصة منها القمح والحبوب بفضل التسهيلات التجارية التي يمكن أن تتحصل عليها ضمن أطر التبادل التجاري الذي يوفره مجموعة البريكس خاصة وأنها تضم أكبر منتجي سلة الغذاء العالمية.

– الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية وتجارب دول البريكس في تطوير قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة والتعدين والمناجم، يذكر أن الجزائر قطعت أشواطا في الشراكة مع الصين، وخصوصا في مجال التعدين، عبر إطلاق مشروع ضخم بلغت ميزانيته 7 مليارات دولار، هو مشروع الفوسفات، ويقع في الشرق الجزائري بالإضافة إلى مشروع آخر من أجل استغلال منجم الحديد، بتكلفة تقدر بـ3 مليارات دولار (عائشة، 2021)، كما تحتاج الجزائر إلى الخبرة الروسية في المجال الزراعي، خصوصا أن روسيا قطعت أشواطا كبيرة في مجال الزراعة، بعد أن كانت دولة مستوردة للحبوب في التسعينيات واليوم تعد من أهم الدول التي تصدر الحبوب. لذلك تحتاج الجزائر إلى التجربة الروسية من أجل تطوير قطاع الزراعة فيها، وخصوصا أنها تمتلك أراضي زراعية تقدر بملايين الهيكتارات، ويمكن استغلالها من أجل تلبية حاجات السوق الداخلية من الغذاء، أو حتى التصدير إلى الخارج..

– تعزيز مبدأ عدم الانحياز الذي تنتهجه الجزائر في ظل التحولات الدولية التي ترسم معالمها جراء الحرب الروسية الأوكرانية.

حظوظ الجزائر للانضمام إلى البريكس كبيرة في ظل الموافقة المبدئية لكل من روسيا والصين التي أعلنتا موافقتهما على انضمام الجزائر إذ أعلن المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط

ودول أفريقيا، نائب وزير الخارجية، ميخائيل بوغدانوف، ترحيب موسكو باعتزام الجزائر الانضمام إلى مجموعة البريكسوجاءت تصريحات بوغدانوف، عقب ترحيب الصين، التي تترأس المنظمة، برغبة الجزائر في الانضمام إلى مجموعة البريكس مشيرة، في الوقت نفسه، إلى أنها "بلد ناشئ كبير"، و"ممثل للاقتصادات الناشئة"، وتري الجزائر أن نجاح الانضمام إلى البريكس يتطلب مواصلة الجهود في مجال الاستثمار، والتنمية الاقتصادية والبشرية من جهة، والانتقال إلى مستويات أعلى في التصدير، وأيضا رفع الناتج الداخلي الخام ما فوق 200 مليار دولار.

من المتوقع أن تصل صادرات الجزائر 56.5 مليار دولار مع نهاية 2022، منها 49.5 مليار دولار صادرات النفط والغاز، ونحو 7 مليارات دولار صادرات خارج قطاع المحروقات، بحسب السياسة العامة للحكومة.

ورغم أن هذه الأرقام تمثل قفزة في الصادرات مقارنة بعام 2021، زيادة بنحو 17 مليار دولار، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والغاز وزياد الكمية المصدر من الغاز ومن السلع خارج المحروقات، إلا أنها تمثل أقل من نصف صادرات جنوب إفريقيا التي بلغت في 2021 أكثر من 121 مليار دولار.

وهذا ما يفسر تأكيد الرئيس الجزائري على زيادة حجم الصادرات كأحد الشروط الضرورية للانضمام إلى مجموعة البريكس.

وفي هذا الصدد، تعمل الحكومة مع شركائها الاقتصادين على مضاعفة إنتاج الغاز لبلوغ حجم صادرات 100 مليار متر مكعب سنويا في 2023.

بينما وضعت الحكومة هدفا للوصول إلى 10 مليارات دولار صادرات خارج المحروقات في نفس 2023، و15 مليار دولار في الأعوام المقبلة.

حيث تنتج الجزائر نحو 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بمعدل سنوي، صدرت منه رقما قياسيا في 2022، بلغ 56 مليار متر مكعب، بينما استهلكت نحو 50 مليار متر مكعب، وتعيد ضخ نحو 30 مليار متر مكعب في الآبار للحفاظ على نشاطها (سوناطراك، 2022، صفحة 7).

للوصول إلى هذا الهدف كثفت الجزائر من استثماراتها في قطاع المحروقات وخصصت لها نحو 40 مليار دولار، وحققت اكتشافات هامة في 2022، من النفط والغاز، ودخلت في شراكات مع شركات

متعددة الجنسيات على غرار إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية و"أوكسدونتال" الأمريكية، لاستغلال حقول الغاز وزيادة الانتاج (سوناطراك، 2022، صفحة 8).

وتسارع الجزائر الخطى لمضاعفة إنتاجها من الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، بالشراكة مع عدة دول على غرار ألمانيا وإيطاليا، بهدف توفير كميات أكبر من الغاز للتصدير، وأيضا تصدير الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء إلى أوروبا مستقبلا. كما تسعى البلاد لتصدير الكهرباء إلى أوروبا بالنظر إلى امتلاكها فائضا كبيرا منها قابلا للتصدير، إذ تنتج 25 ألف ميغاواط، بينما لا تستهلك في أوقات الذروة بالصيف سوى 17 ألف ميغاواط، ويتقلص هذا الرقم إلى 11 ألف ميغاواط في الشتاء.

وتراهن الحكومة الجزائرية على رفع الصادرات خارج المحروقات إلى 10 مليار دولار في 2023، و15 مليار دولار في الأعوام المقبلة، بعدما نجحت نسبيا في رهان 5 و7 مليارات دولار في 2021 و2022 على التوالي.

ويعتمد مدى قدرة الجزائر للوصول إلى هذا الهدف من خلال وصولها إلى الأسواق الإفريقية، من خلالها تسريعها العمل على شق طريق نحو موريتانيا للوصول إلى أسواق غرب إفريقيا، وكذلك تسريع الخط العابر للصحراء نحو نيجيريا ووسط القارة السمراء، والتحرك لفتح معارض لمختلف السلع الجزائرية، وأيضا فروع لبنوك جزائرية في عدد من العواصم الإفريقية، وتنشيط الاستثمارات في قطاع المناجم، خاصة استخراج الفوسفات في شرق البلاد والحديد بالجنوب الغربي والذهب والأتربة النادرة بأقصى الجنوب.

إحدى العقبات أمام انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس، تواضع ناتجها الداخلي الخام الذي بلغ 163 مليار دولار في 2021، وفق بيانات البنك الدولي.

الناتج الداخلي الخام لجنوب إفريقيا (أصغر اقتصاد في البريكس) 419 مليار دولار، أي مرتين ونصف ضعف الاقتصاد الجزائري، لذلك وضع الجزائر خطوة تجاوز 200 مليار دولار ناتج داخلي خام هدفا لدخول مجموعة دول البريكس، وهو هدف ليس مستحيلا ولا صعبا، ولكنه مرتبط بمدى ارتفاع أسعار النفط والغاز بالدرجة الأولى.

الناتج الداخلي الخام للجزائر ما بين 2011 و2014، تجاوز سقف 200 مليار دولار، وبلغ 213.8 مليار دولار في 2014، نتيجة لارتفاع أسعار النفط لتتجاوز سقف 100 دولار للبرميل وزيادة إنتاج النفط الجزائري ليبلغ 1.5 مليون برميل يوميا.

إنتاج الجزائر حاليا من النفط في حدود مليون برميل يوميا، بالنظر إلى حصتها المحدد من "أوبك+"، والأسعار من المتوقع أن تراوح بين 70 و100 دولار للبرميل في 2023، وفق بعض التقديرات.

لذلك تراهن الجزائر على إمكانياتها الكبيرة من الغاز الطبيعي لمضاعفة الإنتاج الذي يكثر عليه الطلب أوروبيا، لرفع ناتجها الداخلي الخام بزيادة تتجاوز 37 مليار دولار في عام واحد.

فالناتج الداخلي الخام، يعني بأبسط تعريفاته قيمة مجموع السلع والخدمات داخل الدولة.

والجزائر تملك القدرة على تطوير مداخيلها من الخدمات خاصة السياحة وتحويلات العمال من الخارج، من خلال تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة للأجانب، وفتح فروع بنكية في البلدان التي تتواجد بها جالية جزائرية كثيفة.

الخاتمة

وعيا منها بضرورة الاستفادة من التحولات الجيوسياسية في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية من خلال تفعيل دور الجزائر على مستوى الاقليمي والدولي، يتوافق وحجم إمكانياتها ومواردها الاقتصادية وموقعها الاستراتيجي، بادرة الجزائر منذ 2020 إلى تبني استراتيجية اقتصادية تقوم على تنويع شركاءها الاقتصاديين والتجاريين وتعزيز موقفها التفاوضي أمام الاتحاد الأوروبي حول القضايا ذات المصلحة المشتركة ومن أهمها الطاقة والغاز، مستفيدتا من حاجة أوروبا المتزايدة للغاز الجزائري لمجابهة أزمة الطاقة العالمية وتراجع امدادات الغاز الروسي نحوها، في نفس الوقت عززت من تحالفاتها مع دول الاقتصاديات الصاعدة ومن أهمها الصين وروسيا والبرازيل وتركيا حيث عرفت مجالات التعاون ذات الاهتمام المشترك ابرتم العديد من الاتفاقات الاقتصادية الاستراتيجية في مجالات الطاقة والتعدين والمناجم والاستثمار في الصناعة والبنية التحتية ما يعكس توجها جديدا في استراتيجية تحقيق التوازن في بناء المصالح والتحالفات تكريسا لمبدأ عدم الانحياز ومحاولة وضع مسافة واحد تفصلها بين الجميع، في وقت تعرف فيه الساحة الدولية أزمة سياسية شبيهة بمرحلة الحرب الباردة.

تعزز هذا التوجه من خلال طلب الجزائر الانضمام إلى مجموعة البريكس على أساس تحقيق المصالح المشتركة والدفاع عنها في وجه التغيرات الجيوسياسية والاستفادة من الفرص التي يمكن أن تتحقق في مجال تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية والمالية داخل مجموعة البريكس.

قائمة المراجع

International Energy Agency. (2022). *World Energy Outlook 2022*. France: IEA Publications.

الأناضول. (2 1, 2023). *3 دول عربية استفادت من أزمة الغاز الأوروبية في 2022*. تاريخ الاسترداد 16 3, 2023، من إسطنبول / الأناضول: https://www.aa.com.tr/ar/

البنك الدولي) .خريف .(2022*تقرير رصد الوضع الاقتصادي للجزائر الحفاض على مسار الانتقال* .واشنطن : البنك الدولي.

أيوب الريمي. (2 2, 2023). *الورقة الأهم لدى روسيا.. هل خسر بوتين حرب الطاقة أمام الأوروبيين بعد عام من الحرب؟* تاريخ الاسترداد 16 3, 2023، من الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/politics

بخدة عبد القادر و ناجي بوعلام. (6, 2017). الشراكة الجزائرية الأوروبية بين طموح واعدة وثقة مفقودة. *مجلة حقوق الانسان والحريات العامة*، صفحة 303.

بمراح محمد جواد. (6 6, 2021). تأثير الغاز الجزائري على ألمن الطاقوي ألاوروبي. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، صفحة 46.

دينا قدري. (19 11, 2022). *الجزائر ومصر أكبر منتجي الغاز في أفريقيا.. وفرص واعدة للتصدير إلى أوروبا*. تاريخ الاسترداد 22 3, 2023، من الطاقة: https://attaqa.net/2022/11/19/

سوناطراك. (2022). *انجازات 2022 سوناطراك نتائج أولية*. سوناطراك.

صندوق النقد الدولي. (2014). *تقرير عن آفاق النمو الاقتصادي العالمي*. صندوق النقد الدولي.

.p ,*البحث الاقتصادي* .دور طريق الحرير الجديد في تنمية التجارة الخارجية .(12 9 ,2021) .ق ,عائشة 123.

تقرير الاستثمار العالمي .(2013) .منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

وزارة التجارة. (24 2, 2020). *المبادلات التجارية*. تاريخ الاسترداد 18 3, 2023، من وزارة التجارة وترقية الصادرات: https://www.commerce.gov.dz/statistiques/echanges-commerciaux

ياحي ,ع .(10 12 ,2022) .*ماذا وراء توقيع الجزائر على خطة "الحزام والطريق "مع الصين* . Consulté le 3 14, 2023, surأندبندنت عربية : https://www.independentarabia.com/node/400621/

ياسر نصر. (6 11, 2022). *إيرادات النفط والغاز في الجزائر تنتظر قفزة تاريخية بـ50 مليار دولار*. تاريخ الاسترداد 15 3, 2023، من الطاقة: https://attaqa.net/2022/11/06/ /

إيجابيات انضمام الجزائر الى مجموعة (BRICS)

Advantages of Algeria's accession to the BRICS group

حيداس عبد القادر مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، المركز الجامعي نور البشير البيض، a.haidas@cu-elbayadh.dz

د. مهر حاج أمحمد، مخبر التنمية المستدامة في مناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، المركز الجامعي نور البشير البيض،h.mehor@yahoo.fr

ملخص:

بعد الأزمة العالمية المالية سنة 2008 والتي أضرت بالعديد من اقتصاديات دول العالم خصوصا والتي لها علاقة مباشرة بالاقتصاد الأمريكي وصعوبة تعافي النظام العالمي القائم على الأحادية القطبية مما ساهم في ظهور عدة اقتصاديات صاعدة كالصين والهند وأخرى على المستوى العالمي ورغبة النزعة الروسية لرجوع للمشهد العالمي عن طريق تكاملات اقتصادية و الذي سيحرر العالم من الهيمنة الامريكية و على هذا النهج تأسست عدة تكتلات اقتصادية تجمع بين رغبات كل الدول المنطوية تحتها لضمان رقيها وازدهارها على المستوى المحلي والعالمي وعلى اثر هذا انبثق تجمع دول البريكس مما جعل الجزائر ترفع لها طلب الانضمام رغبة منها في الاستفادة منه

تهدف الدراسة الى الوقوف على إيجابيات انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس من خلال استقراء احصائيات التبادلات التجارية مع دول المجموعة في الفترة من سنة 2012 الى سنة 2021 وخلصت الدراسة الى أن الجزائر سيكون لها آثار إيجابية كبيرة ومتعددة في حالة الانضمام الى دول البريكس حيث ستستفيد من الاستراتيجية المتبعة بين دول المجموعة لتنمية اقتصادها وكذا تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وسيعزز انضمامها سوق مصادر الطاقة بالنسبة لدول البريكس

كلمات مفتاحية: مجموعة البريكس، عالم متعدد الأقطاب، الدول الصاعدة، النظام الدولي الجديد

تصنيفات JEL: O18, F59, O01, F02

Abstract:

After the global financial crisis in 2008, which affected many of the world's economies, particularly those directly related to the US economy and the difficulty of recovering the unipolar global system This contributed to the emergence of several emerging economies, such as China, India and the world, and the desire of Russian tendency to return to the global landscape through economic complementarities that will free the world from

American hegemony. On this approach, several economic conglomerates were founded that combine the wishes of all the countries involved to ensure their prosperity and prosperity at the local and global levels.
The study aims to identify the advantages of Algeria's accession to the BRICS by extrapolating the statistics of trade exchanges with the countries of the BRICS from 2012 to 2021. The study concluded that Algeria will have a significant and multiple positive impact in the case of joining the BRICS countries, where it will benefit from the strategy of the Group to develop its economy and thus achieve economic and political integration and will enhance the market of energy sources for the BRICS countries
Keywords: BRICS, multipolar world, emerging nations, new international order.
Jel Classification Codes : O18, F59, O01, F02

1. مقدمة :

يقوم اقتصاد العالم وتزدهر التجارة الخارجية من خلال التبادلات بين كل بلدان العالم ولا شك أنه في كل هذا تسعى كل دولة على حدى للحفاظ على سيرورة اقتصادها وتطويره وضمان تماسكه أمام مختلف الصدمات والأزمات، فبعد ظهور اقتصاديات صاعدة للعديد من الدول كالصين و الهند بداية لعصر جديد و عالم تلوح أفق تعدد أقطابه وفق المعطيات الحديثة خصوصا بعد الحرب الروسية الأوكرانية والتي أعادت الذكرى للنزعة الروسية من أجل وقف التغلغل الأمريكي في مختلف القارات ،وبالموازاة مع ذلك تنادي أصوات من كل الدول بضرورة تحقيق تنمية عادلة و مستدامة لكل دول العالم لا سوى الدول النامية والتي لا ترى نفسها الا سوق لتصريف منتوجات تلك الدول مما يجعلها تبحث عن البديل والذي يتوفر إلا في الانضواء تحت تكتلات اقتصادية أو عن طريق تكتلات إقليمية تضمن لكل الأعضاء نفس الحقوق من التنمية المستدامة و تحسين البنى الاقتصادية و الرقي و الازدهار محليا وعالميا و يأتي تكتل دول البريكس و الذي أبان الصندوق النقد عن سرعة تطور اقتصاداتهم ونموها في ظرف وجيز مما جعل بعض الدول النامية ترفع لها طلب الانضمام على غرار الجزائر والتي وجدت فيها متنفس لها من حيث وجود أعضاء فيها تجمعهم معهم شراكة استراتيجية كروسيا و الصين فما هي طبيعة تجمع (**BRICS**) وما هي إيجابيات انضمام الجزائر له؟

ولمعالجة الإشكالية السابقة قمنا بصياغة الفرضية التالية:

انضمام الجزائر الى (**BRICS**) سيكون له الأثر الإيجابي على اقتصادها وسيزداد وتيرة نموه وانفتاحه على العالم وللاجابة على الاشكالية السابقة، ولرفع اللبس ارتأينا أن نتطرق إلى الموضوع من خلال النقاط التالية :

–نشأة مجموعة البريكس

–أهداف تكتل البريكس

–استراتيجية دول البريكس

–المؤسسات الجديدة الخاصة بمجموعة البريكس

–ايجابيات الانضمام الجزائر الى البريكس

2. نشأة مجموعة "بريكس":

تكونت فكرة مجموعة البريكس التي ضمت خمس دول هي: روسيا الاتحادية ،و الصين ، والهند ، والبرازيل ،وجنوب افريقيا ، في مؤتمر كانون بالمكسيك سنة 1999 خلال انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية ، فمصطلح بريكس مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية لأسماء الدول الأعضاء كانت تسمى البرك بعد انضمام دولة جنوب افريقيا اليها سنة 2010 عرفت باسم "بريكس" (عبد الرحمان، 2019، صفحة 83)، فمصطلح "بريكس" يرتبط باسم جيم أونيل(**O'Neill**) فإن ظهور تسمية بريكس **– BRICS**يبدو، في الوقت نفسه، ضرورة حتمية ومصادفة، فقد اقترح هذا ألاسم، أول مرة منذ عشر سنوات، جيم أونيل رئيس أحد أكبر البنوك التجارية في العالم "غولدمان ساكس **Goldman** " **Sachs**ففي 20 نوفمبر 2001 ،أعطى تعريفا لهذه العبارة في تقرير عن نتائج دراسة حول الاقتصاد العالمي، نشره البنك المذكور، وكان عنوانه "العالم يحتاج إلى المزيد من "أطواب القرميد "**bricks** الاقتصادية **The World Needs Better Economic BRICS** وعمد المؤلف إلى التلاعب بتعبير **BRIC**الشبيه بالتعبير الانجليزي**brick** ،ويعني "طوبة قرميد". وبهذا نستطيع القول لدى وصف التطور السريع المحتمل للنمو الاقتصادي الذي يمكن أن تحققه في المستقبل البرازيل وروسيا والهند والصين، فإن جيم أونيل هو أول من استعمل هذا التعبير، ولتوقعه نموها المذهل، ولزيادة أهميتها في

أذهان المستثمرين، والعالم عموما وهنا يمكن القول إن تقارير جيم أونيل الاقتصادية والأبحاث التي قدمها ولا زال يقدمها كانت من ضمن الدراسات الاستشرافية والتي ساعدت وأظهرت أن هناك قوة عالمية اقتصادية ممكن لها أن تكون وتستمر بقوة وبوتيرة سريعة جدا (علاء الدين محمد، 2018، صفحة 19).

2. 1. استراتيجية دول البريكس:

اتبعت دول البريكس سياسة اقتصادية و استراتيجية تنموية بالتركيز على قطاعات و أنشطة اقتصادية معينة و مختلفة بين دول البريكس وداخل البلد الواحد على وفق امكانياتها ومواردها الاقتصادية المختلفة ، و المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة في قطاعاتها الاقتصادية و أنشطتها الإنتاجية ، فقد ركزت دول البريكس في سياستها التنموية لإحراز معدلات عالية مستهدفة من النمو الاقتصادي على قطاعات اقتصادية معينة دون غيرها فمنها من ركز على القطاع الزراعي ومنها على القطاع الصناعي و التعدين وأخرى على التكنولوجيا و الصناعات الحربية وأخرى بشكل كبير و النشاط التجاري بشكل خاص ومنها من ركز على أكثر من قائد بنفس الوقت (اسراء حسن و فاضل ، 2020، صفحة 101)

2. 2. أهداف تكتل البريكس:

1. تستهدف مجموعة بريكس خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية ،و انهاء سياسة القطب الأحادي ، وهيمنة الولايات المتحدة على السياسات المالية العالمية، و إيجاد بديل فعال وحقيقي لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي، الى جانب تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وجيوسياسي بين الدول الخمس المنضوية في عضويته، وتنمية البنى التحتية في بلدان المجموعة ، وتحقيق آليات المساهمة فعالة بين الدول الخمس في وقت الأزمات و التدهورات الاقتصادية بدل اللجوء الى المؤسسات الغربية ،و إيجاد طريقة فعالة لمنح و تبادل القروض بين دول المجموعة بشكل لا يؤثر و لا يحدث أي خلل اقتصادي لأي من دول المجموعة رغم مساعدة الدولة المتضررة ، الى جانب تعزيز شبكة الأمان الاقتصادية العالمية بالنسبة لتلك البلدان وتجنيبها ضغوط الاقتراض من المؤسسات الغربية و تكبيلها بالفوائد (أم البنين و لزهر، 2021، صفحة 738).
2. إن دول البريكس تسعى إلى وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي على آفاق نموها، بصفة خاصة هيمنة الدولار الأمريكي على نظم المدفوعات

والاحتياطات الدولية الذي ل يوجد لها بدائل مناسبة حاليا. فالهدف الرئيسي هو خلق نظام جديد للعملة الاحتياطية وزيادة دور العملات الوطنية في المدفوعات المتبادلة بين دول البريكس، وتطوير التعاون في مجال الأسواق المالية من اجل تحسين الاستقرار المالي والتفاعل على اساس المبادئ والمعايير الدولية (ليلى عاشور و موفق، 2016، صفحة 13).

3. تعمل مجموعة البريكس أيضا كجسر بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على سبيل المثال: في منظمة التجارة العالمية تحاول دول البريكس تعزيز نظام عادل فيما يتعلق بالسياسات الزراعية، من خلال تحرير النظام الاقتصادي الدولي لتقليل الإعانات الزراعية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي سيجعل المنتجات الزراعية للبلدان النامية أكثر تنافسية .ستلعب مجموعة البريكس أيضا دورا متزايد الأهمية في مساعدة البلدان النامية في اكتساب ميزة في مفاوضات التجارة وتغير المناخ وكذلك في القضايا المتعلقة بتصدير منتجات التصنيع (أم البنين و لزهر، 2021، صفحة 739).

4. تسعى دول البريكس الى مكانة اقتصادية بارزة، والوصول الى دور أكبر في القضايا الدولية، ولا زالت مجموعة البريكس تتمتع بالنمو الاقتصادي، وتحولت الى قوة فاعلة في مواجهة الأزمة المالية، وتعمل على تعزيز النمو الاقتصادي العالمي، وتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية، كل هذا رغم التوترات الدولية التي يمر فيها العالم بتغيرات معقدة (علاء الدين محمد، 2018، صفحة 34).

5. السعي لسحب دول صاعدة وناجحة تشارك هذه المجموعة في تطلعاتها، اذ يمكن الانفتاح على العالم الإسلامي لا سيما الدول الرئيسية فيه مثل إيران، تركيا، ماليزيا

2. 3. المؤسسات الجديدة الخاصة بمجموعة "بريكس":

أوضح اعلان نيودلهي لسنة 2012 للبريكس أن مجموعة الإصلاحات للمؤسسات المالية الدولية تظهر جليا بأنها تسير ببطء، مشيرا الى أن دول البريكس قلقة من بطء في وتيرة إصلاح الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي" أيضا، احتياجات البنية التحتية الكبيرة لدول البريكس ووفرة المدخرات مما يدفع الى قرار استحداث هيئات جديدة كبنك التنمية الجديد(**NDB**)وصندوق الترتيبات الاحتياطية(**CRA**) (**Elizabith, Cyril, Luanda, & Neuma, 2018, p. 15**)

1-**بنك التنمية الجديد (NDB)** : اتفق رؤساء دول مجموعة البريكس في القمة السادسة للاجتماعات البريكس عن توقيع الاتفاق المنشئ لبنك التنمية الجديد في مدينة فورتا ليزا بالبرازيل في 15 يوليو 2014 وتم خلال هذا الاتفاق على أن البنك التنمية الوطني سيعمل على تعزيز التعاون بين بلداننا و سيكمل جهود المؤسسات المالية متعددة الأطراف والإقليمية من أجل التنمية العالمية ، وبلغ رأسمال المبدئي المكتتب به 50 مليار دولار أمريكي يتم تقاسمها بين الأعضاء المؤسسين (أم البنين و لزهر، 2021، صفحة 745) ، ويقوم البنك على حل مشكلة نقص الأموال في مشروعات التنمية بالدول النامية كما يزيد من وزن دول البريكس في المفاوضات الهادفة الى اصلاح النظام المالي الدولي (ليلى عاشور و موفق، 2016، صفحة 09).بالإضافة الى أنه سيتم انشاء مركز إقليمي لبنك التنمية الإفريقي الجديد في جنوب إفريقيا مع المقر الرئيسي حيث وجه القادة لوزراء المالية التابعة لهم وضع طرائق تشغيله حيث دخل حيز التنفيذ في قمة أوفا 2015/07/09 و الهدف الرئيسي من انشائه هو تمويل مشاريع البنية التحتية و التنمية في دول البريكس و غيرها من البلدان النامية ليشابه تماما دور البنك الدولي و يهدف أيضا الى سد فجوة التمويل في اقتصادات البريكس ليصبح مصدرا إضافيا هاما للتمويل طويل الأجل للبنية التحتية في البلدان الأعضاء، وبنك آخر يتم تأسيسه بناء على مبادرة من قبل دول البريكس عامة و الصين خاصة وهو البنك الآسيوي لاستثمارات البنى التحتية ، لاستدانة المال وليس الى مؤسسات النظام العالمي ،الذي يركز على العملة الأمريكية و على رأسها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي (أم البنين و لزهر، 2021، صفحة 747)

2-**صندوق الترتيبات الاحتياطية (CRA)** : و تم الإعلان عن توقيع معاهدة لإنشاء "صندوق الترتيبات الاحتياطية" المشروطة مقابل الصندوق النقد الدولي ، و سيسمح بتخصيص 100 مليار دولار أمريكي تكون مساهمة الصين بـ 41 مليار دولار وجنوب إفريقيا بـ05 مليار دولار أما باقي المساهمات فتوزع بالتساوي بين باقي الدول بهذا سيكون لهذا الترتيب الاحتياطي تأثير وقائي وايجابي ، لمساعدة البلدان على تجنب ضغوط السيولة على المدى القصير ، وتشجيع المزيد من التعاون بين دول البريكس من أجل تعزيز شبكة الأمان المالية العالمية و استكمال الترتيبات الدولية الحالية ، فمهمة الصندوق مواجهة أثار خروج رؤوس الأموال المفاجئ من هذه الدول، حتى تتجنب مخاطر تخفيض قيمة عملاتها ، من خلال

عمليات تبادل العملات مع الصندوق ، كإجراء احترازي لمساعدة هذه الدول في التعامل مع الأزمات التي يمكن أن تواجه عملاتها وهي المهمة التي يضطلع بها أساسا الصندوق النقد الدولي (أم البنين و لزهر، 2021، صفحة 746) ،ويؤمل أن يكون الصندوق وسيلة تأمين و أمان للرد المشترك على التحديات المالية ويدعم الاقتصادات الناشئة على مواجهة التقلبات و عدم استقرار الأسواق (ليلى عاشور و موفق، 2016، صفحة 09).

إن مجرد قيام دول البريكس بإنشاء مؤسساتها الخاصة المتمثلة في الأجهزة سالفة الذكر، قد تؤدي الى تجسيد نوع من القدرة التنافسية بينها وبين الصندوق الدولي والبنك الدولي، مما يجعل مؤسسات البريكس تخطو خطوة مهمة في البعد عن نهج المشروطية الصارم، ونحو الاتجاه الصحيح لسد الحاجة الماسة الى التمويل، لتخلق نوعا من التوازن في النظام الاقتصادي وبالتالي يمكن تجسيد العدالة والتشاركية (أم البنين و لزهر، 2021، صفحة 750).

3.إيجابيات الانضمام الجزائر الى (BRICS):

3. 1.استفادة البريكس من الجزائر:

1-الموقع الجغرافي: تتمتع الجزائر بموقع جغرافي استراتيجي منحها العديد من المزايا، حيث تقع في شمال غرب افريقيا، مساحتها تبلغ حوالي 2.381,741 كلم2 مما يجعلها في المرتبة الأولى عربيا وافريقيا من حيث المساحة، كما تتميز بعمقها الجنوبي نحو دول الساحل أحد مميزات جغرافيا الجزائر اذ تشترك مع 06 دول إضافة الى جبهة البوليساريو، فمن الشرق تحدها كل من تونس وليبيا، من الجنوب نجد مالي والنيجر، موريتانيا والصحراء الغربية من الجنوب الغربي، ومن المغرب من الجهة الغربية. كما تحتوي الجزائر على شريط ساحلي يمتد طوله على مسافة 1600 كلم ، مما يجعلها منفتحة على البحر الأبيض المتوسط ،وذلك ما يفسر تواجد العديد من الموانئ على شواطئها ، و يلعب الشريط الساحلي دورا رئيسيا فيما يخص تنقل السلع و الأشخاص خاصة نحو أوروبا لقربها الجغرافي (أحمد ، 1993، صفحة 05)، وعليه فالجزائر بهذا الموقع لها أهمية كبيرة من الناحيتين التجارية و الدولية مما يمنحها أفضلية كدولة سادسة في الانضمام الى مجموعة البريكس والجدول 1 أدناه يوضح مقدار مساحات دول البريكس بعد إضافة مساحة الجزائر

الجدول 1: نسبة مساحة الدول البريكس الى مساحة العالم

الدولة	المساحة (كلم2)	القارة	نسبة المساحة من مساحة العالم (%)
روسيا	17098250	آسيا	0.126
الصين	9600013	آسيا	0.071
البرازيل	8515770	أمريكا اللاتينية	0.063
الهند	3287260	آسيا	0.024
جنوب افريقيا	1219090	افريقيا	0.009
الجزائر	2381741	افريقيا	0.017
العالم	134670807		0.31 =∑

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع البنك الدولي ،2021

ففي حالة انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس ستجاوز مساحة المجموعة ثلث مساحة العالم وهو ما سيقدم إضافة للبريكس خاصة من ناحية الأراضي الصالحة للزراعة والاستثمارات التي تحتاج الى المساحات الشاسعة والموانئ التجارية واستخدمها كمنطقة عبور الى قارة أوروبا وستحوز البريكس على عشر المساحة في افريقيا مما يزيد من نسبة تمثيل البريكس في قارة الافريقية ويمكنها من استهداف اقتصاد الدول الافريقية بشكل أقرب

2-الموارد البشرية: يعتبر السكان المصدر الأساس للأيدي العاملة ويعد العمل مهما ورئيسيا في تطور ونجاح عملية التنمية الاقتصادية، كما تعد القوى العاملة من مقومات نجاح القطاعات الاقتصادية (اسراء حسن و فاضل ، 2020، صفحة 97)، فتعداد السكان بالنسبة لدولة الجزائر لسنة 2021 بلغ 44.177.969.00 نسمة (البنك الدولي، 2021)والجدول 2 يوضح نسبة عدد سكان البريكس الى سكان العالم

الجدول 2: نسبة عدد سكان دول البريكس الى سكان العالم

الدولة	عدد السكان (مليون)	القارة	النسبة من سكان العالم (%)
روسيا	143.44	آسيا	0.00018
الصين	141000	آسيا	0.1787
البرازيل	214.32	أمريكا اللاتينية	0.00027
الهند	141000	آسيا	0.1787
جنوب افريقيا	59.32	افريقيا	0.00007
الجزائر	44.18	افريقيا	0.00005
العالم	789000		0.35 =∑

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع البنك الدولي ،2021

وكذلك عدد السكان بالنسبة لمجموعة البريكس في حالة انضمام الجزائر ستتجاوز الثلث من سكان العالم والذي سيوفر أسواق كبيرة ويد عاملة تتوافق مع أهداف البريكس ما يمكنها من التوغل في القارة الافريقية فالعدد الكبير من السكان يعكس الطلب الكبير على السلع والخدمات وعلى ديناميكية التجارة الخارجية

3-النفط والغاز الطبيعي: يعتبر ملف الطاقة هو أهم ملف يمكن للجزائر أن تشارك به في إطار الانضمام لمجموعة البريكس على المدى القصير والذي سيقدم لبلدان البريكس التي تحتاج الى الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي خصوصا الهند وجنوب افريقيا والجدول 3 أدناه يوضح مقدار انتاج كل دول البريكس من النفط ومقارنته بالولايات المتحدة الامريكية المصنفة أولى عالميا

الدولة	انتاج النفط (ألف برميل)	استهلاك النفط (ألف برميل)	الفرق (ألف برميل)
روسيا	10944	3407	7537 +
الصين	3994	15442	11448 -
البرازيل	2987	2252	735 +
الهند	746	4878	4132 -

جنوب افريقيا	غير مدرجة	502	502 -
الجزائر	1353	403	950 +
المجموع	20024	26382	6855 -
الولايات المتحدة الامريكية	16585	18684	2099 -

الجدول 3: انتاج واستهلاك النفط لدول البريكس

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الكامل للإحصاء السنوي بروتوليوم بريتيش، 2022، الصفحات 15و20

ففي حالة انضمام الجزائر الى منظمة البريكس سيتجاوز انتاج النفط 20 مليون برميل يوميا مما يجعل مجموعة البريكس تحتل الصدارة في انتاج واستهلاك النفط وبذلك تتجاوز طلب واستهلاك الولايات المتحدة الأمريكية ومن ناحية المصنفة الأولى عالميا، وبالرغم من الطلب الكبير جدا للصين والهند فالجزائر ستساهم في تغطية نسبة قليلة من هذا الطلب وبالرغم من ذلك فانضمام الجزائر سيعطي لمجموعة البريكس اتجاه جديد لسوق الغاز الطبيعي حسب الجدول 4 الذي يوضح انتاج واستهلاك الغاز لكل دول البريكس خلال سنة 2021 ومقارنته بالولايات المتحدة الأمريكية المصنفة أولى عالميا

الجدول 4: انتاج واستهلاك الغاز الطبيعي لدول البريكس

الدولة	انتاج الغاز الطبيعي (مليار م3)	استهلاك الغاز الطبيعي (مليار م3)	الفرق
روسيا	701.7	474,6	227.1 +
الصين	209.2	378,7	169.5 -
البرازيل	24.3	40,4	16,1 -
الهند	28.5	62,2	33,7 -
جنوب افريقيا	/	3,9	3.9 -
الجزائر	100.8	45,80	55 +
المجموع	1064.5	1005,63	58,87 +
الولايات المتحدة الامريكية	934.2	826.7	107,5 +

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الكامل للإحصاء السنوي بروتوليوم بريتيش 2022، الصفحات 29و31

من خلال اطلاعنا على الجدول أنه في حالة انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس فسيتحقق اكتفاء ذاتي للمجموعة من حيث استهلاك الغاز الطبيعي بالرغم من تسجيل عجز لدى كلا من الصين و البرازيل والهند وجنوب افريقيا، و ستغطي روسيا و الجزائر واردات البريكس من الغاز الطبيعي وسيتجاوز انتاجهما انتاج الولايات المتحدة الامريكية المصنفة أولى عالميا في انتاج الغاز الطبيعي

3. 2. استفادة الجزائر من البريكس:

إن أهمية منظمة البريكس هي في كونها تضم دولا تشهد نموا مرتفعا وكبيرا مثل الصين والهند والبرازيل ومن المؤكد أنها ستضيف دولا أخرى. دول هذه المجموعة مثل الهند ستشهد ازدهارا اقتصاديا كبيرا خلال السنوات العشر المقبلة وبالتالي فإن الطلب على مصادر الطاقة سيكون كبيرا جدا. للجزائر مصلحة في الانضمام الى البريكس وهناك تسهيلات تجارية واقتصادية يمكن أن تحصل عليها (أمين ، 2022)،وللوقوف على أثر استفادة الجزائر من البريكس ينبغي الوقوف على العلاقات بين البلدين وعلى التعاملات والتبادلات التجارية بين دول مجموعة البريكس كلا على حدى

1) الجزائر وروسيا:

فمقومات القوة الاقتصادية في روسيا ترتكز على المقومات الزراعية والصناعية والمساحة الهائلة التي تعد الأكبر على مستوى العالم، فضلا عن الإمكانيات الهائلة من والتنوع الكبير في مصادر الطاقة مثل الغاز والنفط والفحم والكهرباء والطاقة النووية، كما تمتلك ثروة ضخمة من الطاقة الطبيعية المتجددة. ، لذلك يجب على أعضاء بريكس الوصول الى مستوى جديد من التعاون. وفي آسيا تعتزم روسيا أيضا بناء شراكة استراتيجية مع الصين، ولكنها ترغب في تطوير علاقاتها مع تركيا ومصر والجزائر وإيران والسعودية وسوريا وليبيا وباكستان وغيرها من الدول الإقليمية الرائدة (علاء الدين محمد، 2018، صفحة 94). فكما أن الصورة الإيجابية لروسيا في القارة الافريقية ومعرفتها الدقيقة بوضعيتها الحالية ساهم في الاستفادة من التكنولوجية الفريدة للشركات الروسية والتي تقدم فرصا كبيرة لمشاريع البنية التحتية الأفريقية، وكذا تعميق التعاون السياسي وإيجاد أرضية مشتركة بشأن المشاكل الدولية الأكثر إلحاحا تعتبر أولوية أخرى مهمة لروسيا (**Shubin, 2013, p. 41**).ومن خلال الشكل 1 الذي يمثل صادرات وواردات الجزائر من روسيا من سنة 2012 الى سنة 2021

الشكل 1: صادرات وواردات الجزائر من روسيا من سنة 2012 الى سنة 2021

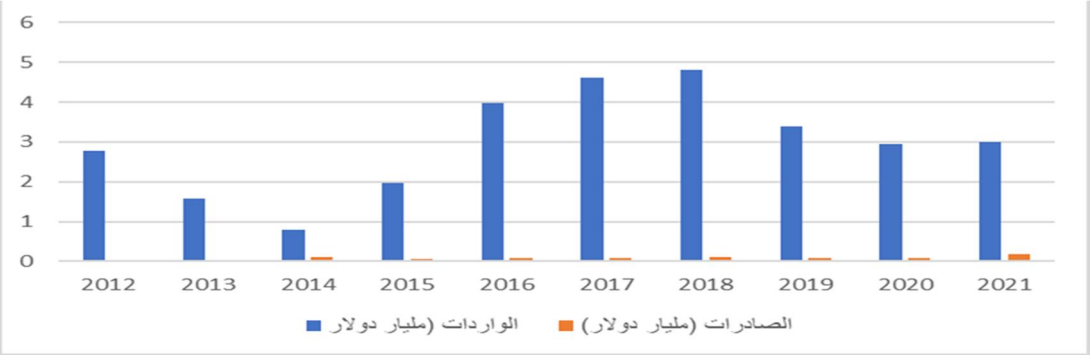

وتبقى المبادلات التجارية بين الجزائر وروسيا ضعيفة خاصة من ناحية التصدير حيث تنحصر في تصدير الجزائر لبعض المنتجات الزراعية كالفواكه والمنتجات النصف مصنعة والمواد الخام كالسكر الخام، بينما تقوم روسيا بتصدير تجهيزات صناعية ومواد تجهيز صناعي وفلاحي وحبوب، ومشتقات بترولية، البلاتينيوم والذهب. وهذا ما تتطلع اليه الجزائر بعد انضمامها الى البريكس لزيادة المبادلات التجارية مع روسيا اذ هي الشريك الاستراتيجي للجزائر وفتح أفاق جديدة للصادرات.

2) الجزائر والصين:

فالصين أصبحت منذ سنة 2013 المورد الأول للجزائر بمختلف السلع لتنتزع بذلك المكانة من بلدان أوروبية كانت مهيمنة على السوق الجزائرية منذ عقود. عموما تعد السوق الجزائرية ثاني أهم سوق بالنسبة للصين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في الوقت الراهن (صالح و يوسف، 2023، صفحة 64).

ومن خلال الشكل 2 والذي يمثل صادرات وواردات الجزائر الى الصين من سنة 2012 الى سنة 2021

الشكل 2: صادرات وواردات الجزائر من الصين من سنة 2012 الى سنة 2021

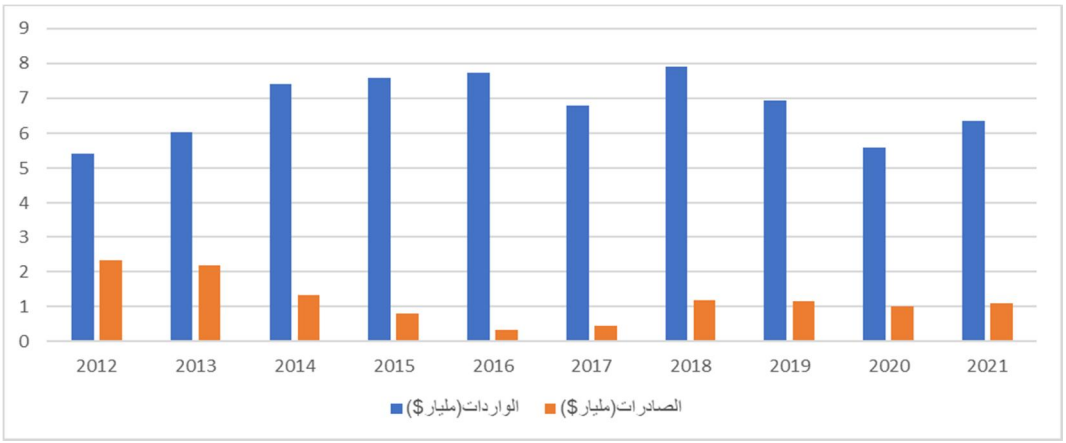

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع خريطة التجارة، 2021

وبهذا تكون الصين أكبر مستورد من مجموعة البريكس للجزائر فل ذلك تضطلع الى البريكس من بوابة الصين لاستثماراتها الكبيرة وإعادة احياء طريق الحرير، وكذلك لجعل الجزائر منطقة عبور الى داخل القارة الافريقي، فالجزائر تصدر للصين بنسبة كبيرة هي مشتقات البترول والغاز الطبيعي والمنتجات نصف المصنعة وتستورد الجزائر منها الأنابيب الحديدية ومعدات البث، الصمامات، الهواتف، سفن الركاب والبضائع، الكومبيوترات ...الخ، مع إمكانية نقل التكنولوجيا وتأهيل اليد العاملة الجزائرية

3) الجزائر والبرازيل:

أصبحت البرازيل ثاني دولة في العالم مصدر للغذاء، ومن أحد المشروعات الحكومية الناجحة في البرازيل انتاج الايثانول من قصب السكر باعتباره بديل موثوق لمصادر الطاقة. اذ لا تغادر المراكز الأولى البرازيل في الكثير من المحاصيل الزراعية المهمة الرئيسة للاقتصاد (كالقطن،الحمضيات،الذرة) ، وبهذا أصبحت البرازيل من أكبر الدول الزراعية في العالم ، وهذا ما جعلها تبرز في مجال الصناعة الزراعية (اسراء حسن و فاضل ، 2020، صفحة 64)،وتستعد البرازيل لتحتل مكانتها المستحقة على المستوى العالمي بعد الكشف عن حجم احتياطيها من النفط الذي منحها ثقلا استراتيجيا مهما ، فقد تجاوزت البرازيل المملكة المتحدة واحتلت المركز السادس بين أقوى اقتصاديات العالم (عبد الرحمان، 2019، صفحة 92)، وأيضا يعتبر اقتصاد البرازيل من أهم الاقتصادات التي تم تحريرها بالتوازي مع تحرير الاقتصاد العالمي ،والبرازيل عضو في منظمة التجارة العالمية، كما يمتلك شركات متعددة الجنسيات في الزراعة و الطاقة فضلا عن الصناعات المصنعة خاصة الطائرات،فشركة الطيران البرازيلي **Embraer** تتقدم كمجال للابتكار في نطاق عالمي مباشرة بعد بوينغ وإيرباص و لديها مشروع مشترك مع المجموعة الصينية لصناعة الطيران (علاء الدين محمد، 2018، صفحة 90)، وتتركز استثمارات البرازيل في افريقيا على نشاطات التعدين، البناء، الزراعة، الوقود الاحيائي، الطاقة والصناعات الصيدلانية. وتستهدف البلدان الناطقة باللغة البرتغالية (أنغولا والموزمبيق) والبلدان الموردة للنفط (الجزائر والنيجر) (**Deych, 2015, p. 176**)

والشكل 3 يمثل صادرات وواردات الجزائر الى البرازيل من سنة 2012 الى سنة 2021

الشكل 3: صادرات وواردات الجزائر من البرازيل من سنة 2012 الى سنة 2021

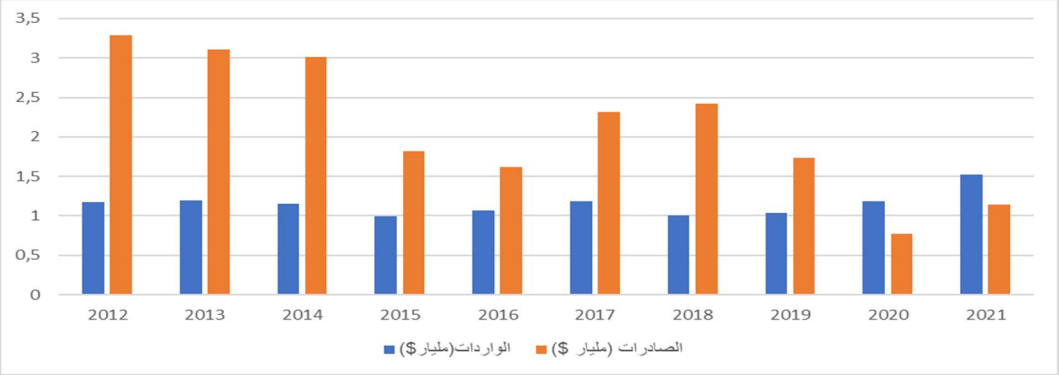

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع خريطة التجارة، 2021

وتتمثل صادرات الجزائر الى البرازيل في المشتقات البترولية والأسمدة والاسمنت والأمونيا والهيدروجين أما صادرات البرازيل الى الجزائر فتمثل في فول الصويا وحبوب الذرة والحديد الخام والقهوة والمكسرات المطحونة.

4) الجزائر والهند:

تمتلك الهند ثروة معدنية ضخمة ،يؤهلها أن تؤدي دورا فاعلا في الاقتصاد الدولي،تعتبر أكثر بلدان العالم مصدرا للحوم في العالم، وتحتل الهند مكانة متقدمة في تكنولوجيا المعلومات و في صناعة الأدوية (محمود ، 2017، الصفحات 58 - 61)،وفضلا عن اندماجها الناجح في الاقتصاد العالمي في بعض الصناعات الأكثر تقدما مثل صناعات البرمجيات ، ويعد قطاع الخدمات الهندي حاليا هو الأسرع نموا على المستوى العالمي ويساهم بنحو 60 % من حجم الاقتصاد الهندي (وفاء ل.، 2023، الصفحات 240 - 244).والشكل 04 يوضح صادرات وواردات الجزائر من الهند من سنة 2012 الى سنة 2021

تتمثل صادرات الهند الى الجزائر في القهوة، المنتجات الصيدلانية، الصمامات، الأرز، البوليستال، الحافلات التوابل ومنتجات أخرى أما صادرات الجزائر الى الهند فتتمثل أساسا في النفط الخام والمشتقات البترولية والغاز الطبيعي وبعض المنتجات كالصوف الكالسيوم، اكريليك الكحول، زيت الصويا.

الشكل 4: صادرات وواردات الجزائر من الهند من سنة **2012** الى سنة **2021**

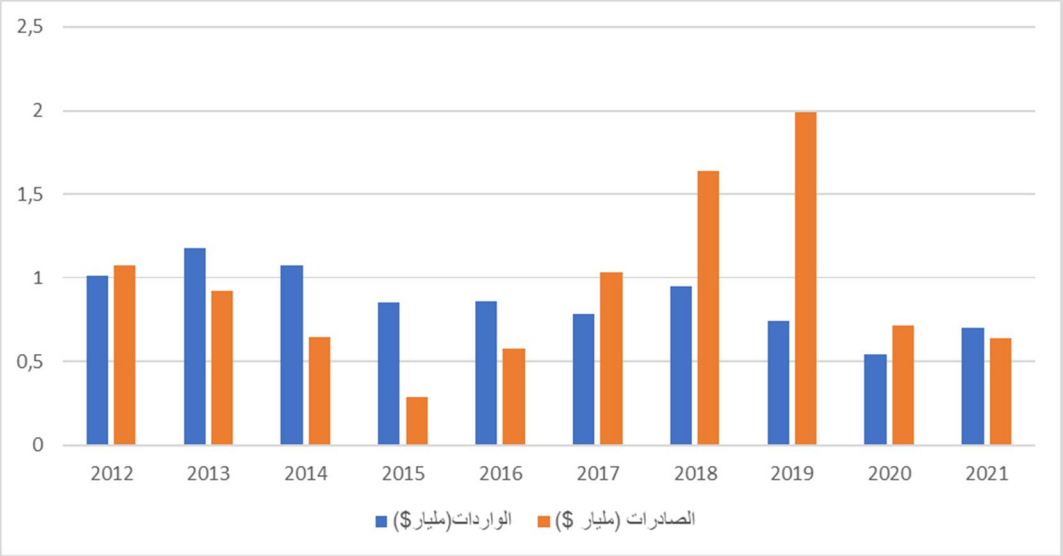

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع خريطة التجارة، 2021

المزايا التنافسية للهند هي تكنولوجيا المعلومات المتطورة لديها وقطاع الخدمات، فالشركات الهندية أكثر اندماجًا من الصينيون في المجتمع الأفريقي والاقتصاد الأفريقي، هم أكثر استعدادًا للتوظيف الموظفين المحليين ونقل معارفهم ومهاراتهم. ميزة أخرى تتمتع بها الهند هي تواجد الاصول الهندي العميق الجذور، لا سيما في شرق أفريقيا وجنوب القارة الذي يساعد الشركات الهندية على العثور على شركاء محليين في تلك القارة ،فإجمالي الصادرات الأفريقية إلى الهند يمثل نسبة 89 % وتعتبر نيجيريا وجنوب أفريقيا وأنغولا والجزائر ومصر والمغرب أكبر مصدرين لها، كمستورد للنفط و الموارد الطبيعية الأخرى، قامت الهند بتنويع شركائها التجاريين خارج شركائها التقليدين في شرق إفريقيا لتشمل نيجيريا الغنية بالنفط وجنوب افريقيا الغنية بالموارد . اليورانيوم من النيجر وأوغندا وتنزانيا التي تعتبر شربان حيوي أيضًا في صناعة الطاقة النووية الهندية (**Deych, 2015, pp. 175 –181**)

5) الجزائر وجنوب افريقيا:

انضمت جنوب افريقيا الى البريكس بدعوة من طرف الصين لرغبتها في بناء روابط سياسية و اقتصادية قوية بشكل خاص ولدول المجموعة بشكل عام (عبد الرحمان، 2019، صفحة 92)، باعتبار أن الصين

هي الشريك التجاري الأول لجنوب افريقيا ولتكون بريتوريا هي بوابة "بريك" الى قارة أفريقيا في ظل السباق الأمريكي-الصيني المحموم على النفوذ و التجارة في القارة (علاء الدين محمد، 2018، صفحة 37) فبالإضافة ال أنها تعد من الدول الرئيسية في التعدين في العالم فهي منتج للفحم و النحاس ،و تحتل المرتبة الأولى عالميا في انتاج الذهب ، الذي أصبح له دور مهم في تطوير البلاد وجلب الاستثمارات الأجنبية (محمود ، 2017، صفحة 61)، كما أن اقتصاد جنوب افريقيا يقوم على ثلاثة محاور رئيسة هي الصناعة و التعدين و التجارة ، ويعد القطاع الصناعي هو المولد الرئيس للنمو الاقتصادي في البلاد و الذي يشهد تطورا تكنولوجيا خاصة في مجالات الطاقة و التعدين وكذلك في قطاعات خدمية تحديدا الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ،و تعد الدولة الوحيدة التي تحقق فائضا غذائيا باستثناء العجز في سلعة الذرة، حتى بلغ حجم اقتصادها ثلاث أضعاف اقتصاد مصر ويأتي ترتيبها (29) على المستوى العالمي من حيث التقدم الاقتصادي (وسن احسان، 2020، صفحة 168)

والشكل 5يوضح صادرات وواردات الجزائر من جنوب افريقيا من سنة 2012 الى سنة 2021

الشكل 5: صادرات وواردات الجزائر من جنوب افريقيا من سنة 2012 الى سنة 2021

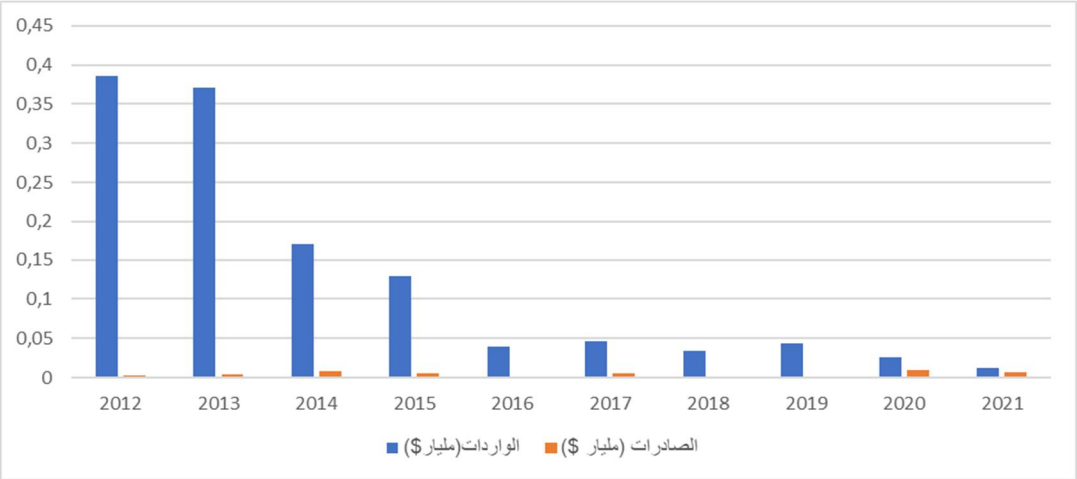

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع خريطة التجارة، 2021

4. خاتمة:

فالجزائر تسابق الزمن من أجل الانضمام الى تجمع البريكس والذي – كما تناوله سابقا- سيكون له الأثر الحسن على الاقتصاد واندماجه وانفتاحه على العالم عن طريق توفير الشروط والمعايير المطلوبة في أي دولة للانضمام الى هذا التكتل وأهمها الرفع من قيمة الصادرات تجاه العالم وتحسين مناخ الاستثمار والرفع من قيمة الإنتاج المحلي الخام والذي يوافق ما تريده الجزائر في اقتصادها وما تنوي تحقيقه في أقرب وقت

النتائج والاستنتاجات:

- الجزائر بانضمامها الى دول البريكس ستستفيد من الاستراتيجية المتبعة بين دول المجموعة لتنمية اقتصادها والمزايا النسبية التي يتيحها اقتصاد كل دولة من دول المجموعة
- توفر المؤسسات الدولية الجديدة لمجموعة البريكس المتمثلة في بنك التنمية الجديد وصندوق الترتيبات الاحتياطية المشروطة بدائل عن الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي سياستهم غالبا ما تتعارض ومواقف الجزائر وأيضا لتتجنب الجزائر ضغوط الاقتراض الموجه والمكبل بالفوائد
- تسعى الجزائر الى تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وجيوسياسي مع الدول البريكس، خاصة مع وجود أراء متقاربة حول القضايا السياسية التي تدافع عنها الجزائر في ظل صعوبة تحقيق أي تكامل على المستوى القاري أو العالمي
- الامكانيات التي تتوفر عليها الجزائر خصوصا مصادر الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي سيجعل مجموعة البريكس تحتل الصادرة في سوق الطاقة وأيضا الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجزائر سيعزز من انضمامها كدولة سادسة في مجموعة البريكس خاصة بعد موافقة روسيا والصين
- استفادة الجزائر من المبادلات التجارية مع دول البريكس سيحرر الجزائر مستقبلا من الهيمنة الأوروبية في وارداتها وسيعزز من إمكانية التصدير بعد استغلال ما توفره مجموعة البريكس من مزايا وخبرات في التجارة الخارجية

الاقتراحات:

- المسارعة في تحقيق شروط الانضمام الى دول البريكس
- ينبغي على الجزائر التركيز على سياسة رابح- رابح في كل المجالات

- ينبغي على الجزائر الحذر من أن تكون سوقا لإغراقها من المنتوجات أعضاء البريكس خصوصا المنتجات الصينية كما تم اغراق السوق البرازيلية بالأحذية الصينية وجنوب افريقيا بالملابس الصينية
- ينبغي على الجزائر احراز التنويع في الاقتصاد للرفع من الإنتاج المحلي الخام

5. قائمة المراجع:

- **المؤلفات**

●هني أحمد . (1993). اقتصاد الجزائر المستقلة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- **الأطروحات:**

●الجعبوري علاء الدين محمد. (2018). واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي – رسالة ماجيستر. كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة

- **المقالات:**

●زياني صالح، وبوعندل يوسف. (2023). العلاقات الجزائرية الصينية ومشروع شراكة استراتيجية شاملة وواعدة في ضوء مبادرة طريق الحرير الجديد. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 01، 61 – 69.

●لطفي وفاء. (2023). القوى الاسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجا. مجلة دراسات، المجلد 24، العدد 01، 231- 260.

●معلم أم البنين، ووناسي لزهر. (2021). دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي. مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 16، العدد 04، 734 – 756.

●سيلان الغراوي اسراء حسن، و جواد دهش فاضل . (2020). العراق و الاستفادة من درس البريكس في النمو الاقتصادي. *AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES*،المجلد 12،العدد 36، 91 -111.

●عبد المنعم وسن احسان. (2020). ترتيبات الاقليمية الجديدة و التغيرات في ميزان القوى العالمي- تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجا. مجلة دراسات الكوفة، المجلد 14، العدد 58، 153 – 178.

- علي عبد الرحمان عبد الرحمان. (2019). الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 65، 80 – 101.
- شحماط محمود. (2017). تجمع بريكس :من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب. التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، العدد 51، 52 – 67.
- حاجم ليلى عاشور، وسالي عبد الحميد موفق. (2016). تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (*BRICS*) أنموذجا. قضايا سياسية، 1 – 47.
- Deych, T. (2015). Brics as an Important Actor in Africa . Insight On Africa,V 7 , N 2, 169 – 185
- Shubin, V. (2013). Why South Africa needs BRICS,why BRICS needs South Africa. Seurity Index : A Russian Journal on International Security,V 19, N 03, 33 - 44.
- **المداخلات:**
- Elizabith, S., Cyril, p., Luanda, M., & Neuma, G. (2018, JULY). BRICS,AFRICA AND GLOBAL ECONOMIC GOVERNANCE ACHIEVEMENTS AND THE FUTURE. consortium consisting of DNA Economics, the South African Institute of International Affairs and Tutwa Consulting., South Africa.
- **مواقع الانترنيت:**
- زرواطي أمين . (30 سبتمبر, 2022). ما هي مجموعة "بريكس" ولمَ تريد الجزائر الانضمام لها وما التداعيات على علاقتها مع الغرب؟ تاريخ الاسترداد 25 مارس, 2023، من *France24:* *https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/20220930-%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3-%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A7*
- البنك الدولي. (2021). بيانات الجزائر. تاريخ الاسترداد 19 03, 2023، من *https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart*

"نحو انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس (BRICS): أي متطلبات وأي مكاسب؟"

"Towards Algeria's accession to the BRICS: any requirements and gains?"

أ د. شريفة كلاع، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر
Pr. Cherifa Klaa, Faculty of Political Science and International Relations, University of Algiers 3, Algeria

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في موضوع انضمام الجزائر لمجموعة "البريكس"، التي تقدمت بطلب الانضمام لها بشكل رسمي شهر نوفمبر 2022، وذلك من خلال التطرق إلى المتطلبات القائمة حيال الانضمام لهذه المجموعة، ومن ثم البحث في مكاسب هذا الانضمام في حال تم قبول الجزائر كعضو جديد في هذه المجموعة، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك رهانات وتحديات تقف أمام الجزائر وجب عليها الإيفاء بها من أجل الظفر بقبولها كعضو جديد في المجموعة خاصة وأن القمة السنوية لاجتماع المجموعة ستكون خلال شهر جوان 2023 بقيادة دولة جنوب إفريقيا.

الكلمات المفتاحية:

مجموعة البريكس؛ الجزائر؛ انضمام؛ مكاسب؛ الاقتصاد العالمي.

مقدمة:

تجد الجزائر نفسها منساقة إلى نظام عالمي جديد آخذ في التحول بسرعة من نظام أحادي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام متعدد القوى تقوده كل من الصين وروسيا، وما الحرب الأوكرانية إلا مظهر من مظاهر هذا التحول، فعلى الرغم من تأكيد الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" على انضمام الجزائر نهاية 2023، لمجموعة "البريكس" بقيادة روسيا والصين، إلا أنه أقر بأن ذلك يتطلب تحقيق جملة من الشروط، الأمر الذي ما يدعو إلى التساؤل حول ما إذا كانت الجزائر تتوفر فيها هذه الشروط أو قادرة على تحقيقها في غضون نهاية العام المقبل، وهو ما تبحث فيه هذه الدراسة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية تحاول الإلمام بموضوع انضمام الجزائر إلى مجموعة "البريكس"، وذلك من خلال التطرق إلى متطلبات انضمامها إلى هذه المجموعة، وكذا المكاسب التي يمكن أن تجنيها الجزائر حال انضمامها لها.

إشكالية البحث:

إن الموضوع البحث يقف بإثارة تساؤل محوري حول مسألة انضمام الجزائر إلى مجموعة "البريكس" وما الفائدة المرجوة منها في ذل التحديات المحلية والدولية القائمة في الوقت الراهن، وهو ما أمكن من صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث والمتمثلة فيما يلي: فيما تكمن متطلبات انضمام الجزائر لمجموعة "البريكس"، وما هي المكاسب المرجوة من هذا الانضمام؟

عناصر البحث: سنحاول من خلال هذا البحث معالجة موضوع: "نحو انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس (BRICS): أي متطلبات وأي مكاسب؟ وذلك من خلال الاعتماد على المحاور التالية:

1 – متطلبات انضمام الجزائر لمجموعة البريكس (**BRICS**).

2 – مكاسب الجزائر من انضمامها لمجموعة البريكس (**BRICS**).

1 – متطلبات انضمام الجزائر لمجموعة البريكس (BRICS):

تعمل مجموعة "البريكس" على إقامة تحالفات فوق الوطنية، وزيادة النمو الاقتصادي والتجارة بين دولها عن طريق تكثيف تكاملها الاقتصادي وبناء اتحاد اقتصادي كامل، وذلك عبر تعزيز المنافع المتبادلة بين الدول ودعم مسارات التنمية الوطنية[1]، كما تسعى لتحدي الحوكمة الاقتصادية العالمية الحالية للمؤسسات المالية الغربية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث قامت دول هذه المجموعة بإنشاء مؤسستين ماليتين هما: "بنك التنمية الجديد" (NDB) لتمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع التنمية المستدامة برأسمال قدره 50 مليار دولار للبدء به، و"ترتيب احتياطي الطوارئ" أو ما يعرف باسم "الصندوق الاحتياطي للطوارئ" (CRA) بقيمة 100 مليار دولار للتغلب على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجه الدول الأعضاء، وهو ما يمكن أيضا الدول النامية الواقعة على أطراف هذه المجموعة من الاستفادة من هذه المؤسسات المالية لزيادة قدرتها على المساومة[2].

ولقد أبدت دول مجموعة "البريكس" وعلى رأسهم الصين عن رغبتها في ضم دول أخرى للمجموعة، وفي هذا الصدد أعرب الرئيس الصيني "شي جين بينغ" (Xi Jinping) في كلمة ألقاها خلال افتتاح قمة مجموعة "البريكس" الرابعة عشرة الافتراضية، تحت عنوان "تعزيز شراكة بريكس عالية الجودة، بداية عصر جديد للتنمية العالمية"، المنعقدة في شهر جوان 2022، بأن: ضخ دماء جديدة في آلية التعاون للبريكس سيأتي بحيوية جديدة للتعاون في إطار البريكس، وسيزيد من تمثيل دول البريكس وتأثيراتها، مضيفا بأن دول البريكس قد أجرت خلال سنة 2022 نقاشات في مختلف المناسبات وعلى نحو معمق حول توسيع عضوية المنظمة، ومن الضروري المضي قدما في هذه العملية، بما يمكن الشركاء ذوي التطلعات المشتركة من الانضمام إلى العائلة الكبيرة للبريكس في وقت مبكر[3]، وهو ما ساهم في تمهيد الطريق لإبراز رغبة الجزائر الانضمام إلى هذه المجموعة.

لقد قدمت الجزائر خلال شهر نوفمبر 2022 طلبا رسميا من أجل الانضمام إلى مجموعة "البريكس" (BRICS) الاقتصادية والسياسية، والتي تضم كلا من الصين، روسيا، الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا، فبعد تقديم هذا الطلب، أعلن المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط ودول إفريقيا، نائب وزير الخارجية "ميخائيل بوغدانوف"، ترحيب روسيا باعتزام الجزائر الانضمام إلى هذه المجموعة، حيث وجاءت تصريحاته عقب ترحيب الصين التي ترأست المجموعة سنة 2022، برغبة الجزائر في الانضمام إلى مجموعة "البريكس"، مشيرة في الوقت نفسه إلى أنها "بلد ناشئ كبير"، و"ممثل للاقتصادات الناشئة"، فبعد يوم واحد من تقديم الطلب، وقعت الصين مع الجزائر الخطة الخماسية الثانية للتعاون الإستراتيجي الشامل بينهما، للفترة الممتدة بين عامي 2023 و2026، حيث يذكر في هذا الصدد أن الجزائر قطعت أشواطا كبيرة وهامة في الشراكة مع الصين، خاصة في مجال التعدين، عبر إطلاق مشروع ضخم بلغت

1 – وسن إحسان عبد المنعم، "ترتيبات الإقليمية الجديدة في ميزان القوى العالمي: تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجا"، مجلة الكوفة، ع. 58، (2020)، ص. 173.

2 – أم البنين معلم ولزهر وناسي، "دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، م. 16، ع. 4، (ديسمبر 2021)، ص. 739.

3 – فايزة سعيد كاب، "انضمام الجزائر الى مجموعة "بريكس" .. مؤهلات ومزايا"، 29 سبتمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/08)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3TUcASc

ميزانيته 7 مليار دولار، والمتمثل في مشروع الفوسفات، الذي يقع في الشرق الجزائري، بالإضافة إلى مشروع آخر من أجل استغلال منجم الحديد، بتكلفة تقدر بـ 3 مليار دولار[4].

وتمتلك الجزائر احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، فهي من أكبر الدول في العالم من حيث إنتاج النفط والغاز الطبيعي، ونتيجة لأهمية هاذين الموردين في الأسواق العالمية، عملت الجزائر إلى رفع إجمالي إنتاجها من الغاز الطبيعي خلال سنة 2021 ليصل إلى 100.8 مليار متر مكعب سنويا مقابل 81.5 مليار متر مكعب سنويا سنة 2020 بنسبة نمو سنوية تتجاوز 24%، وتعتبر مصدر مهم للغاز والنفط للصين، حيث أبرمت شركة الطاقة الوطنية الجزائرية اتفاق مشاركة إنتاج بقيمة 490 مليون دولار مع شركة البترول والكيماويات الصينية "سينوبك"، حيث أن هذا الاتفاق الذي تبلغ مدته 25 عاما سينتج 95 مليون برميل من النفط إجمالا، وقد وصلت القيمة الكلية للاتفاقية إلى 490 مليون دولار، ويغطي منطقة "زرزايتين" في حوض ولاية "إليزي"، كما وقعت شركة الطاقة الجزائرية "سوناطراك" عقدا مع مجموعة "سينوبك" الصينية في أوائل سنة 2022، بقيمة 25 مليار دينار جزائري أي ما قيمته 178.6 مليون دولار، لبناء مستودع لتخزين الغاز الطبيعي المسال في مرف ولاية "سكيكدة"، بحجم 150 ألف متر مكعب[5]، وتنظر دول مجموعة "البريكس" إلى الجزائر كدولة متحررة من الديون الخارجية، لها احتياطي جيد من العملة الصعبة يفوق الـ 44 مليار دولار، وهي بذلك ثالث دولة من حيث احتياطي الذهب عربيا بـ 173 طنا[6]،

انطلاقا مما سبق يتبادر تساؤل محوري مفاده، هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى مجموعة "البريكس" في 2023؟، فالجزائر تمتلك بعض المقومات التي تمثل إضافة لهذه المجوعة، فهي أكبر بلد إفريقي وعربي من حيث المساحة وأكبر مصدر للغاز الطبيعي في قارة إفريقيا، ورابع أكبر اقتصاد في القارة، وديونها الخارجية شبه معدومة، ما يمنحها استقلالية أكبر في صناعة القرار، ومن ثم فإن الانضمام إلى مجموعة "البريكس" يتطلب مواصلة الجهود في مجال الاستثمار، والتنمية الاقتصادية والبشرية من جهة، والانتقال إلى مستويات أعلى في التصدير، كما أن الجزائر بحاجة لمضاعفة صادراتها من الغاز وزيادة صادراتها خارج المحروقات، لرفع ناتجها الداخلي الخام إلى ما فوق 200 مليار دولار، والأهم من ذلك هو موافقة جميع دول مجموعة "البريكس" على انضمام الجزائر[7]، وعليه لا بد للجزائر أن تعمل على تحقيق ما يلي:

1 – مضاعفة الصادرات: وصلت صادرات الجزائر نحو 56.5 مليار دولار مع نهاية 2022، منها 49.5 مليار دولار صادرات النفط والغاز، ونحو 7 مليارات دولار صادرات خارج قطاع المحروقات، بحسب السياسة العامة للحكومة، ورغم أن هذه الأرقام تمثل قفزة في الصادرات مقارنة بسنة 2021، زيادة بنحو 17 مليار دولار، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والغاز وزيادة الكمية المصدرة من الغاز ومن السلع خارج المحروقات، إلا أنها تمثل أقل من نصف صادرات جنوب إفريقيا التي بلغت سنة 2021 أكثر من 121 مليار دولار، وهذا ما يفسر تأكيد الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" على زيادة حجم الصادرات كأحد الشروط الضرورية للانضمام إلى مجموعة

4 – ندين عباس، "ماذا ستكتسب الجزائر من انضمامها إلى تكتل "بريكس"؟"، 11 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/02/26)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3TKnSs7

5 – فايزة سعيد كاب، مرجع سابق.

6 – فايزة سعيد كاب، مرجع سابق.

7 – "هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟ (تحليل)"، 28 ديسمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/11)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3G5nJJQ

"البريكس"، وفي هذا الصدد، دعا إلى مضاعفة إنتاج الغاز لبلوغ صادرات بـ 100 مليار متر مكعب سنويا خلال سنة 2023، بينما وضعت الحكومة هدفا للوصول إلى 10 مليارات دولار صادرات خارج المحروقات في نفس السنة، و15 مليار دولار في السنوات المقبلة، حيث تنتج الجزائر نحو 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بمعدل سنوي، صدرت منه رقما قياسيا سنة 2022، بلغ 56 مليار متر مكعب، بينما استهلكت نحو 50 مليار متر مكعب، كما عملت على إعادة ضخ نحو 30 مليار متر مكعب في الآبار للحفاظ على نشاطها، وللوصول إلى هذا الهدف كثفت الجزائر من استثماراتها في قطاع المحروقات وخصصت لها نحو 40 مليار دولار، حيث حققت اكتشافات هامة خلال سنة 2022 من النفط والغاز، كما دخلت في شراكات مع شركات متعددة الجنسيات على غرار شركة "إيني" الإيطالية وشركة "توتال" الفرنسية وشركة "أوكسدونتال" الأمريكية، لاستغلال حقول الغاز وزيادة الانتاج[8].

ومن ثم كان باب الأهمية أن تطلق الجزائر الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية لتكون في مستوى الالتحاق بهذه المجموعة، وذلك بغية تحقيق نسبة نمو أكبر، عبر تفعيل الاستثمارات المحلية والأجنبية والعمومية والخاصة، وضبط ممارسات السوق الوطنية، وخلق مناصب شغل جديدة، ورفع نسبة الصادرات للخارج وتقليص فاتورة الاستيراد وتحرير القطاع الخاص وإنعاش القطاع العمومي التجاري، ومواصلة الإصلاحات البنكية، خاصة وأن انضمام الجزائر لمجوعة "البريكس" سيمكنها من الاستفادة من تمويلات جديدة لعمليات الاستثمار، وتؤهلها لإبرام شراكات مع الدول الأعضاء واكتساح السوق الإفريقية، حيث تسارع مختلف الوزارات المسيرة للشؤون الاقتصادية في الجزائر الزمن لاستكمال الإصلاحات، وتحقيق قفزة في النمو خلال سنة 2023، على غرار الصناعة والتجارة والمالية والداخلية[9]، وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري يحاول ترميم الاختلالات التي حدثت في السنوات الماضية، وذلك من خلال تهيئة الأرضية القانونية، عبر إصدار قانون مشجع على الاستثمار في الجزائر، ومن خلال كذلك مختلف الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر[10].

وتسارع الجزائر الخطى لمضاعفة إنتاجها من الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية، والهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، بالشراكة مع عدة دول على غرار ألمانيا وإيطاليا، بهدف توفير كميات أكبر من الغاز للتصدير، وأيضا تصدير الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء إلى أوروبا مستقبلا، كما تسعى لتصدير الكهرباء إلى أوروبا بالنظر إلى امتلاكها فائضا كبيرا منها قابلا للتصدير، إذ تنتج 25.000 ميغاواط، بينما لا تستهلك في أوقات الذروة بالصيف سوى 17.000 ميغاواط، ويتقلص هذا الرقم إلى 11.000 ميغاواط في الشتاء، وتراهن الحكومة الجزائرية على رفع الصادرات خارج المحروقات إلى 10 مليار دولار خلال سنة 2023، و15 مليار دولار في السنوات المقبلة، بعدما نجحت نسبيا في رهان 5 و7 مليارات دولار في 2021 و2022 على التوالي، حيث يعتمد مدى قدرة الجزائر للوصول إلى هذا الهدف من خلال وصولها إلى الأسواق الإفريقية، من خلالها تسريعها العمل على شق طريق نحو موريتانيا للوصول إلى أسواق غرب إفريقيا، وكذلك تسريع الخط العابر للصحراء نحو نيجيريا ووسط القارة الإفريقية، والتحرك لفتح

8 – هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟ (تحليل)، مرجع سابق.

9 – إيمان كيموش، "ملف "بريكس" .. 4 أشهر مهمّة أمام انضمام الجزائر"، 26 مارس 2023، تاريخ الاطلاع: (2023/03/28)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3lX3pDL

10 – ندين عباس، "ماذا ستكتسب الجزائر من انضمامها إلى تكتل "بريكس"؟"، 11 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/02/26)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3TKnSs7

معارض لمختلف السلع الجزائرية، وأيضا فروع لبنوك جزائرية في عدد من العواصم الإفريقية، وكذا تنشيط الاستثمارات في قطاع المناجم، خاصة استخراج الفوسفات في شرق البلاد والحديد بالجنوب الغربي والذهب والأتربة النادرة بأقصى الجنوب[11].

2 – زيادة الناتج الداخلي الخام: إحدى العقبات أمام انضمام الجزائر إلى مجموعة "البريكس"، تواضع ناتجها الداخلي الخام الذي بلغ 163 مليار دولار سنة 2021 وفق بيانات البنك الدولي، بينما يبلغ الناتج الداخلي الخام لجنوب إفريقيا (أصغر اقتصاد في مجموعة "البريكس") ما قيته 419 مليار دولار، أي مرتين ونصف ضعف الاقتصاد الجزائري، لذلك وضعت الجزائر أمر تجاوز 200 مليار دولار ناتج داخلي خام، هدفا لدخول "البريكس"، وهو هدف ليس مستحيلا ولا صعبا، ولكنه مرتبط بمدى ارتفاع أسعار النفط والغاز بالدرجة الأولى، إذ أن الناتج الداخلي الخام للجزائر ما بين سنتي (2011 – 2014) قد تجاوز سقف 200 مليار دولار، وبلغ 213.8 مليار دولار سنة 2014، نتيجة لارتفاع أسعار النفط لتتجاوز سقف 100 دولار للبرميل، وكذا العمل على زيادة إنتاج النفط الجزائري ليبلغ 1.5 مليون برميل يوميا، فإنتاج الجزائر حاليا من النفط في حدود مليون برميل يوميا، بالنظر إلى حصتها المحددة من "أوبك+"، وبالنسبة للأسعار فمن المتوقع أن تتراوح بين 70 و100 دولار للبرميل خلال سنة 2023، وفقا لبعض التقديرات، لذلك تراهن الجزائر على إمكاناتها الكبيرة من الغاز الطبيعي لمضاعفة الإنتاج الذي يكثر عليه الطلب أوروبا، لرفع ناتجها الداخلي الخام بزيادة تتجاوز 37 مليار دولار في عام واحد، فالناتج الداخلي الخام يعني بأبسط تعريفاته قيمة مجموع السلع والخدمات داخل الدولة، فالجزائر تملك القدرة على تطوير مداخيلها من الخدمات خاصة السياحة وتحويلات العمال من الخارج، من خلال تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة للأجانب، وفتح فروع بنكية في الدول التي تتواجد بها جالية جزائرية كثيفة[12].

3 – موافقة الدول الخمسة: إن إحدى شروط انضمام الجزائر إلى مجموعة "البريكس" تتمثل في ضرورة موافقة الدول المجموعة الخمسة، وإن كانت كل من روسيا والصين قد أعلنتا موافقتهما على انضمام الجزائر عبر سفيريهما بالجزائر، في وقت أكد فيه الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" موافقة جنوب إفريقيا أيضا، فهذه الأخيرة تعد حليفا تقليديا للجزائر في الاتحاد الإفريقي، كما كانت الجزائر قد استضافت على أراضيها الزعيم الجنوب إفريقي "نيلسون مانديلا" سنة 1962، عندما كان يخوض كفاحه ضد التمييز العنصري في بلاده، واستمر هذا التحالف التاريخي إلى الوقت الراهن، أما بالنسبة للبرازيل، فإن عودة الرئيس اليساري "لولا دا سيلفا" إلى الحكم يخدم مساعي الجزائر للانضمام إلى مجموعة "البريكس"، خاصة وأنه تربطه بها علاقات طيبة منذ زيارته لها سنة 2006 خلال ولايته الرئاسية الأولى، ويبقى موقف الهند لا سلبا ولا إيجابا بخصوص انضمام الجزائر، ما يعني على الأقل أن المفاوضات ما زالت متواصلة معها لإقناعها بالموافقة والذي يعتبر رهان الجزائر للانضمام للمجموعة، في ظل تأكيد الرئيس الجزائري الحالي مشاركته في قمة مجموعة "البريكس" المقبلة نهاية 2023، بعدما سبق له وأن شارك في قمة الصين التي جرت عبر الفيديو بتاريخ 23 جوان 2022[13]، ويمكن الإشارة إلى تلك الخصوصية التي تربط العلاقات الصينية – الروسية – الجزائرية، إذ أن ما يعطي خصوصية لعلاقات الجزائر مع روسيا والصين ويضفي عليها طابعا استراتيجيا، هو تبنيها رؤية تعديلية مراجعة للمنظومة العالمية ورفضها الهيمنة وبناها ومؤسساتها التي تجعل الدول الغربية ومصالحها أسمى وأولى بالتحقيق، ولو على حساب باقي شعوب العالم، ومن ثم فإن هذا المنطلق الأساسي الذي أسس

11 – هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟ (تحليل)، مرجع سابق.

12 – هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟ (تحليل)، مرجع سابق.

13 – هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟ (تحليل)، مرجع سابق.

للتقارب الجزائري الروسي والجزائري الصيني، ناهيك عن عوامل أخرى ذات طبيعة تاريخية وسياسية، قد كونت علاقة من الثقة والاحترام المتبادل والندية بين الجزائر وشركائها، وهي الفكرة ذاتها المتبناة في نصوص مجموعة "البريكس" وبياناتها منذ إنشائها، فكانت بذلك النقطة التي التقت فيها التصورات الجزائرية مع فلسفة هذه المنظمة وأهدافها، وهو ما جعل أمر الانضمام إلى مجموعة "البريكس" واحدا من الأولويات الاستراتيجية للدولة الجزائرية سنة 2023[14].

2 – مكاسب الجزائر من انضمامها لمجموعة البريكس (BRICS):

تعد مجموعة "البريكس" (BRICS) منظمة تضم خمسة دول تشكل اقتصادات ناشئة هي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، تأسست سنة 2006 من قبل الدول الأربع الأولى وكانت تسمى "البريك" (BRIC) نسبة إلى الأحرف الأولى من أسماء تلك الدول عندما اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع الأولى (البرازيل، روسيا، الهند والصين) بمدينة نيويورك في شهر سبتمبر 2006 على هامش المناقشة العامة لجمعية الأمم المتحدة، إلا أن أول قمة للمنظمة كانت سنة 2009 في روسيا، وبعد سنة تغير اسمها إلى "البريكس" بعد انضمام جنوب إفريقيا للدول الأربعة، أين تعقد الدول الأعضاء قممها سنوية يتناوبون على استضافتها، حيث احتضنت الصين الاجتماع الأخير للمنظمة في شهر جوان 2022، فيما تستضيف جنوب إفريقيا القمة خلال العام 2023[15].

وتعد اقتصادات دول مجموعة "البريكس" من أكبر الاقتصادات النامية في العالم، ويعتبر اقتصادها الأسرع نموا، حيث احتلت الصين المرتبة الثانية كأقوى اقتصاد في العالم سنة 2020، وحلت الهند خامسا، والبرازيل ثامنا وروسيا في المرتبة الحادية عشر، وفي الوقت الذي تعتبر فيه الصين والهند أكبر الدول المستهلك للطاقة، تعتبر روسيا أكبر مصدر للطاقة في العالم، كما تملك ثلاث دول من المجموعة رؤوسا نووية، هي روسيا والصين والهند، في حين أن روسيا والصين من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن[16]،

وفي مقارنة لحجم مساهمة مجموعة "البريكس" في الاقتصاد العالمي، تشير إحصائيات قاعدة بيانات البنك الدولي، إلى أن الناتج المحلي لاقتصادي العالمي قد بلغ 96.1 تريليون دولار في عام 2021، حيث كانت مساهمة مجموعة السبع الصناعية من هذا الناتج 42.3 تريليون دولار وبما يعادل 44%، فيما بلغت مساهمة دول مجموعة "البريكس" في هذا الناتج 24.2 تريليون دولار، وبما يمثل نسبة 25%، وتظهر أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي أن الصادرات السلعية على مستوى العالم بلغت في نهاية سنة 2021 ما قيمته 22.4 تريليون دولار، كما بلغت الواردات السلعية على مستوى العالم كذلك في نفس التاريخ 22.6 تريليون دولار، ويظهر أداء تجمع دول البريكس أن حصيلة الصادرات السلعية للمجموعة في نهاية عام 2021 بلغت 4.6 تريليونات دولار، وهو ما يمثل 20.7% من إجمالي الصادرات السلعية للعالم، في حين بلغت الواردات السلعية في نفس العام للمجموعة 3.9 تريليونات دولار، وبما يمثل 17%

14 – حسام حمزة، "الجزائر ولعبة الاستقطاب العالمي .. الحياد المستعصي"، 27 ماري 2023، تاريخ الاطلاع: (2023/03/29)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3zkhFJS

15 – "الصين تخطط للتوسع .. لماذا تريد إيران و3 دول عربية الانضمام إلى بريكس؟"، 05 أوت 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/04)، على الرابط التالي: https://arbne.ws/3JO4MfP

16 – محمد لعقاب، "بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. الجزء الأول"، 12 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/22)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3zxAJoh

من إجمالي الواردات السلعية للعالم[17]، وبالنظر إلى نسبة الناتج المحلي لمجوعة "البريكس" فإنه يتحتم على الجزائر زيادة نسبة الناتج المحلي إضافة إلى زيادة نسبة الصادرات، حتى تتمكن من مجارات مجموعة "البريكس"، فوفقا للمعطيات المذكورة أعلاه وغيرها يعكس أهمية هذه المجموعة بالنسبة للجزائر وبالنسبة لغيرها من الدول التي تريد الانضمام إليها على غرار كل من إيران، السعودية، ومصر.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول في الوقت الراهن، غير المنتمية لتكتلات اقتصادية تبقى مقصية من الاستفادة مما توفره التكتلات من مزايا، زد على ذلك أن العلاقات الدولية تطورت لمستوى التحالفات أكثر من كونها علاقات، وهو ما يجعل من باب التساؤل عما ستستفيد منه الجزائر بانضمامها إلى مجموعة "البريكس"[18]، وفي هذا الإطار يمكن القول أنه يمكن للجزائر حال انضمامها إلى مجموعة "البريكس" (BRICS) أن تحقق مكاسب متعددة، يمكن أن تستفيد منها بشكل مباشر، بمجرد استكمال محادثات انضمامها إلى هذه المجموعة، في ظل توجيه طلب رسمي من الجزائر للانضمام بتاريخ 08 نوفمبر 2022، وإعلان روسيا والصين موافقتهما، حيث أن هناك فوائد متعددة سواء كانت اقتصاديا أو سياسيا، يمكن أن تجنيها[19]، لعل أبرزها:

إن لهذه المجموعة قوة اقتصادية، تتمثل بالصندوق الاحتياطي الذي يحتوي على مبالغ مهمة من النقد الأجنبي، وبنك التنمية الجديد، الذي يمول مشاريع البنية التحتية في هذه الدول المنضوية تحت مجموعة "البريكس" (BRICS)، حيث أن الجزائر تعول في الوقت الراهن على انطلاقة اقتصادية مهمة، إذ تمتلك سوقا مهمة في شمال إفريقيا تضم نحو 45 مليون نسمة، بالإضافة إلى موقع استراتيجي مهم، وبنية تحتية موجودة حاليا، تحتاج إلى تطوير مع أعضاء مجموعة "البريكس"، إضافة إلى أن الجزائر تتميز بموقعها الاستراتيجي المطل على أوروبا كأكبر سوق في العالم، بالإضافة أيضا إلى أنها على مقربة من الأسواق الإفريقية، وخصوصا الغرب الإفريقي[20].

ومن ثم فإن المشاريع التي تحتاج إليها الجزائر في حال انضمت لمجوعة "البريكس" يمكن إيرادها فيما يلي[21]:

1 – تحتاج إلى عدد من المشاريع، كالصناعات الميكانيكية وصناعات الفضاء، أين تعد الصين بلدا رائدا ومتطورا في تقنياتها.

2 – تحتاج إلى الخبرة الروسية في المجال الزراعي، خاصة وأن روسيا قطعت أشواطا كبيرة في مجال الزراعة، بعد أن كانت دولة مستوردة للحبوب في تسعينيات القرن العشرين، وفي الوقت الحالي تعد من أهم الدول التي تصدر الحبوب، لذلك تحتاج الجزائر إلى التجربة الروسية من أجل تطوير قطاع الزراعة فيها، وخصوصا أن الجزائر تمتلك أراضي زراعية تقدر بملايين الهيكتارات، والتي يمكن استغلالها من أجل تلبية حاجات السوق الداخلية، أو حتى التصدير إلى الخارج.

3 – تحتاج إلى الاستفادة من تجربة الهند وخبرتها في مجال صناعة الدواء والصناعات التكنولوجية في هذا المجال، الذي يشهد تطورا في الهند، والذي قطعت فيه هذه الأخيرة أشواطا كبيرة.

---

17 – عبد الحافظ الصاوي، "صراع تجمع البريكس ومجموعة السبع الصناعية .. هل نحن أمام نظام اقتصادي عالمي جديد؟"، 05 جويلية 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/20)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/42G3KLH

18 – محمد لعقاب، "بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. (2 – 2)"، 2022/11/13، تاريخ الاطلاع: (2023/03/22)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3FVl5GE

19 – ندين عباس، مرجع سابق.

3 – ندين عباس، مرجع سابق.

21 – ندين عباس، مرجع سابق.

4 – يمكن الاستعانة بكل دول "البريكس" من أجل إنشاء البنى التحتية في الجزائر، أو ما يعرف بعقود البناء والاستغلال ("بي أُو تي")، والتي تعتمد على مصادر مالية كبيرة، كإنشاء موانئ وسكك حديدية، وهذه المشاريع تتم عن طريق الصندوق الاحتياطي التابع لمجموعة "البريكس".

إضافة إلى الاستفادة من[22]:

5 – ستكون أمام الجزائر فرصة للاستفادة من القروض في حالة الضرورة، ومن تمويل المشاريع الاقتصادية خاصة من الصين.

6 – إن المجموعة تسعى لبناء نظام اقتصادي ومالي عالمي جديد، وهو من بين الأهداف التي سعت الجزائر لتحقيقها منذ سنة 1975، أين دع الرئيس السابق "هواري بومدين" في خطابه أمام الجمعية العامة الاستثنائية للأمم المتحدة في شهر أفريل 1974 إلى إعادة بناء نظام اقتصادي عالمي جديد يحدث قطيعة مع استغلال الدول الفقيرة ونهب مواردها، وقد جدد الرئيس "عبد المجيد تبون" الدعوة لهذا النظام خلال مشاركته في قمة "البريكس" خلال شهر جوان 2022، وقد ظهر ذلك حتى في كلمته أمام القمة العربية المنعقدة بالجزائر مطلع نوفمبر 2022، فبعد وصول الرئيس "عبد المجيد تبون" إلى الحكم شهر ديسمبر 2019، أصبحت الجزائر تسعى لتنويع اقتصادها والتوجه نحو التصدير، وهي مقتنعة بقدرتها على التحول إلى دولة محورية بدل انكماشها على نفسها بتصدير المحروقات.

7 – لأن مجموعة البريكس تضم دولا من أكبر الدول استهلاكا للطاقة هما الصين والهند، فإن الانضمام إليها يمكن من ضمان سوق لمحروقات الجزائر في عالم كثير التقلبات وغير موثوق.

أما بخصوص ماذا تضيف الجزائر لمجموعة "البريكس"؟، أو بمعنى آخر ماذا ستستفيد مجموعة "البريكس" من الجزائر؟ وكإجابة على ذلك يمكن القول بأن هناك عدة مزايا تؤهل هذه الأخيرة لأن من أن تدعم بها المجوعة، وهي[23]:

1 – المساحة الشاسعة المقدرة بأكثر من 2.3 مليون كلم^2، وهي أكبر مساحة في القارة الإفريقية.

2 – شريط ساحلي على طول 1600 كم يطل على العديد من الدول الأوروبية ويجعل منها بوابة أوروبا، يمكن دول المجموعة من بناء الموانئ على غرار ميناء "الحمدانية" غرب الجزائر العاصمة الذي سوف يربط بطريق الحرير الصيني الذي انضمت إليه الجزائر رسميا عام 2019.

3 – امتداد مساحة الجزائر نحو العمق الإفريقي تقدر بنحو 1800 كلم ما يجعلها بوابة إفريقيا بامتياز.

4 – تمتع الجزائر بثروات هائلة مثل المحروقات والمعادن النفيسة والمناجم.

5 – إطلاق الجزائر العديد من المشاريع الهائلة مثل الطريق العابر للصحراء والألياف البصرية العابرة للصحراء وأنبوب الغاز العابر للصحراء، والطريق الرابط بين تندوف وموريتانيا باتجاه إفريقيا الغربية، واحتمال ربطها بطريق الحرير الصيني، كما تملك الجزائر شبكة هامة من الطرق السريعة والسكك الحديدية والموانئ التجارية والمخصصة لتجارة البترول والغاز.

6 – تعتبر الجزائر دولة بدون ديون، وتمتلك احتياطات من النقد الأجنبي تقدر بنحو 50 مليار دولار.

7 – بلغ الناتج الداخلي الإجمالي للجزائر سنة 2021 نحو 164 مليار دولار، وقد وصل إلى ما يفوق 168 مليار دولار نهاية 2022.

8 – يحتل اقتصاد الجزائر المرتبة الرابعة إفريقيا بعد نيجيريا وجنوب إفريقيا ومصر، كما يشهد نموا ملحوظا، حيث بلغت الصادرات خارج المحروقات 5 مليار دولار نهاية 2021، وكان من المتوقع أن ترتفع إلى 7 مليار دولار بنهاية سنة 2022، وهو تطور لم تشهده الجزائر منذ الاستقلال عام 1962.

---

22 – محمد لعقاب، بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. (2 – 2)، مرجع سابق.

23 – محمد لعقاب، بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. (2 – 2)، مرجع سابق.

9 – فحسب موقع الجزائر في شمال القارة الإفريقية، وموقع جنوب إفريقيا في أقصى جنوب القارة، فإن مجموعة البريكس تكون قد وضعت إفريقيا بين فكي كماشة.

الخاتمة:

انطلاقا مما سبق ذكره؛ يمكن القول بأن الانضمام إلى مجموعة "البريكس" يفتح آفاقا جديدة بالنسبة للجزائر، في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية منها، ويحررها من الارتهان للدول الغربية، ويخلق على الأقل التوازن في العلاقات الخارجية للجزائر في المجال الإقتصادي والثقافي والتجاري وحتى السياسي، وهذا يعني أنه على مستوى القمة قد تغيرت قواعد اللعبة، بدون التخلي عن علاقتنا مع الآخر في الدول الغربية، وقد خلصت الدراسة إلى أنه بانضمام الجزائر لمجموعة "البريكس" سيزيد من فعالية الميكانيزمات الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء التي سيكون لها سندا قويا في قارة إفريقيا، كما سيعطي لهذه المجموعة قوة دفع أكثر على صعد متعددة فوجودها يعني أكثر من مجرد كونها دولة مصدرة للنفط والغاز.

قائمة المراجع:

1 – إيمان كيموش، "ملف "بريكس" .. 4 أشهر مهمّة أمام انضمام الجزائر"، 26 مارس 2023، تاريخ الاطلاع: (2023/03/28)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3lX3pDL

2 – حسام حمزة، "الجزائر ولعبة الاستقطاب العالمي .. الحياد المستعصي"، 27 ماري 2023، تاريخ الاطلاع: (2023/03/29)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3zkhFJS

3 – عبد الحافظ الصاوي، "صراع تجمع البريكس ومجموعة السبع الصناعية .. هل نحن أمام نظام اقتصادي عالمي جديد؟"، 05 جويلية 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/20)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/42G3KLH

4 – فايزة سعيد كاب، "انضمام الجزائر الى مجموعة "بريكس" .. مؤهلات ومزايا"، 29 سبتمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/08)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3TUcASc

5 – محمد لعقاب، "بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. الجزء الأول"، 12 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/22)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3zxAJoh

6 – محمد لعقاب، "بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. (2 – 2)"، 2022/11/13، تاريخ الاطلاع: (2023/03/22)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3FVl5GE

7 – ندين عباس، "ماذا ستكتسب الجزائر من انضمامها إلى تكتل "بريكس"؟"، 11 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/02/26)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3TKnSs7

8 – وسن إحسان عبد المنعم، "ترتيبات الإقليمية الجديدة في ميزان القوى العالمي: تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجا"، مجلة الكوفة، ع. 58، (2020).

9 – "هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟ (تحليل)"، 28 ديسمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/11)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3G5nJJQ

10 – "الصين تخطط للتوسع .. لماذا تريد إيران و3 دول عربية الانضمام إلى بريكس؟"، 05 أوت 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/04)، على الرابط التالي: https://arbne.ws/3JO4MfP

انضمام الجزائر لمجموعة (BRICS) بين الواقع الاقتصادي والتحديات المفروضة

Algeria's accession to the (BRICS) group between the economic reality and the challenges imposed

خبيطي خضير، جامعة غرداية (الجزائر) khebiti.khodir@univ-ghardaia.dz

باز عبد العزيز، جامعة غرداية (الجزائر) Bbz.abdelaziz@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع مجموعة (BRICS) والدور الذي تلعبه دول الأعضاء على الاقتصاد العالمي، كما تهدف الدراسة لتقييم واقع الاقتصاد الجزائري والمؤهلات التي يمتلكها للانضمام للتكتل، وما هي التحديات التي تواجهها الجزائر في حال إنظامها للمجموعة والنتائج المتوقعة على الاقتصاد الجزائري.

ومنه توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تمتلك العديد من المقومات الاقتصادية والسياسية المؤهلة للانضمام لمجموعة (BRICS) والتي سيكون له العديد من الانعكاسات الإيجابية وكذا تعميق الشراكة والاستثمارات الأجنبية مع دول الأعضاء.

كلمات مفتاحية: إصلاحات إقتصادية، مجموعة (BRICS)، تكتلات اقتصادية، شراكة اقتصادية.

Abstract:

This study aims to shed light on the reality of the (BRICS) group and the role that member states play in the global economy. The study also aims to assess the reality of the Algerian economy and the qualifications it possesses to join the bloc, and what are the challenges that Algeria faces in the event of its organization of the group and the expected results on the Algerian economy.

The study concluded that Algeria has many economic and political elements that qualify to join the (BRICS) group, which will have many positive repercussions, as well as deepening partnership and foreign investments with member states.

Keywords: Economic reforms, BRICS group, economic blocs, economic partnership.

1. مقدمة:

تعد الأزمات الاقتصادية التي تعيشها المعمورة نتيجة لعدة ظروف بمثابة إنذار لعديد من الدول لأجل تجنب الوقوع في نفس الأخطاء، من ذلك مجموعة الـ (BRICS) التي شهد نشأتها الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وبما أن الاقتصاد العالمي مرتبط بعملة واحدة وبالتالي قطب واحد هذا ما أدى إلى تأثر كل الاقتصاديات في العالم مما حتم ظهور التعددية القطبية كالاتحاد الأوروبي ومجموعة (BRICS) كما ذكرنا ومن أجل الانضمام إلى هذه التكتلات وجب اتباع شروط تفرض على أي دولة تريد الانضمام إليها وهذا بتقييم أدائها الداخلي والخارجي.

وعلى غرار العديد من الدول، الجزائر التي طلبت رسميا الانضمام إلى مجموعة (BRICS) وهذا لتشارك في نفس الرؤية التي تخدم مصالحها وهذا لا يكون إلا بتحديد واقعها الحالي ومعرفة التحديات التي تنتظرها واستشراف مستقبلها مع دول تجمعهم بها شراكات استراتيجية مثل روسيا والصين.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكاليات التالية :

- ما هو واقع الاقتصاد الجزائري على ضوء المتغيرات الدولية المتسارعة ؟
- ما هي المزايا والتحديات التي تواجه الجزائر للإنضمام لمجموعة (BRICS) ؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة تم تقسيم هذه المداخلة للمحاور التالية :

- مجموعة (BRICS) النشأة وواقع؛
- واقع الاقتصاد الجزائري من الإستقلال إلى يومنا هذا؛
- التحديات التي تواجه الجزائر للإنضمام لمجموعة (BRICS).

2. مجموعة (*BRICS*) النشأة وواقع :

في عام 2001 ظهرت دول البريكس كقوة عالمية منافسة سعيا منها لفرض سيطرتها وأفكارها كتكتل سياسي واقتصادي من خلال تعميق المصالح الاقتصادية خاصة، ويحمل معنى

البريكس اختصارات الأحرف الأولى باللغة الإنجليزية للدول الآتية بالترتيب: (البرازيل B)، (روسيا R)، (الهند I)، (الصين C) و (جنوب إفريقيا S)

1.2. مفهوم تجمع (*BRICS*) :

بدأ التفاوض لتشكيل المجموعة عام 2006 وحسب البيان الختامي لأول قمة رسمية لتجمع دول البريك آنذاك " BRIC" التي انعقدت في مدينة **"بيكاترينبر"** بروسيا عام 2009، قبل انضمام جنوب افريقيا إلى عضويته عام 2010، (شحماط، 2017)

حيث يضم تجمع خمس دول اقتصادية كبرى تعمل على تشجيع وتطوير التعاون التجاري والسياسي والثقافي فيما بينها لتشكل نظاما إقتصاديا عالميا متعدد القطبية والقوي في وجه المخاطر والتقلبات الاقتصادية العالمية وحسب مجموعة غولدمان ساكس البنكية العالمية فإنه بحلول عام 2050 ستنافس اقتصاديات هذه الدول اقتصاد أغنى دول في العالم (Abi Walid، 2022)

ويعد نموذجا للتغيير على مستوى العلاقات الدولية والذي تشكل عقب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ومن المحتمل أن يتحول إلى تكتل اقتصادي كبير يقلل من السيطرة الغربية على السياسة والاقتصاد العالمي، ومنذ تشكيله كانت هناك قمم سنوية منتظمة كأسلوب جماعي متبع لتحقيق التوافق في اتخاذ القرارات داخل المجموعة المشكلة من 5 دول التي تشكل قرابة ثلث سكان العالم، وتمثل ما يزيد عن ربع مساحة العالم ونمو التجارة بين دوله بمتوسط سنوي نسبته 28% لتمثل نسبة أكبر بكثير من التجارة الدولية.

2.2. أهداف مجموعة (*BRICS*) :

تهدف المجموعة إلى عدة أهداف منها: (Abi Walid، 2022)

- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تدعيم التعاون التجاري البيئي ومشاركة الاقتصاديات الناشئة في إدارة الاقتصاد الدولي.

- تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين أعضائه وهذا لصياغة نظام دولي جديد، وتكريس مبدأ سيادة واستقلال الدول خصوصا بعد التراجع الواضح للقطب الأحادي الغربي.
- تعزيز شبكة الأمان الاقتصادي العالمية بالنسبة لدول التجمع، لتجنيبها ضغوط الاقتراض من المؤسسات المالية الغربية.
- زيادة مجالات التعاون بين الدول النامية والدول المتقدمة.
- الحصول على قوة في صنع القرار السياسي الدولي، مما يعزز مكانة القانون الدولي بين مختلف دول العالم وهذا لمراعاة التوازن بين الدول المتقدمة والدول الصاعدة.
- إلى جانب مجموعة العشرين تسعى البريكس إلى الحصول على في الإدارة العالمية للاقتصاد العالمي.
- زيادة الاستثمار في العنصر البشري (البحث والتطوير، تطوير المهارات، جودة التعليم...).

(Sabrina Chikh- Amnache, 2022)

3. واقع الاقتصاد الجزائري :

شهد الاقتصاد الجزائري عدة تحولات منذ الإستقلال وإلى يومنا، ومما لا شك فيه إرتباطه بالنظام السياسي السائد، وفيما يلي تحليل لأهم المراحل :

1.3. المرحلة الأولى (بعد الإستقلال إلى 1986)

على المستوى الاقتصادي إنتهجت الجزائر غدات الإستقلال النظام الإشتراكي والذي يقوم بالدرجة الأولى على تدخل الدولة، من خلال التخطيط الوطني، السلطة السياسية التي يجب أن توجه النشاطات الاقتصادية والإجتماعية للبلاد، هذا التوجه الإلزامي للنظام الاقتصادي أدى إلى إلغاء أي استقلالية للأعوان الإقتصاديين، لاسيما المؤسسات البنكية التي تعتبر عصب الاقتصاد وممونه، كانت تنتمي إلى القطاع العام وبالتالي المالك القانوني والمسير الحصري هي السلطة السياسية المركزية، والنتيجة هي تجريد الأعوان الإقتصاديين من أي تأثير وأصبحوا فاعلين سلبيين يتلقون الأوامر ويستجيبون لها بعيدا عن الأسس والنظريات الاقتصادية.

وفي الجانب الآخر إعتمد الاقتصاد الجزائري على الريع البيترولي والتوزيعي، ونتيجة لهيمنة السلطة السياسية على المجال الاقتصادي الإشتراكي تم إعاقت آليات خلق الثروة وديناميكيات التراكم، مما ساهم في انتشار الريع والمواقف الريعية وكذا إنتقال السلطة الاقتصادية من المجتمع المدني وتوطينها في المجال السياسي، مما تسبب في إنحراف الاقتصاد الجزائري عن الأسس والمبادئ العقلانية (أحمد صادق، 2017، الصفحات 291-293).

وبعد مرور أكثر من عشرين سنة التي تميزت بالقرارات المركزية والإجراءات المعقدة والبطيئة مما نتج عنها عرقلة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات القائمة خلالها أثبتت فشلها وعدم فعاليتها، هذا ما دفع بالدولة في ظل بعض التحولات السياسية إلى رغبتها لجملة من الإصلاحات الاقتصادية لاسيما بعد الأزمة الاقتصادية والإجتماعية التي عرفتها البلاد والتي ترجع إلى الأزمة البترولية سنة 1986، وهذه الإصلاحات إنطلقت أواخر الثمانينات من أجل تكييف أنظمة عمل الدولة وآلياتها مع نظام إقتصاد السوق الحر (رشيدة و محمد ، 2016، صفحة 198)

2.3. المرحلة الثانية (1986 إلى أواخر التسعينات)

مع بداية الإصلاحات الإقتصادية التي تهدف للتحول إلى نظام اقتصاد السوق والتي كانت نتيجة للأزمة الاقتصادية البترولية 1986 في ظل الاقتصاد الريعي الذي يعتمد بنسبة 98% من الصادرات المتأتية من قطاع المحروقات، هذه الأزمة كشفت عن أجندة متصارعة جراء فكرة الإصلاح ما بين الدعوة إلى الخوصصة الكلية للقطاع الاقتصادي العام تحت رغبة رجال الأعمال، وأخرى تدعوا للإستمرار على النهج الإشتراكي، وجميعها ترغب في المحافظة على المراقبة السياسية للإقتصاد، ولقد شهدت حقبت الإصلاحات بداية التسعينيات مرحلتين مفصليتين، الأولى تتعلق بعملية إنطلاق الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية الداعمة والتي تهدف لتأسيس نظام إقتصادي متنوع (إصلاح النظام الفلاحي، إستقلالية المؤسسات، تحرير التجارة الخارجية، قانون النقد والقرض...إلخ) هذه الإصلاحات تحولت بمرور الوقت لمشروع إصلاح سياسي وإقتصادي يهدف إلى كسر الإرتباد بنظام الحزب الواحد وبالنظام الإشتراكي، أما الثانية تميزت بصراعات حادة بين مؤيدي ومعارضي الإصلاحات لاسيما داخل الأجهزة المختلفة للدولة نتج عنها عدة أزمات سياسة وإجتماعية خلال التسعينيات من القرن الماضي (أحمد صادق، 2017، صفحة 300)

ونتيجة لهذه الصراعات عجزت الدولة الجزائرية حينها عن الوفاء بإلتزاماتها الدولية وديونها الخارجية، من خلاله دخلت الحكومة في مفاوضات مع المؤسسات الدولية ووقعت سنة 1994 على إتفاق إعادة جدولة ديونها الخارجية ووافقت على تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (PAS) والذي يهدف لإنعاش الاقتصاد الجزائري والتحول لإقتصاد السوق، لكن بالرغم من تحقيق بعض الآثار الإيجابية الظاهرية (تحقيق فوائض مالية وتجارية، تكوين إحتياطي صرف، إنخفاض معدلات التضخم...إلخ)، بالمقابل نتائج سلبية على المستوى الاقتصادي والإجتماعي (إنكماش في الطلب الكلي، إنخفاض القدرة الشرائية...إلخ)،تجدر الإشارة إلى أنه مع زوال الأزمة البترولية إبتداءا من سنة 1998م دخلت الدولة الجزائرية في عهد جديد للحوكمة الاقتصادية والسياسية (سهيلة ، 2009، صفحة 118).

3.3 المرحلة الثالثة (بداية الألفية الثالثة)

شرعت الحكومة الجزائرية بداية من سنة 2000 في إنتهاج السياسة المالية التوسعية في ظل ارتفاع أسعار المحروقات وطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي التوزيعي، وذلك من خلال مجموعة من البرامج التنموية للإنعاش الاقتصادي، تمثلت في:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بغلاف مالي مقدربحوالي 1,216 مليار دينار؛
- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بغلاف مالي مقدر بحوالي 9,680 مليار دينار؛
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) بغلاف مالي مقدر بحوالي 11,534مليار دينار.

تهدف هذه البرامج التنموية لتدارك التأخر في التنمية الحاصلة بسبب الأزمة الاقتصادية والسياسية التي مرت عبها الجزائر خلال السنوات الماضية، من خلال تعزيز المنشآت القاعدية والإقتصادية، إعادة تأهيل المنشأت الاجتماعية وإنعاش الزراعة والصيد البحري، وكذا تحسين الإطار المعيشي في الوسط الريفي، بالتالي في تمس عدة قطاعات محورية لاسيما: القطاع الزراعي، البناء والاشغال العمومية، البنكي، القطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة...إلخ (رشيدة و محمد ، 2016، صفحة 198).

تجدر الإشارة إلى أن هذه البرامج سمحت بإعطاء ديناميكية للإقتصاد الجزائري وإخراجه من حالة الإنهيار التي عاشها في أواخر القرن العشرين، رغم أن هذا النمو مرتبط بنفقات الدولة المتأتية من مداخيل قطاع المحروقات، مع تحقيق نمو متذبذب وضعيف في الاقتصاد الوطني من خلال (نمو الناتج المحلي الخام

الإجمالي، خفض نسبة البطالة،الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات...إلخ) (سارة و عقون ، 2018، صفحة 313)، وبالمقابل هذه البرامج حولت هذه الجزائر إلى ورشة مفتوحة على الكثير من المشاريع الكبرى وبالتالي أرض خصبة لممارسة شتى أنواع الفساد (رشوة، نهب المال العام وتحويله لحسابات شخصية في الخارج، عقد العديد من الصفقات المشبوهة....إلخ) مست العديد من للقطاعات الحساسة (قطاع البنوك، البناء والأشغال العمومية، المحروقات...إلخ) مع تجميد دور هيئات الرقابة لاسيما مجلس المحاسبة، المفتشية العامة للمالية، البرلمان وتغييبها عن أرض الواقع. وبالتالي هذه الحقائق تدل على أن الحاجز الرئيسي أمام إنفتاح الاقتصاد الجزائري هي السلطة السياسية، لأن الإصلاحات الاقتصادية مرتبطة بأسعار البترول وتكون موجهة لإعادة رسم الحدود بين المجال السياسي والإقتصادي من جهة، وبين القطاع العام والخاص من جهة أخرى (أحمد صادق، 2017، صفحة 300).

4.3. المرحلة الرابعة (2019 إلى يومنا هذا)

ما لوحظ خلال الفترة السابقة إعتماد الحكومة الجزائرية على شراء السلم الاجتماعي بتمويل ودعم برامج اجتماعية باهظة الثمن بفضل إيرادات البترول، لكن مع إنهيار أسعار البترول إبتداءا من 2014 ليصل لأدنى مستوياته سنة 2016، إنتهجت الحكومة الجزائرية من خلاله سياسة التقشف وترشيد الإنفاق، مع الإستعانة بصندوق ضبط الإيرادات، هذه المتغيرات أدت إلى أزمة إجتماعية وسياسية وإقتصادية، بعد حوالي 20 سنة من تنوم الشعب من خلال شراء السلم الاجتماعي بتمويل إيرادات المحروقات، إنتفظ الشعب الجزائري في حراك سلمي إبتداءا من 22 فبراير 2019 مطالبا بتغيير النظام ورؤوسه، أين تم إجراء الإنتخابات الرئاسية أوخر 2019 والتي لم تحصل على موافقت أغلبية الشعب، هذه الحكومة الجديدة واجهة سلسلة من التحديات إلى غاية اليوم (إستمرار الحراك مطالب بمزيد من التغيير، نظام إقتصادي وسياسي منهار، ظهور أزمة صحية عالمية أثرت على جميع جوانب الحياة...إلخ).

وفي سياق الجائحة الصحية العالمية (couvid-19) وعلى غرار الاقتصاد العالمي المتأثر بشكل كبير بتداعيات هذه الجائحة، ونظرا لخوصية الاقتصاد الجزائري الريعي القائم على مداخيل المحروقات، كان تأثير الأزمة عليها من زاويتين بسبب تراجع الطلب على المحروقات وتهاوي أسعار النفط العالمي، مما دفع بالحكومة للاستجابة السريعة لتخفيف آثار الجائحة وذلك بإتخاذ حزمة من التدابير الإستثنائية ذات الطابع الإستعجالي،

ورسم معالم النظام الاقتصادي الجزائري إنطلاقا من سنة 2020 وتتمحور آليات الإصلاح الاقتصادي والمالي في هذا النظام أساسا على مراجعة النظام الجبائي ليعمل على تعزيز القدرة الشرائية لذوي الدخل الضعيف وتشجيع الإستثمار، إعتماد قواعد لحوكمة الميزانية، عصرنة النظام البنكي والمالي من خلال تنويع المنتجات المالية وتشجيع المعاملات الإلكترونية والإسلامية، تطوير المعلومات الإحصائية ووظيفة الإشراف لدى الحكومة، تعزيز إطار تطوير المؤسسات ومناخ للإستثمار وريادة الأعمال مع التركيز على إقتصاد المعرفة وتأهيل الحضائر السبرانية وحاضنات الأعمال مع إعتماد حقيبة وزارية جديدة في هذا الشأن، ترقية القطاعات الاقتصادية التي من شأنها تخفيض فاتورة الإستراد (الصناعة، التجارة، الفلاحة والسياحة)، كما تم التركيز على ربط محيط الجامعة بمحيطها الاقتصادي وسوق العمل...إلخ (صلاح الدين، 2020، صفحة 163). هذه الإصلاحات ساهمت في إنعاش الاقتصاد الجزائري خلال الأشهر الأولى من سنة 2021 وأوضحت المذكرة الظرفية الصادرة عن وزارة المالية مؤخرا ان النمو الاقتصادي للجزائر قد عرف ارتفاعا بلغ +4.2 % سنة 2021، ارتفاع معدلات الصادرات خارج قطاع المحروقات بنسب هامة أين بلغت 10.54 % من القيمة الإجمالية للصادرات (خضير، 2021، صفحة 108).

بينما سجل النمو الاقتصادي معدل 4.1٪ عام 2022، ومن المتوقع أن يصل إلى 5٪ عام 2023. مع ارتفاع متواصل لمعدلات الصادرات خارج قطاع المحروقات بقيمة 7 مليارات دولار في 2022 بنسبة 11 % من إجمالي الصادرات وبنسبة نمو وزيادة مقارنة بـ 2019 قدرها 30% سنويا.

4. واقع الاقتصاد المشترك بين الجزائر ودول الأعضاء في(BRICS)

وعلى إثر هذا التطور في الاقتصاد الجزائر تم تقديم ملف طلب الانضمام إلى مجموعة (BRICS) لما للاقتصاد الجزائري من مؤهلات تمكنه من تقديم إضافة نوعية لهذا التكتل، في ظل حجم المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الأعضاء في التكتل، وفيما يلي بعض المؤشرات لذلك :

الجدول 01 : حجم الصادرات بين الجزائر ودول الأعضاء (BRICS)

البلد	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
روسيا	0.005	0.010	0.005	0.008	0.009	0.010	0.009	0.009	0.018	0.009

الصين	2.164	1.314	0.781	0.333	0.448	1.179	1.141	0.997	1.080	1.143
الهند	0.918	0.643	0.289	0.578	1.033	1.640	1.989	0.716	0.637	0.938
البرازيل	3.105	3.017	1.813	1.620	2.313	2.420	1.732	0.770	1.139	1.182
جنوب إفريقيا	0.004	0.008	0.005	0.0002	0.006	0.0007	0.002	0.009	0.007	0.027
∑ مع الأعضاء	6.198	4.992	2.894	2.540	3.809	5.250	4.873	2.501	2.882	3.300
∑مع العالم	**64.921**	**60.668**	**36.436**	**30.184**	**35.089**	**43.079**	**36.824**	**22.512**	**38.628**	**59.519**
%	**9.55**	**8.23**	**7.94**	**8.42**	**10.86**	**12.19**	**13.23**	**11.10**	**7.46**	**5.54**

Source : TRADE, **List of supplying markets for a product Exported by,** https://www.trademap.org/

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الصين والبرازيل هما المستورد من الدرجة الأولى بالنسبة لدول الأعضاء في مجموعة (BRICS) أين بلغت قيمة الصادرات خلال السنة الأخيرة 1.143 و1.182 مليار دولار على التوالي، وتتمثل أهم صادرات الجزائر لتلك الدول في مشتقات البترول و الغاز الطبيعي و المنتجات نصف المصنعة والمواد الخام من المعادن، ولأن أزيد من 90 % من صادرات الجزائر في مجال المحروقات (البترول والغاز) ولأن أعضاء مجموعة (BRICS) من أهم المصدرين لتلك المواد في العالم تبقى حجم الصادرات الجزائرية لدول الأعضاء ضعيف ويتراوح بين 7.46 % - 13.23 % من مجموع الصادرات الجزائرية للعالم. وهذه المؤشرات مرشحة للإرتفاع بسبب سياسة الجزائر في الرفع من نسبة الصادرات خارج المحروقات وكذا زيادة المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الأعضاء في المجموعة.

الجدول 02 : حجم الواردات بين الجزائر ودول الأعضاء (BRICS)

البلد	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
روسيا	1.584	0.798	1.975	3.966	4.621	4.801	3.384	2.957	2.989	2.976
الصين	6.023	7.395	7.600	7.736	6.788	7.923	6.941	5.596	6.345	6.276

الهند	1.181	1.080	0.847	0.859	0.784	0.945	0.743	0.542	0.702	0.737
البرازيل	1.199	1.152	0.993	1.063	1.186	1.006	1.040	1.180	1.518	1.918
جنوب إفريقيا	0.370	0.169	0.129	0.039	0.046	0.034	0.436	0.025	0.012	0.019
∑ مع الأعضاء	10.360	10.595	11.545	13.665	13.426	14.712	12.153	10.302	11.572	11.827
∑مع العالم	**52.660**	**56.432**	**47.862**	**47.985**	**45.809**	**49.511**	**42.595**	**34.762**	**37.172**	**30.765**
%	**19.67**	**18.77**	**24.12**	**28.47**	**29.310**	**29.714**	**28.533**	**29.635**	**31.13**	**38.44**

Source : TRADE, **List of supplying markets for a product imported by,** https://www.trademap.org/

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الصين هو المورد الأول للجزائر في المجموعة بقيمة 6.023-7.923 مليار دولار خلال الفترة 2013-2022، إذ تعد السوق الجزائرية بالنسبة للصين ثاني أهم سوق في الشرق الأوسط و شمال افريقيا في الوقت الراهن، وبذلك تنتزع الهيمنة الأوروبية على السوق الجزائرية لاسيما فرنسا والتي احتكرت تلك المكانة للعديد من السنين، إذ تتراجع تلك المكانة خلال 10 سنوات الأخيرة، وتتمثل أهم الواردات الصينية للجزائر في المعدات الإلكترونية، الأنابيب الحديدية....إلخ.

وتأتي في الدرجة الثانية ولا تقل أهمية روسيا والذي يعد شريكا اقتصاديا لا يستهان به ونلاحظ من الجدول أعلاه تطور الصادرات الروسية للجزائر حيث بلغت 2.976 مليار دولار بعدما كانت 1.584 لتحتل بذلك المرتبة الثانية بعد الصين، ويعود ذلك لزيادة المبادلات التجارية بين روسيا والجزائر والمتمثلة في العتاد العسكري والصناعي والفلاحي وكذا عقد إتفاقيات تعاون لاسيما إنشاء خطوط جديدة لسكك الحديد في الجزائر، أشغال البناء، كما تم التوقيع على اتفاق للتعاون في مجال النقل الجوي و البحري البحري (شريفة ، 2017، صفحة 117).

وفي الأخير نلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة الواردات للجزائر من دول الأعضاء مقارنة بمجموع الواردات العالمية، حيث كانت تقدر ب 19.67 % لتصل إلى 38.44 % سنة 2022 وهي مرشحة للإرتفاع أكثر في غضون 05 سنوات القادمة لاسيما في حال قبول إنضمام الجزائر إلى (BRICS)، وبذلك تتراجع العلاقات التجارية الجزائرية الغربية سوءا الأروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية.

5. التحديات التي تواجه الجزائر للإنضمام لمجموعة (BRICS) :

رغم طلب الجزائر للانضمام لمجموعة (BRICS)، إلا أن هناك جملة من التحديات والشروط التي على الحكومة الجزائرية تحقيقها، هذا ما يدعو إلى التساؤل حول ما إذا كانت الجزائر تتوفر فيها هذه الشروط أو قادرة على تحقيقها في غضون نهاية العام المقبل.

ومجموعة (BRICS) تكتل سياسي واقتصادي عالمي يضم كلا من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، ويعتبر بمثابة منظمة موازية لمجموعة السبعة الكبار، التي تقودها الولايات المتحدة وعضوية كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان.

وتمثل (BRICS) 41 %من سكان العالم، و40 % من مساحته و24 %من الاقتصاد العالمي و16 % من التجارة العالمية. (Alaraby, 2022)

فالصين والهند أكبر بلدين من حيث عدد السكان وثاني وثالث أكبر اقتصادين في العالم على التوالي، وروسيا تملك أكبر مساحة في العالم والمصدر الأول للطاقة عالميا، بينما البرازيل أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، وجنوب إفريقيا أكثر دول القارة السمراء تقدما رغم أن اقتصادها الثالث إفريقيا.

وتسعى دول مجموعة (BRICS) لزيادة نصيبها من التجارة العالمية ومن إجمالي الناتج الداخلي الخام، وذلك من خلال ضم دول لها ثقلها الاقتصادي والتجاري والبشري وأيضا من حيث المساحة.

والجزائر تمتلك بعض المقومات التي تمثل إضافة (BRICS) ، فهي أكبر بلد إفريقي وعربي من حيث المساحة وأكبر مُصدر للغاز الطبيعي في إفريقيا، ورابع أكبر اقتصاد في القارة السمراء، وديونها الخارجية شبه معدومة، ما يمنحها استقلالية أكبر في صناعة القرار.

ويرى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أن الانضمام إلى (BRICS) يتطلب جملة من الجهود والتحديات في مجال الاستثمار، والتنمية الاقتصادية والبشرية من جهة، والانتقال إلى مستويات أعلى في التصدير، وأيضا رفع الناتج الداخلي الخام ما فوق 200 مليار دولار، موافقة جميع دول (BRICS) على انضمام الجزائر.

1.5. مضاعفة الصادرات :

من المتوقع أن تصل صادرات الجزائر 56.5 مليار دولار مع نهاية 2022، منها 49.5 مليار دولار صادرات النفط والغاز، ونحو 7 مليارات دولار صادرات خارج قطاع المحروقات، بحسب السياسة العامة للحكومة.

ورغم أن هذه الأرقام تمثل قفزة في الصادرات مقارنة بعام 2021، زيادة بنحو 17 مليار دولار، متزامنة بارتفاع أسعار المحروقات من البترول والغاز، وكذا زياد الكمية المصدر من الغاز ومن السلع خارج المحروقات، إلا أنها تمثل أقل من نصف صادرات جنوب إفريقيا التي بلغت في 2021 أكثر من 121 مليار دولار.

وهذا ما يفسر تأكيد الرئيس الجزائري على زيادة حجم الصادرات كأحد الشروط الضرورية للانضمام إلى مجموعة (BRICS). وفي هذا الصدد، كثفت الجزائر من استثماراتها في قطاع المحروقات وخصصت لها نحو 40 مليار دولار، وحققت اكتشافات هامة في 2022، من النفط والغاز، ودخلت في شراكات مع شركات متعددة الجنسيات على غرار إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية و"أوكسدونتال" الأمريكية، لاستغلال حقول الغاز وزيادة الانتاج.

وتسارع الجزائر الخطى لمضاعفة إنتاجها من الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية، والهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، بالشراكة مع عدة دول على غرار ألمانيا وإيطاليا، بهدف توفير كميات أكبر من الغاز للتصدير، وأيضا تصدير الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء إلى أوروبا مستقبلا(Alaraby, 2022) .

كما تسعى البلاد لتصدير الكهرباء إلى أوروبا بالنظر إلى امتلاكها فائضا كبيرا منها قابلا للتصدير، إذ تنتج 25 ألف ميغاواط، بينما لا تستهلك في أوقات الذروة بالصيف سوى 17 ألف ميغاواط، ويتقلص هذا الرقم إلى 11 ألف ميغاواط في الشتاء.

وتراهن الحكومة الجزائرية على رفع الصادرات خارج المحروقات إلى 10 مليار دولار في 2023، و15 مليار دولار في الأعوام في 2024 ، بعدما نجحت نسبيا خلال السنوات السابقة.

ويعتمد مدى قدرة الجزائر للوصول إلى هذا الهدف من خلال وصولها إلى الأسواق الإفريقية، وتنشيط الاستثمارات في قطاع المناجم، خاصة استخراج الفوسفات في شرق البلاد والحديد بالجنوب الغربي والذهب والأتربة النادرة بأقصى الجنوب.

2.5. زيادة الناتج الداخلي الخام :

من أهم التحديات التي تواجه الجزائر للإنضمام لمجموعة (BRICS)، هو إنخفاض الناتج الداخلي الخام الذي بلغ 163 مليار دولار في 2021، وفق بيانات البنك الدولي.

بينما يبلغ الناتج الداخلي الخام لجنوب إفريقيا (أصغر اقتصاد من بين أعضاء BRICS) 419 مليار دولار.

لذلك تراهن الجزائر على إمكانياتها الكبيرة من المحروقات لاسيما الغاز الطبيعي لمضاعفة الإنتاج الذي يكثر عليه الطلب بالدول الأوروبية، لرفع ناتجها الداخلي الخام. بالإضافة لوجود العديد من الإمكانيات التي من شأنها رفع الناتج المحلي لاسيما قطاع الخدمات خاصة السياحة، والقطاع الفلاحي بمختلف إختصاصاته (Alaraby, 2022) .

4.5. موافقة الدول الخمسة :

إحدى شروط انضمام الجزائر إلى مجموعة (BRICS) ضرورة موافقة الدول الخمسة، وإن كانت كل من روسيا والصين أعلنتا موافقتهما على انضمام الجزائر نظرا لحجم الاقتصاد المتبادل بين الجزائر وتلك الدول.

أما عن جنوب إفريقيا فتعد حليف تقليدي للجزائر في الاتحاد الإفريقي، وكانت الجزائر قد استضافت على أراضيها الزعيم الجنوب إفريقي نيلسون مانديلا في 1962، عندما كان يخوض كفاحه ضد التمييز العنصري في بلاده، واستمر هذا التحالف السياسي التاريخي إلى اليوم.

أما بالنسبة للبرازيل، فإن عودة الرئيس اليساري لولا دا سيلفا، إلى الحكم يخدم مساعي الجزائر للانضمام إلى (BRICS) ، خاصة وأنه تربطه بها علاقات طيبة منذ زيارته لها في 2006، خلال ولايته الرئاسية الأولى. وقد أكد الرئيس الجزائري مشاركته في قمة (BRICS) المقبلة نهاية 2023، بعدما سبق له وأن شارك في قمة بكين التي جرت عبر الفيديو في 23 يونيو/حزيران 2022.

4. خاتمة:

تطرنا من خلال هذه المداخلة إلى التعريف بالمجموعة (BRICS) كقطب إقتصادي وسياسي جديد وموازي للقطب الغربي المهيمن للعديد من العقود، كما تطرق إلى لتقييم واقع الاقتصاد الجزائري والمؤهلات التي يمتلكها للانضمام للتكتل، وكذا دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد والعلاقات المشتركة بين الجزائر ودول الأعضاء في التكتل، وفي الأخير عرض أهم التحديات التي تواجه الجزائر في حال إنظامها للمجموعة والنتائج المتوقعة على الاقتصاد الجزائري، من خلاله توصلنا لأهم النتائج التالية :

- مجموعة (BRICS) تكتل سياسي واقتصادي عالمي مبني على استراتيجية لتنمية الإقتصاديات دول الأعضاء والدول النامية، ويعتبر بمثابة منظمة موازية لمجموعة السبعة الكبار
- لدى مجموعة (BRICS) العديد من المقومات التي تجعله قوة إقتصادية؛
- تمتلك الجزائر عدد من المقومات التي تمثل إضافة (BRICS) ، سواءا من جانب الموقع الجغرافي، المساحة، من أكبر الدول المصدرة للمحروقات، مناخ خصب للإستثمار في عدة مجالات : الفلاحي، الصناعي، الطاقات المتجددة، السياحة...إلخ؛
- هناك جملة من التحديات التي تواجه الجزائر للإنضمام لمجموعة (BRICS) لاسيما مضاعفة النمو الاقتصادي، زيادة الناتج المحلي الخام، رفع من حجم الصادرات خارج المحروقات....إلخ.

قائمة المراجع

بوسعيود سارة، و شراف عقون . (2018). ، واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، *5*(1)، 313.

بولعراس صلاح الدين. (2020). الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الإستجابة الآنية والمواكبة البعدية. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، *20*(2)، 163-182.

زاوي أحمد صادق. (2017). *الحكم الراشد، المؤسسات والنمو الاقتصادي : العوامل المؤسساتية والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة الدكتوراه تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير*. الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

Abi Walid, C. F. (2022). The reality and prospects of indicators of economic stability in the BRICS. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة*, 156.

Alaraby. (2022, 05 02). *Les défis économiques auxquels l'Algérie doit faire face pour rejoindre les BRICS en 2023*. Récupéré sur https://www.alaraby.co.uk/

Sabrina Chikh- Amnache, L. M. (2022). Entrepreneurship and Economic Growth Nexus: Econometric evidence from BRICS Countries . *Economic Development Review*, 304.

أوبختي رشيدة ، و بن بوزيان محمد . (2016). واقع الاقتصاد الجزائري في بداية الألفية الثالثة. *مجلة الاقتصاد والمناجمنت*، *16*(1)، 198.

خبيطي خضير. (2021). *نحو تفعيل التدقيق الحكومي كآلية لتعزيز الحوكمة في القطاع العام، أطروحة الدكتوراه علوم التسيير* . الجزائر: كلية العوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

دحو سهيلة . (2009). الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي. *مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي*، *6*(1)، 118-134.

شحماط, م .(2017) .تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب *التواصل في الاقتصاد والإدارة* ,53 *والقانون*.

كلاع شريفة . (2017). العلاقات الروسية الجزائرية : بين البعد الطاقوي و التعاون العسكري. *مجلة مدارات سياسية*، 108 - 126.

مكاسب و مصالح انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس

Gains and interests of Algeria's accession to the BRICS group

د.أكيلال نسيم، دكتور في العلوم التجارية اختصاص تجارة دولية بمدرسة الدراسات العليا التجارية، Email :nassimakilal@hotmail.com

ملخص: سلطت هذه الدراسة الضوء على مجموعة البريكس التي تعتبر واحدة من أبرز المجموعات الإقليمية للقوى الصاعدة ، من خلال إبراز مقوماتها وإمكانياتها وأهدافها، بالإضافة إلى تتبع جهودها وإنجازاتها من أجل إعادة تشكيل النظام الدولي بما يتماشى ورؤيتها له ، وفي الأخير ذكر أهم العقبات التي منعتها من تحقيق ذلك و هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الدور المحتمل لمجموعة الريبكس في العالقات الدولية وأثرها على بنية وطبيعة النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: تعدد الأقطاب، الهيمنة الاقتصادية، النظام العالمي، مجموعة البريكس، البلدان الناشئة

Abstract:

This study sheds light on the BRICS group, which is considered one of the most prominent regional groups of rising powers, by highlighting its components, capabilities and goals, in addition to tracking its efforts and achievements in order to reshape the international system in line with its vision to achieve it, and in the last the obstacles that prevented it from the latter. This study aimed to assess the potential role of the BRICS group in international relations and its impact on the structure and nature of the international system.

Keywords : Multipolarity, economic hegemony, world order, BRICS, emerging countries

1.مقدمة

رحبت بكين وموسكو بطموح الجزائر اللحاق بركب مجموعة "بريكس" التي تضم كلا من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وتحاول مقارعة تكتلات كبرى مثل مجموعتي السبع والعشرين. وكان الرئيس الجزائري قد عبّر في أواخر يوليو/تموز عن هذا الطموح، فيما رأى مراقبون بأن هذا الانضمام المهم والاستراتيجي للجزائر لا يجب أن يكون على حساب علاقاتها مع شركائها الغربيين. تسعى الجزائر إلى الانضمام لمجموعة بريكس BRICSالتي تضم دولا كبرى مثل الصين وروسيا، طموح عبر عنه الجزائر ، ورحبت به كل من بكين وموسكو.وبريكس عبارة عن تكتل سياسي واقتصادي عالمي بارز يضم كلا من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وهو يستقطب إلى جانب الجزائر اهتمام دول كثيرة في منطقة الشرق الأوسط مثل من السعودية وإيران.

وكان الرئيس الجزائري قد قال في حينه إن بلاده تستوفي بنسبة كبيرة الشروط التي تخولها الالتحاق بمجموعة بريكس، كونها "قوة اقتصادية وسياسية" والانضمام إليها سيبعد الجزائر التي تعتبر "رائدة في عدم الانحياز" عن "تجاذب القطبين."

ضمن نفس السياق، أوضح القائم بأعمال سفارة الصين لدى الجزائر كيان جين بأن بلاده ترحب بمساعي انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس وترحب بعضوية الجزائر في "أسرة بريكس."

وكان السفير الروسي في الجزائر فاليريان شوفايف قد بأن بلاده لا تعترض على انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس. وأوضح شوفايف بأن: "روسيا ليس لديها اعتراض على رغبة الجزائر في الانضمام إلى بريكس ". حسبما أفاد موقع بريكس، مشيرا إلى أن إيران والأرجنتين أبديتا بدورهما رغبتهما في الانضمام إلى المجموعة.

فما هي مجموعة بريكس وما أهدافها؟ ما مصلحة الجزائر في الانضمام إليها؟ وما التداعيات على علاقاتها مع

القوى الغربية الكبرى في ظل الحرب الأوكرانية والعقوبات المفروضة على روسيا؟

2. تعرف مجموعة بريكس ..BRICS

بريكسBRICS منظمة تجمع خمسة دول هي البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا. وكانت روسيا هي التي شرعت في إنشائها. ففي 20 سبتمبر/أيلول 2006 تم عقد أول اجتماع وزاري للمجموعة بدعوة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما تقرر حسب نفس المصدر خلال قمة بريكس بالبرازيل في 2014، إنشاء بنك للتنمية وتبني معاهدة لوضع احتياطي طارئ للمجموعة، التي باتت تمتلك ما مجموعه 200 مليار دولار.

البريكس هي عمليا مجموعة خمس دول ناشئة بدأت أربعة قبل انضمام جنوب أفريقيا. هدفها بطريقة غير مباشرة منافسة مجموعة السبع التي تمثل 60 بالمئة من الثروة العالمية، فيما تمثل دول بريكس 40 بالمئة من مساحة العالم حيث إنها تضم أكبر خمس دول في العالم من حيث المساحة. وقد أخذت البريكس اهتماما أكبر من السابق بعد الحرب الأوكرانية والتشتت الحاصل في النظام العالمي والاتجاه نحو تكتلات جيو-سياسية وجيو-اقتصادية أو جيو-استراتيجية. برزت أهمية البريكس خصوصا بعد الاجتماع الأخير الذي ضم تقريبا عشرين دولة بينهم السعودية، الجزائر، إندونيسيا، وماليزيا. وأصبحت هذه المنظمة تضاهي وتوازي منظمات مثل مجموعتي السبع والعشرين.

مجموعة بريكس هي تسمية ملخصة لخمس دول هي الصين والهند وروسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا. هدفها أولا وأخرا التعاون فيما بينها ودعم السلام والأمن والتنمية الاقتصادية في العالم، خصوصا أن بينها الصين التي هي أكبر اقتصاد في العالم والهند وهي ثالث اقتصاد في العالم ثم روسيا التي هي أكبر مصدر للطاقة في العالم.

3. الأهداف الرئيسية لمجموعة البريكس

سنحاول في هذه الجزئية تتبع تطور أهداف مجموعة البريكس استناداً على بيانات القمم العشرة التي عقدها قادة هذه المجموعة ، ابتداء من القمة الأولى سنة 2009 في روسيا وصولا إلى قمة 2018 بجنوب إفريقيا، ومن خلال دراسة وتحليل هذه البيانات يمكن تحديد الأهداف الرئيسية لمجموعة "البريكس" في النقاط التالية:

1.3. دعم قيام نظام دولي متعدد الأقطاب: تسعى دول البريكس إلى إيجاد نظام دولي متعدد الأقطاب وأكثر ديمقراطية يستجيب للبيئة العالمية المتطورة التي تمتاز حاليا بتعدد التهديدات والتحديات العالمية التي لا يمكن مواجهتها إلا عن طريق تعاون كل مكونات المجتمع الدولي من أجل تحقيق التنمية المشتركة، والاحتكام إلى

معايير القانون الدولي المعترف بها عالميا ، وبروح من الاحترام المتبادل وصنع القرارات الجماعية، وتعزيز الديمقراطية في العالقات الدولية ، وتعزيز صوت البلدان الناشئة.(Toronto, 2011) .

كما عملت مجموعة البريكس على إعمال نظام الأمن الجماعي من أجل الحد من التصرفات الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية التي مازالت تصرفاتها تعكس نظام القطبية الأحادية وهو ما ترفضه مجموعة البريكس وعبّرت عن ذلك في المادتين 92و90 من البيان الختامي للقمة العاشرة للمجموعة بجوهنزبور بجنوب إفريقيا.

2.3. إصلاح هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها: منذ انعقاد أول قمة لمجموعة البريكس سنة 2009 بروسيا بمدينة " يكاترينبورغ " وإلى غاية قمة جوهنزبورغ سنة 2018 بقي إصلاح هيئة الأمم المتحدة هدفا أساسياً تسعى المجموعة لتحقيقه ، وذلك من خلال التأكيد على الحاجة إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة بهدف جعلها أكثر فعالية حتى تتمكن من مواجهة التحديات العالمية الحالية بشكل أكثر فعالية ، وفي القمة الثالثة للمجموعة المنعقدة في 92 أبريل 2011 بمدينة "سانيا" بالصين، أكدّت المجموعة أيضا على إصلاح مجلس الأمن التابع لألمم المتحدة بهدف جعله أكثر فعالية وكفاءة وتمثيلا، وحتى يتمكن من التعامل مع التحديات العالمية اليوم بشكل أكثر نجاحاً. وهذا ما من شأنه تفعيل الدبلوماسية المتعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة التي تؤدي الدور المركزي في التعامل مع التحديات و التهديدات العالمية.

3.3. إصلاح المؤسسات المالية العالمية: ترى مجموعة البريكس بأن المؤسسات الدولية المركزية مثل الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز المتمثلة أساساً في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير هي امتداد لميزان القوى الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية ، وهي مقيده بالظروف التي نشأت فيها ، وبهذا المعنى، فإنها لازالت تعكس الهيمنة الغربية على العالم، وبالتالي فهي غير مناسبة للعامل الذي شهد نهاية الإمبراطوريات الأوروبية وصعود القوى الاقتصادية في آسيا وفي باقي مناطق العالم.

وانطلاقا من هذه الرؤية ، ومنذ انعقاد مؤتمر القمة الأول لمجموعة "البريك" سنة 2009، ظلت عمليه إصلاح المؤسسات المالية الدولية تتصدر جدول أعمال مؤتمرات القمة.

وتتمثل أهم مطالب مجموعة البريكس في إصلاح المؤسسات المالية الدولية في النقاط التالية:

- تتطلب حوكمة هذه المؤسسات أولاً وقبل كل شيء تحولاً كبيرا في قوة التصويت لصالح اقتصاديات الأسواق الناشئة والبلدان النامية لجعل مشاركتها في صنع القرار تتماشى مع ثقلها النسبي في الاقتصاد العالمي.

– شفافية اختيار مسئولي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وفقا للجدارة بغض النظر عن جنسياتهم، كما جيب أن يعكس موظفو هذه المؤسسات بشكل أفضل تنوع عضويتهم.

– إصلاح نظام الحصص في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير

بما يتماشى والثقل الذي باتت تشكله الاقتصاديات الناشئة في الاقتصاد العالمي ، وهو الأمر الذي سينعكس على قوة تصويتها داخل هذه المؤسسات.

وتر مجموعة البريكس بأنه بدون الإصلاح ، فإن شرعيه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير تبقى ناقصة كونها تمثل بقدر ضعيف الوزن المتزايد لبريكس والبلدان النامية الأخرى .

تلخيصا لهذه الجزئية من الدراسة، نجد بأن مجموعة البريكس تسعى إلى تولي دور قيادي في نموذج الحكم السياسي والاقتصادي العالمي من خلال تجسيد نظام دولي متعدد الأقطاب يضع لقواعد القانون الدولي ويكون نظاماً مُجسداً للديمقراطية في العلاقات الدولية، ويحقق قدراً أكبر من المساواة بين الاقتصاديات الناشئة والاقتصاديات النامية من جهة والاقتصاديات المتقدمة من جهة أخر ، وهذا من خلال تحقيق إصلاحات مهمة داخل المؤسسات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها بالإضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ومما سبق ذكره، يمكن تعريف البريكس على أنها منظمة سياسية دولية للقوى الناشئة الرائدة، كانت تسميتها الأولى البريك قبل أن تنضم إليها دولة جنوب إفريقيا سنة 2010. وهي تضم خمس دول: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. وباستثناء روسيا، فإن دول مجموعة البريكس هي دول نامية برزت كقوى جديدة بسبب إمكانياتها الهائلة وتأثيرها الكبير على التطورات الإقليمية والدولية والاتجاهات الاقتصادية، أما عن الأهداف الرئيسية للمجموعة فحددها الرئيس الصيني الأسبق "هو جينتاو" في تمثيل الدول النامية والدفاع عن مصالحها بالإضافة إلى الترويج للسلام العالمي (Matovska، 2014، صفحة 370).

4. رهانات تفعيل النظام المتعدد الأقطاب كهدف إستراتيجي لمجموعة البريكس

تمكنت دول البريكس من تحديد مسارها المستقبلي لواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، انطلاقا من فرضها لنموذج تجمع اقتصادي خاص بالدول ذات اقتصاديات صاعدة أمام تكتلات اقتصادية كبرى، حيث تمكنت من تحقيق أهداف مشتركة وفق آليات سياسية، اقتصادية وثقافية ذات أبعاد جيوسياسية وجيو اقتصادية في العالم وعليه سنقوم بتحديد انجازات مجموعة البريكس في آلاتي (إبراهيم، 2018، الصفحات 56-57):

– إنشاء آلية جديدة تعزز إصلاح الهيكل الإداري، السياسي و ألامني في ألأمم المتحدة والنظم المالية والنقدية والتجارة الدولية.

– دعم تواجدها في المؤسسات المالية الدولية الرئيسية.

– زيادة تمثيل الدول النامية في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

– استطاعت دول التجمع الدفاع عن نظام عالمي مفتوح ومتعدد الأطراف ضد تحديات النظم الاقتصادية العالمية.

– تحقيق نتائج ايجابية على صعيد الصحة العالمية.

– دورها في تطوير الحوكمة العالمية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين بتنسيق اجتماع مستشاري الأمن الوطني ووزراء خارجية بهدف التبادل المنتظم للآراء و توحيد المواقف بشان القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

– من أهم الانجازات هو ما تقرر في قمة شيامين حيث تم استحداث آلية Brics Plus أين دعى زعماء الدول لتعزيز التضامن بين اقتصاديات دول العالم النامي.والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم 01: جدول يوضح أهم القضايا التي ناقشتها القمم التي عقدت في مجموعة البريكس

القمة	التاريخ	الدول المضيفة	القضايا المطروحة
01	2009/06/16	يكاترينبورغ (روسيا)	الوضع الاقتصادي العالمي وسبل تحسينه. وإصلاح المؤسسات المالية
02	2010/04/16	برازيليا (البرازيل)	تعزيز مجموعة البريكس، الشأن إلايراني والتنمية.
03	2011/04/14	سانيا (الصين)	أول قمة تحضرها جنوب إفريقيا.
04	2012/03/29	نيودلهي (الهند)	إنشاء كابل الاتصال الضوئي يربط دول البريكس.
05	2013/03/27-26	دربان (جنوب إفريقيا)	البريكس وإفريقيا تنمية- تكامل وتصنيع.
06	2014/07/17-14	فورتالزا (البرازيل)	إنشاء مؤسسات مالية (المصرف

			الإنمائي، بنك الاحتياط للعملات الأجنبية).
07	2015/07/9-8	اوفا (روسيا)	قضايا المناخ، التنمية، السلم الدولي وانتقاد السياسات الغربية.
08	2016/10/16-15	بنيوليم (الهند)	عقدت بالتعاون مع منظمة بيستيم.
09	2017/09/5-3	شيامين (الصين)	التعاون مع مصر في إطار التنمية.
10	2018/07/25-24	جونسبورغ (جنوب إفريقيا)	التعاون جنوب جنوب ، الشراكة مع إفريقيا والأمن السيبراني.

المصدر: المعرفة، البريكس ،متحصل عليه من: https://www.marefa.org

5. مصلحة الجزائر في الانضمام لمجموعة بريكس:

العالم يتجه نحو نوع من الشرذمة في النظام العالمي والتشتت في ظل نهاية العولمة وتحولها إلى نوع جديد يتبلور عبر تكتلات مثل تكتل آسيا الجنوبية، تكتل أوروبا، أمريكا الشمالية. أهمية منظمة البريكس هي في كونها تضم دولا تشهد نموا مرتفعا وكبيرا مثل الصين والهند والبرازيل ومن المؤكد أنها ستضيف دولا أخرى. دول هذه المجموعة مثل الهند ستشهد ازدهارا اقتصاديا كبيرا خلال السنوات العشر المقبلة وبالتالي فإن الطلب على مصادر الطاقة سيكون كبيرا جدا. للجزائر مصلحة في الانضمام إلى البريكس وهناك تسهيلات تجارية واقتصادية يمكن أن تحصل عليها. كما أن هناك حاجة لنظام مالي ونقدي جديد بعد تشتت النظام العالمي وهناك إمكانية لإصدار عملة رقمية جديدة خاصة بدول البريكس. يجب أن تدخل الجزائر إلى هذه المجموعة للاستفادة من الميزات التجارية المستقبلية إذ إن هناك استفادة استراتيجية للتجارة والأنظمة المالية والنقدية العالمية خلال السنوات الخمسين المقبلة.

أيضا, تزامن تطور العولمة المالية مع ظهور مصطلح الدول الناشئة لإعادة مفهوم مدى تحقيق هذه الأخيرة معدلات نمو وإنتاج كبيرة وتطورها السريع في الأسواق العالمية، فتطبيق الإصلاحات الاقتصادية ذات الطابع الليبرالي، تجسيد الاستثمارات ونجاح طريقة الاندماج في الاقتصاد العالمي كلها عوامل ساهمت في تحديد مواقع هذه الدول خاصة في ظل التحديات التي أفرزتها القضايا الاقتصادية العالمية ((طوني)، 2015، صفحة 20).

لقد تأرجحت مؤخرا علاقة الجزائر مع بعض الأطراف الأوروبية إلى التأزم مثل الحال مع إسبانيا، فيما أن علاقتها مع فرنسا متأرجحة. الجزائر تجد نفسها في نظام عالمي آخذ في التحول بسرعة من نظام أحادي تقوده الولايات المتحدة إلى نظام متعدد القوى تقوده الصين وروسيا. وما أزمة أوكرانيا إلا مظهر من مظاهر هذا التحول. إضافة إلى ذلك تعتقد الجزائر أن لديها القدرة الاقتصادية والسياسية لأن تحول نفسها إلى أكثر من مجرد دولة مصدرة للنفط والغاز. هناك آفاق جديدة للجزائر ومزايا كبيرة من الانضمام إلى البريكس.

- ✓ الفائدة الأولى هي تمكن الجزائر من توسيع قاعدتها الاقتصادية ونفوذها السياسي، في أن تكون عضوا في مجموعة تضم الصين وروسيا وتشكل 41 بالمئة من سكان العالم و24 بالمئة من الاقتصاد العالمي و16 بالمئة من التجارة العالمية. ثم إن الصين هي أكبر مستورد للطاقة في العالم وهذا يعني أنها قادرة على استيعاب كل صادرات الجزائر من الغاز والنفط، كما أن بإمكانها أن تخصص جزءا من استثماراتها لصناعة النفط والغاز الجزائريين.
- ✓ الفائدة الثانية هي أن بإمكان الجزائر أن تبيع نفطها وغازها بعملة غير الدولار الأمريكي واليورو وأن تتحول إلى البترو-يوان الصيني في المستقبل ما سيحميها من عقوبات اقتصادية محتملة من قبل الولايات المتحدة في حال اتخذت الجزائر نهجا سياسيا لا يرضي واشنطن.
- ✓ الفائدة الثالثة أن تتعلم الجزائر من روسيا كيف تمكنت من أن تحول نفسها من مستورد رئيسي للقمح والمواد الغذائية أيام الاتحاد السوفيتي إلى أكبر مصدر لهما في العالم. مع ازدياد الأزمة الغذائية في العالم فإن الجزائر ستستفيد في المستقبل من تأمين أمنها الغذائي وتصدير الفائض إلى العالم.

6. تداعيات انضمام الجزائر إلى بريكس على علاقاتها مع الغرب

لا يعني دخول الجزائر إلى البريكس أنها ستدير ظهرها لنظام الغرب لأن العلاقات التجارية الجزائرية-الأوروبية مزدهرة خصوصا في مجال النفط والغاز إذ نرى العلاقات الجزائرية-الفرنسية التجارية لا تزال قوية، ومع إيطاليا أيضا. الجزائر لن تدير ظهرها للدول الأوروبية والولايات المتحدة مغبة تكبد خسارة كبيرة وبالتالي تبقي علاقاتها حسنة مع الجميع.

حتى و لو كانت هناك تداعيات كبيرة على العلاقات بين الجزائر والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. لكن انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس سيوطد مكانتها الاقتصادية والسياسية في العالم وربما يقوي وضعها السياسي مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

7.الخاتمة:

إن توضيح الطبيعة الدولية والقانونية لمجموعة البريكس كرابطة تكامل جديدة يجعل من الممكن من نواح عدة التنبؤ بتطورها في المستقبل،فمشاركة مجموعة البريكس في مناقشة أهم قضايا التنمية التكاملية خلقت أساسا قانونيا أكثر موثوقية لمنع المخاطر القائمة وتجعل من الممكن تنفيذ المصالح الوطنية للبلدان ذات الاقتصاديات النامية على نحو أكثر فعالية. والتعاون الاقتصادي في إطار الرابطة عبر الإقليمية، أو الرابطة المرنة و هو إحدى أولويات السياسات الوطنية لبلدان مجموعة البريكس المرتبطة بالتغلب على آثار ألازمة المالية والاقتصادية العالمية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن والقدرة التنافسية في التنمية العالمية وعليه ممكن استنتاج ما يلي:

– البريكس تكتل اقتصادي وسياسي يضم خمس دول ذات اقتصاديات ناشئة في أربع قارات مختلفة،

تتميز بمقومات القوة البشرية، الاقتصادية، العسكرية والسياسية لمواجهة القطب الغربي المتحكم في القضايا الدولية.

– يحتوي هذا التجمع على مؤسسات مالية كبنك التنمية الجديد والصندوق الاحتياطي الذي من خلاله يتسع دوره في إدارة الاقتصاد العالمي وتغيير نظام هذا الأخير بإدخال إصلاحات على المنظمات المالية العالمي (صندوق النقد والبنك الدولي).

– في إطار سعي القوى الكبرى للسيطرة على مصادر الطاقة تهدف دول البريكس للتدخل في القضايا الأمنية لإحلال السلم والأمن الدوليين لكن وجود جملة من التحديات كتأثير الصين على صنع القرار السياسي والاقتصادي، التحكم الروسي بمقاليد السلطة العسكرية، تنامي النزاعات العرقية داخل دول التكتل كلها عوامل تستوجب العمل على المساهمة في تقوية التنمية الاقتصادية العالمية وحوكمتها على نحو يساعد على إعادة هيكلة نظام عالمي متعدد الأقطاب .

قائمة المراجع:

طوني ,ر .ب .(2015) .*البرازيل، الهند، روسيا، الهند، الصين، جنو إفريقيا القوى الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين* .بيروت : مؤسسة الفكر العربي.

Matovska, M. (2014). *The Impact of BRIKS from Economic, legal and political aspect in the international community.* Macedonia: European Scientific Journal.
Toronto, U. o. (2011, 04 14). See Article 07 of Sanya, Declaration, Sanya, Hainan, China. *BRICS Information center* .

إبراهيم ,م .(2018) .قمة شيامين ...التوجه نحو الحوكمة العالمية .*مجلة آفاق آسيوية العدد 02* , pp. 56-57.

"مكاسب وآثار انضمام الجزائر الى مجموعة BRICS –دراسة تحليلية–"

بوحجار عمر، المركز الجامعي مغنية

طالب سنة ثانية دكتوراه تخصص إقتصاد نقدي وبنكي

الايميل: omarbouhadjar2019@gmail.com

بوزيان وسام، المركز الجامعي مغنية

طالبة سنة ثالثة دكتوراه تخصص إقتصاد نقدي وبنكي

الايميل: wissambou1997@gmail.com

مخبر تقييم واستشراف السياسات الاقتصادية واستراتيجيات المؤسسات – المركز الجامعي مغنية –

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل تكتل دول مجموعة البريكس الذي يعد واحداً من التحالفات الاقتصادية الرئيسية في العالم ويمثل قوة اقتصادية وسياسية هامة يمكن للدول الأعضاء تحقيق الفوائد الكبيرة منها، وذلك في ظل تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية بشكل متزايد لتحقيق الفوائد الاقتصادية والسياسية المشتركة، ومن المتوقع أن يحقق انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس العديد من المكاسب مثل زيادة الاستثمارات وتعزيز التجارة البينية وتبادل التكنولوجيا والخبرات في مجالات مختلفة، كما أن الانضمام إلى تكتل البريكس يمكن أن يساعد في تعزيز مكانة الجزائر في المنطقة وعلى المستوى الدولي، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: دول البريكس، الجزائر، التحالفات الاقتصادية، النمو الاقتصادي.

Abstract :

This study aims to analyze the BRICS alliance, which is one of the major economic alliances in the world and represents an important economic and political force from which member states can achieve significant benefits. This comes amidst the increasing formation of regional and international alliances to achieve common economic and political benefits. It is expected that Algeria's accession to the BRICS alliance will result in many gains, such as increasing investments, promoting bilateral trade, exchanging technology and expertise in various fields. Moreover, joining the BRICS alliance can help enhance Algeria's position in the region and on the international level, as well as achieving economic growth and sustainable development

Keywords : BRICS, Algeria, economic alliances, economic growth.

مقدمة:

يشهد العالم حالياً تحولات اقتصادية هامة، حيث يتم تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية بشكل متزايد لتحقيق الفوائد الاقتصادية والسياسية المشتركة، ومن بين هذه التحالفات يبرز **تكتل البريكس** الذي يضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا.
يعد تكتل البريكس واحداً من أكبر التحالفات الاقتصادية في العالم، إذ يمثل نحو 42٪ من سكان العالم و20٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويهدف هذا التكتل إلى تحقيق التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء، وزيادة الاستثمارات وتعزيز التجارة بينها.

وقد شهد تكتل البريكس تحولات هامة خلال السنوات الماضية، إذ أصبح له دور هام في تشكيل العلاقات الدولية وتحديد مستقبل الاقتصاد العالمي وقدم هذا التكتل فرصاً للدول الأعضاء لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتوسيع نطاق التعاون في مجالات مختلفة مثل التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، ومع ذلك فإن تكتل **البريكس** يواجه تحديات عديدة مثل الفجوات الاقتصادية بين الدول الأعضاء والتحديات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، ومع ذلك يظل تكتل البريكس واحداً من التحالفات الاقتصادية الرئيسية في العالم ويمثل قوة اقتصادية وسياسية هامة يمكن للدول الأعضاء تحقيق الفوائد الكبيرة منها.

وتحظى الجزائر التي تعد واحدة من أكبر الدول في إفريقيا بموقع استراتيجي هام في منطقة شمال إفريقيا، وتتمتع بموارد طبيعية غنية خاصة في قطاع الطاقة، وقد بدأت الجزائر مؤخراً بالتفاوض للانضمام إلى تكتل البريكس، وهذا قد يمثل فرصة كبيرة للدولة لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع الدول الأعضاء في هذا التكتل.

ومن المتوقع أن يحقق انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس العديد من المكاسب مثل زيادة الاستثمارات وتعزيز التجارة البينية مع دول البريكس، وتبادل التكنولوجيا والخبرات في مجالات مختلفة، كما أن الانضمام إلى تكتل البريكس يمكن أن يساعد في تعزيز مكانة الجزائر في المنطقة وعلى المستوى الدولي، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

بناء اً على ما تم ذكره وانطلاقا من أهمية التحالفات الاقتصادية جاءت دراستنا لتبحث مكاسب وآثار انضمام الجزائر الى دول البريكس وقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة هذا الاثر عن طريق دراسة تحليلية لمجموعة البريكس ومقدرات الجزائر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤهلها للانضواء تحت تكتل البريكس.

– إشكالية البحث:

ان الجزائر بموقعها الجغرافي المتميز والاستراتيجي بشمال افريقيا وجنوب اوروبا وامكاناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكبيرة، فهي تتوفر على نسبة كبيرة جدا من الشروط الاقتصادية المؤهلة للانضمام الى مجموعة البريكس، لذا فإن مشكلة البحث يمكن صياغتها على النحو التالي:

- **ما هي مكاسب واثار انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس ؟**

التساؤلات الفرعية:

– هل تتوفر الجزائر على متطلبات الانضمام الى البريكس ؟

– هل ستحقق الجزائر الاهداف المرجوة من الانضمام الى البريكس ؟

– كيف ستتعامل الجزائر مع التحديات المحتملة جراء الانضمام الى البريكس ؟

– فرضيات البحث:

تفترض هذه الدراسة وجود مجموعة من الفرضيات التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق مكاسب وآثار ايجابية للجزائر من خلال انضمامها إلى مجموعة البريكس، ومن بين هذه الفرضيات:

- ✓ ان انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس سيساهم في تعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين الجزائر وبقية الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية في الجزائر.

- ✓ ان انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس سيساهم في تعزيز قدرة الجزائر على اللعب بدور أكبر في الساحة الدولية وتحقيق مصالحها الوطنية.
- ✓ ان انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس سيساهم في تعزيز التعاون الثقافي والتقني بين الجزائر والدول الأعضاء الأخرى، مما يمكن أن يؤدي إلى تحسين مستوى التعليم والتدريب في الجزائر

– أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تحاول تحليل تأثير انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس وتقديم توصيات حول كيفية استغلال هذه المكاسب والآثار بشكل فعال، كما تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية شاملة حول الآثار الاقتصادية والسياسية المرتقبة على الجزائر وبقية الدول الأعضاء في المجموعة، مما يمكن أن يساعد في اتخاذ القرارات المستقبلية المناسبة، ويمكن لهذه الدراسة أن توفر معلومات مفيدة للخبراء والمهتمين بالشأن الاقتصادي والسياسي في المنطقة وتساهم في إثراء النقاشات والبحوث المستقبلية.

– أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل مكاسب وآثار انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس ومناقشة الآثار الاقتصادية والسياسية المرتقبة على الجزائر وعلى بقية الدول الأعضاء في المجموعة، ويهدف هذا البحث أيضاً إلى تقديم توصيات حول كيفية استغلال هذه المكاسب والآثار بشكل فعال لتحقيق نتائج أكثر إيجابية وفعالية، بما يساهم في تعزيز التعاون والتنمية الاقتصادية والسياسية في المنطقة، كما يهدف البحث ايضا إلى توفير تحليل شامل لتأثير انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس على الاقتصاد الجزائري وعلى سياسات الدولة وتطلعاتها المستقبلية.

– الدراسات السابقة:

– دراسة سميرة ناصري سنة 2022 بعنوان: مجموعة دول البريكس بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي،

حيث عالجت هذه الدراسة تداعيات صعود دول البريكس على هيكل وبنية النظام الاقتصادي العالمي وما قد يصاحب ذلك من تحول في موازين القوى، وذلك من خلال دراسة إرهاصات ظهور هذا التكتل أهدافه وتطوره ، حيث خلصت الباحثة الى ان البريكس تكتل اقتصادي وسياسي يتميز بمقومات القوة البشرية، الاقتصادية، العسكرية والسياسية لمواجهة القطب الغربي المتحكم في القضايا الدولية، ويمكن ان يتسع دوره في إدارة الاقتصاد العالمي وتغيير نظام هذا الأخير بإدخال إصلاحات على المنظمات المالية وكذلك تقوية التنمية الاقتصادية العالمية وحوكمتها على نحو يساعد على إعادة هيكلة نظام عالمي متعدد االاقطاب.

– دراسة عابي وليد، شريط فيروز سنة 2022 بعنوان: واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس "دراسة تحليلية للفترة 1991–2021" حيث هدفت هذه الورقة البحثية الى تحليل واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس من خلال تحليل كل مؤشر على حدى خلال فترة الدراسة ثم التطرق الى آفاق تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول الخمسة المكونة لتكتل البريكس، وقد توصلت الدراسة الى ان التعاون الاقتصادي الاحتماعي والسياسي بين دول البريكس يؤكد على بلوغ هذه الاخيرة لأهداف السياسة الاقتصادية من خلال تحقيق لكل منها استقرار في مؤشر الاستقرار الاقتصادي، كما انها لا زالت تحافظ على نموها الاقتصادي وهذا يدل على قدرتها في تطبيق التنمية الاقتصادية العالمية.

– دراسة علاء الدين محمد الجعبري سنة 2018 بعنوان: واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، حيث ناقشت هذه الدراسة نشأة تكتل دول البريكس منذ بداية مراحلها كفكرة، والتي تكونت من مجموعة البريك وضمت (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين) وتحولت فيما بعد إلى بريكس بعد انضمام دولة جنوب أفريقيا، وبينت المواقف المتشابهة لهذه الدول حيال القضايا الدولية، وأوضحت مميزات هذه المجموعة الدولية من كافة النواحي مبينةً أهدافها وتوجهاتها ووظائفها، ومقوماتها السياسية والاقتصادية ومراحل تطورها المختلفة وإمكانياتها

ومقدرتها على الاستمرارية ومن أهم نتائج الدراسة أن دول البريكس تعتبر قوة اقتصادية وتكتل عالمي تجتمع فيها خمس قوى اقتصادية ذات نمو سريع من أربعة قارات في العالم استطاعت أن تشكل مرجعياته الاقتصادية والسياسية والثقافية المختلفة، لتشكل قوة دولية لا يستهان بها وتتجه لأن تكون ذات وزن سياسي في كافة الهيئات الدولية، وتقف بإمكانياتها المتوفرة ضد فكرة القطب الواحد في التحكم في القضايا الدولية.

– دراسة عاشور وسالي سنة 2016 بعنوان: تكتل القوى الصاعدة "مجموعة البريكس BRICS أنموذجا"

قراءة لهيمنة المراكز التاريخية للرأسمالية العالمية على الساحة العالمية (الولايات المتحدة وأوروبا واليابان) ومحاولة الحفاظ على سيطرتها الخالصة على الاقتصاد الدولي من خلال مزيج من سياسات العولمة الاقتصادية، حيث بدأ المشهد العالمي يتغير نتيجة ظهور قوى صاعدة والتي ترفض الاحادية القطبية وتمثلت في اعلان تكتل يضم مجموعة من الدول سمي بالبريكس، إذ ناقشت الدراسة اشكالية حول قدرة وإمكانية هذا التكتل على تعزيزه كقوى فاعلة في النظام الدولي، ومن ابرز النتائج التي خلصت اليها هي ان دول البريكس تعمل على تنسيق مواقفها العالمية وخاصة إزاء الصراعات ومناطق النفوذ وإن مواقف الدول المشاركة فيها متطابقة حيال معظم القضايا الدولية التي من أهمها رفض النظام العالمي الحالي ذو القطب الواحد والعمل على الاستعداد لدخول العالم إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب.

المحور الأول: مجموعة البريكس "النشأة والأهداف والمقدرات"

قد عرف العالم نشأة تجمعات اقتصادية عديدة خصوصاً عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية فتكونت تجمعات ومنظمات إقليمية مثل: الاتحاد الأوروبي EU وجامعة الدول العربية LAS ومجلس دول التعاون الخليجي GCC، ومع انتهاء الحرب الباردة وسقوط جدار برلين وكذلك انهيار منظومة الستار الحديدي المتمثلة بالاتحاد السوفييتي وصعود الولايات المتحدة الامريكية، وانتشار العولمة بكل مفاعيلها الإيجابية والسلبية، بدأت باستعادة ظهورها من جديد تكتلات اقتصادية وسياسية لتملأ الفراغ الناجم عن اندثار الأشكال التحالفية السابقة، فظهرت تجمعات جديدة أخرى مثل الاتحاد الأفريقي AU والاتحاد الأسيوي ASIAN واتحاد أمريكا الجنوبية UNASUR. (الجعبري، 2018، ص 17)

ونجد أن الأزمة المالية العالمية في عام 2008 وما أحدثته من ارتباك اقتصادي وسياسي وما صاحبها من تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية عالمية جعلت معظم الدول تبحث عن مؤازرة بعضها البعض وبالذات الدول ذات الاقتصاد السريع النمو، فقد كان اجتماع رؤساء ثلاث دول شرقية: الصين وروسيا الاتحادية والهند مع الرئيس البرازيلي في قمة G-8 في اليابان عام 2008 ايذانا بتشكيل مجموعة البريك وهذا ما حدث في العام 2009، حيث عقدت قمة تضم هاته الدول وسرعان ما تحولت إلى قمة سنوية احتلت موقعاً متميزا على الخريطة الاستراتيجية في العالم، أُطلق على هذه المجموعة البريك BRIC وبانضمام جنوب افريقيا سنة 2011 تحولت التسمية الى **BRICS**. (الجادر، مؤيد، 2019، ص 38)

1/ نشأة دول البريكس

البريكس اصطلاح يحمل اختصارات للأحرف الأولى للكلمة الانجليزية "**BRICS**" وهي كلمة مكونة من الاحرف الاولى لأسماء خمسة دول صاحبة أسرع معدلات نمو اقتصادي عالمي وبترتيب الحروف : البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، صاغه الباحث الاقتصادي بمؤسسة "غولدمان ساكس **Goldman Sachs** للأبحاث الاقتصادية: جيم أونيل **Jim O'Neill** وهو التكتل الذي حل منذ بداية عام 2011 محل مجموعة **BRIC** بانضمام جنوب افريقيا الى هذه المجموعة بعد مساعي مكثفة ومفاوضات واسعة مع دول المجموعة للانضمام اليها، ونجحت في الانضمام رسميا في سنة 2010 وبتوسع "بريك " لتصبح خمس دول فإن هذا يعني ان المجموعة في طريقها الى تكوين تكتل اقتصادي – سياسي على شاكلة الاتحاد الاوربي او تجمع "السيان" (موفق وعاشور 2016، ص 5)

وكان يسميها البعض (R – 5) اشارة الى اسماء عملات الدول الخمس التي تبدأ بحرف ال (R) وهي: الريال البرازيلي، الروبل الروسي، الروبية الهندية، الرنمينبي الصيني، الراند الجنوب افريقي. (وسن إحسان ، 2020، ص 161)

وتكتل البريكس هو منظمة دولية مستقلة، حيث تجمع بين خمس دول اقتصادية كبرى تعمل على تشجيع وتطوير التعاون التجاري والسياسي والثقافي فيما بينها وصولا الى تشكيل نظام اقتصادي عالمي متعدد القطبية وقوي في وجه المخاطر والتقلبات الاقتصادية العالمية، وهو

عبارة عن مزيج اقتصادي يضم مجموعتين من القوى الصاعدة في النظام الدولي ويتمثل نموها قوة مهمة في المحافظة على نمو الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع بحلول عام 2050 أن تنافس اقتصاديات هذه الدول اقتصاد اغنى دول العالم وذلك حسب مجموعة غولدمان ساكس البنكية العالمية. (عابي، شريط، 2022، ص 156)

2/ قمم البريكس

كانت الدول الأعضاء في هذه المجموعة تتعاون بشكل متفرق في مختلف المجالات، ولكن لم يكن هناك تنسيق كامل بينهم الى غاية انشاء هذا التكتل سنة 2009، حيث تعد قمم البريكس من أهم الأحداث الدولية التي تجمع قادة دول البريكس، وتهدف هذه القمم إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين هذه الدول في مختلف المجالات، بما في ذلك الاقتصاد والسياسة والأمن والتجارة والتكنولوجيا والثقافة.

– **قمة يكاترينبورغ سنة 2009**: وعقدت في روسيا حيث أعلن تكتل البريك في هذه القمة حيث تم التأكيد على ضرورة التحول الى نظام عالمي أكثر ديمقراطية وأكثر عدالة يقوم على الاحترام المتبادل بين الدول وحماية مصالحها وما يعنيه ذلك من ضرورة إصلاح منظومة عمل المؤسسات المالية العالمية بشكل يفسح المجال أكثر للدول الصاعدة لتقوم بالدور المنوط بها في استقرار النظام العالمي الجديد ومراعاة الطبيعة الخاصة للدول النامية، كما أكدت تلك القمة على ضرورة التعاون الدولي في القضايا المتعلقة بالطاقة والتعليم والبحث العلمي والعدالة الاجتماعية. (مسعود علي، 2017، ص 18)

– **قمة برازيليا 2010**: عقدت في البرازيل وتبنت رؤيا مستقبلية مشتركة للحوكمة العالمية وأكدت على ضرورة استمرار التنسيق بين دول التكتل لإصلاح المؤسسات المالية والعمل على ازالة اثار الازمة المالية العالمية لسنة 2008، وتم التوقيع على مذكرة تعاون بين مصرف "فنيش إيكونوم بنك" الروسي والمصارف التجارية في كل من الهند والصين والبرازيل والتي تقضي بتيسير التحويلات النقدية الدولية ودراسة إمكانية تشكيل منظومة مصرفية موحدة في مجموعة بريك. (الجعبري، 2018، ص 23)

– **قمة سانيا 2011**: عقدت في الصين وقد شاركت جنوب افيريقيا فيها بعد انضمامها الي تكتل البريك وتحول اسمه الى تكتل البريكس، وركزت هاته القمة على اصلاح المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية وزيادة حق التصويت للدول الناشئة والنامية مع التعاون بين بنوك الدول الاعضاء في شتى المجالات. (وسن إحسان ، 2020، ص 162)

– **قمة نيودلهي 2012**: وعقدت في الهند واكدت على اقامة مجموعة عمل مشتركة لإنشاء بنك التنمية،كما اقترح الرئيس الروسي(ديمتري مديفيد) بضم كل من البرازيل والهند وجنوب افريقيا الى مجلس الامن الدولي كأعضاء دائميين. (وسن إحسان ، 2020، ص 162)

– **قمة دربان 2013**: وعقدت في جنوب افريقيا وقد خصصت تلك القمة بصورة اساسية لدعم الشراكة بين تكتل البريكس ودول القارة الافريقية في اطار من الشراكة التي تدعم التنمية والدمج والتصنيع في تلك الدول، وفي هذا الاطار اكد الاعلان على ان التعاون والدعم الذي سيقدم للدول الافريقية سوف يشمل البنية الاساسية والتعليم والتكنولوجيا والاستثمارات المباشرة وكذلك التجارة بين الدول الافريقية وتكتل البريكس، وتناولت القمة ملفات عدة منها الملف الايراني النووي والأزمة السورية والملف الفلسطيني . وفشل فيها الاتفاق على انشاء بنك التنمية الخاص إلا انه اتفق على استراتيجية تعاون طويلة الامد بين دول التكتل. (مسعود علي، 2017، ص 21)

– **قمة فورتالزا 2014**: وعقدت في البرازيل وأكدت على استمرار التعاون بين الاعضاء في مجال الاستثمار والتجارة والتمويل، كما اتفق على إطلاق بنك التنمية الجديد مع دعم الدول الافريقية في عملية التصنيع وتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر. (وسن إحسان ، 2020، ص 162)

– **قمة اوفا 2015**: وعقدت في روسيا وركزت على انشاء صندوق للاحتياطات النقدية المخصص للطوارئ مع الدعوة لمواجهة جميع اشكال الحمائية التجارية وتأمين الدعم لعمل منظمة التجارة العالمية مع تنويع وتوسيع مشاركة دول البريكس في التجارة العالمية. (وسن إحسان ، 2020، ص 162)

– قمة بنيوليم 2016: وعقدت في الهند تحت شعار "بناء الحلول المستجيبة والشاملة والجماعية" تم التأكيد على الالتزام بالمساهمة في الحفاظ على نظام دولي عادل ومنصف يستند إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك التأكيد على أن التنمية والأمن مترابطان بشكل وثيق، وأكدوا على إدانة التدخلات العسكرية من جانب واحد والعقوبات الاقتصادية في انتهاك للقانون الدولي والمعايير المعترف بها عالميا للعلاقات الدولية، وكذلك فقد أقر المجتمعون على أن الأمن غير قابلة للتجزئة، وأنه لا يحق لدولة أن تعزز أمنها على حساب أمن الآخرين. (الجعبري، 2018، ص 31)

– قمة شيامين 2017: وعقدت في الصين وركزت على دعم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي وتعزيز الاتصالات والتنسيق لتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية لبناء نظام اقتصادي دولي أكثر تعاونا وتوازنا. (وسن إحسان، 2020، ص 163)

– قمة جونسبورغ 2018: وعقدت في جنوب افريقيا وركزت على التعاون جنوب جنوب، الشراكة مع إفريقيا والآمن السيبراني. (سميرة ناصري 2022، ص 227)

3/ أهداف مجموعة البريكس

تهدف مجموعة البريكس الى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

– خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية وإنهاء سياسة القطب الاحادي، ورفض الهيمنة العالمية للدول الغربية الكبرى على الاقتصاد والسياسة العالمية.

– وضع استراتيجية للتعاون الاقتصادي بين هذه الدول الخمس، ومحاولة تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وجيوسياسي.

– السعي لانشاء بنك جديد للتنمية البينية والدولية يكون رديف للمؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) حيث أن موارده ستكون متاحة لكل الدول النامية وليس دول بريكس فقط، وهو ما من شأنه ليس فقط تعزيز مكانة دول بريكس على الساحة العالمية بل خدمة مصالحها وأهدافها الاقتصادية المباشرة فى الدول النامية أيضا.

– تقوية تنسيق مجموعة البريكس في المم المتحدة ومجموعة العشرين والأطر الأخرى من أجل الحفاظ على السلم والمن الدوليين ودفع إصلاحات النظم النقدية والمالية العالمية والقيام بدور نشط في تحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية. (موفق وعاشور 2016، ص.ص 13-14)

– تخفيض مستويات الفقر في دول البريكس وتنويع هياكلها الاقتصادية، ومواصلة التعاون التجاري والاقتصادي القائم على التوازن والاستدامة.

– تحقيق نوع من الشراكة واسعة النطاق، وذلك من خلال الالتزام بمبادئ التدرج في التنفيذ والانفتاح والشفافية، مما يؤدي في المستقبل الى زيادة مستويات التعاون مع الدول النامية.

– زيادة مجالات التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العالمي. (عابي وشريط، 2022، ص 157)

– تشجيع التجارة والاستثمارات البينية لتحقيق تكاملا اقتصاديا خاصة في مجال النفط والغاز والبنى التحتية، وقد اشار الباحث في اقتصاد التنمية بجامعة جوهانسبيرغ (ستيفن جيلد) في هذا المضمار ان هذا لن يكون الاهتمام الوحيد، لكنه سيكون العملية الهامة في مساعدة الدول نفسها لتحقيق اغراضها الاخرى.

– ضرورة اصلاح مؤسسات التمويل الدولية من اجل زيادة دور القوى الاقتصادية الصاعدة في صناعة القرار داخل مؤسسات النقد الدولية.

– محاولة تغيير نظام النقد الدولي بتقليل الاعتماد على الدولار الامريكي في المدفوعات الدولية، حيث تبلور الدول الخمس اتفاقية تقديم قروض او منح لبعضها البعض بعملاتها المحلية لتدويل تلك العملات وتأسيس اليات جديدة.

– في القمة الرابعة للمجموعة التي عقدت في الهند عام 2012، اضيفت اهداف جديدة تعكس متطلبات الوضع الاقتصادي العالمي وذلك لان الدول الخمسة هي اعضاء في نفس الوقت في G 20

– تهتم المجموعة بشكل خاص بالتعاون التكنولوجي خاصة في مجالات الطاقة المتجددة وتحسين استخدامها لاسيما وان البرازيل تعد الدولة الرائدة في هذا المجال.

– العمل على تأسيس نظام عالمي جديد بعيد عن الهيمنة الامريكية مع العمل على اصلاح المنظمات السياسية الدولية وتحديدا الامم المتحدة ومجلس الامن.

– السعي لسحب دول صاعدة وناجحة تشارك هذه المجموعة في تطلعاتها ،اذ يمكن الانفتاح على العالم الاسلامي لاسيما الدول الرئيسية فيه مثل ايران، تركيا، ماليزيا. (وسن إحسان، 2020، ص ص 163-164)

4/ مقومات القوة الاقتصادية، السياسية والعسكرية لدول مجموعة البريكس

تتمتع دول مجموعة البريكس من ناحية الموارد البشرية بتعداد سكاني أكبر من 3 مليارات و200 مليون نسمة، إضافة إلى هذا تعد اقتصادياتها من أكثر الاقتصاديات النامية في العالم، حيث احتلت الصين المرتبة الثانية كأقوى اقتصاد في العالم سنة 2020 وحلت الهند خامساً والبرازيل ثامناً وروسيا في المرتبة 11، هذا ومنذ تأسيسها تشهد اقتصاديات بريكس نمواً مضطرداً حيث يتنبأ لها محللون ببلوغ نسبة نمو 40% بحلول 2025، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: دول البريكس

المصدر: (fibladi ، **2022**)

– تتمتع دول مجموعة البريكس بمقومات قوية في المجالات الاقتصادية والسياسة والعسكرية حيث انها غنية بالعديد من الموارد والثروات الطبيعية، فهي تحتل الصدارة العالمية من حيث احتياطات الكثير من الموارد وانتاجها،كما وتعد اقتصاديات الدول الخمسة الاعضاء في تكتل البريكس من اقوى الاقتصاديات من حيث المؤشرات الاقتصادية ونواتجها الاجمالية، مما يجعلها مجموعة قوية ومؤثرة عالمياً وفيما يلي بعض المقومات التي تميزها:

الجدول رقم (01) يوضح مقومات القوة الاقتصادية، السياسة والديموغرافية لدول البريكس.

الدولة	المساحة	الموارد الاقتصادية	القوة البشرية	دوافع الاندماج في التكتل
روسيا	تبلغ مساحتها 18.1 مليون كم^2	بلغ الناتج المحلي الاجمالي 2.10 تريليون دولار، أهم الموارد: النفط، الغاز، الفحم، الحديد، المنجنيز،	143.5مليون نسمة	هذه العوامل مجتمعة جعلت منها قوة ناشئة في مجال الطاقة، فالاحتفاظ بمصادر القوة اللوجيستية خاصة النووية، السياسة

		النحاس والرصاص.		الخارجية النشطة لحماية مصالحها الاقتصادية وجذب الاستثمارات لروسيا فضلا عن الهدف الاستراتيجي السياسي وهو الإصرار على استرجاع مكانتها الدولية ذات التأثير في السياسة العالمية
الصين	تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد روسيا وكندا اي 1.05 من مساحة العالم، تقدر مساحتها 9.596.960 كم^2	تعتبر المستقبل الأول للاستثمار الآجنبي المباشر كما تظهر مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة انطلاق من ارتفاع وارداتها من 649 مليار دولار عام 2005 إلى 1948 مليار دولار سنة 2016 أما الناتج المحلى الإجمالي لها فقد بلغ حوالي 11.2 تريليون دولار في 2016	1.371.220 مليون نسمة اكبر الدول كثافة سكانية، تتسم بالتعدد اللغوي والديني	قوة عسكرية من ناحية تعداد جيشها. من الدول ذات النمو التجاري المتسارع. التحكم في تكنولوجيا المعلومات القوة البشرية المؤهلة الفاعل اقتصادي المحوري لدول المجموعة.
الهند	تقع وسط قارة أسيا كدولة قارية وبحرية ذات حدود برية طويلة محاذية لمجموعة كبيرة من الدول، تبلغ مساحتها 3.287.590 كم^2 حيث تحتل المرتبة السابعة عالمي والثانية آسيويا	امتلاكها ثروة مائية كبيرة، شساعة المساحة ساهمت في تعدد الزراعات وتحقيق أمنها الغذائي، معدنيا تعتبر الرابعة عالميا في إنتاج المعادن على أساس حجم الإنتاج كالفوسفات، البترول، الكروم، النحاس والذهب، يتميز اقتصادها بالتركيب كونه يجمع بين الحداثة الصناعية، التجارية، الخدمات تكنولوجيا المعلومات والقطاع التقليدي الزراعي.	1.311.05.053 مليون نسمة، تتسم الطبيعة الديموغرافية بتعدد الأعراق والاختلافات الاثنية فعلى الرغم من ذلك تمكن النظام السياسي من تجاوز الاستعمار البريطاني والتحكم في مسار المفاوضات مع الانفصاليين والحفاظ على الوحدة الإقليمية من أي عدوان خارجي	الدور الريادي الذي لعبته الهند بعد نهاية الحر الباردة كدولة ديمقراطية انطلاقا من مكانتها الاقتصادية، السياسية والعسكرية جعل منها قوة إقليمية رئيسية وفاعلة في إقليم جنوب آسيا واسيا الباسيفيك خاصة مع تعدد أبعاد قوتها العسكرية سواء التقليدية، الحديثة أو التطور التكنولوجي، دوليا عملت على الانضمام للعديد من المنظمات والتحالفات كمشاركتها في **منظمة سارك** وعضويتها في 35 عملية حفظ للسلام في إطار الهيئة الأممية.
البرازيل	خامس اكبر دولة العالم مساحة، تشكل نصف مساحة أمريكا اللاتينية 8.511.965 كم^2 فهي اكبر دول القارة	سادس اكبر قوة اقتصادية في العالم بلغ ناتجها المحلي 2.474.64 مليون دولار، اقتصاد حر واحد اكبر الاقتصاديات سريعة النمو في العالم، تتمتع بموارد عالية، كالإنتاج الطاقوي للوقود الحيوي وغاز الايثانول، وصلت سنة 2010 لإنتاج 80 نوع من السلع المعدنية كما تملك	بلغ عدد سكانها 207.847.5 مليون نسمة، خامس دول العالم في التعداد السكاني بعد (الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية واندونيسيا) تتسم بالتجانس الديني	حددت السياسة الخارجية لهذه الدولة هدفها بتقوية التكامل الإقليمي لتحقيق مصالحها والانطلاق كدولة فاعلة في النظام الدولي ساعية لتوحيد قارة أمريكا الجنوبية عبر تطوير البنى التحتية والتأسيس لقاعدة قوة إقليمية.

	اقتصاديا عسكريا وديموغرافيا	احتياطي هائل للنحاس والرصاص	والعرقي	
جنوب افريقيا	تحتل المرتبة 25 من حيث المساحة في العالم تقدر بـ 1,221,037 كم^2، تعد الإطلالة على الخطوط البحرية للمحيطين الهندي والاطلسي احد أهم مميزات موقعها الاستراتيجي.	انطلاقا من مؤشر تماثل القدرة الشرائية تعتبر هذه الدولة الأكثر تطورا واهم الاقتصاديات في العالم (المرتبة 25)، عرف الناتج المحلي ارتفاعا مطردا وصل معدله 1.4%سنة 2015، منتج مهم للفحم الحجري، النحاس واليورانيوم، تحتل المركز الأول لإنتاج الذهب والبلاتين.	54.956.99 مليون نسمة تتميز التركيبة السكانية بالتعدد العرقي نتيجة الظروف التاريخية والجغرافية.	انضمت هذه الدولة للبريكس سنة 2011 بعد الدعم الصيني لعضويتها في 2010 على الرغم من عدم انتمائها للصف الثاني من القوى الناشئة الاقتصادية مبررة ذلك برغبتها في صياغة روابط سياسية قوية مع دول القارة الإفريقية خاصة وان حجم التجارة بينهما تخطى 110 مليار دولار سنة 2011 ، مساندة البرازيل التي تهتم بانجولا والهند نظرا لقوة علاقتها بدول القرن الإفريقي

المصدر: (سميرة ناصري 2022، ص ص 225-226)

ان المتتبع للشأن العالمي ومختلف المؤشرات الاقتصادية، ومن خلال الجدول يتضح أن دول البريكس تتميز بعدة مقومات أهمها:

– الحجم الاقتصادي الكبير: تعد دول البريكس من أكبر الاقتصاديات في العالم، وتمثل حوالي 42% من سكان العالم وحوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

– النمو الاقتصادي المستمر: تشهد دول البريكس نمواً اقتصادياً متواصلاً منذ عدة سنوات، وتمثل أسرع معدلات النمو في العالم.

– الاستثمارات الضخمة: تتمتع دول البريكس بكميات كبيرة من الاستثمارات، سواء المحلية أو الخارجية، وتقوم بإجراء عمليات استثمارية ضخمة في دول أخرى.

– الموارد الطبيعية الغنية: تتمتع دول البريكس بموارد طبيعية هائلة، مثل المعادن والنفط والغاز الطبيعي والغابات والمياه، وهذا يمنحها فرصاً للتنمية الاقتصادية والتعاون في المجالات البيئية.

– الدور السياسي الهام: تلعب دول البريكس دوراً هاماً في الساحة الدولية، وتملك نفوذاً كبيراً في المنظمات الدولية وتقود مجموعات تحالفية.

– التعاون الاقتصادي والتجاري: تتعاون دول البريكس في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية، وتعمل على توفير فرص عمل جديدة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

– التعاون العسكري: تتعاون دول البريكس في مجال الدفاع والأمن، وتعمل على تعزيز الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

5/ مميزات مجموعة البريكس

– تعدد الحضارات والقارات: مجموعة "بريكس" تتألف من خمسة دول ومصدرها أربع قارات مختلفة فلا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس، سواء سياسي أو اقتصادي أو غيره كما أنها لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، وهناك تبايناً واضحاً في درجات نموها الاقتصادي

ومستوياتها الإنتاجية، وحتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبي، فهي مجموعة محايدة تماماً بالنسبة للتوازنات السياسية العالمية لأنها تضم دولا مختلفة إلى حد كبير في التوجهات السياسية والأنظمة الاقتصادية وتمثل توجهات عالمية مختلفة. (فاطمة أمحمدي، 2018، ص 37)

– **التكامل الاقتصادي** : تختلف مستويات وامكانات دول" البريكس "الخمس سواء الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، فكل دولة منها لها ما يميزها عن الأخرى، فعند تفحص روسيا مثلا يظهر بوضوح أنها الأقل في النمو الاقتصادي بالمقارنة بالأربعة الآخرين، لكنها تعتبر هي الأقوى سياسياً وعسكرياً ونفوذاً في العالم، وهنا يمكن القول إن روسيا تمثل رأس هذه المجموعة والصين تعتبر جسدها أما باقي الدول فهي أطرافها، ويذهب البعض في أمريكا والغرب، إلى الاعتقاد بأن روسيا هي التي تهيمن على هذه المجموعة وتوجهها حسب مصالحها وطموحاتها وتطلعاتها على الساحة الدولية. (الجعبري 2018، ص 36)

– السياسة والاقتصاد في حسابات البريكس:

استطاعت مجموعة البريكس أن تأخذ مكاناً من ضمن الحسابات الدولية بعد انضمام جنوب أفريقيا لمجموعة "البريك" أوائل عام 2011 ، حيث أبدي جيم أونيل ملاحظة قال فيها "عندما وضعت مصطلح بريك لم أكن أتوقع أن يتكون" تكتل سياسي "من الدول الأربع نتيجة لذلك، لكن بتوسع بريك لتصبح خمس دول، فإن المجموعة قد تكون في طريقها إلى تكوين" تكتل سياسي "على نفس نمط الاتحاد الأوروبي. (الجعبري 2018، ص 37)

– مبدأ رفض التبعية:

ان مجموعة البريكس تختلف عن غيرها من التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، خاصة وأنه لا يوجد رابط معين يربط بين الدول الخمس، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، كما أنه لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، بل تأتي من أربع قارات مختلفة، غير أن هذه الدول الخمس ترتبط برابط هام وهو الذي أنشئت على أساسه هذه المجموعة، ألا وهو رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية، فأعضاء مجموعة" البريكس "يدعون إلى إنشاء نظام أكثر عدالة وتوازنا للعلاقات الاقتصادية الدولية، ويهدفون إلى وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي، وهنا نرى أن دول البريكس تتمتع بشكل عام بانتمائها إلى الدول التي تحترم سيادة الدول المستقلة دون النظر إلى حجمها أو قوتها. (الجعبري 2018، ص 37)

وكخلاصة لهذا المحور يتضح أن مجموعة البريكس تمثل مجموعة قوية ومؤثرة في الساحة الدولية وتتمتع بإمكانات اقتصادية وسياسية كبيرة، وبالرغم من أنها لا تزال تواجه بعض التحديات والصعوبات إلا أنها تعد فرصة كبيرة لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين دولها الأعضاء. ومن الواضح أن البريكس يمكن أن يساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة ويمكنه أيضاً أن يلعب دوراً مهماً في تطوير الاقتصاد العالمي بشكل عام، وبالتالي يجب على دول المجموعة الاستمرار في التعاون والتنسيق لتحقيق أهدافها وتحقيق المكاسب المستقبلية المرجوة.

وفي النهاية يمكن القول بأن مجموعة البريكس تمثل خطوة هامة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي في المنطقة، ويجب علينا جميعاً دعمها والعمل على تعزيز دورها في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في العالم.

المحور الثاني: مكاسب واثار انضمام الجزائر الى دول البريكس

اكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون انضمام الجزائر نهاية 2023 لمنظمة "بريكس" بقيادة روسيا والصين، إلا أنه أقرّ بأن ذلك يتطلب تحقيق جملة من الشروط، وهذا ما يفسر تأكيد الرئيس الجزائري على زيادة حجم الصادرات كأحد الشروط الضرورية للانضمام إلى بريكس، بالاضافة الى زيادة الناتج الداخلي الخام لذلك وضع الرئيس تبون تجاوز 200 مليار دولار ناتج داخلي خام هدفا لدخول بريكس. (الأناضول، 2022)

1/ مقومات القوة الاقتصادية، السياسية والعسكرية للجزائر

تتمتع الجزائر بعدد من المقومات التي تجعلها قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية في المنطقة ومن أبرز هذه المقومات:

– **الموارد الطبيعية الوفيرة**: تتميز الجزائر بامتلاكها موارد طبيعية غنية ومتنوعة حيث تمتلك البلاد احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي والفوسفات والحديد والزنك وغيرها من الموارد.

– **الجغرافيا الاستراتيجية**: تقع الجزائر في قلب المنطقة العربية وأفريقيا الشمالية وتحتل موقعًا استراتيجيًا بين البحر الأبيض المتوسط والصحراء الكبرى، مما يجعلها مركزًا للتجارة والتنقل بين القارات.

– **القوة العسكرية**: تمتلك الجزائر القوة العسكرية الأكبر في المنطقة حيث تمتلك جيشًا كبيرًا ومجهزًا بالأسلحة الحديثة، وهذا يعزز من قدرتها على حماية نفسها ومصالحها في المنطقة.

– **الاقتصاد المتنوع**: تتميز الجزائر بتنوع اقتصادها حيث تمتلك البلاد صناعات مختلفة مثل النفط والغاز والتعدين والزراعة والسياحة والصناعات الخفيفة، مما يجعلها أكبر اقتصاد في شمال إفريقيا.

– **الديموغرافيا**: يعد السكان الجزائريون عددًا كبيرًا ومتنوعًا مما يجعل البلاد قوة سياسية في المنطقة كما أنها تمتلك شبابًا متعلمًا ومؤهلاً، مما يعزز من قدرتها على تحقيق التنمية والازدهار.

وبالتالي يمكن القول إن الجزائر تتمتع بمقومات القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تساعدها على اللعب بدور مهم في المنطقة والعالم، وهي قوة اقتصادية بفضل احتياطيات النفط والغاز الكبيرة التي تمتلكها، وهي قوة سياسية بفضل دورها الفعال في القضايا الإقليمية والدولية، وهي قوة عسكرية بفضل جيشها الذي يعتبر واحداً من أقوى الجيوش في المنطقة.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الجزائر قد حققت إنجازات ملموسة في مجالات أخرى مثل العلوم والتكنولوجيا والتعليم، مما يعزز مكانتها كدولة قوية في المنطقة والعالم وبالتالي فإن الجزائر قد تلعب دوراً هاماً في تعزيز التكتلات الاقتصادية والسياسية مثل البريكس، وذلك من خلال المساهمة في تعزيز العلاقات الثنائية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة.

- **وفيما يلي بعض الأرقام والمؤشرات الاقتصادية للجزائر**

الجدول رقم 02: مداخيل مجموعة من القطاعات الاقتصادية في الجزائر بالمليار دينار

السنوات	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات خارج الإدارات العمومية	خدمات الإدارات العمومية
2016	2140.3	979.3	2072.9	4841.3	3059.6
2017	2219.1	1040.8	2203.7	5163.5	3072.0
2018	2427.0	1127.9	2346.5	5305.3	3006.5
2019	2429.4	1198.5	2481.4	5577.6	3120.2
2020	2598.5	1153.5	2398.1	4823.0	3359.0

2021	2869.6	1272.5	2713.5	5380.3	3472.7
الثلاثي الأول من 2022	784.0	340.0	760.7	1448.9	968.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2022)

يوضح الجدول مداخيل مجموعة من القطاعات الاقتصادية من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، إذ تعتبر هذه القطاعات من أهم القطاعات التي تعمل الجزائر على دعمها وتطويرها من أجل تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الجزائري والرفع من قيمة الناتج الداخلي الخام، ومن خلال معطيات الجدول نلاحظ تحسن مستمر في مداخيل كل القطاعات الاقتصادية في الجزائر في السنوات الأخيرة.

الشكل رقم 03: نمو قطاع المحروقات في الجزائر

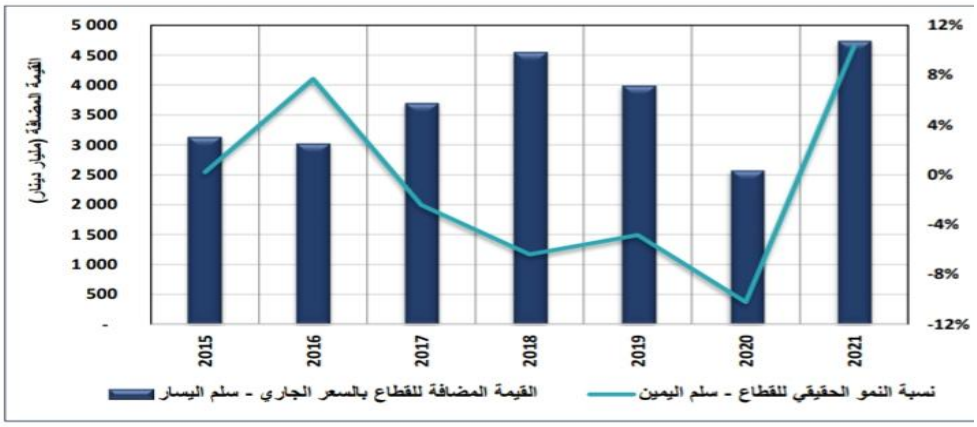

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2022)

نلاحظ من خلال المنحنى انه يوجد تذبذبات مستمرة لمداخيل قطاع المحروقات وذلك راجع لعدم استقرار أسعار النفط العالمية لكونها تتأثر بعدة مؤشرات، لكن الانخفاض الكبير ظهر خلال فترة جائحة كورونا (سنة 2020).

الشكل رقم 04: توزيع الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات

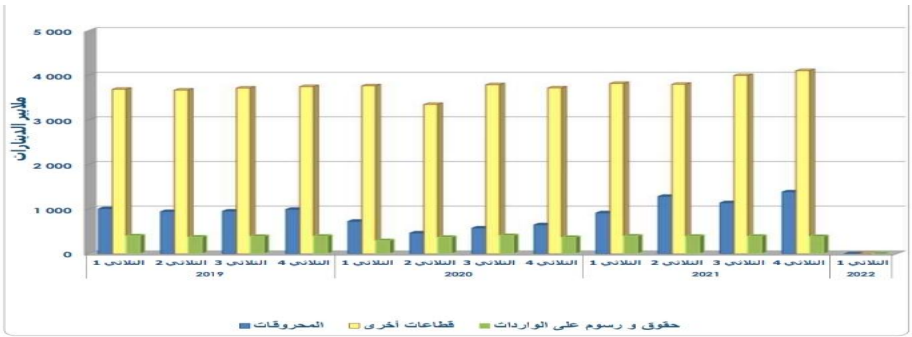

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2022)

أما المنحنى التالي فيوضح تطور ونمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

الشكل رقم 05: تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر

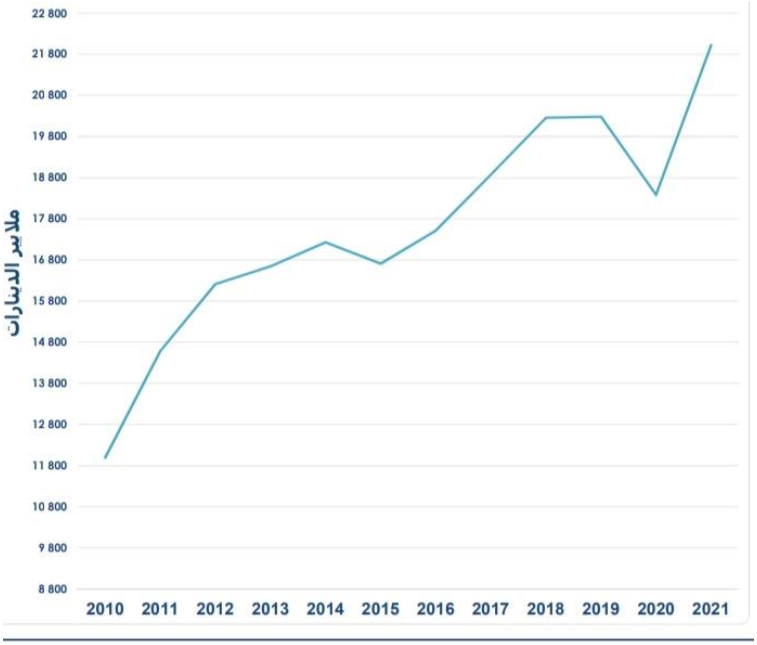

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2022)

عرفت الجزائر انخفاض في ناتجها الداخلي خلال أزمة انخفاض أسعار البترول في العالم 2014، لكن سرعان ما تعافى الاقتصاد من هذه الأزمة وارتفع الناتج الداخلي وبحلول 2020 ودخول فيروس كورونا انخفض الناتج مرة أخرى إلى ادنى مستوى وتراجع بنسبة 6% وهو تراجع غير مسبوق في الناتج الحقيقي، وبحلول 2021 عرف النشاط الاقتصادي في الجزائر انتعاشا ملحوظا نتيجة تحسن الوضعية الوبائية، إذ تعدى اجمالي الناتج 21800 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 19.8%.

2/ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية للجزائر مقارنة بدول البريكس.

سنرتكز على مؤشرات اقتصادية واجتماعية للأعضاء الحاليين لمجوعة البريكس (BRICS) لعلنا نهتدي إلى مقامات مشتركة تكون قد عملت لصالح إنشاء هذه المجموعة، وسنستعين بنفس المؤشرات ومن غيرها من المؤشرات المكملة لنحدد موقعنا من تصريح أعلى السلطات العمومية في البلاد بخصوص انضمام الجزائر إلى هذه المجموعة ويتعلق الأمر بمؤشرات الناتج الداخلي الخام الإجمالي، والناتج الداخلي الخام للفرد الواحد، ونسبة الفلاحة والصناعة والخدمات في الناتج الداخلي الخام الإجمالي، ومؤشر النمو الاقتصادي، ووضعية الميزان التجاري أو فوائض الصادرات، وإنتاج الحديد الصلب، ونسبة الديون الخارجية والدين العام (أو الداخلي) إلى الناتج الداخلي الخام الإجمالي، واحتياطي الصرف، والتنويع الاقتصادي، والأمل في الحياة عند الولادة، ومؤشر التنمية البشرية.

وسنستعين بهذه المؤشرات من خلال هذا الجدول:

الجدول رقم 03: مؤشرات اقتصادية اجتماعية مقارنة تخص الجزائر ودول البريكس(BRICS)

البلدان والمؤشرات	الجزائر	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	ج افريقيا
الناتج الداخلي الخام.إ ج/ تريليون ($)	0,193 (أ)	1,609	1,776	2,703	17,734	1,410
نمو البريكس (BRICS)	4,0/3,8%	4,6 %	4,8 %	8,9 %	8,1 %	4,9 %
عدد السكان بالملايين	45,4	214	146	1390	1410	60
الناتج الداخلي الخ للفرد بالدولار	4251	7514	12173	2278	125557	6995
الفلاحة / الناتج الداخلي الخام إج.	14,0 %	7,71 %	3,1 %	16 %	8,3 %	3,0 %
الصناعة / الناتج الداخلي الخام إج.	5,0 %	16,6 %	33,2 %	22 %	39,5 %	24,5 %
الخدمات /الناتج الداخلي الخام إج.	82,8 % (ب)	75,8 %	63,7 %	62 %	52,2 %	72,5 %
الميزان التجاري بملايير الدولارات	1,04	46,02	189,7 (ج)	(149,5-)	676	9,56
إنتاج الحديد الصلب بمليون طن (د)	2,85	34,9	76	120	928	0,293
الدين الخارجي / الناتج الداخلي الخام	1,06 %	74,4 %	20,9 %	18 %	2,83 %	53 %
الدين العام/الناتج الداخلي الخام	56,0 %	70,7 %	18 %	90,06 %	300 %	69,13 %
احتياطي الصرف بملايير الدولارات	56,21	346,40	595,8	561,05	3104,07	57,6
الإنتاج المهيمن	المحروقات	متنوع	متنوع	متنوع	متنوع	متنوع
الأمل في الحياة عند الولادة (سنة)	78,1	76,08	74,8	70,5	77,5	64,1
مؤشر التنمية البشرية	0,759	0,773	0,721	0,647	0,758	0,707

المصدر: (الشروق اون لاين، 2022)

توضيحات:

(أ) هو الناتج الداخلي الخام في إسقاطات 2022.

(ب) نسبة الخدمات في الناتج الداخلي الخام تشمل الخدمات المرتبطة بالسكن والبناء.

(ج) مطبق على 160,7 مليار أورو على أساس قيمة الأورو= 1,18 دولار كمتوسط لسنة 2021.

(د) مركب الحجار بعنابة، بلارة بجيجل، المصنع التركي بأرزيو وهران فإن مجموع طاقات الإنتاج الوطني من الحديد الصلب سيكون حوالي 12 مليون طن سنويا.

– من خلال الجدول نلاحظ ان هناك تباين في معظم المؤشرات بين الجزائر ودول البريكس والتي هي نفسها لديها مؤشرات متباينة، فمثلا نسبة النمو الاقتصادي الجزائري هي اضعف نسبة مقارنة بأضعف نسبة في دول التكتل، ضف الى ذلك ان الانتاج المهيمن في الجزائر هو قطاع المحروقات حيث نجد ان الجزائر متأخرة في معظم القطاعات (الفلاحة، الصناعة، الخدمات، ...) مقارنة مع دول البريكس التي تتمتع باقتصاد متنوع منقسم على مختلف القطاعات.

إلا انه بالنظر الى حجم المبادلات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر ودول البريكس كل على حدى والتي تمثل نسب مرتفعة فإن بإمكان هاته الدول التعاون اكثر مع الجزائر من اجل زيادة مستوى التنمية الاقتصادية.

وبمقارنات ترتكز على نفس المؤشرات فإن وضع الجزائر المرشحة بارتياح للانضمام إلى مجموعة البريكس(BRICS) ، قد يتيح استخلاص الأحكام التالية:

فبالنسبة لحجم سكاني أقل بأكثر من ثلاث مرات من حجم سكان روسيا وأقل بأكثر من خمس مرات من حجم سكان البرازيل وأقل بثلاثين مرة من حجمي سكان الهند والصين وأقل ما يقارب 30 % من سكان جنوب إفريقيا، فإن الناتج الداخلي الخام الإجمالي للجزائر لا يخضع من جهته، إلى أي تناسب منطقي مع مستويات النواتج الداخلية الخام الإجمالية لهذه الدول الأعضاء الحاليين لمجموعة البريكس (BRICS) كما يعكسه الجدول المرفق:

الجدول رقم 04: مؤشرات الحزائر مقارتة بمؤشرات دول البريكس

الجدول رقم 2. مؤشرات الجزائر مقارنة بمؤشرات دول البريكس

مؤشرات الجزائر بالنسبة لـ:	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	إفريقيا الج
مجموع سكان البريكس	21,03%	30,83%	3,24%	3,19%	75,0%
الناتج الد. الخ الإجمالي للبريكس (BRICS)	11,81%	10,70%	7,03%	1,07%	13,48%
الناتج الد. الخ. للفرد لدول البربكس	50,11%	30,93%	165,28%	39,98%	53,82%

المصدر: (الشروق اون لاين، 2022)

ويبقى الناتج الداخلي الخام الإجمالي للجزائر العائق الأكبر في تخلفه وانعدام تناسقه مقارنة بنفس المؤشر في مجموعة "البريكس"، كما يظهره الجدولان السابقان (3 و4) ففي الوقت الذي تنخفض فيه مكانة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام الإجمالي إلى أدنى نسبها (حوالي 3 % في الاقتصاد العالمي) وتتجه مكانة الصناعة عكسيا لتتجاوز عموما الـ20% في الدول المتقدمة مع استثناءات محدودة جدا، فإن مكانة الفلاحة في الجزائر شاتها شأن الدول المتخلفة،تنحى منحنا معاكسا وتتجمد مكانة الصناعة منذ نهاية سنوات التسعينات (1990) من القرن الماضي إلى غاية اليوم في مستوى 5% ، علما انها كانت قد بلغت 16,8 % هيكليا منذ 1985، فالدموغرافيا قد تم إجمالا تحييدها كعامل مؤثر كما

فاستنهاض الناتج الداخلي الخام الإجمال للجزائر يصبح حتمية شديدة الاستعجال في اتجاه نمو استثنائي بما يعيد هيكلته وجوبا على نحو تجارب الاقتصاديات الصاعدة التي حققت نجاحات نسبية مشهود لها، لكن هذا لا يعني قطعا أن حتمية هذا الاستنهاض وواجبيه تشكلان عصا سحرية لحل كل المشاكل فهو شرط ضروري لكنه غير كاف..

2/ مكاسب انضمام الجزائر الى البريكس

لقد أصبح الانضمام إلى مجموعة البريكس هدفًا مهمًا لمختلف الدول النامية او السائرة في طريق النمو، وفي هذا السياق تنظر الجزائر إلى انضمامها كخطوة استراتيجية لتحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي فباعتبارها أكبر دولة في إفريقيا، تمتلك الجزائر اقتصادًا نفطيًا قويًا ومتنوعًا، وتتمتع بموقع جيوسياسي مهم على البحر الأبيض المتوسط وتشارك في العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق ستوفر انضمام الجزائر إلى دول البريكس فرصًا لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بينها وبين الدول الأعضاء في المجموعة، وتحقيق الاستفادة من الخبرات والمعرفة والتكنولوجيا المتوفرة في تلك الدول، وتشمل المكاسب المحتملة للجزائر انخفاض تكاليف الاستيراد وزيادة صادراتها إلى دول البريكس بالإضافة إلى زيادة فرص الاستثمار وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

من المهم الإشارة إلى أن انضمام الجزائر إلى دول البريكس يتطلب جهودًا كبيرة من الحكومة الجزائرية لتحقيق الفوائد الاقتصادية المرجوة والتغلب على التحديات المحتملة كما أنه يتطلب دراسة متأنية للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحتملة على الجزائر ودول البريكس، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الفوائد وتخفيف الآثار السلبية.

- **المشاريع التي تحتاج إليها الجزائر**: بحسب الخبير الاقتصادي أحمد الحيدوسي فإن الجزائر:

- تحتاج إلى عدد من المشاريع كالصناعات الميكانيكية وصناعات الفضاء، التي تُعَدّ الصين بلداً رائداً ومتطوراً في تقنياتها.

- تحتاج إلى الخبرة الروسية في المجال الزراعي وخصوصاً أن روسيا قطعت أشواطاً كبيرة في مجال الزراعة، بعد أن كانت دولة مستوردة للحبوب في التسعينيات واليوم تُعَدّ من أهم الدول التي تصدّر الحبوب لذلك تحتاج الجزائر إلى التجربة الروسية من أجل تطوير قطاع الزراعة فيها، وخصوصاً أن الجزائر تمتلك أراضي زراعية تقدّر بملايين الهيكتارات، ويمكن استغلالها من أجل تلبية حاجات السوق الداخلية أو حتى التصدير إلى الخارج.

- تحتاج إلى الاستفادة من تجربة الهند وخبرتها في مجال صناعة الدواء والصناعات التكنولوجية في هذا المجال الذي يشهد تطوراً في الهند، وقطعت فيه نيودلهي أشواطاً كبيرة.

- يمكن الاستعانة بكل دول "البريكس" من أجل إنشاء البنى التحتية في الجزائر أو ما يُعرَف بعقود البناء والاستغلال "بي أُو تي" والتي تعتمد على مصادر مالية كبيرة، كإنشاء موانئ وسكك حديدية، وهذه المشاريع تتمّ عن طريق الصندوق الاحتياطي التابع لمنظمة "بريكس" (أحمد الحيدوسي، 2022)

الجانب الاقتصادي: يتطلب دراسة عدة جوانب منها

1- توسيع قاعدة التجارة الخارجية: يمكن للانضمام إلى دول البريكس أن يساعد في توسيع قاعدة التجارة الخارجية للجزائر، حيث ستتاح للشركات الجزائرية فرصة للوصول إلى أسواق جديدة في دول البريكس وبالتالي، يمكن للجزائر أن تزيد من حجم صادراتها وتحسن توازن تجارتها الخارجية.

2- زيادة التدفقات الاستثمارية: يمكن لانضمام الجزائر إلى دول البريكس أن يؤدي إلى زيادة التدفقات الاستثمارية المباشرة في البلاد، حيث ستجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر عندما تكون البلاد جزءًا من مجموعة تجارية كبيرة.

3- تحسين البيئة التنافسية: يمكن أن يساعد انضمام الجزائر إلى دول البريكس في تحسين البيئة التنافسية للاقتصاد الجزائري، حيث ستوفر للجزائر الفرصة للاستفادة من التكنولوجيا والخبرات المتاحة في دول البريكس، مما يمكن أن يحسن من إنتاجية الشركات الجزائرية ويزيد من جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية. (ايمان كيموش، 2022)

4- تطوير الصناعات الوطنية: يمكن لانضمام الجزائر إلى دول البريكس أن يساعد في تطوير الصناعات الوطنية، حيث ستتاح للشركات الجزائرية فرصة للتعاون والاستفادة من التكنولوجيا والخبرات المتاحة في دول البريكس، مما يمكن أن يحسن من جودة المنتجات الجزائرية ويزيد من تنافسية الصناعات الوطنية في الأسواق الدولية، كما يمكن أن يساهم هذا الانضمام في تحسين بنية الاقتصاد الجزائري بشكل عام من خلال تطوير البنية التحتية والخدمات المتاحة، وبالتالي يمكن أن يعزز من فرص النمو الاقتصادي للجزائر.

ويمكن للجزائر عند الانضمام إلى دول البريكس، أن تستفيد أيضاً من ميزة التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء، حيث يمكن للجزائر الاستفادة من شبكة التجارة الدولية لدول البريكس والتوسع في الأسواق الخارجية كما يمكن للجزائر أن تستفيد من العلاقات الثنائية القوية بين دول البريكس ودول أخرى في العالم، وتوسيع مجالات التجارة والاستثمار، حيث يمكن ان يؤدي إلى تحسين بعض القطاعات الأخرى في الاقتصاد الجزائري، فمثلاً يمكن أن تستفيد الجزائر من التعاون مع البرازيل في مجال الزراعة حيث تمتلك البرازيل خبرة كبيرة في هذا المجال، فيما يمكن أن تستفيد من التعاون مع روسيا في مجال الصناعات الثقيلة. (محمد خدير، 2022)

على الجانب الآخر، يمكن أن تكون لانضمام الجزائر إلى دول البريكس بعض الآثار السلبية، منها:

1- تأثير على الصناعات المحلية: يمكن أن يكون لانضمام الجزائر إلى دول البريكس تأثير سلبي على الصناعات المحلية، حيث قد تتعرض للتنافس مع الشركات الأجنبية في الأسواق الجديدة، مما يمكن أن يؤثر على القطاعات الصناعية المحلية ويؤدي إلى تراجع في نشاطها.

2- تحديات التكيف: يمكن أن يواجه القطاع الخاص في الجزائر تحديات في التكيف مع متطلبات انضمام الجزائر إلى دول البريكس، وهذا يتطلب تغييرات في السياسات والإجراءات المتبعة وفقاً للمعايير الدولية.

3- تأثير على السياسات الاقتصادية: قد تتأثر السياسات الاقتصادية الجزائرية بعد الانضمام إلى دول البريكس، حيث ستتعين على الجزائر التكيف مع بعض القواعد والمتطلبات التي يفرضها اتحاد البريكس، وقد يتطلب ذلك تغيير في السياسات الاقتصادية الجزائرية

ومن المهم الإشارة إلى أن التأثيرات الإيجابية والسلبية ستتباين باختلاف القطاعات الاقتصادية، وستتوقف على حالة الاقتصاد الجزائري والتحديات الحالية التي يواجهها البلد فمثلاً، فيما يتعلق بقطاع الطاقة فإن الجزائر هي واحدة من أكبر المصدرين للغاز الطبيعي في العالم ومن المرجح أن يتيح انضمامها إلى دول البريكس فرصاً جديدة لتوسيع علاقات التجارة والاستثمار في هذا القطاع الحيوي، كما أن انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة قد أثر بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري وربما يتيح الانضمام إلى دول البريكس إمكانية تنويع مصادر الدخل وتعزيز قدرة البلاد على التكيف مع التقلبات في أسعار النفط.

بشكل عام، فإن انضمام الجزائر إلى دول البريكس قد يتيح فرصاً جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، ولكن يجب على الحكومة الجزائرية التأكد من الاستفادة القصوى من هذه الفرص والتغلب على التحديات المحتملة، وضمان تحقيق الفائدة القصوى للاقتصاد، وهذا سيتطلب جهودًا كبيرة من الحكومة والشركات والمواطنين، ولكن إذا تم تحقيق الانضمام بنجاح وبشكل ملائم فمن المرجح أن يكون لهذا الانضمام أثر ايجابي كبير على الاقتصاد الجزائري، ويمكن أن يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل وتنمية الصادرات وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

الجانب الاجتماعي:

تتضمن مكاسب انضمام الجزائر إلى دول البريكس العديد من الجوانب الاجتماعية المهمة التي يمكن أن تؤثر إيجابًا على حياة المواطنين وتساعد في تعزيز التنمية الاجتماعية في البلاد، ومن بين هذه المكاسب:

1- زيادة فرص العمل: يمكن أن تساهم انضمام الجزائر إلى دول البريكس في زيادة فرص العمل، وخاصة في القطاعات المتعلقة بالتجارة والصناعة والخدمات، كما يمكن أن يحدث ذلك من خلال التبادل التجاري بين البلاد الأعضاء وتوسيع نطاق الأعمال والمشاريع الاقتصادية المشتركة.

2- تحسين مستوى المعيشة: يمكن أن تساعد الانضمام إلى دول البريكس في تحسين مستوى المعيشة في الجزائر، حيث يمكن أن تترجم التعاون الاقتصادي بين البلاد الأعضاء في توفير السلع والخدمات الأساسية بأسعار أقل، وتحسين جودة الحياة للمواطنين.

3- تعزيز التعاون الثقافي والاجتماعي: يمكن لانضمام الجزائر إلى دول البريكس أن يساهم في تعزيز التعاون الثقافي والاجتماعي بين البلدان الأعضاء، وتبادل الخبرات والمعرفة والثقافات، ويمكن أن يساهم ذلك في تعزيز الوعي الاجتماعي والثقافي للمواطنين في الجزائر وتوسيع آفاقهم.

4- تحسين جودة الخدمات العامة: يمكن أن يساهم الانضمام إلى دول البريكس في تحسين جودة الخدمات العامة في الجزائر، وخاصة في المجالات المتعلقة بالصحة والتعليم والنقل والإسكان والكهرباء، على سبيل المثال يمكن للبريكس تعزيز التعاون في مجال الكهرباء وتطوير شبكات الكهرباء والطاقة المتجددة، مما يساهم في تحسين إمدادات الكهرباء وتوفير فرص عمل في هذا القطاع كما يمكن أن يتم تطوير البنية التحتية في الجزائر من خلال استفادتها من خبرات الدول الأعضاء في البريكس في مجالات: مثل النقل والاتصالات والطرق والجسور، مما يحسن الوصول إلى المناطق النائية ويساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين.

الجانب السياسي:

يتضمن الانضمام الجزائري إلى دول البريكس العديد من المكاسب والآثار الإيجابية من الناحية السياسية، حيث يمكن أن يساهم الانضمام في تعزيز العلاقات الدبلوماسية والتجارية بين الجزائر وباقي الدول الأعضاء في البريكس، وتعزيز التعاون والتنسيق السياسي في القضايا الإقليمية والدولية.

1- تعزيز التعاون السياسي والدبلوماسي بين الجزائر ودول البريكس:

حيث يمكن للأعضاء في البريكس تبادل وجهات النظر والتعاون في المجالات السياسية والدبلوماسية، مثل دعم مواقف بعضهم البعض في القضايا الدولية المختلفة والمصالح المشتركة.

2- تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء والجزائر:

وذلك من خلال إزالة الحواجز التجارية والتعريفات الجمركية وتحسين البيئة التجارية في المنطقة، كما يمكن للجزائر أن تستفيد من الاتفاقيات التجارية الحالية بين دول البريكس وبعض الدول الأخرى مما يمكنها من التصدير إلى أسواق جديدة وتحسين فرص التجارة الدولية.

3- تعزيز التعاون في المجال الأمني والدفاعي بين الدول الأعضاء والجزائر:

حيث يمكن للأعضاء في البريكس تبادل الخبرات والتكنولوجيا في مجال الأمن والدفاع والتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتأمين الحدود، مما يعزز الاستقرار السياسي في المنطقة ويحمي المصالح الوطنية للجزائر والدول الأعضاء الأخرى في دول البريكس، وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤدي الانضمام إلى دول البريكس إلى تعزيز قدرة الجزائر على العبور إلى المنتدى الدولي والتأثير في السياسات الدولية، ويتميز التعاون في مجال الأمن والدفاع في دول البريكس بوجود برامج تدريب مشتركة وتبادل الخبرات والمعلومات والتكنولوجيا المتقدمة، مما يزيد من كفاءة وفعالية الجهود المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتأمين الحدود.

وبشكل عام، يمكن أن يساهم الانضمام إلى دول البريكس في تعزيز دور الجزائر في المنطقة والعالم، وتوسيع رقعة التعاون الدولي والتجاري، وتعزيز قدرتها على تحديد وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تخدم مصالحها الوطنية والمنطقة في نفس الوقت.

خاتمة:

تعد التكتلات الاقتصادية من الآليات التي تستخدمها الدول لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بينها وتحقيق المصالح المشتركة وتحسين مستوى الحياة للمواطنين، وتعتبر مجموعة البريكس واحدة من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم حيث تضم دولًا ناشئة ذات اقتصادات قوية هي البرازيل وروسيا والهند والصين، والتي تعد من أكبر الدول الناشئة في العالم.

وبالنسبة للجزائر فإن انضمامها إلى مجموعة البريكس قد يكون له آثار إيجابية على اقتصادها وتنميتها فقد تفتح هذه الخطوة أمام الجزائر فرصًا جديدة للتجارة والاستثمار مع دول البريكس، وتمكنها من الوصول إلى أسواق أكبر وأوسع في العالم مما يعزز موقعها كمركز اقتصادي إقليمي.

كما يمكن أن يساعد انضمام الجزائر إلى البريكس في تنمية الصناعات المحلية وزيادة إنتاجيتها وتحسين جودتها، وذلك من خلال تبادل التكنولوجيا والخبرات مع دول البريكس في هذا المجال.

ومع ذلك، فإن انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس يتطلب تحقيق عدد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في البلاد، مثل تحسين بيئة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الطاقة والزراعة والصناعات التحويلية، وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة للمواطنين.

وبشكل عام فإن انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس يعد خطوة هامة للجزائر في سبيل تعزيز اقتصادها وتنميتها، ولكنه يتطلب جهودًا كبيرة وإصلاحات عديدة لتحقيق الفوائد المرجوة، ولذلك ينبغي على الحكومة الجزائرية أن تعمل على تنفيذ سياسات وإجراءات تساعد على تحسين بيئة الأعمال في البلاد وجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات وتعزيز الصناعات المحلية والقطاعات الحيوية للاقتصاد الجزائري.

النتائج:

بعد الدراسة المتأنية لمكاسب وآثار انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس يمكن التوصل إلى عدة نتائج هامة وهي:

– ستتيح الانضمام لمجموعة البريكس للجزائر فرصة لتحقيق تبادل تجاري أكبر وأكثر تنوعًا مع دول أخرى في المنطقة وخارجها، مما سيؤدي إلى زيادة التدفقات التجارية وتنمية الصناعات المحلية.

– سيسهم الانضمام إلى مجموعة البريكس في تعزيز الاستثمارات في الجزائر وجذب رؤوس الأموال، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخفض معدلات البطالة.

– سيساعد الانضمام إلى مجموعة البريكس على تحسين التكامل الإقليمي وتعزيز الثقة بين الدول الأعضاء، مما يسهم في تحسين الأمن والاستقرار في المنطقة.

– سيساعد الانضمام إلى مجموعة البريكس على تحسين تبادل الخبرات والمعرفة وتوفير فرص التعليم والتدريب للمواطنين الجزائريين.

التوصيات:

يمكن للجزائر الاستفادة بشكل كبير من انضمامها إلى مجموعة البريكس وتحقيق مستقبل مزدهر للبلاد والمنطقة، ولكن يتطلب هذا الأمر العمل الجاد والتخطيط الدقيق لتحقيق هذه المكاسب بأقصى قدر ممكن، حيث يمكن توجيه بعض التوصيات الهامة إلى الحكومة والشركات والمجتمع المدني في الجزائر لضمان استفادة أقصى قدر من الفوائد المحتملة من الانضمام إلى البريكس وتجنب التحديات المحتملة، ومن بين هذه التوصيات:

– تعزيز القدرات الاقتصادية والتكنولوجية للجزائر وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

– تطوير سياسات وبرامج لتعزيز الصناعات المحلية وتنمية الاقتصاد الوطني.

– تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء في البريكس لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية.

– مواكبة التغييرات البيئية والاجتماعية وضمان تنمية مستدامة وحماية البيئة والموارد الطبيعية.

– تعزيز التعليم وتطوير القوى العاملة لتلبية احتياجات سوق العمل في البريكس.

بهذه التوصيات يمكن للجزائر استغلال فرص الانضمام إلى مجموعة البريكس بأكملها وتحقيق الفوائد المحتملة وتجنب التحديات المحتملة في المستقبل.

قائمة المصادر والمراجع:

1- (حاجم عاشور ليلي وموفق سالي، 2016)، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجا، مجلة قضايا سياسية، العدد 45.

2- (علاء الدين محمد الجعبري، 2018)، واقع ومستقبل مجموعة البريكس على النظام الدولي، رسالة الماجستير في العلوم السياسية،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر- غزة-

3- (سرمد الجادر، يونس مؤيد يونس، 2019)، بريكس والتوظيف الواقعي الليبرالي لمقاومة الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، مجلة حمورابي، العدد 31-32، السنة السابعة.

4- (سميرة ناصري، 2022)، مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 11/ العدد 02/ جويلية 2022.

5- (عابي وليد ، شريط فيروز، 2022)، واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس دراسة تحليلية للفترة 1991-2021، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07/ العدد 02، ص151-166.

6- (وسن إحسان عبد المنعم، 2020)، ترتيبات الاقليمية الجديدة والتغيرات في ميزان القوى العالمي "تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجا"، العدد 58، 2020.

7- (مسعود علي، 2017)، تكتل البريكس: تحديات الحاضر وأفاق المستقبل، مجلة آفاق آسيوية، العدد 2 .

8- (فاطمة أحمدي، 2018)، الديبلوماسية الاقتصادية للقوى الاقتصادية . . دول "البريكس" نموذجا، مجلة السياسة الدولية - العدد 212 - أبريل 2018 - المجلد 53.

8 - (عمار تو 2022/09/24) البريكس... مُسميّات أم أداة للحسم الاقتصادي (2/1)، جريدة الشروق اون لاين على الانترنيت https://www.echoroukonline.com، تاريخ التصفح: 2023/03/25 على الساعة 23:00.

9 - (عمار تو 2022/09/25) البريكس... مُسميّات أم أداة للحسم الاقتصادي (2/2)، جريدة الشروق اون لاين على الانترنيت https://www.echoroukonline.com، تاريخ التصفح: 2023/03/27 على الساعة 22:00.

10- بنك الجزائر (2022) النشرة الاحصائية الثلاثية .27 .الجزائرRécupéré sur www.bank-of-algeria.dz .

11- هذا ما ستكسبه الدول التي ستنظم لهذا التحالف، موقع fibladi على الانترنيت، تاريخ التصفح: 2022/03/15 على الساعة: 18:22. https://fibladi.com/plus/wp-content/uploads/2022/11/brics-9-11-2022.jpg

12- (أحمد الحيدوسي، 2022) "المشاريع التي تحتاج إليها الجزائر" من موقع almayadeen على الانترنيت، تاريخ التصفح: 2023/03/26 على الساعة: 10:00. https://www.almayadeen.net/news/economic

13- (ايمان كيموش، 2022)، 07 مكاسب للجزائريين بعد الانضمام إلى "بريكس"، من موقع الشروق اون لاين على الانترنيت، تاريخ التصفح: 2023/03/22 على الساعة 12:00، https://www.echoroukonline.com

14- (محمد خدير، 2022)، "بريكس" تأخذ ألباب الجزائريين بأحاديث عن مكاسب الانضمام، من موقع اندبندنت عربية على الانترنيت، تاريخ التصفح: 2023/03/28 على الساعة 14:00، https://www.independentarabia.com/

15- (موقع الاناضول، 2022)، هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023 ؟ تاريخ التصفح: 2023/03/24 على الساعة 17:00، https://www.aa.com.

انضمام الجزائر لتكتل البريكس: المزايا والتحديات

د.صلاح الدين نعاس، أ.د عبد الرحمان بن سانية،

1. مقدمة

ارتبطت ظاهرة التجمعات الاقتصادية والتفاعلات الدولية بشكل أكثر وضوحا بالاقتصاديات الصاعدة خاصة منذ نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرون وذلك لغايات كثيرة وأهداف مختلفة، حيث تمثل هذه الظاهرة إلى حد كبير انقطاعا مع نمط المؤسسية الدولية التقليدية، والتي شكلت أطرا أساسية لإدارة التفاعلات والسياسات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، بدءا من الأمم المتحدة ومنظومة الوكالات والهيئات التابعة لها كالصندوق النقد الدولي FMI، البنك الدوليBM، ثم منظمة التجارة العالمية OMC، فضلا عن المنظمات والترتيبات الإقليمية التقليدية أو ما يعرف بالموجة الأولى من الإقليمية، بالإضافة إلى مجموعة الدول السبع الصناعية G7، والتي قامت جميعها على أسس وسمات محددة لا تتوافر في المجموعات الدولية الصاعدة باعتبارها ظاهرة جديدة.

تعتبر مجموعة البريكس من المجموعات الجديدة الصاعدة التي نجحت في رسم معالم تحركها على الصعيد الاقتصادي والسياسي الدولي من خلال الاتفاق على تشكيل تجمع يضم 5 دول ذات نمو اقتصادي مرتفع آخرها جنوب افريقيا، في محاولة لإبراز وجودها كقوة مؤثرة على الصعيد الدولي لاسيما على الصعيد الاقتصادي، حيث تسعى المجموعة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي لتحقيق مصالح الدول المشتركة. هذه المجموعة أصبحت محل اهتمام الكثير من الدول وزادت الرغبة في الالتحاق بها منها الجزائر التي تسعى الانضمام إليها للاستفادة من المميزات التجارية والاقتصادية وحتى السياسية للارتقاء بالاقتصاد الجزائري للعالمية وتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

- إشكالية الدراسة:

يعد الانضمام إلى التكتلات الدولية والإقليمية سمة من سمات العصر الحديث وعاملاً من عوامل القوة الاقتصادية والسياسية التي تسعى الدول لتحقيقها، وعلى ضوء ذلك، تأتي هذه الورقة للبحث في التساؤل عن مكانة تكتل البريكس في الاقتصاد العالمي وهل الوضع الاقتصادي الحالي في الجزائر يؤهله للانضمام إليه؟ وما هي الآثار والمكاسب المحتملة التي ستجنيها الجزائر في حال الانضمام إلى التكتل؟

- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في البحث عن مكانة مجموعة بريكس في الاقتصاد العالمي وأهدافها، وكذا معرفة الوضع الاقتصادي لمجموعة البريكس في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية، ناهيك عن اطلاع على مقومات الاقتصاد الجزائري وعلاقته التجارية مع التكتل، ثم التعرف على المكاسب والآثار انضمام الجزائر إليها.

1. تعريف مجموعة البريكس ومراحل تطورها:

بريك هو اختصار للحروف الأولى باللغة اللاتينية BRICS، هذا المصطلح اختصارا للأحرف الأولى للدول المشاركة في هذا: Brazil, Russia, India, China .South Africa. وقد صاغ الفكرة غولدمان ساكس

في ورقة كجزء من عملية الاندماجية الإقتصادية لتوقع الإتجاهات الإقتصادية العالمية على مدى نصف القرن القادم. كانت النتيجة الرئيسية أن دول البريكس سوف تلعب دورا متزايد الأهمية في الإقتصاد العالمي.

بدأت المجموعة عام 2008 بثلاث دول هي روسيا، الهند، الصين، أطلق عليها تسمية RIC، وفي عام 2009 انضمت البرازيل لهذه المجموعة وأصبحت تعرف باسم BRIC، وبدأت المفاوضات لتشكيلها في سبتمر 2006 وقد أضفى أول اجتماع لوزراء خارجية دول "بريك" على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك طابعا رسميا على التكتل الجديد، وقد توسعت دول BRICS لتصبح خمس دول إذ انضمت في عام 2011 جنوب أفريقيا لهذا التجمع العالمي ليصبح اسمه مجموعة دول BRICS.[1]

فيما يلي نعرض أهم القمم والاجتماعات التي عقدها تكتل البريكس:

تاريخ ومكان انعقاد القمة	موضوع المناقشة	أهم النقاط التي اتفقوا حولها
جوان 2009 بيكاترينبرج، روسيا	-وضع الاقتصاد العالمي -القضايا التنمية العالمية -افاق زيادة تعزيز التعاون	-تعزيز التنسيق بين الدول الأربعة حول القضايا المتعلقة بإصلاح الإدارة العالمية -زيادة حضور الاقتصادات الناشئة في المؤسسات المالية
15 أفريل 2010 ببرازيليا، البرازيل	القضايا المتعلقة بإصلاح النظام المالي العالمي	-توقيع اتفاقية تعاون لتسهيل تمويل مشاريع الطاقة والبنية التحتية -دراسة طرق لتوسيع نطاق منح الائتمان بين بلدان بريك
14 أفريل 2011 بسانيا، هاينان، الصين	-جنوب افريقيا عضوا في المجموعة -ميلاد تسمية البريكس الحاجة إلى إصلاح الحكم العالمي	الاقتصاد والتمويل، ادانة الارهاب، التشجيع على استخدام الطاقة المتجددة والاستخدام السلمي للطاقة النووية، الالتزام بالاهداف الانمائية للألفية والقضاء على الجوع والفقر
29 مارس 2012 في بنيودلهي، الهند	شراكة البريكس من أجل الاستقرار والأمن والازدهار العالمي	-تعيين ممثلين عن البلدان النامية لرئاسة البنك الدولي. -تعيين رؤساء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال إجراء مفتوح وشفاف وقائم على أساس الجدارة. -الدعوة إلى إنشاء بنك التنمية الجديدة من أجل تعزيز التجارة بين بلدان البريكس. -توقيع اتفاقية لتسهيل منح الائتمان
27 مارس 2013 بديربان، جنوب	بريكس وأفريقيا: شراكة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع	-مناقشة التنمية المستدامة وإصلاح مؤسسات الحكم العالمية. -تعزيز الحوار في بريكس، والمعروف باسم التواصل

[1] الغراوي اسراء سيلان، دهش فاضل جواد. (2020). **العراق والاستفادة من درس البريكس في النمو الاقتصادي**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 12(36)، ص 100.

افريقيا		-زيادة التعاون مع الاقتصادات الناشئة والبدان النامية والمنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة
15 جويلية 2014 بفورتاليزا برازيل	النمو الشامل والحلول المستدامة	-إنشاء بنك التنمية الجديد، بهدف تخصيص الموارد لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في البلدان النامية، -انشاء صندوق احتياطي يصل إلى 100 مليار دولار أمريكي للاحتياطات الطارئة -انشاء الترتيب أيضا لتوفير الدعم المتبادل لأعضاء البريكس أثناء الأزمات المحتملة المحتملة في ميزان مدفوعاتهم
9 جويلية 2015 بأوفا، روسيا	شراكة بريكس –قوة دافعة للتنمية العالمية	-الموافقة على استراتيجية الشراكة الاقتصادية للبريكس -التوقيع اتفاقيات التعاون الثقافي بين البنوك التنمية في دول البريكس وبنك التنمية الوطني
15 أكتوبر 2016 غاوا الهند	بناء حلول شاملة وجماعية	-ناقشت قضايا مثل المسؤولية المالية والاجتماعية. وإضفاء الطابع المؤسسي على البنك الوطني للتنمية، جذب الاستثمارات والنمو الاقتصادي
4 سبتمبر 2017 في شيامن، الصين	بريكس: شراكة أقوى من أجل مستقبل أكثر إشراقا	-توقيع خطة العمل لتشجيع التعاون في الابتكار -توقيع خطة عمل البريكس بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري، واستراتيجية البريكس للتعاون الجمركي ومذكرة التفاهم بين بنك التنمية الجديد ومجلس الأعمال البريكس
17 نوفمبر 2020 بموسكو، روسيا	شراكة البريكس من أجل: الاستقرار العالمي والأمن المشترك والنمو المبتكر	-تعزيز التعوان في مكافحة كوفيد 19؛ -تعزيز انتعاش ونمو الاقتصاد العالمي -قيام بنك التنمية الوطني على توفير الموارد المالية لتقليل الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تفشي كوفيد 19
9 سبتمبر 2021 في نيودلهي، الهند	التعاون بين دول البريكس من أجل الاستمرارية والتوحيد والتوافق	-تعزيز التعاون بين دول البريكس في إطار الركائز الثلاث (السياسية والأمنية، الاقتصادية والمالية، والتبادلات الثقافية) -توقيع اتفاقية تعاون البريكس بشأن كوكبة أقمار الاستشعار عن بعد -توقيع مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال تنظيم المنتجات الطبية للاستخدام البشري.

المصدر: معلم أم البنين (2021)، **دور تكتل البريكس في النظام الدولي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية لحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر –باتنة، ص111.

2. أهداف تكتل البريكس:

يستهدف تكتل BRICS إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والإصلاحية على مستوى الاقتصاد العالمي، يمكن ذكر بعض منها[2]:

✓ تستهدف مجموعة بريكس إلى خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية وإنهاء سياسة القطب الأحادي، وإيجاد بديل فعال وحقيقي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛

✓ تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والجيوسياسي بين الدول الخمس وتنمية البنى التحتية؛

✓ تخفيض مستويات الفقر في دول البريكس وتنويع هياكلها الاقتصادية ومواصلة التعاون التجاري والاقتصادي القائم على التوازن والاستدامة[3]؛

✓ تحقيق نوع من الشراكة العصرية الواسعة النطاق، وذلك من خلال الالتزام بمبادئ التدرج في التنفيذ والانفتاح والشفافية مما يؤدي في المستقبل إلى زيادة مستويات التعاون مع الدول النامية؛

✓ تحقيق آليات مساهمة فعالة بين الدول الخمس في وقت الأزمات والتدهورات الاقتصادية بدل اللجوء إلى المؤسسات المالية الغربية؛

✓ محاولة تغيير نظام النقد الدولي بتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في المدفوعات الدولية، حيث تبلور الدول الخمس اتفاقية لايجاد طريقة فعالة لمنح أو تبادل القروض بين دول المجموعة بعملاتها المحلية لتدويل تلك العملات وتأسيس اليات جديدة؛

✓ تعزيز شبكة الأمان الاقتصادية العالمية بالنسبة لتلك البلدان وتجنيبها ضغوط الاقتراض من المؤسسات الغربية وتكبيها بالفوائد؛

✓ تعمل المجموعة أيضا كجسر بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، حيث في منظمة التجارة العالمية تحاول دول البريكس تعزيز نظام عادل فيما يتعلق بالسياسات الزراعية من خلال تحرير النظام الاقتصادي الدولي لتقليل الإعانات الزراعية للبلدان النامية أكثر تنافسية.

3. الخصائص والمبادئ المشتركة لدول البريكس:

تختلف دول البريكس اختلافا كبيرا سواء من حيث مواردها أو من حيث قيمها وأهدافها، وهذا لا يعني أنه لا توجد ميزات رئيسية مشتركة فيما بينهم، و هي كما يلي[4]:

✓ جميع دول البريكس أعضاء في مجموعة G20 من بين عشرين اقتصادا رئيسيا؛

---

[2] أم البنين معلم. لزهر وناسي (2021)، **دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 16 (04). ص 738.

[3] صبحي ابراهيم مقار. (2012)، **القدرات التنافسية للصادرات المصرية في أسواق دول البريكس**، بحث مقدم لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية، ص 06.

[4] معلم أم البنين (2021)، مرجع سبق ذكره، ص 95.

✓ حافظت اقتصادات دول البريكس على نمو قوي في العقود الأخيرة، تتمتع أربعة منهم بإجمالي ناتج محلي سنوي يتجاوز 1 تريليون دولار أمريكي؛

✓ بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس 17 تريليون دولار أمريكي في عام 2014، وهو ما يمثل أقل بقليل من 22% من الاقتصاد العالمي؛

✓ تمتلك دول البريكس احتياطات من العملات الأجنبية، تمثل حوالي 40% من الإجمالي العالمي؛

✓ تقوم دول البريكس بتنفيذ كميات متزايدة من التجارة فيما بينها؛

✓ غيرت دول البريكس أنظمتها السياسية لاحتضان الرأسمالية العالمية.

4. نظرة مختصرة على الوضع الاقتصادي لمجموعة البريكس في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية:

تحتل دول البريكس مكانة مهمّة في الاقتصاد العالمي، وقد شهدت هذه الدول نموّاً بارزاً على مدى العقد الماضي، وذلك بفضل النمو القوي لصادراتها، كما أظهرت الأزمات المالية متانة نموذج التنمية الاقتصادية لدول البريكس، حتى لو اضطرّت هذه الدول إلى إعادة توجيه نموذجها في النموّ نحو الأسواق المحلية.

ودول البريكس، وبوصفها داعمة للنظام التجاري المتعدّد الأطراف، تقود أيضاً سياسة تجارية ترمي إلى تعزيز دورها كقوة جارية إقليمية، بحيث أدى نجاح تخصّصاتها الإنتاجية وديناميكية أسعارها المناسبة إلى زيادة عائدات التصدير التي تشكل أصلاً الاحتياطيات الأجنبية التي تغذّي الصناديق السيادية. وبذلك يمكن للقوى الاقتصادية الناشئة الجديدة أن تكتسب صفة القوة المالية لبلدان بريكس كي تصبح بالفعل القوة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، اتبعت دول تكتل البريكس آلية إستراتيجية النمو غير المتوازن في تنمية قطاعاتها الاقتصادية، بالاعتماد على قطاعات اقتصادية معينة رائدة في نشاطها الاقتصادي، وحققت كل دولة من دول البريكس معدلات عالية في النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي.

تمثل دول البريكس حاليا نحو 43% من سكان العالم و 29,8 % من الناتج الداخلي الخام الإجمالي العالمي وأكثر من 19% من الصادرات العالمية في الوقت التي كانت لا تمثل سنة 2000 سوى 7,5%. بالإضافة إلى أن أكثر من 16 % من المخزون العالمي من الاستثمارات المباشرة الأجنبية هي متواجدة في دول مجموعة البريكس. كما نجد فوارق على مستوى النواتج الداخلية الخام الإجمالية لكل من البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا، في حين مستوى النواتج الداخلية الخام للفرد تحت الضغط الديموغرافي الذي يؤثر في العمق لصالح روسيا التي تتدارك تأخرها مقارنة بالصين، هذه الأخيرة متقدمة على الجميع[5].

فبلغ الناتج الداخلي الخام الإجمالي لروسيا خلال سنة 2022 بـ 1,776 تريليون دولار، وتتواجد ضمن كوكبة البرازيل بـ 1,609 تريليون دولار وجنوب إفريقيا بـ 1,410 تريليون دولار دون أدنى وجه شبه مع الصين الذي بلغ 17,734 تريليون دولار، فعلى مستوى الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد، فإن روسيا تتدارك كل الفارق الذي يفصلها

[5]عمار تو. (2022). **البريكس .. مسميات أم اداة للحسم**، متاح على الرابط: https://www.echoroukonline.com

عن الصين، حيث رفعت في الناتج الداخلي الخام للفرد بـ 12173 دولار للفرد مقابل 12557 دولار للفرد بالنسبة للصين.

ويمكن ملاحظة نفس الظاهرة بالنسبة للهند التي يرتفع مستوى ناتجها الداخلي الخام الإجمالي إلى ما يقارب مرة ونصفا (2,703 تريليون دولار) أعلى من مستوى النواتج الداخلية الخام الإجمالية لكل من البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا فرادى. لكنها تسقط إلى أقل من ثلاث مرات تحت مستويات الناتج الداخلي الخام للفرد لكل من البرازيل وإفريقيا الجنوبية وإلى أقل من ست مرات بالنسبة لمستوى روسيا (ومستوى الصين) وهذا تحت تأثير العامل الديموغرافي الذي لا يفسر، مع ذلك، كل الظاهرة بالقدر الكافي، لأن حجم سكان الصين لا يفوق حجم سكان الهند الا بنسبة 1,44 % (1,410 مليار نسمة للصين مقابل 1,390 مليار نسمة للهند). نلاحظ نفس الفوارق الكبيرة على مستوى هيكلة الناتج الداخلي الخام الإجمالي للأعضاء الحاليين لمجموعة البريكس (BRICS) مع استثناء تناسق على مستوى نسبة الخدمات في النواتج الداخلية الخام الإجمالية. فبالنسبة لحصة كل من الفلاحة والصناعة في نواتجهم الداخلية الخام (الإجمالية)، فإن الفوارق تخف تحت ملامح عامة تقرب المؤشرات ذات الصلة من مؤشرات الدول المتقدمة في الغرب، باستثناء حالة الهند في ما يخص نسبة الفلاحة في ناتجها الداخلي الخام (الإجمالي). إلا أن تنوعا محسوسا، رغم الفوارق، يجلب الانتباه على مستوى اقتصاداتهم. فالصناعة تمثل أكثر من 16 % من نواتجهم الداخلية الخام (الإجمالية) بنسب 16,6 % و39,5 % و 33,2 % و24,5 % و% 22 لكل من البرازيل والهند وجنوب إفريقيا وروسيا والصين، تواليا[6] .والشكل التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي والتوقعات المستقبلية:

الشكل رقم: تطور الناتج المحلي الإجمالي والتوقعات المستقبلية بالمليار دولار

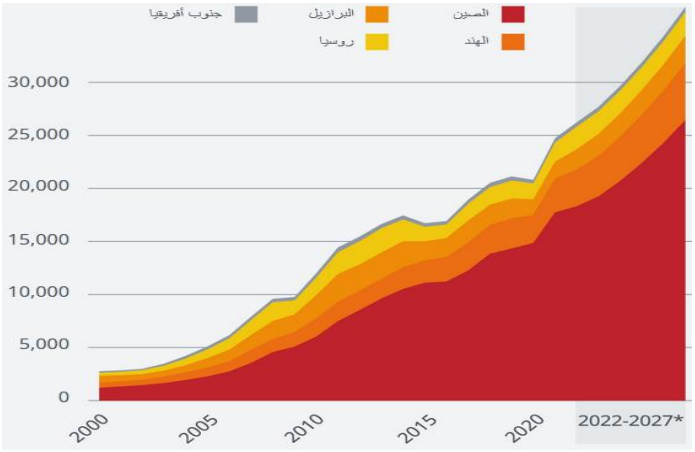

المصدر: البنك الدولي

تلعب البريكس دورا مهما في تدفقات التجارة العالمية، حيث تضاعفت مساهمتها في حركة التجارة العالمية إلى ثلاث أضعاف تقريبا على مدار العقدين الماضيين، بما يدل على زيادة حجم تدفقات التجارة العالمية للبريكس، حيث ارتفعت قيمة واردات البريكس من 417 مليار دولار أمريكي في عام 2001 الى أكثر من 2339 مليار دولار أمريكي في عام 2016 في حين ارتفعت قيمة صادرات البريكس من 494 مليار دولار أمريكي في عام 2001 الى ما يقارب 2902

[6]-نفسه.

مليار دولار أمريكي في عام 2016. كما زادت مساهمة البريكس في قيمة تدفقات الواردات العالمية من 2.21% الى 14.5% في عامي 2001 و2016 على التوالي، في حالة مساهمة البريكس في تدفقات الصادرات العالمية يمكن التعبير عن أن حصتها قد ارتفعت من 8.06% في 2001 الى أكثر من 18.1% في عام 2016، وتمثل مساهمة البريكس المتزايدة في التدفقات العالمية دليلا على زيادة دور التجارة العالمية[7].

لقد بلغ الفائض التجاري الخارجي الإجمالي لمجموعة البريكس في سنة 2021، دون احتساب عجز الهند الهيكلي، ما مقداره 921,28 مليار دولار. وبخصم العجز الهندي (149,5 مليار دولار) لسنة 2021 الذي انصبغ ظاهريا بالديمومة، فإن الفائض التجاري الخارجي لمجموعة البريكس لسنة 2021، ينزل إلى مستوى 771,78 مليار دولار.

الجدول رقم 1: المؤشرات الاقتصادية لدول البريكس

البلدان والمؤشرات	الجزائر	البرازيل	روسيا	الهند	الصين	ج افريقيا
الناتج الداخلي الخام إ ج/ تريليون ($)	0,193 (أ)	1,609	1,776	2,703	17,734	1,410
نمو البريكس (BRICS)	4,0/3,8%	4,6 %	4,8 %	8,9 %	8,1 %	4,9 %
عدد السكان بالملايين	45,4	214	146	1390	1410	60
الناتج الداخلي الخ للفرد بالدولار	4251	7514	12173	2278	125557	6995
الفلاحة / الناتج الداخلي الخام إج.	14,0 %	7,71 %	3,1 %	16 %	8,3 %	3,0 %
الصناعة / الناتج الداخلي الخام إج.	5,0 %	16,6 %	33,2 %	22 %	39,5 %	24,5 %
الخدمات /الناتج الداخلي الخام إج.	82,8 % (ب)	75,8 %	63,7 %	62 %	52,2 %	72,5 %
الميزان التجاري بملايير الدولارات	1,04	46,02	189,7 (ج)	(149,5-)	676	9,56
إنتاج الحديد الصلب بمليون طن (د)	2,85	34,9	76	120	928	0,293
الدين الخارجي / الناتج الداخلي الخام	1,06 %	74,4 %	20,9 %	18 %	2,83 %	53 %
الدين العام/الناتج الداخلي الخام	56,0 %	70,7 %	18 %	90,06 %	300 %	69,13 %
احتياطي الصرف بملايير الدولارات	56,21	346,40	595,8	561,05	3104,07	57,6
الإنتاج المهيمن	المحروقات	متنوع	متنوع	متنوع	متنوع	متنوع
الأمل في الحياة عند الولادة (سنة)	78,1	76,08	74,8	70,5	77,5	64,1
مؤشر التنمية البشرية	0,759	0,773	0,721	0,647	0,758	0,707

المصدر: عمار تو (2022)، مرجع سبق ذكره.

(أ) هو الناتج الداخلي الخام في إسقاطات 2022.

(ب) نسبة الخدمات في الناتج الداخلي الخام تشمل الخدمات المرتبطة بالسكن والبناء.

(ج) مطبق على 160,7 مليار أورو على أساس قيمة الأورو= 1,18 دولار كمتوسط لسنة 2021.

[7] أم البنين معلم. لزهر وناسي (2021). **مرجع سبق ذكره**، ص 741.

تشير توقعات التي أصدرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بخصوص توقعات سنة 2030 إلى أن الدول البريكس قد تحتل المراكز الأولى على قائمة أكبر اقتصادات العالم من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، متخطية بذلك مجموعة الاقتصادية السبع .

كما توقعت منظمة التعاون والتنمية OECD أن يصبح اقتصاد الصين والهند الأكبر من حيث الناتج المحلي الإجمالي في العام 2050، بعد أن شهدت هذه الدول نمواً اقتصادياً حاداً منذ تسعينيات القرن الماضي. وبالتالي ستكون دول البريكس هي القائدة للاقتصاد العالمي.

الشكل رقم (1): توقعات صندوق النقد الدولي لسنة 2030

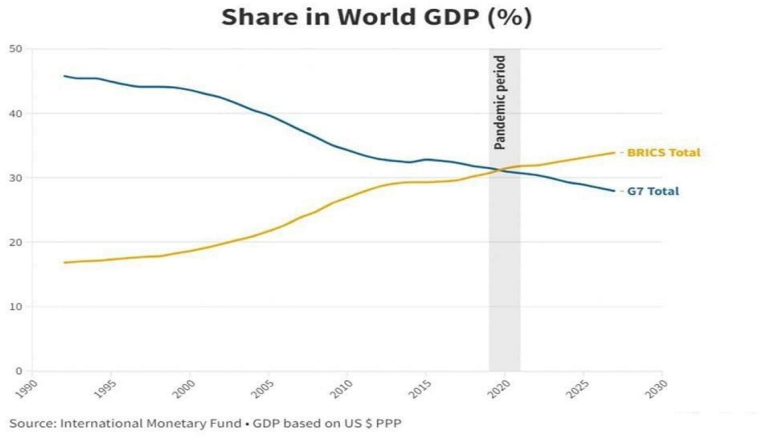

المصدر: صندوق النقد الدولي

5. التحديات التي تواجه مجموعة البريكس في تغيير النظام الدولي:

خلال السنوات الماضية اضطر البريكس إلى مواجهة العديد من التحديات الصعبة على المستويين الوطني والدولي أعاقت مساعيها لأحداث تغيير أساسي في النظام العالمي الرأسمالي، وتتمثل في[8]:

- تعاني دول البريكس من تفاوتات اقتصادية واسعة بين مواطنيها، فالتباطؤ الاقتصادي الحالي في الصين والبرازيل يؤدي أيضا إلى انخفاض تدريجي في أهميتها الدولية، كذلك تفشي الفساد السياسي انعكس بالسلب على اقتصاديات هذه الدول ونموها الاقتصادي؛
- الاختلافات في النظم السياسية لدول البريكس تجعلهم يتمتعون بقيم ومصالح متعارضة، وقد تؤثر عن الانسجام داخل المجموعة، ناهيك عن الاختلاف عن الاختلافات بين الصين والهند في قضايا الحدود والتمارين البحرية؛
- أن هيمنة الاقتصاد الصيني ودوره في العلاقات التجارية يجعل البريكس مجموعة صينية مع شركاء أكثر من اتحاد من أعضاء متساوين؛

[8] بلعربي علي (2021)، **التعاون في اطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد**، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 08 (01)، ص 117-118.

- تفتقر دول البريكس إلى المصالح الاقتصادية المتبادلة، فالتجارة بينهم الآن أقل من 320 مليار دولار سنويا، في حين تتمتع جميع دول البريكس باستثمار أكبر في علاقتها مع الدول الغربية فتجارتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي أعلى من 6.5 مرة، كما أن تجارة الصين مع بقية العالم أعلى من 12.5 مرة[9]؛
- تأثر اقتصاديات مجموعة البريكس بأي اختلال في الاقتصاد العالمي نتيجة ارتباط اقتصادياتها مع البيئة العالمية.

6. نظرة على الاقتصاد الجزائري والعلاقات التجارية مع دول بريكس:

1.6. الاقتصاد الجزائري

ليزال قطاع هيدرو-كاربير يشكل الجانب المعتبر في تشكيلة القطاعات المساهمة في الدخل، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة وأخيرا قطاع الصّناعة، فيما عدا ذلك يمثل قطاع الخدمات المسوّقة وغير المسوّقة الجانب المعتبر في مكونات الدخل الوطني. فمن حيث القيمة الحقيقية يمثل قطاعي البناء والأشغال العمومية والري وقطاع الفلاحة القطاعات الأكثر مساهمة بواقع 24% من إجمالي الدخل الوطني مناصفة بينهما، ويشار إلى أن قطاع البناء والأشغال العمومية مدعوم أساسا بالنفقات العمومية الموجهة على وجه الخصوص إلى قطاع السكن رغم عديد الإجراءات المتبعة لتقييد النفقات العامة منذ 2017. كما ليزال مساهمة قطاع الصناعة لا تربو عن 05% مشكّلا من ثلاثة فروع أساسية (مواد البناء، الماء والطاقة، صناعة المواد الغذائية) مرتبة على هذا النحو من حيث تكوين الدخل الوطني[10].

وعلى صعيد أداء قطاع الخدمات المسوقة وغير المسوقة (خدمات خارج الإدارة العمومية وقطاع الإدارة العامة) الذي يشكلان 42% من إجمالي الدخل الوطني فهما يضمان أزيد من 6.40 مليون موظف ما يعادل 59.10% من إجمالي اليد العاملة في الجزائر ما يضفي طابع العمومية لسياسة التشغيل (تسيير البطالة) وسياسة الاستثمار في البلاد، الأمر الذي يجعل النفقات العمومية تؤثر بشكل كبير على ذلكما المتغيرين في ظل سيناريوهات تراجع الإيرادات العامة كنتيجة لارتفاع معدلات الإنفاق المالي طيلة العقد المنصرم.

وفي سياق آخر يتواصل الأداء الضعيف للدينار الجزائري متأثرا بمستوى التضخم الذي ليزال في نمو مطرد فقد تجاوز 07% سنة 2017 جنبا إلى تخفيض سعر الدينار في نفس السنة لاغتنام فارق السعر في تخفيض العجز الداخلي والخارجي، هذا الوضع وبتراكم المتغيرات الاقتصادية سالفة الذكر وضع الاقتصاد الجزائري في موقف عصيب.

على امتداد السنوات الثلاثة الماضية أصبح الآن الدينار الجزائري في أدنى مستوى له تاريخيا بالقيمة الحقيقية الفعلية، فقد بدأ الهبوط الحالي للدينار الجزائري على إثر العجز الكبير في ميزان المدفوعات والميزان الجاري منذ 2014.

تراكم العجز في ميزان المدفوعات منذ 2014 متأثرا بأداء الميزان الجاري الذي تأثر بدوره بحركة صادرات هيدرو-كاربير، إلّا أن الإجراءات الاقتصادية المتبعة قلصت العجز بشكلٍ معتبر حين سجل (-21.76$) مليار دولار أمريكي مقارنة بعجز يقدر (-26.03$) مليار دولار أمريكي سنة 2016 وهو بذلك يكون قد تحسن بواقع 19%، كما أن التحسن الطفيف لأسعار هيدرو-كاربير منتصف 2017 ساعد في ذلك الأداء الأمر الذي لم يستمر طويلاً. وعلى

[9]- أم البنين معلم. لزهر وناسي (2021)، **مرجع سبق ذكره**. ص 752.

[10] Banque D'Algérie, **Evolution Économique Et Monétaire En Algérie**, Rapport Annuel 2017, p15.

صعيد الميزان التجاري سمح التحسن النسبي لأسعار هيدرو-كاربير منتصف 2017 في ارتفاع إجمالي الإيرادات ليقلص العجز من (-20.13$) مليار دولار أمريكي نهاية 2016 إلى (-14.41$) مليار دولار أمريكي نهاية سنة 2017 ما يمثل تحسن تجاوز 40%.[11]

سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الأشهر الأولى من سنة 2022 فائضا "معتبرا" بـ 11،830 مليار دولار مقابل عجز بـ 477,2 مليار دولار نهاية سبتمبر 2021، كما سجل الميزان التجاري خلال الأشهر الأولى من سنة 2022 فائضا بـ 18,06 مليار دولار مقابل عجز بـ 790 مليون دولار في نفس الفترة من سنة 2021. راجع ذلك الى ارتفاع صادرات المحروقات وتطور صادرات السلع خارج المحروقات رغم زيادة طفيفة في واردات السلع[12].

تعتبر صادرات الجزائر من النفط نحو 540 ألف برميل يوميا من مجمل إنتاجها اليومي المقدر بنحو مليون برميل، بيد أن إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي تراجع تدريجياً في السنوات الأخيرة عقب الصّدمة القويّة في أسواق الطّاقة العالمية صيف 2014، جنباً إلى التأخيرات المتكررة للمشروعات وصعوبة استقطاب شركاء الاستثمار.

ويشار إلى أنّ اقتصاد الجزائر يستند أساسا على قطاع هيدرو-كاربير وليس الأمر هنا فقط، بل وأن نموذج النمو المعتمد يستند إلى هذا القطاع (نموذج النمو غير المتوازن) في صادراته وإيراداته الحكومية التي تبلغ نسبتها 95% و75% على التوالي، وفي مواجهة التراجع المتواصل للإيرادات والارتفاع المطرد في فاتورة الواردات اتخذت مجموعة من الإجراءات سنة 2016، حيث تستند موازنتها على أساس افتراض سعر برميل النّفط عند 35 دولارا.[13]

2.6. نظرة على العلاقات الجزائرية التجارية بدول البريكس:

تربط الجزائر علاقات ممتازة ضمن شراكة استراتيجية مع الصين والاتحاد الروسي، وعلاقات سياسية ممتازة مع جنوب إفريقيا لكن بعلاقات اقتصادية قليلة التطور، شأنها شأن العلاقات مع الهند والبرازيل[14].

فإذا كان مبلغ الصادرات الصينية نحو الجزائر يدور حاليا حول 8 مليارات دولار في مختلف السلع المصنعة وفي الأسلحة المتزايد حجمه وتقنيتها وفي المحروقات وفي التنمية الاقتصادية وبالخصوص في ميادين الاستغلال المنجمي وفي البنيات التحتية الطرقية وفي تلك المتعلقة بالسكة الحديدية، فوارداتها من الجزائر بقيت دون أهمية باستثناء صادرات جزائرية متقطعة من المحروقات، فالمنتجات الجزائرية الأخرى لا تسجل بعد فوائض تذكر قابلة للتصدير، لكن الشروط أصبحت اليوم ملائمة من أجل تطوير استثنائي لهذه العلاقات بفضل تموضع الجزائر الاستراتيجي على المشروع الصيني الكوني "الحزام والطريق".

---

[11] Banque D'Algérie, Rapport Annuel 2017, Op-Cit, p32.

[12] Banque D'Algérie, **Evolution Économique Et Monétaire En Algérie**, Rapport Annue.2022

[13] بوهريرة عباس، نعاس صلاح الدين. (2019)، **قراءة في الوضع الاقتصادي الجزائري ومتطلبات الاستئناف الاقتصادي**، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى العلمي حول: "التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية" . يومي 14 نوفمبر 2019. جامعة الجلفة.

[14]- عمار تو (2022)، **مرجع سبق ذكره**.

أما بالنسبة للعلاقات التجارية مع اتحادية روسيا، حث بلغ حجم الصادرات السنوية نحو الجزائر حوالي أربعة ملايير دولار في 2021، في حين وارداتها من الجزائر لا تتعدى حوالي ملياري دولار. وهو ما يمثل حصيلة في ميزان الواردات والصادرات مع روسيا أحسن من مثيلتها مع الصين، يرجع ذلك إلى عدم تطور فوائض تجارية كافية (حرجة) للتصدير لدى الجزائر. فالتطوّر الاقتصادي، وبالخصوص في ميدان المحروقات والأسلحة اقتناء وصيانة وتصنيعا واعدا على مستوى التجسيد. وإدراج القمح ضمن صادرات روسيا إلى الجزائر لا سيما منذ جانفي 2022، لمن شأنه فتح آفاق تعاون ترقى إلى مستوى الانشغالات الاستراتيجية للبلدين. ويعمل الاتحاد الروسي، منذ انهيار الاتحاد السوفييتي في سنة 1991، على النحو الذي يحافظ فيه على المكتسبات الإستراتيجية باختياره نظام اقتصاد اجتماعي- ليبرالي.

أما مع جنوب إفريقيا إلى غاية الساعة، فهي علاقات تاريخية نسجتها المقاومة ضد الاستعمار والتمييز العنصري، مع توافق في الرؤى حول تنمية وترقية إفريقيا، سيما ضمن الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة.

ومع الهند، فالتعاون الاقتصادي ظل قليلا رغم صيت الهند بطاقاتها المتميزة في ميدان الصناعات الدوائية وبسوق تعرض، بوفرة مشهود لها، المكوّنات النشطة لصناعة الأدوية حيث أظهرت الجزائر خياراتها الأكيدة الطموحة منذ 2006-2008، وكذا في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال عموما وإنتاج البرمجيات على وجه الخصوص، إذ تحتل الهند فيها مراتب الصدارة.

أما مع البرازيل، فالمبدلات التجارية تتجاوز الثلاثة ملايير دولارا سنويا منها 2 مليار صادرات جزائرية نحو البرازيل، وتتكون هذه الصادرات من المحروقات الخام والمكررة ومن اليوريا. وتتكون الصادرات البرازيلية نحو الجزائر، أساسا، من السكر الخام ومن لحوم البقر(العجول) المجمدة ومن القهوة والذرة وزيت الصويا وخامات الحديد[15].

7. ماذا تستفيد الجزائر من الانضمام إلى تكتل البريكس:

يرى الخبراء والمختصين أن انضمام الجزائر إلى مجموعة "البريكس" سيحقق جملة من الأهداف وتستفيد من عدة مزايا أهمها:

- ✓ إعادة التوازن في ظل المنظومة المالية العالمية الجديدة، والتخفيف من التبعية لجهة معيّنة وضمان التوازن في علاقاتها الاقتصادية والتجارية، القائمة على اتفاق مع الاتحاد الأوروبي من جهة وآخر مع الدول العربية واتفاقيات ثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة، وانخراط في تكتّل "البريكس".
- ✓ تعميق الشراكة وزيادة المبادلات التجارية مع دول التكتل واستقطاب الاستثمارات الأجنبية منها ونقل الخبرة التكنولوجيا؛
- ✓ رفع الصادرات خارج المحروقات والتحرر من تبعية النفط وسيطرته على الاقتصاد الوطني؛
- ✓ العودة بقوة إلى الساحة الإقليمية والدولية، ومساعدة الاقتصاد في الخروج من عزلته، وكذا تنويع الشركاء الاقتصاديين والسياسيين وعدم الاقتصار على الشركاء التقليديين؛

[15]-نفسه

- ✓ استكمال تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر بإزالة العوائق البيروقراطية، وتحسين مؤشر الشفافية (المرتبة 86 دوليّا)، وتقوية البنية التحتية، مع تحفيز القطاع الخاص أكثر، وتفعيل بورصة الجزائر للتداول، وتحرير التجارة الخارجية، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في مجالات الطاقة والمحروقات والمعادن من أجل اقتصاد تنافسي، يحقق التكامل مع دول البريكس؛
- ✓ إمكانية بيع النفط والغاز بعملة غير الدولار الأمريكي واليورو وأن تتحول إلى البترو–يوان الصيني في المستقبل ما سيحميها من عقوبات اقتصادية محتملة من قبل الولايات المتحدة؛
- ✓ تنويع شراكاتها مع المجموعات الدولية التي تتوافق مصالحها مع مصالح الجزائر واهتماماتها، بإحلال نظام عالمي متعدد مبني على المساواة وتكافؤ الفرص ويضمن المصالح الاقتصادية المشتركة لكل الدول؛
- ✓ الاستفادة من مشاريع مشتركة ومن قواعد صناعية قوية بهذه البلدان ومن وفرة كبيرة للمنتجات الغذائية وهو التحدي العالمي القادم؛
- ✓ تحسين شروط التجارة الخارجية وتوسيع حجم تصدير المنتجات المحلية وتعزيز تنافسيتها، مع العمل على جذب الاستثمارات إلى القطاعات التي تستهدف الدولة تنميتها؛
- ✓ يسمح الانضمام بتوفير مصادر إضافية للسيولة المالية من خلال بنك التنمية الذي استحدثته دول مجموعة بريكس. حيث يتيح هذا الأخير خيارات للاستدانة لا تقترحها صناديق وبنوك أخرى، كما أن هذا البنك لا يشكل آلية ضغط كتلك التي تفرضها قروض صندوق النقد الدولي، الذي يسطر شروطًا صارمة للمقترضين، فيكتفي بنك التنمية الجديد بمنح قروض مقابل فوائد معينة، للدول المقترضة دون بحث عن تدخل في خياراتهم الداخلية.

الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة إبراز مكانة تكتل البريكس BRICS في الاقتصاد العالمي من خلال عرض أهدافه وأهم المؤشرات الاقتصادية وكذا التحديات التي تواجهه، حيث أصبحت المجموعة اليوم تمثل تكتلًا اقتصاديًا قابلًا لأن يكون في المستقبل المنظور تجمعًا اقتصادياً وسياسيًا يؤثر على صناعة القرارات المصيرية على المستوى العالمي، كما أهتم البحث بعرض تطور المؤشرات الاقتصادية للجزائر والعلاقات الحالية مع بعض دول التكتل لإظهار مقومات الانضمام، وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ تعتبر البريكس قوة اقتصادية، وتكتل سياسي عالمي ظهرت خلال مدة بداية الألفية الثالثة، تجتمع فيه خمس قوى اقتصادية ناشئة من أربعة قارات مختلفة، ومن أهم مؤسساته الاقتصادية بنك التنمية الجديد والصندوق الاحتياطي الذي من خلاله يتسع دوره في ادارة الاقتصاد العالمي؛
- ✓ تمثل دول البريكس حاليا نحو 43% من سكان العالم و 29,8 % من الناتج الداخلي الخام الإجمالي العالمي وأكثر من 19% من الصادرات العالمية. بالإضافة إلى أن أكثر من 16 % من المخزون العالمي من الاستثمارات المباشرة الأجنبية هي متواجدة في دول مجموعة البريكس، وكما اتبعت دول تكتل البريكس آلية إستراتيجية النمو غير المتوازن في تنمية قطاعاتها الاقتصادية، بالاعتماد على قطاعات اقتصادية معينة رائدة في نشاطها الاقتصادي؛

✓ تشير توقعات التي أصدرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بخصوص توقعات سنة 2030 إلى أن الدول البريكس قد تحتل المراكز الأولى على قائمة أكبر اقتصادات العالم من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي بفعل تحالفها وتنسيق جهودها ودعم قدراتها؛

✓ تستهدف مجموعة البريكس إلى خلق توازن دولي في العملية الاقتصادية وإنهاء سياسة القطب الأحادي، وإيجاد بديل فعال وحقيقي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛

✓ تربط الجزائر علاقات ممتازة ضمن شراكة استراتيجية مع الصين والاتحاد الروسي، وعلاقات سياسية ممتازة مع جنوب إفريقيا لكن بعلاقات اقتصادية قليلة التطور، شأنها شأن العلاقات مع الهند والبرازيل؛

✓ يسمح انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس باستكمال تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر بإزالة العوائق البيروقراطية، وتحسين مؤشر الشفافية (المرتبة 86 دوليّا)، وتقوية البنية التحتية، مع تحفيز القطاع الخاص أكثر، وتفعيل بورصة الجزائر للتداول، وتحرير التجارة الخارجية، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في مجالات الطاقة والمحروقات والمعادن من أجل اقتصاد تنافسي، يحقق التكامل مع دول البريكس.

المقترحات:

✓ إن انضمام الجزائر لتكتل البريكس يستوجب الاستنهاض بالناتج الداخلي الخام الإجمالي في اتجاه نمو استثنائي بما يعيد هيكلته، وجوبا، على نحو تجارب الاقتصادات الصاعدة التي حققت نجاحات نسبية مشهود لها؛

✓ على الجزائر السعي لمضاعفة صادراتها من الغاز وزيادة صادراتها خارج المحروقات لرفع ناتجها الداخلي الخام؛

✓ ينبغي إجراء العديد من الإصلاحات النقدية والمالية الحقيقية وتوجيهها نحو تعزيز الاحتوائية للقطاعات ذات الأهمية في الاقتصاد بعيدا عن قطاع هيدرو-كاربير. ناهيك عن انتهاج حوكمة جديدة والتحكم في التقنيات الجديدة وتأسيس شركات قادرة على المنافسة الدولية.

المراجع:

1. أم البنين معلم. لزهر وناسي. (2021). **دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 16 (04).
2. الغراوي اسراء سيلان، دهش فاضل جواد. (2020). **العراق والاستفادة من درس البريكس في النمو الاقتصادي**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 12(36).
3. بوهريرة عباس، نعاس صلاح الدين. (2019). **قراءة في الوضع الاقتصادي الجزائري ومتطلبات الاستئناف الاقتصادي**، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى العلمي حول: "التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية" . يومي 14 نوفمبر 2019. جامعة الجلفة.
4. بلعربي علي (2021). **التعاون في اطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد**، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 08 (01).

5. صبحي ابراهيم مقار. (2012). **القدرات التنافسية للصادرات المصرية في أسواق دول البريكس**، بحث مقدم لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية.

6. معلم أم البنين (2021). **دور تكتل البريكس في النظام الدولي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية لحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر –باتنة.

7. عمار تو. (2022). **البريكس .. مسميات أم اداة للحسم**، متاح على الرابط: https://www.echoroukonline.com

8. Banque D'Algérie, **Evolution Économique Et Monétaire En Algérie**, Rapport Annuel 2017, p15.

9. Banque D'Algérie, **Evolution Économique Et Monétaire En Algérie**, Rapport Annue.2022

مكاسب انضمام الجزائر الى مجموعة BRICS

بن قطاية الحسين، مخبر الجامعة و المؤسسة و التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة

benguettaia.elhousseyn@univ-ouargla.dz ،

ا/د قريشي محمد الضغير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة

korichi.ms@gmail.com ،

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة دراسة مجموعة البريكس BRICS وهدا باعتبار مجموعة البريكس كتكتل قوي يواجه هيمنة أحادية القطب في تسيير الاقتصاد العالمي وبهاد أصبح يواجه تحديات اقتصادية وسياسية من اجل التوسع وتغيير النظام الاقتصادي الحالي وهدا ما شجع العديد من الدول وخاصة دول الاقتصاديات الناشئة في طلب الانضمام الى هاته المجموعة.

وتسعى الجزائر الى انضمام الى مجموعة البريكس من خلال ادخال مجموعة من الإصلاحات القانونية والاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار وزيادة الصادرات، وبانضمام الجزائر الى البريكس سوف تحقق مجموعة من المزايا الاقتصادية والتكنولوجيا وتنويع في النقد الأجنبي.

كلمات مفتاحية: البريكس.، الاقتصاديات الناشئة.، البطالة.، ميزان المدفوعات.

Abstract:

This research paper aims to study the BRICS group and this is considered as the BRICS group as a powerful bloc facing unipolar hegemony in the management of the global economy and this has become facing economic and political challenges in order to expand and change the current economic system, and this is what encouraged many countries, especially emerging economies, to apply to join this group.

Algeria seeks to join the BRICS by introducing a set of legal and economic reforms by encouraging investment and increasing exports, and by joining the BRICS Algeria will achieve a set of economic advantages, technology and diversification in foreign exchange.

Keywords: BRICS, Emerging economies, Unemployment, Balance of Payments.

1. مقدمة:

شهد القرن الحادي والعشرون تحسنا كبيرا في الوضع الاقتصادي للعديد من دول العالم ، مما دفع العديد من المنظرين والمحللين إلى تسمية بالدول الصاعدة والناشئة لما تحقق من معدلات نمو جد كبيرة، ولكن على الرغم من كل هذه القفزات الاقتصادية النوعية ، إلا أن ديناميكيات النظام الدولي لم تسمح ببروز هاته القوى الصاعدة الجديدة التي اصبح لزاما عليها ان تتوحد في مجموعات تسمح لها ببروز مكن اجل خلق قوى منافسة جديدة لها تشابه كثير في المقوماتها أين أصبح لزاما على الدول خاصة المتجانسة سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا تكوين تكتلات اقتصادية تشكل نظما إقليمية أكثر فعالية في النظام الدولي الجديد وعليه إقامة علاقات اقتصادية عالمية تزيل بذلك الحدود التي تفصل بين الاقتصاديات هاته الدول،

وتضم هاته المجموعة 5 دول الأسرع نموا في العالم وان مشاريع انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس، والتي هي مجموعة ذات جانب اقتصادية في المقام الأول واستراتيجية من زوايا مختلفة.

إن رغبة الجزائر في الانضمام إلى مجموعة بريكس هي مصلحة استراتيجية تساعد الجزائر على تحقيق منافع متعددة ونقل نفسها على خريطة العالم ، والتي أعيد تشكيلها على خلفية الأزمات المتتالية ، ووباء فيروس كورونا ، والحرب الروسية الأوكرانية وملفين مهمين هما تأثيرها على الطاقة والأمن الغذائي، والالتزام الجزائري بهذه المجموعة هو مصلحة استراتيجية، إن انضمام الجزائر يسمح لها بتوطيد ومد وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول المجموعة ، وخاصة روسيا والصين والانهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الذي يعطيهم وزنا دبلوماسيا أكبر .

معها تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور المحتمل لبريكس كمنظمة في العلاقات الدولية كنموذج والتأكيد على دورها في التأثير على النظام الاقتصادي. من خلال ما سبق تتضح معالم إشكالية هذه المداخلة ونحاول بلورتها في السؤال الرئيسي التالي: "**ما هي مكاسب انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس** BRICS **الجزائر؟**" وعليه سوف يتم معالجة هذه الإشكالية انطلاقا من العناصر التالية:

1. نشأة ودوافع تأسيس مجموعة البريكس؛
2. مقومات مجموعة البريكس ؛
3. شروط انضمام الي مجموعة البريكس؛
4. مكاسب واثار انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس؛

1. نشأة ودوافع تأسيس مجموعة البريكس (BRICS):

ظهرت دول البريكس كقوى جديدة تتنافس مع القوى الغربية في الاقتصاد العالمي من خلال محاولة فرض هيمنتها وأفكارها في عام 2001 ككتل سياسية واقتصادية من خلال تعميق المصالح الاقتصادية، كلمة بريكس BRICS هي مصطلح يحمل اختصار الحرف الأول من اللغة الإنجليزية في البلدان التالية: البرازيل، روسيا ، الهند ، الصين ، جنوب إفريقيا ، البلد هو أسرع نمو اقتصادي في العالم.

.11 نشأة مجموعة البريكس:

بينما لا تزال الولايات المتحدة تعتبر القوة العظمى الوحيدة في العالم على المستوى الدولي، فقد بدأت الكثير من الأدلة في تقليص قوتها، خاصة بعد تشكيل مجموعة "بريكس"، التي تعد حاليا الدولة الأسرع نموا في العالم، مع انضمام 5 دول من أصل 20 دولة إلى المجموعة. وفقا للبيان الختامي للقمة الرسمية الأولى لدول البريك BRIC التي عقدت في مدينة يكاترينبورغ الروسية في عام 2009، قبل انضمام جنوب إفريقيا في عام 2010، تحاول مجموعة BRICS إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب (شحماط، صفحة 53)، يتجه نحو دول جديدة مثل البرازيل وروسيا والهند والصين كبوصلة للهيمنة على الاقتصاد العالمي.

وقد سبق ظهور مجموعة بريكس من خلال دراسة أجراها الاقتصادي جيم أونيل في عام 2001 في بنك الاستثمار الأمريكي Goldman Satchs بعنوان" حلم بريك BRIC الطريق نحو عام 2050، حيث تعد مجموعة بريكس اختصارا لـ 4 دول مؤسسة للمجموعة، وعندما انضمت دولة جنوب إفريقيا إلى التجمع في عام 2010، تمت إضافة حرف S لتصبح " بريكسBRICS (شحماط، صفحة 54).

تختصر تسمية بريكس BRICS الحروف الأولى باللغة اللاتينية، المكونة لأسماء الدول الخمس، بالترتيبB البرازيل R روسيا I الهند Cالصين S جنوب افريقيا.

شكل رقم 01: مختصر لتسمية مجموعة البريكس

.1

الدافع وراء إنشاء بريكس (حاجم عاشور و موفق، الصفحات 14-13) هو العوامل التالية:

- ✓ الروابط التي توحد الدول الأعضاء ليست سياسية أو تاريخية، ولكنها يمكن أن تخلق توازنا دوليا في العملية الاقتصادية لإنهاء السياسات أحادية القطب.
- ✓ رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالميين والنموذج الليبرالي مسؤول عن الأزمة المالية.
- ✓ وضع استراتيجية اقتصادية بين الدول الخمس تسمح لها بتهيئة الظروف لتسريع التنمية وتعزيز القدرة على ضمان التعاون الاقتصادي والتفاعل وتوسيع وتنويع العلاقات التجارية.
- ✓ إصلاح الهياكل الاقتصادية والمالية التي تتطلب الإرادة والرغبة المشتركة في القيام بذلك .
- ✓ إيجاد طرق ووسائل فعالة لمنح القروض وتبادلها بطرق لا تؤدي إلى حلول اقتصادية للدول الأعضاء، على الرغم من تقديم الدعم للدول المتضررة.

كما سعت دول المنتمية الى البريكس من خلال عملتها المالية لتحقيق الأهداف التالية (ناصر، صفحة 04)

- ✓ كفالة إدخال إصلاحات وإيجاد بدائل فعالة وموضوعية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير
- ✓ الحصول على دور في إدارة الاقتصاد العالمي مع الصندوق المالي الدولي ومجموعة العشرين
- ✓ تحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية من خلال إصلاح النظام النقدي والمالي.
- ✓ تنسيق العمل بين الأمم المتحدة والمجموعات العشرين لصون السلم والأمن الدوليين.

2. مقومات مجموعة البريكس:

وفقا لنظرية التكامل والاندماج ، فإن تحليل علامات تشكيل مجموعة البريكس يخضع لتفسير الإقليمية الجديدة ، والتي تعرف بأنها موجة حديثة من العلاقات وتنظيم التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي ، والتي تشكلت منذ منتصف الثمانينيات على شكل مجموعات وكتل تجارية واقتصادية إقليمية كبرى، وهذا الاتجاه الحديث يخضع لتفسير الإقليمية الجديدة، كما أن موضوع ونطاق تفاعلاته يعتمد على قضايا السياسة الدنيا low politics التي تعتبر الأبعاد الاقتصادية والتقنية محركا هاما للتفاعل الإقليمي والدولي فضلا عن مرونة الشق البيروقراطي للمؤسسية (عبد الجواد، صفحة 03)، والخريطة توضح موقع الجغرافي لهاده الدول :

الشكل رقم 02: خريطة توضح موقع الجغرافي لدول اعضاء البريكس

من الشائع أيضا أن تكون دول البريكس اقتصادات ناشئة التي زادت وزنها الاقتصادي بمرور الوقت، لكنها تمثل بعضها بخصائص تميزها عن غيرها. يمكن تسليط الضوء على خصائص كل دولة عضوة في BRICS (عبد المنعم، الصفحات 168-167)على النحو التالي:

- ✓ البرازيل واحدة من أهم الاقتصادات الناشئة في أمريكا الجنوبية، يعتبر اقتصادها من أهم الاقتصادات المحررة بالتوازي مع تحرير الاقتصاد العالمي، لذلك فهي القوة الأولى بكل المعايير الجغرافية والبشرية والاقتصادية والعسكرية، ليست فقط عضوا نشطا في منظمة التجارة العالمية، ولكن أيضا مركز العديد من شركات الإنتاج الصناعي والمصرفي، وهي شبه مستقلة عن العالم الخارجي في مجال إمدادات الطاقة بالإضافة إلى امكانيات اخرى التي تمتلكها البرازيل.
- ✓ يقع الاتحاد الروسي في الجزء الشمالي من الأرض ويمتد في جميع أنحاء أوروبا الشرقية وله مساحة شاسعة، وهي الأكبر في العالم مع القوة الاقتصادية لمكوناته الصناعية الزراعية وقوة عسكرية، فضلا عن الموارد الطبيعية المتجددة. ومصادر للطاقة النفطية والغازية وهي من أكبر الدول انتاج للغاز الطبيعي في العالم.
- ✓ تقع الهند في الجزء الجنوبي من القارة الآسيوية، وتحتوي على معظم سكان القارة ولها قوة زراعية كبيرة، ولديها سوق كبير ونظام مالي متطور وشركات كبيرة تعمل في هدا المجال، خاصة في مجال تصدير السلع.
- ✓ تقع الصين في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي للقارة الآسيوية، وتتمتع بسمات جغرافية تتميز بعمقها الاستراتيجي الكبير والإشراف على الأطراف المهمة للنقل والتجارة مع العالم وخاصة بما يسمى بطريق الحرير. بالإضافة إلى ذلك، فهي منافس قوي مع الولايات المتحدة دوليا بسبب صادراتها

الكبيرة من السلع المستهلكة على نطاق واسع، والاستثمارات الكبيرة في التعليم والبحث والتطوير ، وهي واحدة من أكبر المراكز المالية والصناعية في العالم ، وكذلك عضو في منظمة التجارة العالمية.

✓ تقع جنوب إفريقيا في أقصى جنوب القارة إفريقيا تحتل المركز 25 من حيث مساحة العالم. تتميز بامتلاكها للموارد الطبيعية والمعادن بنسبة كبيرة كما يقوم اقتصادها على ثلاث محاور رئيسية وهي: الصناعة والتعدين والتجارة، كما تعتبر بأنها الدولة الوحيدة المحققة للفائض الغذائي، بالإضافة إلى امتلاكها للذهب الذي يعد أهم صادراتها إلى الخارج، ورغم هذه المقومات إلا أنه لا يشكل انضمامها لدول البريكس إلا تمثيلا لدول القارة الإفريقية.

جدول رقم 01: يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لدول بريكس

الدولة العضوة	الناتج المحلي الإجمالي (تريليون دولار)	معدل النمو الاقتصادي (نسبة النمو السنوي)	التضخم (نسبة التغير السنوي لمؤشر أسعار المستهلك)	البطالة (نسبة البطالة في القوى العاملة)
البرازيل	3.56	2.2	9.3	14.1
روسيا	4.65	4.4	7.4	4.6
الهند	10.51	9.5	5.8	6.9
الصين	23.12	8.1	1.0	5.2
جنوب أفريقيا	0.74	1.1	4.4	28.4

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي IMF www.imf.org

- World Bank 2021 data.worldbank.org/indicator/ny.gdp.mktp.pp.cd
- Trading Economics tradingeconomics.com

بناءا على المعطيات دول الأعضاء في بريكس نجد انها تعاني جميعها من تحديات اقتصادية مختلفة.

نجد ان البرازيل عام 2021 بنمو اقتصادي بنسبة 2.2٪، وهذا يشير إلى أن الاقتصاد البرازيلي ينمو بوتيرة متوسطة، وان البلاد تعاني من التضخم العالي بنسبة 9.3٪ ونسبة البطالة العالية بنسبة 14.1٪، مما يشير إلى تحديات اقتصادية كبيرة تواجهها البرازيل في الفترة الحالية.

بالنسبة لروسيا، فإن النمو الاقتصادي بلغ 4.4٪ في عام 2021، وهو مستوى نمو عالي، ولكن التضخم بنسبة 7.4٪ يشير إلى تحديات تضخمية تواجه البلاد، على الرغم من أن نسبة البطالة منخفضة بنسبة 4.6٪.

تشير الأرقام المتعلقة بالهند إلى أنها تواجه تحديات مختلفة اخرى. وتشير معدلات النمو العالية بنسبة 9.5٪ إلى أن الاقتصاد الهندي ينمو بوتيرة سريعة، ولكن نسبة التضخم العالية بنسبة 5.8٪ ونسبة البطالة المرتفعة بنسبة 6.9٪ تشير إلى أن البلاد تواجه تحديات مالية واجتماعية كبيرة.

تعد الصين أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي (PPP) بقيمة 23.12 تريليون دولار، يعمل الاقتصاد الصيني بنسبة نمو قدرها 8.1٪ ونسبة التضخم المنخفضة بنسبة 1.0٪ وتشير المعطيات إلى أن الصين تعاني من تحديات اقتصادية أقل من بعض دول بريكس الأخر.

ونجد جنوب أفريقيا قد شهدت نموًا اقتصاديًا ضعيفًا خلال عام 2021، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 1.1٪ فقط. ومع ذلك، فإن معدل التضخم بلغ 4.4٪، وهو ما يعكس زيادة في مستوى الأسعار وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدل البطالة بلغ 28.4٪، مما يشير إلى عدم وجود انخفاض كاف في مستويات البطالة، وهو أمر يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. ومع ذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي في جنوب أفريقيا بلغ 0.74 تريليون دولار، مما يعكس حجم الاقتصاد الكبير للبلاد. ويعتبر قطاع التعدين والصناعة من أهم قطاعات الاقتصاد في جنوب أفريقيا.

ومنه نجد ان دول مجموعة البريكس تواجه تحديات داخلية وخارجية كبيرة يجب التغلب عليه، كما ان لها مقومات اقتصادية متنوعة تسمح لها بتوسع أكثر واستحواذ على اسواق جديدا أكثر وهدا ما سوف يسمح لها برفع قيمة الصادرات وزيادة الواردات فيما بينا دول المجموعة BRICS.

3. شروط انضمام الي مجموعة البريكس:

بعد المكاسب الكبير التي أصبح يحققها تكتل البريكس لدول اعضاه اصبحت رغبة العديد من الدول حول العالم تبدي رغبتها في الانضمام الى هاته المجموعة ولكن على هاته الدول التي تبدي رغبتها في الانضمام ان تحقق بعض شروط الانضمام إلى مجموعة البريكس التزام الدولة بالمبادئ الأساسية لمجموعة البريكس والتعاون مع الأعضاء في مجالات مثل التجارة والاقتصاد والأمن والسياسة الخارجية (وزارة التجارة والصناعة الصينية، 2022). كما يتطلب الانضمام إلى البريكس أيضًا تلبية معايير اقتصادية وسياسية معينة، مثل وجود اقتصاد قوي ومتنوع، ومعالجة قضايا الفساد وحقوق الإنسان بشكل فعال (موقع البنك الأفريقي للتنمية، 2021)، يتم تقييم طلب الانضمام من قبل الدول الأعضاء في البريكس ويتطلب الموافقة على الطلب من الأعضاء الرئيسيين للمجموعة قبل الانضمام.

وبما ان الجزائر قدمة طلب رسمي من اجل الانضمام الى مجموعة البريكس اصبح لزام عليها التسريع في الاصلاحات الاقتصادية والسياسية وخلق مناخ الاستثمار كبيئة تجلب الاستمارات الخارجية المباشرة وسوف نقوم باستعراض اهم الاصلاحات التي على الجزائر القيام بها :

- ✓ تحسين المناخ الاستثماري: يجب على الجزائر تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالأعمال وتقليل التدخل الحكومي في القطاع الخاص.
- ✓ التحول إلى اقتصاد سوقي: يجب على الجزائر القيام بإصلاحات اقتصادية كبيرة لتحرير الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، وخاصة في القطاعات غير النفطية.
- ✓ تعزيز التجارة: يجب على الجزائر التعاون مع الدول الأعضاء في البريكس لتحسين الاتصالات التجارية وتبادل المنتجات والخدمات.
- ✓ التحول إلى اقتصاد متنوع: يجب على الجزائر التحرك بعيدًا عن الاعتماد الشديد على النفط والغاز (الاقتصاد الريع) وتنويع الاقتصاد من خلال تطوير الصناعات الأخرى كصناعة التحويلة والتعدين وصناعة الميكانيكية وصناعة النسيج... الخ وزيادة التصدير خارج المحروقات.
- ✓ تحسين البنية التحتية: يجب على الجزائر تحسين البنية التحتية اللازمة لتطوير الاقتصاد وتحسين النمو، مثل الطرق والجسور والموانئ والمطارات وتمديد سكة القطار من شمال والجنوب.
- ✓ التعاون السياسي والثقافي: يجب على الجزائر تعزيز التعاون السياسي والثقافي مع دول البريكس وتبادل الخبرات والمعرفة في مجالات مثل التعليم والثقافة والعلوم والتكنولوجيا.

هذه هي اهم الإجراءات التي يمكن للجزائر اتخاذها للانضمام إلى مجموعة البريكس وهدا من اجل اعطائها مقعد في هاته المجموعة اما كمراقب او كعضو.

4. مكاسب واثار انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس:

في هذا العنصر سوف يتم دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2018 من أجل توضيح تداعيات الانضمام الجزائر الى مجموعة البريكس BRICS، وهذا من خلال تشخيص جملة من المؤشرات الاقتصادية الكلية لتبيان تلك المكاسب ومحاولة الخروج بنتائج ومقترحات:

1.4. تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر:

ليزال النمو الاقتصادي في الجزائر لم يتعدى نسبة 05% في الفترة 2010-2018 رغم تحسن عديد مؤشرات الاقتصادية خاصة في الفترة 2010-2013، كما يساهم قطاع الفلاحة والخدمات (services marchands) بشكل قوي في أداء النمو الاقتصادي خارج قطاع النفط (Banque D'Algérie،

Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie , ، صفحة 13)، وهدا ساهم بشكل قوي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

الشكل رقم 03: النمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2019

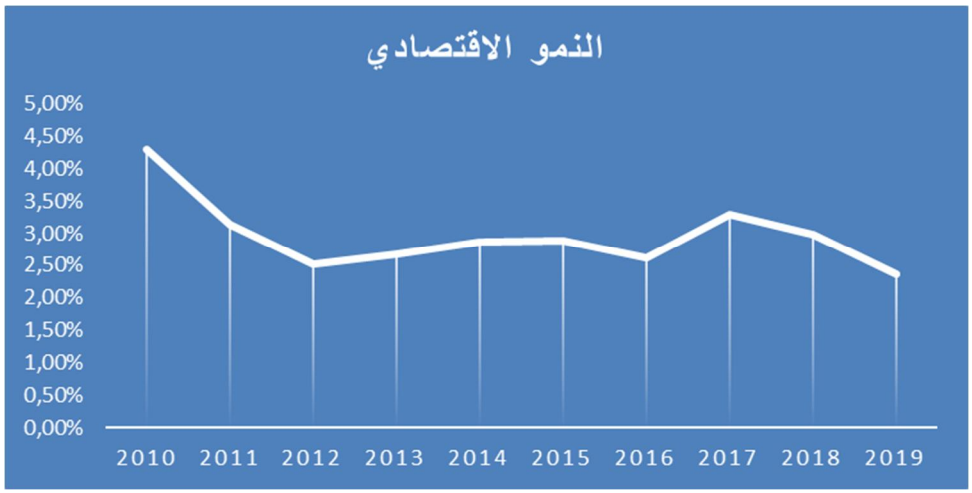

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Banque D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2013.
- Banque D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2017.
- Banque D'Algérie, Bulletin Statistique 4em trimestre, 2018-2019.

بناء على ما سبق إنه من المهم توجيه النمو إلى قطاعات مختلفة مما يسمى التنويع الاقتصادي من أجل الحفاظ على أداء الاقتصاد من اجل تعجيل في الانضمام الى مجموعة البريكس والتي يركز عليها نموذج النمو في الجزائر وذلك من خلال:

- ✓ توجيه النمو نحو قطاعات بديلة خاصة الفلاحة والصناعة؛
- ✓ توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية الأكثر مساهمة في النشاط الاقتصادي؛
- ✓ التقليل من اعتماد على مصادر الطاقة في تمويل الاقتصاد أو التوجه نحو الطاقات البديلة؛

2.4. تحليل البطالة والتضخم في الجزائر:

يعد التضخم هدفا من أهداف السياسة النقدية في الجزائر ويحاول بنك الجزائر استهداف التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار كما ورد في قانون النقد والقرض **10-04** (جريدة رسمية، صفحة المادة 02)، ويمثل المشكلات الاقتصادية التي تواجة معظم البنوك المركزية باختلاف تقدمها لأثارة السلبية على

القدرة الشرائية للافراد، لذلك يعتبر التضخم احد المتغيرات التي يسعى البنوك المركزية على غرار بنك الجزائر إلى اتسييرها وجعلها ضمن الاهداف الاقتصادية وهدا ما يسع في الدخول الى تكتل البريكس .

الشكل رقم 03: التضخم والبطالة في الجزائر 2010-2019

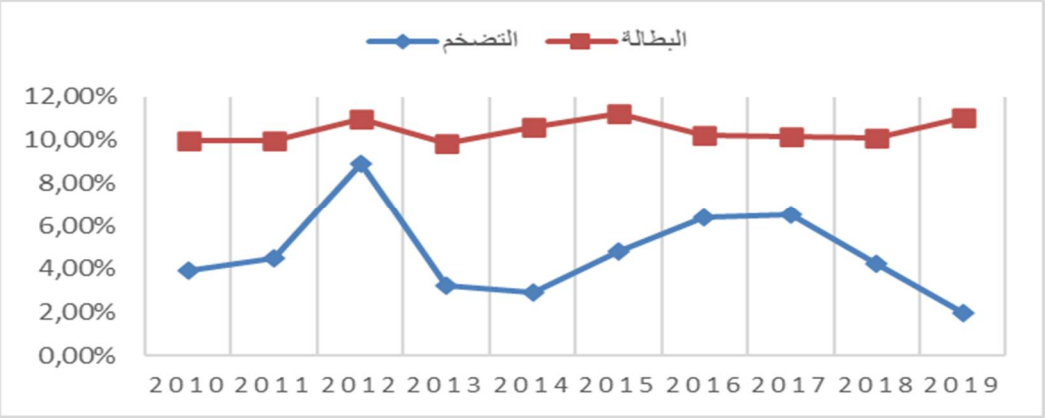

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Banque D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2013.
- Banque D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2017.
- Banque D'Algérie, Bulletin Statistique 4em trimestre, 2018-2019.

يشير الشكل رقم 2 إلى أن البطالة في الجزائر في حدود 10% خلال فترة الدراسة وهي متذبذبة بين سنة 2012-2014 وهذا يرجع إلى أداء الاقتصاد الجزائري وهدا ما تسعى الجزائر الى تحسينه من خلال جملة من القرارات والتحفيزات من اجل تشجيع الاستثمار من اجل خلق مناصب عمل.

3.4. تحليل الميزانية العامة في الجزائر:

تتسم السياسة الانفاق في الجزائر بالارتفاع المستمر لمعدلات الإنفاق خاصة عندما تكون أسعار النفط مرتفعة، وهذا ما يطلق عليها – بالسياسة الانفاق التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام (لعجال و يعقوبي، صفحة 7) ، ويعكس الشكل رقم 3 إلى مدى نمو النفقات رغم تذبذب الإيرادات.

الشكل رقم 04: رصيد الميزانية العامة في الجزائر 2010-2019

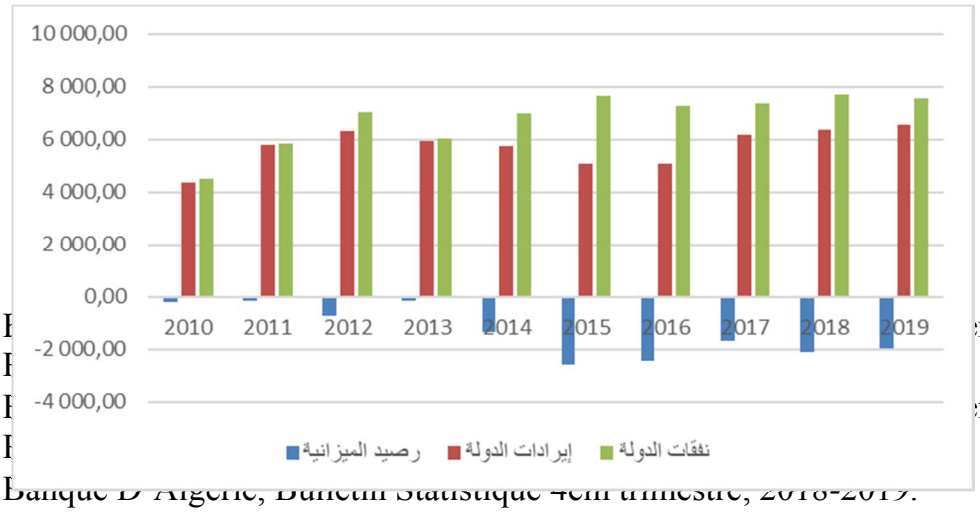

- B
- B
- Banque D'Algerie, Bulletin Statistique 4eme trimestre, 2018-2019.

كما يعكس الشكل أنه ورغم نمو إيرادات الدولة في الفترة 2010-2013، إلا أن العجز ليزال قائم في الميزانية العامة وهذا ما يعكس مستوى الإنفاق الكبير والذي يتسم بالنمو المطرد كما يوضحه الشكل أعلاه ورغم سعي الجزائر الكبير الى تسريع عملية الدخول الى مجموعة البريكس وهدا بزيادة الإنفاق العام على المشاريع التنمية والبنية التحتية من اجل المساهمة في اقلاع اقتصادي يجب على الجزائر البحث على بدائل اخرى من اجل تمويل نفقات خارج قطاع المحروقات ولدلك يجب على الجزائر القيام بـ:

- ✓ زيادة الصادرات خارج المحروقات ترشيد الواردات.
- ✓ تشجيع الاستثمار الفلاحي.
- ✓ إيجاد بدائل للتمويل غير قطاع النفط للحفاظ على توازن الميزانية.

4.4. تحليل ميزان المدفوعات والميزان التجاري في الجزائر:

يعد الحفاظ على ميزان المدفوعات أحد أهداف التي يسعى إليها بنك الجزائر (جريدة رسمية، 2010)، ويحاول بنك الجزائر من خلال أدوات السياسة النقدية المتوفرة لديه إلى محاولة الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، وفي هذا الصدد يوضح الشكل 5 إلى أن الميزان التجاري يسجل بداية من سنة 2014 نتيجةَ تراجع الصادرات ، وهذا تزامنا مع ارتفاع حجم الواردات ونتيجة لذلك قامت الجزائر بسياسة ضبط قائم الواردات من أجل التقليل من حجم الواردات والحفاظ على مستوى الميزان التجاري بداية من سنة 2016 ويتضح أن له أثر نسبي في تراجع عجز الميزان، وان عملية ضبط ميزان التجاري يساهم زيادة احتياطيات العملة الاجنبية وهدا يعود الى ضبط الواردات و تحديد السلع التي يتم استيرادها وهدا ما يشجع الانتاج الوطني ومن اجل حماية المنتوج الوطني كتشجيع على موصلة الانتاج و الولوج الى اسواق خارج الجزائر من اجل ان تصبح لنا قدرات انتاجية عالية من اجل انضمام الى البريكس .

الشكل رقم 05: رصيد الميزان التجاري في الجزائر 2010-2019

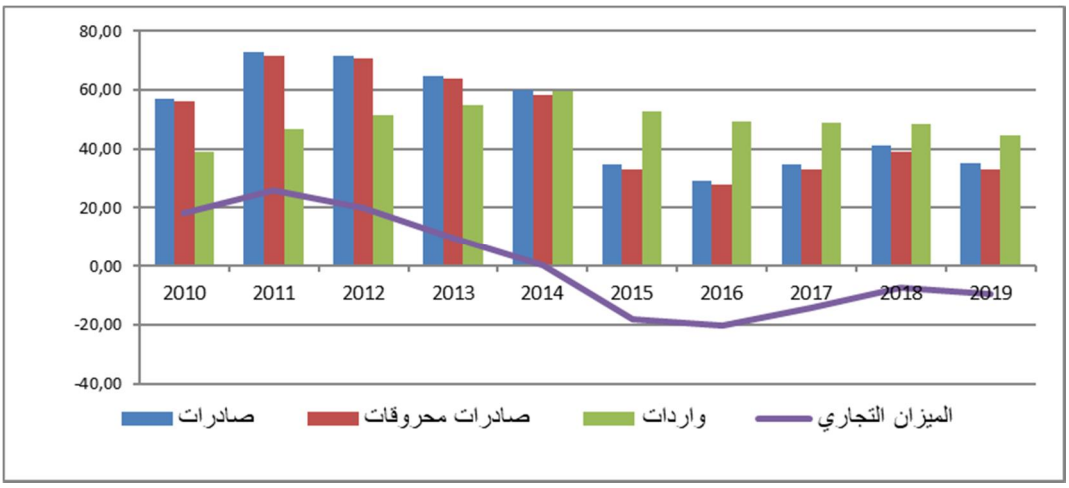

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Banque D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2013.
- Banque D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2017.
- Banque D'Algérie, Bulletin Statistique 4em trimestre, 2018-2019.

الشكل رقم 06: رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر 2010-2019

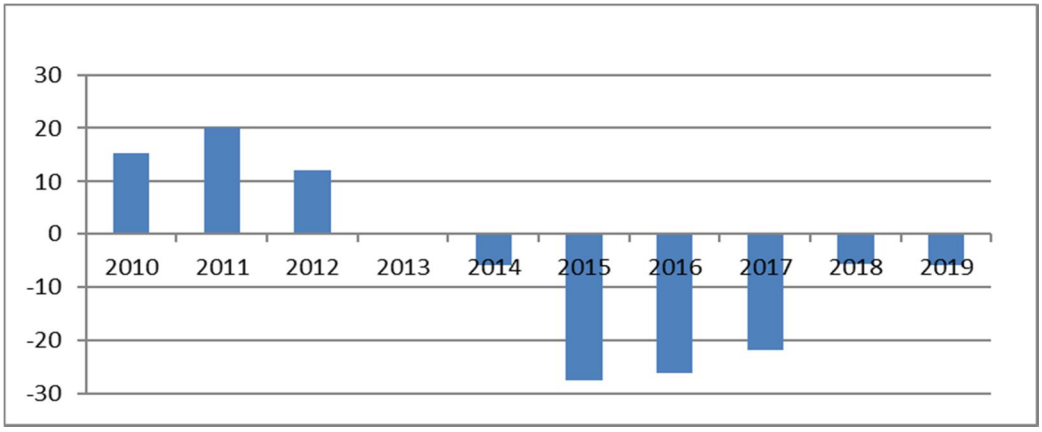

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Banque D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2013.
- Banque D'Algérie, Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie, Rapport 2017.
- Banque D'Algérie, Bulletin Statistique 4em trimestre , 2018-2019.

أما بالنسبة لميزان المدفوعات يوضح الشكل 6 إلى أنه سجل بداية من سنة 2014 عجزا بـ (5.88- مليار دولار) نتيجة تراجع الصادرات بالإضافة إلى نمو حجم الواردات وقد تواصل هذا العجز ليسجّل أعلى مستوياته (27.5-) مليار دولار سنة 2015 يقابله عجز في الميزان التجاري بما يفوق (18- مليار دولار) نتيجةَ تراجع الصادرات. أمَّا سنة 2016 فقد سجَّلت عجزًا للسنة الثالثة على التوالي وإذا استمر هذا الوضع فإنَّه من المحتمل أن يؤثر بشكل أسوء على الميزان وعلى المالية العامة كذلك، لذلك من المهم جدا إيجاد بدائل وتنويع الصادرات خارج قطاع النفط من أجل استعادة التوازن لميزان المدفوعات.

5.4. أثر انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس:

لا توجد ارقام محددة لتحليل أثر انضمام الجزائر إلى بريكس وهي في مرحلة دراسة طلب انضمامها وتحليل اثر يعتمد على العديد من العوامل اخرى المختلفة، بما في ذلك حجم الاقتصاد الجزائري وهيكليته والسياسات الاقتصادية الحالية، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات التجارية والاقتصادية التي سيتم تطويرها بين الجزائر ودول البريكس. ومع ذلك، فإن الانضمام إلى بريكس قد يفتح الأبواب للجزائر لزيادة التعاون التجاري والاستثماري مع دول البريكس، وهذا قد يؤدي إلى زيادة التدفقات التجارية والاستثمارية وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر (الغرفة التجارية والصناعية الجزائرية، 2022).

كما أن الانضمام إلى بريكس يمكن أن يوفر للجزائر الفرصة للمشاركة في الجهود الدولية لتطوير البنية التحتية وتعزيز التجارة والتنمية المستدامة في المنطقة وخارجه وسوف نستعرض اهم مكتسبات انضمام الجزائر الى البريكس (alaraby، 2022):

- ✓ **زيادة الصادرات: من** المتوقع أن تصل صادرات الجزائر إلى 56.5 مليار دولار مع نهاية 2022، منها 49.5 مليار دولار صادرات النفط والغاز، ونحو 7 مليارات دولار صادرات خارج قطاع المحروقات، بحسب السياسة العامة للحكومة.

ورغم أن هذه الأرقام تمثل قفزة في الصادرات مقارنة بعام 2021، زيادة بنحو 17 مليار دولار، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والغاز وزيادة الكمية المصدر من الغاز ومن السلع خارج المحروقات، إلا أنها تمثل أقل من نصف صادرات جنوب أفريقيا التي بلغت في 2021 أكثر من 121 مليار دولار، وتنتج الجزائر نحو 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بمعدل سنوي، صدّرت منه رقما قياسيا في 2022، بلغ 56 مليار متر مكعب، بينما استهلكت نحو 50 مليار متر مكعب، وتعيد ضخ نحو 30 مليار متر مكعب في الآبار للحفاظ على نشاطها.

وللوصول إلى هذا الهدف كثفت الجزائر من استثماراتها في قطاع المحروقات وخصصت لها نحو 40 مليار دولار، وحققت اكتشافات هامة في 2022، من النفط والغاز، ودخلت في شراكات مع شركات متعددة الجنسيات على غرار إيني الإيطالية وتوتال الفرنسية و"أوكسدونتال" الأميركية، لاستغلال حقول الغاز وزيادة الإنتاج.

وتسارع الجزائر الخطى لمضاعفة إنتاجها من الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية، والهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، بالشراكة مع عدة دول على غرار ألمانيا وإيطاليا، بهدف توفير كميات أكبر من الغاز للتصدير، وأيضا تصدير الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء إلى أوروبا مستقبلا.

كما تسعى البلاد لتصدير الكهرباء إلى أوروبا بالنظر إلى امتلاكها فائضاً كبيراً منها قابلا للتصدير، إذ تنتج 25 ألف ميغاواط، بينما لا تستهلك في أوقات الذروة بالصيف سوى 17 ألف ميغاواط، ويتقلص هذا الرقم إلى 11 ألف ميغاواط في الشتاء.

وتراهن الحكومة الجزائرية على رفع الصادرات خارج المحروقات إلى 10 مليارات دولار في 2023، و15 مليار دولار في الأعوام المقبلة، بعدما نجحت نسبيا في رهان 5 و7 مليارات دولار في 2021 و2022 على التوالي

ويعتمد مدى قدرة الجزائر في الوصول إلى هذا الهدف من خلال وصولها إلى الأسواق الأفريقية، على تسريعها العمل على شق طريق نحو موريتانيا للوصول إلى أسواق غرب أفريقيا، وكذلك تسريع الخط العابر للصحراء نحو نيجيريا ووسط القارة السمراء.

والتحرك لفتح معارض لمختلف السلع الجزائرية، وأيضا فروع لبنوك جزائرية في عدد من العواصم الأفريقية.

وتنشيط الاستثمارات في قطاع المناجم، خاصة استخراج الفوسفات في شرق البلاد والحديد بالجنوب الغربي والذهب والأتربة النادرة بأقصى الجنوب.

✓ **زيادة الناتج الداخلي الخام**: إحدى العقبات أمام انضمام الجزائر إلى منظمة بريكس، تواضع ناتجها الداخلي الخام الذي بلغ 163 مليار دولار في 2021، وفق بيانات البنك الدولي.

بينما يبلغ الناتج الداخلي الخام لجنوب أفريقيا (أصغر اقتصاد في بريكس) 419 مليار دولار، أي مرتين ونصف ضعف الاقتصاد الجزائري، لذلك تراهن الجزائر على إمكانياتها الكبيرة من الغاز الطبيعي لمضاعفة

الإنتاج الذي يكثر عليه الطلب أوروبيا، لرفع ناتجها الداخلي الخام بزيادة تتجاوز 37 مليار دولار في عام واحد، فالناتج الداخلي الخام، يعني بأبسط تعريفاته قيمة مجموع السلع والخدمات داخل الدولة.

والجزائر تملك القدرة على تطوير مداخيلها من الخدمات خاصة السياحة وتحويلات العمال من الخارج، من خلال تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة للأجانب، وفتح فروع بنكية في البلدان التي تتواجد بها جالية جزائرية كثيفة.

✓ **الاستثمار**: قد يساعد الانضمام إلى البريكس على جذب المزيد من الاستثمارات إلى الجزائر، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن الممكن أن تعمل هذه الاستثمارات على تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين فرص العمل في الجزائر.

✓ **التكنولوجيا والابتكار**: يمكن أن يتيح الانضمام إلى البريكس للجزائر فرصًا للتعلم من الخبرات والممارسات الأفضل التي تطبقها الدول الأعضاء في مجالات مثل التكنولوجيا والابتكار، ويمكن أن يعمل ذلك على تحسين قدرة الجزائر على الابتكار وتحسين جودة منتجاتها وخدماتها من خلال نقل التكنولوجيا وتدريب العمال وكتساب خبرات في مجال التحكم في التكنولوجيا المتاحة.

✓ **الاقتصاد والتكامل الاقتصادي**: يمكن للانضمام إلى البريكس أن يؤدي إلى تحسين أداء الاقتصاد الجزائري وتنشيط النمو الاقتصادي، نظرًا للفرص الجديدة التي ستتاح للجزائر وتوسيع نطاق الأسواق والمعاملات التجارية من خلال الاستثمار والتبادل التجاري.

4. خاتمة:

بنظر الى ما تقدم عرضه، فان مجموعة البريكس كتكتل اقتصادي دولي صاعد، اصبح يسعى الى احداث تغييرات وتعديلات في النظام العامي الحالي، وان مجموعة البريكس اصبحت مطلب لدى العديد من الدول الناشئة ودول العالم الثالث بالخصوص رغبة هاته الدول في الانضمام اليه، يمكن أن يؤدي انضمام الجزائر إلى بريكس إلى العديد من المكاسب الاقتصادية والتجارية، مثل زيادة التبادل التجاري والاستثماري، وتعزيز العلاقات بين الجزائر ودول البريكس، وتحسين الوضع الاقتصادي في الجزائر. ومع ذلك، يتوقف الأمر على الشروط والمتطلبات التي ستفرضها بريكس على الجزائر للانضمام، بالإضافة إلى

الإصلاحات التي يحتاج الاقتصاد الجزائري إلى إجرائها لتحسين أدائه. لذلك، يجب أن تقوم الجزائر بتحليل ودراسة الفوائد والتحديات المرتبطة بالانضمام إلى بريكس، ولقد خلصنا الى مجموعة من النتائج وهيا:

- ✓ البريكس تكتل اقتصادي وسياسي يضم خمس دول ذات اقتصاديات ناشئة في أربع قارات مختلفة، تتميز بمقومات القوة البشرية، الاقتصادية، العسكرية والسياسية لمواجهة القطب الغربي.
- ✓ يسعى تكتل مجموعة البريكس الى تنظيم التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي جديد.
- ✓ تسعى مجموعة البريكس الى القيام بإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي لكي لا يصبح يتدخل في الاصلاحات الداخلية للحكومات.
- ✓ تشترط مجموعة البريكس الانضمام لها القيام بجملة من الاصلاحات الاقتصادية والتجارية التي تكون في صالح دول صاخبت طلب الانضمام الى هدا التكتل.
- ✓ قامة الجزائر بمجموعة من الاصلاحات من اجل القيام بإقلاع اقتصادي يتماشى وشروط انضمام الى مجموعة البريكس.
- ✓ تستهدف الجزائر زيادة صادراتها من اجل زيادة الايرادات وتقليص فوارق في ميزان المدفوعات.
- ✓ على الجزائر ان تصبح قادرة على منافسة دول مجموعة البريكس داخل هدا التكتل لكي لا تصبح سوق لمنتجات هاته المجموعة.

5. قائمة المراجع:

Références

1. alaraby. (2022). economy. Récupéré sur alaraby: https://www.alaraby.co.uk/economy/
2. Banque D'Algérie .(2013) .Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie . Algérie: Banque D'Algérie.
3. Banque D'Algérie .(2013) .Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie . , Algérie: Banque D'Algérie.
4. Banque D'Algérie. (2018-2019). Bulletin Statistique 4em trimestre. Algérie: Banque D'Algérie.
5. Banque D'Algérie .(2017) .,Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie .Algérie,: Banque D'Algérie.,

6. الغرفة التجارية والصناعية الجزائرية. (2022). تقرير "التعاون الاقتصادي بين الجزائر وبريكس" . الجزائر: الغرفة التجارية والصناعية الجزائرية.

7. جريدة رسمية. (2010). المادة 03، الأمر 10-04 المتعلق بالنقد والقرض، جريدة رسمية رقم50، الصادرة في01 سبتمبر 2010. الجزائر.

8. ا تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو .(ديسمبر ,2016) .يعقوبي, م & ,.لعجال, ل .(العدد5)المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية .الاقتصادي في الجزائر

9. ليلى حاجم عاشور، و سالي موفق. (2016). تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة : مجموعة البريكس BRICS.(45) انموذجا. مجلة فضايا السياسية

10. El-محمود شحماط. (25 10, 2018). تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب. " التواصل"، 24(01)، 52-67. تم الاسترداد من Tawassol https://www.asjp.cerist.dz/en/article/70736

11. afdb.org:موقع البنك الأفريقي للتنمية. (2021). موقع البنك الأفريقي للتنمية. تم الاسترداد من https://www.afdb.org/en/countries/southern-africa/south-africa

12. مجموعة دول البريكس :بين تحديات نظام متعدد الاقطاب وهدف تعديل .(07 ,2022) .ناصر, س مجلة الجزائر الامن والتنمية .الاقتصاد العالمي ,11(02), 221-231. Récupéré sur https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/291/11/2/196268

13. الاقتصادي. المؤتمر BRICSهالة عبد الجواد. (2015). العلاقات المصرية بدول تكتل بريكس التالت لكليةاقتصادي والعلوم السياسية. القاهرة مصر: جامعة القاهرة.

14. وزارة التجارة والصناعة الصينية. (2022). وزارة التجارة والصناعة الصينية. تم الاسترداد من english.mof: http://english.mofcom.gov.cn/

15. وسن احسان عبد المنعم. (2020). ترتيب الاقليم الجديدة والتغييرات في ميزان القوى –تكتل مجموعة البريكس انموذجا. مجلة النهرين(58).

BRICS : Défis et perspectives
BRICS: Challenges and Prospects

Lakahel Samiha[1] , Etudes pratiques en sciences commerciales et sciences de gestion, école supérieure du commerce - TIPAZA - (Algérie), samlkhl94@gmail.com
Ameur Mohamed, Macroéconomie et finance internationale, Université de Medéa (Algérie), ameur.mohamed@univ-medea.dz

Résumé:
Cette étude visait à connaître les défis les plus importants auxquels est confronté le groupe BRICS et l'étendue de son impact dans la détermination des perspectives d'avenir, car le groupe BRICS, qui est une force importante dans le système économique mondial, est confronté à plusieurs défis représentés dans l'indice de corruption, les inégalités économiques et sociales, le chômage, les problèmes environnementaux, la concurrence internationale, l'instabilité politique, les conflits entre États membres, les différences culturelles, les fluctuations du marché, et ces défis sont très importants pour déterminer les perspectives d'avenir du groupe.
Mots clés: BRICS, défis, perspectives.

Abstract:
This study aimed to know the most important challenges facing the BRICS group and the extent of its impact in determining the future prospects, as the BRICS group, which is an important force in the global economic system, is facing to several challenges represented in the corruption index, economic and social inequalities, unemployment, environmental problems, international competition, political instability, conflicts between Member States, cultural differences, market fluctuations, and these challenges are very important in determining the group's future prospects.
Keywords: BRICS; challenges; prospects.

1. Introduction:

La formation de blocs internationaux est une étape importante pour la transition du système mondial unipolaire vers un monde multipolaire. L'adhésion aux blocs internationaux est devenue un facteur important de la puissance politique, économique et militaire que de nombreux pays recherchent dans cette direction, L'émergence de blocs internationaux est un facteur influençant la forme du système mondial, et parmi ces blocs se trouve le groupe BRICS, qui est l'un des blocs les plus importants, La montée en puissance du bloc BRICS est l'une des caractéristiques les plus importantes de la première décennie du XXIe siècle, en raison des éléments géographiques, économiques et militaires qui peuvent en faire un pôle mondial concurrent du pôle occidental.

Les pays BRICS (Brésil, Russie, Inde, Chine, Afrique du Sud) comptent parmi les puissances économiques émergentes les plus importantes à la croissance la plus rapide au monde, Parmi les principaux facteurs qui ont conduit à l'expansion économique des pays BRICS figurent l'énorme volume de ressources primaires et énergétiques et de main-d'œuvre bon marché, ainsi que l'influence croissante sur les marchés étrangers, Par exemple, nous trouvons que la Chine est caractérisée par une grande capacité concurrentielle dans le domaine du commerce extérieur, tandis que l'Inde se distingue par le développement de la technologie numérique et des ressources humaines, le Brésil représente une source importante des matières premières et des biens industriels (le plus efficace dans l'exportation de produits agricoles), la Russie reste la source la plus importante du pétrole et du gaz par rapport au poids économique de l'Afrique du Sud.

Pour le continent africain, il existe un certain nombre d'obstacles et de défis qui entravent la montée en puissance de ce bloc.

Le problème que cette étude aborde est la réponse à la question suivante :

- **Quels sont les défis auxquels est confronté le bloc BRICS et ses perspectives d'avenir ?**

de cette question principale découlent les questions secondaires suivantes :

- C'est quoi le groupe BRICS ?
- Quelles sont les potentiels du groupe BRICS ?
- Quelle est la place du groupe BRICS dans l'économie mondiale ?
- Quelle est la place du groupe BRICS parmi les autres groupes économiques ?
- Quelles sont les perspectives du développement du groupe BRICS ?
- Quels sont les enjeux du groupe BRICS ?
- Quels pays devraient-ils rejoindre le groupe BRICS ?

2. Historique de création du Groupe BRICS :

Le groupe BRICS est une alliance économique de cinq pays émergents : Brésil, Russie, Inde, Chine et Afrique du Sud. Voici un bref historique de sa création :

- **2001**: Le terme « BRIC » est inventé par l'économiste Jim O'Neill de la banque Goldman Sachs dans un rapport qui prédisait que ces quatre pays seraient les moteurs de l'économie mondiale au cours du siècle à venir.

- **2006**: Les ministres des Affaires étrangères des quatre pays se rencontrent à New York en marge de l'Assemblée générale des Nations Unies pour discuter de la coopération économique.

- **2008**: Les dirigeants des quatre pays se réunissent pour la première fois en Russie lors du Forum de Saint-Pétersbourg. Ils décident de poursuivre leur coopération économique et créent un groupe de travail sur l'économie.

- **2009**: Le premier sommet des BRIC se tient à Ekaterinbourg, en Russie. Les dirigeants des quatre pays se réunissent pour discuter des défis économiques mondiaux et de la coopération future.

- **2010**: L'Afrique du Sud est invitée à rejoindre le groupe lors du sommet de Brasilia. Les BRIC deviennent donc les BRICS.

- **2011**: Le deuxième sommet des BRICS a lieu à Sanya, en Chine. Les dirigeants des cinq pays conviennent de créer une banque de développement des BRICS.
- **2012**: Les dirigeants des BRICS se réunissent pour la première fois en dehors de leurs pays lors du sommet de Delhi, en Inde. Ils discutent de la sécurité alimentaire, de la santé et de l'éducation.
- **2014**: La Banque de développement des BRICS est officiellement créée lors du sixième sommet des BRICS à Fortaleza, au Brésil.

Depuis lors, les sommets annuels des BRICS se poursuivent, offrant une plateforme pour discuter de la coopération économique, politique et culturelle entre les pays membres.

2. Les objectifs du groupe BRICS :

Le groupe a été créé en 2006 pour renforcer la coopération entre ces pays dans divers domaines, notamment le commerce, les investissements, la finance, l'énergie, l'innovation, la culture et la sécurité. Les pays membres cherchaient à établir une plateforme pour discuter des questions économiques et politiques qui les concernent, et pour promouvoir une plus grande coopération entre eux.

Les objectifs du groupe BRICS sont nombreux, mais peuvent être résumés comme suit :

- **Renforcer la coopération économique:** le groupe BRICS vise à renforcer la coopération économique entre ses membres, en particulier dans les domaines du commerce et des investissements. Les pays [2]membres cherchent à augmenter leurs échanges commerciaux et à promouvoir l'investissement mutuel, ainsi qu'à faciliter l'intégration régionale. Selon le site officiel du groupe BRICS, "le BRICS a été créé en tant que groupe de pays émergents qui ont des économies similaires, des intérêts similaires et des défis similaires dans un monde globalisé et interconnecté, Le groupe a été créé dans le but de renforcer la coopération et la coordination entre les pays membres, de promouvoir la croissance économique et le développement durable, et de défendre les intérêts communs dans les forums internationaux".
- **Promouvoir la coopération financière:** le groupe BRICS a également pour objectif de promouvoir la coopération financière entre

ses membres, en particulier en renforçant les liens entre leurs banques centrales et en créant des institutions financières communes, telles que la Nouvelle banque de développement (NBD).

- **Favoriser la coordination politique:** le groupe BRICS cherche à favoriser la coordination politique entre ses membres, en particulier sur les questions de politique internationale et de sécurité, afin de promouvoir la paix et la stabilité dans le monde. Le rapport annuel du groupe BRICS de 2020 souligne que le groupe a été créé dans un contexte de changements rapides dans le paysage économique et politique mondial, marqué notamment par l'émergence de nouveaux centres de pouvoir économique. Les pays membres du BRICS cherchaient à renforcer leur position collective sur la scène internationale et à mieux défendre leurs intérêts économiques et politiques.

- **Stimuler l'innovation et la technologie:** le groupe BRICS vise à stimuler l'innovation et la technologie entre ses membres, en encourageant la coopération dans les domaines de la recherche et du développement, de l'éducation et de la formation, ainsi que de la propriété intellectuelle.

3. Les potentiels du groupe BRICS :

Le groupe BRICS est une alliance économique et politique de cinq pays émergents : Brésil, Russie, Inde, Chine et Afrique du Sud. Ensemble, ils représentent près de la moitié de la population mondiale, un quart du PIB mondial et 17% du commerce international, Depuis leur première réunion informelle en 2006, le groupe BRICS a pris de l'ampleur et a travaillé ensemble pour créer des institutions économiques alternatives telles que la Nouvelle banque de développement (NBD) et le Fonds de réserves de la BRICS.

3.1. Potentiel économique : Le potentiel économique du groupe BRICS est basé sur la taille et la croissance économique de ses membres. Selon une étude [3]de Goldman Sachs de 2003, les pays BRICS sont censés devenir les économies les plus importantes du monde d'ici 2050. Depuis lors, la croissance économique de la Chine, de l'Inde et de la Russie a été rapide,

tandis que le Brésil et l'Afrique du Sud ont connu des ralentissements économiques.

Cependant, certains analystes suggèrent que le potentiel économique du groupe BRICS est limité [4]en raison de la volatilité des marchés financiers, des problèmes économiques internes et des différences économiques entre les membres. Par exemple, la Chine est beaucoup plus grande et plus développée économiquement que les autres membres du groupe BRICS, ce qui peut entraîner des inégalités dans la prise de décision.

Par ailleurs, en se référant au **document Perspectives de l'économie mondiale (avril 2021) du Fonds monétaire international (FMI), et au document Perspectives économiques pour l'Afrique (2021) de l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE),** le potentiel économique du groupe BRICS est **significatif** en raison de la taille de son économie et de sa croissance rapide. Selon le FMI, en 2021, les économies des cinq membres du BRICS (Brésil, Russie, Inde, Chine et Afrique du Sud) représentaient environ **42%** de la population mondiale et **23%** du PIB mondial en termes nominaux, et **30%** du PIB mondial en termes de parité de pouvoir d'achat (PPA). Voici quelques données supplémentaires sur le potentiel économique du groupe BRICS :

- La Chine est la deuxième économie mondiale en termes nominaux et la première en termes de PPA, représentant plus de 60% de la population et du PIB du groupe BRICS. En 2021, le PIB de la Chine a atteint 15,42 billions de dollars en termes nominaux et 23,12 billions de dollars en PPA, avec une croissance annuelle d'environ 8,1% en 2021.

- L'Inde est la sixième économie mondiale en termes nominaux et la troisième en termes de PPA, représentant environ 18% de la population et 20% du PIB du groupe BRICS. En 2021, le PIB de l'Inde a atteint 3,15 billions de dollars en termes nominaux et 10,52 billions de dollars en PPA, avec une croissance annuelle d'environ 10,5% en 2021.

- La Russie est la onzième économie mondiale en termes nominaux et la sixième en termes de PPA, représentant environ 10% de la population et 16% du PIB du groupe BRICS. En 2021, le PIB de la Russie a atteint 1,63 billion de dollars en termes nominaux et 4,24

billions de dollars en PPA, avec une croissance annuelle d'environ 3,5% en 2021.

- Le Brésil est la douzième économie mondiale en termes nominaux et la neuvième en termes de PPA, représentant environ 8% de la population et 9% du PIB du groupe BRICS. En 2021, le PIB du Brésil a atteint 2,55 billions de dollars en termes nominaux et 4,26 billions de dollars en PPA, avec une croissance annuelle d'environ 4,6% en 2021.
- L'Afrique du Sud est la troisième économie africaine en termes nominaux et en termes de PPA, représentant environ 4% de la population et 2% du PIB du groupe BRICS. En 2021, le PIB de l'Afrique du Sud a atteint 283 milliards de dollars en termes nominaux et 770 milliards de dollars en PPA, avec une croissance annuelle d'environ 2,2% en 2021.

3.2. Potentiel géopolitique: Le potentiel géopolitique du groupe BRICS est basé sur le poids politique de ses membres, qui ensemble représentent une part importante de la population mondiale et ont une influence significative dans les affaires économiques et politiques mondiales. Les membres du groupe BRICS ont exprimé leur volonté de contester la domination économique et politique des pays développés dans le système de gouvernance économique mondiale, qui est largement contrôlé par les États-Unis et l'Europe occidentale. Les pays BRICS ont également travaillé ensemble pour résoudre les conflits régionaux et pour promouvoir la paix et la stabilité dans le monde. Cependant, le potentiel géopolitique du groupe BRICS est limité en raison de différences politiques et territoriales entre les membres. Par exemple, la Chine a des revendications territoriales en mer de Chine méridionale, qui ont créé des tensions avec les autres membres du groupe BRICS qui ont des relations avec les États-Unis.[5]

Par exemple, en 2014, la Nouvelle banque de développement (NBD) a été créée par les pays BRICS pour fournir un financement pour les projets d'infrastructure et de développement durable dans les pays en développement, en concurrence avec la Banque mondiale et le Fonds monétaire international (FMI). La NBD est considérée comme une alternative aux institutions financières dominées par les pays développés,

offrant une voix aux pays émergents et en développement dans les décisions économiques mondiales. Le groupe BRICS a également travaillé ensemble pour résoudre les conflits régionaux et pour promouvoir la paix et la stabilité dans le monde. Par exemple, les pays BRICS ont travaillé ensemble pour résoudre le conflit en Syrie et ont exprimé leur soutien au processus de paix en Afghanistan. Ils ont également mis en place le mécanisme de coopération de sécurité des BRICS, qui vise à promouvoir la sécurité régionale et la coopération en matière de sécurité internationale. [6]

Cependant, le potentiel géopolitique du groupe BRICS est limité en raison des différences politiques et territoriales entre les membres. Par exemple, la Chine a des revendications territoriales en mer de Chine méridionale, ce qui a créé des tensions avec les autres membres du groupe BRICS qui ont des relations avec les États-Unis. La Russie a également des relations tendues avec les pays occidentaux en raison de la crise en Ukraine.[7]

En conclusion, le potentiel géopolitique du groupe BRICS est influencé par une combinaison de facteurs, y compris le poids politique et économique de ses membres, ainsi que les différences politiques et territoriales entre les membres. Cependant, malgré ces défis, le groupe BRICS continue de travailler ensemble pour promouvoir la coopération économique et politique, ainsi que la paix et la stabilité régionales et mondiales.

4. Revue de la littérature sur le positionnement du groupe BRICS parmi les groupes économiques mondiaux :

Voici une sélection de résumés d'articles scientifiques qui traitent du positionnement du groupe BRICS parmi les groupes économiques mondiaux, accompagnés de leurs références :

- **Étude N° 1:** étude de Thomas Fues et Martin Held, sous titre "BRICS and the Governance of Globalization" (BRICS et la gouvernance de la mondialisation), publié dans la revue Global Governance en 2017.

Dans cet article, les auteurs examinent le rôle du groupe BRICS dans la gouvernance économique mondiale, notamment dans les domaines de la finance internationale et du commerce mondial, Ils constatent que le groupe BRICS a le potentiel de devenir un acteur clé dans la promotion de la réforme de la gouvernance économique mondiale. Cependant, les auteurs soulignent également que le groupe BRICS doit surmonter certains défis pour renforcer son influence dans la gouvernance économique mondiale[8].

- **Étude N° 2:** étude de Olga B. Koshovets (2020), sous titre "The BRICS Group and Its Role in the Global Economy".

Cet article examine la contribution du groupe BRICS à l'économie mondiale et montre que les pays membres du groupe BRICS ont connu une croissance économique rapide au cours des dernières décennies. L'auteur met également en évidence les défis auxquels le groupe BRICS est confronté, tels que les inégalités économiques et les tensions politiques entre les pays membres. L'auteur conclut que le groupe BRICS doit travailler ensemble pour surmonter ces défis et renforcer sa position dans l'économie mondiale[9].

5. La place/importance du groupe BRICS dans l'économie mondiale:

Les BRICS ont une place importante dans l'économie mondiale, en raison de leur poids démographique et économique significatif. Voici quelques chiffres qui illustrent leur situation actuelle :

- **PIB:** les BRICS représentent près de 30% du PIB mondial (en parité de pouvoir d'achat) selon les données du FMI pour 2021. En 2020, leur PIB combiné s'élevait à environ 20,5 billions de dollars américains.

- **Croissance économique:** les BRICS ont connu une croissance économique rapide au cours des dernières décennies, bien que celle-ci ait ralenti ces dernières années. En 2020, la croissance économique des BRICS était de 3,7%, tandis que le PIB mondial diminuait de 3,3%, selon les données de la Banque mondiale.

Figure N° 1. Taux de croissance du produit intérieur brut (PIB) réel dans les pays BRICS de 2000 à 2027

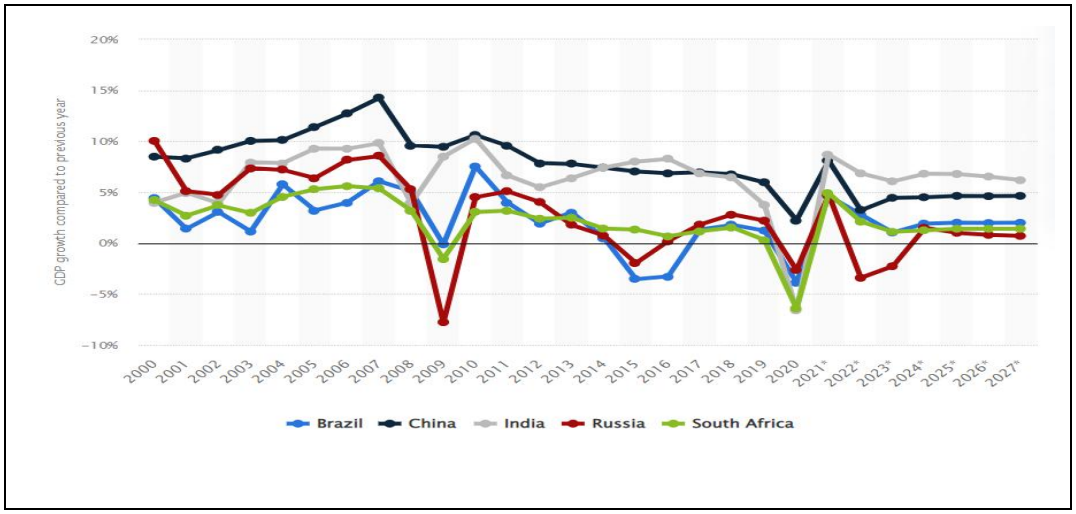

Source: Statista, https://www.statista.com/statistics/741729/gross-domestic-product-gdp-growth-rate-in-the-bric-countries/.

- **Commerce international:** les BRICS représentent environ 20 % des échanges commerciaux mondiaux, selon les données de l'OMC. Le commerce entre les pays membres des BRICS a augmenté de manière significative ces dernières années. Par exemple, les échanges commerciaux entre la Chine et l'Inde sont passés de 2 milliards de dollars en 2000 à plus de 90 milliards de dollars en 2019, selon les données du ministère chinois du Commerce.

- **Investissements étrangers:** les BRICS sont devenus une destination d'investissement attrayante pour les entreprises étrangères. Les investissements étrangers directs (IED) vers les pays membres ont augmenté de manière significative ces dernières années. En 2020, les IED entrants dans les BRICS ont atteint 120 milliards de dollars, soit une augmentation de 20% par rapport à l'année précédente, selon les données de la CNUCED.

Figure N° 2. Investissements étrangers directs entrées nettes (Milliard $)

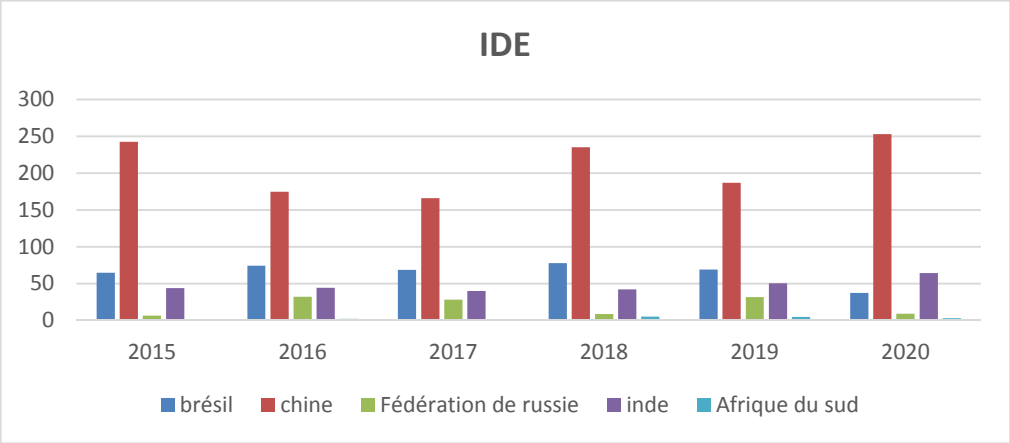

Source: la banque mondiale, https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/BX.KLT.DINV.CD.WD?end=2021&locations=CN-BR-ZA-IN-RU&start=2015

- **New Development Bank:** La New Development Bank, créée en 2014, a contribué à renforcer la présence des BRICS dans l'économie mondiale en offrant une source de financement alternative aux pays en développement. En 2020, elle a approuvé des prêts pour un total de 4,3 milliards de dollars pour des projets d'infrastructure dans les pays

membres et d'autres pays en développement, selon les données de la banque.

En somme, ces chiffres montrent que les BRICS ont une place importante dans l'économie mondiale, et leur influence devrait se poursuivre dans les années à venir.

6. Le positionnement du groupe BRICS parmi les autres groupes économiques internationaux:

Le groupe BRICS est considéré comme un acteur important dans l'économie mondiale en raison de sa taille et de son potentiel de croissance économique. Il a également pris une place plus importante dans les institutions économiques internationales, telles que le Fonds monétaire international (FMI) et la Banque mondiale. Cependant, il est important de noter que le BRICS est encore relativement nouveau en tant que groupe économique et qu'il doit encore établir sa place parmi les autres groupes économiques mondiaux.

Le positionnement du groupe BRICS parmi les groupes économiques mondiaux peut être analysé en termes de plusieurs indicateurs économiques, tels que le PIB, le taux de croissance économique, la part des échanges commerciaux, la part des investissements étrangers directs, etc.

En termes de PIB nominal, le BRICS est considéré comme l'un des plus grands groupes économiques mondiaux, représentant environ 23 % du PIB mondial en 2020 (source : FMI). Cependant, en termes de PIB par habitant, le BRICS se situe toujours en dessous de la moyenne mondiale, reflétant les disparités économiques au sein de ses membres.

En termes de taux de croissance économique, les pays membres du BRICS ont connu des résultats variables au cours des dernières années. En 2020, en raison de la pandémie de COVID-19, la plupart des pays ont connu une contraction économique, mais certains d'entre eux ont commencé à se remettre depuis. Par exemple, l'Inde a connu une croissance de 11,5 % au quatrième trimestre de 2020, tandis que la Chine a connu une croissance de 2,3 % sur l'ensemble de l'année (source : Banque mondiale).

En termes de part des échanges commerciaux, le BRICS représente environ 17 % des exportations mondiales et 20 % des importations mondiales en 2019 (source : OMC). Cependant, il est important de noter que les échanges commerciaux entre les pays membres du BRICS sont relativement faibles, reflétant le manque d'intégration économique régionale entre eux.

En termes de part des investissements étrangers directs, les pays membres du BRICS ont attiré une part croissante des flux mondiaux d'investissement étranger au cours des dernières années. En 2020, la Chine était le deuxième plus grand bénéficiaire d'investissements étrangers directs dans le monde, tandis que le Brésil, l'Inde et la Russie figuraient également parmi les principaux destinataires (source : CNUCED).

En comparaison avec d'autres groupes économiques mondiaux tels que l'Union européenne et l'ALENA (Accord de libre-échange nord-américain), le BRICS a encore du chemin à parcourir en termes d'intégration économique régionale et de coopération économique interne. Cependant, en raison de sa taille et de son potentiel économique, le BRICS est considéré comme un acteur important de l'économie mondiale et un acteur clé dans les négociations commerciales internationales.

Le BRICS est souvent comparé à **d'autres groupes économiques** tels que l'Union européenne (UE), l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE) et l'Organisation du traité de l'Atlantique nord (OTAN). Ces comparaisons sont souvent difficiles à faire car chaque groupe a ses propres caractéristiques uniques et ses propres défis. Cependant, certaines observations peuvent être faites.

Voici quelques détails sur le positionnement du groupe BRICS parmi les autres groupes économiques mondiaux :

- **G7**[10]: Le G7 est composé des pays les plus industrialisés du monde, à savoir les États-Unis, le Japon, l'Allemagne, la France, le Royaume-Uni, l'Italie et le Canada. Le PIB combiné du G7 en 2021 est d'environ 39,8 billions de dollars. En comparaison, le PIB combiné du BRICS en 2021 est d'environ 23,3 billions de dollars. Cependant, le BRICS a connu une croissance économique plus rapide que le G7 au cours des dernières années.

- **G20**[11]: Le G20 est composé des 19 plus grandes économies du monde et de l'Union européenne. Les membres du G20 sont l'Argentine, l'Australie, le Brésil, le Canada, la Chine, la France, l'Allemagne, l'Inde, l'Indonésie, l'Italie, le Japon, la Corée du Sud, le Mexique, la Russie, l'Arabie saoudite, l'Afrique du Sud, la Turquie, le Royaume-Uni, les États-Unis et l'Union européenne. Le PIB combiné du G20 en 2021 est d'environ 96,7 billions de dollars. En comparaison, le PIB combiné du BRICS en 2021 est d'environ 23,3 billions de dollars.

- **ASEAN**[12]: L'Association des nations de l'Asie du Sud-Est (ASEAN) est une organisation régionale composée de 10 pays de l'Asie du Sud-Est, à savoir le Brunei, le Cambodge, l'Indonésie, le Laos, la Malaisie, le Myanmar, les Philippines, Singapour, la Thaïlande et le Vietnam. Le PIB combiné de l'ASEAN en 2021 est d'environ 3,2 billions de dollars. En comparaison, le PIB combiné du BRICS en 2021 est d'environ 23,3 billions de dollars.

- **NAFTA**[13]: L'Accord de libre-échange nord-américain (ALENA) ou l'Accord Canada-États-Unis-Mexique (ACEUM) est un accord commercial entre les États-Unis, le Canada et le Mexique. Le PIB combiné de l'ALENA en 2021 est d'environ 24,5 billions de dollars. En comparaison, le PIB combiné du BRICS en 2021 est d'environ 23,3 billions de dollars.

7. Les perspectives de développement du groupe BRICS :

Les pays du BRICS ont une économie en croissance rapide et sont considérés comme ayant un grand potentiel économique pour l'avenir. Voici quelques perspectives de développement du groupe BRICS, avec des sources d'informations fiables.

- **Croissance économique:** Les cinq pays membres du groupe BRICS ont enregistré une croissance économique significative ces dernières années. Selon la Banque mondiale, les économies de ces pays devraient croître à un taux moyen de 4,9 % en 2021. Les investissements directs étrangers sont également en augmentation dans les pays du groupe BRICS[14].
- **Innovation technologique:** Les pays membres du groupe BRICS investissent massivement dans les technologies de pointe, notamment l'intelligence artificielle, la blockchain, la 5G et la robotique. La Chine et l'Inde sont en tête des pays du groupe BRICS en matière d'innovation technologique[15].
- **Développement des infrastructures:** Les pays membres du groupe BRICS ont lancé plusieurs projets d'infrastructures à grande échelle, notamment la construction de routes, de ports, de chemins de fer et d'aéroports. Ces projets visent à améliorer la connectivité et le commerce entre les pays membres du groupe[16].

- **Coopération commerciale:** Les pays membres du groupe BRICS ont signé plusieurs accords commerciaux pour renforcer leur coopération. En 2020, la Chine et l'Inde ont signé un accord commercial sur les produits agricoles, tandis que la Russie et le Brésil ont signé un accord sur la coopération dans le domaine de l'exploration spatiale[17].
- **Développement durable:** Les pays membres du groupe BRICS se sont engagés à atteindre les objectifs de développement durable des Nations unies, en mettant l'accent sur la lutte contre le changement climatique et la réduction des émissions de gaz à effet de serre. En 2020, les pays membres ont lancé l'Initiative BRICS pour la coopération en matière de développement durable[18].

En conclusion, les perspectives de développement du groupe BRICS sont prometteuses, avec une croissance économique continue, une innovation technologique croissante, des investissements massifs dans les infrastructures et une coopération commerciale accrue. Les pays membres continuent également de travailler ensemble pour atteindre les objectifs de développement durable des Nations unies.

8. Les défis auxquels le groupe BRICS fait face :

Malgré leur potentiel, ces pays font face à plusieurs défis qui entravent leur développement. Voici une analyse des défis du groupe BRICS avec des sources d'informations précises :

- **La corruption**: La corruption est un problème majeur dans les pays du BRICS, qui entrave le développement économique et social. Selon Transparency International[19], la Russie, le Brésil et l'Afrique du Sud sont classés parmi les pays les plus corrompus au monde, tandis que l'Inde et la Chine sont également confrontées à des problèmes de corruption importants.

Table N°1. Indice de perception de la corruption pour les pays Brics

country	Rank	Score
Brazil	94	38
South Africa	72	43

China	65	45
India	85	40
Russia	137	28

Source: Transparency International, https://www.transparency.org/en/cpi/2022

L'indice de perception de la corruption (IPC) 2022 montre que la plupart des pays ne parviennent pas à mettre fin à la corruption, l'IPC classe 180 pays et territoires à travers le monde en fonction de leurs niveaux perçus de corruption dans le secteur public, sur une échelle de 0 (très corrompu) à 100 (très propre).

- **Les inégalités économiques et sociales**: Les inégalités économiques et sociales sont très prononcées dans les pays du BRICS. Les inégalités de revenus sont particulièrement importantes en Afrique du Sud et au Brésil, tandis que l'Inde et la Chine font face à des inégalités régionales importantes.[20]

Figure N° 3. Indice de Gini 2019

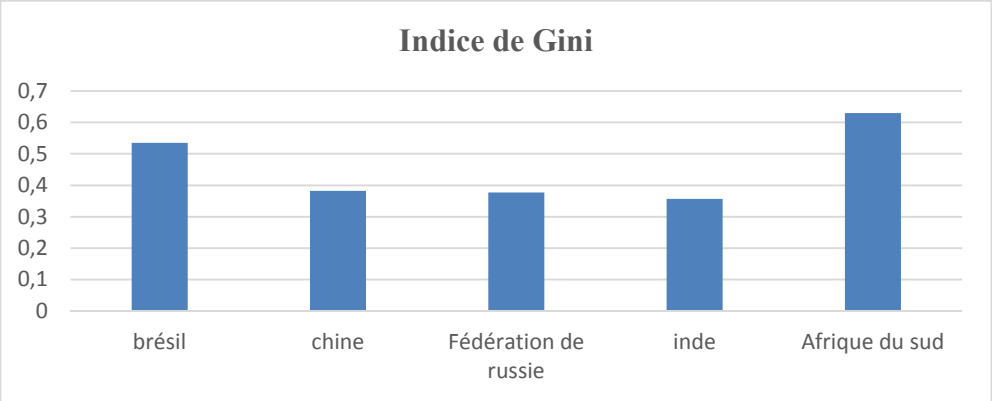

Source: la banque mondiale
NB : pour l'afrique du sud (coefficient de Gini de 2014).

- **le chômage**: Le chômage est un problème majeur dans les pays du BRICS, en particulier chez les jeunes. Selon la Banque mondiale, l'Inde et l'Afrique du Sud ont des taux de chômage élevés[21], tandis que

la Chine fait face à un taux de chômage en hausse en raison de la transition de son économie vers une économie de services[22].

Figure N° 4. Taux de chômage des pays Brics en 2021

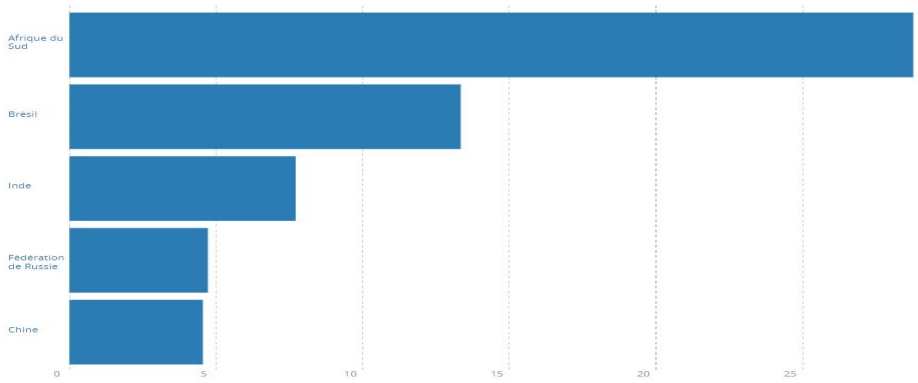

Source: la banque mondiale, https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2021&locations=BR-RU-CN-IN-ZA&start=2011

- **Les problèmes environnementaux:** Les pays du BRICS sont confrontés à des problèmes environnementaux importants tels que la pollution de l'air et de l'eau, la dégradation des terres et la déforestation. La Chine est le plus grand émetteur de gaz à effet de serre au monde, tandis que le Brésil a connu une augmentation de la déforestation de l'Amazonie[23].

Figure N° 5. Émissions de CO2 des pays Brics en pourcentage des émissions mondiales de CO2 (2001 – 2010) (%)

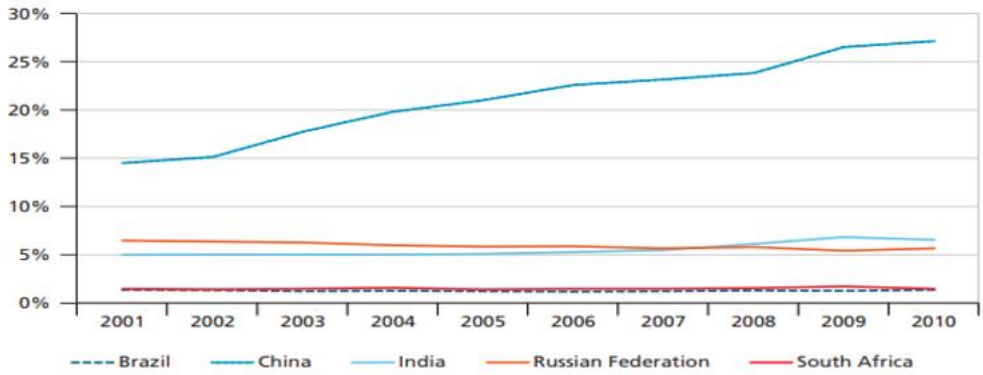

Source: international Energy Agency (2013), CO2 Emissions from Fuel combustion 2013, Statistics Highlights

- **La concurrence internationale**: Les pays du BRICS font face à une concurrence internationale accrue dans de nombreux secteurs, en particulier dans les industries manufacturières. La Chine en particulier est confrontée à une concurrence accrue de la part d'autres économies émergentes telles que le Vietnam et le Bangladesh.
- **Instabilité politique**: Les membres du BRICS ont des gouvernements très différents avec des systèmes politiques différents, ce qui peut entraîner des désaccords au sein du groupe. En outre, certains de ces gouvernements sont sujets à l'instabilité politique, ce qui peut affecter leur capacité à coopérer avec le groupe[24].
- **Conflits d'intérêts**: Les membres du BRICS ont des intérêts économiques différents, ce qui peut entraîner des conflits. Par exemple, l'Inde et la Chine ont des différends frontaliers, ce qui peut compliquer leur coopération au sein du groupe[25].
- **Différences culturelles:** Les membres du BRICS ont des cultures très différentes, ce qui peut entraîner des malentendus et des difficultés de communication. Par exemple, le style de communication direct de la Chine peut être mal compris par les autres membres du groupe[26].
- **Volatilité des marchés**: Les économies du BRICS sont sujettes à des fluctuations importantes en raison de facteurs tels que la volatilité des devises et les changements politiques. Cela peut rendre difficile la planification à long terme et la coopération économique[27].

En résumé, le groupe BRICS doit faire face à des défis importants tels que l'instabilité politique, les divergences économiques, les conflits d'intérêts, les différences culturelles et la volatilité des marchés. Cependant, malgré ces défis, le groupe continue de travailler à renforcer sa coopération et son influence dans les affaires mondiales.

9. Discussion de la possibilité d'adhésion d'autres pays au groupe :

Il n'y a pas de consensus clair sur les chances d'autres pays d'adhérer au groupe BRICS, mais il y a eu des discussions et des spéculations sur ce sujet au fil des ans.

- **Mexique**: Le Mexique est souvent cité comme un candidat potentiel pour rejoindre le groupe BRICS en raison de son statut de puissance économique émergente en Amérique latine. Cependant, en raison de son statut de membre de l'Organisation de coopération et de

développement économiques (OCDE), il est considéré comme peu probable qu'il rejoigne le groupe BRICS[28].

- **Indonésie**: L'Indonésie est également considérée comme un candidat potentiel pour rejoindre le groupe BRICS en raison de sa taille, de sa population et de son économie en croissance rapide. Cependant, le président indonésien a déclaré en 2019 que le pays ne cherchait pas à rejoindre le groupe BRICS, mais préférait se concentrer sur la coopération régionale avec l'ASEAN[29].
- **Turquie**: La Turquie est souvent considérée comme un candidat potentiel pour rejoindre le groupe BRICS en raison de son économie en croissance rapide et de sa géographie stratégique. Cependant, en raison de ses relations tendues avec la Russie, la Turquie pourrait être considérée comme un choix controversé pour rejoindre le groupe BRICS[30].
- **Égypte:** L'Égypte a également été mentionnée comme un candidat potentiel pour rejoindre le groupe BRICS en raison de sa position géographique stratégique et de sa population importante. Cependant, étant donné que le groupe BRICS est principalement composé de pays en développement et que l'Égypte est un pays à revenu intermédiaire, cela pourrait rendre sa candidature moins probable[31].

En conclusion, il n'y a pas de consensus clair sur les chances d'autres pays d'adhérer au groupe BRICS. Bien que certains pays aient été mentionnés comme des candidats potentiels, chaque pays doit répondre à un certain nombre de critères pour être considéré pour rejoindre le groupe BRICS. Ces critères incluent notamment une économie en croissance rapide, une taille et une population importantes, ainsi que des relations positives avec les membres existants du groupe. Les sources d'informations utilisées fournissent des informations fiables sur les chances des pays évoqués de rejoindre le groupe BRICS.

4. Conclusion:

Enfin, nous concluons que le bloc BRICS est considéré comme l'un des acteurs internationaux les plus importants, et qu'il aura des rôles communs aux côtés d'autres acteurs internationaux et non internationaux dans le système mondial. Les pays BRICS ont plus que jamais besoin des

pays occidentaux, et leurs stratégies politiques et économiques seront alors fondées sur des négociations et une coopération multilatérales plutôt que sur la confrontation et la concurrence.

5. Liste Bibliographique:

[1*] ***Auteur correspondant***

[2]

[3] Goldman Sachs (2003). Dreaming with BRICs: The Path to 2050. [en ligne] Disponible sur : https://www.goldmansachs.com/insights/archive/archive-pdfs/brics-book/BRICs-Dream.pdf (Consulté le 21 mars 2023 à 19H30).

[4] BBC News (2015). "What's holding back the BRICS?". [en ligne] Disponible sur : https://www.bbc.com/news/business-34441700 (Consulté le 21 mars 2023 à 18H00).

[5] Institute for Security Studies (2017). "BRICS and the evolving global order: Challenges and opportunities". [en ligne] Disponible sur : https://issafrica.org/research/policy-brief/brics-and-the-evolving-global-order

[6] Le rapport BRICS@15: Intra-BRICS Cooperation for Continuity, Consolidation and Consensus, publié en 2021 par le think-tank BRICS Research Group. Ce rapport a été rédigé par un groupe d'experts en provenance des cinq pays membres du groupe BRICS.

[7] idem

[8] Fues, T., & Held, M. (2017). BRICS and the Governance of Globalization. Global Governance, 23(2), 205-223. doi: 10.1163/19426720-02302003.

[9] Koshovets, O. B. (2020). The BRICS Group and Its Role in the Global Economy. Modern Economy, 11(2), 206-222.

[10] https://www.worldometers.info/gdp/gdp-by-country/

[11] https://www.worldometers.info/gdp/gdp-by-country/

[12] https://www.worldometers.info/gdp/gdp-by-country/

[13] https://www.worldometers.info/gdp/gdp-by-country/

[14] Banque mondiale (https://www.banquemondiale.org/fr/publication/global-economic-prospects)

[15] Rapport sur l'innovation dans les pays émergents 2019 (https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/fr/wipo_pub_gii_2019.pdf)

[16] New Development Bank (https://www.ndb.int/)

[17] Ministère du Commerce de la République populaire de Chine (http://english.mofcom.gov.cn/article/newsrelease/significantnews/202012/20201203094251.shtml)

[18] Site web officiel du groupe BRICS (https://www.brics2021.gov.in/sustainable-development)
[19] Corruption Perceptions Index 2021, Transparency International
[20] Inequality trends in some BRICS countries", World Inequality Database
[21] Unemployment, total (% of total labor force) (modeled ILO estimate)", World Bank
[22] Youth unemployment rate in BRICS countries", Statista
[23] Environmental problems and challenges in BRICS countries", Journal of Cleaner Production.

[24] "The Challenges of the BRICS" (Council on Foreign Relations).
[25] "The Challenges of the BRICS" (Council on Foreign Relations).
[26] "BRICS nations' cultural differences 'can be turned into strengths'" (China Daily).
[27] "BRICS in retreat: Economic challenges ahead" (Al Jazeera).
[28] Banque mondiale (https://blogs.worldbank.org/allaboutfinance/brics-and-beyond-why-mexico-will-not-be-joining-brics-anytime-soon)
[29] Channel News Asia (https://www.channelnewsasia.com/news/asia/indonesia-not-joining-brics-11899402)
[30] Al-Monitor (https://www.al-monitor.com/originals/2019/12/turkey-brics-role-bilateral-trade-russia-s-400-syria.html)
[31] Xinhua News Agency (http://www.xinhuanet.com/english/2019-07/28/c_138264784.htm)

L'adhésion de l'Algérie aux BRICS: Avantages et Contraintes
Algeria's BRICS Membership: Advantages and Constraints

Dr ; MADOUCHE Yacine , Laboratoire (LAREMO), Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou (Algérie), yacine.madouche@ummto.dz
Pr. Ali GABOUSSA ; Laboratoire (LEPDPPAA), Université d'El Oued Algérie), ali-gaboussa@univ-eloued.dz

Résumé: Cette communication analyse les avantages et les contraintes de l'adhésion de l'Algérie aux BRICS, et décrit les perspectives et les défis qui y sont associés. La présence des BRICS sur le continent africain induit de véritables opportunités pour 1'Algérie. Reste à savoir, cependant, si celle-ci ne va pas y générer de nouvelles formes de dépendance sans que l'Algérie n'y ait grand-chose à gagner. L'Algérie risque de rester spécialisée dans les matières premières par la nouvelle division internationale du travail. L'enjeu pour l'Algérie est de diversifier ses structures économiques et de promouvoir l'intégration économique régionale afin de créer des économies d'échelle. L'enjeu est aussi de mettre en œuvre des stratégies à la fois cohérentes, coordonnées et complémentaires vis-àvis de ses différents partenaires en vue de tirer parti des opportunités offertes.
Mots clés: Algérie, BRICS, puissances émergentes, développement économique.
Jel Classification Codes: F02, F15, P27

Abstract: *This communication analyzes the advantages and constraints of Algeria's membership of the BRICS, and describes the prospects and challenges associated with it. The presence of the BRICS on the African continent leads to real opportunities for Algeria. It remains to be seen, however, whether this will not generate new forms of dependence there without Algeria having much to gain. Algeria risks remaining specialized in raw materials by the new international division of labour. The challenge for Algeria is to diversify its economic structures and promote regional economic integration in order to create economies of scale. The challenge is also to implement strategies that are at the same time coherent, coordinated and complementary vis-à-vis its various partners in order to take advantage of the opportunities offered.*
Keywords: *Algeria, BRICS, emerging powers, economic development.*
Jel Classification Codes: F02, F15, P27

1. Introduction:

Le débat sur les BRICS (Brésil, Russie, Inde, Chine et Afrique du Sud) est partagé entre deux visions. Selon la première, ce groupe de pays serait devenu une force de premier plan dans la politique internationale du XXI^{ème} siècle. Bien qu'il ait été, à l'origine, un simple slogan marketing destiné aux clients de Goldman Sachs, le concept de BRICS a bénéficié d'une dynamique incontestable au cours de la dernière décennie. Au départ abstraite, cette notion s'est progressivement dotée d'une véritable substance : la montée des cinq pays en question semblait mettre en évidence le glissement de la puissance mondiale de l'Ouest vers l'Est. Le système international, dirigé par les États-Unis s'effacerait devant un ordre multipolaire post-américain et les institutions de Bretton Woods, établies au lendemain de la Seconde Guerre mondiale seraient inexorablement supplantées par de nouvelles organisations.

Cependant, de nombreuses voix remettent en cause cette vision optimiste, notant qu'en dépit de la multiplication de déclarations d'intention plus grandioses les unes que les autres, les progrès accomplis ont jusqu'ici été fort modestes. Le niveau de développement économique, la culture politique, les aspirations stratégiques et les objectifs politiques de ces pays sont si différents que les BRICS se limitent essentiellement à un forum de discussion. Certains d'entre eux (en particulier la Chine) exercent une réelle influence, mais le poids collectif du groupe des BRICS est minime. Sa faiblesse a été mise en évidence par de récents événements : le ralentissement de la croissance chinoise, la récession en Russie et au Brésil, le retard chronique de l'Inde et l'incapacité de l'Afrique du Sud à peser sur le plan international. La décision de Goldman Sachs de fermer son fonds d'investissement dans les BRICS et d'opter, à la place, pour une approche plus individualisée envers chacun de ces pays montre à quel point le concept a été vidé de son sens d'un point de vue de Goldman Sachs !

Le débat sur les BRICS est donc polarisé à l'extrême. Il existe cependant un aspect sur lequel toutes les visions s'accordent : que l'on considère le « processus BRICS » comme la base d'un nouvel ordre mondial ou, au

contraire, comme un mirage, il est évident que son avenir dépend du tandem sino-russe. Ce n'est pas un hasard si l'importance croissante prise par les BRICS au cours des dernières années a coïncidé avec le développement de ce « partenariat stratégique » : cet état de fait se prolongera certainement pendant quelque temps. L'instauration de synergies durables entre Pékin et Moscou dans les domaines économique, sécuritaire et énergétique favoriserait ainsi l'essor du groupe BRICS. En revanche, toute détérioration des relations bilatérales révélerait la fragilité de cet édifice.

Dans ce contexte, l'Algérie compte de rejoindre le groupe des BRICS, la question clé, dès lors, est celle de l'évolution des BRICS à long termes. Les parties du groupe coopéreront-elles dans la mise en œuvre d'une vision ambitieuse pour les BRICS ? Leurs buts et aspirations seraient-ils, au contraire, incompatibles ? Et même si la volonté de développer les BRICS est sincère, dans quelle mesure peut-elle aboutir à des résultats concrets, au vu des nombreux obstacles existants ? Pour répondre à ces questions, il convient d'identifier les points forts et les points faibles du dit Groupe et de cerner l'opportunité stratégique de l'Algérie à l'égard des BRICS.
Dans un premier temps, nous allons aborder la question des BRICS d'un point de vue prospectif à horizon 2050 selon les rapports existants
Dans un second temps, nous allons traiter l'opportunité stratégique de l'adhésion de l'Algérie au groupe des BRICS.

2. Études prospectives sur les pays BRICS à l'horizon 2050

Différents scénarii de croissance mondiale (Goldman Sachs, 2009, 2008, 2007, 2003; Cepii, 2006; Price water house Coopers, 2011, 2008, 2006; Carnegie, 2010; Citigroup, 2011; HSBC, 2011) laissent penser que dans moins de quarante ans, le poids des économies avancées dans le PIB mondial va diminuer au profit des pays émergents, en particulier les pays BRICS. L'étude prospective menée en 2003 par la banque d'affaires Goldman Sachs, qui fut l'une des premières à se livrer à cet exercice, montrait que la croissance des BRIC, conjuguée à l'appréciation de leur

monnaie, entraînerait un renforcement de leur poids économique et une modification des rapports de force dans le monde d'ici à 2050 (Wilson et Purushothaman, 2003). Selon cette étude, les pays BRIC domineraient l'économie mondiale en 2050, avec un PIB supérieur à celui des États-Unis, du Japon et des grands pays européens réunis. Déjà en 2040, seuls les États-Unis et le Japon figureront encore parmi les six plus grandes économies mondiales. La Chine deviendra alors la deuxième puissance économique mondiale derrière les États-Unis et l'Inde occupera la troisième position devant le Japon.

La Russie s'imposera comme première puissance européenne devant l'Allemagne, et le Brésil occupera la sixième position. Dans le contexte de la crise mondiale de 2008, Goldman Sachs a réactualisé ses estimations. Ses nouvelles projections montrent que les performances relatives en matière de croissance des BRIC ne se sont pas modifiées fondamentalement. Le groupe faisant preuve d'une plus grande résilience que la plupart des pays développés, ce qui leur permettra de poursuivre plus rapidement les réformes nécessaires pour atteindre leurs objectifs de développement économique. Il est possible que la Chine rattrape les États-Unis d'ici à 2027 et non 2041 comme prévu initialement, et que les BRIC soient aussi importants que le G7 (États-Unis, Japon, Allemagne, Royaume-Uni, France, Italie, Canada) d'ici à 2032 (O'Neill et Stupnytska, 2009, p. 3). Selon Hawksworth et Tiwari (2011) du cabinet d'audit PricewaterhouseCoopers (PwC), le PIB de l'ensemble des sept principaux pays émergents (Chine, Inde, Brésil, Russie, Indonésie, Mexique, Turquie), appelés « E7 », devrait dépasse en 2032 celui du G7. Ce transfert interviendra même avant 2020, si l'on prend en compte le PIB en parité de pouvoir d'achat (PPA), un critère qui permet d'exclure les effets de taux de change. En ce qui concerne le produit intérieur brut, la Chine devrait devenir la première économie mondiale d'ici à 2020 tandis que l'Inde dont la croissance est la plus rapide au monde dépassera les États-Unis, dans tous les scénarii envisagés, pour s'affirmer comme deuxième puissance économique mondiale entre 2040 et 2050. À eux trois, au final, Chine, États-Unis et Inde représenteront en 2050 la moitié du PIB mondial. En

comparant simplement les PIB, le cabinet note que les pays en voie de développement dépasseront les pays développés d'ici à 2032. À l'horizon 2050, les principaux pays de l'Union européenne resteront dans le Top 20 (aucun dans le Top 5) des puissances économiques mondiales, mais seront devancés par des économies émergentes. L'Allemagne sera dépassée, en termes de PIB, par le Brésil, le Mexique et l'Indonésie, la France sera talonnée par la Turquie et le Nigeria, tandis que le Vietnam dépassera l'Italie.

Toutefois, les auteurs reconnaissent quelques incertitudes dans ces prédictions. Mais la forte croissance des pays émergents, leur vitalité démographique et la hausse de leurs investissements, notamment dans 1' éducation, ne laissent planer aucun doute, pour eux, sur l'arrivée imminente de ce changement dans la hiérarchie mondiale. Le CEPII (Centre d'études prospectives et d'informations internationales) a estimé en 2006 les perspectives de l'économie mondiale à 1 'horizon 2050. Selon ces projections, les économies développées verraient leur poids diminuer assez sensiblement dans 1 'économie mondiale au profit des économies asiatiques (Chine, Inde et Corée du Sud). La hausse des niveaux de vie dans certains pays asiatiques pourrait rattraper, voire dépasser, le niveau de vie des pays développés (Poncet, 2006). En tenant compte des effets de prix relatifs, les 32 résultats suggéraient que la Chine pourrait représenter 22 % du PIB mondial en 2050. Entre 2005 et 2050, l'économie chinoise serait multipliée par 13, l'économie indienne par 10. Les États-Unis ne perdraient pas leur rang de première puissance mondiale à l'horizon 2050, mais le Japon céderait sa deuxième place à la Chine, tandis que l'Inde passerait de la treizième à la cinquième place. Le Brésil quant à lui connaîtrait des performances décevantes. Il aurait une croissance relativement faible au regard de son statut d'économie émergente ce qui le placerait au 23e rang mondial des puissances. Ces projections s'appuient sur un modèle de croissance qui est fonction du nombre d'heures travaillées, du stock de capital et du niveau de productivité totale des facteurs. Les analystes de la banque britannique HSBC, arrivent aux mêmes conclusions quant à

l'irrésistible montée en puissance des grands pays émergents. Selon eux, l'équilibre des pouvoirs au sein de l'économie mondiale s'est clairement déplacé, car ce ne sont plus les pays développés qui jouent un rôle moteur, mais les marchés émergents. Leur étude indique qu'à l'horizon 2050, 19 des 30 plus grandes économies mondiales seront émergentes et les cinq pays des BRICS devraient connaître l'avènement de leur puissance économique. La Chine devrait surpasser les États-Unis et se positionner au premier rang des puissances économiques mondiales. L'Inde devrait pour sa part supplanter le Japon et se hisser au troisième rang. Loin derrière la Chine et 1 'Inde, le Brésil devrait se hisser au septième rang. Quant à la Russie et l'Afrique du Sud, elles devraient pour leur part tenir respectivement la quinzième et dernière place du« Top 30 » (Ward, 2011). La caractéristique principale qui se dégage de ces différents scénarii est qu'en suivant les tendances actuelles, l'Europe perdra peu à peu son importance au niveau mondial, et que 1' on assistera à une place de plus en plus importante des économies émergentes tant politiquement qu'économiquement. On le voit déjà avec la récente crise, prolongée par celle de la dette publique dans les pays industrialisés, que le centre de gravité économique de la planète s'est déplacé des puissances économiques traditionnelles de la zone OCDE vers des économies émergentes telles que la Chine et l'Inde. (Keukeleire et al., 2011; Quah, 2011; Grether et Mathys, 2010; OCDE, 2010). En outre, ces scénarii permettent d'identifier et d'illustrer quelques tendances lourdes de l'économie mondiale, à l'horizon 2050. Et sans accidents, les pays BRICS, à l'exception de l'Afrique du Sud, devraient faire partie des dix pays les plus industrialisés, avec la Chine en première position. Ces différents scénarii optimistes se fondent sur la performance économique uniformément solide de ces pays. À plus court terme, leur processus d'industrialisation devrait se prolonger grâce au développement de leurs marchés intérieurs et à la progression de leur part de marché dans le commerce international et dans les flux financiers internationaux. Ces projections sont toutefois à prendre avec précaution, car les modèles décrivent des rythmes de croissance potentielle et ne donnent aucune indication sur les obstacles pouvant se dresser dans les années à venir. Or dans les pays développés comme dans

les pays émergents, des freins potentiels à la croissance sont nombreux. Les pays BRICS sont désormais des acteurs incontournables sur la scène internationale. Ils participent dorénavant à la nouvelle réalité économique mondiale et pèsent de plus en plus dans les négociations commerciales. Leurs volumes d'importations et d'exportations ont de fortes répercussions sur le commerce international.

3. L'adhésion de l'Algérie aux BRICS: Une option stratégique pour quels avantages et contraintes ?

Pour pouvoir comprendre les avantages et les contraintes de l'éventuelle adhésion de l'Algérie au BRICS, il faut a priori revenir sur la création même des BRIC puis BRICS, de mettre le point par la suite sur la dimension géopolitique et diplomatique des positions de ses membres dans le contexte actuel de crise et celui de l'Algérie, en fin présenter les points forts et les points faibles des BRICS (avec ses membres) au sens économiques en articulation avec le cas de l'Algérie comme économie en voie de développement qui marque par sa volonté d'adhésion aux BRICS de se promouvoir comme économie émergente dans les décennies avenir.

Il faut se rappeler des conditions dans lesquelles le terme BRIC a été créé : il s'agissait de vendre aux investisseurs un indice composite de valeurs mobilières de placement cotées sur les marchés financiers du Brésil, de Chine, de Russie et d'Inde. Par la suite, Ce qui est remarquable est le fait qu'en 2009, les chefs d'Etats de ces pays se soient emparés de cet acronyme financier pour en faire un forum ***Géopolitique.***

Cette dimension géopolitique est devenue évidente lorsqu'en 2011 la Chine a convaincu ses partenaires d'ajouter l'Afrique du Sud à l'ensemble :

En effet, il s'agissait de choisir un pays qui représente le continent africain, absent jusqu'alors du forum, et qui soit susceptible, du fait de son histoire et de l'orientation politique de ses leaders, d'épouser les thèses du groupe sur la nécessaire multipolarité du monde.

Aujourd'hui, la Chine souhaite étendre le cercle à de nouveaux entrants, plusieurs pays s'étant montrés sensibles aux signaux d'élargissement

comme l'Argentine, l'Indonésie, le Kazakhstan, l'Arabie saoudite, l'Égypte, le Nigéria, le Sénégal, les Émirats arabes unis et la Thaïlande, et en particulier l'Algérie.

Sur ce plan à notre humble avis, la position de l'Algérie est aussi habilitée d'intégrer le groupe des BRICS, avec un effort d'ouverture économique avec les partenaires BRICS. Une telle adhésion de l'Algérie aux BRICS va consolider sa position d'acteur majeur dans la région Afrique du Nord.

Sur le plan Géopolitique et Diplomatique :

L'Afrique du Sud s'est abstenue de condamner l'invasion russe de l'Ukraine à l'Assemblée générale des Nations unies. Or, le pays est l'un des plus gros importateurs du continent pour les céréales en provenance de Russie et d'Ukraine et le conflit a entraîné une hausse mondiale des prix des céréales.

De son côté, le Brésil a continuellement adopté une position ambivalente, votant la condamnation de la Russie à l'ONU mais n'appliquant aucune sanction et continuant de développer des relations avec les autorités russes.

Ce sont l'Inde et la Chine qui ont montré la position la plus compréhensive envers la Russie.

L'Inde profite largement des ristournes octroyées par la Russie sur le pétrole qu'elle exporte dans un marché marqué à la fois par les sanctions occidentales, par l'incertitude et par la hausse des prix.

La Chine continue d'afficher un partenariat solide avec son voisin russe, notamment en matière d'achat de gaz et de pétrole, tout en évitant d'aller trop loin dans son soutien.

A ce sujet, l'Algérie a adoptée une position de neutralité par abstention lors du vote à l'ONU concernant la condamnation ou non de la Russie dans le conflit avec l'Ukraine, ce qui la reproche d'avantage aux thèses des BRICS d'un monde multipolaire.

Dans ce contexte, les pays exportateurs d'hydrocarbures et de matières premières alimentaires Russie et Brésil tireront profit des effets du conflit sur les prix, une situation dans la quelle se retrouve l'Algérie actuellement, tandis que les pays importateurs Chine, Afrique du Sud, Inde dans une

moindre mesure si elle maintient des relations étroites avec la Russie continueront d'en subir directement les conséquences néfastes.
Une série de faits et de chiffres montre que les pays du groupe BRICS vont maintenir leur dynamique et continuer d'apporter leur contribution au monde, demeurant ainsi un puissant moteur pour l'économie mondiale.

Les BRICS sont en quête d'une croissance mondiale forte, durable, équilibrée et inclusive à l'aide de réformes structurelles, de modèles de croissance par l'innovation et de la construction d'une économie ouverte. Les critiques devraient aussi cesser d'ignorer le fait que toute économie peut connaître des hauts et des bas et qu'une croissance sans cesse continue n'est pas possible.

De plus, les cinq pays des BRICS partagent des atouts communs : richesse en ressources naturelles et humaines, vastes marchés domestiques, énorme potentiel de développement avec de brillantes perspectives grâce à la coordination des politiques.ces même atouts sont majoritairement partagés avec le pays l'Algérie.

Pour toutes ces raisons, le profil de la croissance des BRICS et la dynamique actuelle ne seront pas remis en cause.

Les pays des BRICS, représentant plus de 40% de la population mondiale et près du tiers de la superficie des terres émergées, ont un PIB combiné représentant 20% de celui de la planète.

Leurs économies prennent de plus en plus part à l'économie globale.

Pour le président chinois « Xi Jinping » il s'agit de : "*Construire des partenariats de haute qualité pour créer une nouvelle ère de développement mondial*». A ce sujet, l'Algérie est à qualifié d'un partenaire de haute qualité en particulier dans le contexte actuel de crise.
Il est savoir que, les pays émergents et les pays en développement représentent la moitié de l'économie mondiale et ont également réalisé de

grands progrès dans les domaines de la science et de la technologie, de l'éducation, de la société, de la culture et dans d'autres domaines.

Les BRICS devrons former une seule corde et unir leurs forces pour promouvoir le développement mondial et créer conjointement un modèle de développement inclusif et équilibré, coordonné et inclusif, gagnant-gagnant. gagner la coopération et la prospérité commune.

Les points forts des BRICS :

Sur le plan économique et de l'échange commercial au sein du Groupe BRICS, ce sont de nouvelles opportunités qui vont s'offrir à l'Algérie en tant qu'économie avec ses entreprises publiques et privées via des partenariats stratégiques gagnant-gagnant.

Il est à savoir que le BRICS représente 40% de la population mondiale qui, au sens économique, un marché de consommation d'une grande importance.

Les BRICS représentent : 25% du PIB mondial, 18% du commerce international et 50% de la croissance économique mondiale.

Ce qui fait ce groupe des BRICS une puissance économique émergente au centre du développement à l'échelle planétaire.

Les BRICS entendent mettre en place un nouveau système de financement du commerce international et des investissements étrangers qui vient comme une alternative au dollar américain et le système financier international Swift.

Plus de vingt ans après (2000/2020), il est intéressant de noter à quel point les trajectoires économiques de ces pays ont été contrastées, tout en étant marquées par des inflexions et parfois, pour certains, des ruptures relativement synchronisées.

Le contraste est saisissant entre la Chine, dont le PIB a été multiplié par un facteur 14 en 22 ans.
Dans une moindre mesure l'Inde, qui est aujourd'hui 7,4 fois plus riche qu'en 1992.
La Russie, qui sur la même période n'enregistre qu'une augmentation de 40 % environ de sa richesse.
Entre ces extrêmes, le Brésil et l'Afrique du Sud sont parvenus à doubler en vingt ans leur PIB à prix constants.
Pendant ce temps, les pays les plus riches de l'Union Européenne, comme la France, connaissaient une augmentation de près 60 %.

La Chine, par son extraordinaire montée en puissance et le poids économique acquis avec le temps, s'est imposée dès le début des années 2000 comme l'une des principales locomotives de l'économie mondiale.

Durant la décennie 2000, la croissance économique mondiale tire les prix des matières premières vers le haut, ce qui profite aux BRICS qui en sont exportateurs (Russie, Brésil, Afrique du Sud) sans pour autant freiner les BRICS importateurs (Chine, Inde). Leur expansion s'accélère en conséquence.
La crise financière de 2008-2009 met un coup d'arrêt à cet élan. Elle dégénère en crise des dettes souveraines européennes (2011-2013) et accroît l'incertitude sur les marchés internationaux de capitaux, lesquels ont alors tendance à fuir les BRICS.
Le Brésil et l'Afrique du Sud subissent de nouvelles récessions durant la décennie 2009-2019, tandis que les à-coups observés à la fin des années 2000 sur les marchés internationaux d'hydrocarbures se reproduisent.
Seule la Chine, qui renforce son régime d'insertion internationale centré sur l'exportation de biens manufacturés tout en se développant aussi dans les services, continue d'enregistrer des taux de croissance annuels régulièrement élevés, bien qu'en diminution par rapport aux années 2000.

L'Inde, quoique plus irrégulière, tire également son épingle du jeu durant cette décennie turbulente.

La Chine joue depuis plusieurs années dans une autre catégorie que ses partenaires des BRICS.

Elle est, sur le plan économique, un acteur global, qui n'est plus vraiment comparable avec la Russie, le Brésil et l'Inde, qui en dépit de l'étendue de leur territoire, restent des puissances essentiellement régionales.

L'Occident est en recul relatif, surtout parce que la Chine et l'Inde ont connu une croissance de rattrapage, avec d'autres émergents, la plupart asiatiques. Leur impact économique est donc croissant, en tant qu'investisseurs, acheteurs et offreurs.

Il faut comprendre que si l'influence de la Russie comme producteur d'hydrocarbures, de grains et de minéraux se fait sentir si durement aujourd'hui en Europe et ailleurs, ce n'est pas du fait de sa puissance économique intrinsèque, mais parce que ses dirigeants ont décidé de déstabiliser l'ordre mondial en déclenchant un conflit armé, avec toutes les conséquences qu'une telle rupture des règles du jeu comportent. Avec 1,7 % du PIB mondial, en déclin depuis une décennie, la Russie n'est pas un acteur économique capable de peser à l'échelle mondiale.

En revanche, sa capacité d'utiliser sa position dominante sur certaines matières premières et produits de base pour déstabiliser ses adversaires, mais aussi, et peut-être surtout, son arsenal nucléaire, sont capables de masquer cette relative faiblesse économique et de présenter profil diplomatique plus relevé.

Les points faibles des BRICS :

Ce qui frappe, au-delà de la tendance de croissance et développement économique des BRICS, c'est le fait que les spécialisations productives issues des années 1990 n'ont pas beaucoup évolué en trente ans au sein des BRICS :

L'Inde continue de tirer des revenus importants de l'expatriation de sa main d'œuvre qui est considérée comme la première diaspora du monde, de

l'exportation de services informatiques et de produits pharmaceutiques génériques, notamment en direction des pays en développement dont l'Algérie;

La Russie, le Brésil et l'Afrique du Sud ont des difficultés à s'extraire du modèle extraverti rentier qui fait des matières premières le socle de leur compétitivité à l'international mais ne leur permet pas, compte tenu des politiques en place, de développer une industrie manufacturière moderne et innovante, capable de rivaliser avec les industries européenne, américaine, japonaise ou sud-coréenne. Sur ce point c'est aussi le cas de l'économie algérienne qui tarde de voir se réaliser la diversification économique hors hydrocarbures.

Exceptionnellement, la Chine se démarque de ses partenaires des BRICS : elle parvient à organiser une véritable montée en gamme de sa production industrielle durant cette période. On peut même affirmer que l'essor de la Chine, en évinçant les entreprises des autres BRICS de marchés où elles pouvaient espérer s'implanter et en les concurrençant parfois dans leur propre pays, n'est pas étrangère au phénomène de désindustrialisation précoce qui a pu être observé par exemple au Brésil, dont elle est devenue l'un des partenaires commerciaux principaux. Sur ce point la Chine présente une domination remarquable des fois néfaste au sein même du groupe, ce qui peut constituer une contrainte à d'éventuelles nouvelles adhésions dont celle de l'Algérie.

4. Conclusion:

Au sein des BRICS et même chez les pays candidats à l'adhésion dans le futur proche, La divergence des trajectoires économiques va se poursuivre, surtout si l'inflation par les coûts que l'on observe aujourd'hui se maintient à long terme.

Dans le groupe des BRICS, le pays le plus vulnérable à l'envolée des prix des matières premières est l'Inde, dont le compte courant est structurellement déficitaire et dont la population connaissant l'extrême pauvreté est la plus nombreuse. Cela implique pour ses dirigeants de

maintenir des liens avec les grands producteurs de matières premières, dont la Russie, pour tenter de limiter les dégâts.
La Chine subira elle aussi un ralentissement économique, qui peut avoir des répercussions sur la stabilité de son système bancaire et financier, qui montre déjà des signes de faiblesse.
La Russie, avec le conflit actuel en Ukraine, est pourtant, du point de vue économique, l'une de ses victimes. La chute de son PIB pourrait atteindre 10 % en 2022, selon les premières prévisions disponibles, qui doivent toutefois être prises avec précaution.

La population russe subit de plus les effets de l'inflation, qui a déjà doublé par rapport à l'avant-conflit avec l'Ukraine et pourrait atteindre 17 à 23 % en 2022.

L'Afrique du Sud devra s'acquitter d'une facture énergétique et alimentaire nettement plus lourde qu'auparavant, ce qui va peser sur sa croissance et sa capacité à créer des emplois, ceci alors que le chômage est toujours l'un des principaux fléaux du pays.

Ces économies sortaient d'une période de récession à la suite de la pandémie de Covid-19. Elles abordent cette nouvelle crise avec des marges de manœuvre budgétaires et monétaires réduites. Elles subissent aussi de la hausse de l'aversion au risque des investisseurs internationaux, effrayés par la dégradation de la situation géopolitique à l'échelle mondiale. Et l'Algérie ne fait pas l'exception malgré la hausse des prix des matières premières dont le pétrole et le gaz.
Et l'enjeu majeur pour l'Algérie, il est « Sécuritaire » : Sécurité et stabilité dans sa région, sécurité alimentaire, sécurité Energétique.

En définitif ; « L'éventuelle adhésion de l'Algérie aux BRICS ne peut être que Bénéfique pour relevé le défis de devenir une économie émergente à l'avenir ». Car toutes les projections indiquent que les BRIC devraient peser de plus en plus lourd dans l'économie mondiale au cours des prochaines

décennies. Leur poids économique tendrait ainsi à se rapprocher de leur poids démographique. Leur expansion aura des conséquences majeures sur la demande mondiale d'énergie, de matières premières, de produits alimentaires et de terres agricoles.

5. Liste Bibliographique:

- *Alternatives Sud*, « Coalitions d'États du sud : retour de l'esprit de Bandung ? », vol. 14, nº 3, 2007.
- Baumann, R. *et al.*, *BRICS Studies and Documents*, Brasília, Funag, 2017.
- Baumann, R. et Farias, T. G. de (dir.), *VI BRICS Academic Forum*, Brasilia, IPEA, 2014.
- Beausang, F., *Globalization and the BRICs : Why the BRICs Will Not Rule the World For Long*, New York, Palgrave MacMillan, 2012.
- Becker, U. (dir.), *The BRICs and Emerging Economies in Comparative Perspective : Political Economy, Liberalisation and Institutional Change*, New York, Routledge, 2013.
- Borodina, S. et Shvyrkov, O. (dir.), *Investing in BRIC Countries : Evaluating Risk and Governance in Brazil, Russia, India, and China*, New York, McGraw Hill, 2010.
- BRICS, *The BRICS Report : A Study of Brazil, Russia, India, China, and South Africa with Special Focus on Synergies and Complementarities*, New Delhi, Oxford University Press, 2012.
- BRICS Think Tanks Council, *Towards a Long-term Strategy for BRICS : A Proposal by the BRICS Think Tanks Council*, Brasilia, IPEA, 2015.

- Cameron, F., « The EU and the BRICs », *Policy Paper*, Jean Monnet Multilateral Research Network on The Diplomatic System of the European Union, nº 3, fév. 2011.
- Carmody, P., *The Rise of the BRICS in Africa : The Geopolitics of South-South Relations*, Londres, Zed Books, 2013.
- Carneiro, I. P. P., *Bibliographic Catalogue : Brazil, Russia, India, China and South Africa*, Brasília, Funag, 2011.
- Carnoy, M. *et al.*, *University Expansion in a Changing Global Economy : Triumph of the BRICS ?*, Palo Alto, Stanford University Press, 2016.
- Cassone, J.-P., *BRICS and Mortar. « The polarity of geopolitics from Tehran to Menlo Park »*, North Charleston, CreateSpace, 2016
- Chun, K. H., *The BRICs Superpower Challenge : Foreign and Security Policy Analysis*, New York, Routledge, 2016. Cooper, A. F., *BRICS : A Very Short Introduction*, Oxford, Oxford University Press, 2016.
- Dwyer, T., « Relations Between the BRICS : A Reflection from a Brazilian Sociological Viewpoint », *Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences*, vol. 4, nº 4, 2011, p. 27-55.
- Garcia, A. et Bond, P., *BRICS : An Anticapitalist Critique*, Londres, Pluto Press, 2015.
- Goldstein, A. et Lemoine, F., *L'Économie des BRIC*, Paris, La Découverte, 2013.
- Kateb, A., *Les Nouvelles Puissances mondiales. Pourquoi les BRICS changent le monde*, Paris, Ellipses, 2011.

- Moore, B. et Vozza, S., *The Little BRIC Book : Cracking the Code for Global Management of Projects in Brazil, Russia, India and China*, s.l., Global Manager Publishing, 2010.
- Morin, E., *La Voie*, Paris, Fayard, 2011.
- Naude, W., Szirmai, A. et Haraguchi, N. (dir.), *Structural Change and Industrial Development in the BRICS*, Oxford, Oxford University Press, 2015.
- O'Neill, J., *The Growth Map : Economic Opportunity in the BRICs and Beyond*, Londres, Penguin, 2011.
- Pimental, J. V. de Sá (dir.), *Brazil, BRICS and the International agenda*, Brasília, Funag, 2013.
- Pimental, J. V. de Sá (dir.), *Brazil, Debating BRICS*, Brasília, Funag, 2013.
- Rewizorski, M., *The European Union and the BRICS : Complex Relations in the Era of Global Governance*, Cham, Springer, 2016.
- Ribeiro, G. L., Dwyer, T., Borges, A. et Viola, E. (dir.), *Social, Political and Cultural Challenges of the BRICS*, São Paulo et Bamenda (Cameroun), Anpocs & Langaa Research and Publishing Common Initiative Group, 2014.
- Rigaud, P., *Les BRICS*, Paris, Bréal, 2014.
- Santos, J. V T., Teixeira, A.N., Fachinetto, R. F. et Ribeiro, V. E. A., « A mundialização da sociologia contemporânea : diálogos entre as sociologias na América Latina, na Índia e na China », *Sociedade e Estado*, vol. 30, nº 1, 2015, p. 243-265.

- Schwartzman, S., Pinheiro, R. et Pillay, P. (dir.), *Higher Education in the BRICS Countries : Investigating the Pact between Higher Education and Society*, Dordrecht, Springer, 2015.
- Stuenkel, O., *The BRICS and the Future of Global Order*, Lanham, MD, Lexington Books, 2015.
- Thussu, D. et Nordenstreng, K. (dir.), *Mapping BRICS Media*, Londres, Routledge, 2015.

La place du groupe (BRICS) dans l'économie mondiale
The place of the group (BRICS) in the world economy

CHANEB Zouaouia, Université belhadj bouchaib Ain Temouchnt (Algérie), chanebzouaouia@gmail.com
SI MOHAMMED Kamel, Université belhadj bouchaib Ain Temouchnt (Algérie), simohammed_k@yahoo.fr

Résumé :

Les pays du BRICS se caractérisent par un fort développement économique et démographique grâce à ces ressources humaines, économiques, technologiques et financières abondantes. Au demeurant le groupe est devenu une réalité politique, et une organisation de concertation.

Cette étude vise à mettre en évidence la place des pays BRICS dans l'économie mondiale. Cette recherche a conclu que le groupe occupe une position précieuse sur la scène internationale, et eux aussi, cherchent à établir un projet qui soit d'ordre non pas seulement économique mais également politique, voire sociétal, puisque l'une de ses ambitions affichées est de servir d'alternative au modèle occidental.

Mots clés : BRICS, Inde, Brésil, Russie, Brésil, Afrique du Sud, Chine.
Jel Classification Codes : B27, F02, F00

Abstract:

BRICS countries are characterized by strong economic and demographic development thanks to these abundant human, economic, technological and financial resources. Moreover, the group has become a political reality, and an organization for consultation.

This study aims to highlight the place of BRICS countries in the global economy. This research concluded that the group occupies a valuable position on the international scene, and they too are seeking to establish a project that is not only economic but also political, even societal, since one of its stated ambitions is to serve as an alternative to the Western model.

Keywords: BRICS, India, Brazil, Russia, Brazil, South Africa, China.
Jel Classification Codes : B27, F02, F00

1. Introduction :

Les BRICS, un nouvel acteur sur la scène internationale, cet acronyme qui est apparu au début du xxie siècle désigne le rapprochement de quatre pays aux vastes territoires : le Brésil, la Russie, l'Inde et la Chine, auxquels s'est intégré l'Afrique du Sud en 2011, désormais de cette date le groupe des BRICS a pris la forme d'une conférence diplomatique à part entière et un groupe officiel. En effet, L'acronyme est apparu pour la première fois en 2001 sous la plume de l'économiste britannique Jim O'Neill[1], subséquemment l'abriviation inventé est finalement devenu une réalité économique et politique.

Les BRICS, qui sont situés dans différentes parties du monde, chacun à leur manière, disposent de ressources humaines, économiques, technologiques et financières abondantes, accumulées depuis la création de leur mécanisme de coopération. Ce regroupement est important en raison de ses grands marchés domestiques qui pèsent de plus en plus compte tenu de sa croissance économique annuelle rapide. Ils sont parallèlement dotés d'un grand potentiel économique et occupent une position centrale dans la chaîne industrielle mondiale. Et sur le plan économique, ils se sont également dotés en 2014 d'une banque de développement, la Nouvelle banque de développement, basée à Shanghai. Parmi les thèmes qui ont pu être au centre de leurs préoccupations, on trouve la lutte contre le protectionnisme de certains de leurs partenaires du G20 (G8 élargi) ou la réforme de la gouvernance du Fonds monétaire international (FMI) et du Système monétaire international. D'une manière générale, les BRICS sont l'une des instances promouvant une reconnaissance de la multipolarité des équilibres économiques et politiques mondiaux, en rupture avec les organisations héritées de l'après Seconde guerre mondiale.

Les pays des BRICS ont assisté à dix années de coopération fructueuse depuis la première réunion de leurs ministres des Affaires étrangères, désormais devenue une plateforme influente des économies émergentes. En

[1] Dans un rapport de la banque d'investissement Goldman Sachs intitulé Building Better Global Economic BRICs (le "S" final étant celui du pluriel et ne désignant pas l'Afrique du Sud).

effet, les BRICS sont des pays à forte croissance, dont, au début du xxie siècle, le poids dans l'économie mondiale augmente.

Le poids des pays BRICS s'est accrue depuis le début du XXe siècle jusqu'à nos jours, en particulier à la lumière des énormes changements politiques et économiques intervenus récemment sur la scène internationale, et en raison de la fréquence croissante des crises dans le Dans cette perspective, notre étude est venue répondre à la problématique suivante : **Quelle est la place des BRICS dans l'économie mondiale ?** Un ensemble de sous-questions émerge de ce problème :

- Quel est le poids de la part des BRICS dans le commerce mondial ?
- Comment l'expansion des BRICS pourrait-elle affecter l'économie mondiale ?

L'importance de l'étude actuelle est pour fournir d'abord une définition complète et satisfaisante de groupe BRICS, et plus précisément pour souligner l'importance de ces pays dans l'échiquier économique mondial, pareillement pour souligner le rôle qu'il peut jouer en tant que moteur de la croissance économique mondiale et du développement.

Etudes antérieures :

Au cours des dernières années, de nombreuses recherches ont traité des études sur les BRICS et son poids croissant dans les champs économiques et géopolitiques. Parmi ces études, nous citons les recherches de :

Gabriela-Irina et al (2014) : qui visaient à analyse l'importance du groupe BRICS en tant que représentants des pays émergents dans l'économie mondiale. Il met en évidence les principaux facteurs qui ont conduit à l'expansion économique de ce regroupement, l'étude a également abordé un point important à propos la préoccupation actuelle, si les pays BRICS auront la même tendance à la hausse compte tenu de la faiblesse identifiée en leur sein : le niveau élevé de corruption, les idéologies politiques différentes, la surexposition aux matières premières, etc

Yann Echinard et al (2013) : Dans le même contexte l'étude traité sous l'intitulé "BRICS, entre statistique et lobbyisme", cette étude a mise en place une définition de groupe BRICS comme une organisation formelle de concertation, qui cherche à renforcer leur poids politique et géostratégique

commune sur les pays développés. Cette étude a mis en lumière la puissance économique croissante des BRICS depuis son élargissement à l'Afrique du Sud, et il a montré également qu'il est devenu une réalité politique, qui se réunit annuellement dans des Sommets de plus en plus organisés sous forme d'un système politique de coopération et de revendication. L'étude a également abordé les grands principes de travail de ce regroupement qui ont été édictés lors du sommet de Delhi (mars 2012).

2. BRICS Aperçu, Description

2.1 BRICS Aperçu générale :

À un certain niveau, l'ancien économiste de Goldman Sachs « Jim O'Neill » a inventé le terme BRIC au début des années 2000 pour décrire les quatre pays à croissance rapide qui, au tournant du millénaire, semblaient les plus susceptibles de commencer à rattraper l'Occident.

La Russie était autrefois une superpuissance, son économie post-communiste, industriellement atrophiée, est restée petite à l'échelle mondiale. Même aujourd'hui, alors que le pays lance une offensive militaire majeure, son PIB est encore à peine la moitié de celui du Royaume-Uni malgré une population presque trois fois plus nombreuse et un territoire plus vaste, et la grande richesse des ressources naturelles.

La croissance de l'Inde a été impressionnante, mais sa part relative dans le PIB mondial a en fait diminué et son économie représente désormais environ un cinquième de celle de la Chine[2].

L'Afrique du Sud n'est sans doute pas du tout une puissance montante en termes mondiaux et a été principalement associée au groupe plus tard pour des raisons de représentativité régionale. Concernant le Brésil, leur croissance a considérablement ralenti vers 2014, alors qu'il luttait contre une désindustrialisation précoce.

[2] Kennedy, A. B. (2016). Slouching tiger, roaring dragon: comparing India and China as late innovators. *Review of International Political Economy*, *23*(1), 65-92.

Figure N° 1. PIB par pays BRICS (2000-21), en dollars courants.

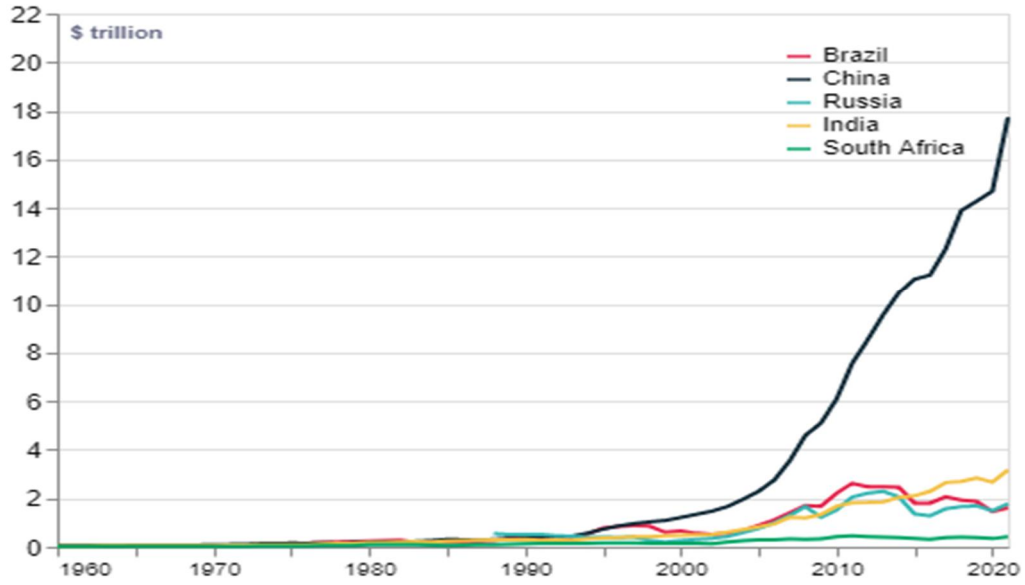

Source : Matthew Bishop, Université de Sheffield (2022), Les pays BRICS : où demain et quel impact sur l'économie mondiale, https://www.economicsobservatory.com/the-brics-countries-where-next-and-what-impact-on-the-global-economy

Comme le montre le graphique, le PIB de la Chine est plus du double de celui des quatre autres BRICS combinés : près de 18 000 milliards de dollars par rapport au Brésil (1 600 milliards de dollars), à la Russie (1 800 milliards de dollars), à l'Inde (3 200 milliards de dollars) et à l'Afrique du Sud (400 milliards de dollars). À des fins de comparaison, le PIB des États-Unis est de 23 000 milliards de dollars, mais l'économie chinoise est sans doute la plus importante au monde en termes de parité de pouvoir d'achat (PPA).

2.2 Description des pays membres de BRICS :

Le Brésil : Le B de BRICS est le Brésil, la neuvième économie mondiale avec un PIB de 1 833 milliards de dollars en 2022. Le Brésil est le géant agricole qui est bien inséré dans l'économie mondiale, comme l'illustre son activisme politique au sein de l'Organisation Mondiale du Commerce. De plus, le potentiel brésilien repose aussi sur sa croissance démographique, son

marché en expansion, sa réserve d'espace et son savoir-faire agricole et industriel.

La Russie : Le R de BRICS est la Fédération de Russie, la onzième économie mondiale avec un PIB de 1 829 milliards de dollars en 2022, depuis le Sommet de Birmingham tenu en 1998, un membre du Groupe des Huit (G8) qui regroupe les principaux pays industrialisés. Dès lors, la Russie est à la fois une puissance économique et militaire, un pays émergent et un pays en transition. L'insertion de la Russie dans l'économie mondiale s'opère surtout par l'exportation de matières premières non agricoles (énergie comme le pétrole et le gaz, les métaux, le bois, etc.) qui génèrent près d'un tiers de son PIB et plus de 70 % de la capitalisation boursière.

L'Inde : Le I de BRICS est l'Inde, la sixième économie mondiale avec un PIB de 3 291 milliards de dollars en 2022 permet de souligner que la mondialisation concerne aussi les services. Toutefois, le "bureau du monde" dispose aussi d'un savoir-faire agricole ("révolution verte") et industriel (sidérurgie, chimie, pharmacie).

La Chine : Le C de BRICS est la Chine, qui devenue la puissance commerciale reconnue par son adhésion à l'Organisation Mondiale du Commerce le 11 décembre 2001, elle se classe comme la deuxième économie mondiale avec un PIB de 19 911 milliards de dollars. La Chine est " l'atelier du monde" fabriquant l'essentiel des biens d'équipement de la planète. En bref, grâce à ses réserves de devises, la Chine est un acteur central dans le financement des déficits budgétaires des pays développés.

L'Afrique du Sude : Le S de BRICS est l'afrique du sude, L'Afrique du Sud est la deuxième plus grosse puissance économique d'Afrique en termes de PIB, cependant le pays est considéré comme le plus industrialisé et avec les technologies les plus avancées du continent[3]. Bien que l'industrie d'extraction de ressources naturelles reste une des plus importantes du pays avec une contribution annuelle au PIB de 13,5 milliards de dollars, l'économie d'Afrique du Sud s'est diversifiée depuis la fin de l'apartheid notamment dans les services.

[3] Soulé-Kohndou, F. (2013). L'Afrique du Sud dans la relation BRICS-Afrique. *Afrique contemporaine*, *248*(4), 31-43.

Table N°1. Classement des pays par PIB en 2022.

Rang	Pays	PIB en milliards de $
2	Chine	19 911,59$
6	Inde	3 291,40$
10	Brésil	1 833,27$
11	Russie	1 829,05$
40	Afrique du Sud	411.480$

Source : FATI HADOUN (2023), Classement des pays par PIB 2022 : les pays les plus riches du monde, Classement des pays par PIB 2022 : les pays les plus riches du monde (business-cool.com)

Figure N° 2. Part des BRICS de territoire mondial 2022

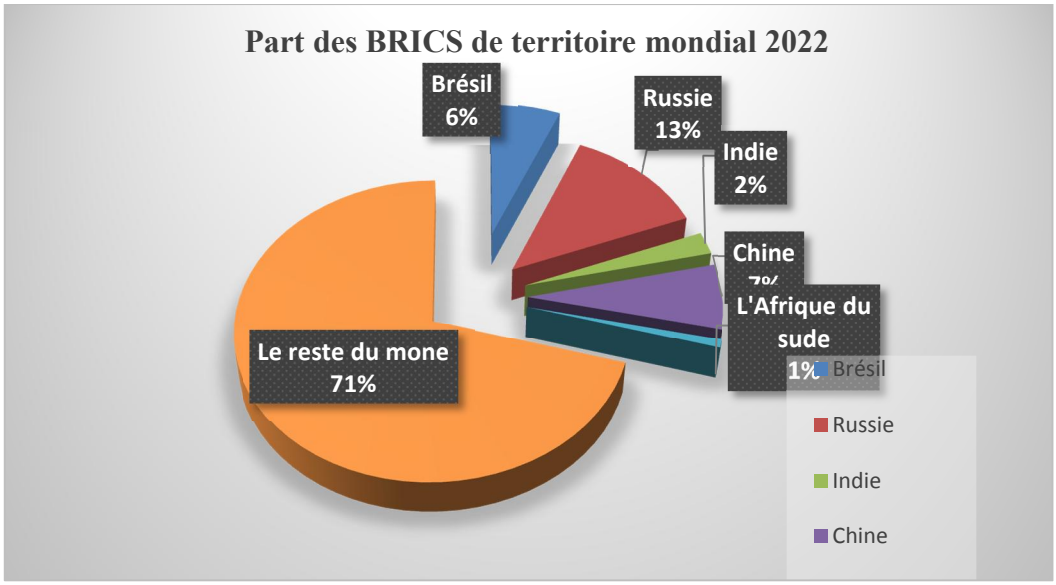

Source : Etablie par nos même à l'aide de l'Excel à partir des données tirées de Federal State Statistics Service, https://eng.rosstat.gov.ru/

Figure N° 3. Part des BRICS de la population mondial 2022

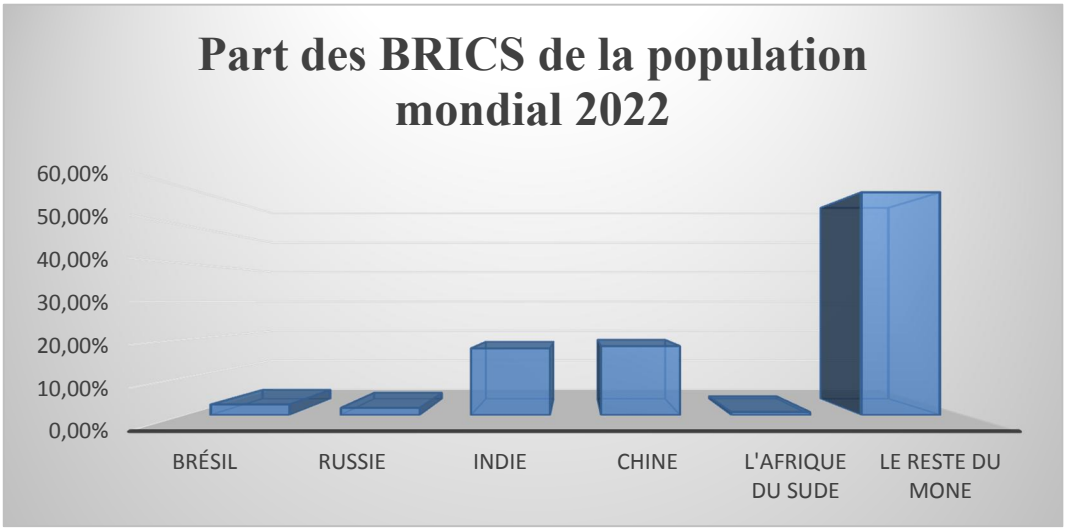

Source : Etablie par nos même à l'aide de l'Excel à partir des données tirées de Federal State Statistics Service, https://eng.rosstat.gov.ru/

3. La puissance économique croissante des pays BRICS :

Les quatre pays « fondateurs » ont toujours été des phares dans l'histoire du monde du XXe siècle. Le concept de BRICS a permis de mettre en évidence le fait que la puissance économique de ces quatre pays augmentait de manière très significative et que leur PIB total devait rejoindre celui cumulé des Etats-Unis, du Japon, de la France, de l'Allemagne, du Royaume-Uni et de l'Italie en 2040[4]. Ces composantes ont toutes adopté l'économie de marché, après des expériences socialistes (Chine et Russie), socialisantes (Inde) ou marchandes avec une forte action de l'Etat (Brésil). Elles ont entrepris des réformes importantes pour une intégration élargie dans l'économie globalisée en s'ouvrant aux investissements étrangers, à l'innovation et à la création d'entreprises.

Aujourd'hui, depuis son élargissement à l'Afrique du Sud en 2011, le groupe BRICS est devenu une réalité politique. Ces grandes puissances

[4] Wilson, D., & Purushothaman, R. (2003). Dreaming with BRICs: The path to 2050. *Global economics paper*, (99), 1.

émergentes se détachent progressivement de l'ensemble du groupe des pays en développement pour constituer, in concreto, un groupe de pression économique et politique de premier ordre, capable de faire basculer les rapports de force du monde d'aujourd'hu et demain.

Les BRICS représentent plus de 45 % de la population mondiale, près de 20 % du PIB mondial (soit plus de 13.600 milliards de dollars sur une production mondiale légèrement supérieure à 70.000 milliards de dollars courants) et ils s'inscrivent parmi les plus importantes économies dans le monde, les BRICS seraient à l'origine de plus de 50 % de la croissance économique mondiale au cours des dix dernières années. Ils représentent près de 20 % du volume des échanges internationaux (commerce intra-Union européenne exclu) et ils disposent de 75 % des devises étrangères en réserve[5].

Les émergents (dont les BRICS) ont jusqu'à présent fait preuve d'une résilience forte vis-à-vis de la première grande crise de l'économie mondiale[6]. Ils ont renforcé leurs politiques de surveillance et réduit leurs vulnérabilités externes, comme en manifeste pareillement de leur résilience face aux crises financières considérables au fil de ces vingt dernières années.

Table N°2. Classement PIB, les pays des plus riches du monde

Rang	Pays	PIB 2023 (milliards $)	Evolution 2022-2023
1	Etats-Unis	26 185 mds $	+1 %
2	**Chine**	**21 643 mds $**	**+4,4%**
3	Japon	4 365 mds $	+1,6%
4	Allemagne	4 120 mds $	-0,3%
5	**Inde**	**3 820 mds $**	**+6,1%**
6	Royaume-Uni	3 479 mds $	+0,3%
7	France	2 806 mds $	+0,7%
8	Canada	2 326 mds $	+1,5%
9	**Russie**	**2 136 mds $**	**+1 %**
10	**Brésil**	**2 059 mds $**	**+1 %**

[5] Fontanel, J. (2014, February). BRICS, les pays émergents, une menace pour les pays développés?. In *Guerres et conflits économiques*.

[6] Abiad, A., Bluedorn, J., Guajardo, J., & Topalova, P. (2012). Resilience in Emerging Market and Developing Economies: Will it Last?. *World economic outlook*.

11	Iran	2 044 mds $	2%
12	Italie	1 991 mds $	-0,2%
13	Corée	1 792 mds $	2%
14	Australie	1 787 mds $	+1,9%
15	Mexique	1 476 mds $	+1,2%
16	**Afrique du Sud**	**400**	

Source : FATI HADOUN (2023), Classement des pays par PIB 2022 : les pays les plus riches du monde, Classement des pays par PIB 2022 : les pays les plus riches du monde (business-cool.com)

Les pays des BRICS cherchent aujourd'hui à renforcer leur puissance par un processus de concertation et une collaboration régulière entre eux, en vue de faire face au leadership occidental. En effet, a la fin du XXe siècle, les rôles se sont inversés, certains pays émergents faisant appel au soutien du Fonds monétaire international et des pays développés pour résoudre leurs crises monétaires et financières, ce sont désormais les pays émergents, et plus précisément les BRICS des pays invités à financer les déséquilibres des pays développés (Etats-Unis et pays européens)[7].

4. L'importance des BRICS dans l'échiquier économique mondial :

La place des BRICS dans l'économie international ne cesse d'alourdir. En 1990, leur poids dans le PIB mondial atteignait à peine 10 % contre 25,5 % en 2018. Aujourd'hui, elles totalisent environ 25 % du produit intérieur brut (PIB), 18 % du commerce mondial mondial, et comptent près de 3,2 milliards d'habitants, soit 45 % de la population mondiale. Une ascension confirmée par la place désormais occupée par les BRICS dans le classement des pays les plus puissants au monde réalisé tous les ans par le Fonds Monétaire International (FMI) sur la base de leur PIB. En 2023, la Chine y occupe la deuxième place, suivie de près par l'Inde (5e place), la Russie (9e place) et le Brésil (10e place). L'Afrique du Sud occupe quant à elle la 32e place. Dans ce classement, la France se situe à la 7e place derrière les États-Unis, la Chine, le Japon, l'Allemagne et le Royaume-Uni.

Figure N° 4. Croissance comparée des pays dévelopés et des BRICS

[7] Prasad, E. S. (2011). Role reversal in international finance. In *Federal Reserve Bank of Kansas City Jackson Hole Symposium, August*.

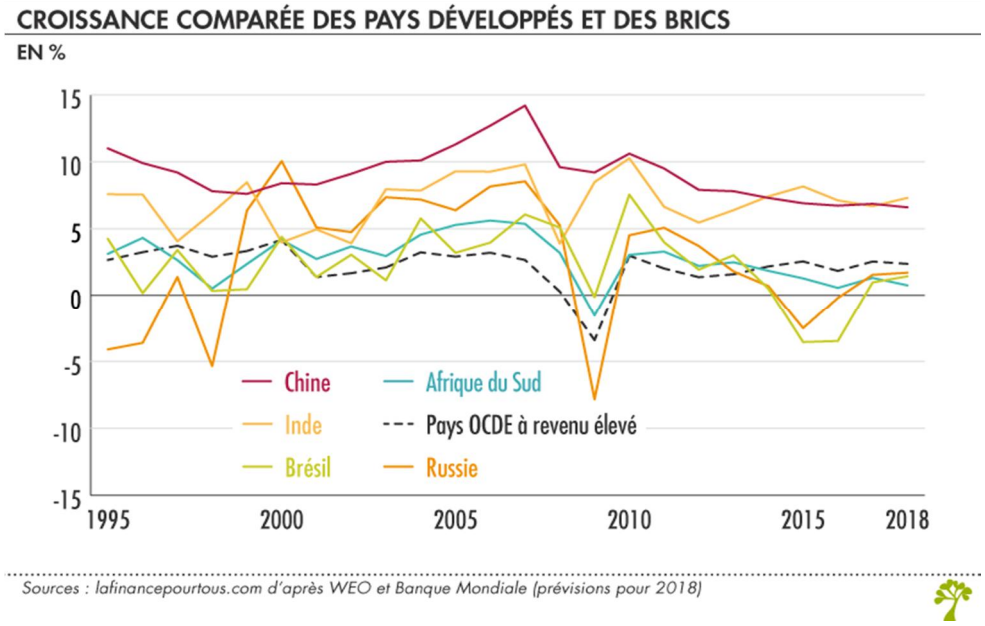

Source : La finance pour tous (2019), BRICS, https://www.lafinancepourtous.com/decryptages/politiques-economiques/economie-mondiale/brics/

Au cours de 2000 et 2008, la croissance des BRICS est nettement supérieure à celles des pays développés. La croissance de ces pays a connu un fléchissement et atteint en 2009 son plus bas niveau : – 7,8 % de croissance pour la Russie et la Chine passe de 14, 2 % de croissance en 2007 à 9,6 % en 2009. Parmi les BRICS, la Chine affiche depuis une vingtaine d'années des taux de croissance les plus élevés.

Dès 2014, particulièrement du fait de la baisse du prix des matières premières, la conjoncture économique de la Russie, du Brésil et de l'Afrique du Sud s'est sensiblement dégradée.

5. Les BRICS en tant que moteur de la croissance économique mondiale et du développement :

Le rôle et la contribution des BRICS sont importants pour l'économie mondiale en termes de population (40 %), de PIB (25 % nominal et 16 039 000 milliards de dollars américains), de couverture terrestre (30 %), de commerce mondial (18 %) et de forex (4 000 milliards de dollars US). Depuis 2001 et à ce jour, les BRICS en tant que groupe ont travaillé sur la

coopération sectorielle dans de nombreux domaines, à savoir la science et la technologie, la promotion et la facilitation du commerce, l'énergie, la santé, l'éducation, l'innovation et la lutte contre la criminalité transnationale. Actuellement, la coopération sectorielle couvre plus de 30 domaines thématiques. Ces domaines ont apporté des avantages spécifiques à la population du groupe de pays.

En 2014, le 11ème sommet a eu lieu au Brésil et des institutions d'importance stratégique et primordiale ont été créées telles que la Nouvelle Banque de Développement (NDB) et le Contingent Reserve Arrangement (CRA). Celles-ci ont des effets et des implications considérables pour le monde global en général et les économies BRICS en particulier. Les deux initiatives contribuent de manière significative au processus d'accélération de la croissance économique entraînant des progrès socio-économiques dans les pays membres.

Au cours des cinq dernières années, la NDB a approuvé 70 projets d'infrastructure et de développement durable d'un montant de 25,07 milliards de dollars américains, qui comprennent également des prêts accordés dans le cadre de la Facilité d'assistance d'urgence de la NDB entre les pays membres.

6. La part des pays des BRICS dans le commerce mondial

Là où les pays occidentaux s'orientent désormais vers un modèle économique tourné vers les services, les BRICS, surtout la Chine, ont nourri leur croissance grâce à leur force industrielle. Cette force fut encouragée dans les premiers temps de leur essor économique par des politiques publiques interventionnistes (investissements dans l'éducation, la formation, les infrastructures, etc.), notamment en Chine. Ces politiques se sont matérialisées par une réallocation des facteurs de production vers les secteurs les plus productifs de l'économie, et notamment l'industrie manufacturière, se traduisant dans ces secteurs par un accroissement de la productivité du capital et du travail (phénomène de rattrapage technologique vis à vis des économies les plus avancées). Dans ce contexte, la croissance des BRICS a été stimulée par un formidable essor des exportations.

Ainsi, entre 1997 et 2018, le volume d'exportations de la Chine a été multiplié par 13, celui de l'Inde par 7 et celui du Brésil par 3.

En 2010, la Chine est ainsi devenue le premier exportateur de marchandises du monde devant les États-Unis. La Russie, l'Inde, le Brésil et l'Afrique du Sud, figurent quant à eux constamment dans la liste des 30 premiers exportateurs mondiaux de marchandises.

D'un poids croissant dans les échanges économiques internationaux, les BRICS présentent néanmoins des spécialisations à l'exportation différentes. Pour la Chine, il s'agit de produits industriels manufacturés, pour l'Inde de services, pour la Russie de produits énergétiques, pour le Brésil de matières premières agricoles et pour l'Afrique du Sud de minerais.

Par ailleurs, la faiblesse des coûts de production de la Chine, de l'Inde et du Brésil a exercé une véritable force d'attraction pour les investissements directs étrangers (IDE) en provenance des autres pays du monde.

Autre facteur de dynamisme : une population jeune et dynamique qui elle-même constitue une base non négligeable de soutien de la demande intérieure, en particulier pour la Chine (où la population va néanmoins vieillir rapidement), l'Inde et le Brésil. Au terme de leur processus de rattrapage des économies développées, ces caractéristiques démographiques pourraient leur permettre de maintenir un niveau de croissance stable à long terme.

La consommation domestique agit déjà comme un relais de croissance en Chine. Depuis la crise de 2007, la demande mondiale a augmenté moins rapidement et les exportations chinoises ont marqué le pas. L'excédent du compte courant chinois, de 9.9 % du PIB en 2007, s'établit 0,8 % du PIB en 2018.

La croissance s'est maintenue en Chine aux alentours de 6,5 % en 2018. La consommation intérieure joue aujourd'hui un rôle croissant dans le processus de rattrapage économique chinois.

Table N°3. Exportation de bien par les pays BRICS de 2000 à 2021

Annes	Chine	Russie	Indie	Brésil	Sud d'Afrique
2021	3363.84	493.82	395.42	280.81	123.57
2020	2589.95	333.37	276.41	209.18	85.83
2019	2499.46	419.85	324.34	221.13	90.02
2018	2486.7	443.91	324.78	231.89	93.97

2017	2263.35	352.94	299.24	214.99	88.95
2016	2097.63	281.71	264.54	179.53	76.21
2015	2273.47	341.42	267.95	186.78	81
2014	2342.29	496.81	322.69	220.92	93.04
2013	2209.01	521.84	314.85	232.54	96.15
2012	2048.71	529.26	296.83	239.95	99.61
2011	1898.38	522.01	302.9	253.67	108.82
2010	1577.75	400.63	266.35	201.92	91.35
2009	1201.61	303.39	164.91	153	61.68

Source : Statista, https://www.statista.com/statistics/254301/exports-of-the-bric-countries/

Figure N° 5. Evolution du volume ses exportations : BRICS, Allemagne, Etats-Unis

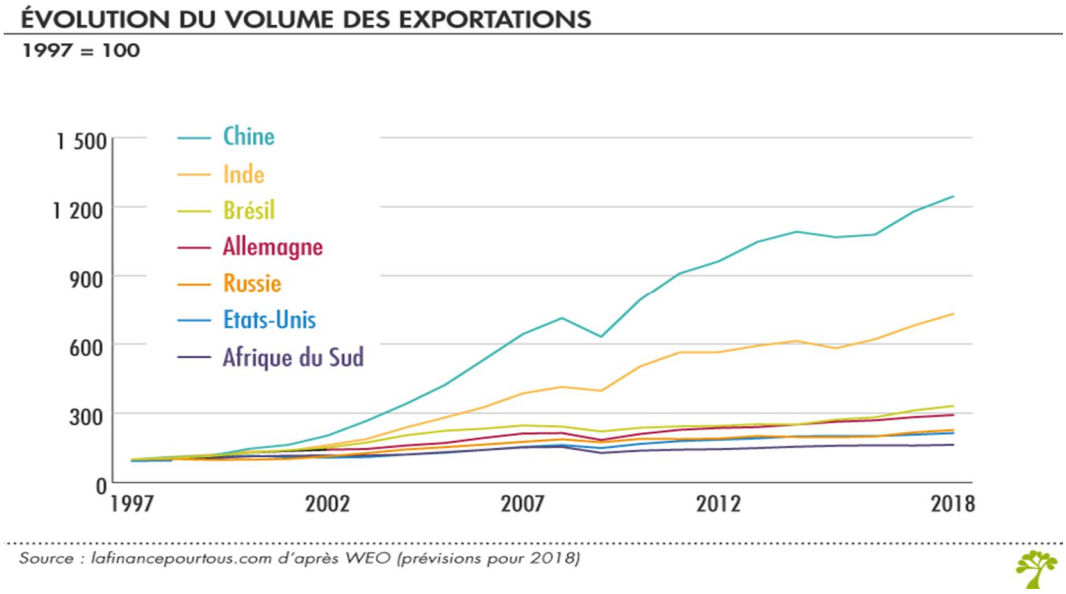

Source : La finance pour tous (2019), BRICS, https://www.lafinancepourtous.com/decryptages/politiques-economiques/economie-mondiale/brics/

À propos le commerce international, l'importance des BRICS a beaucoup augmenté et ils cherchent à amplifier leurs influences sur les discussions au sein de l'Organisation mondiale du commerce (OMC).

Malgré les différents poids que le commerce extérieur a dans les stratégies de développement de ce groupe de pays qui se reflètent dans les différents degrés d'ouverture économique et dans la diversité des produits exportés par chaque pays, on peut donc dire que la coordination des actions à l'OMC a mis ce groupe de pays à un nouveau niveau en termes de pouvoir de négociation au sein de l'institution, puisqu'ils ont réussi à concilier les intérêts particuliers de chaque pays et à exercer une influence considérable sur d'importantes négociations. Cela s'explique par la capacité d'organisation du groupe, mais aussi par la croissance de son importance dans les échanges commerciaux internationaux. Le tableau 1 montre que la part du groupe dans les exportations globales est montée de 7,5 % en 2000 à 19 % en 2015. Il est important de noter cependant que cette croissance reflète principalement la croissance de la Chine, qui est passée de 3,9 % des exportations mondiales en 2000 à 13,7 % en 2015. Pour le commerce total des BRICS, la part de la Chine représentait 52,3 % en 2000 et a atteint 72,4 % en 2015. Pourtant, le tableau 1 montre également que de 2000 à 2010, tous les BRICS ont augmenté leurs parts dans les exportations mondiales. La période 2010-2015 correspond aux années qui ont suivi l'éclosion de la crise financière globale, engendrant une forte baisse de l'activité économique mondiale, la réduction des prix des matières premières et le ralentissement du commerce mondial. Dans cette dernière période, la Chine et l'Inde ont réussi à soutenir la croissance de leurs parts dans les exportations mondiales, alors que le Brésil, la Russie et l'Afrique du Sud ont subi plus directement l'impact de la crise.

Table N°4. La part des pays des BRICS dans le commerce mondial (%)

	Brésil	**Chine**	**Inde**	**Russie**	**Afrique du sud**	**Total BRICS**
2000	0.9%	3.9%	0.7%	1.6%	0.4%	7.5%
2005	1.1%	7.3%	1%	2.3%	0.4%	12.1%
2010	1.3%	10.3%	1.4%	2.6%	0.5%	16.2%
2015	1.2%	13.7%	1.6%	2.1%	0.4%	19%

Source : UNCTAD Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement, https://unctad.org/

7. L'effet de l'expansion des BRICS sur l'économie mondiale

A l'exception partielle de l'Afrique du Sud, les BRICS sont devenus, à des degrés divers, plus nationalistes et autoritaires au cours de la dernière décennie[8].

Xi Jinping a consolidé sa domination en Chine. Le Brésil et l'Inde ont tous deux connu un virage populiste brutal[9]. La Russie de Vladimir Poutine est devenue un État paria qui pose de nombreuses questions géopolitiques épineuses allant bien au-delà de la crise ukrainienne immédiate. Par conséquent, certains décideurs politiques européens et américains craignent que les BRICS ne deviennent moins un club économique de puissances montantes cherchant à influencer la croissance et le développement mondiaux, et plus un club politique défini par leur nationalisme autoritaire.

Pourtant, les BRICS et l'Occident ont beaucoup en commun. Sur le plan économique, les peuples du monde entier sont depuis longtemps déçus par la mondialisation axée sur le marché. Les États-Unis et de nombreux pays européens – et même l'Union européenne (UE) elle-même – se sont émerveillés de l'expansion de la Chine et ont réévalué leur propre besoin désespéré de nouvelles institutions et mécanismes pour conduire la politique industrielle interventionniste à suivre[10].

Diplomatiquement, la guerre en Ukraine semble avoir tracé une ligne de démarcation nette entre une Russie soutenue par l'Est et l'Ouest. Mais cela ne fait qu'obscurcir la complicité de nombreuses institutions bancaires et élites politiques de ces dernières dans la promotion du régime de Poutine[11].

Ainsi, à mesure que les BRICS montent, ils perturbent l'ordre mondial de manière problématique, ce qui incite l'Occident à adopter des mœurs

---

[8] Soulé-Kohndou, F. (2013). L'Afrique du Sud dans la relation BRICS-Afrique. *Afrique contemporaine*, *248*(4), 31-43.

[9] Sinha, S. (2021). 'Strong leaders', authoritarian populism and Indian developmentalism: The Modi moment in historical context. *Geoforum*, *124*, 320-333.

[10] Schmitz, L., & Seidl, T. (2022). As Open as Possible, as Autonomous as Necessary: Understanding the Rise of Open Strategic Autonomy in EU Trade Policy. *JCMS: Journal of Common Market Studies*.

[11] Ducheine, P. A., Pijpers, P. B., & Arnold, K. L. (2022). The 'Next'War Should Have Been Fought in Cyberspace, Right? An Analysis of Cyber-Activities in the 2022 Russo-Ukraine War. *Amsterdam Law School Research Paper*, (47).

illibérales. Mais l'Est fait également face à la pression compensatoire pour devenir lui-même plus libéral, renforçant ainsi et remodelant cet ordre[12].

8. Conclusion :

Les BRICS, un ensemble formé par des pays assez présents sur la scène internationale tels que le Brésil, la Russie, l'Inde, la Chine et l'Afrique du Sud. En effet, les BRICS entendent constituer bien autre chose qu'une simple association de pays liés par des intérêts économiques. De manière générale, les BRICS sont l'une des instances promouvant une reconnaissance de la multipolarité des équilibres économiques et politiques mondiaux, en rupture avec les organisations héritées de l'après Seconde guerre mondiale. Au demeurant eux, aussi cherchent à établir un projet qui soit d'ordre non pas seulement économique mais également politique, voire sociétal, puisque l'une de ses ambitions affichées est de servir d'alternative au modèle occidental.

En s'appuyant sur un large ensemble d'indicateurs, certains économistes projettent que d'ici à 2050 ces pays auront atteint un niveau de développement semblable à celui des nations occidentales, et que le groupe vont maintenir leur dynamique et continuer d'apporter leur contribution au monde, demeurant ainsi un puissant moteur pour l'économie mondiale.

Aux fins, sous le contexte mondial compliqué, le mécanisme de coopération des BRICS joue un rôle important dans la gestion des défis extérieurs, la résolution des crises énergétique et alimentaire et la stimulation de la croissance économique mondiale.

9. Liste Bibliographique :

- **Livres :**

- Cassiolato, JE, & Vitorino, V. (Eds.). (2009). *BRICS et alternatives de développement : systèmes et politiques d'innovation* (Vol. 1). Hymne presse.

- **Article du Journal :**

[12] Bishop, ML, et Murray-Evans, P. (2020). Cinq petits B (R) ICS : souffler et souffler, mais pas faire exploser votre maison. *New Political Economy* , *25* (5), 691-702.

- Abiad, A., Bluedorn, J., Guajardo, J., & Topalova, P. (2012). Resilience in Emerging Market and Developing Economies: Will it Last?. *World economic outlook*.
- Bishop, ML, et Murray-Evans, P. (2020). Cinq petits B (R) ICS : souffler et souffler, mais pas faire exploser votre maison. *New Political Economy* , *25* (5), 691-702.
- Bourguignon, F., Conxicoeur, P., & Séquier, P. (1994). Marchés émergents d'actions: prévisibilités et incertitudes. *Revue d'économie financière*, (30), 85-115.
- Ducheine, P. A., Pijpers, P. B., & Arnold, K. L. (2022). The 'Next'War Should Have Been Fought in Cyberspace, Right? An Analysis of Cyber-Activities in the 2022 Russo-Ukraine War. *Amsterdam Law School Research Paper*, (47).
- Fontanel, J. (2014, February). BRICS, les pays émergents, une menace pour les pays développés?. In *Guerres et conflits économiques*.
- Kennedy, A. B. (2016). Slouching tiger, roaring dragon: comparing India and China as late innovators. *Review of International Political Economy*, *23*(1), 65-92.
- Prasad, E. S. (2011). Role reversal in international finance. In *Federal Reserve Bank of Kansas City Jackson Hole Symposium, August*.
- Schmitz, L., & Seidl, T. (2022). As Open as Possible, as Autonomous as Necessary: Understanding the Rise of Open Strategic Autonomy in EU Trade Policy. *JCMS: Journal of Common Market Studies*.
- Sinha, S. (2021). 'Strong leaders', authoritarian populism and Indian developmentalism: The Modi moment in historical context. *Geoforum*, *124*, 320-333.
- Soulé-Kohndou, F. (2013). L'Afrique du Sud dans la relation BRICS-Afrique. *Afrique contemporaine*, *248*(4), 31-43.
- Soulé-Kohndou, F. (2013). L'Afrique du Sud dans la relation BRICS-Afrique. *Afrique contemporaine*, *248*(4), 31-43.
- Wilson, D., & Purushothaman, R. (2003). Dreaming with BRICs: The path to 2050. *Global economics paper*, (99), 1.

- Yann Echinard, Laëtitia Guilhot, « Le « nouveau régionalisme ». De quoi parlons-nous ? », Annuaire Français des Relations Internationales, Vol.VIII, Editions Bruylant/La documentation Française, p.775-792, 2007.

- **Sites web :**

- FATI HADOUN (2023), Classement des pays par PIB 2022 : les pays les plus riches du monde, Classement des pays par PIB 2022 : les pays les plus riches du monde (business-cool.com)

- Federal State Statistics Service, https://eng.rosstat.gov.ru/

- La finance pour tous (2019), BRICS, https://www.lafinancepourtous.com/decryptages/politiques-economiques/economie-mondiale/brics/

- Matthew Bishop, Université de Sheffield (2022), Les pays BRICS : où demain et quel impact sur l'économie mondiale, https://www.economicsobservatory.com/the-brics-countries-where-next-and-what-impact-on-the-global-economy

- Statista, https://www.statista.com/statistics/254301/exports-of-the-bric-countries/

- UNCTAD Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement, https://unctad.org/

Adhésion de l'Algérie au BRIC'S, Quels opportunités ?

Algeria's accession to BRICS, what opportunities?

BENDJOUAD Messaoud[1*], université de Ghardaia (Algeria),
bendjouad.messoud@univ-ghardaia.dz
OUAZI Azzedine, université de Ghardaia (Algeria),
ouazi.azzedine@univ-ghardaia.dz
BERNA Abdelaziz, université de Ghardaia (Algeria),
berna.abdelaziz@univ-ghardaia.dz

Reçu le:.../.../2022 *Accepté le:.../.../2022* *Publié le:.../.../2022*

Résumé: (pas plus de 10 lignes)
Entrez votre résumé ici (un résumé est un bref résumé complet du contenu de l'article). Entrez votre résumé ici (un résumé est un résumé bref et complet du contenu de l'article. Entrez votre résumé ici (un résumé est un bref résumé complet du contenu de l'article). Entrez votre résumé ici (un résumé est un bref résumé complet du contenu de l'article).
Mots clés: 5 mots
Jel Classification Codes: …, …, …

Abstract: (Not more than 10 lines)
Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article). Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article).
Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article). Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article).
Keywords: keywords; keywords; keywords; keywords; keywords.
Jel Classification Codes: …, …, …

[1*] ***Bendjouad messaoud***

1. Introduction :

La structure de l'économie mondiale est soumise à des mutations et à un environnement changeant en permanence. De nombreuses intégrations régionales à travers le monde telle que l'Union Européenne, des organisations et des structures internationales à l'instar de l'OMC, l'OCDE ou le G20, des centaines d'accords commerciaux bilatéraux ou multilatéraux notifiés par l'OMC… etc.

Cette restructuration est alimentée essentiellement par l'importance des échanges internationaux dans le souci de s'accaparer de la part du lion sur les marchés ainsi que le positionnement recherché par les pays sur la chaine de valeur internationale.

Sans doute, l'entité qui fait l'exception depuis son lancement depuis un peu plus de 20 ans, est celle des BRIC'S avec notamment le poids de la Chine comme locomotive de ce groupe qui se distingue par le volume de ses exportations, ses avancées technologiques et innovations, et son déploiement à l'international et surtout sur le continent africain.

Les BRIC'S, représente un groupe de pays émergents engagés initialement dans une coopération économique et commerciale, de plus en plus s'impose comme acteur principal sur la scène internationale.

Le rôle croissant des BRIC'S depuis la création du bloc procure la légitimité d'actualiser quelques questions qui relèvent d'un intérêt primordial à savoir ; Que recouvre les BRIC'S? S'agit-il de puissances émergentes comparables ? Leur concertation politique relève-t-elle du lobbysme international ou comporte-t-elle une vision alternative des relations internationales ? Quelle place occupent-ils dans les relations internationales ? Comment les grandes puissances traditionnelles réagissent-t-elles à leur développement? (MOUTON, Stéphane PIERRE- CAPS et Jean- Denis, 2014, p. 14)

Le vif de notre sujet est l'éventuelle adhésion de l'Algérie aux BRIC'S dans le contexte actuel de la scène internationale.

Nous développons bien sur ce sujet tout en posant la problématique suivante ;

- L'intégration de l'Algérie aux BRIC'S, quelles opportunités et quelles limites ?

De cette question principale, décollent les questions secondaires suivantes

- Quel est le degré d'ouverture des BRIC'S aux autres pays ?
- Quelles sont les avantages et les inconvénients d'une éventuelle adhésion de l'Algérie aux BRIC'S ?
- Quel sont les chances de l'Algérie suite à sa candidature d'intégrer les BRIC'S ?

Nous essayons de mener à terme notre recherche en suivant des pistes qui nous mènent à des réponses objectives tout en développant en parallèle une approche critique.

La question de l'adhésion de l'Algérie aux BRIC'S, doit être traité avec prudence, pour cela, nous supposons les deux hypothèses suivantes ;

- **H1** : économiquement, l'Algérie ne possède pas les qualifications requises lui permettant d'intégrer les BRIC'S
- **H2** : la candidature d'adhésion de l'Algérie aux BRIC'S est d'essence politique

2. La genèse des BRIC'S

Les BRIC est un concept global inventé par Jim O'Neil, le banquier de Goldman Sachs qui a utilisé l'acronyme, pour la première fois en novembre 2001.[2]

Ce groupe de pays composé initialement de Brésil, Russie, Inde, Chine est devenu 10 ans après les BRIC'S suite à son élargissement au Sud

[2] - Allard, P. (2014, février). Aquilon. *le concept des B*[2] Yann ECHINARD « BRIC'S, entre statistique et lobbyisme », disponible sur le lien suivant : htpps://www.afri-cit.org/article/br
RICS . france.

d'Afrique dont l'intégration est acceptée en décembre 2010 est s'est adhérée effectivement le 14 avril 2011. Le bloc en question n'est pas seulement d'une dimension économique dominante, mais il représente un symbole d'union et d'influence dans les affaires internationales3.

Cet acronyme « BRICS » faisait dès le début, objet de débat dans les espaces médiatiques et sujet d'étude selon des approches multiples à savoir, économiques, politiques, relations internationales et même militaires entre notamment la Russie et la Chine.

3. Le concept de « pays émergent »

La classification des pays par rapport à leur développement économique est diversifiée selon justement les niveaux de développement. On retrouve dans cette classification des appellations différentes dont les pays développés, les pays en développement et même les pays de tiers monde.

A cette liste de classification des spécialistes ont ajouté l'adjectif « émergent » pour désigner une autre catégorie dans la classification qui est « les pays émergents ». un concept traduit directement de l'anglais et fut employé en 1981 dans les milieux bancaires pour signaler aux investisseurs l'intérêt économique et financier des fortes croissances enregistrées en Asie orientale puis partout où les taux étaient durablement supérieurs à ceux des pays industrialisés[4] .

En 2001, Jim O'Neill, il comprit qu'une bifurcation dans le mouvement de globalisation économique avait été prise elle se poursuivrait mais ne serait plus un monopole américain et occidental.

C'est ainsi que cet adjectif « émergent » s'est associé aux pays composant les BRIC'S, et aussi d'autres pays en dehors de ce bloc.

De manière plus générale, la qualification d'émergence est caractérisée aujourd'hui par une production intérieure brute par habitant encore nettement

[3] idem

[4] Yann ECHINARD « BRIC'S, entre statistique et lobbysme », disponible sur le lien suivant : htpps://www.afri-cit.org/article/br

inférieure à celle des pays développés, mais aussi par un taux de croissance très rapide et des structures industrielles en essor, laissant ainsi entrevoir un « rattrapage » de développement économique.

4. Au-delà d'un cadre statistique

A présent, cette présentation statistique est devenue une entité politique et économique forte, une organisation politique internationale reconnue. Cependant, la cohésion des partenaires est surtout fondée sur la volonté de réduire le poids des pays de l'OCDE dans la « gouvernance » mondiale à leur profit. Sur les solutions à apporter à l'architecture politique et économique mondiale, les divergences sont encore bien marquées. De la capacité de ces pays à faire converger leur action sur le long terme dépendra l'avenir des « sommets BRIC'S » comme organisation « club » capable de modifier les rapports de force en leur faveur et à celle de chacun de ses membres.

5. Vers un nouvel ordre économique mondial

Les BRIC'S participent efficacement dans la mondialisation. Le temps a montré que son rôle est loin d'être un simple effet de mode ou éphémère. Beaucoup de pays se sont apparus en bloc, sur la scène internationale depuis les années 1970 dont on peut citer les Quatre Dragon (Hongkong, Singapour, la Corée du Sud et Taiwan), les Tigres Asiatiques (Indonésie, Malaisie, Philippines et Thaïlande), les BRIC'S font l'exception par leur force économique inscrite et projetée dans le temps, et aussi leur cohésion, font face aux trois pôle classiques qui dominent le monde commercialement et politiquement et qui sont les Etats Unis, l'Union Européenne et le Japon[5].

Cette force, nous laisse anticiper un nouvel ordre mondial qui a commencé à se concrétiser de manière effective dont le meilleur exemple est la création de la nouvelle banque de développement.

Ce succès est dû essentiellement aux performances macroéconomiques des pays formant ce bloc, le taux de croissance de leur PIB ainsi que leur transformation structurelle rapide.

[5] https://www.melchior.fr/actualité « les BRIC'S dans la mondialisation » consulté le 13/02/2023

6. Force et développement des BRIC'S

6.1. Les performances économiques et commerciales

La coopération des BRIC'S depuis presque deux décennies a fais de ce groupe un moteur de croissance d'une contribution importante à l'économie et la stabilité financière mondiale. Sa population est estimée à environ 40% de la population mondiale, ce groupe représente 25% de la production mondiale, 18% du volume des échanges internationaux et 25% des IDE dans le monde.

Ces différents indicateurs sont presque réguliers, ce qui renforce la progression économique et commerciale des BRIC'S au niveau planétaire.

6.2. Le rythme des rencontres et sommets

Le rythme des réunions sommets : cherche à renforcer leur puissance par un processus de concertation et une collaboration régulière entre eux en vue de faire de faire face au leadership occidental. Ces grandes puissances émergentes se détachent progressivement de l'ensemble du groupe des pays en développement pour constituer un groupe de pression économique et politique de premier ordre capable de basculer les rapport de force du monde d'aujourd'hui et de demain.

Les réunions des BRIC se sont déclenchées dès 2006 avec des rencontres informelles des ministres des affaires étrangères de ces pays en marge des assemblées générales des Nations Unies. Le premier sommet des BRIC, avant même l'adhésion du Sud d'Afrique s'est tenu le 16 juin 2009 en Russie[6].

En 2011, le sommet est marqué par la présence des chefs d'Etats et l'intégration de Sud d'Afrique où s'est tenu ce dernier, dans lequel la crise de la zone euro, la présidence du FMI et la Banque Mondiale ont été discutées7.

[6] https://www.universalis.fr/premier consulté le 17/03/2023
[7] https://www.informationtv5monde.com consulté le 03/03/2023

Depuis le sommet des BRIC'S est devenu annuel dont le prochain se tiendra vers le mois d'aout de l'année en cours en Afrique du Sud.

Les rencontres des BRIC'S ne se limitent pas aux sommets annuels, mais beaucoup de sujets sont intégrés dans les ordres du jour tel que le sport et la politique traités à travers environ une centaine de réunion tenues annuellement[8].

6.3.. Renforcement de l'opposition à l'égard de l'occident

La question de la réforme de la gouvernance financière mondiale concerne d'une manière directe la gouvernance du FMI. Les BRIC'S affirment qu'ils sont sous représentés au sein du comité de direction. « Nous voulons augmenter notre participation et faire entendre la voix des pays émergents et en développement afin de créer une nouvelle dynamique pour combler le fossé Nord- Sud »[9].

Les BRIC'S s'opposent carrément sur le fait que les USA détiennent 17% des droits de vote lui procurant ainsi le droit de veto sur toutes décision prise par le FMI. Les BRIC'S rejette également la décision non écrite concernant la nomination d'un ressortissant d'un européen à la tête du FMI et d'un américain à la tête de la BM.

6.4. L'intensité de la coopération

La Nouvelle Banque de développement créée en2015 demeure l'un des projets phare des BRIC'S. Néanmoins, leur coopération ne se limite pas à l'aspect économique, financier ou commercial, mais elle s'intéresse à une panoplie de domaine.

---

[8] https://www.letemps.ch/finance

[9] https://www.informationtv5monde.com consulté le 03/03/2023

L'un des objectifs les plus important des BRIC'S ces dernières années se résume dans leur coopération dans le domaine des sciences, la technologie et l'innovation (STI)[10].

Ce deuxième objectif consiste à identifier cinq champs thématiques dont chaque champ est placé sous la direction de l'un des pays réparties comme suit[11] :

- **Brésil** : Prévention des catastrophes naturelles et atténuation de leurs effets – surveillance et alerte rapide – Centre national de surveillance et d'alerte rapide des catastrophes naturelles
- **Russie** : Ressources en eau et traitement de la pollution – Plate-forme technologique pour un développement écologique durable
- **Inde :** Technologie géospatiale et son application pour la mise au point des systèmes d'aide à la décision basés sur les TIC and la technologie spatiale pour la gestion des risques climatiques et une planification du développement adapté en vue d'assurer un habitat durable – Infrastructure nationale des données spatiales, Département de la science et de la technologie
- **Chine** : Énergies nouvelles et renouvelables, et efficacité énergétique avec comme sous-champ l'éclairage à semi-conducteurs – Ministère de la science et de la technologie
- **Afrique du Sud** : Astronomie – Fondation nationale de recherche

[10] Michael Kahn : « La collaboration des BRIC'S dans le domaine de la science, de la technologie et de l'innovation », revue Hermès, 3 /n^0 79, 2017, pp 124 -131

[11] idem

6.5. La nouvelle banque de développement

La NBD ou la banque des BRIC'S, créée en juillet 2014 est doté d'un fonds initial de 100 milliards de dollars. Cette banque a commencé à financer des grands projets d'infrastructures dans les pays monde.

Sur la scène internationale, il y a ceux qui considère cette banque comme complémentaire au FMI et la BM. D'autres la présentent comme une institution financière alternative aux institutions de Bretton Woods.

Cette banque, dès son lancement a exprimé sa volonté d'ouvrir ses portes pour d'autres pays en dehors des BRIC'S,

6.6. Présence des BRIC'S dans les institutions internationales

Au niveau des institutions internationales, les BRIC'S sont présent en force à l'organisation internationale du commerce, OMC, avec une contribution importante dans les échanges internationaux et la plupart des pays voient leurs balances commerciales déficitaire face à celle de la Chine.

Sans doute, le G 20, demeure l'une des organisations regroupant les 20 économies les plus importantes de la planète. La remarque la plus attirante ici, c'est que tous les pays des BRIC'S sont des membres du G 20, par contre, aucun pays de l'occident d'est membre des BRIC'S.

Cela montre la particularité dès la présence des BRIC'S dans les organisations internationales.

6.7. L'avancée mondiale des multinationales des BRIC'S

Le tableau ci-après montre l'évolution en nombre des multinationales des BRIC'S entre 2002 et 2012.

Tableau n^0 01 : nombre des multinationales des BRIC'S sur les 500 top mondiales

	2002	2011	2012
Chine		22	
Russie	04	10	
Inde	01	12	
Brésil	02	12	
Afrique du sud		05	
Total /500	**07**	**61**	**77**

En 2002 classement des 500 plus grandes firmes multinationales seulement 07 firmes de nationalité des BRIC'S (04 russes, 02 brésiliennes, 01 indienne)

Le même classement de 2011, 61 firmes sont de nationalités BRIC'S (22 chinoises, 12 brésiliennes, 12 indiennes, 10 russes et 05 d'Afrique du sud) En 2012, 77 firmes

6.8. L'attractivité des BRIC'S

Ces dernières années, de plus en plus de pays, dont l'Algérie, expriment leur volonté d'intégrer les BRIC'S. De leur coté, les BRIC'S affichent une volonté d'ouvrir leurs portes et ils sont déjà favorables à l'égard de plusieurs pays.

A présent, beaucoup de pays ont déjà déposé leurs demandes de manière officielle tels que l'Algérie, l'Argentine ou l'Iran, et d'autres, on exprimé leurs volonté d'adhésion au BRIC'S comme l'Arabie Saoudite, l'Egypte ou la Turquie[12]

6.9. Les capacités militaires

[12] https://www.agenceecofin/13

La question militaire sur laquelle sont basées la défense et la sécurité des Etats demeure très importante. Les paramètres des classements des Etats sont multiples, mais celui des dépenses militaires est un indicateurs phare.

En 2009, trois pays des BRIC'S sont classés parmi les 10 premiers dans le monde. La Chine en deuxième position avec un budget annuelle de 100 milliards de dollars. La Russie en 5 ème rang pour une dépense annuelle de.

Tableau n^0 02 : dépenses militaires de quelques pays (milliards de dollars)

2009			2021		
rang	pays	dépenses	rang	pays	dépenses
1	USA	661	1	USA	801
2	**Chine**	100	2	**Chine**	293
3	France	63,9	3	**Inde**	76,6
4	Royaume Uni	58,3	4	Royaume Uni	68,4
5	**Russie**	53,3	5	**Russie**	65,5
6	Japon	51	6	France	56,6
7	Allemagne	45,6	7	Allemagne	56
8	Arabie saoudite	41,3	8	Arabie Saoudite	55,6
9	**Inde**	36,3	9	//	
10	Italie	35,8	10	//	

Source : dépenses 2009, Alexandre Kateb ; « les nouvelles puissances mondiale, pourquoi les BRIC'S changent le monde ? » p 228, 2021 ; www.algérie360.com

Les USA restent en tête de classement des dépenses militaires annuelles dans le monde. A travers le tableau on remarque que le classement des 10 premiers en deux années 2009 et 2021, trois pays des BRIC'S y figure qui sont la Chine, la Russie et l'Inde.

Avec la guerre en Ukraine, pratiquement, tous les pays ont revu leurs budgets militaires vers la hausse en 2022.

L'exportation d'armes en 2022

Figure n^0 01 les plus gros exportateur d'armes dans le monde

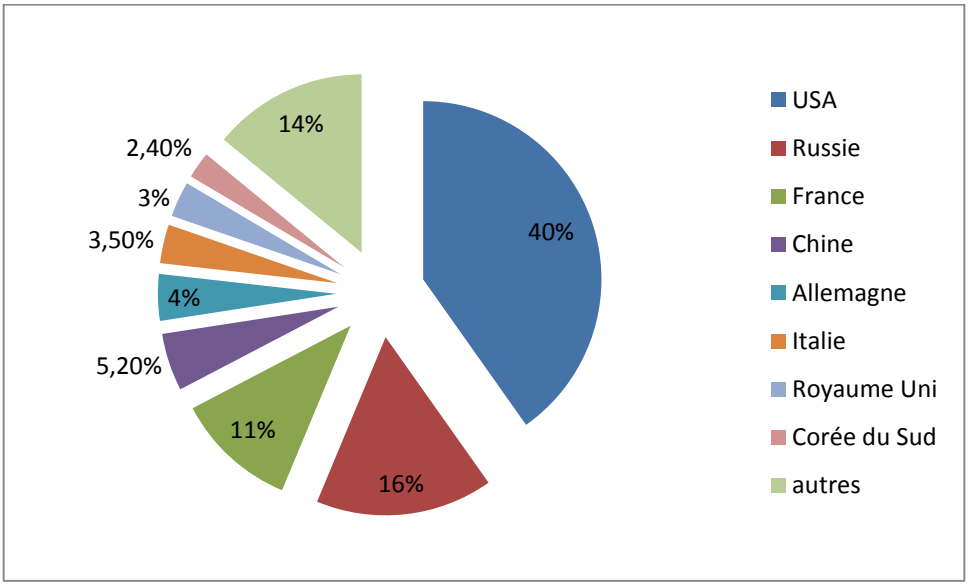

Source : https://www.geo.fr consulté 20/03/2023

Les BRIC'S sont également présents sur le marché international des armes. Les données de 2022, montrent que la Russie est en deuxième position avec une par de 16%. C'est peut être la faiblesse de la Chine à présent avec seulement 5,2% des exportations mondiale.

D'après les données sur le budget militaires et les exportations d'armes dans le monde, on remarque une forte présence de la Chine, la Russie et l'Inde comme puissances bien positionnées.

Cela est confirmé même par le classement des importateurs d'armes dans le monde et pour la même année où on retrouve l'Inde en première position avec 11%, la Chine en 5ème position avec 4,6%.

7. La candidature de l'Algérie et ses chances d'adhésion

C'est en novembre 2022 que l'Algérie a avoué son ambition d'intégrer les BRIC'S on présentant sa demande d'adhésion de manière officielle[13]. La demande de l'Algérie est favorisé par plusieurs facteurs dont on peut citer les suivants ;

- La position de la Russie qui considère que l'Algérie est l'une des principaux candidats à l'adhésion aux BRIC'S. le ministre des affaires étrangère russe a ajouté que : « il ne fait aucun doute qu'Alger remplit tous les paramètres pour faire partie du groupe des cinq »[14]
- Les relations diplomatiques et économiques avec la Russie et la Chine qui demeurent parmi les principaux fournisseurs de l'Algérie.

7.1. Aperçu sur les relations commerciales entre l'Algérie et les BRIC'S

Tableau n^0 03 : classement des fournisseurs de l'Algérie 2017/2020 en %

2017		2018		2019		2020	
Pays	%	Pays	%	Pays	%	Pays	%
Chine	**18,08**	**Chine**	**16,99**	**Chine**	**18,25**	**Chine**	**17,51**
France	9,35	France	10,35	France	10,20	France	9,62
Italie	8,17	Italie	7,91	Italie	8,13	Italie	8,30
Allemagne	7,00	Allemagne	7,65	Espagne	6,99	USA	6,46
Espagne	6,81	Turquie	6,88	Allemagne	6,76	Espagne	6,25

Source : conception personnelle à partir des données des services de douanes algériennes

[13] www.algérie360.com consulté le 7/02/2023
[14] idem

Tableau n^0 04 : classement des clients de l'Algérie 2017/2020 en %

2017		**2018**		**2019**		**2020**	
Pays	%	pays	%	Pays	%	pays	%
Italie	15,96	Italie	14,88	France	14,11	Italie	14,45
France	12,92	Espagne	12,15	Italie	12,90	France	13,35
Espagne	11,91	France	11,25	Espagne	11,15	Turquie	10,13
USA	9,76	USA	9,37	UK	6,42	**Chine**	**8,47**
Brésil	**5,99**	UK	6,73	Turquie	6,27	Espagne	6,99

Source : conception personnelle à partir des données des services de douanes algériennes

Les deux tableaux précédents, montrent, d'une part, que la Chine demeure le premier fournisseur de l'Algérie sur toute la période d'étude une position sur laquelle elle règne depuis 2013 avec. D'une autre part les pays des BRIC'S ne sont pas vraiment dans le top des 05 premier clients de l'Algérie sauf en 2017, on remarque la présence du Brésil en 5ème position avec 5,99% des exportations algérienne et en 2020, la Chine en 4ème position avec 8,47%.

7.2. Les atouts économiques

- **Les investissements chinois en Algérie**

Les entreprises chinoises sont fortement présentent en Algérie et de manière très remarquable dans la mise en place des grandes infrastructures (autoroutes, aéroport, la grande mosquée d'Alger…). Entre 2005 et 2016, les

entreprises chinoises ont arraché 25 contrats en Algérie avec une valeur globale de 22,2 milliards de dollars[15].

En 2018, les investissements chinois dans le domaine des hydrocarbures en Algérie sont estimés à 2,6 milliards de dollars[16].

Si la Chine est fortement présente sur le marché algérien autant qu'investisseur, cela ne se généralise pas avec les 4 autres pays des BRIC'S qui sont pratiquement quasi absents.

- **Motivations politiques**

Les relations diplomatiques et politiques de l'Algérie sont très favorables avec les BRIC'S. Un passé assez riche dans le parcours historique notamment avec l'Inde et l'Afrique de Sud qui étaient des membres du mouvement des non- alignés à côté de l'Algérie.

De sa part, la Chine est le premier fournisseur de l'Algérie depuis 2013, cette relation commerciale a consolidé l'amitié et la coopération entre les deux pays et a poussé les relations politiques vers le haut.

Pour la Russie, demeure un allié stratégique de l'Algérie. Même en absence de chiffres, la Russie est le premier fournisseur d'armes. Pour toutes ces raisons que même les pays des BRIC'S, individuellement, sont favorables pour l'intégration de l'Algérie[17].

La décision de joindre un ensemble économique international (les BRIC'S) en dehors des coalitions régionales ou locales, est la première de son genre prise par les autorités politiques du pays depuis l'indépendance.

---

[15] https://www.middleeasteye.net
[16] idem
[17] www.aps.dz

La demande de l'Algérie d'intégrer les BRIC'S est motivé par un objectif politique et géostratégique[18]. Cette démarche permettra à l'Algérie de renforcer sa position sur l'échiquier international.

- **Les limites économiques**

Tableau n^0 05 : comparaison du PIB de l'Algérie à celui des BRIC'S /2021

pays	PIB	Par rapport au PIB de l'Algérie
Chine	17734,06	Environ 111 fois
Inde	3167,29	Environ 20 fois
Russie	1778,78	Environ 11 fois
Brésil	1608 ,98	Environ 10 fois
Afrique du Sud	419,01	Environ 2,5 fois
Algérie	163,04	

Source : conception personnelle à partir des données de la Banque Mondiale

Figure n^0 02 : PIB des BRIC'S et de l'Algérie en 2021

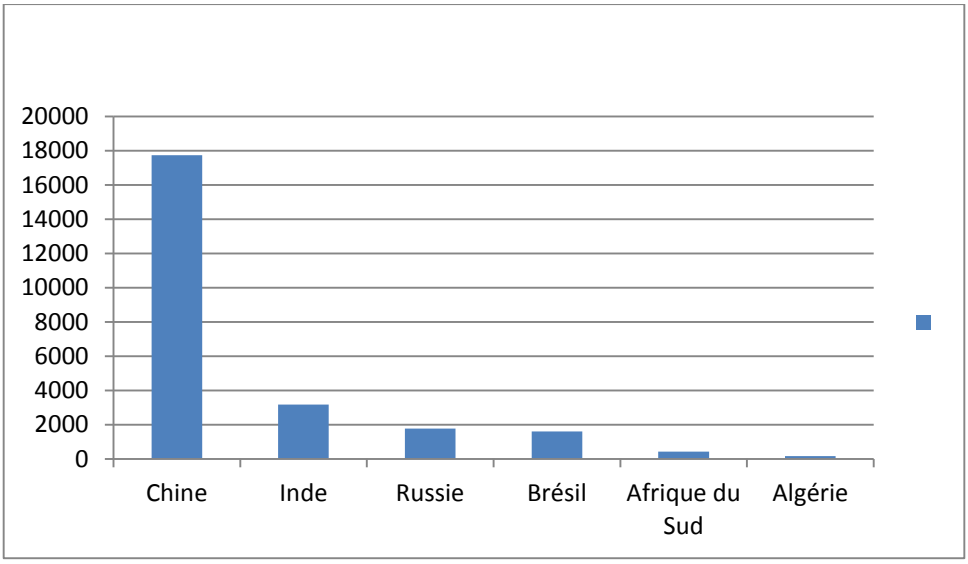

Source : conception personnelle à partir des données disponible sur : https://dataalbankaldawli.org/indicator/NY.GOP.MKTP.CD?locations=DZ consulté le 5 avril 2023

[18] Abedelghani Ben Amara, déclaration disponible sur aps.dz

Economique et on se basant sur le PIB comme indicateur, on remarque que le PIB de l'Algérie demeure très faible si on le compare à celui des BRIC'S. L'Afrique du Sud qui est le seule pays des BRIC'S dont le PIB n'atteint pas un millier de dollars et qui est estimé à seulement 419,01 milliards de dollars en 2021, représente un peu plus de double de celui de l'Algérie. Par contre le PIB chinois pour la même année représente environ 111 fois celui de l'Algérie.

Selon Abederrahmane Mebtoul, l'une des conditions objectives c'est que l'Algérie doit doubler son PIB de 350/400 milliards de dollars entre 2023 /2025 pour qu'elle soit économiquement solide et apte d'intégrer le groupe.

- **Faible attractivité des IDE**

En 2020, sur 50 pays africain, l'Algérie se trouvait en 30ème position concernant l'attractivité des IDE19. L'abrogation de la loi 49/51 peut donner un nouveau souffle pour améliorer l'attractivité et l'environnement des affaires en Algérie.

- **Lenteur dans la transition**

La transition en Algérie est très lente. Depuis le début des années 1990 que le processus de transition économique a été déclenché de l'économie socialiste à l'économie de marché vers l'économie de marché. Beaucoup de secteurs jugés stratégiques sont encore sous le monopole de l'Etat, telle que l'aviation civil et l'énergie avec également des interdictions de créer des banques privées nationales depuis le scandale d'El Khalifa Bank.

[19] https://www.algérie-eco.com

A ce niveau, l'Algérie doit mettre les pendules à l'heure pour suivre le rythme de développement des pays de BRIC'S.

8. Conclusion

L'intégration d'un bloc économique dans la plus part de cas est avantageux pour les économies locales. Sans doute, les BRIC'S reste un bloc puissant à l'échelle mondiale et sa force actuelle dépasse le cadre économique et financier mais elle se tend vers d'autres domaines telle que la gouvernance économique mondiale, la science et technologies …etc.

Beaucoup de pays de l'Amérique Latine, l'Asie et d'Afrique expriment leur volonté d'intégrer les BRIC'S.

Pour notre cas d'étude, la candidature la plus importante est celle de l'Algérie. Les résultats de notre recherche montrent que la situation économique actuelle de l'Algérie est loin d'être favorable à cette intégration. Même s'il y a amélioration des nombreux indicateurs économiques, mais l'économie nationale ne peut pas supporter le rythme des BRIC'S.

Pour que cette adhésion soit favorable pour l'économie nationale, beaucoup de travail reste à faire et ça commence par l'augmentation du PIB, la transition numérique, amélioration de climats des affaires et la lutte cotre la corruption.

Pour ce qui relève d'aspect politique, il ya de fortes motivation et ça dépend d'une orientation stratégique et géopolitique.

La guerre actuelle en Ukraine doit mettre l'Algérie à faire face à la réalité et renforcer d'avantage sa coopération économique et militaire avec des partenaires fiable et notamment après la signature de l'accord de sécurité entre le Maroc et Israël.

9. Liste Bibliographique:

Ouvrages

- Alexander Kateb, « les nouvelles puissances. Pourquoi les BRIC'S changent le monde ? », éditions ellipes, 2011 France

Articles

- Yann ECHINARD « BRIC'S, entre statistique et lobbyisme », disponible sur le lien suivant : htpps://www.afri-cit.org/article/br

Site web

- https://www.melchior.fr/actualité
- https://www.universalis.fr/premier
- https://www.informationtv5monde.com
- https://www.letemps.ch/finance
- https://www.informationtv5monde.com
- https://www.agenceecofin/13
- www.algérie360.com
- https://www.middleeasteye.net
- www.aps.dz
- www.algérie-eco.com

Les pays des BRICS : un état des lieux et perspectives
The BRICS countries: a state of the art and perspectives

BOUALI Razika*, Université d'Oran 2 (Algérie), bouali.razika@yahoo.fr

Résumé:
Au cours de la dernière période, les pays émergents ont joué un rôle important sur la scène mondiale. En ce sens, ils représentent une force importante pour la reprise économique mondiale, comme l'ont montré leurs performances économiques. La réorganisation de l'économie mondiale et l'évolution de l'influence mondiale reposent sur la montée en puissance des pays émergents). En effet, sous l'ère de la mondialisation, es tels que la Chine, l'Inde, la Russie et le Brésil ont réussi à s'intégrer au marché mondial et ils ont créé le groupe des BRICS. De ce fait, ce groupe est devenu une coalition de pays en développement dont les représentants gouvernementaux ont un certain poids dans la prise de décision au niveau international.
Mots clés: émergents; performance; réorganisation; BRICS; développement.
Jel Classification Codes: …, …, …

Abstract:
In the last period, emerging countries have played an important role on the world stage. In this sense, they represent an important force for global economic recovery, as their economic performance has shown. The reorganization of the world economy and the evolution of global influence are based on the rise of the emerging countries). Indeed, in the era of globalization, countries such as China, India, Russia and Brazil have managed to integrate into the global market and have created the BRICS group. As a result, this group has become a coalition of developing countries whose government representatives have some weight in international decision-making.
Keywords: emerging; performance; reorganization; BRICS; development.
Jel Classification Codes: …, …, …

1. Introduction :

L'engagement des pays en développement dans l'économie mondiale a connu un déclin au cours de la période allant de 1950 à 1980, en particulier par rapport au passé, mais il a repris vers 1980 et s'est accru rapidement par la suite. La part de ces pays dans le commerce mondial de marchandises, exportations et importations, a plus que doublé, passant de moins de 20 % en 1970 à plus de 40 % en 2010. De même, leur part dans le commerce international des services a enregistré une augmentation substantielle, révélant leur avantage comparatif dans les exportations de services.

Le monde en développement dans son ensemble a connu un rattrapage important en matière d'industrialisation à partir de 1950, qui s'est accéléré au début des années 1970. Les changements structurels dans la composition de la production et de l'emploi, qui ont conduit à un déclin de la part de l'agriculture et à une augmentation de la part de l'industrie et des services, ont été des facteurs importants sous-jacents au processus. Entre 1970 et 2010, la part des pays en développement dans la production industrielle mondiale est passée de 8 % à 33 %. De même, leur part dans les exportations mondiales de produits manufacturés est passée de 7 % à 40 %.

Cette performance globale impressionnante se caractérise par un développement inégal. L'engagement dans l'économie mondiale et le rattrapage de l'industrialisation ont tous deux été inégaux entre les régions. Quelques pays de ces régions ont connu une forte concentration : L'Argentine, le Brésil, le Chili et le Mexique en Amérique latine ; la Chine, l'Inde, l'Indonésie, la Malaisie, la Corée du Sud, Taïwan, la Thaïlande et la Turquie en Asie ; et l'Égypte et l'Afrique du Sud en Afrique. En fait, l'importance économique de ces pays dans le monde en développement était écrasante en termes de taille, reflétée par le PIB et la population, leur engagement dans l'économie mondiale, reflété par le commerce, l'investissement et la migration, et l'industrialisation, reflétée par les exportations de produits manufacturés et la production industrielle. Les BRICS étaient le sous-ensemble le plus important de ces pays. Les BRICS étaient le sous-ensemble de pays le plus important de ces pays. (Nayyar, 2016). Cet article vise à faire

un apperçu général sur l'évolution du groupe des BRICS ainsi son importance et sa place au niveau mondiale dans le sphère économique et institutionnel et les défis confrontés afin d'atteindre son objectif.

2. Perspective historique

Le Brésil, la Russie, l'Inde, la Chine et l'Afrique du Sud (BRICS) - un groupe de pays différents en termes d'économie et de géographie - constituent une formation naissante qui a pris une place centrale dans le monde contemporain en un laps de temps assez court. Leur importance économique s'explique évidemment par leur taille. En 2010, ces cinq pays représentaient ensemble 43 % de la population mondiale et 18 % du revenu mondial. Cependant, leur importance politique ne tient pas seulement à leur taille économique, mais aussi à leur voix collective dans un monde où l'équilibre des pouvoirs est en train de changer. (Radulescu, Panait, & Voica, 2014)

L'attention portée aux BRICS a commencé en 2001. À l'époque, le groupe ne comprenait que le Brésil, la Russie, l'Inde et la Chine/les BRIC (l'Afrique du Sud a été ajoutée en 2010). Tout a commencé en novembre 2001 avec un document de recherche de Goldman Sachs intitulé "Building Better Global Economic BRICs", rédigé par Jim O'Neill. En effet, L'acronyme a vu le jour en 2004. Il prédit qu'"au cours des dix prochaines années, le poids des BRICS, et en particulier de la Chine, dans le PIB mondial augmentera", et poursuit en suggérant que "conformément à ces perspectives, les forums mondiaux d'élaboration des politiques devraient être réorganisés" afin de donner plus de pouvoir aux BRIC. (Pant, 2013)

L'acronyme a vu le jour en 2004. Mais ce n'était rien de plus qu'un exercice sur les taux de croissance composés pour un groupe de pays connaissant une croissance économique rapide dans les années 1990, qui s'est accélérée avec le boom du début des années 2000. Il est devenu une réalité politique en 2009 avec le premier sommet annuel des nations BRIC (comme c'était alors le cas). L'Afrique du Sud a été invitée tardivement et a fait son entrée en 2011. Cette évolution a été un processus itératif. Elle a commencé en 2003, avec un groupe plurilatéral de trois pays - l'Inde, le Brésil et l'Afrique du Sud - un pour chaque continent du monde en développement, appelé IBSA. L'étape suivante a eu lieu en 2009, avec l'inclusion de la Chine

dans le BASIC, une coalition ad hoc qui a été façonnée par un événement, le sommet sur le changement climatique de Copenhague.

L'économie mondiale a connu une transformation significative au cours de la seconde moitié du 20e siècle et de la première décennie du 21e siècle, ce qui est clairement visible dans l'évolution de la part des pays en développement dans la production mondiale, mais beaucoup moins dans les niveaux de revenu par habitant par rapport aux pays industrialisés. En termes de statistiques, la part des pays en développement dans la production mondiale a cessé son déclin continu, qui avait commencé en 1820, vers 1960, lorsqu'elle était d'environ un quart, pour augmenter rapidement après 1980, de sorte qu'elle atteignait presque la moitié en 2008, tandis que la divergence du PIB par habitant s'est également arrêtée en 1980 et a été suivie d'une convergence modeste par la suite, de sorte que, en proportion du PIB par habitant dans les pays industrialisés, elle était d'environ un cinquième en 2008. En prix courants aux taux de change du marché, entre 1970 et 2010, la part des pays en développement dans le PIB mondial a doublé, passant d'un sixième à un tiers, tandis que leur PIB par habitant par rapport à celui des pays industrialisés a enregistré une modeste augmentation. (Radulescu, Panait, & Voica, 2014)

Après avoir d'abord suggéré que les économies BRICS pourraient collectivement rivaliser avec le G-7 (États-Unis, Royaume-Uni, France, Allemagne, Italie, Canada et Japon) en termes de part de la croissance mondiale d'ici 2050, l'évaluation a changé pour conclure que les économies BRICS pourraient rivaliser avec le G-7 d'ici 2032. Le terme "BRICS" est rapidement devenu une marque, un terme financier presque omniprésent, façonnant la façon dont une génération d'investisseurs, de financiers et de décideurs politiques perçoivent les marchés émergents. Les États BRICS ont rapidement réalisé l'importance de ce changement dans les perceptions mondiales à leur égard, et l'ont utilisé pour structurer un nouveau groupe afin de souligner leur poids croissant dans la politique et l'économie mondiales. Ils y sont parvenus en dépit des différences entre les dispositions institutionnelles politiques et économiques nationales de ces États.

Le premier sommet officiel du groupe BRICS s'est tenu à Ekaterinbourg, en Russie, en juin 2009. Le sommet d'Ekaterinbourg a appelé à "un ordre mondial multipolaire plus démocratique et plus juste, fondé sur la primauté du droit international, l'égalité, le respect mutuel, la coopération, l'action coordonnée et la prise de décision collective de tous les États". Depuis lors, les déclarations conjointes des différents sommets des BRICS ont souligné à maintes reprises la nécessité d'un réalignement de l'ordre mondial de l'après-Seconde Guerre mondiale, fondé sur la suprématie sans entrave des États-Unis.

Il est clair que ces initiatives s'inscrivent dans un contexte plus large où les puissances émergentes tentent de coordonner leurs efforts sur la scène mondiale. Alors que les États-Unis, semblent préoccupés par leurs problèmes internes et que la zone euro est embourbée dans une crise économique débilitante, le système international ressent de plus en plus un vide. C'est l'occasion idéale pour les BRICS d'émerger enfin en tant qu'acteurs mondiaux majeurs. Au niveau systémique international, les BRICS ont trouvé une convergence d'intérêts en travaillant ensemble sur le changement climatique et les négociations commerciales mondiales, ainsi qu'en exigeant que les institutions financières mondiales soient restructurées pour refléter le déplacement du centre de gravité de l'économie. Ils partagent les mêmes préoccupations concernant la domination internationale des États-Unis, notamment en ce qui concerne la nécessité de donner la priorité au développement économique. Ils ont à plusieurs reprises exprimé leur inquiétude quant à l'utilisation par les États-Unis de leur puissance militaire dans le monde entier, ainsi qu'à la nécessité de donner la priorité au développement économique. (Pant, 2013)

3. Les défis de BRICS

La transformation de l'acronyme BRICs d'un terme d'investissement en un nom familier de la politique internationale est l'un des développements les plus importants de la politique internationale au cours de la dernière décennie. Le terme est désormais couramment utilisé dans le débat public et dans les médias internationaux, en particulier, avec l'évolution des BRIC vers l'institutionnalisation, qui a commencé sérieusement en 2009 avec le premier

sommet des dirigeants à Ekaterinbourg. Plusieurs définitions du terme "succès" sont possibles dans le contexte des sommets internationaux.

Le sommet des BRICS de 2009 a enregistré un succès pour deux raisons. Premièrement, au niveau le plus élémentaire, le succès peut être défini comme la capacité à institutionnaliser une organisation qui existe toujours aujourd'hui. Deuxièmement, le sommet des BRICS a aidé les États membres à améliorer leur statut international, ce qui s'est avéré utile pour atteindre des objectifs nationaux communs ou individuels par la suite. Par exemple, le groupe des BRIC a indirectement aidé ses membres à parler d'une seule voix sur certaines questions et à accroître leur pouvoir de négociation.

L'approbation par les dirigeants du G-20, lors du sommet de Londres en 2009, de la quasi-totalité des recommandations substantielles formulées par les ministres des finances des pays BRICS montre que ces derniers ont pu utiliser leur pouvoir de négociation temporairement accru pour se transformer en "responsables de l'agenda" à l'époque. Cet acte a culminé avec les réformes des quotes-parts du Fonds monétaire international (FMI) convenues en 2010.

Projeter la confiance et la stabilité était particulièrement important à une époque de chaos économique mondial. Les pays du BRIC ont connu une croissance économique annuelle moyenne de 10,7 % entre 2006 et 2008, dépassant largement les chiffres de croissance des pays développés. Par conséquent, l'un des principaux thèmes du sommet était la création d'un nouvel ordre mondial moins dépendant des États-Unis.

Les pays BRICS se sont présentés comme des acteurs responsables dont l'inclusion plus adéquate dans les structures décisionnelles mondiales aurait des effets positifs sur la stabilité économique mondiale et, plus généralement, sur la gouvernance mondiale. Le Brésil, par exemple, était la dixième économie mondiale en 2009, mais ne disposait que de 1,38 % des voix au conseil d'administration du FMI, contre 2,09 % pour la Belgique, une économie d'un tiers de la taille du Brésil. (Stuenkel , 2014)

4. Un monde en mutation

Au cours de la dernière période, les pays émergents ont joué un rôle important sur la scène mondiale, même s'ils ont été confrontés à une énorme

crise financière. En ce sens, ils représentent une force importante pour la reprise économique mondiale, comme l'ont montré leurs performances économiques. La réorganisation de l'économie mondiale et l'évolution de l'influence mondiale reposent sur la montée en puissance des grandes puissances. Le premier spécialiste à avoir abordé l'influence de la taille et de la puissance du marché sur le commerce d'un pays est Adam Smith (1776). Paul Kennedy (1989) a montré que le statut relatif des pays en développement dans l'économie mondiale changeait en raison des différences de croissance et des réformes organisationnelles.

Clyde Prestowitz (2008) montre dans son étude qu'à l'ère de la mondialisation, près de 3 milliards de personnes issues de pays émergents tels que la Chine, l'Inde, la Russie et le Brésil ont réussi à s'intégrer au marché mondial. Selon Lin Yueqin (2009), la montée des grandes puissances est due à l'essor des pays émergents qui cherchent à rattraper les pays avancés.

Étant donné qu'il existe peu d'études sur le modèle de croissance des pays BRICS et sur leur influence sur l'économie mondiale du XXIe siècle, l'objectif de cet article est d'analyser l'évolution des économies émergentes au cours des dernières années et leur importance dans l'économie mondiale.

Au cours de la dernière décennie, les économies émergentes ont connu un taux de croissance beaucoup plus rapide que les économies développées, ce qui a conduit à une augmentation significative de leur part dans le PIB mondial, dans le commerce international, dans le total des investissements directs étrangers et sur les marchés financiers internationaux. La crise économique a entraîné des changements importants dans la gouvernance économique mondiale, notamment le remplacement du G8 par le G20 en tant que leader international sur la scène mondiale. Ces changements peuvent être interprétés comme une manifestation en faveur d'un ordre économique international multipolaire, dans lequel les pays en développement devraient jouer un rôle beaucoup plus important

Au cours de cette période, un rôle important a été joué par les pays BRIC (Brésil, Russie, Inde et Chine) qui présentent plusieurs caractéristiques similaires :

- Il s'agit de pays en développement dont les performances économiques mondiales sont pertinentes et dont le potentiel est élevé ;
- Ce sont des pays qui ont une importance systémique pour l'économie mondiale ; à cet égard, leurs performances nationales ont de profondes implications à la fois au niveau régional et mondial ;
- Ils sont capables d'exercer une influence sur la gouvernance de l'économie mondiale.

Toutes ces caractéristiques, associées à un certain nombre d'intérêts communs, montrent que les pays BRIC sont devenus une coalition de pays en développement dont les représentants gouvernementaux ont un certain poids dans la prise de décision au niveau international. Toutefois, il convient de noter qu'il existe d'importantes différences entre les quatre pays en termes de structure de production par secteur, d'ouverture vers l'extérieur, de régime de taux de change, etc. La Chine dispose d'une puissance économique bien plus importante que les trois autres pays BRIC qui n'ont pas de très bonnes perspectives en son absence. Toutefois, la présence de la Chine dans ce groupe de pays en développement est bénéfique (si l'on compare avec son affiliation au G8), tant pour elle que pour les BRIC. Les pays BRICS se sont concentrés sur leur puissance économique et leur développement croissants pour créer une agence rivalisant avec la Banque mondiale À cet égard, les pays membres ont signé plusieurs accords commerciaux prévoyant l'utilisation généralisée des monnaies locales dans leurs échanges commerciaux, l'objectif principal étant de réduire les coûts de transaction. (O'Neill , 2008)

Il est clair que, depuis 1950, les pays en développement ont rattrapé les pays industrialisés, en termes de parts de PPA dans la production et le revenu mondiaux. Ce phénomène a été associé à un changement perceptible dans l'équilibre des forces au sein de l'économie mondiale, qui s'est accéléré après 1980. Les Next-14 ont mené ce processus de rattrapage et ont représenté une grande partie des agrégats dans toutes les dimensions. Les BRICS ont été considérés comme le sous-ensemble de pays le plus important du Next-14.

Ces niveaux de concentration suggèrent une hiérarchie implicite entre les sous-ensembles d'économies : les BRICS, les Next-14 et les pays en développement.15 Par conséquent, l'importance croissante des BRICS doit être replacée dans son contexte plus large.

Le tableau 1 présente des données sur les parts de chacun des BRICS, des 14 prochains pays, des pays en développement et des pays industrialisés dans le PIB mondial (en prix courants aux taux de change du marché) et la population mondiale, pour certaines années de référence au cours de la période allant de 1980 à 2013. Il fournit également des chiffres absolus pour les totaux mondiaux comme point de référence.

Entre 1980 et 2013, la part des BRICS dans le PIB mondial a triplé, passant de 6 % à 19 %, tandis que leur part dans la population mondiale a légèrement diminué, passant de 41 % à 40 %. Au cours de la même période, la part des Next-14 dans le PIB mondial a plus que doublé, passant de 12 % à 27 %, tandis que leur part dans la population mondiale a légèrement diminué, passant de 52 % à 51 %. Entre 1980 et 2013, la part des pays en développement dans le PIB mondial est passée de 22 % à 37 %, tandis que leur part dans la population mondiale a augmenté de 74 % à 81 %. En revanche, la part des pays industrialisés dans le PIB mondial a chuté de 68 % à 57 %, tandis que leur part dans la population mondiale a chuté de 17 % à 13 %.16 Pour les BRICS et les Next-14, une légère baisse de leur part dans la population mondiale a été juxtaposée à une forte augmentation proportionnelle de leur part dans le PIB mondial, de sorte que l'asymétrie entre leurs parts respectives dans la population et le revenu a diminué beaucoup plus qu'elle ne l'a fait pour les pays en voie de développement en tant que groupe. L'asymétrie entre leurs parts respectives de population et de revenu a diminué beaucoup plus que pour les pays en développement en tant que groupe. (Nayyar, 2016)

Tableau N°1. Part des BRICS, des Next-14, des pays en développement et des pays industrialisés dans le PIB mondial et la population mondiale 1980-2013 (%).

	1980	1990	2000	2010	2013
PIB mondial en prix courants aux taux de change du marché					
Brézil	1.6	1.8	2	3.3	3
Inde	1.5	1.4	1.4	2.6	2.6
Chine	2.5	1.8	3.6	9.2	12.5
Afrique du Sud	0.7	0.5	0.4	0.6	0.5
Total au-dessus des BRICS	6.3	5.5	7.4	15.8	18.6
Next-14	12.3	11.9	15.5	24	27.1
Pays en développement	21.7	17.5	21.6	32.8	36.9
Pays industrialisés	68.4	77.8	76	61.9	57.4
Monde	100	100	100	100	100
Total monde (US$ Milliards)	12,043	22,604	32,858	64,401	74,601
Population mondiale					
Brézil	2.7	2.8	2.8	2.8	2.8
Inde	15.7	16.3	17	17.4	17.5
Chine	22.1	21.9	20.9	19.7	19.3
Afrique du Sud	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7
Total au-dessus des BRICS	41.2	41.7	41.5	40.7	40.4
Next-14	51.6	52.3	52.1	51.3	50.9
Pays en développement	74.2	77	79.2	80.7	81.2
Pays industrialisés	17.2	15.3	14.2	13.4	13.1
Monde	100	100	100	100	100
Total mondial **(milliards de personnes)**	4.4	5.3	6.1	6.9	7.2

Source : Nations Unies, CNUCED, unctad.org/en/Pages/Statitstics/aspx

Notes : Les Next-14 sont l'Argentine, le Brésil, le Chili, la Chine, l'Égypte, l'Inde, l'Indonésie, la Corée du Sud, la Malaisie, le Mexique, l'Afrique du Sud, Taïwan, la Thaïlande et la Turquie.

Les chiffres pour les pays en développement et les pays industrialisés ne correspondent pas aux totaux mondiaux. Le reste est imputable à l'Europe de l'Est et à l'ex-URSS.

5. Tendances et développements dans le groupe des BRICS

Comme on le sait, les pays émergents sont concentrés dans les régions les plus peuplées du monde. Au début du siècle, leur image a connu un changement radical grâce à la croissance la plus dynamique du monde et à la diminution du taux de croissance démographique qui a conduit à une augmentation du PIB par habitant proche de celui des pays développés. Ceci a été possible grâce au degré croissant d'intégration économique des pays émergents dans l'économie mondiale qui s'est matérialisé dans les secteurs commercial et financier. Les perspectives favorables de ces pays ont eu pour effet de réduire la perception du risque provenant des marchés émergents et de consolider les tendances mentionnées ci-dessus. Les pays BRICS font partie des pays émergents qui présentent les caractéristiques énumérées ci-dessus.

Pour avoir un aperçu de la taille gigantesque des pays BRICS, certaines variables géographiques, économiques et sociales des économies développées et émergentes sont présentées dans le tableau 2.

Tableau N°2. Indicateurs géographiques et économiques des pays BRICS, 2012

	Superficie (million km^2)	Population (million personnes)	PIB (PPA) mld. $	PIB par habitant ($)
Brézil	8,6	198,7	2330,2	11747,6
Chine	9,6	1351	12261,2	9055,3
Inde	3,6	1237	4715,6	3842,6
Russie	17,1	143,5	2486,2	17518
Afrique du Sud	1,2	51,19	576,1	11281,1

Source: World Economic Outlook, 2013, données basées sur www.imf.org

Au cours des deux dernières décennies du siècle dernier, la croissance moyenne du PIB a été de 2,9 % dans les économies développées et de 3,6 % dans les pays en développement, par rapport à la période 2000-2010 où les taux moyens étaient respectivement de 1,9 % et de 6,2 %.

Selon les estimations du FMI, la différence se maintiendra entre 2011 et 2015 (6,6 % pour les pays en développement et 2,5 % pour les pays

avancés). Dans le groupe des pays en développement, les pays BRIC se distinguent par la croissance de leur PIB avec un taux moyen de 7,9 % entre 2000 et 2010, qui passera à 8,1 % entre 2011 et 2015.

Figure N° 1. Croissance annuelle du PIB

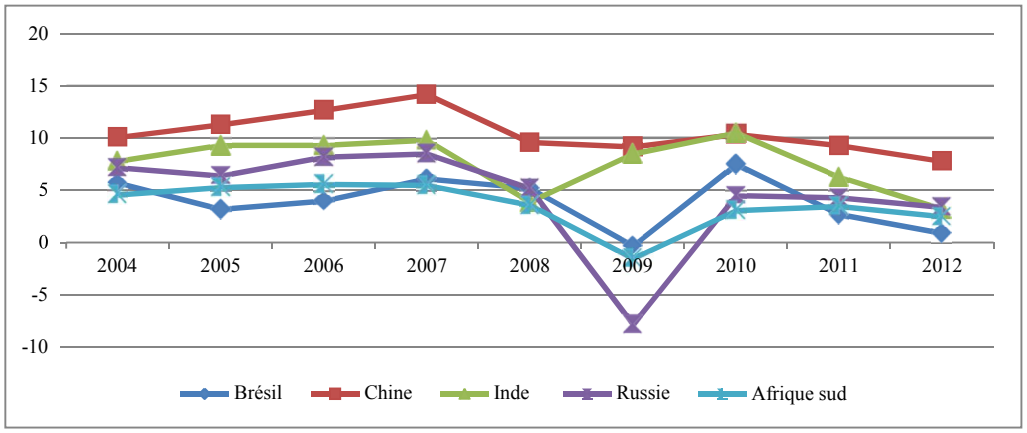

Source:: Basées sur données à partir www.worldbank.org

Cette accélération est due au rythme rapide de la croissance au Brésil (2,3 % entre 1980 et 1999, 3,7 % entre 2000 et 2010 et une estimation de 4,1 % pour 2015) et en Inde (5,5 %, 7,1 % et 8,2 % au cours des périodes examinées). La forte croissance du PIB a fait de ces pays les moteurs de l'économie mondiale. Ainsi, dans les années 80 et 90, les pays développés ont contribué à plus de la moitié de la croissance mondiale, alors qu'entre 2000 et 2010, la situation s'est inversée, avec une contribution de seulement 1,1 point de pourcentage contre 2,6 points pour les pays en développement.

Figure N°2. Contributions à la croissance du PIB mondial

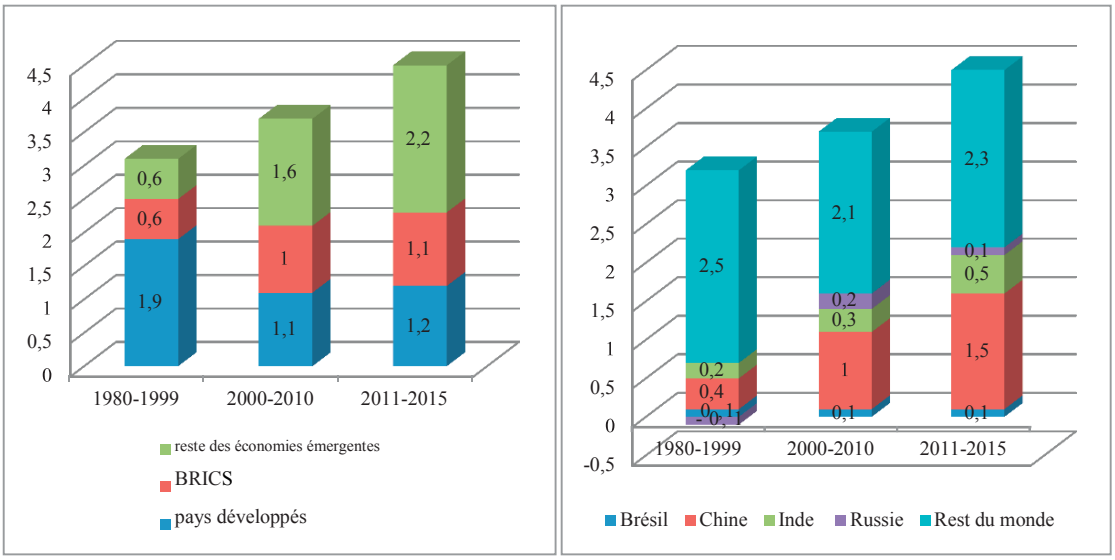

Source: Basées sur données à partir de www.worldbank.org

De même, le PIB par habitant a connu une croissance rapide dans les économies émergentes par rapport aux économies avancées ; au cours de cette période, on a observé un véritable processus de convergence. Le PIB par habitant dans les économies émergentes a commencé à croître régulièrement depuis 1995, avec une moyenne de 1,4 % en 2003, pour atteindre 4,8 % entre 2004 et 2008, ce qui représente une croissance cumulée de 26 % sur les cinq années. Une fois de plus, nous pouvons observer que les pays BRIC se distinguent au niveau mondial avec des taux de 7 % entre 2004 et 2008, en particulier en Chine (10,6 %) et en Inde (4,8 %)

Figure N°3. PIB par Habitant (Dollars US)

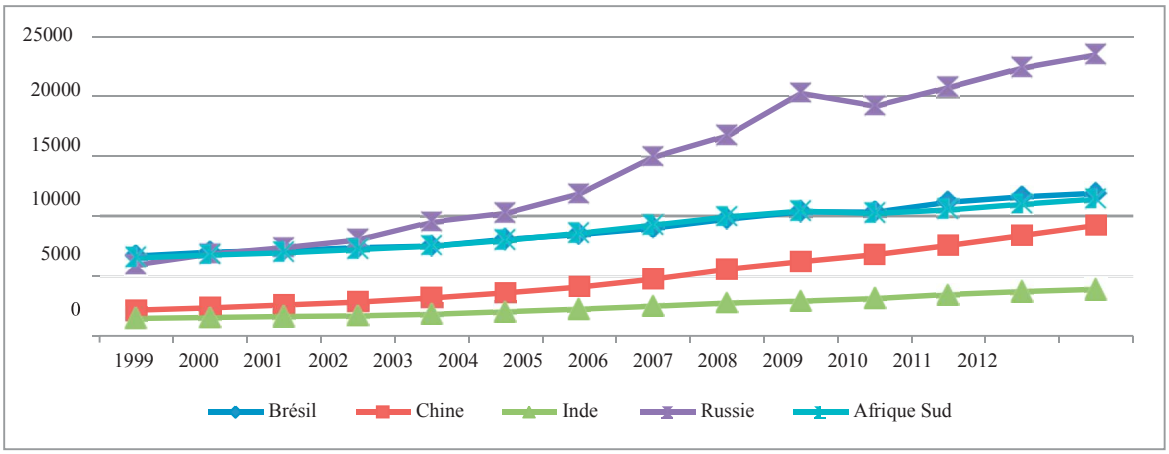

Source: Basées sur données à partir de www.worldbank.org

Une réelle convergence a également été constatée pour d'autres indicateurs de bien-être tels que l'indice de développement humain : pour le groupe des BRIC, nous pouvons constater un net progrès en 2000 avec le redressement de la Russie.

Figure N°4. Indice de développement humain des pays BRICS

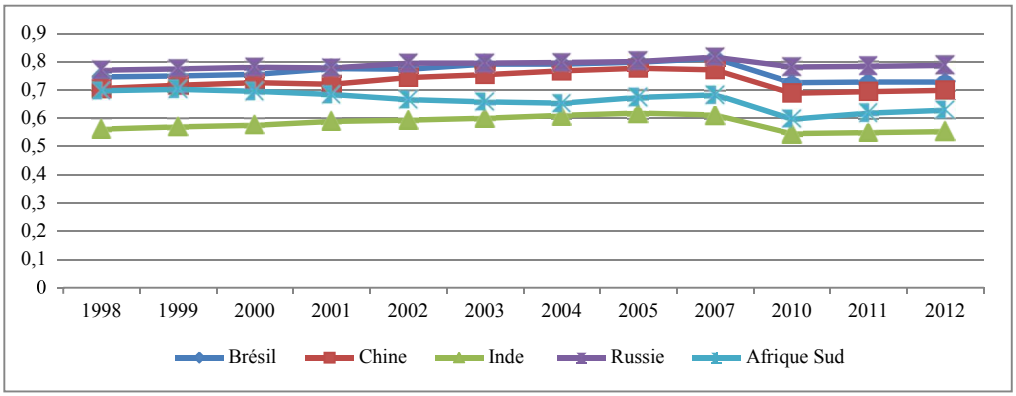

Source: données basées sur www.undp.org

On peut dire que les quatre pays BRICS ont démontré ces dernières années qu'ils représentent un modèle de croissance économique qui exerce

une influence mondiale. Contrairement aux tigres asiatiques ou au modèle de croissance d'une seule économie, les pays BRICS ont exercé leur pouvoir en tant que groupe, et non individuellement, en raison de leurs ressources, de leur territoire et de leur population à grande échelle. Plusieurs éléments caractérisent l'évolution de ce groupe, à savoir

- La croissance économique rapide était basée sur l'entrée massive de facteurs à des prix très bas. La Chine s'appuie sur une main-d'œuvre bon marché et des ressources à bas prix. L'Inde suit le modèle chinois en termes de main-d'œuvre, tandis que la Russie et le Brésil possèdent d'énormes avantages en termes de stocks de ressources naturelles et de spéculation sur les marchés internationaux;
    - Les pays BRICS ont des taux faibles en termes de contribution à la science et à la technologie, parce qu'ils n'ont pas beaucoup d'innovations;
    - La croissance économique du Brésil, de l'Inde et de la Russie repose fortement sur la demande intérieure, dont une grande partie est constituée par la consommation. Au Brésil, la consommation représente 80 % du PIB, alors que la demande extérieure ne représente que 2 à 3 %. Comparé à d'autres pays émergents, le Brésil a un taux d'investissement plus faible (au moins 20 %) en raison du niveau élevé des taux d'intérêt réels, des frais et des coûts d'investissement. En 2007, le gouvernement a lancé le PAC (Programa de Aceleracao do Crescimento) qui vise à augmenter le taux d'investissement à 25 %. Comme le Brésil, le développement de l'Inde dépend largement de la demande intérieure, où la consommation joue un rôle important (50 % du PIB). En Russie, la consommation représente 60 à 70 % du PIB, l'investissement 20 % et les exportations nettes 10.%
    - Les pays BRICS ont une structure économique déséquilibrée. Le secteur privé moyen dans l'ensemble de l'économie est inférieur de près de 50 % à la moyenne des pays avancés. Les

BRICS reposent principalement sur les secteurs primaires et dépend fortement des marchés étrangers. (Radulescu, Panait, & Voica, 2014)

Tableau N°3. La contribution du secteur tertiaire dans les pays BRIC, 2004

	Primary industry	Second industry	Tertiary industry
Brazil	10.4	40.0	49.6
China	13.1	46.2	40.7
India	19.6	27.3	53.2
Russia	5.1	35.5	59.4

Source : Lin Yuegin, 2010

En termes de compétitivité, les pays BRIC ont des taux très bas, bien qu'ils aient dépassé certains pays par leurs performances économiques.

Tableau N°4. Classement des BRICS en matière de compétitivité mondiale

	2009-2010	2013-2014
Brazil	56	56
China	29	29
India	49	60
Russia	63	64
South Africa	45	53

Source : World Economic Forum, 2013

Les performances économiques de ces pays sont le résultat d'une plus grande ouverture aux marchés émergents. Le taux de croissance moyen des exportations est passé de 11,3 % entre 1990 et 1999, à 31,7 % entre 2000 et 2009, tandis que celui des importations est passé de 10,5 % à 31 %. Une fois de plus, les BRICS ont suivi ces tendances générales, la Chine est devenue le troisième exportateur mondial après les États-Unis et l'Allemagne, tandis que la Russie s'est classée à la dixième place.

6. Conclusion :

L'importance des BRICS pour l'économie internationale contemporaine ne fait pas de doute. En dépit de crises vérifiées récemment – ou actuellement – en Russie, en Afrique du Sud et au Brésil, le rôle régional de ces pays, la dimension de leurs marchés consommateurs et leurs richesses naturelles font en sorte que les agents économiques mondiaux ne puissent pas ignorer ces pays. Néanmoins, cette attention dirigée par les investisseurs internationaux – et également par les gouvernements des pays centraux – sur ces pays ne signifie pas forcément le changement de l'ordre international vers une architecture plus inclusive. Tout au contraire, l'histoire de la création de l'acronyme BRICS – présentée en introduction de cet article – est illustrative d'un regard qui voit ces pays comme un objet : comme une source de matières premières et de produits industriels à bas prix ; comme une source de main-d'œuvre à bas prix ; comme une source d'actifs financiers très rentables.

Cependant, au lieu d'accepter ce rôle passif, les gouvernements des BRICS ont décidé d'agir pour changer leurs positions sur la scène internationale. Il est difficile de mener cet effort à l'intérieur des institutions multilatérales déjà existantes, puisqu'elles tendent à pérenniser la hiérarchie de pouvoir déjà établie. Alors, les BRICS ont décidé de : 1) synchroniser leurs demandes chez les « vieilles » institutions (notamment l'OMC, le FMI et la BM) ; 2) créer de nouvelles institutions. Ainsi, les BRICS se sont structurés comme un sujet, qui refuse le statu quo et se bat pour un nouvel ordre.

Les difficultés sont assez grandes, puisque les pays centraux n'acceptent pas facilement ces demandes et aussi parce que la complexité de l'économie internationale ne permet pas de changements rapides sur certaines dimensions (monétaire par exemple). Néanmoins, le potentiel d'approfondissement de l'intégration des BRICS est énorme ; dans les dimensions du commerce, de l'investissement, des finances et de la monnaie, comme discuté dans cet article, mais aussi de la science et technologie, de l'agriculture, de la sécurité alimentaire, de la sécurité cybernétique, etc. Enfin, il est important de finir la discussion par l'allusion à un défi très important, qui n'a pas été étudié dans cet article, mais qui devra être toujours considéré : malgré les efforts pour bâtir une structure de gouvernance plus horizontale

chez les institutions des BRICS, il est clair que la Chine est le pays le plus puissant. Cette puissance – économique, mais aussi politique – crée inévitablement le risque d'une asymétrie chez les BRICS qui serait en contradiction avec son but originel. De toute façon, il vaut mieux pour le Brésil, la Russie, l'Inde et l'Afrique du Sud participer à cette construction et faire face à ce risque que d'accepter les hiérarchies déjà existantes. (de Conti & Hiratuka, 2017)

6. Bibliographie

de Conti, B., & Hiratuka, C. (2017). Le dialogue économique chez les BRICS : potentiel et défis. *Hermès, La Revue,*(79), 114-123.

Nayyar, D. (2016). BRICS, developing countries and global governance. *Third World Quarterly, 4*(37), 575-580.

O'Neill , J. (2008). Les BRIC, nouvelles grandes puissances dans le futur ? *Revue internationale et stratégique*(72), 231-244.

Pant, H. (2013). The BRICS fallacy. *The Washington Quarterly, 3*(36), 91-105.

Radulescu, I., Panait, M., & Voica. (2014). BRICS countries challenge to the world economy new trends. *Procedia economics and finance*(8), 605-613.

Stuenkel , O. (2014). Emerging powers and status: The case of the first BRICs summit. *Asian Perspective, 1(38), 89-109*.

«The rise of BRICS and its impact on the upheaval of the balance of power at the WTO»

الأستاذ: **مصاد رفيق** جامعة مولود معمري تيزي وزو

البريد إلكتروني: messadrafik@yahoo.fr

« La montée en puissance du BRICS et son impact sur le chamboulement des rapports de force à l'OMC »

Résumé :

L'émergence du BRICS a aidé les PED pour porter leurs revendications en plénière à l'OMC. N'ayant pas concédé leur revendication liée à la mise en place d'un traitement préférentiel en mesure de leur permettre d'assumer leurs engagements, longtemps ignorée par l'OMC, les PED ont recouru à la constitution d'un boc de négociations solide, en l'occurrence le G20 dont la locomotive est constitué des pays du BRICS.

Cette alliance a provoqué un chamboulement dans les rapports de force économiques mondiaux et la perte par le duopole UE- Etats-Unis de la mainmise sur l'OMC. Les PED doivent préserver leur alliance derrière les pays du BRICS, qui constituent leurs porte-voix, d'autant que la satisfaction de la dimension développement exige d'eux un travail en commun et la promotion de la coopération solidaire entre eux.

Mots clés : émergence ; BRICS ; pays en développement ; rapports de force ; négociations commerciales multilatérales.

Summary:

The emergence of BRICS has helped developing countries bring their demands to the plenary at the WTO. Having not conceded their claim related to the establishment of preferential treatment capable of enabling them to assume their commitments, long ignored by the WTO, the developing countries have resorted to the constitution of a solid negotiating body, in this case the G20 whose locomotive is made up of the BRICS countries.

This alliance caused an upheaval in the global economic balance of power and the loss by the EU-US duopoly of its stranglehold on the WTO. The developing countries must preserve their alliance behind the BRICS countries, which are their spokespersons, especially since satisfying the development dimension requires them to work together and promote solidarity cooperation between them.

Keywords: emergence; BRICS, developing countries; balance of power; multilateral trade negociations.

Le déséquilibre des accords de l'OMC et son impact sur l'accroissement des inégalités entre les pays développés et les PED, a amené ces derniers jusqu'à presser l'OMC afin qu'elle lance un cycle de négociations à réserver au développement.

Dans ce sens, les PED ont multiplié les démarches unificatrices et ont convergé les efforts en vue de « forcer » la communauté de l'OMC à procéder au rééquilibrage des relations commerciales multilatérales.

L'émergence du BRICS a aidé les PED à faire pression sur l'OMC jusqu'à amener cette dernière à agréer certaines revendications chères aux PED. Le BRICS n'a pas tardé à s'afficher comme porte-voix des PED à l'OMC.

Cette contribution se veut une manière à faire une analyse de tous les développements qu'a connu l'OMC lors des deux dernières décennies et qui ont fini par un changement des rapports de force entre les différents groupes d'influence y existants. Elle répondra à la problématique liée **aux raisons ayant présidé à la création de l'alliance des PED à l'OMC et comment le BRICS a pesé de son poids pour bouleverser les rapports de force au sein de cette organisation planétaire ?**

Pour répondre à cette problématique, nous allons d'abord élucider les circonstances ayant précédé la contestation de l'ordre de l'OMC par les pays du sud (1), et qui a conduit à la création principal groupe de négociations parlant au nom des PED, et le rôle du BRICS dans la concrétisation de cette alliance (2). Avant d'étudier l'impact du dynamisme de ce groupe sur la satisfaction d'un certain nombre de revendications chères aux PED (3). Les PED, Algérie comprise, ont un intérêt vital à consolider et pérenniser leur alliance avec le BRICS pour espérer parvenir à des relations économiques mondiales équitables (4).

1- Les circonstances ayant provoqué la contestation de l'ordre de l'OMC par les PED

Si les PED ont agi en rangs unifiés à l'OMC c'est parce qu'ils ont constaté la non tenue des promesses données à la création de cette organisation. Leur contestation de l'ordre de l'OMC est motivée par plusieurs rasions que nous passerons en revue dans les paragraphes ci-après :

1-1 La perturbation de certaines filières concurrentielles pour les PED

La multiplication des pratiques des pays développés perturbantes des filières où les pays du sud sont potentiellement concurrentiels est l'une des raisons qui ont provoqué la contestation des PED à l'intérieur de l'OMC. La filière coton, très cultivée dans les pays de l'Afrique de l'ouest, est celle qui a subi le plus de pertes. Les fermiers activant dans ces pays, et qui subsistent des rentes générées par les exportations de ce produit, ont vu le volume de leurs exportations baisser sous l'effet des subventions

accordées par les États-Unis aux producteurs et aux exportateurs de ce produit. Une pratique qui a réduit la concurrentialité des exportations africaines en la matière. Cela qui a conduit le C4 qui regroupe les pays les plus touchés par cette pratique (Mali, Tchad, Gabon et Burkina Faso) à lancer une initiative pour le coton visant l'amélioration de l'accès aux marchés et l'élimination des soutiens (GHERARI Habib, 2012, p.121).

1-2 Le blocage des exportations des PED par l'usage abusif des normes

Dans l'objectif de ralentir la fluidité des produits arrivant sur leurs marchés internes en provenance des PED, les pays développés n'ont pas trouvé mieux que de recourir aux barrières techniques et régulatrices. Cette pratique démentielle, qui a franchi une courbe ascendante ces deux dernières décennies, se pose comme un véritable obstacle au commerce des PED. Le recours aux normes, dont le respect requiert des coûts additionnels pour les PED exportateurs, est qualifié d'obstruction de l'accès aux marchés (MESSAD Rafik, «*De l'effectivité du traitement spécial….* », 2018, p.282).

1-3 L'adoption de législations en opposition avec l'objectif lié au rééquilibrage des échanges commerciaux mondiaux

L'adoption par les pays développés de législations contradictoires avec l'objectif lié à la réforme du droit de l'OMC dans le sillage du développement est une violation expresse de l'engagement de ces pays à l'OMC. Même s'ils remodèlent de façade leur arsenal juridique, dans l'objectif de le mettre en conformité avec le droit de l'OMC, les pays développés (UE et Etats-Unis en tête) continuent à violer leurs engagements conclus à l'OMC (MESSAD Rafik, « *De l'impact de l'action groupée des PED sur….*», 2019, p.198.).

Dans ce sens, l'UE a réformé en 2002 sa PAC (politique agricole commune) d'une manière très compromettante pour l'avenir du commerce des PED (MESSAD Rafik, « *Le contentieux agricole dans…* », 2011, p.126). Côté américain, le Fair Act (*Federal Agriculture Improvement and Reform Act*), nouvelle politique agricole pour la période 1996-2002, est un autre exemple de l'échec des démarches mondiales en faveur du développement. Cette loi repose sur la libéralisation totale des volumes de production avec des aides directes forfaitaires, calculées sur une référence historique. (MESSAD Rafik, « *De l'effectivité du traitement spécial et différencie …* », 2018, p.284).

C'est ce genre de législations qui a obligé certains PED à se rabattre sur des pratiques de dumping social (l'abaissement des salaires, le travail des enfants, l'absence de protection sociale…) et du dumping environnemental (négligence de la protection des ressources minières, vivrières ou forestières) dans l'espoir de glaner quelques parts de marché. Ces pratiques constituent également une menace directe sur le droit au travail chez les PED, sous l'effet du recours à l'importation des produits dont ils étaient en auto

satisfaction, en raison du bas prix avec lequel ils arrivent sur leurs marchés locaux (MESSAD Rafik, « *De l'impact de l'action groupée des PED…*», 2019, p.199).

1-4 La prévalence de la voie bilatérale

Malgré leur engagement en faveur du commerce multilatéral, les pays développés préfèrent recourir aux accords bilatéraux au détriment de la voie multilatérale prônée par l'OMC (MESSAD Rafik, « *De l'effectivité du traitement spécial…* », 2018, p .305). Alors que le recours à ce genre d'engagements n'a été qu'une exception au temps du GATT et même aux premières années de l'OMC, la donne a totalement changé avec l'augmentation du nombre d'ACR, ce qui est en mesure de compromettre l'avenir du système commercial multilatéral (ILLY Ousseni, 2008, p.621).

La conclusion des ACR a connu une évolution en nombre mais aussi le changement du paysage des accords. Jadis dominés par les accords entre pays voisin, les ACR sont devenus essentiellement bilatéraux et partiels. Quasiment tous les membres de l'OMC ont conclu des ACR, qui englobent quelques 50% du commerce mondial (ILLY Ousseni, 2008, p.78).

Le recours à la voie bilatérale est motivé par le fait que ce genre d'accords garantit aux pays développés certains avantages qu'ils ne tireront pas du multilatéralisme. Cette voie leur offre un rapport de force asymétrique favorable, contrairement aux négociations de l'OMC, tout en leur permettant de « sanctionner » les pays contestataires à l'OMC et de les éliminer de ce mode de partenariat, qui est utilisé pour altérer la substance développement des accords de l'OMC (MESSAD Rafik, « *De l'impact de l'action groupée des PED…*», 2019, p.205).

1-5 La subordination des préférences à des conditions illégales

La difficulté de décrocher des concessions des PED lors des négociations de l'OMC a obligé les pays développés à recourir à la conclusion d'accords de libre-échange, où les PED sont plus faciles à manier. Ce genre d'accords présente un cadre idéal pour les pays développés pour y inclure des normes sociales et environnementales en mesure de leur profiter. Ils y incluent souvent les mêmes clauses que les PED ont rejetées à l'OMC pour leur caractère déséquilibré. Les ALE servent aux pays développés également de moyen pour astreindre leurs partenaires à signer d'autres accords dans les domaines non commerciaux (TREPANT Inès, 2002, p.22).

1-6 La soumission des prétendants à l'adhésion à des concessions illégales

Un autre procédé est utilisé afin de décrocher des PED des concessions, qu'ils ne feront pas une fois admis à l'OMC, consiste en la pression sur les prétendants à

l'adhésion afin de renoncer à des avantages légitimés par le droit de l'OMC. Ils leur imposent parfois des dispositions non retenues dans le droit de l'OMC. Etant la seule organisation internationale qui subordonne l'adhésion d'un nouveau membre *à des conditions à convenir entre lui et l'OMC* (Article 12 de l'Accord instituant l'OMC), ce qui se réalise par des négociations bilatérales et multilatérales avec ses membres, les pays développés saisissent cette opportunité pour exiger des prétendants à l'adhésion des concessions supplémentaires dans de nombreux domaines, notamment ceux des services et de la propriété intellectuelle (MESSAD Rafik, « *De l'effectivité du traitement spécial…* », 2018, p.289).

2- Le rôle des pays du BRICS dans la concrétisation de l'alliance entre les PED à l'OMC

Contrairement à leur position au sein des autres organisations internationales, les PED sont très dynamiques au sein de l'OMC. Ils ont fondé plusieurs alliances pour défendre en commun leurs intérêts. Le poids hégémonique des pays du BRICS, qui ont constitué une locomotive pour les PED, n'est pas étranger à la réussite des PED à imposer leur position au sein de cette organisation planétaire.

2-1 La création du Brics

Les BRICS sont des pays en développement qui se situent sur les échelons bas de la chaîne de production globale et qui sont à forte croissance au début du 21eme siècle. Ils ont ainsi un poids dans l'économie mondiale. C'est des pays qui produisent des quantités de matières premières et de produits manufacturiers, et exportent aux marchés internationaux, en échange de sommes colossales de devises étrangères, et achètent des bons du trésor des pays développés, ce qui constitue une réserve de devises étrangères énormes. Les quatre BRICS initiaux ont des points communs : population nombreuse et une vaste superficie (ils sont classés parmi les 10 pays les plus vastes et les plus peuplés du monde), importantes ressources naturelles (énergie, forêts, agriculture, pêche...), émergence d'une classe moyenne, croissance élevée, et insertion récente et rapide dans les circuits économiques mondiaux (« *BRICS (anciennement BRIC)* », Geoconfluences). L'Afrique du Sud tient à ce titre une place à part, mais importante en terme de symbole politique.

La création de ce bloc revient à l'année 2009 ou s'est tenu, en date du 16 juin, à Lekaterinbourg en Russie le premier pays des quatre pays Brésil, Russie, inde et Chine. L'Afrique du Sud a officiellement posé sa candidature pour être membre de ce bloc en marge du sommet de G20 qui a eu lieu au Séoul en novembre 2010. La demande sud-africaine a été acceptée, et les BRICs se sont transformés en BRICS (Ding Yifan, 2017, p.85).

Le terme BRIC a été inventé par la société d'investissement Goldman Sachs, dans un rapport d'analyse de l'économie mondiale. En effet, le 20 novembre 2001, Jim O'Neill, économiste en chef de Goldman Sachs, a publié un rapport intitulé « *le monde a besoin de meilleurs BRICs* ». Il a fait mention pour la première fois des quatre pays (Brésil, Russie, Inde et Chine), dont l'abréviation forme l'acronyme BRIC. Sans doute, O'Neill a voulu jouer avec les mots, car pour construire le grand bâtiment de l'économie mondiale, on a vraiment besoin de meilleures briques (Ding Yifan, 2017, p.84).

Depuis le premier sommet tenu en 2009, les pays du BRIC puis BRICS se réunissent périodiquement à tour de rôle entre les pays composant ce bloc. En avril 2010, les dirigeants des BRICs ont tenu leur deuxième conférence au Brésil, où une déclaration conjointe a été faite sur la situation économique mondiale, la réforme du système financier international et les mécanismes de coordination de politiques de ces pays et de coopération. Il faut dire que les mécanismes de coopération commencent à prendre forme dès cette conférence. C'est surtout à partir de 2011, avec la tenue régulière de sommets et l'entrée de l'Afrique du Sud, que les BRICS sont devenus un groupe officiel.

Sur le plan économique, ils se sont également dotés en 2014 d'une banque de développement, la Nouvelle banque de développement, basée à Shanghai, en Chine.

2-2 Les objectifs du BRICS

Le but de ce bloc de cinq Etats est d'affirmer la place majeure de ces pays sur la scène internationale, et de mettre en scène leur poids économique et politique, en particulier au regard d'autres États ou groupes d'États comme les États-Unis ou l'Union européenne.

Parmi les thèmes qui ont pu être au centre de leurs préoccupations, on trouve la lutte contre le protectionnisme de certains de leurs partenaires du G20 (G8 élargi) ou la réforme de la gouvernance du FMI et du Système monétaire international. Ils ont pu également faire front commun contre certaines contraintes environnementales internationales jugées pénalisantes pour leurs économies.

2-3 Le poids du BRICS dans le chamboulement des négociations à l'OMC et la remise en cause de la mainmise des pays développés sur cette organisation

Depuis l'été 1999, date à laquelle était prévu le lancement d'un cycle de développement, les PED cherchaient à se nouer des alliances pour défendre conjointement leurs revendications. En dépit de la constitution de plusieurs groupes de négociations (G90, G33, Groupe de Cairns...), la voix des PED n'a été résonnante à l'OMC qu'à la création du G20 le 19 aout 2003. L'avènement de ce groupe a été consécutif à un projet d'accord sur l'agriculture conclu « secrètement » entre l'UE et les Etats-Unis, et qui aurait dû, pour ses promoteurs, servir de base au futur accord sur l'agriculture (MUTUME Gumisai, 2001). En réaction, les PED, guidés par les pays du

BRICS, ont réussi à créer le G20, devenu très influent dans les négociations multilatérales. L'avènement de ce groupe a marqué la fin de la mécanique qui veut que l'entente américano- européen est une garantie pour l'aboutissement des négociations. Il est utile de séparer entre les missions du G20 de l'OMC et celles de l'autre G20 qui n'est qu'une extension du fameux G7 (Etats-Unis, Canada, Allemagne, France, Grande Bretagne, Italie et Japon) auquel on a ajouté d'abord la Russie puis 12 autres pays.

2-4 Les principes défendus par les BRICS au sein de l'OMC

Le G20, guidé par les pays du BRICS, se trace plusieurs objectifs allant dans le sens du rééquilibrage des relations commerciales multilatérales. Il vise principalement à s'opposer à l'amorce de négociations sur de nouveaux sujets et le rejet d'une libéralisation accrue de l'agriculture et à éviter la désorientation des négociations commerciales de l'objectif développement.

2-4-1 L'opposition au lancement des négociations sur de nouveaux sujets et le rejet d'une libéralisation accrue de l'agriculture

L'opposition entre les PED et les pays développés a atteint son seuil lors de la conférence de Cancun (septembre 2003), bouclée sans déclaration finale. La raison de ce différend en est le texte relatif au commerce des produits agricoles, qui a retracé les visions des États Unis et de l'UE et qui a été rejeté par les PED, qui le considèrent comme remettant en cause tous leurs acquis (GONZALEZ MARTIN Luis Alexander, 2012, p.223). Cet accord euro- américain a été distribué le 13 août sous forme de document informel à distribution restreinte, comprend essentiellement des points très éloignés des aspirations des PED et de l'objectif développement défendu par l'OMC (MESSAD Rafik, « *De l'effectivité du traitement spécial et différencie…*», 2018, p .314).

En vue de dépasser ce différend et permettre l'entame des négociations sur la facilitation des échanges, les trois autres thèmes des « *Questions de Singapour* », à savoir les liens entre commerce et investissement, les interactions du commerce et de la politique de la concurrence et les questions relatives à la transparence des marchés publics, furent ajournés.

2-4-2 La nécessité d'axer les négociations sur l'objectif de développement

Les PED se sont opposés à toute redéfinition de la dimension développement, comme cela a été vérifié du contenu du Décision du 1er août 2004, qui a voulu recentrer l'agenda de Doha pour le développement sur le volet de la libéralisation des échanges. Ce texte et l'évolution des négociations depuis lors, renseignent sur un net recul de la dimension développement. Que ce soit la mise en œuvre (par.12) ou le TSD (par.44), il n'y a pas eu d'avancées significatives. Au point de se demander si elles font toujours

partie de l'Agenda de Doha pour le Développement, tellement qu'aucun de ces dossiers n'a connu d'avancées significatives (ABBAS Mehdi, 2005). A cela s'ajoute le gel des dossiers «commerce international et transfert technologique» et «commerce international, dette et système financier international» (MESSAD Rafik, « *De l'impact de l'action groupée des PED sur…*», 2019, p.203).

Les BRICS ne sont pas restés uniquement dans leur logique d'opposition mais ils ont troqué cette position par celle de la coopération comme c'est le cas fin 2013 où ils ont aidé l'OMC à parvenir à un accord multilatéral, pour la première fois depuis sa création, au cours de la neuvième conférence ministérielle à Bali en Indonésie, ce qui a redonné de la vitalité au cycle de négociations de Doha et à l'OMC elle-même.

3- Les acquis consécutifs à la convergence d'efforts des PED et au rôle du BRICS et du G20

La convergence d'efforts des PED a fini par provoquer une évolution, à leur avantage, des rapports de force économiques internationaux (1), ce qui n'est pas sans impact sur l'agrément d'un certain nombre de leurs revendications (2).

3-1 Le chamboulement des rapports de force économiques mondiaux

La montée des pays émergents a favorisé le basculement de la puissance à l'OMC, où l'environnement économique n'a aucune ressemblance avec celui des années 1990, où les PED reculaient sur tous les plans. Le poids des pays émergents dans les négociations multilatérales a aidé leur intégration dans les cycles fermés de la négociation, jadis réservés aux grands acteurs, notamment aux pays de la Quad regroupant les Etats-Unis, l'UE, le Canada et le Japon.

Les PED, qui ont rapidement accru leur part dans le commerce mondial, sont devenus très offensifs dans les négociations en plaidant désormais, non pas en faveur d'un amollissement des règles de libre-échange qui leur sont applicables mais pour un renforcement de leur application aux pays développés (THOUVENIN Jean-Marc, 2014, p.128). Cette évolution des rapports de force a provoqué l'abandon de la logique des négociations restreintes entre des pays développés au profit de l'inclusion des BRICS, qui sont souvent consultés et invités à se réunir avec les pays développés en vue de désamorcer la crise du commerce multilatéral et le déblocage du cycle de Doha. (MESSAD Rafik, « *De l'effectivité du traitement spécial et différencie…*, 2018, p.320).

3-2 L'agrément de certaines revendications portées par les PED

Les travaux entrepris par le G20 depuis sa création ont avantagé le fléchissement de la position des membres influents de l'OMC. Cela qui a débouché sur des avancées acceptables contenues dans la Décision du Conseil général, adoptée le 1er août 2004, et

qui ont été traduites quelque peu sur le terrain par l'UE et les Etats-Unis (Rapport conjoint à la réunion des dirigeants du G20 qui s'est tenu à Pittsburgh le 14 septembre 2009). En plus de l'avancée sur les subventions à l'exportation, cette Décision accorde une place de choix au TSD et exempt les PED de l'engagement de réduction des niveaux de soutien interne (Par.45 de la Décision adoptée par le Conseil général le 1er août 2004), comme elle a lancé l'initiative pour le coton.

Aussi , la pression du G20 a conduit les pays développés à s'engager à Hong-Kong en 2005 à éliminer les subventions à l'exportation ainsi que les mesures pouvant avoir un effet similaire, comme les crédits à l'exportation, l'aide alimentaire ou les entreprises commerciales d'Etat (Déclaration ministérielle de Hong-Kong, adoptée le 18 décembre 2005). L'action commune de PED leur a permis, en outre, de contrer l'insistance de l'UE d'intégrer, dans l'ordre du jour des négociations, les questions de Singapour (Commerce et politique de concurrence, commerce et investissement, transparence des marchés publics dans les négociations) , jugées non prioritaires et relèvent des domaines en opposition avec l'objectif développement (OLIVIER Louis, 2001, p.87).

4- De l'intérêt pour les PED et pour de l'Algérie, de consolider et pérenniser leur alliance avec le BRICS

L'atteinte de l'objectif développement ne pourrait passer outre le maintien de cette alliance entre les PED et qui leur a permis de faire entendre leur voix à l'OMC. Ces pays doivent défendre les facteurs favorables à leur alliance et à leur ascension, ainsi que de converger les efforts pour continuer à faire pression sur l'OMC afin qu'elle lance un vaste chantier visant le rééquilibrage des relations multilatérales.

4-1 Les facteurs favorables à l'ascension des PED

Si les PED jouent un rôle actif à l'OMC c'est parce qu'ils savent compenser leurs faiblesses logistiques ou politiques par la formation des coalitions, dont principalement le G20, dont la création a démontré la capacité des PED de se réunir dans un même groupe de négociations. Ce groupe a réussi à faire échouer les compromis élaborés par les Etats-Unis et l'UE, qu'il a forcé à compter désormais avec lui (OLIVIER Louis, op.cit, p.582). Il a, en outre, métamorphosé la position des PED, qui sont passés d'une position de refus à celle de propositions et de recherche d'un consensus, ce qui exige clairement des pays développés des sacrifices à faire pour atteindre certains objectifs du développement (LABORDE David, 2008, p.87).

La confirmation des pays du BRICS et l'expansion du commerce sud- sud est un autre paramètre à l'actif des PED dans leur quête du rééquilibrage des relations multilatérales. La croissance des échanges commerciaux sud-sud, consécutif à l'élévation du niveau économique des BRICS n'est pas sans incidence sur le cours des négociations commerciales multilatérales. L'augmentation du niveau des échanges sud-

sud est un facteur incitatif pour la diminution de la dépendance des PED vis-à-vis des pays développés (DUBOZ Marie-Line et HOUSER Matthieu, 2013, p.119).

L'accroissement de la part des pays du BRICS dans les exportations mondiales de produits industriels manufacturés a permis la conclusion de plusieurs accords commerciaux avec d'autres PED (ACHTERBOSCH Thorn & Cie, 2005, p.181), ce qui n'était pas sans impact sur la réduction des exportations des pays développés vers cette zone.

4-2 Les paramètres à préserver pour l'alignement du droit de l'OMC avec l'objectif développement

La pérennité de l'action contestatrice des PED n'est pas garantie. En dépit du poids avec lequel ils pèsent désormais à l'OMC, ces pays doivent préserver la solidité de leur bloc et redynamiser les échanges commerciaux entre eux.

4-2-1 La sauvegarde de la solidité du groupe PED

La satisfaction des revendications des PED tient beaucoup à leur capacité à maintenir la solidarité entre eux. Le bloc des PED est en proie à une forte divergence d'intérêts. Outre les dissensions internes au sein des PMA (Pays Moins Avancés), des divergences apparaissent entre les PED, qui ne parviennent souvent pas à surmonter leur hétérogénéité pour faire des propositions communes. La disparité du niveau de développement entre les différentes sous catégories de PED fait que sur certains points il est plus habile d'arriver à des alliances entre les pays développés et les BRICS qu'entre ces derniers et les autres PED (CEDRIC Pène , 2010 , p.331).

Si de base, les intérêts des PED sont conflictuels, il est de l'intérêt de ces pays à éviter l'effritement de leur bloc, ce qui leur serait fatal dans leur quête à décrocher des mesures favorables à la relance de leur commerce.

4-2-2 La redynamisation et la diversification des échanges sud-sud

Le rééquilibrage des relations commerciales multilatérales ne pourrait pas se réaliser sous l'effet seulement du régime préférentiel agrée par l'OMC. La promotion des échanges intra- PED, sur la base de l'intégration régionale, est impérative pour libérer ces pays de la dépendance envers les pays occidentaux et des méfaits des ALE qui leur sont souvent désavantageux. La promotion des échanges sud- sud apporterait des correctifs aux règles commerciales mondiales pour y instaurer davantage d'équité. Ils n'auront rien à gagner d'un nouveau type de relations sud- sud si ces dernières seront basées sur des règles classiques.

L'Algérie qui a déposé le 7 novembre 2022, une demande officielle pour rejoindre l'organisation des BRICS a un rôle important à jouer dans la redynamisation des échanges sud –sud. Héritant d'une position géographique très avantageuse et ayant des

ressources économiques diversifiées, l'Algérie qui est le plus grand pays d'Afrique est bien partie pour exporter ses produits vers ses voisins sud (notamment Mauritanie, Mali, Niger et Tchad).

Conclusion

On peut voir que les BRICS insistent plus que jamais sur le développement du partenariat, et sur l'égalité des échanges commerciaux multilatéraux. Ils sont favorables à la création d'une atmosphère de coopération entre pays développés et en développement, mais laissent les pays choisir la voie de développement qui leur convient (Ding Yifan, 2017, p.88). Cela qui va de paire avec la conclusion quasi certaine et selon laquelle la garantie du respect des droits de l'Homme est tributaire du rééquilibrage des droits et obligations des partenaires économiques, car la population mondiale ne bénéficie pas de la même manière des dividendes que génère le commerce multilatéral.

Le traitement préférentiel mis en place par le GATT puis par l'OMC pour atténuer les engagements des PED n'a pas donné l'effet escompté. D'où la revendication d'un rééquilibrage du droit de l'OMC afin de le mettre au diapason avec les autres standards internationaux des droits de l'Homme.

L'avènement du BRICS et son intronisation comme porte-voix des PED à l'OMC est en mesure de pousser cette organisation, jadis sous l'emprise du duopole (Etats-Unis –union européenne) a élaborer des accords en faveur du développement.

Certes, la consécration de tout un cycle de négociations au développement a été perçue comme une réhabilitation du droit des PED a un régime commercial multilatéral équitable, toutefois le désengagement des pays développés et les tentatives de désorientation du cycle de sa dimension initiale ont déchanté les PED qui se sont vus obligés à nouer des alliances entre eux afin de mieux défendre leurs revendications.

Les PED ont le grand intérêt à renforcer leurs capacités productrices afin de diminuer leur dépendance du Nord. Du coup, le renforcement de la coopération sud-sud et la mise en place de mécanismes préférentiels intra-PED en est une voie de salut.

I- Livres :

1- **ILLY Ousseni (2012),** l'OMC et le régionalisme : le régionalisme africain, Editions Larcier, Belgique.

2- **LABORDE David (2008),** L'économie Mondiale en 2008, Éditions La Découverte, France.

II- Articles

1- **ABBAS Mehdi**, « Les rapports Nord-Sud dans l'Agenda pour le développement de l'Organisation Mondiale du commerce », Colloque organisé par Réseau Intégration Nord Sud (RINOS) et EMMA entre 1-3 juin 2005, sous le thème: *«Intégrations régionales et stratégies de développement : les relations Nord-Sud dans l'Euromed, les Amériques et l'Asie»,* Université du Québec, Montréal (Canada), 2005, disponible sur le site : *https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-00098210/document*

2- **ACHTERBOSCH Thorn, BEN HAMOUDA Hakim, TONGEREN Frank Van et OSAKWE Patrick N,** «Cycle de Doha, négociations agricoles et bénéfice pour l'Afrique », in: *Recueil établi par la commission économique pour l'Afrique sous le titre: « l'Afrique et les négociations agricole »,* Maisonneuve & Larose, Paris (France), 2005. pp. 177- 209.

3- **CEDRIC Pène,** « De Doha à Copenhague : le crépuscule des négociations multilatérales?», *Politique étrangère,* n° 02/2010, France, 2010, pp.325-339.

4- **Ding Yifan,** « *Les ambitions des BRICS* », Dans Hermès, La Revue 2017/3 (n° 79), pages 84 à 89, CNRS Éditions.

5- **DUBOZ Marie-Line et HOUSER Matthieu,** « L'absence d'une définition précise de la notion de pays en développement à l'OMC : un handicap pour son fonctionnement », *Mondes en développement,* n° 163 (3/2013), pp. 115-130.

6- **GHERARI Habib,** « L'OMC à bout du souffle ? Quelques observations sur la 8eme conférence ministérielle », *RGDIP,* Volume 116, n°01/2012, Paris (France), 2012.

7- **MESSAD Rafik,** « *De l'impact de l'action groupée des PED sur le changement des rapports de force à l'OMC*», L'Analyste juridique, Université de Bouira (Algérie), n°01, Juin 2019, pp.194-214.

8- **MUTUME Gumisai,** « Ce que Doha signifie pour l'Afrique : Les compromis obtenus à la réunion de l'OMC présentent des avantages, mais à quel prix ? », Afrique *Relance,* Vol.15# 4 (Décembre 2001), in : *www.un.org/fr/africarenewal/vol1*

9- **OLIVIER Louis,** « OMC : Un nouvel équilibre Nord-Sud ? », *Politique étrangère,* n°03/2007, France, 2007, pp. 577-588.

10- **THOUVENIN Jean-Marc,** « Du libre-échange au juste échange ? Pour une « smart » conditionnalité sociale dans le droit du commerce international », Colloque des 21 et 22 mars 2013 sur : *«Les dérèglements économiques internationaux : crise du droit ou droit de crises ? »,* sous la direction de GHERARI Habib, organisé par le Centre d'Études et de Recherches Internationales et Communautaires de la Faculté de droit et de science politique de l'Université Aix Marseille, Éditions Pedone, Paris (France), 2014.

11- **TREPANT Inès,** « La politique commerciale européenne et les pays en développement », *Courrier hebdomadaire du CRISP*, n° 39/ 2012, Bruxelles (Belgique), 2002.

12- « *BRICS (anciennement BRIC)* », Geoconfluences, in : http://geoconfluences.ens-lyon.fr , consulté le 30/03/2013 à 12h27.

III- Thèses et mémoires

1- **GONZALEZ MARTIN Luis Alexander**, « *Le produit agricole et agroalimentaire dans la mondialisation des échanges : contribution à la recherche d'une justice économique internationale* », thèse de doctorat en droit, Université Paris 1 Panthéon Sorbonne, France, 2012.

2- **MESSAD Rafik,** « *De l'effectivité du traitement spécial et différencie dans le droit de l'OMC* », thèse de doctorat en droit, Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou, Algérie, 2018.

3- ----------**,** « *Le contentieux agricole dans le cycle de Doha* », mémoire de magister, option Droit de la coopération internationale, Université Mouloud MAMMERI de Tizi-Ouzou, Algérie, 2011.

IV- Textes juridiques :

1- Accord instituant l'Organisation Mondiale du Commerce (OMC), signé à Marrakech le 15 avril 1994, et entré en vigueur le 1er janvier 1995.

2- Décision adoptée par le Conseil général le 1er août 2004, in : http://www.wto.org/french/tratop_f/dda_f/draft_text_gc_dg_31july04_f.htm.

V- Rapports :

-Rapport conjoint à la réunion des dirigeants du G20 qui s'est tenu à Pittsburgh le 14 septembre 2009 intitulé : « *Rapport sur le G20 mesures commerciales et d'investissement* » et signé par les chefs de secrétariat de l'OCDE, de la CNUCED et de l'OMC est consultable sur le lien : http://www.wto.org/english/news_e/news09_e/trdev_dg_report_14sep09_e.doc

Les enjeux de la coopération économique au sein des BRICS : réalité et perspectives.

The challenges of economic cooperation within the BRICS: reality and prospects.

Mahdi Gueddou. Laboratoire Economie et Développement, université de Bejaia (Algérie), mahdi.gueddou@secg.univ-bejaia.dz

Résumé:

Cet article vise à présenter un état des lieux sur les enjeux économiques de la coopération entre les pays des BRICS. Les résultats de notre étude, basée sur l'analyse statistique des différentes bases de données mondiales, montrent que les BRICS doivent saisir cette opportunité et profiter de toutes les possibilités offertes afin d'améliorer leurs relations économiques et financières avec les nouveaux acteurs qui se manifestent sur le marché international.

Mots clés: BRIC, BRICS, NBD, inflation, PIB.

Jel Classification Codes: F14, F17, O11, O12

Abstract:

This article aims to present an inventory of the economic issues of cooperation between the BRICS countries.

The results of our study, based on the statistical analysis of the various global databases, show that the BRICS must seize this opportunity and take advantage of all the possibilities offered in order to improve their economic and financial relations with the new players who are emerging. in the international market.

Keywords: BRIC, BRICS, NBD, inflation, GDP.

Jel Classification Codes: F14, F17, O11, O12

1. Introduction:

La scène socioéconomique ne cesse de changer en termes de composition de pays développés et l'émergence de ceux en développement. Dans la sphère macroéconomique, ces derniers deviennent les plus stables acteurs de l'économie mondiale. Certains de ces pays se sont unifiés pour former un bloc, ou une zone, qui pourrait les aider à faire face à une concurrence économique internationale de plus en plus déstabilisatrice. C'est ainsi qu'on assistait à l'apparition d'un nouveau bloc de pays constituant ce qu'on appelle les « BRICS ». Cet acronyme est constitué du Brésil, de la Russie, de l'Inde, de la Chine, et de l'Afrique du Sud. Son poids dans l'économie mondiale devient de plus en plus alarmant pour les pays développés (Daziano, 2014, p4). En effet, cette nouvelle organisation est devenue récemment un sujet très débattu et controversé et ce, du fait de leur performance économique sur divers secteurs et de leur taux de croissance élevé.

Selon certains observateurs et économistes, les BRICS peuvent devenir des acteurs économiques et politiques majeurs à l'avenir (Sannat, 2015, p13), d'une part, alors que d'autres insistent sur le fait que ces pays sont trop différents, du point de vue économique, développement politique et social, ce qui ne leur permet pas d'établir des relations mutuelles avantageuses (Toure, 2013, p9).

C'est dans ce contexte que nous proposons la problématique suivante : **Quels sont les enjeux de la coopération économique au sein des BRICS ?**

D'autres interrogations subsidiaires s'imposent :

- **E**st-il possible de s'inscrire dans le respect de la règle « gagnant – gagnant » en intra BRICS, notamment pour les nouvelles candidates en l'occurrence Algérie ?
- **E**st-il possible que les BRICS deviennent un acteur de profond changement de l'économie mondiale ?
- **E**st-il possible que les BRICS atteignent leurs objectifs en tenant compte les sensibilités des autres Groupes, notamment le G7 ?

La réponse à toutes ces interrogations implique une analyse socio-économique et recherche sur le plan géopolitique. Cependant, nous allons nous baser sur une analyse qualitative des statistiques tirées des différentes bases de données internationales, telles la banque mondiale et World Economie Outlook Database.

2. Caractéristiques macroéconomiques des BRICS

Avant d'expliquer les indices macroéconomiques des BRICS, il est nécessaire de souligner que la force du groupe réside au potentiel humain. En effet, la population du BRICS dépasse 3,1 milliards d'habitants, soit environ plus de 42 % de la population mondiale (UNDESA, 2019 ; INED, 2022).

Le BRICS est l'acronyme de cinq pays ayant la caractéristique des économies émergentes. Le terme émergent est la signification du dynamisme et de la rapidité des changements au sein d'un pays dont les critères utilisés généralement dans les recherches économiques sont :

- La croissance du PIB, le PIB par habitant, les conditions de l'environnement macroéconomique en termes d'attractivité des IDE, la capitalisation boursière, le niveau de corruption, etc. ;
- Le Centre d'Etudes Prospectives et d'Informations internationales (CÉPII), définit l'économie émergente en deux temps (Gabas & Losch, 2008, p16) :

- la croissance des agrégats macroéconomiques et l'ouverture économique ;
- la diversification de la production nationale pouvant trouver ses débouchés vers les pays développés moyennant des exportations.

De ce qui précède, notre étude s'appuie sur l'analyse de certains indices macroéconomiques à travers trois temps forts en l'occurrence : Début en BRIC ; Des BRIC aux BRICS ; Après BRICS.

2.1 Avant 2009 : BRIC

L'acronyme BRIC a été apparue, pour la première fois, en novembre 2001, par l'analyste Jim O'Neillde**,** via une note analytique de la banque Goldman (O'Neill, 2001, p4) à, l'une des plus grandes sociétés de gestion de placements au monde. Aussi, en 2003, le dit terme «BRIC», est réapparu dans un rapport préparé par les économistes de cette Banque d'investissement américaine Goldman Sachs, en l'occurrence D. Wilson et R. Purushotaman

"Dreaming Avec Vass : The Path but 2050" (Rêver avec les BRIC : la route en 2050) (Wilson ; Purushotaman, 2003, p3).

Ainsi, le Brésil, la Russie, l'Inde et la Chine ont souhaité fusionner dans cette "économie syndicat" (O'Neill ; Stupnytska, 2009, p3), du fait du potentiel considérable les caractérisant, tels que : la superficie totale des terres, la population, le potentiel des marchés de consommation, et l'influence au sein de leur région respective.

Cependant, voici quelques caractéristiques macroéconomiques des pays du bloc « BRIC » avant sa mise en œuvre, *sachant qu'on a intégré l'Algérie dans toute notre étude du fait de sa candidature aux BRICS* :

- **Le PIB par habitant**

La figure ci-dessous montre clairement une nette progression du PIB par habitant entre 2000 et 2009. Cependant, on constate une évolution plus importante de cet indice, avec une cadence plus rapide, pour les pays de la rente tels : le Brésil, la Fédération de la Russie, et l'Algérie exceptionnellement en tant que candidate, par rapport autres pays émergents spécialisés beaucoup plus dans l'industrie. Cet écart n'a pas empêché ces pays (en dehors de l'Algérie) de s'unifier et de former ce bloc de « BRIC », ce qui témoigne de leur volonté à surpasser leurs divergences pour constituer une force avec laquelle ils pourront développer leur économie nationale, et donc régionale ce qui pèsera sur l'économie mondiale.

Figure N° 1. PIB par Habitant des BRIC

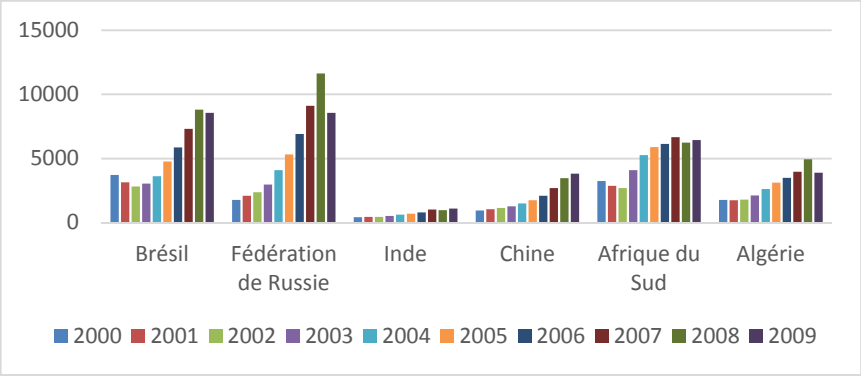

Source : établie par les auteurs, à partir des données de la banque mondiale.

➢ **Les exportations**

A travers les recherches effectuées, une différenciation nette a été dégagée, en termes de structure économique entre les pays « BRIC ». Ainsi, nous distinguons deux catégories d'économie :

- La Russie, en tant que exportatrice d'énergie, et le Brésil, en tant que leader dans les exportations de produits agricoles en premier, et d'énergie, même si ça reste relativement faible dans la structure totale des exportations (voir la figure n°2).

Figure N° 2. Exportation du carburant (%) et des Marchandises

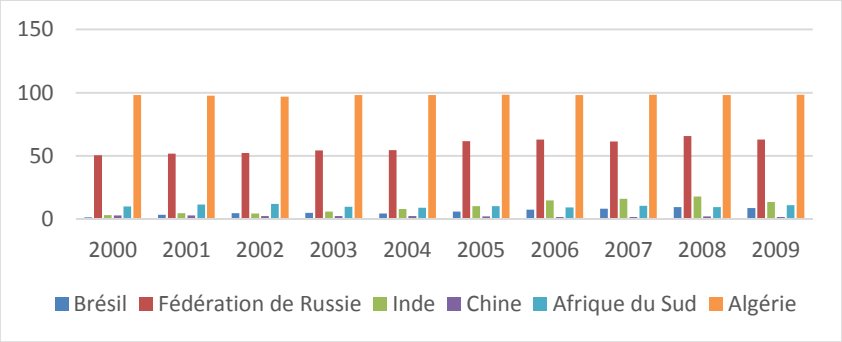

Source : établie par les auteurs, à partir des données de la Banque Mondiale.

- La deuxième catégorie d'économie est représentée par la Chine et l'Inde, qui sont positionnés en tant qu'exportateurs d'industrie et de technologie. En effet, ces deux pays se sont rapidement spécialisés dans la production et l'exportation de haute technologie dès le début des années 2000.

Figure N° 3. Exportation de haute technologie

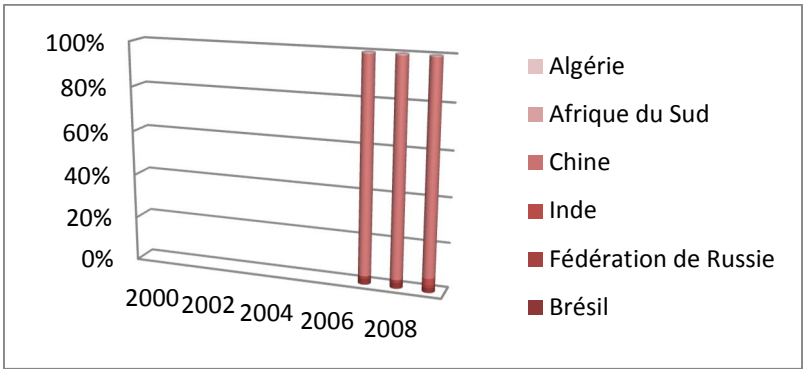

Source : établie par les auteurs, à partir des données de la Banque Mondiale.

Il est utile également de mentionner que l'économie Brésilienne a pris de l'ampleur en termes de l'industrie technologique, notamment en API, comme le montre la figure ci-dessous.

Figure N° 4. Exportation de haute technologie API

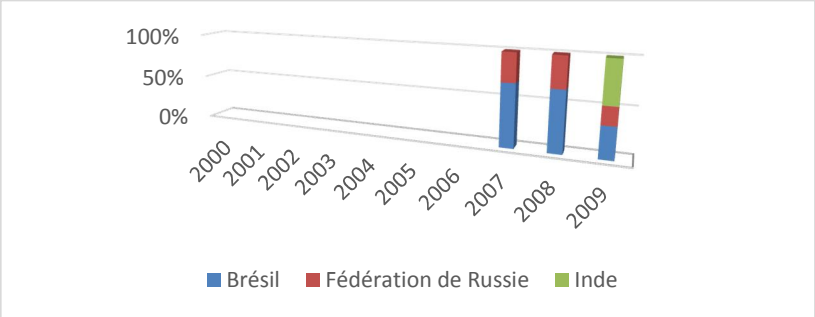

Source : établie par les auteurs, à partir des données de la Banque Mondiale.

Ainsi, on peut se poser la question sur le fait que les divergences des structures économiques des pays BRIC, BRICS, et l'Algérie en tant que candidate, montrent une diversification économique du groupe qui pourrait donner lieu à une possibilité de complémentarité dans le but d'assurer l'autosuffisance, notamment en ce qui concerne la sécurité alimentaire d'une part, et la compétitivité d'autre part ?

La réponse pourrait se trouver dans le passage des BRIC aux BRICS ; après BRICS l'avenir espéré ?

2.2 Des BRIC aux BRICS (2009-2011)

Avant l'officialisation du groupe « BRIC » en 2009, une réunion de préparation a été initiée par des chefs d'État des BRIC en juillet 2008 à Hokkaido, île japonaise. Il a été convenu d'entamer les questions : des droits de l'homme ; de la non-prolifération des armes nucléaires ; les conflits, le terrorisme, ainsi que le trafic de drogue.

Aussi, il a été convenu d'encourager la coordination des domaines d'intérêt primordial, tels que les défis économiques, notamment la coopération technologique, la protection de l'environnement et l'amélioration des soins de santé. En effet, le premier sommet en 2009, tenu à Ekaterinbourg en Russie, était la naissance du groupe des pays émergents « BRIC » et ce, suite à la Déclaration conjointe des dirigeants des pays des « BRIC ». Dans la continuité des travaux du premier sommet, une attention particulière a été accordée à la

sécurité alimentaire, sachant que le Brésil est le plus grand fournisseur de produits agricoles sur le marché mondial. Aussi, il a été question de mettre en place des stratégies pour surmonter les effets de la crise économique mondiale, la crise financière mondiale et l'architecture économique, le commerce international, l'investissement mutuel, le paradigme moderne du développement économique, la coopération dans les domaines de la science et de l'éducation.

Au-delà de ce qui a été cité supra, le sommet a aussi résolu pour échanger leurs expériences sur les biocarburants et la technologie. Ainsi, le bloc « BRIC », implique la réorganisation de la politique mondiale à cause des réformes économiques sur scène internationale. Par conséquent, les documents dudit sommet peuvent être considérés en tant que Plate-forme idéologique des BRIC, le nouvel acteur sur la scène internationale. Quant au sommet du Brasilia, Brésil 2010, au-delà des sujets évoqués lors du premier sommet en 2009, C'est la création d'un nouvel ordre financier, suivi par la signature du « Mémorandum » sur la coopération entre les banques de développement des pays BRIC. Egalement, il a été convenu de relancer la coopération interbancaire pour finalité d'encourager les relations à l'exportation intra BRIC et ce, dans le cadre des conditions de participation de l'OMC.

- **Le passage des BRIC aux BRICS**

L'acronyme BRICS s'est complété lors du troisième sommet du Sanya, Hainan, Chine, le 14 avril 2011. En décembre 2019, une invitation officielle des membres des BRIC a été confiée au cinquième membre, en l'occurrence SOUTH AFRICA. L'article n°2 de la déclaration relative audit sommet, mentionne clairement l'adhésion de l'Afrique du Sud dont les termes sont :
« Les chefs d'État et de gouvernement du Brésil, de la Russie, de l'Inde et de la Chine se félicitent de l'adhésion de l'Afrique du Sud aux BRICS et se réjouissent à la perspective de renforcer le dialogue et la coopération avec l'Afrique du Sud au sein du forum. »

S'agissant du seul représentant du continent Africain, il est nécessaire, à cet effet, d'évoquer un petit aperçu sur l'économie de ce cinquième membre.
Même si la République d'Afrique du Sud est le plus petit et le plus récent membre des BRICS, elle est considérée comme étant, la plus grande économie

du continent africain. Son PIB s'élevait à US$ 350,630 milliards en 2010, occupant ainsi la 33e place du classement mondial du PIB. En termes de population, elle est classée au 25ème rang des plus grands pays du monde et le 5ème en Afrique. Sa structure du PIB par secteur en pourcentage est de : 2,6% pour l'agriculture ; 29% pour industries ; et 68,4% pour les services.

Figure N° 5. Commerce service par rapport PIB

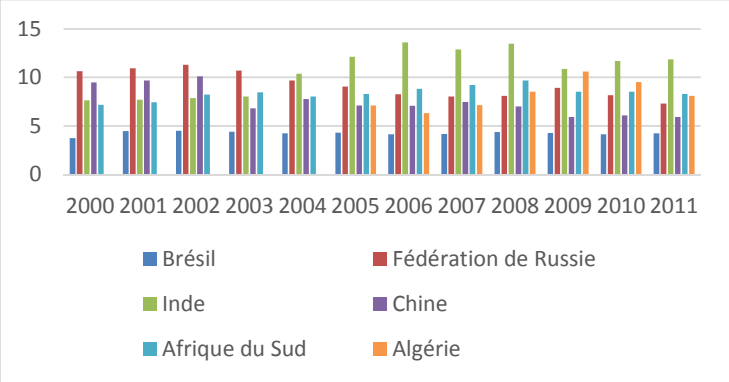

Source : établie par les auteurs, à partir des données de la Banque Mondiale.

En outre, l'Afrique du Sud est l'un des principaux exportateurs de services du continent africain. Les voyages représentent la plus grande part des exportations de services du pays.

Figure N° 6. Service de voyage par rapport aux services commerciaux

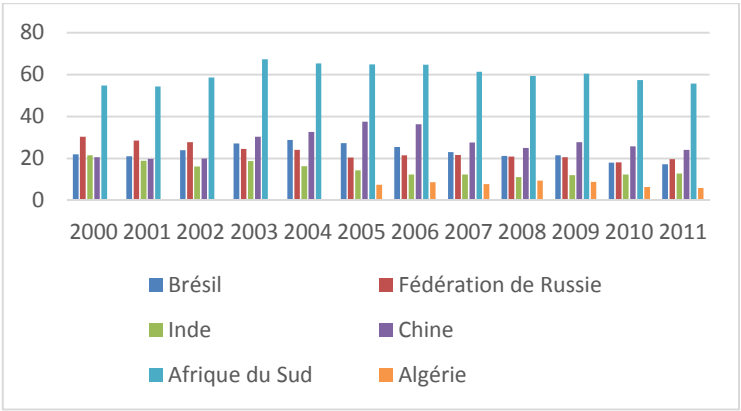

Source : établie par les auteurs, à partir des données de la Banque Mondiale.

Dans le même contexte, à noter que les meilleurs destinations « pays » abritant les exportateurs de l'unique pays africain aux BRICS sont :

- Les exportations de marchandises étaient la Chine et les États-Unis, représentant respectivement 12,6% et 8,3% des exportations totales. Le pétrole et les huiles étaient le principal produit d'importation, avec 21,5 % de marchandises importées, alors que les transports représentaient la plus grande part des services importés avec 34,2 %.
- Quant à l'importation, les principaux partenaires de marchandises étaient la Chine, l'Allemagne et les États-Unis, représentant respectivement 14,7%, 10,4%, et 7,2% des importations totales.

Par ailleurs, l'Afrique du Sud est membre de l'OMC, de l'IBSA (Inde, Brésil, Afrique du Sud), de l'UA (Union Africaine), et elle est le seul pays africain représenté au G20.

Donc, compte tenu des caractéristiques économiques, citées supra des pays BRICS, ils auront certainement une énorme influence sur les affaires économiques, politiques, sociales et environnementales du monde.

2.3 Période avant / après BRICS à ce jour

2.3.1 Avant BRICS

Depuis le nouveau millénaire, les BRICS ont émergé davantage, d'une façon continuelle en devenant un acteur formel dans l'économie mondiale ; ce sont les moteurs de la croissance mondiale. En exploitant les données publiées par le Fonds Monétaire International pour la période avant BRICS, allant du 2001 à 2011, une nette amélioration s'est affichée en termes de la croissance économique, indiquant ainsi une nette performance en passant de 8,7% en 2001 à 19.7% en 2011 du PIB mondial. Alors que le groupe du G7 s'est affiché en contre-performance, en passant de 65.4% en 2001 à 48.6 % en 2011 du PIB mondial.

A noter que, malgré la hausse du Produit Intérieur Brut du G 7, qui est passé de 20 980 Milliards de Dollars à 33 670 Milliards de Dollars, sa part par rapport au PIB mondial est en diminution du fait d'une évolution plus rapide du PIB mondial et ce, garce aux pays émergents où les BRICS représentent une partie prenante.

Table N°1. Poids des BRICS dans 1 'économie mondiale (2001-2011)

							en milliards de dollars et en pourcentage
2001				**2011**			
Rang	**Pays**	**PIB**	**% monde**	**Rang**	**Pays**	**PIB**	**% monde**
11	**Brésil**	554,4	1,7%	6	**Brésil**	2 492,9	3,5 %
16	**Russie**	306,6	0,9%	9	**Russie**	1 850,4	2,6%
13	**Inde**	487,8	1,5%	11	**Inde**	1 676, 1	2,4%
6	**Chine**	1 324,8	4,1 %	2	**Chine**	7 298, 1	10,4 %
35	**Afrique du Sud**	11 8,6	0,3%	29	**Afrique du Sud**	408, 1	0,5%
	BRICS	**2 792,2**	8,7%		**BRICS**	13 725,7	**19,7%**
	G7	**20 980,0**	65,4 %		**G7**	33 670,0	**48,3%**
	Monde	**32 090,9**	100,0%		**Monde**	69 659,6	**100,0%**

Source: Calculs des auteurs d'après les données du FMI (2012b), et World Economie Outlook Database 2012.

Pour une meilleure illustration des données, la figure ci-dessous, portant sur l'évolution du PIB des pays BRICS pour la période allant du 2001 à 2011, fait ressortir que les pays de la rente, en l'occurrence le Brésil, la Russie et l'Afrique de Sud, ont subi des contre performances plus marquantes par rapport aux pays industriels tels que l'Inde et la Chine, ayant affiché des légères fluctuations.

Figure N° 7. La croissance annuelle du PIB réel des BRICS, 2001 – 2010 (en%)

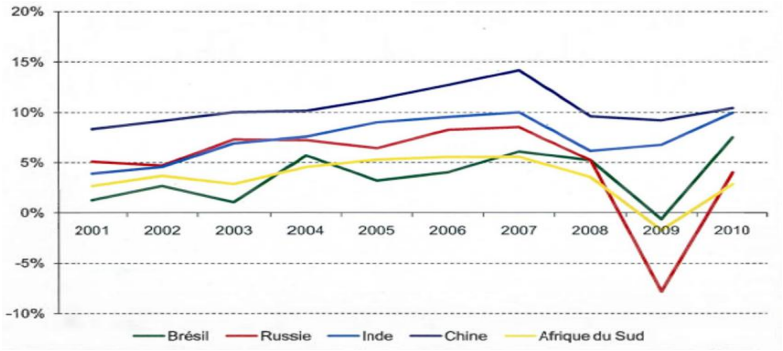

Source: Calculs des auteurs d'après les données du FMI (2012b), et World Economie Outlook Database 2012.

La contre-performance des pays de la rente « BRICS », peut s'expliquer par la crise des « subprimes » de 2007/2008 aux USA, qui a impacté

négativement la demande mondiale en termes d'énergies et de matières premières naturelles, ce qui impliquait la chute des prix. Donc, la diversification des sources de richesse est primordiale pour une économie.

En résumé, et d'après ce qui précède, nous avons présenté le volume de la richesse créée par les BRICS, tout en le comparant avec le G7, ainsi que l'évolution de la croissance économique de chaque pays membre, faisant ressortir deux groupes. Au-delà,

Nous avons jugé utile d'approfondir notre recherche à travers un aperçu sur les principaux partenaires en termes des échanges commerciaux (import / export). Pour cela, une lecture des figures ci-dessous, fait ressortir l'absence quasi-total des échanges intra BRICS en 2010, mis à part l'Afrique du Sud qui est présente dans les pays membre des BRIC. De ce fait, aboutir à lancer et à accroitre les échanges commerciaux en intra-BRICS comme gisement dans le but d'assurer des débouchés, permet l'accroissement du PIB. Donc, la complémentarité donne de nouvelles relances aux BRICS, où le sommet de 2010 s'est résolu par la signature du « Mémorandum » sur la coopération entre les banques de développement des pays des BRIC, qui s'est développé depuis, par la création de la Nouvelle Banque de Développement « NBD ».

En somme, l'impact produit par les BRICS varie selon la taille et la structure économique des pays africains, lesquels peuvent être très divers. Il est probable que les BRICS exercent leur impact le plus fort sur les économies richement dotées en ressources qui profitent de la demande des BRICS de matières premières, et probablement l'impact le plus modeste sur les autres économies africaines.

2.3.2 Après BRICS

Dans la continuité de l'analyse des indices macro-économiques des pays membres, on a jugé important d'analyser les quatre grandes variables de la politique économique conjoncturelle pour un pays, et qui sont résumés par le carré magique de Nicolas Kaldor, à savoir : la croissance économique, l'emploi, l'équilibre extérieur, ainsi que la stabilité des prix.

- **La croissance économique des BRICS**

La croissance économique est mesurée par la performance du PIB. La lecture des figures ci-dessous nous renseigne sur le fait que le géant du groupe,

par excellence, est la Chine. D'ailleurs, depuis le fondement du groupe, la chine dominait sa part en Produit Intérieur Brute d'au moins 50% en 2011, en passant à environ plus de 60% en 2021. La lecture révèle également, mis à part la Chine, l'émergence de l'économie Indienne qui commence à prendre de l'ampleur. Or que, les pays de la rente BRICS ont subi des pertes non négligeables se caractérisant par une courbe linéaire entre 2001 et 2011, y compris l'Algérie qui figure parmi les pays de rente avec une faiblesse en volume. Ainsi, en dehors de la Chine et l'Inde, les autres économies BRICS, y compris l'Algérie, restent très sensibles aux fluctuations des prix sur le marché international, contrôlé par les pays industriels. Donc, on conclu l'importance de la diversification du tissu économique d'un pays.

Figure N°8. Le PIB (USD courant en%)

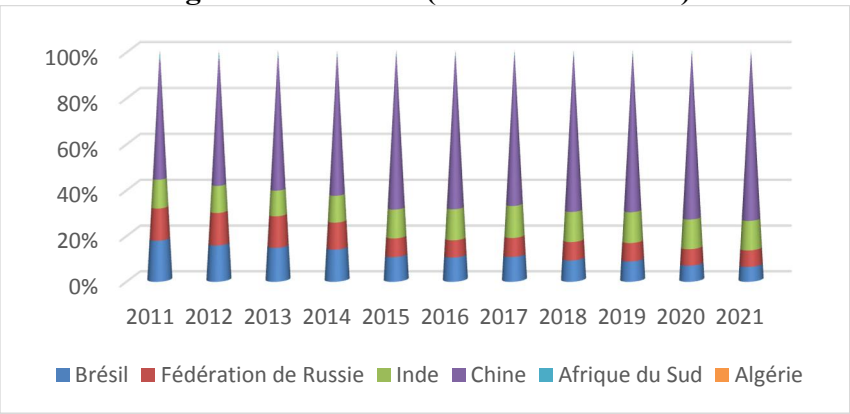

Source : établie par les auteurs, à partir des données de la Banque Mondiale.

- **Le chômage de la population active des BRICS**

La Chine maintient toujours le niveau plus bas du groupe, suivi par la Russie et puis l'Inde (à noter le manque d'informations de ce paramètre pour l'Inde)**.** Par contre, l'Algérie, le Brésil et l'Afrique du Sud affichent des taux relativement importants, notamment l'Afrique du Sud qui dépasse le seuil de 20%. Ceci s'explique par la concentration de ces économies sur un seul secteur le rendant vulnérable à supporter les chocs exogènes du pays. On conclut qu'avoir une structure économique diversifiée permet de maitriser le chômage à des niveaux bas.

Figure N°9. Le chômage (USD courant en%)

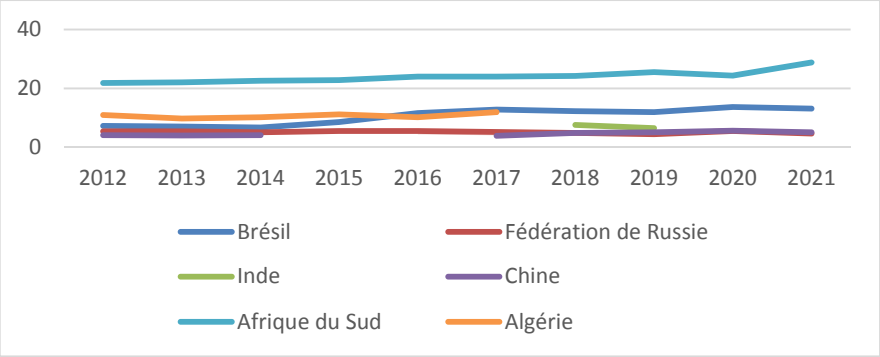

Source : établie par les auteurs, à partir des données de la Banque Mondiale.

- **La stabilité des prix (l'inflation) des BRICS**

Entre 2011 et 2021, le Brésil et l'Algérie affichaient une aggravation de l'inflation, contrairement aux autres pays BRICS qui ont manifesté une maitrise plus au moins acceptable. A signaler que la Chine n'a pas dépassé le seuil de 1% en 2021, chose que nous constatons, sachant que la mission primordiale de la BCE est de maintenir la valeur de l'euro à la limite de moins de 2%. Il y a lieu d'attirer l'attention que dans le cadre de l'encouragement des IDE, l'Algérie rassure les investisseurs étrangers via l'article 136 du code des marchés publics de 2015, en leur assurant la stabilité des prix, ainsi que la fluctuation du taux de change.

Figure N°10. L'inflation (USD courant en%)

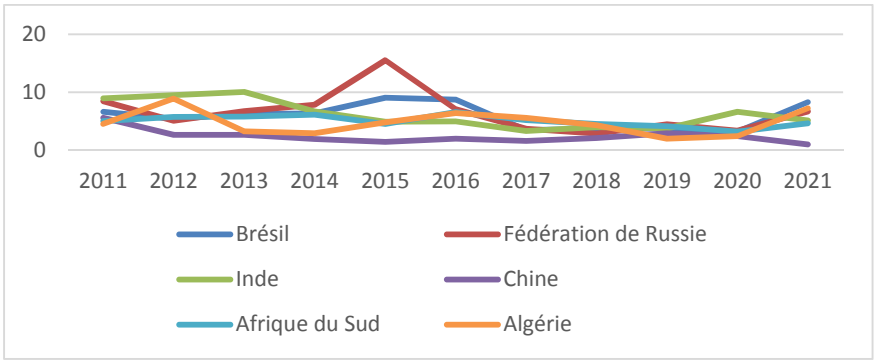

Source : établie par les auteurs, à partir des données de la Banque Mondiale.

2.4 La situation macroéconomique de l'Algérie

Pour le cas de l'Algérie, nous avons résumé les caractéristiques macroéconomiques dans le tableau suivant, suivant le carré magique, à savoir : évolution du PIB en milliards de dollars, évolution de l'inflation en (%), indice du prix à la consommation en (%), évolution du taux de chômage en (%) et l'évolution de la balance commerciale en Mds USD.

Table N°2. Les indicateurs macroéconomiques de L'Algérie

Année	TINF (%)	TCHO (%)	PIB (Md USD)	TC (%)	BC (Md USD)
2011	4.524	9.96	165.882	2.9	20.205
2012	8.891	11	171.522	3.4	17.511
2013	3.254	9.83	176.325	2.8	5.892
2014	2.917	10.6	183.025	3.8	-3.077
2015	4.784	11.21	189.797	3.7	-22.161
2016	6.398	10.5	195.871	3.2	-22.694
2017	5.591	11.66	198.417	1.3	-17.107
2018	4.27	13.15	200.798	1.2	-11.095
2019	1.952	11.38	202.404	0.8	-11.019
2020	2.415	14.24	191.311	-5.481	-16.04
2021	7.219	14.50	163.289	-14.647	01.80
2022	9.371	14.89	187.245	14.620	18.10

Source : Etabli à partir de la base de données de la Banque Mondiale (World Bank, 2023)

Selon les données du tableau, on constate que les prix ont enregistré une hausse de 8,8 % en 2012, avant de chuter en 2013, pour atteindre un taux élevé de 9, 37 % en 2022. Ces pressions inflationnistes sont causées par plusieurs facteurs telle la hausse mondiale des produits alimentaires, des matières premières et des prix d'hydrocarbures, aggravées par la guerre de l'Ukraine contre la Russie. Le taux de chômage en Algérie suit une tendance haussière E effet il, est passé de 9,96% en 2011 à 14,89% en 2022, ce qui est considérable. Il touche beaucoup plus les jeunes dont l'âge varie entre 16 à 24 ans. Cette hausse peut être due à l'insuffisance des opportunités d'emplois offertes par rapport à la demande, ou encore l'incompatibilité qui existe entre les opportunités offertes et le profil des demandeurs en termes de compétences et d'expériences exigées.

De même, le PIB algérien suit une tendance haussière. Il est passé ainsi de 165,882 milliards en 2011 à 202.404 milliards en 2019, pour atteindre les 187.245milliards en 2022, après une période de pandémie de la Covid 19. Cependant, l'Algérie disposait du quatrième PIB du continent africain en 2022, les hydrocarbures représentent en moyenne 21% du PIB et 96% des exportations du pays (notamment durant la période 2004-2018).

Le taux de croissance du PIB a été stable durant la période allant de 2011 à 2015, puis commence à chuter à partir de 2016, passant de 3,7% à 0,8% en 2019. Il passe à un taux négatif en 2020 et 2021, Etant donné que les hydrocarbures occupent une place importante dans l'économie algérienne, cette chute remarquable est due à la baisse du cours du baril Sahara Blend à partir de mi 2014, et surtout durant la période de la dernière crise sanitaire et la baisse de l'économie mondiale, ce qui met en exergue les vulnérabilités de ce modèle économique. Cependant, la dernière crise politique entre la Russie et l'Ukraine a fait rebondir les prix des hydrocarbures, ce qui a beaucoup profité à l'Algérie au niveau que le taux de croissance est passé à + 14.620 %.

Pour la balance commerciale de l'Algérie, nous constatons que cette dernière a été excédentaire sur la période (2011-2013), avant d'enregistrer un déficit en 2014. Ces résultats peuvent être expliqués par la chute du baril, dont le cours est passé de 99 à 52 dollars, ce qui a gravement impacté la balance commerciale. Il est important de préciser que les hydrocarbures constituent la principale ressource en devises du pays, ce qui a engendré une hausse très importante en 2022 en atteignant 18.10 Md USD.

En somme, de ce qui précède, l'analyse quantitative des économies membres ne suffit pas pour statuer sur le principe gagnant – gagnant, dont la partie suivante traitera la raison d'être et les objectifs des BRICS.

3. Raison et objectifs des BRICS

L'engagement moral, étique et déontologique pris par les leaders BRIC, devenu BRICS plus tard, s'inscrit dans le cadre d'une coopération continuelle pour faire face aux défis existants tels que le terrorisme, l'économie verte, etc., et d'autres éventuellement apparaitrons en fonction de nouvelles conjonctures économiques, telle la Dé- dollarisation du commerce des pays BRICS, et autres.

3.1 Intra BRICS, complémentarité et autosuffisance

La raison d'être du groupe BRICS est motivée par la caractéristique du tissu économique des pays membres marquée par la diversité (industrielle, énergétique, agricole et services), ainsi que leur potentiel humain. Donc, le produit Intérieur Brut peut être rehaussé davantage grâce à l'accroissement des échanges intra BRICS. Un rôle important est joué par le facteur de complémentarité des économies en citant, à titre d'exemple, la Russie, l'Inde, et la Chine, qui ont des frontières communes. Étant donné que la Russie, l'Inde et la Chine sont situées sur le même continent, au stade initial le processus d'intégration entre ces pays est des plus évidents. Cela veut dire, saisir de tels potentiels de développement mène à penser à renforcer le système inter bancaire des BRICS, qui a donné lieu à l'apparition de « la Nouvelle Banque de Développement (NBD) ».

L'amélioration du système financier et le rôle de NBD, en termes de financement, motivent davantage l'union BRICS et rassure aussi l'adhésion des nouveaux pays, tels que l'Algérie qui a déposé sa demande officiellement le 07/11/2022. Les conditions d'adhésions seront définies en juin 2023, selon l'envoyée spéciale chargée des grands partenariats internationaux au ministère des Affaires étrangères et de la communauté nationale à l'étranger, Leila Zerrougui : « Nous attendons que les BRICS fixent les critères en juin prochain avec la tenue du sommet en Afrique du Sud ».

La NBD est déclarée officiellement le 15 juillet 2014, à l'occasion du 6eme sommet des BRICS qui s'est tenu à Fortaleza, au Brésil, pour favoriser la coopération financière et le développement entre les pays BRICS et émergents. Elle a son siège à Shanghai, en Chine. Depuis le 24 mars 2023, l'ex présidente du Brésil, Dilma Rousseff a été élue présidente de la Nouvelle Banque de Développement (NBD) des BRICS.

Parmi les objectifs de cette Banque, est de financer des projets d'infrastructure et de créer une « réserve d'arrangement de devises » de l'ordre d'un capital de 100 milliards de dollars répartis comme suit :

- Le Brésil, la Russie et l'Inde actionnent un capital de 18 milliards de dollars chacun,

- La Chine actionne un capital de 41 milliards, et l'Afrique du Sud devrait donner une contribution de 5 milliards de dollars.

Cependant, dans le cadre de la 2ème réunion annuelle de la NBD, tenue à New Delhi du 31 mars au 2 avril 2017, des organisations de défense des droits humains, environnementales et sociales autour du monde ont exigé que la nouvelle stratégie employée par la Banque présente des critères et des engagements concrets pour le développement durable. Elles ont également exhorté la Banque à consulter la société civile avant d'adopter un document de stratégie. Des groupes se sont réunis pour examiner les différentes tendances en matière de financement du développement, les mécanismes de supervision du commerce et des finances dans les pays BRICS, et les divers intérêts impliqués dans l'émergence de la Nouvelle Banque de développement des BRICS. D'autres, ont soumis leurs recommandations pour renforcer le cadre de politique environnementale et sociale de la Banque.

Par ailleurs, comme prévu lors du sixième sommet, le but est d'aider les pays membres à contrer les chocs financiers futurs. L'alliance des pays BRICS reflète leur influence grandissante dans le monde, et le déclin proportionnel du poids des pays développés dans l'économie mondiale.
On conclut que le déterminisme économique est devenu la base de l'unification des BRICS.

3.2 Inter BRICS, leaders régionaux et parts de marché

Des raisons historiques ont, également, sérieusement affecté le rôle croissant des pays BRICS, sachant que tous les pays membres sont de grandes puissances. La Chine et l'Inde ont acquis ce statut après le XVIIIe siècle. La Russie a suivi le même chemin à la fin de X, au moment où le Brésil entre dans le club des grandes puissances, alors que l'Afrique du Sud est considérée comme étant leader africain par excellence. Les pays ont le même objectif de devenir des leaders dans leurs régions, en tenant en considération leur taille géographique, la densité de leur population, leur part dans le PIB et le commerce mondial.

Cependant, les pays « BRIC » avaient des positions de départ similaires. Tous les États BRIC, avant la crise de début des années 2000, ont affiché des

taux de croissance élevés de leur économie. A titre d'exemple, en 2007, le taux de croissance économique des « BRIC » s'élevait à : 5,4% pour le Brésil, 8,1% pour la Russie, 13% pour l'Inde et la Chine, et 5,6 %. Pour l'Afrique du Sud. Ceci a été réalisé grâce à l'intégration active des pays dans l'économie mondiale. Notons que le taux de croissance économique des pays « BRIC », qui est supérieur aux pays du G7, ne signifie pas la faiblesse des économies de ces derniers (G7), car leur PIB en valeur dépasse largement celui réalisé par les pays « BRIC ».

4. BRICS, défis de résistance et avenirs

Selon les prévisions des économistes de l'agence Goldman Sachs, le PIB de la Chine, d'ici 2050, sera de 44,45 milliards de dollars (ci-après, tous les chiffres sont donnés en milliards de dollars), les Etats-Unis de 35,1 milliards, l'Inde de 27,8, le Japon de 6,67, le Brésil de 6,07, la Russie de 5,87, la Grande-Bretagne de 3,87, l'Allemagne de 3,6, la France de 3,15, et l'Italie de 2.06. Ainsi, seuls les Etats-Unis et le Japon conserveront leur position dans les six plus grandes économies du monde d'ici 2050, ce qui impliquera que les cinq premières économies ressembleront seront la Chine, les Etats-Unis, l'l'Inde, la zone euro (sans la Grande-Bretagne), et le Japon.

Selon les prévisions de Goldman, au cours des 50 prochaines années, le PIB du G-6 augmenteront annuellement de 2 % au maximum. Cela permettra à l'Inde de devancer le Japon en termes de PIB d'ici 2032, et la Chine devant les Etats-Unis d'ici 2041.

Figure N°11. Dynamique de croissance économique des BRICS et du G6.

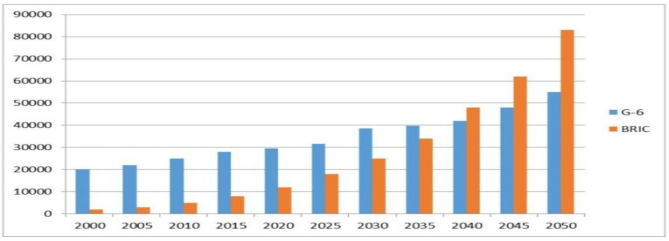

Source : établie par les auteurs, à partir des données de la Banque Mondiale.

Compte tenu des résultats de différentes études, telle celle de la banque GOLDMAN, qui préconise que le développement économique des BRICS dépassera celui du G6, il est nécessaire que les relations Algéro-BRICS s'inscrivent dans le groupe, car il répond à la règle « Gagnant/ Gagnant ».

Figure N°12. IDE Entrée des BRICS et de l'Algérie

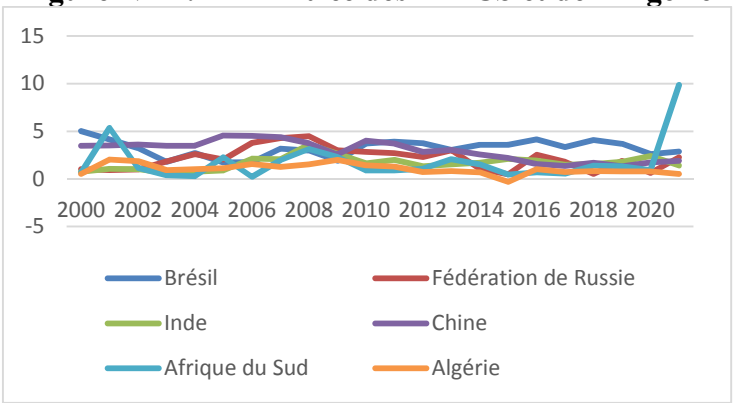

Source : établie par les auteurs, à partir des données de la Banque Mondiale.

Figure N°13. IDE Sortie des BRICS et de l'Algérie

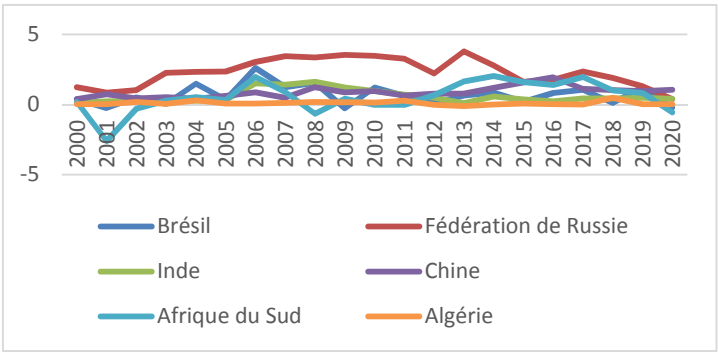

Source : établie par les auteurs, à partir des données de la Banque Mondiale.

Les deux figures ci-dessus, montrent clairement l'absence de l'Algérie sur la scène internationale en termes d'IDE. D'une part, des mesures restrictives quant à la sortie des capitaux à l'étranger (protectionnisme) ont été prises par les pouvoirs politiques du pays, et d'autres part, la non attirance des capitaux étrangers, notamment la loi sur investissement et la règle 49% / 51%.

4. Conclusion :

En conclusion, l'avenir du BRICS et ses attentes se concrétisent simultanément à deux niveaux en intra et inter BRICS.

En intra, la finalité peut être atteinte si la volonté politique adhère au renforcement de l'union du groupe et ce, en encourageant la consommation interne. C'est un gisement qui permettra de se rapprocher du volume de richesse des pays du G6. Egalement, cela permettra de se protéger les uns des autres.

Quant à l'inter BRICS, cela veut dire de s'ouvrir sur l'extérieur, surtout pour ceux des pays développés où la compétitivité s'impose.

Parmi les caractéristiques novatrices de la BND, est que le défi réel en matière de remboursement des prêts pour les pays en développement concerne en outre celui de la fluctuation monétaire qui augmente les conditions de remboursement des prêts, généralement en USD, plutôt que les taux d'intérêt convenus pour ces prêts. Donc, il est important de lever des prêts en monnaies locales pour alléger un tel fardeau.

5. Liste Bibliographique:

DAZIANO, L. (2014), *Les pays émergents, approche géoéconomique*, ARMAND Colin, Collection U, Paris.

Gabas, J., et Bruno, L. (2008), *La fabrique en trompe-l'œil de l'émergence*, Presses de Sciences Po- L'Express, Paris.

O'NEILL, J. (2001), Bulding better global economic BRICs, *Global Economic Paper N°66*, New York.

O'NEILL, J., et STUPNYTSKA, A. (2009), The Long-Term Outlook for the BRICs and N-11 Post Crisis, *Global Economics Paper N°192*, New York,disponiblesur :https://www.goldmansachs.com/insights/archive/brics-at-8/brics-the-long-term-outlook.pdf. (Consulté le: 10/0 3/2023).

- SANNAT, C. (2015), Les BRICS locomotive de l'économie mondiale, disponible sur le lien : www.lecontrarien.com/les-brics-locomotive-de-leconomie-mondiale-20-05-2015-economie. (consulté le: 12/02/2023).

- TOURE, F, S. (2013), La coopération de l'Afrique avec les pays « BRICS », une troisième voie pour le développement de l'Afrique ?, université du Québec, Montréal.

-UNDESA. (2019)., et INED. (2022), disponible sur : https://www.ined.fr/fr/publications/editions/population-et-societes/tous-les-pays-du-monde-2022/; (consulté le: 12/02/2023).

-WILSON, D., ET PURUSHOTAMAN, R. (2003), Dreaming with th BRICs/ The Path to 2050, *Global Economics Paper N°192*, New York, disponible sur : https://www.goldmansachs.com/insights/archive/archive-pdfs/brics-dream.pdf.

La place des BRICS dans l'économie mondiale : opportunité ou risque ou les nouveaux adhérents ?
The place of the BRICS in the world economy: opportunity or risk or the new members?

Nacer-Eddine Mouffok, Laboratoire Economie et Développement, université de Bejaia (Algérie), nacereddine.mouffok@univ-bejaia.dz
Tarik Moussi, Laboratoire Economie et Développement, université de Bejaia (Algérie), moussitrk001@gmail.com

Résumé:
La transformation rapide de la situation géopolitique et économique du monde s'accélère d'une situation unilatéraliste et hégémonique vers une gestion multipartiste de l'économie mondiale. Cet article a pour objectif d'analyser la place des BRICS dans l'économie mondiale, afin d'expliquer les nombreuses demandes à son adhésion. Les résultats montrent que malgré la disparité des caractéristiques économiques de ses membres, cela ne les a pas empêché de profiter de ses avantages et réaliser ne croissance économiques plus élevée.
Mots clés: BRICS, chômage, inflation, NBD, opportunité.
Jel Classification Codes: F14, F17, O11, O12
Abstract:
The rapid transformation of the geopolitical and economic situation of the world is accelerating from a unilateralist and hegemonic situation towards a multiparty management of the world economy. This article aims to analyze the place of the BRICS in the world economy, in order to explain the many demands for its membership. The results show that despite the disparity of the economic characteristics of its members, this did not prevent them from enjoying its advantages and achieving higher economic growth.
Keywords: BRICS, unemployment, inflation, NBD, opportunity.
Jel Classification Codes: F14, F17, O11, O12

1. Introduction

Depuis le choc pétrolier de 1973, le Sud devient progressivement le moteur de la croissance économique mondiale, au détriment du Nord (Severino ; Ray, 2011, p4), et le monde est de plus en plus multipolaire. Ce dernier est donc modifié par de nouvelles dynamiques globales impliquant une croissance économique et démographique rapide au Sud, qui voit l'émergence de certains pays et d'une classe moyenne à l'échelle mondiale. Tout en reconnaissant l'hétérogénéité des pays le constituant, on observe une convergence des pays du Sud et Nord à certains égards; cette tendance d'inversion des pôles modifie les dynamiques et remet progressivement en question l'hégémonie occidentale. Donc, il y a des changements dans la structure économique globale de sorte que le Nord ne peut plus dominer le Sud de la même manière qu'auparavant (Salama, 2012, p.43).

Parmi les pays qui contribuent à ces bouleversements, on trouve les BRICS, l'acronyme de Brésil, Russie, Inde, Chine et Afrique du Sud, qui semblent occuper une place particulière. En effet, ceux-ci pourraient représenter plus de la moitié du PIB mondial dès 2060. Il s'agit d'un regroupement plutôt récent (2009) découlant à l'origine d'un acronyme (BRIC au départ) utilisé en 2001 par Jim O'Neill, économiste de Goldman Sachs, pour décrire quatre grandes économies (celles du Brésil, de la Russie, de l'Inde et de la Chine) en émergence et représentant en quelque sorte le déplacement du poids économique mondial des pays développés vers les pays du Sud (Goldman Sachs, 2001, p13).

La vision de ces pays, et autres qui aspirent à les rejoindre, dont l'Algérie, est de profiter de cette opportunité pour réaliser une croissance plus élevée, tout en coopérant avec les économies des pays développées.

Cet article travail est divisé en quatre sections principales. La première section vise à donner un aperçu sur l'émergence du BRICS. À la suite d'un bref historique du groupe. La deuxième partie les caractéristiques économiques des pays BRICS. La dernière partie la place du BRICS dans le monde Spécifiquement sur l'Afrique du Sud. Après une revue du système d'apartheid dont le pays s'est sorti il y a maintenant vingt ans, un portrait de la situation économique et sociale actuelle du pays est dressé. La troisième et dernière section traite de la place de l'Afrique du Sud au sein du BRICS. Elle cherche à voir si l'on peut réellement qualifier l'Afrique du Sud d'émergent et analyse les différentes raisons ayant menées à son adhésion au BRICS. Pour conclure la section, j'illustre ce que le cas de l'Afrique du Sud nous apprend sur le BRICS.

Sachant qu'actuellement, il y a plusieurs candidats d'adhésion de nombreux pays aux BRICS lors de la prochaine réunion en Afrique de Sud qui aura lieu au début de mois d'aout 2023, et le rétablissement des relations diplomatique entre l'Arabie Saoudite et l'Iran préfigure l'importante mutation dans les relations internationales, donc, c'est légitime de posé la question quant attribution dans la consolidation de son poids régional pour cela on doit examiner les caractéristiques économiques de ces pays membres.

C'est dans ce contexte qu'on se pose la question suivante : Quelle est la place des

BRICS dans l'économie mondiale ? Peuvent-ils accueillir de nouveaux membres ?

Pour répondre à cette problématique, nous allons nous baser sur une analyse qualitative des statistiques tirées des différentes bases de données internationales, telles la banque mondiale et World Economie Outlook Database.

2. L'émergence de BRICS

2.1Les sommets de BRICS

Il est important d'examiner séparément l'histoire des sommets des BRICS, car les résultats de ces réunions reflètent les cibles les plus privilégiées du groupe et déterminent l'orientation de ses développements. Historiquement, la première réunion des chefs d'État des BRIC s'est tenue en juillet 2008 au Hokkaido, île japonaise. Il a été convenu que, dans le cadre des sommets, les principaux acteurs politiques examinent les questions de la démocratisation et des droits de l'homme, la non-prolifération des armes nucléaires, les conflits, le terrorisme, le trafic de drogue et la piraterie seront au programme. Les représentants des pays ont également convenu d'une coordination plus poussée des domaines d'intérêt primordial, tels que les problèmes économiques, coopération technologique, protection de l'environnement, amélioration des soins de santé, problèmes financiers et d'approvisionnement alimentaire.

- **Ekaterinbourg, Russie 2009**

Les questions débattues au cours du Sommet ont été largement renvoyées aux problèmes de l'alimentation mondiale la sécurité, les stratégies pour surmonter les effets de la crise économique mondiale, la crise financière mondiale et l'architecture économique, le commerce international, l'investissement mutuel, le paradigme moderne du développement économique, la menace du terrorisme mondial, la coopération dans les domaines de la science et de l'éducation. Les résultats du Sommet ont été résumés dans la « Déclaration conjointe des dirigeants des pays du BRIC » et « Déclaration conjointe sur la sécurité alimentaire mondiale ». Le premier document résume les principaux points discutés. Le deuxième document portait sur les questions de sécurité alimentaire. Apparemment, l'attention portée à les problèmes de sécurité alimentaire provenaient du Brésil, car ce pays est le grand fournisseur de produits agricoles sur le marché mondial et, par conséquent, les questions de normalisation et de sécurité étaient les plus pertinentes pour le Brésil. Les participants ont échangé leurs expériences sur les biocarburants technologie. Étant donné que les déclarations signées étaient les premiers documents politiques publiés par le BRIC, ils reflètent les approches communes des pays membres à un large éventail de questions clés de la politique mondiale et économie. Par conséquent, ces documents peuvent être considérés comme une plate-forme idéologique du BRIC en tant que nouvel acteur sur la scène internationale.

- **Brasilia, Brésil 2010**

Les principales questions débattues lors du deuxième sommet BRIC des pays BRIC sont devenues les surmonter les conséquences de la crise financière mondiale, la création d'un nouvel ordre financier, la préparation de la réunion des Big Twenty, ainsi que des

questions de commerce international, d'agriculture, de climat changer et lutter contre la pauvreté et le terrorisme. Plusieurs accords ont été signés lors du Sommet. À la suite de la signature du « Mémorandum sur la coopération entre les banques de développement du BRIC pays »154, le mécanisme de coopération interbancaire visant à soutenir les relations à l'exportation entre les membres du groupe. Le document souligne l'importancedu commerce international dans le cadre de la condition de participation de l'OMC au processus. Les pays ont signé un certain nombre d'accords bilatéraux accords, alors que la Russie a lancé des négociations avec Embraer155 sur la possibilité de développement et production d'avions pour le transport régional et produits connexes.

- **Sanya, Chine 2011**

Au cours de ce sommet, l'inclusion officielle de la République sud-africaine a été annoncée et la Le président du pays, Jacob Zuma, a rejoint Summit156. En cours de réunion, les cinq présidents abordé divers aspects de la coopération mutuelle : les pays du BRICS ont de nouveau souligné la nécessitéde l'adhésion à l'OMC pour la Fédération de Russie, nécessité d'une réforme globale du Nations Unies, y compris son Conseil de sécurité. L'intérêt de la coopération en matière d'environnement, programmes de développement agricole et scientifique a été réaffirmé. Question du règlement pacifique en La Libye s'est également soulevée. Les dirigeants des pays ont souligné la performance remarquable de pays en développement pendant et après la crise financière mondiale. Les principales orientations de la politique mondiale ont été déterminées et le plan d'action pour l'année à venir a été mis en. L'un des résultats les plus importants du sommet a été les discussions concernant la réforme monétaire et réforme des institutions financières. Sur cette base, les dirigeants des pays ont signé un accord de coopération financière dans le cadre des relations inter-BRICS comprenant un accord de coopération économique avec utilisation des monnaies nationales157.L'accord suggéré d'exclure l'émission de crédit et les paiements en dollars américains dans un cadre intra-BRICS coopération. Cette étape visait à redresser les monnaies nationales des BRICS et à limiter l'influence des États-Unis dollar dans le cadre de la coopération économique des BRICS.

- **Delhi, Inde 2012**

Les dirigeants des pays BRICS ont concentré leur attention sur les problèmes de l'économie mondiale, le règlement des la situation en Syrie et en Iran, ainsi que sur les politiques anticrises. Le dernier numéro a encouragé les parties prenantes pour discuter des méthodes de création et des mécanismes de la Banque de développement Sud-Sud dirigée par les BRICS de convergence pour les marchés boursiers intra-BRICS. Le développement des facilités de crédit dans les devises était également à l'ordre du jour. Les ministres des finances de chaque pays ont été chargés d'étudier la faisabilité et la viabilité de l'initiative de création d'une banque de développement. De plus, l'Afrique du Sud exprimé son appréciation dès son entrée dans le groupe - incitations au développement, accompagnement des projets d'infrastructure et réformes institutionnelles. La déclaration de Delhi et l'action de Delhi signées lors du sommet ont exprimé la préoccupation concernant la situation dans

la zone euro liée à l'instabilité des marchés après la crise. Accord-cadre sur Extension de la facilité de crédit en monnaie locale et confirmation de la lettre de crédit multilatérale Des accords de facilité ont été signés entre les banques d'import-export de chaque pays. Cet accord facilite les paiements en devises nationales BRICS entre les pays. Le FMI a été appelé à mieux représentation des pays en développement et réformes des quotas. L'ONU, la Banque mondiale et le FMI ont été priés pour les réformes institutionnelles 158.

- **Durban, Afrique du Sud 2013**

L'Afrique du Sud est le dernier membre annexé du BRICS. Le cadre de discussion central du sommet est devenu le thème « Les BRICS et l'Afrique : Partenariat pour le développement, l'intégration et Industrialisation » avec la Déclaration eThekwini et le Plan d'action eThekwini comme résultat. Le La déclaration présente une évaluation de la situation politique et économique mondiale actuelle. Le commun les approches des pays BRICS en matière de coopération multilatérale sont reflétées. Les accords sur coopération dans le domaine de « l'économie verte », sur le cofinancement de projets d'infrastructure en Afrique et La déclaration des dirigeants des BRICS sur la création de la Banque de développement dirigée par les BRICS a été signé159. Aux fins de l'approfondissement de l'engagement économique, en particulier l'amélioration de l'intra Le commerce des BRICS axé sur l'amélioration de la composante à valeur ajoutée, la création des BRICS Conseil d'affaires a été annoncée.

- **Fortaleza, Brésil 2014**

Le 6ème sommet des BRICS a débattu d'un large éventail de questions internationales et intra-BRICS politiques de coopération, telles que les coopérations environnementales et anti-corruption ou liées à la population les sujets. Cependant, le principal résultat du sommet a été l'annonce d'un nouveau développement Établissement de la banque (NDB) avec un capital initial autorisé de 100 milliards de dollars américains et une souscription initiale capital de 50 milliards de dollars US, partagé à parts égales entre les membres fondateurs. En outre, il a été signé un Traité pour la mise en place du BRICS Contingent Reserve Arrangement (CRA) avec une première taille de 100 milliards de dollars US160. Si nécessaire, NDA est en mesure de fournir une aide financière à l'un de Membre du BRICS ayant des difficultés de paiement du solde. Selon les experts : « Le développement de des institutions BRICS importantes et efficaces, comme la banque BRICS et la réserve contingente arrangement, peut fournir une plate-forme précieuse pour les BRICS faisant avancer les réformes dans le une architecture financière et de développement internationale favorable aux pays en développement et émergents en général ». L'autre document signé était le protocole d'accord sur la coopération entre Agences de crédit et de garantie à l'exportation des BRICS qui ont contribué à améliorer l'environnement de soutien aux accroître les opportunités commerciales entre les pays. Sur la base des résultats des sommets, il est évident que les pays BRICS ont de nombreux points communs intérêts dans le domaine de la sécurité internationale, des processus économiques mondiaux, de l'environnement et du climat questions. Les pays BRICS sont également intéressés par

l'amélioration du droit international, ce qui permet de résoudre les problèmes en tenant compte des intérêts réels de la communauté mondiale - et avant tout des BRICS pays - dans des conditions de changement de l'équilibre mondial des pouvoirs. Les cinq pays ont de nombreux problèmes sociaux spécifiques et complexes. Par conséquent, ils essaient de créer des relations extérieures favorables conditions pour les résoudre.

- **Oufa, Russie 2015**

Oufa, la capitale de la Bachkirie, située entre la Volga et les monts Oural, accueillait ces deux derniers jours le sommet des BRICS (Brésil, Russie, Inde, Chine, Afrique du Sud), auquel participaient également les Etats membres de l'Organisation de coopération de Shanghai (OCS) et de l'Union économique eurasiatique (UEEA). Le président russe, Vladimir Poutine, a ainsi envoyé aux Américains et aux Européens un double message : non seulement la Russie reste un pays qui compte, mais elle s'engage dans de nouvelles alliances, en tournant son regard à l'Est - la Chine et ses nouvelles routes de la soie -, et vers les puissances émergentes du Sud. En témoignent l'accord sur la livraison de gaz à la Chine, en mai 2014, pour 400 milliards de dollars et, plus récemment, la visite de Vladimir Poutine en Inde. Le sommet d'Oufa constitue de ce point de vue l'acte III d'une gouvernance mondiale des pays émergents, qui entend directement concurrencer les Occidentaux. Le premier acte a été joué à Ekaterinbourg - en Russie, déjà - en 2009, lors du premier sommet des BRICS. L'occasion, pour ces pays, d'indiquer que l'acronyme, inventé par Goldman Sachs en 2001, n'était pas qu'un agrégat de grands pays émergents, mais qu'ils entendaient désormais coordonner leurs positions internationales sur les dossiers mondiaux : climat, commerce, monnaie, investissements, etc.

A la même époque, les pays émergents faisaient également leur entrée dans le forum mondial à la faveur de la création du G20 par le président Nicolas Sarkozy, afin de coordonner les réponses à la crise économique. L'ancien chef de l'Etat français fut ainsi le premier à leur donner une représentation visible sur la scène internationale. L'acte II fut joué à Fortaleza, au Brésil, en juillet 2014, lorsque le sommet des BRICS déboucha sur lacréation de leurs propres instruments financiers multilatéraux, avec une Banque de développement concurrente de la Banque mondiale et un fonds de réserve monétaire concurrent du FMI. Le lancement par la Chine, quelques mois plus tard, de la Banque asiatique d'investissement pour les infrastructures (AIIB) - initiative combattue par les Etats-Unis, mais à laquelle se sont finalement ralliés les Européens - montre la volonté des pays émergents de mettre en place des institutions communes alternatives. L'acte III se joue donc ces jours-ci à Oufa. Avec à la clef deux évolutions majeures. D'une part, la Russie, désormais exclue du G8, entend jouer sa partition à l'extérieur du club occidental. D'autrepart, le sommet d'Oufa a été l'occasion de convier de nombreux pays émergents ou frontaliers de la Russie, comme le Kazakhstan, le Kirghizstan, le Tadjikistan, l'Ouzbékistan, la Mongolie, l'Inde, l'Iran, le Pakistan et l'Afghanistan... Les BRICS agglomèrent ainsi les émergents à leur forum de gouvernance

.

- **Gao, Inde du 15 au 16 octobre 2016**

En 2016, les dirigeants BRICS (Brazil, Russia, India, China, South Africa), Michel Temer, Vladimir Poutine, Narendra Modi, Xi Jinping, et Jacob Zuma qui représentent 40 % de la population mondiale et un taux de croissance proches des deux chiffres, se tient telle un conclave de second souffle pour soupeser le chemin parcouru.

- Accord de libre-échange entre BRICS.
- Renforcement des accords commerciaux pour soutenir les échanges entre les cinq pays etles principaux alliés.
- Initier une alternative crédible de financement entre les BRICS pour financer les projets d'infrastructure dans leurs pays afin de dépendance des institutions financières internationales le FMI et la BM.

- **Xiamen, Chine 2017**

Le 4 septembre 2017, Brésil, Russie, Inde, Chine, Afrique du Sud, tiennent leur sommet annuel des pays émergents BRICS à Xiamen, en Chine. Ces cinq BRICS sont rejoints par la Thaïlande, le Mexique, l'Égypte, la Guinée et le Tadjikistan en tant que pays observateurs, pour discuter d'un plan " BRICS Plus" prévoyant l'élargissement éventuel du groupe de 2009.

- Aborder les problèmes de sécurité régionale et les évènements géopolitiques.
- Le groupe représente 44 % de la population mondiale donc à renforcer son identité é et devenir une plateforme de premier plan pour la coopération sud-sud.
- Le renforcement des droits de vote de la Chine et de l'Inde au FMI et la BM.
- Le projet BRICS plus (l'Egypt., la Guinée, le Mexique) est l'un des plus grands succès de cette rencontre

- **Johannesburg, Afrique de Sud 2018**

Du 25 au 27 juillet 2018, et à la suite du fiasco occidental marquant le dernier G7, les dirigeants des BRICS tiennent leur dixième sommet à Johannesburg pour mettre en place une coopération économique accrue dans un environnement économique international en pleine mutation. Et parmi lesrésultats de ce sommet sont comme suit :

- La guerre commerciale déclarée par le président américain Donald Tramp.
- La Chine a plaidé pour un renforcement de la coopération au sein de BRICS pour faire face aux décisions de politiques mondiale.
- De son côté la Russie voit dans cette guerre commerciale une bonne raison de développer le commerce en devise national entre les pays de BRICS, il faut s'orienter activement vers deséchanges hors dollars.

- **Brésil 2019**

Pour le 11e sommet BRICS du 14 novembre 2019 au Brésil, le communiqué final annonce : « Nous restons attachés au multilatéralisme et à la coopération des États souverains afin de maintenir la paix et la sécurité ». Il laisse transparaître la volonté des BRICS de lutter pour un multilatéralisme « renforcé et réformé » et « plus ouvert ». Et pour le président brésilien Bolsonaro, laChine, qui est déjà premier partenaire commercial

du Brésil, fait « de plus en plus partie de l'avenir » de son pays[6]

- Le BRICS s'unissent contre le protectionnisme américain lancé par Donald Tramp.
- Renforcer la coopération des BRICS suscite la confiance au niveau mondial.
- Les pays des BRICS doivent se dresser firmament conte le protectionnisme, soutenir le système commercial multilatéral centré sur l'OMC.

- **Le 12ème sommet 2020**

Le soir du 17 novembre 2020, le sommet de BRICS s'est tenu sous forme de vision conférence présider par le président russe Vladimir Poutine sous le thème intitulé Travaillant main dans la main pour vaincre le covide19 et promouvoir la coopération.

- Poursuivre le multilatéralisme et à préserver la paix et la stabilité dans le monde.
- Accorder la priorité au bienêtre de la population et à promouvoir le développementdurable dans le monde.
- Faire face à la covide19 par le renforcement à la coopération sur les médicaments etvaccins, soutenir le rôle de coordination essentiel de l'OMS.

- **Le 13ème sommet 2021**

Le 9 septembre 2021, s'est tenue virtuellement les 5 pays de BRICS sont convenus que dans un univers interconnecter et mondialiser personne ne sera en sécurité tant que tout le monde ne sera pas en sécurité.

- Les cinq économies émergentes ont reconnu que la production de vaccins anti- covide19 a fourni le plus grand espoir de vaincre la pandémie.
- Nous regrettant l'inégalité flagrante dans l'accès au vaccin.

- **Le 14ème sommet 2022**

Dans la soirée de 23 juin le président chinois a présider le 14ème sommet des BRICS en visionconférence avec les résolutions ci-après :

- L'épidémie de covide19 continue à se propager.
- L'ambre de la mentalité de la guerre froide et de la politique du plus fort plane encoresur le monde entier.
- Le système monétaire et financier international devient plus fragile.
- Soutenir la nouvelle banque de développement dans ses efforts visant à réaliser un développement plus important et engager un processus solide pour absorber de nouveaux membres.
- En 2022, l'Iran, l'Argentine et l'Algérie ont demander à rejoindre les BRICS, un intérêt pour rejoindre ce groupe a également été exprimer par la Turquie, l'Egypte et l'Arabie saoudite.

- **Le 15ème sommet 2023**

Le sommet de 2023 marquera la première réunion en personne des dirigeants des BRICSdeouid2019, e raison de la pandémie de COVIDE19. Le lieu de sommet n'a pas encore été confirmé, mais il se tiendra dans l'une des quatre plus grandes villes sud-africaines - Johannesburg, Durban, le Cap ou Pretoria.

2.2Création de nouvelle banque de développement BRICS

La nouvelle banque de développement est créée en 2014, connu sous le nom de BRICS ont annoncé la création de nouvelle banque de développent (NBD) et d'un fond de réserve d'urgence comme des alternatives à la banque mondiale (BM) et au fond monétaire internationale (FMI), deux organisme traditionnels contrôlés par les états unis, l'Europe et le japon. La mission de la NBD est de financier les infrastructures et le développement durable dans le marcherémergents et les pays en développements.

Avec un capital initial de 100 milliard de dollars, la NBD est un acteur clé en finance mondiale

La NBD est basée à Shanghai, avec un bureau régional à l'Afrique de sud, a récemment annoncé la création d'un bureau régional en Inde. Les membres de BRICS partagent sa gouvernance en matière de gestion et financement.

La nouvelle banque de développement des BRICS : un outil économique et politique.

- Emergence de BRICS conduit vers la création de NBD en 2014 pour objectif deconcurrencer l'occident (FMI et BM).
- Nouvelle banque de développent avec un capital de 100 milliards de dollars pour émergencepolitique sur la scène internationale.
- Le BRICS avec cette nouvelle banque en estime un monde en voie de multi polarisation.

A l'avenir, c'est la raison pour laquelle les BRICS ont décidé de crée la nouvelle banque de développement, qui représente une sorte de la banque mondiale au service des pays émergents dont les BRICS se votent les portes paroles.

2.3Les avantages de la nouvelle banque de développement (NBD)

Les BRICS ont décidés de crée une nouvelle banque de développent à travers la contribution des banques centrales des BRICS, une partie de devise étrangère pourrait être concentrer de même par les missions d'emprunt sur le marché financier international pour servir à la construction de l'infrastructures dans les BRICS.

Les avantages de la NBD tourneraient autour de trois axes directeurs :

- Premièrement, de mieux utilisé leur devise étrangère afin de réduire le risque d'inflation etpour servir leurs économies réelles.
- Deuxièmement, les bénéfices tirés des investissements dans l'économie réelles dépasseraient largement ce que les banques centrales pourraient tirer du bons de trésors de pays développés et l'investissement dans les infrastructures pourrait stimuler la demande intérieure dans ces pays entraînant la croissance économique.
- Troisièmement, la nouvelle banque de développement ferait la promotion de l'usage de monnaie national de pays membres ce qui pourrait promouvoir le commerce intérieure et l'investissement réciproque de ces pays réduisant ainsi la dépendance au dollar.

3. Les caractéristiques économiques des pays BRICS

3.1 Sur le plan économique

Les BRICS représentaient 40% de la population mondial actuelle et 24.8% de PIB

mondial et 25% des flux d'investissements direct étrangers au niveau mondial. Un bloc puissant économiquement parlant pris individuellement notons le développement spectaculaire de la Chine avec un PIB de 17730 milliards de dollars suivie de l'INDE dont de PIB est de 3170 milliards de dollars et de la Russie avec un PIB de 17080 milliards de dollars. Les échanges commerciaux entre les BRICS ont quadrupler passant de 2.4 milliards de dollars en 2006 à 41 milliards en 2012.

3.1.1 PIB par habitant

Comme le montre le graphe ci-après, le succès de l'expression doit d'abord aux performances macroéconomiques de ces "géants économiques de demain". Tout d'abord, les **taux de croissance** du Produit Intérieur Brut (PIB) ont été plus importants que prévu. Ensuite, la croissance du PIB s'est accompagnée de **transformations structurelles**. Premièrement, ces quatre pays ont intégré les mécanismes de marché dans de nombreux secteurs d'activités, notamment lors de la modernisation de leurs systèmes bancaires et, plus largement, dans les modes de financement de l'investissement. Deuxièmement, ils se sont spécialisés dans des productions de biens ou de services destinés à l'exportation, ce qui a favorisé la croissance, l'emploi et l'accumulation de réserves de change. Troisièmement, ces pays se sont aussi illustrés par une maîtrise de leurs déficits publics et l'adoption de régimes de change plus flexibles. Enfin, **les marchés financiers** des BRIC sont devenus plus attractifs pour l'épargne des pays développés, soit parce que les taux de rentabilité sur les marchés d'actions étaient élevés, soit parce que les marchés obligataires étaient devenus moins risqués par rapport aux décennies précédentes.

Figure N°1. Indicateurs du développement dans le monde.

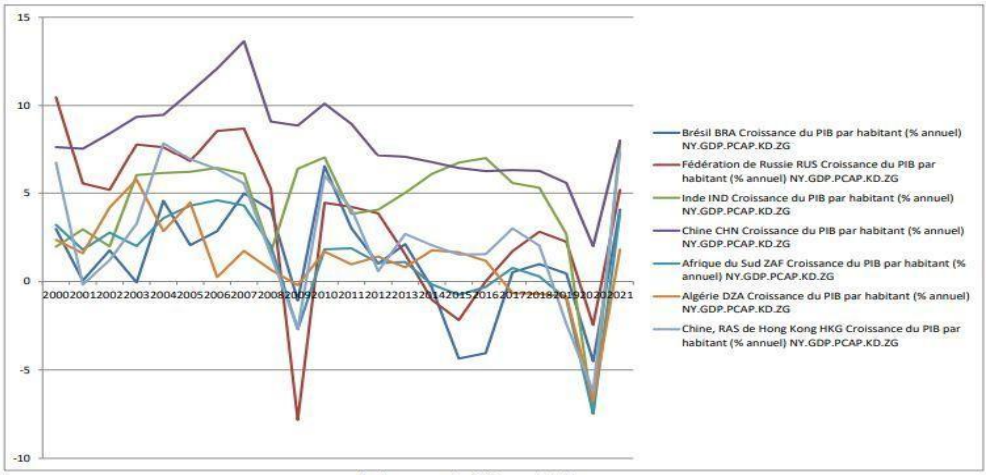

Source : établie par les auteurs, à partir des données de la Banque Mondiale.

3.1.2 Chômage aux pays des BRICS

Depuis la crise financière de 2008, une attention croissante s'est portée sur la création d'emplois plus décents et productifs destinés aux jeunes. Dans le cadre de l'élaboration de l'Agenda des objectifs du développement durable (ODD) post-2015, cette tendance a récemment été formalisée dans la troisième dimension clé : le « développement

social inclusif ».

D'ici 2050, le Brésil, l'Inde, la Chine et l'Afrique du Sud devraient constituer à eux seuls la plus grande économie mondiale ; c'est dans cette perspective que l'association des BRICS a vu le jour en 2006. Depuis lors, le programme social de ces pays s'est concentré sur deux thèmes : la création d'emplois et la jeunesse des BRICS, qui représente actuellement autour d'un cinquième de la population mondiale en âge de travailler. L'une des priorités absolues de ce groupe consiste donc à profiter du niveau exceptionnellement bas de son ratio de dépendance démographique. Or, cette tendance démographique touche bientôt à sa fin pour bon nombre des BRICS. En Russie et au Brésil, si aucune mesure n'est prise, la population « dépendante » dépassera théoriquement celle en âge de travailler d'ici 20150 ; dans le cas de la Chine, cette étape pourrait même être franchie quinze ans plus tôt. Une telle perspective implique deux constats : premièrement, les États ne peuvent repousser davantage le moment d'investir dans l'insertion productive de leurs jeunes ; deuxièmement, de tels investissements doivent permettre d'accroître la productivité et de renforcer les réseaux de protection sociale pour que les jeunes d'aujourd'hui ne soient pas livrés à eux-mêmes une fois âgés. Conséquence de la crise financière de 2008, le ralentissement de la création d'emploi, dont souffrent plus particulièrement les jeunes, représente un défi de taille dans ces pays. Il survient en effet à un moment où des ressources financières sont nécessaires pour investir activement en faveur de la jeunesse.

Depuis 2008, ce même contexte de crise n'a toutefois pas empêché d'observer les effets positifs et l'efficacité des programmes sociaux, qui constituent pour les BRICS des instruments de résilience et de croissance inclusive. L'expérience de ces pays dans la mise en œuvre et la gestion de programmes de protection sociale est aujourd'hui internationalement reconnue ; il convient donc de se pencher sur la manière dont ces pays mettent cette expérience au service de la protection et de la promotion active de leur jeunesse. Les programmes d'inclusion productive des BRICS appartiennent à trois catégories : le workfare (des programmes de mise au travail des allocataires) ; la formation et l'éducation technique et professionnelle ; l'accès au crédit aux subventions dont la vocation est de promouvoir le travail autonome et l'entreprenariat. Selon notre analyse, ces programmes d'inclusion des jeunes sont capables d'atténuer, voire de contrebalancer, défauts du marché ; ils sont donc propices à une transition démographique sans heurts vers une croissance inclusive. En Afrique du Sud, où les chiffres du chômage chez les jeunes sont les plus alarmants, ce sont les jeunes et les femmes qui profitent le plus du programme de travaux publics étendus (Expanded Public Works Programme, EPWP).

Dans certains États d'Inde, des résultats similaires ont été obtenus par le biais de la loi nationale sur l'emploi rural (Mahatma Gandhi National Rural Employment Act, MGNREGA), bien que ce programme ne prévoie pas de quotas de jeunes, contrairement à son homologue d'Afrique du Sud. Tous les BRICS sont en outre dotés de programmes plus viables ; ils promeuvent notamment l'entreprenariat rural et urbain en proposant aux jeunes les plus vulnérables et marginalisés des formations ainsi que des crédits/

subventions. Au Brésil, le PRONATEC (Programme national d'accès à l'enseignement technique et à l'emploi), qui unifie et coordonne de nombreuses initiatives en faveur des jeunes préalablement prises par le gouvernement, montre que des investissements plus structurés ont généralement de meilleurs résultats.

Pour permettre aux BRICS de profiter de leur atout démographique dans un contexte de crise financière mondiale, notre analyse suggère qu'il serait préférable de faire des choix politico- économiques visant à l'expansion plutôt qu'à la contraction. Il serait bon en effet que les investissements soient faits non seulement par l'intermédiaire du marché, mais aussi par celui de politiques et de programmes sociaux capables de cibler les jeunes les plus vulnérables et marginalisés. Il convient néanmoins de reconnaître que les structures institutionnelles nécessaires nesont pas encore tout à fait fonctionnelles dans les BRICS : en Russie, de nombreuses initiatives manquent encore de progressivité ; en Inde, les programmes d'assistance ne sont pas adaptés aux conditions de travail précaires ; en Chine, dans le cas des migrants, le système Hukou n'est pas encore parvenu à réconcilier les filets sociaux étatiques et les réseaux traditionnels de soutien familial.

Dans l'ensemble, il est essentiel de mieux coordonner les initiatives existantes, mais également de mettre au point des mécanismes qui ne se contentent pas de combler les lacunes éducatives du passéni de précipiter les jeunes dans le monde du travail. Il convient d'intégrer les jeunes d'une façon productive qui permette à ces derniers d'exprimer leur créativité, de défendre et de promouvoir activement de nouvelles valeurs, de devenir des facteurs de changement social et de jouir d'une autonomie accrue.

Figure N°2. Le chômage.

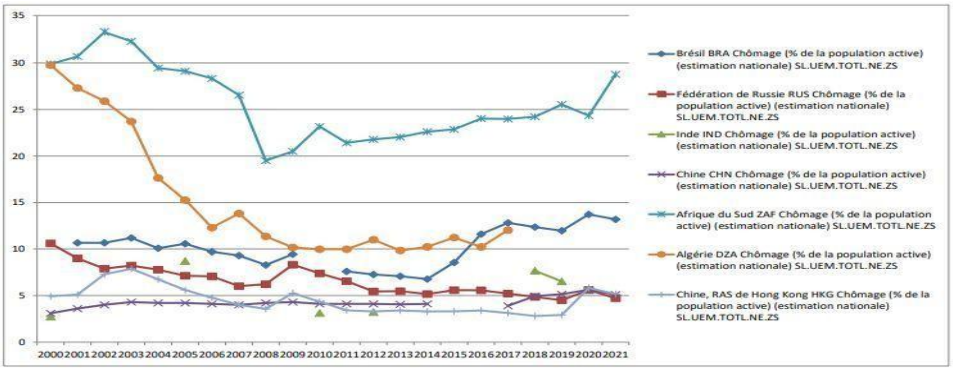

Source : établie par les auteurs, à partir des données de la Banque Mondiale.

3.1.3 Inflation prix à la consommation aux BRICS

Comme l'indique le graphe ci-après, que depuis 2000 la Chine à généralement le taux d'inflation le plus stable du bloc BRICS avec une variation annuelle oscillant entre moins 1 et 6% en revanche lestaux d'inflation ont Russie ont atteint les niveaux mes plus élevés des deux dernières décennies en particulier au début des années 2000 lors de la crise financière de 2008 et après 2014 lorsque son économie a été affectée par la chute des prix internationaux de pétrole et les sanctions imposer pour annexion de la Crimée.

Figure N° 3. Inflation, prix à la consommation.

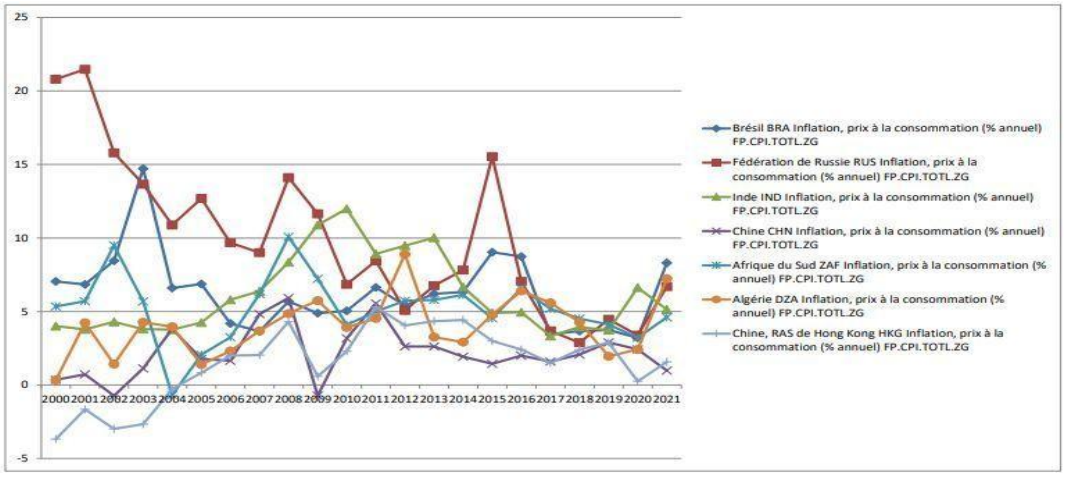

Source : établie par les auteurs, à partir des données de la Banque Mondiale.

3.2 Sur le plan de gouvernance économique mondiale

En 2014, le monde se demandait si l'émergence d'un nouvel acteur dans le paysages de prés internationaux et de développement allait devenir un véhicule de promotion des valeurs normes non- occidentales e offrir une alternative aux institutions de Bretton Woods longtemps dominé par les Etats-Unis. Entre 2000 et 2008, la croissance des BRICS est nettement supérieure à celles des pays développés. La croissance de ces pays a connu un fléchissement et atteint en 2009 son plus bas niveau : – 7,8 % de croissance pour la Russie et la Chine passe de 14, 2 % de croissance en 2007 à 9,6 % en 2009. Parmi les BRICS, la Chine affiche depuis une vingtaine d'années des taux de croissance les plus élevés.

Depuis 2014, notamment du fait de la baisse du prix des matières premières, la situation économique de la Russie, du Brésil et de l'Afrique du Sud s'est sensiblement dégradée.

Figure N° 4. Croissance comparée entre les pays développés et les BRICS.

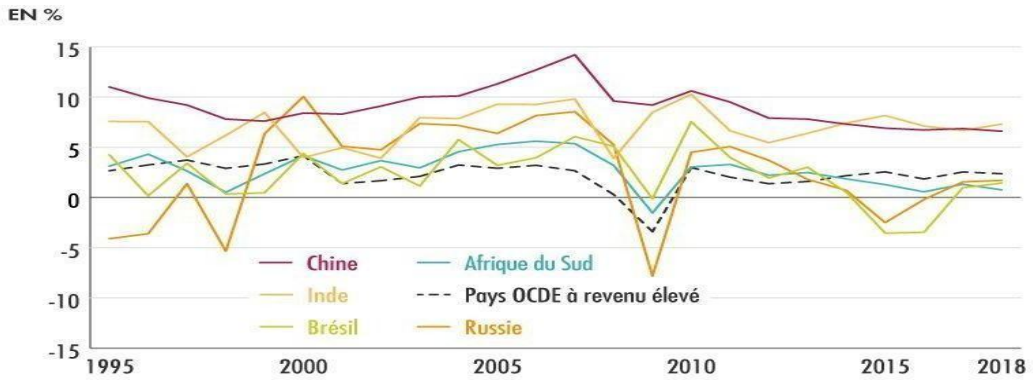

Source : établie par les auteurs, à partir des données de la Banque Mondiale.

La place des BRICS dans l'économie globale ne cesse de croître. En 1990, leur poids dans le PIB mondial atteignait à peine 10 % contre 25,5 % en 2018. Aujourd'hui, elles totalisent un PIB de près de 20 000 milliards d'euros et comptent près de 3,1 milliards

d'habitants, soit 42,1 % de la population mondiale. Une ascension confirmée par la place désormais occupée par les BRICS dans le classement des pays les plus puissants au monde réalisé tous les ans par le Fonds Monétaire International (FMI) sur la base de leur PIB. En 2018, la Chine y occupe la deuxième place, suivie de près par l'Inde (7e place), le Brésil (9e place) et la Russie (12e place). L'Afrique du Sud occupe quant à elle la 32e place. Dans ce classement, la France se situe à la 6e place derrière les États-Unis, la Chine, le Japon, l'Allemagne et le Royaume-Uni. En s'appuyant sur un large ensemble d'indicateurs, certains économistes projettent que d'ici à 2050 ces pays auront atteint un niveau de développement semblable à celui des nations occidentales.

Jusqu'en 2007, les indices synthétisant l'évolution des actions issues des marchés émergents – dont font partie les BRICS – ont surperformé les indices traditionnels. Cependant, au cours de ces trois dernières années, l'indice « MSCI marchés émergents » dans lequel les BRICS pèsent à eux seuls plus de 40 % (sur 24 pays) a stagné là où l'indice S&P 500, reflétant l'évolution des 500 plus grosses capitalisations américaines, gagnait près de 20 %. Les indices émergents sont aussi plus volatils.

La crise financière de 2007/2008, par ses répercussions mondiales, a eu pour effet d'amortir les performances des pays émergents rendant ainsi l'évolution de leurs indices boursiers plus ou moins semblable à celle des marchés financiers des pays développés, voire moins favorable durant la période de crise.

Comment expliquer le dynamisme économique des BRICS ?

Là où les pays occidentaux s'orientent désormais vers un modèle économique tourné vers les services, les BRICS, surtout la Chine, ont nourri leur croissance grâce à leur force industrielle. Cette force fut encouragée dans les premiers temps de leur essor économique par des politiques publiques interventionnistes (investissements dans l'éducation, la formation, les infrastructures, etc.), notamment en Chine. Ces politiques se sont matérialisées par une réallocation des facteurs de production vers les secteurs les plus productifs de l'économie, et notamment l'industrie manufacturière, se traduisant dans ces secteurs par un accroissement de la productivité du capital et du travail (phénomène de rattrapage technologique vis à vis des économies les plus avancées). Dans ce contexte, la croissance des BRICS a été stimulée par un formidable essor des exportations. Ainsi, entre 1997 et 2018, le volume d'exportations de la Chine a été multiplié par 13, celui de l'Inde par 7 et celui du Brésil par 3.

Figure N°5 : Evolution du volume des exportations.

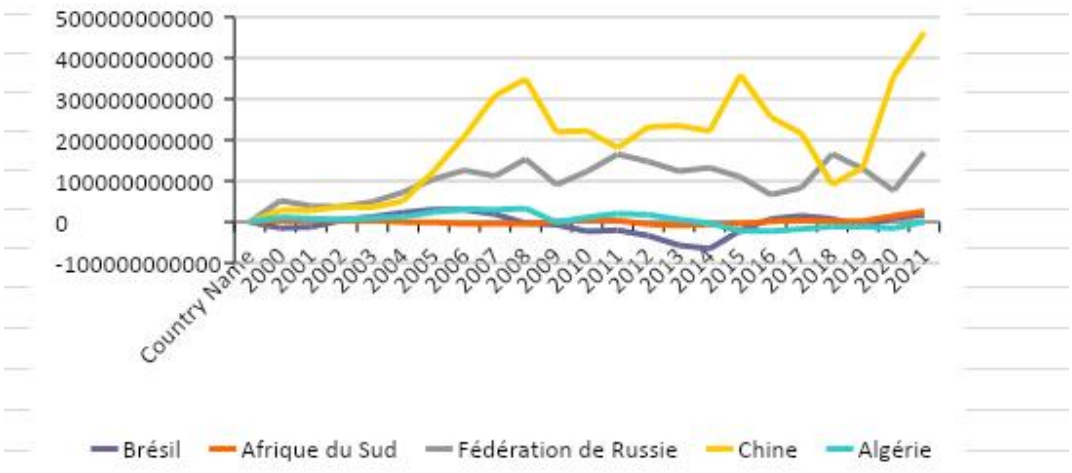

Source : établie par les auteurs, à partir des données de la Banque Mondiale.

En 2010, la Chine est ainsi devenue le premier exportateur de marchandises du monde devant les États-Unis. La Russie, l'Inde, le Brésil et l'Afrique du Sud, figurent quant à eux constamment dans la liste des 30 premiers exportateurs mondiaux de marchandises. D'un poids croissant dans les échanges économiques internationaux, les BRICS présentent néanmoins des spécialisations à l'exportation différente. Pour la Chine, il s'agit de produits industriels manufacturés, pour l'Inde de services, pour la Russie de produits énergétiques, pour le Brésil de matières premières agricoles et pour l'Afrique du Sud de minerais.

Par ailleurs, la faiblesse des coûts de production de la Chine, de l'Inde et du Brésil a exercé une véritable force d'attraction pour les investissements directs étrangers (IDE) en provenance des autres pays du monde. Par exemple, les capitaux mondiaux reçus par la Chine ont été multipliés par quatre depuis les années 2000 (implantation d'entreprises étrangères ou rachat d'entreprises locales). L'importance de ce phénomène a amené plusieurs nations occidentales à dénoncer une concurrence déloyale entrainant des délocalisations massives d'activités.

Autre facteur de dynamisme : une population jeune et dynamique qui elle-même constitue une base non négligeable de soutien de la demande intérieure, en particulier pour la Chine (où la population va néanmoins vieillir rapidement), l'Inde et le Brésil. Au terme de leur processus de rattrapage des économies développées, ces caractéristiques démographiques pourraient leur permettre de maintenir un niveau de croissance stable à long terme. La consommation domestique agit déjà comme un relais de croissance en Chine. Depuis la crise de 2007, la demande mondiale a augmenté moins rapidement et les exportations chinoises ont marqué le pas. L'excédent du compte courant chinois, de 9.9 % du PIB en 2007, s'établit 0,8 % du PIB en 2018. La croissance s'est maintenue en Chine aux alentours de 6,5 % en 2018. La consommation intérieure joue aujourd'hui un rôle croissant dans le processus de rattrapage économique chinois.

4 La place de BRICS dans le monde

4.1 Le PIB pèse sur l'économie mondiale

L'annonce du risque d'une récession de l'économie mondiale par le FM, le poids croissant des BRICS et les tensions actuelles entre la Russie/Ukraine/Occident et les USA/ Chine concernant Taiwan en Asie risquent de bouleverser toute la carte géopolitique du monde. Le poids de l'Asie avec la dominance de la Chine ne cesse de croitre au niveau de l'économie mondiale concentrant la majorité de la population mondiale estimée en 2021 à 7,83 milliard d'habitants avec 4 ,717 milliards d'habitants.

La Chine, n'ayant jamais été une puissance coloniale, considérant selon plusieurs études stratégiques de hauts niveaux les USA comme un partenaire économique, le rêve chinois étant le volet surtout économique, en 2021, 70% de ses exportations l'étant avec les USA et l'Europe , le militaire ayant suivi , afin de défendre sa souveraineté nationale, comme l'atteste sa stratégie de la route de la Soie et son action en faveur du renforcement du BRICS où il entend jouer le rôle de leader.

La nouvelle route de la soie est un projet stratégique chinois afin de ressusciter la mythique route caravanière qui reliait, il y a près de 2 000 ans, Xi'an en Chine à Antioche en Syrie médiévale (aujourd'hui en Turquie).visant à relier économiquement la Chine à l'Europe et l'Afrique en intégrant les espaces d'Asie Centrale par un vaste réseau de corridors routiers et ferroviaires, concernant plus de 68 pays regroupant 4,4 milliards d'habitants et représentant près de 40 % du produit intérieur brut (PIB) .

Par ce projet, la stratégie vise à ancrer l'Europe orientale et l'Asie occidentale par un vaste réseau d'infrastructures, routes, chemin de fer, pipelines, câbles de fibres optiques et terminaux portuaires qui relieront les trois continents par terre et par mer, où toutes les routes conduiront à Pékin. Ce qui explique la récente contre-offensive américaine et accessoirement de l'Europe en direction de l'Afrique, enjeu économique du XXIème, importantes richesses et un quart de la population mondiale entre 2035/2040. Siècle.

La crise ukrainienne et récemment en Asie avec les tensions Chine/USA concernant l'avenir de Taiwan, la crise énergétique et alimentaire, l'impact de l'épidémie du coronavirus et du réchauffement climatique, posent la problématique d'une nouvelle architecture des relations internationales et sur le plan politique et sur le plan économique de la nécessaire transition numérique et énergétique qui devrait modifier considérablement tant les politiques sécuritaires, économiques, et sociales des Nations. Nous assistons à un profond bouleversement de l'ordre économique et géopolitique mondial où le commerce de l'énergie se modifie, l'inflation est de retour, la crise alimentaire guette bon nombre de pays, les chaînes d'approvisionnement se reconfigurent et les réseaux de paiement se fragmentent.

C'est ainsi que le monde devrait connaître un grand bouleversement à travers le poids croissant des BRICS, composés de cinq pays – Brésil,(1608 milliards de dollars de PIB) Russie (175 milliards de dollars de PIB) , Inde (3250 milliards de dollars de PIB) , Chine(,18460 milliards de dollars de PIB etdes réserves change de plus de 3000 milliards de dollars) Afrique du Sud, (420 milliards de dollars de PIB) L'acronyme BRICSAM (en

anglais, a été également utilisé pour y adjoindre le Mexique, sans qu'il soit membre de ce groupe, rejoints en tant qu' observateurs par la Thaïlande, l'Egypte, la Guinée et, le Tadjikistan. Ensemble.

Les BRICS pèsent 45 % de la population de la planète, près du quart de sa richesse et les deux tiersde sa croissance et les estimations, les BRICS seraient à l'origine de plus de 50 % de la croissance économique mondiale au cours des dix dernières années. Ce bloc selon le quotidien allemand « Die Welt » pourrait être l'amorce : d'une alliance anti-occidentale. N'oublions pas d'autres pays asiatiques , le Japon 5383 de PIB pour une population de 126 millions , la Corée du Sud 1907 de PIB pour une population de 52 millions, l'Indonésie 1180 milliards de dollars de PIB pour une population de 274 millions, le Pakistan 264 milliards de dollars de PIB pour une population 221 millions , la Thaïlande un PIB de 540 milliards de dollars pour 70 millions d'habitants et le Vietnam du Nord 310 milliards de dollars de PIB pour une population de 122 millions d'habitants.

Selon le porte-parole du ministère chinois des Affaires étrangères que si la population totale des pays composant le G7 est d'un peu plus que 770 millions de personnes, que l'Organisation de coopération de Shanghai (OCS) et les BRICS – représentant à eux seuls de-facto la moitié de la population terrestre et plus d'un quart du PIB mondial abritent 4 des 10 principales économies mondiales en termes de PIB à parité du pouvoir d'achat (Chine – 1ère, Inde – 3ème, Russie – 6ème, Brésil – 9ème) et quatre puissances nucléaires par la même occasion (Russie, Chine, Inde, Pakistan). Toutes ces tensions auront un impact négatif sur l'économie mondiale où le fonds monétaire international (FMI) a réduit le 12 juillet 2022, ses prévisions de croissance économique pour les Etats-Unis en 2022 et en 2023, pour la deuxième fois en moins d'un mois, avertissant qu'une poussée généralisée de l'inflationprésente des « risques systémiques » pour ce pays et l'économie mondiale.

Dans son rapport relatif à l'évaluation annuelle de l'économie américaine, le FMI s'attend désormais à une augmentation de 2,3% du PIB de la première puissance économique mondiale en 2022, ayant réduit ses prévisions de croissance du PIB réel américain en 2023, les ramenant à 1% contre un taux de 1,7% annoncé le 24 juin 2022. En Europe, les fortes révisions à la baisse s'expliquent par les retombées de la guerre en Ukraine et le resserrement de la politique monétaire, où 'inflation mondialea été revue à la hausse du fait de l'augmentation des prix des denrées alimentaires et de l'énergie, ainsi que des déséquilibres persistants de l'offre et de la demande. Elle devrait atteindre 6,6 % dans les pays avancés et 9,5 % dans les pays émergents et les pays en développement en 2022, soit une révision à la hausse de 0,9 et 0,8 point de pourcentage, respectivement et toujours selon le FMI, en 2023, la politique monétaire désinflationniste devrait faire sentir ses effets, et la production mondiale augmenter de seulement 2,9 %. Les dernières données de l'agence Fitch prévoient une révision à la baisse des prévisions de croissance du PIB de la Chine pour 2022, à 4,3 % contre 4,8 %.Baisse du taux de croissance des USA et de la Chine locomotive de l'économie mondiale , explique d'ailleurs le fléchissement conjoncturel du cours du pétrole coté le16 aout 2022 à 94,17 dollars le Brent et à 88,88 le Wit encore que le

cours du gaz le TTF néerlandais, la référence du gaz naturel en Europe, renoue avec ses niveaux du début de l'invasion russe de l'Ukraine (Dutch TTF Naturel Gas c1 220,110 dollars le 15 aout 2022)

En attendant un changement de tendance, où le poids croissant entre 2022/2030 des BRCS aura pour conséquence un profond changement du système économique et politique mondial selon les données internationales, Europe/USA pour une population de moins d'un milliard d'habitants accaparent 40% du PIB mondial en 221.

L'Europe bien que déclinante, excepté l'Allemagne, reste une grande puissance économique avec une population de 440 millions d'habitants non inclus la Grand Bretagne avec un PIB de 14 476 milliards d'euros de 2021. En incluant la Grande Bretagne qui a un PIB de 2695 pour une population de , 69 millions d'habitants, nous aurons un total de 17171 milliards de dollars et un PIB, les Etats Unis d'Amérique ayant un PIB selon les prévisions pour 2022 de 24793 milliards de dollars pour 332 millions d'habitants, (voir Pr A.Mebtoul American Herald Tribune USA en anglais novembre 2018, face aux enjeux géostratégiques mondiaux, l'Algérie acteur majeur de la stabilité de la région méditerranéenne et africaine, et magazine Futuribles paris France juillet 2022, Guerre en Ukraine : quels scénarios à l'horizon 2025, collectif sous la direction de Marie Ségur).

Il faut être réaliste et non démagogique, les lois économiques étant i sensibles aux slogans politiques et 'idéologises. L'Algérie qui dépend de ses recettes en devises à plus de 50% de l'Europe et à 80%si l'on inclut les autres membres de l'OCDE et la Turquie, avec les dérives 98% provenant des hydrocarbures brut et semi brut, son espace d'avenir étant l'Afrique où les échanges sont marginaux, devant tenir compte des couts de transport pour aller en Asie, devant contourner toute la corniche d'Afrique, pour aspirer à être membre du BRICK doit avoir une économie diversifiée. Elle peut à terme l'intégrer cet espace sous réserve de profondes réformes qui dépend des algériens eux- mêmes, en s'adaptant aux évolutions géostratégiques, par une nouvelle gouvernance et la maitrise des nouvelles technologies où par exemple les cyberattaques peuvent déstabiliser tout un pays et Facebook qui contribuent à refaçonner les relations sociales par la manipulation des foules, pouvant être positif ou négatif lorsqu'elle tend à vouloir faire des sociétés un Tout homogène alors qu'existent des spécificités sociales des Nations à travers leur histoire. Tenant compte des expériences historiques, pour faire face au réchauffement climatique, l'eau fondement de l'alimentation, étant un enjeu majeur de la sécurité mondiale, s'impose une nouvelle architecture des relations internationales par une lutte contre les inégalités et la pauvreté locales et mondiales avec de nouvelles règles des fonctions complémentaires des Etats stratèges et des marchés des biens, services et des capitaux. Le groupe de BRICS représente en 2021 42% de la population mondiale (environs 3 millions de personnes), 24% de PIB mondial et 18% de commerce mondial. Les cinq pays totalisent 24% du PIB mondial. Sa contribution dans l'économie mondiale est de 25% en ce qui concerne la production, 18%d'échange économique et 25% IDE c.-à-d. investissement direct à l'étranger.

En plus, la coopération entre les pays qui le composent ce groupe engagé dans une rivalité économique avec les accidentant réunie autour de G7 (allemand canada états unis France Italie japon et royaume uni) est favorable à élargissement vers le BRICS plus notamment avec les demande exprimer par l'argentine l'Arabie saoudite l'Iran et tout récemment l'Algérie pour former un bloc économique puissant.

4.2 IDE par apport aux IDE internationaux

Les économies des pays émergents BRICS ont connu une attractivité des IDE et une croissance exceptionnelle dans les années 2000 au point que certains économistes ont cru qu'elles échapperaient à la crise financière et à la récession mondiale. En pointe parmi les pays émergents figurent le Brésil, la Russie, l'Inde et la Chine (BRICs). Bien qu'il soit en pleine expansion, l'investissement direct à l'étranger (IDE) de ces pays a moins attiré l'attention et les commentaires que leur croissance économique, tandis que la crise a fait chuter l'IDE total dans le monde. C'est l'une des manifestations de la résilience face à la crise des pays émergents. Les firmes multinationales (FMN) qui aujourd'hui croissent le plus vite ne sont plus celles basées dans les pays développés, en particulier depuis le début de la crise financière ouverte en 2008. Ce sont celles des pays émergents, tout spécialement les FMN originaires des quatre BRICs. Est-ce surprenant ? Non. En effet, une célèbre théorie économique de l'IDE, due à John Dunning, explique que celui-ci évolue en fonction du niveau de développement économique de chaque pays. Dans une première étape, quand un pays est sous développé, il reçoit peu d'investissements directs en provenance de l'étranger (IDE entrant) et lui-même n'investit pas à l'étranger (pas d'IDE sortant).

C'est ce que l'on constate actuellement pour les pays émergents et les BRICs ; ils atteignent ce troisième stade de développement économique, y compris du point de vue de leurs IDE. Cet aspect de la théorie de Dunning a déjà été vérifié à l'aide de tests économétriques. Dans une quatrième étape, un pays développé tend à investir beaucoup plus à l'étranger qu'il ne reçoit d'investissements de firmes étrangères (il devient alors exportateur net d'IDE). Un stade final est atteint, celui de la société post-industrielle, quand un pays, alors parmi les plus développés du monde, équilibre à peu de choses près son IDE sortant et son IDE entrant, comme c'est le cas des Etats-Unis par exemple. L'expansion des FMN originaires des pays émergents n'est pas seulement un indice de la relative résistance de ces pays pendant la crise, après une phase de forte croissance économique dans la décennie 2000, c'est aussi un phénomène plus qualitatif signifiant leur passage à un stade de développement plus élevé et une certaine convergence avec les pays développés. On peut donc s'attendre à constater certaines similarités entre les FMN des pays émergents et leurs stratégies d'investissement à l'étranger, surtout sur un échantillon réduit aux quatre BRICs.

Figure N°6: IDE, nets (BDP, $ US courants).

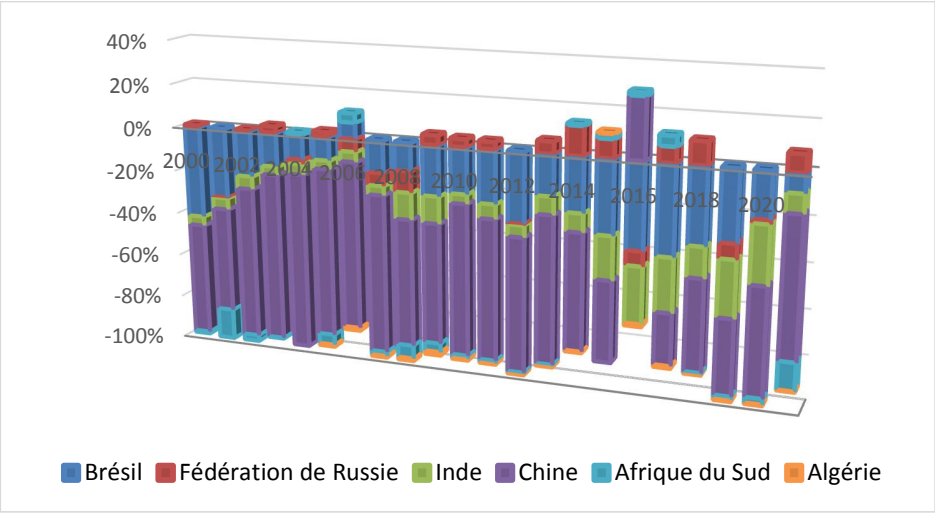

Source : établie par les auteurs, à partir des données de la Banque Mondiale.

5. Conclusion sur IDE BRICS

L'étude et l'analyse des caractéristiques macroéconomiques des BRICS montrent que par-delà des similarités dues au fait d'être basés dans des pays émergents, les IDE sortant des BRICS présentent aussi des spécificités. Le groupe des BRICs, plus largement des pays émergents, n'est pas homogène du point de vue des économies qui le composent ; il ne l'est pas non plus pour l'IDE sortant.

Le clivage entre d'un côté les firmes multinationales russes et chinoises, issues de transitions postcommunistes, et de l'autre les firmes multinationales brésiliennes et indiennes, issues d'économies de marché, n'explique pas tout. Ainsi comme les firmes multinationales russes et chinoises, les firmes multinationales indiennes sont à la recherche d'actifs technologiques à l'étranger, les firmes multinationales brésiliennes beaucoup moins. Les firmes brésiliennes et russes investissent peu dans les autres BRICs, les firmes chinoises et indiennes y sont très présentes. La répartition géographique de l'IDE sortant chinois est plus diversifiée que pour les autres BRICs, cause probable de sa résilience plus forte dans la crise. La récente chute des prix du pétrole et des matières premières accentue davantage encore la différentiation entre les pays émergents, y compris au sein des BRICs.

Ceci pose la question principale, à savoir si d'autres pays candidats, notamment rentiers comme l'Algérie, ont intérêt à intégrer les BRICS ? Ces derniers, peuvent-ils les accueillir sans risque d'aggravation de leur statut et poids dans la scène économique internationale ? A moins que le but de les intégrer cache des intérêts géostratégiques ? Toutes ces interrogations pourront faire objet d'autres travaux de recherche.

6. Références bibliographiques

1. BAKHTIN, R. (2023), BRICS : Une monnaie unique sera discutée lors du sommet d'août prochain, La patrie News, disponible sur : https://lapatrienews.dz/brics-une-monnaie-unique-sera-discutee-lors-du-sommet-daout-prochain/.(Consulté le

25/03/2023).

2. DAZIANO, L. (2014), *Les pays émergents, approche géoéconomique*, ARMAND Colin, Collection U, Paris.
3. HERBERT, F. (2019), La nouvelle banque de développent de BRICS : un outil économique et politique, Les yeux du monde, (https://les-yeux-du-monde.fr/ressources/25975-la-nouvelle-banque-de-developpement-des-brics-un-outil-economique-et-politique/). (Consulté le 12/°3/2023).
4. MEBTOUL, A. (2022), Le poids des BRICS sur la nouvelle recomposition du pouvoir mondial, Indépendant, (https://www.jeune-independant.net/les-impacts-des-tensions-geostrategiques-et-le-poids-des-brics-sur-la-nouvelle-recomposition-du-pouvoir-mondial/). (Consulté le 13/03/2023).
5. O'NEILL, J. (2001), Bulding better global economic BRICs, *Global Economic Paper N°66*, New York.
6. SANNAT, C. (2015), Les BRICS locomotive de l'économie mondiale, (www.lecontrarien.com/les-brics-locomotive-de-leconomie-mondiale-20-05-2015-conomie). (consulté le: 12/02/2023).
7. WILSON, D., ET PURUSHOTAMAN, R. (2003), Dreaming with th BRICs/ The Path to 2050, *Global Economics Paper N°192*, New York, (https://www.goldmansachs.com/insights/archive/archive-pdfs/brics-dream.pdf). (Consulté le 13/03/2023).

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الإقتصادية بولاية غرداية -جامعة غرداية – الجزائر.UN4701

وفرقتي البحث:

دور ميكانيزمات المحاسبة والجباية في تقليص حجم الاقتصاد الموازي في الاقتصاديات النامية

دور مؤسسات الصناعات الغذائية الفلاحية في تنويع الصادرات وتحسين معدلات النمو الاقتصادي ولاية غرداية نموذجا

جامعة غرداية
رئيس الملتقى
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تقـــرير الملتقـــى

بسم الله الرحمن الرحيم

في يوم الأربعاء 03 ماي 2023 الموافق لـ 13 شوال 1444 هـ على الساعة التاسعة صباحا افتتحت فعاليات الملتقى الوطني الحضوري و عبر تقنية التحاضر عن بعد حول انضمام الجزائر لمجموعة البريكس ومسار تعزيز الشراكة بين الدول الأعضاء – المكاسب والآثار- بآيات من القرآن الكريم و السلام الوطني الجزائري. وقد عرفت الجلسة الافتتاحية كلمة لرئيس الجامعة الأستاذ الدكتور الياس بن ساسي تلتها كلمة افتتاحية لعميد كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير الدكتور رواني بوحفص. ثم استطرد الدكتور عبد القادر قطيب رئيس الملتقى في كلمة افتتاحية حول أهمية موضوع الملتقى مبينا أهمية مجموعة البريكس في الاقتصاد العالمي معرجا على مسار تعزيز الشراكة بين الدول الأعضاء والجزائر بإعتبارها خيارا إستراتجيا في رسم معالم النظام العالمي الجديد وصولا إلى أهم المزيا والأثار المترتبة على هذا الخيار وهو انضمام الجزائر إلى هذه المجموعة .

لتنطلق بعدها الجلسة الحضورية برئاسة أ.د . بن سانية عبد الرحمان وبتدخلات الخبراء وضيوف الملتقى من مختلف جامعات الوطن متطرقين إلى محاور الملتقى والاستفادة من الخبراء في موضوع الشراكة مع دول المجموعة وعرفة تحديات ومتطلبات الانضمام للبريكس ومن تم تحقيق العديد من المكاسب على المستوى المحلي والإقليمي والدولي والتموضع الجيد في خريطة النظام العالمي الجديد وفسح المجال للحضور

وإثراء النقاش العلمي الأكاديمي حول مختلف مفاهيم ومحاور الملتقى و أخيرا اختتمت الجلسة الافتتاحية بتكريم ضيوف الملتقى من طرف الأستاذ الدكتور الياس بن ساسي مدير الجامعة .

وعلى الساعة 11:00 صباحا انطلقت مختلف الورشات للجلسات المبرمجة عن بعد بمخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الإقتصادية بولاية غرداية -جامعة غرداية – الجزائرUN4701 بحيث تم برمجة ستة وخمسون (56) مداخلة موزعة على أربع (4) جلسات ، ونشير أن الملتقى الوطني حول انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس عرف مشاركة أكثر من 27 جامعة ومدرسة عليا من مختلف ربوع الوطن .أختتمت فعاليات الملتقى على الساعة 16:30 مساء بقراءة التوصيات من طرف رئيس الملتقى تلتها كلمة عميد الكلية بإعلان الإختتام الرسمي للملتقى شاكرا كل من ساهم سواء من قريب أو بعيد في إنجاح الملتقى .

وإننا نسجل خالص معاني الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاح هذا الملتقى وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور إلياس بن ساسي مدير الجامعة المشرف الرئيسي ، وضيوف الملتقى الذين شرفونا بمدخلاتهم ونصائحهم للملتقى كما لا ننسى أعضاء الهيئة المشرفة على الملتقى و نخص بالذكر:

- الأستاذ الدكتور مصيطفى عبد اللطيف رئيس اللجنة العلمية ونائبه الدكتور طالب احمد نور الدين
- الأستاذ الدكتور بلعور سليمان مدير المخبر.
- الدكتور رواني بوحفص عميد الكلية ونائبه للبحث العلمي الأستاذ الدكتور سليمان دحو.
- الدكتورة عنيشل عبد الله رئيس اللجنة التنظيمية ونائبه الدكتور مراكشي عبد الحميد .
- رؤساء الجلسات :

الأستاذ الدكتور : بوخاري عبد الحميد / الدكتور فتحي حنيش / الدكتور بن عربة فريد / الدكتور بن أودينة بوحفص /الدكتور بن شاعة وليد / الدكتور عبادة عبد الرؤوف / الدكتور بيشي إسماعيل / الدكتور صلاح الدين نعاس / المهندس : حسيني محمد عبد المالك

وعلى الساعة 15:15 مساء اجتمعت لجنة التوصيات المنبثقة عن فعاليات الملتقى الوطني حول انضمام الجزائر لمجموعة البريكس ومسار تعزيز الشراكة بين الدول الأعضاء – المكاسب والآثار و المنظم من قبل كل من كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير و مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الإقتصادية بولاية غرداية بجامعة غرداية، و بعد الاطلاع على المداخلات المقدمة في الملتقى، فإن لجنة التوصيات تسجل خالص معاني الشكر والتقدير لكل من ساهم في انجاح هذا المحفل العلمي الأكاديمي كما تشكر اللجنة سائر

الأستاذة الباحثين الذين أسهموا في إثراء فعاليات هذا الملتقى، حيث خلصت اللجنة إلى تقديم التوصيات الآتية:

1. تقوية مجموعة دول البريكس بزيادة دول أخرى بخصائص مختلفة عن دول البريكس لإعطاء وزن أكبر للمجموعة.
2. العمل على زيادة حصة هذه المجموعة من الطاقة بإدخال دول تتمتع بإمكانيات طاقوية كبيرة، ومن بينها الجزائر.
3. ضرورة تحقيق هدف المجموعة المبني على المساواة والعدل بين دول العالم.
4. زيادة الاستثمارات في الدول الواعدة والناشئة ومساعدة البلدان الفقيرة لتحقيق الأمن الغذائي.
5. العمل على توحيد عملة المبادلات لتسهيل التجارة البينية ما بين دول البريكس لأن معظم معاملات البريكس تقوم على الدولار الأمريكي.
6. على الدولة الجزائرية أن تهتم بالمزايا الموجودة ببنك البريكس للتنمية حتى تتخلص من شروط صندوق النقد الدولي وتبعاته الاقتصادية.
7. الاهتمام أكثر بدراسة ملف الإنضمام إلى مجموعة البريكس من خلال إقامة تظاهرات ومحافل دولية أخرى قصد الإلمام بهذا الجانب أكثر.
8. على الجزائر أن تعيد النظر في الاستراتيجية الصناعية في مختلف الفروع، باعتماد دراسة المحيط الصناعي والتنافسي لكافة المؤسسات الصناعية.
9. على الجزائر أن تعيد بعث النسيج الصناعي وتكثيفه، وإنعاش الإنتاج الفلاحي وتكثيفه، لأنهما عاملان ضروريان لضمان نمو مستديم وتلبية الحاجيات الأساسية لأفراد الشعب الجزائري.
10. العمل على زيادة التوافق بين أعضاء دول البريكس وإقامة مبادرات تكاملية في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتي بدورها تعزز المنافع المتبادلة بين الدول لتقوية مسار النمو الاقتصادي.

11. الاستفادة الحقيقة من هذا الدول الأعضاء في المجموعة بالزيادة الفعلية من التدفقات الحقيقة والمالية الخارجة من الجزائر؛

12. مواصلة الجهود في مجال الاستثمار، والتنمية الاقتصادية والبشرية من جهة، والانتقال إلى مستويات أعلى في التصدير" وأيضا رفع الناتج الداخلي الخام ما فوق 200 مليار دولار.

13. تحسين الهيكل الإنتاجي في القطاع الزراعي ،الصناعي، النفطي،النقل،السياحة وإصلاح النظام المصرفي .

14. ينبغي على الجزائر احراز التنويع في الاقتصاد للرفع من الإنتاج المحلي الخام.

15. الوصول إلى الأسواق الإفريقية، من خلالها تسريعها العمل على شق طريق نحو موريتانيا للوصول إلى أسواق غرب إفريقيا، وكذلك تسريع الخط العابر للصحراء نحو نيجيريا ووسط القارة السمراء.

16. التحرك لفتح معارض لمختلف السلع الجزائرية، وأيضا فروع لبنوك جزائرية في عدد من العواصم الإفريقية.

17. تنشيط الاستثمارات في قطاع المناجم، خاصة استخراج الفوسفات في شرق البلاد والحديد بالجنوب الغربي والذهب والأتربة النادرة بأقصى الجنوب.

18. تعزيز القدرات الاقتصادية والتكنولوجية للجزائر وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

19. تطوير سياسات وبرامج لتعزيز الصناعات المحلية وتنمية الاقتصاد الوطني.

20. تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء في البريكس لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية.

21. مواكبة التغييرات البيئية والاجتماعية وضمان تنمية مستدامة وحماية البيئة والموارد الطبيعية.

22. تعزيز التعليم وتطوير القوى العاملة لتلبية احتياجات سوق العمل في البريكس.

23. الاستفادة من الخبرة الروسية في المجال الزراعي وخصوصاً أن روسيا قطعت أشواطاً كبيرة في مجال الزراعة.

24. الاستفادة من تجربة الهند وخبرتها في مجال صناعة الدواء والصناعات التكنولوجية في هذا المجال الذي يشهد تطوراً كبيرا.

25. توسيع قاعدة التجارة الخارجية: من أجل إعطاء فرصة للوصول إلى أسواق جديدة في دول البريكس وبالتالي، يمكن للجزائر أن تزيد من حجم صادراتها وتحسن توازن تجارتها الخارجية.

26. تحسين جودة الخدمات العامة: وخاصة في المجالات المتعلقة بالصحة والتعليم والنقل والإسكان والكهرباء..

27. تعزيز التعاون السياسي والدبلوماسي بين الجزائر ودول البريكس: من خلال تبادل وجهات النظر والتعاون في المجالات السياسية والدبلوماسية، مثل دعم مواقف بعضهم البعض في القضايا الدولية المختلفة والمصالح المشتركة.

28. تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء والجزائر: وذلك من خلال إزالة الحواجز التجارية والتعريفات الجمركية وتحسين البيئة التجارية في المنطقة، كما يمكن للجزائر أن تستفيد من الاتفاقيات التجارية الحالية بين دول البريكس وبعض الدول الأخرى مما يمكنها من التصدير إلى أسواق جديدة وتحسين فرص التجارة الدولية.

29. العمل على المساممة في المجموعة بدور تكميلي في مجالات الطاقة وبالتالي تعزيز التعاون الجيوسياسي و الاقتصادي بين الجزائر و دول البريكس.

30. الاستفادة من المقومات المختلفة لمحموعة البريكس كبديل استراتيجي عن قوى أخرى ، وذلك لنفوذ دول البريكس المتزايد على صعيد الناتج الاقتصادي و التعاون التجاري ،و السياسة العالمية و تسعى أيضا الى احداث إصلاحات في بنية و قواعد الاقتصاد الدولي.

رئيس الملتقى

د. قطيب عبد القادر
أستاذ محاضر - أ -

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
رئيس الملتقى